

قام الطالب بتصويب الأخطاء كما رأته
اللجنة على ذلك جرى التوقيع :

١٠٠٩٤٤

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات العليا

الإسلامية

٢١. عبد العزيز محمد الزيد
٢٢. سليمان بن داود الزهراني
٢٣. عبد الله بن عبد العزيز
٢٤. الطالب سعيد الغامدي



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٢٦٢٦

٢٨٣

إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى

للشيخ منصور بن يونس البهوتي

(١٠٠٠هـ - ١٠٥١هـ)

من أول كتاب الوقف إلى آخر كتاب النكاح

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

سعيد بن محمد بن سعيد الغامدي

إشراف الدكتور

عبد الله بن حمد الخطيم

١٤١٥هـ / ١٩٩٥م



ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
اهتدى بهداه ، وبعد :

فان العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن
على بن ادريس البهوتي شيخ علماء الحنابلة بمصر ألف كتابه "ارشاد أولى
النهى لدقائق المنتهى" وجعله حاشية على كتاب "منتهى الارادات" لابن
النجار غير أنه تحرر من التقييد بالنص فلم يتناول نص المنتهى بكامله وإنما
يختار منه ما يرى أنه بحاجة الى تعليق أو بيان .

وقد قمت بتحقيق جزء من هذا الكتاب شمل الكتب والأبواب التالية:
كتاب الوقف : باب الهبة ، كتاب الوصية : باب الموصى له ، باب
الموصى به ، باب الوصية بالأنصاء والأجزاء ، باب الموصى اليه ، كتاب
الفرائض : باب أصول المسائل ، باب تصحيح المسائل ، باب قسم التركات ،
باب ذوى الأرحام ، باب ميراث الحمل ، باب ميراث المفقود ، باب ميراث
الحنثي ، باب ميراث الغرقى ، باب ميراث أهل الملل ، باب ميراث المطلقة ،
باب الاقرار بمشارك في الميراث ، باب ميراث القاتل ، باب ميراث المعتق
بعضه ، باب الولاء ، كتاب العتق : باب التدبير ، باب الكتابة ، باب أحكام
أم الولد ، كتاب النكاح : باب ركنى النكاح وشروطه ، باب المحرمات في
النكاح ، باب الشروط في النكاح ، باب العيوب في النكاح ، باب نكاح
الكفار .

ومما تميز به هذا الكتاب أن مؤلفه أودعه كنوزا من العلم ودررا من
أقوال العلماء وترجيحاتهم ، كما أودعه فوائد علمية وتعريفات لغوية
واستنباطات وفتاوى وتنبيهات وتتمات .

وتميز كذلك بتنوع مصادره وتعددتها وكثرتها مما جعله كثير العلم غزير

الفائدة .

عميد الكلية لشريعة ودراسات إسلامية

المشرف على الرسالة

الطالب

١٤١٩/٨/١٩

د. عبد الله بن حمد الغطيم د. محمد بن صامل السلمي

سعيد محمد سعيد الغامدي

١٤١٩/٨/١٩

١٤١٩/٨/١٩

(أ)

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله وليُّ النعم وصاحب الفضل والكرم ، الذي هدانا للإسلام وعَلَّمَنَا القرآن وجعلنا من خير أمة أُخرجت للأنام ، نشكره على آلائه ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المرشدين ، أما بعد :

فقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ) (١).

فانطلاقاً من هذا الحديث وعرفاناً بالجميل لأصحابه فإنني أتقدم بالشكر لجامعة أمّ القُرى لتشجيعها للعلم وطلابها ، والتي أتاحت الفرصة لكثير من الطُّلاب لإكمال دراستهم العليا ، فجزى الله القائمين عليها خيراً على ماقدموا.

كما أشكر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ممثلةً في عمادتها لما تقوم به من جهدٍ في نشر العلم الشرعي وخدمته وتيسير سُبُلِهِ لطلابه ، وأشكر مركز الدراسات العليا المسائية ممثلاً في مديره السابقين وأخص منهم فضيلة الدكتور/عبد المحسن آل الشيخ الذي لم يألُ جهداً في خدمة طلاب المركز وحل إشكالاتهم وإرشادهم إلى الصواب فيما يعترضهم . وأشكر مدير المركز الحالي الدكتور/عمر السيَّيل على ما بذل وي بذل من جهدٍ في هذا المجال .

(١) انظر : سنن أبي داود ٢٥٥/٤ ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف واللفظ له ، سنن الترمذي ٣٣٩/٤ ، كتاب البر والصلة ، باب ٣٥ ، ولفظه : (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ) ، وفي لفظ (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(ب)

كما أنني أتقدم بالشكر الجزيل لشيخى وأستاذي الفاضل الدكتور عبد
الله بن حمد الغطيمل المشرف على هذه الرسالة ، والذي لم يدخر وسعاً في
نصحي وإرشادي إلى المسلك الأقوم في كل ما أحتاج إليه فجزاه الله عني
خيراً وجعل ذلك في موازين حسناته يوم نلقاه .
وختاماً أشكر كل من قدّم لي عوناً أو أسدًى إليّ نصحاً خلال قيامي
بهذا العمل من الأساتذة والزملاء الكرام .
جزئ الله الجميع خير الجزاء .
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه
واقْتفى أثره إلى يوم الدين .

(ج)

خطة البحث :

يشتمل البحث على مقدمة وقسمين .
أولاً : المقدمة ، وفيها أهمية البحث ، وأسباب اختياري لهذا الموضوع .

- ثانياً : القسم الأول : الدراسة ، وفيها مبحثان :
- (١) المبحث الأول : في التعريف بالمؤلف ، وفيه تسعة مطالب :
- المطلب الأول : عصره .
 - المطلب الثاني : نسبه ومولده .
 - المطلب الثالث : نشأته وتعلمه .
 - المطلب الرابع : معتقده .
 - المطلب الخامس : ثناء العلماء عليه .
 - المطلب السادس : شيوخه .
 - المطلب السابع : تلاميذه .
 - المطلب الثامن : مؤلفاته .
 - المطلب التاسع : وفاته .
- (٢) المبحث الثاني : في دراسة الكتاب ، وفيه تسعة مطالب كذلك :
- المطلب الأول : التعريف بأصل الكتاب وأهميته .
 - المطلب الثاني : التعريف بمؤلف الأصل .
 - المطلب الثالث : شروح الأصل .
 - المطلب الرابع : حواشي الأصل .
 - المطلب الخامس : عنوان الكتاب .
 - المطلب السادس : نسبته إلى مؤلفه .
 - المطلب السابع : منهج المؤلف في الكتاب .
 - المطلب الثامن : مصادر المؤلف .
 - المطلب التاسع : ملاحظاتي على المؤلف والكتاب .

(د)

ثالثاً : القسم الثاني : التحقيق ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : وصف نُسخ المخطوط .

المطلب الثاني : منهجي في التحقيق .

ثم النص المحقق ويبدأ من أول كتاب الوقف إلى نهاية كتاب

النكاح.

وفي نهاية الكتاب عملت قائمة بالمراجع التي اعتمدت عليها بعد الله

تعالى في التحقيق ، كما وضعت فهرس تفصيلية للآيات والأحاديث والآثار

والأعلام والقواعد الفقهية والكلمات اللغوية والموضوعات التفصيلية ...

وغيرها مما هو معتاد في الرسائل والبحوث .

المقدمة

الحمد لله الذى ابتداء الإنسان بنعمته ، وصوّره فى الأرحام بحكمته
وَيَسَّرَ له رزقه وعلمه مالم يكن يعلم ، وكان فضل الله عليه عظيماً ، وأشهد
ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، حمّل
الرسالة ، وبَلَّغَ الأمانة ، ونصح لِلأمة ، وجاهد فى الله حق جهاده حتى أتاه
اليقين ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم
الدين وسلم تسليماً كثيراً . أما بعد :

فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القُرَب وأَجَلِّ الطاعات وأهم أنواع
الخير ، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات ، وشمَرَ في إدراكه المُجِدُّون من
مستبقي الخيرات .

ومن أهم أنواع العلم فى هذه الأزمان : الفروع الفقهية ، لافتقار
جميع الناس إليها ، فكانت من أهم المهمات .

وقد أكثر العلماء السابقون - رحمهم الله - من التصنيف فى الفروع
من المطولات والمختصرات والشروح والخواشي حتى كونوا ثروة علمية
فقهية ، غير أن كثيراً منها لا يزال مغموراً محجوباً عن الظهور ، ولقد علمت
أن للشيخ : منصور بن يونس البهوتى المتوفى عام إحدى وخمسين وألف
للهجرة حاشية على كتاب منتهى الإرادات للعلامة محمد بن أحمد بن عبد
العزیز الفتوحى الشهير بابن النّجّار المتوفى سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة ،
وهى غير الشرح المطبوع المتداول، فرأيت أن أسهم فى هذا المجال بخدمة
جزء من هذا الكتاب ، وكان من أهم الأسباب التى دفعتني إلى ذلك مايلي :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ
انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ

أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (١).

(٢) فلعل هذا من الإسهام في نشر العلم الذي يُنتفع به إن شاء الله تعالى.
إسهاماً مني في تحقيق كتب المذهب الحنبلي خاصة ، وكتب التراث الإسلامي بصفة عامة .

(٣) إخراج هذا الكتاب إلى حَيْزِّ الوجود ليستفاد منه وخاصة الطلاب المشتغلين بفقه المذهب الحنبلي .

(٤) أَنَّ هذا الكتاب حاشية على كتاب منتهى الإرادات وهو من الكتب المهمة في المذهب الحنبلي والمعتمدة في معرفة الرواية الراجحة في المذهب كما سنوضح ذلك أثناء التعريف بأصل الكتاب إن شاء الله تعالى .

وختاماً أشكر الله تعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل ، وأرجو أن يكون بداية الطريق لمعرفة الكتب الفقهية والاستفادة منها ، وعلى الرغم مما بذلت في هذا التحقيق من جهد محاولاً أن يَصِلَ إلى الكمال أو يقرب منه ، فلست أعرض لما صنعت بتزكية أو ثناء ، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه ، نسأله سبحانه أن يهدينا صراطه المستقيم ويعصمنا عن أفعال أهل الجحيم ، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلّى الله وسلم على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) رواه مسلم واللفظ له من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٨٥/١١ ، ورواه البخارى في الأدب المفرد ص ٢٤ باب ١٩ رقم ٣٨ وأبو داود ١١٧/٣ ، كتاب الوصايا ، باب الصدقة عن الميت ، والنسائي ٢٥١/٦ ، كتاب الوصايا ، باب ٨ ، والترمذى ٦٥١/٣ ، كتاب الأحكام باب ٣٦ .

(١)

القسم الأول

قسم الدراسة

المبحث الأول

في التعريف بالمؤلف

وفيه تسعة مطالب :

- المطلب الأول : عصره
- المطلب الثاني : نسبه ومولده
- المطلب الثالث : نشأته وتعلمه
- المطلب الرابع : معتقده
- المطلب الخامس : ثناء العلماء عليه
- المطلب السادس : شيوخه
- المطلب السابع : تلاميذه
- المطلب الثامن : مؤلفاته
- المطلب التاسع : وفاته

المطلب الأول

عصره

عاش البهوتي - رحمه الله - في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري (١٠٠٠-١٠٥١هـ/١٥٩٢-١٦٤٢م) في الفترة الواقعة بين سنة ألف ، إلى سنة إحدى وخمسين وألف من الهجرة وهي إحدى وخمسين سنة ، والعالم الإسلامي آنذاك تحكمه الدولة العثمانية وكانت في إبانِ فتوّها وأوجِ عظمتها فقد امتدت خلال القرن السادس عشر الميلادي عبر قارات ثلاث ، ففي أوروبا كانت تشمل شبه جزيرة البلقان حتى نهر الدانوب شمالاً ، كما كانت تملك كل الشاطئ الشمالي للبحر الأسود ، وفي آسيا كانت تشمل آسيا الصغرى وأرمينيا وأغلب القوقاز ووادي دجلة والفرات حتى الخليج العربي جنوباً ، وكل بلاد الشام وفلسطين وأجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية ، كما شملت في أفريقيا مصر وطرابلس وتونس والجزائر ، وفي البحر الأبيض المتوسط كانت تملك جزيرة كريت وقبرص وكل جزائر بحر إيجه .

وكان طبيعياً في هذه الامبراطورية المترامية الأطراف أن تتعدد الأجناس وتباين ، فكان هناك الأتراك والتتار والعرب والأكراد والتركمان والبربر والمماليك، يضاف إليهم من اعتنقوا الإسلام في بلغاريا وألبانيا والبوسنة ، ومن غير المسلمين كان هناك اليونانيون والهنغاريون والسُّلاف وأهل رومانيا وجورجيا وأرمينيا وغيرهم^(١).

أما الناحية التعليمية فقد كانت الدولة العثمانية في بدايتها حريصة على الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ، وتوقير العلماء والمشايخ والسماع لهم ، فكان المدرسون في كل المدارس ، وكل من تعلم بعد التعليم

(١) راجع الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، لمحمد كمال الدسوقي ص ٦٢-٦٣ .

الابتدائي يعتبرون من المتعلمين ، وهم جميعاً من المسلمين المنحدرين من أصول إسلامية ، وإلى جانبهم العلماء : من كبار المشايخ ووعاظ المساجد وخدمها ، وكان لكل مسجد صُغْرَ حَجْمُهُ أو كَبُرَ مدرسة ابتدائية ، أو مدرسة قراءة ، كان التلاميذ يتعلمون بها القراءة والكتابة واللغة العربية ويجيدون حفظ القرآن الكريم ، وكانت المدارس الأعلى من الابتدائية (الثانوية) تدرس قواعد اللغة العربية والمنطق والفيزياء والجبر والفلك والعلوم الدينية التي تهتم بتدريس الشريعة كالفقه والتوحيد وغيرها من علوم الدين ، فضلاً عن الدراسات القانونية .

وكان خَرِيجُ المدارس الثانوية يحصل على شهادة تؤهله للعمل كمدرس بالمدارس الابتدائية ، أما المتخرج من المدارس العليا فإنه يؤهل للتدريس بالمدارس الثانوية ، أو قاضياً ، أو محامياً .

وكان القضاة يتمتعون بمراكز عالية في مجتمعاتهم ، إلى جانب الإفتاء طَبَقاً لأحكام الدين الإسلامي ، وكان المفتي يشغل وظيفة في غاية الأهمية لأن السلطان والوزير كثيراً ما يسألونه في مشاكل تمس حياة الناس وأرزاقهم (١).

وقد عاصر البهوتي - رحمه الله - ثمانية من سلاطين الدولة العثمانية

هم :

- (١) السلطان مراد الثالث بن سليم الثاني
- (٢) السلطان محمد بن مراد الثالث
- (٣) السلطان أحمد الأول بن محمد بن مراد
- (٤) السلطان مصطفى الأول بن محمد بن مراد

(١) راجع : الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ص ٦٩-٧٢ ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامى ص ٢٥٨-٢٨٨ تحقيق إحسان حقي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، للدكتور عبد العزيز الشناوي ١/٢٠-٧٢ .

- (٥) السلطان عثمان بن أحمد الأول بن محمد بن مراد
- (٦) السلطان مصطفى الأول بن محمد بن مراد ، ثانيةً
- (٧) السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول بن محمد بن مراد
- (٨) السلطان إبراهيم الأول بن أحمد الأول بن محمد بن مراد
- هذا وقد نبغ في هذا القرن علماء ومفكرون منهم :
- (١) المؤرخ محمد بن إبراهيم بن عمر بن مفلح الشهير بالقاضي أكمل الدين المتوفى سنة إحدى عشرة وألف (١).
- (٢) الشيخ يحيى بن شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي ، المحدث الفرضي الفقيه (٢).
- (٣) الفقيه المؤرخ الأديب الشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي ، صاحب التصانيف العديدة ، ومنها : غاية المنتهى ، ودليل الطالب في الفقه الحنبلي ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وألف (٣).
- (٤) الشيخ سليمان بن علي بن مشرف التميمي النجدي - جد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب صاحب الدعوة السلفية - له : مصباح السالك في أحكام المناسك ، وفتاوى ، توفي سنة تسع وسبعين وألف (٤).
- (٥) شمس الدين محمد بن بدر الدين بن عبد القادر البلباني المتوفى سنة ثلاث وثمانين وألف ، وهو صاحب المتون الثلاثة : كافي المبتدي ، وأخصر المختصرات ، ومختصر الإفادات في الفقه الحنبلي ، وله في التجويد : الرسالة البلبانية (٥).

-
- (١) راجع : النعت الأكمل، للغزي ص ١٧٠ ، الأعلام، للزركلي ٣٠٣/٥ .
- (٢) راجع : النعت الأكمل، للغزي ص ١٨٢ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ٩٥ .
- (٣) راجع : خلاصة الأثر ٣٥٨/٤ - ٣٦١ ، النعت الأكمل ص ١٨٩ ، عنوان المجد ٣١/١ مختصر طبقات الحنابلة ص ٩٨-١٠١ ، الأعلام ٢٠٣/٧ .
- (٤) راجع : النعت الأكمل ص ٢٣١ .
- (٥) راجع : النعت الأكمل ص ٢٣١ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٨ .

- (٦) العلامة الفقيه المؤرخ الأديب أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد الحنبلي ، صاحب الشذرات ، وله شرح على غاية المنتهى للشيخ مرعي المتقدم ، توفي سنة تسع وثمانين وألف^(١).
- (٧) الشيخ عثمان بن أحمد بن قائد النجدي المتوفى سنة سبع وتسعين وألف ، وهو صاحب التصانيف التي منها : هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ، وحواشي المنتهى وغيرها^(٢).

(١) راجع : النعت الأكمل ص ٢٤٠ ، الأعلام ٢٩٠/٣ .

(٢) راجع : النعت الأكمل ص ٢٥٣ ، الأعلام ٢٠٣/٤ .

المطلب الثاني

نسبه ومولده

هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس أبو السعادات^(١) الشهير بالبهوتي^(٢) المصري الحنبلي ، أحد أعلام المذهب المتأخرين .

هكذا نسبه كما ذكره هو عن نفسه في أواخر كتبه^(٣) ، وهو مذكوره عنه المحي^(٤) والغزي^(٥) وابن بشر^(٦) وابن حميد^(٧) وابن بدران^(٨) والشَّطِّي^(٩) والزركلي^(١٠) ، مع أن في صفحة العنوان من كتابي شرح المنتهى وكشاف القناع للشيخ منصور أن جدّه اسمه إدريس . ولد الشيخ منصور سنة ألف من الهجرة^(١١) .

-
- (١) انظر السحب الوابلة، لابن حميد النجدي - مخطوط - منه نسخة مصورة بخط المؤلف وقلمه بمكتبة الحرم المكي الشريف رقم ١٢٤ ، انظر ص ٢٨١ .
 - (٢) نسبة إلى بهوت إحدى القرى المصرية .
 - (٣) انظر : كشاف القناع ٤٨٧/٦ ، الروض المربع ص ٤٩٢ .
 - (٤) خلاصة الأثر ٤٢٦/٤ .
 - (٥) النعت الأكمل ص ٢١٠ .
 - (٦) عنوان المجد ٥٠/١ .
 - (٧) السحب الوابلة - مخطوط - ص ٢٨١ .
 - (٨) المدخل ص ٢٢٥ .
 - (٩) مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ .
 - (١٠) الأعلام ٣٠٧/٧ .
 - (١١) لم يتعرض الذين ترجموا للبهوتي لتاريخ ولادته ، لكن نقل ابن الغزي في النعت الأكمل ص ٢١٣ عن حاشية الشيخ محمد الخلوئي على المنتهى - وهو تلميذ الشيخ منصور وابن أخته - أن الشيخ منصور أخبره أن مولده كان سنة ألف من الهجرة .

المطلب الثالث نشأته وتعلمه

نشأ رحمه الله في بيت علم ودين ، وحفظ القرآن الكريم وهو صغير
ثم تبحر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - رحمه الله -
 واجتهد في تحرير مسائله وإيضاح دقائقه والكشف عن مبهماتة ، حتى قيل
عنه أنه شيخ المذهب في ذلك الوقت (١).

(١) خلاصة الأثر ٤/٤٢٦ ، النعت الأكمل ص ٢١٢ مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ .

المطلب الرابع

معتقده

لم يَتَطَرَّق أحد ممن ترجم للشيخ البهوتي إلى ذكر عقيدته ، وقد لاحظت أن ترجمته مقتضبة جداً قد لا تتجاوز نصف صفحة في بعض المراجع (١) لكنه ذكر في كتابه "الروض المربع" (٢) عند شرحه للبسملة في أول الكتاب مانصه : "بسم الله الرحمن الرحيم أي : أبتديء بكل اسم للذات الأقدس ، المسمى بهذا الاسم الأنفس ، الموصوف بكمال الإنعام ومادونه ، أو بإرادة ذلك أُؤَلِّف مستعيناً أو ملابساً ... " إلى أن قال : "... وقَدَّمَ الرحمن لأنه علم في قول أو كالعالم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى ؛ لأن معناه المنعم الحقيقي " انتهى .

قال الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري المتوفى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف في حاشيته على الروض المربع (٣) أثناء التعليق على هذا الكلام : "قوله : أو بإرادة ذلك ، تأويل الرحمة بالإنعام أو بإرادة الإنعام إنما هو جرى على طريقة الأشعري ... " إلى أن قال : "قوله : لأن معناه المنعم الحقيقي ، وهذا على تأويل الأشاعرة ، والذي عليه أهل السنة والجماعة : إثبات صفة الرحمة حقيقة مع القطع بأنها ليست كرحمة المخلوق ... " انتهى .

وذكر نحواً من هذا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن القاسم المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وألف في حاشيته على الروض المربع (٤) .

(١) انظر خلاصة الأثر ٤/٤٢٦ ، وراجع : النعت الأكمل ص ٢١٠ ، عنوان المجد ١/٥٠ السحب الوابلة ص ٢٨١ ، المدخل ص ٢٢٥ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ ، الأعلام ٧/٣٠٧ .

(٢) ص ٧ ، وراجع كذلك شرحه على المنتهى ١/٤ ، وكذا بقية كتبه .

(٣) ١/٥-٦ .

(٤) ١/٢٩-٣٠ .

ففي هذا الكلام إشارة إلى أن البهوتي - رحمه الله - كان على مذهب الأشاعرة في المعتقد ، ولست أجزم بذلك ، لعدم توفر الأدلة الكافية ، لاسيما وقد قال الشيخ عبد الرحمن بن القاسم في حاشيته^(١) تعليقا على كلام الشيخ منصور السابق : "... وتأويله أيضاً الرحمة بالنعمة مذهب الأشاعرة ، أخذه عن غيره ولم يَتَفَتَّنْ له ، ويقع كثيراً في كلام غيره يذكر عبارات لم يَتَفَتَّنُوا لمعناها، ومذهب أهل السنة إثبات الصفات لله الواردة في الكتاب والسنة على ما يليق بجلال الله وعظمته ... " .



المطلب الخامس ثناء العلماء عليه

قال عنه المَحَبِّي (١): "... شيخ الحنابلة بمصر ، وخاتمة علمائهم بها ، الذائع الصيت ، البالغ الشهرة ، كان عالماً عاملاً وَرِعاً مُتَبَحِّراً في العلوم الدينية ، صارفاً أوقاته في تحرير المسائل الفقهية ، ورحل النَّاس إليه من الآفاق لأجل أخذ مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، فإنه انفراد في عصره بالفقه ...". انتهى

وقال الكمال بن الغُزِّي (٢): "... وكان سخيّاً له مكارم داره ، وكان في كل ليلة جمعة يجعل ضيافة ويدعو جماعته من المقادسة ، وإذا مرض منهم أحد عادّه وأخذه إلى بيته ومَرَضَهُ إلى أن يشفيه الله ، وكانت النَّاس تأتیه بالصدقات فيفرقها على طلبته بالمجلس ولا يأخذ منها شيئاً ...". (٣). انتهى

وقال ابن حميد (٤): "... مُؤَيَّد المذهب ومحوره ، وموطيء قواعده ومقرره، والمعول عليه فيه ، والمتكفل بإيضاح خافيه ...". انتهى

وقال عنه الشَّطِّي (٥): "... الشيخ الإمام شيخ الإسلام ، كان إماماً هماماً علامة في سائر العلوم ، فقيهاً متبحراً أصولياً مفسراً جباراً من جبال العلم ، وطوداً من أطواد الحكمة ، وبحراً من بحور الفضائل ، له اليد الطولى في الفقه والفرائض وغيرهما ...". انتهى

-
- (١) خلاصة الأثر ٤/٤٢٦ .
 - (٢) النعت الأكمل ص ٢١٢ .
 - (٣) وراجع : خلاصة الأثر ٤/٤٢٦ ، السحب الوابلة ص ٢٨١-٢٨٢ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ .
 - (٤) السحب الوابلة ص ٢٨١-٢٨٢ .
 - (٥) مختصر الطبقات ص ١٠٤ .

وإلى جانب هذا كان الشيخ منصور موضع التبجيل والاحترام من علماء نجد الحنابلة، فكانوا حريصين على لقاء الشيخ والسماع منه ، وكانوا يراسلونه ويتلقفون ببالغ الشوق كتبه وحواشيه^(١)، بل قد سافر بعضهم إلى مصر لأخذ العلم عنه والقراءة عليه ، وسنوضح ذلك عند إيراد تلاميذه إن شاء الله تعالى .

(١) انظر كتاب المنح الشافيات بشرح المفردات، لصاحب الترجمة ٥٠/١ تحقيق الدكتور عبد الله بن محمد المطلق .

المطلب السادس

شيوخه

- أخذ عن كثير من متأخري الحنابلة أشهرهم :
- (١) الشيخ يحيى بن شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي ثم الصالحى الدمشقى الحنبلى ، والده أبو النجاء الحجاوى صاحب الإقناع، وزاد المستقنع ، وحواشى التنقيح وغيرها (١).
- (٢) الشيخ محمد بن أحمد المرداوى الأصل والشهرة القاهرى شيخ الحنابلة فى عصره ، كانت وفاته بمصر فى سنة ست وعشرين وألف ، وقد أكثر البهوتى أخذه عنه ، وذكره فى كتاب الوقف ص ١١٦ من هذا البحث (٢).
- (٣) الشيخ عبد الرحمن بن يوسف بن على البهوتى المصرى ، ولد بمصر ونشأ بها ، وكان عالماً بالمذاهب الأربعة ، وكان فى سنة أربعين وألف موجوداً فى الأحياء ، وعاش نحواً من مائة وثلاثين سنة (٣).

-
- (١) ترجمته فى : النعت الأكمل ص ١٨٢ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ٩٥ ، وقد سبق الكلام عنه ص ٥ .
- (٢) ترجمته فى : خلاصة الأثر ٣/٣٥٦ ، النعت الأكمل ص ١٨٥ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ٩٦ .
- (٣) خلاصة الأثر ٢/٤٠٥ ، مختصر الطبقات ص ١٠٣-١٠٤ ، النعت الأكمل ص ٢٠٤ .

المطلب السابع تلاميذه

رحل الناس من الشام والعراق والحجاز ونجد إلى مصر لأخذ المذهب الحنبلي عن الشيخ منصور البهوتي ، فقد كانت تصانيفه محل العناية والدُّرس من طلاب الفقه الحنبلي في عصره . وبعده إلى يومنا هذا^(١) ، ومن أبرز تلاميذه:

(١) عبد الله بن عبد الوهاب بن موسى المشرفي التميمي ، يلتقي نسبه مع نسب الشيخ محمد بن عبد الوهاب - صاحب الدعوة السلفية في نجد - في جدّه بريد بن محمد ، نشأ في بيت علم ودين ، وأخذ عن علماء نجد في عصره كالشيخ أحمد بن محمد بن بسام ، ثم رحل إلى مصر وتتلّمذ على الشيخ منصور البهوتي وغيره ، وبعد رجوعه إلى نجد تولى قضاء العيينة إلى أن مات بها سنة ست وخمسين وألف^(٢) رحمه الله رحمة واسعة .

(٢) ياسين بن علي بن أحمد اللبدي النابلسي ، رحل إلى مصر وأخذ الفقه والحديث والنحو عن الشيخ منصور البهوتي ، وكان صالحاً تقيّاً حافظاً للقرآن ، وكانت وفاته في سنة ثمان وخمسين وألف^(٣) رحمه الله رحمة واسعة .

(٣) محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي المصري القاهري، ابن أخت الشيخ منصور البهوتي ، أخذ عنه ولازمه كثيراً ، وكتب كثيراً من التحريرات على الإقناع وعلى المنتهى جردت بعد موته ، وله

(١) انظر المجلد ١/٤٩ - ترجمته في: علماء نجد خلال ستة قرون ٥٩٢/٢ - ٥٩٣ رقم ٢٠٣ ، عنوان المجد ٥١/١ .

(٢) ترجمته في: خلاصة الأثر ٤/٤٩٢ ، النعت الأكمل ص ٢١٤ ، مختصر الطبقات ص ١٠٦ .

حاشية على شروح العقائد النسفية ، وكانت وفاته بمصر سنة ثمان
وثمانين وألف^(١) رحمه الله رحمة واسعة .
وذكر ابن بشر في عنوانه^(٢) أن العلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر
الكرمي المقدسي^(٣) - نزيل القاهرة - قرأ المنتهى على الشيخ منصور
البهوتي ، فوضع من قراءته على الشيخ منصور كتابه : دليل الطالب .

-
- (١) خلاصة الأثر ٣/٣٩٠-٣٩١ ، النعت الأكمل ص ٢٣٨ ، مختصر الطبقات
ص ١١٢-١١٣ .
(٢) عنوان المجد ١/٣١ .
(٣) سبق الكلام عنه ص ٥ .

المطلب الثامن مؤلفاته

كانت جل مؤلفات الشيخ منصور شروحاً وحواشي على الكتب والمتون المعتمدة في فقه المذهب الحنبلي ، والتي عنيت بتدوين الراجح فقط ، مما جعلها موضع عناية علماء الحنابلة في عصره وبعده ، لاعترافهم له بأنه محقق المذهب ومحرره ، وهذه المؤلفات هي :

(١) شرح كتاب زاد المستقنع ، لأبي النّجّاء موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي الصالحي المتوفى سنة ثمان وستين وتسعمائة ، واسمه : الروض المربع شرح زاد المستقنع ، فرغ من تأليفه سنة ثلاث وأربعين وألف على ماهو مدون في آخر الكتاب ، وَذَكَرَ ذلك ابن بشر^(١) ، والكتاب مطبوع في مجلد واحد ، وله عدة حواشي منها :

- حاشية صالح بن سيف العتيقي المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف^(٢).

- حاشية الشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان المتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف^(٣).

- حاشية الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري المتوفى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف ، وهي مطبوعة مع الروض في ثلاثة مجلدات .

- حاشية الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وألف ، وهي مطبوعة مع الروض في سبعة مجلدات .

(١) عنوان المجد ٥٠/١ .

(٢) علماء نجد ٣٥٣/٢ .

(٣) علماء نجد ١٤٤/١ .

(٢) شرح كتاب الإقناع لطالب الانتفاع ، لشرف الدين موسى بن أحمد الحَجَّاوي السابق ذكره ، وهو كتاب كثير الفوائد لم يؤلف مثله في تحرير النقول وكثرة المسائل ، شَرَحَهُ الشيخ منصور في كتابه : كشف القناع عن متن الإقناع ، وفرغ من تأليفه سنة ست وأربعين وألف ، كما في صفحة العنوان - المطبوع - وذكره ابن بشر^(١) ، والكتاب مطبوع في ستة مجلدات - وعليه تعليقات قليلة للشيخ هلال مصيلحي أحد علماء الأزهر .

(٣) شرح كتاب منتهى الإرادات ، لتقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المصري الشهير بابن النَّجَّار المتوفى سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة ، وسيرد الكلام على هذا الكتاب قريباً إن شاء الله .

(٤) شرح كتاب النَّظْم المفيد لأحمد في مفردات الإمام أحمد ، لمحمد ابن علي بن عبد الرحمن المقدسي الصالح المتوفى سنة عشرين وثمانمائة شَرَحَهُ الشيخ منصور في كتابه : المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد ، طبع في مجلد واحد بعنوان : منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ، ثم طبع في ثلاثة مجلدات بالعنوان الأول تحقيق الدكتور عبد الله بن محمد المطلق .

(٥) كتاب عمدة الطالب ، متن مختصر في الفقه الحنبلي ، وضعه للمبتدئين ثم شرحه العلامة عثمان بن أحمد بن سعيد النجدي المعروف بابن قائد^(٢) شرحاً لطيفاً مفيداً أسماه : هداية الراغب لشرح عمدة الطالب وطبع الكتابان في مجلد واحد ، ونَظَّمَ الشيخ صالح بن حسن بن أحمد البهوتي - المتوفى سنة إحدى وعشرين ومائة وألف - كتاب العمدة وسماها : وسيلة الراغب لعمدة الطالب^(٣) .

(١) عنوان المجد ٥٠/١ .

(٢) تقدم الكلام عنه ص ٦ .

(٣) يوجد نسخة مخطوطة من كتاب : العمدة - مصورة عن المكتبة الأزهرية - بمكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى تحت رقم (١) فقه حنبلي .

- (٦) حاشية على الإقناع^(١)، وهي غير الشرح السابق المسمى : كشف القناع .
- (٧) حاشية على المنتهى - وهي غير الشرح السابق - وهي التي بين أيدينا واسمها : إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى ، وسيرد الكلام عليها أثناء التعريف بالكتاب إن شاء الله .
- (٨) وله : منسك مختصر ، ذكره ابن حميد^(٢).
- (٩) وله : إعلام الأعلام بقتال من انتهك حرمة البيت الحرام ، مطبوع^(٣).

-
- (١) يوجد نسخة مخطوطة بعنوان : حواشي الإقناع - مصورة عن المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة - بمكتبة مركز البحث العلمي السابق تحت رقم (١٢٩) فقه حنبلي .
- (٢) السحب الوابلة ص ٢٨١-٢٨٢ .
- (٣) راجع الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد ، لعبد الله بن علي بن حميد السبيعي ص ٥٧ .

المطلب التاسع وفاته

توفي رحمه الله تعالى ضحى يوم الجمعة عاشر شهر ربيع الثاني سنة إحدى وخمسين وألف بمصر ، ودفن في تربة المجاورين ، وكان عمره إحدى وخمسين سنة^(١) ، وقد ذكره ابن بشر^(٢) ضمن وفيات سنة اثنتين وخمسين وألف .

(١) راجع : خلاصة الأثر ٤/٤٢٦ ، النعت الأكمل ص ٢١٣ ، السحب الوابلة ص ٢٨١-٢٨٢ ، مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ ، الأعلام ٧/٣٠٧ .

(٢) عنوان المجد ١/٥٠ .

المبحث الثاني في دراسة الكتاب

وفيه تسعة مطالب :

- المطلب الأول : التعريف بأصل الكتاب وأهميته
- المطلب الثاني : التعريف بمؤلف الأصل
- المطلب الثالث : شروح الأصل
- المطلب الرابع : حواشي الأصل
- المطلب الخامس : العنوان
- المطلب السادس : نسبة الكتاب إلى المؤلف
- المطلب السابع : منهج المؤلف في الكتاب
- المطلب الثامن : مصادر المؤلف
- المطلب التاسع : ملاحظاتي على المؤلف والكتاب

موضوع الكتاب

الكتاب حاشية على "منتهى الارادات" لابن النّجّار الفتوحى المتوفى سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة ، على مذهب الامام أحمد بن حنبل الشيبانى رحمه الله ، فرغَ منها مؤلفها الشيخ منصور البهوتى فى التاسع عشر من صفر سنة ست وثلاثين وألف للهجرة^(١)، وستناول أولاً الحديث عن كتاب المنتهى باعتباره أصل الحاشية التى بين أيدينا .

(١) ذكر ذلك فى أواخر النسخ باتفاق .

المطلب الأول التعريف بأصل الكتاب وأهميته

اسمه : "منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات" أَلْفَهُ العلامة تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المصري الشهير بابن النَّجَّار^(١).

وهذا الكتاب عمدة المتأخرين في المذهب ، جَمَعَهُ مؤلفه وحرر مسائله على الراجح من المذهب^(٢).

قال ابن بدران الدمشقي^(٣) : "... واعلم أن لأصحابنا ثلاثة متون حازت اشتهاً أياً اشتهار ، أولها : مختصر الخرقى ، فإن شهرته عند المتقدمين سارت مشرقاً ومغرباً ، إلى أن أَلَفَ الموفق كتابه : المقنع فاشتهر عند علماء المذهب قريباً من اشتهار الخرقى ، إلى عصر التسعمائة حيث أَلَفَ القاضي علاء الدين المرداوي : التنقيح المشبع ، ثم جاء بعده تقي الدين محمد بن أحمد بن النَّجَّار الشهير بالفتوحي فجمع المقنع مع التنقيح في كتاب سماه : منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، فعكف الناس عليه وهجروا ماسواه من كتب المتقدمين ... " . إلى أن قال : "... وكذلك الشيخ موسى الحجاوي أَلَفَ كتابه : الإقناع وحذا به حذو صاحب المستوعب ، بل أخذ معظم كتابه منه ومن المحرر والفروع والمقنع وجعله على قول واحد ، فصار معول المتأخرين على هذين الكتابين^(٤) وعلى شرحيهما ... " انتهى .

(١) توفي سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة .

(٢) وطبع في مجلدين بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق .

(٣) انظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٢٢١ .

(٤) أي المنتهى والإقناع .

المطلب الثاني التعريف بمؤلف الأصل

هو الفقيه الحنبلي ، والأصولي اللُّغوي ، تقي الدين أبو البقاء محمد ابن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المصرى ، الشهير بابن النَّجَّار (١).

ولد بمصر سنة ثمان وتسعين وثمانائة ، ونشأ بها ، وأخذ العلم عن والده وعن كبار علماء عصره ، وتبحَّرَ في العلوم الشرعية ، وبرع في فني الفقه والأصول .

قال عنه ابن بدران (٢): "... كان منفرداً في علم المذهب" وقد ظل مكباً على العلم ينهل من معينه ويُدرِّس ويصنِّف ويُفتي ويقرر مذهب الإمام أحمد إلى أن وافته المنية عصر يوم الجمعة الثامن عشر من صفر سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة، رحمه الله رحمة واسعة .

أما مصنفاته فأشهرها كتاب المنتهى السابق ذكره ، وله كتاب : الكوكب المنير المسمَّى بمختصر التحرير ، ذكر أنه اختصره من كتاب : تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول للقاضي علاء الدين المرداوي المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانائة ، ثم شَرَحَ ابن النَّجَّار مختصره شرحاً قيماً سماه بـ "المختبر المبتكر شرح المختصر" (٣).

(١) ترجمته في : النعت الأكمل ص ١٤١ ، المدخل لابن بدران ص ٢٢٥ ، مختصر طبقات

الحنابلة، للشطي ص ٨٧ ، الأعلام، للزركلي ٦/٦ .

(٢) المدخل ص ٢٢٥ .

(٣) أو شرح الكوكب المنير ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، تحقيق الدكتور محمد

الزحيلي والدكتور نزيه حماد . انظر مقدمة التحقيق ٦/١ .

المطلب الثالث شروح الأطل

- (١) شرحه مؤلفه شرحاً مفيداً في ثلاثة مجلدات ضخام ، غالب استمداده فيه من كتاب الفروع لابن مفلح (١).
- (٢) شرح الشيخ منصور البهوتي جمعه من شرح مؤلف المنتهى لكتابه ، ومن شرحه نفسه على الإقناع (٢).
- ومما قاله البهوتي عن المنتهى في مقدمة شرحه هذا : "... وَشَرَحَهُ مصنفه شرحاً غير شاف للعليل ، فأطال في بعض المواضع ، وترك الأخرى بلا دليل ولا تعليل ، وسألني بعض الفضلاء أن أشرحه شرحاً مختصراً يسهل قراءته ، فأجبت له لذلك مع اعترافي بالقصور عن رتبة الخوض في هذه المسالك ، ولخصته من شرح مؤلفه وشرحي على

- (١) وهذا الشرح مخطوط منه نسختين مصورتين عن المكتبة الأزهرية في مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بعنوان "معونة أولي النهى شرح المنتهى" ثلاثة أجزاء وأرقامها في المركز : الأولى ١٠٢،٩٤،٩٣ ، والثانية ١٠١،١٠٠،٢٨ فقه حنبلي ، ويوجد نسخة ثالثة ناقصة رقمها ١٠٣ .
- وحقق من هذا الشرح من أوله إلى آخر الصلاة رسالة دكتوراه للدكتور الزاحم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ومن الصلاة إلى البيوع يقوم بتحقيقه بعض الأساتذة بالجامعة الإسلامية ، ومن البيوع إلى الإجارة يحققه المحاضر بجامعة أم القرى الأخ عبد الله الحنايا ، وقد قام قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بتوزيع بقية الكتاب على أقسام ليتمكن الطلاب من التسجيل فيه .
- (٢) وهذا الشرح مطبوع متداول في ثلاثة أجزاء واسمه : دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ، وعليه تعليقات قليلة جداً لم يذكر كاتبها ، ويوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الحرم المكي الشريف بعنوان : "معونة أولي النهى شرح المنتهى" رقم ٣ فقه حنبلي .

الإقناع ... " (١).

(٣) شرح العلامة الشيخ إبراهيم العوفي في عدة مجلدات (٢).

(١) قلت : وللشيخ عبد الوهاب بن محمد بن فيروز الأحسائي المتوفى سنة خمس ومائتين وألف حاشية جليّة على شرح المنتهى للبهوتي ، ذكر ذلك الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في مقدمة كتاب المنتهى المطبوع ٤/١ ، وكتب الشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي - صاحب المدخل - حاشية أيضاً على شرح المنتهى للبهوتي سنة أربع عشرة وثلاثمائة وألف ، وصل فيها إلى باب السلم ولم يتمها ، قال ذلك في المدخل ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) ذكرها الشيخ محمد بن مانع في مقدمة كتاب المنتهى المطبوع ٣/١ .

المطلب الرابع حواشي الأطل

(١) حاشية الشيخ منصور البهوتي - التي بين أيدينا - وعنوانها : "إرشاد أولي النُّهى لدقائق المنتهى" .

وتستمد أهميتها من أهمية أصلها "كتاب المنتهى" بالإضافة إلى أن مؤلفها الشيخ منصور البهوتي يعد محقق المذهب ومحرره ، قال المؤرخ عثمان ابن بشر^(١) في ترجمته للشيخ منصور : "... وأخبرني شيخنا القاضي عثمان ابن منصور الحنبلي الناصري متع الله به ، قال : أخبرني بعض مشائخي عن أشياخهم قالوا : كل ما وضعه متأخروا الحنابلة من الحواشي على أولئك المتون ليس عليه معول إلا ما وضعه الشيخ منصور ؛ لأنه هو المحقق لذلك ، إلا حاشية الخلوتي لأن فيها فوائد جلية " انتهى .

ومما يزيد في أهمية هذه الحاشية أنه ظهر لي من خلال البحث ما يدل على أنها متقدمة على الشرح الذي وضعه الشيخ منصور على المنتهى^(٢) ، وذلك أنه يختصر الكلام في بعض المسائل في الشرح ويحيل عليها في الحاشية فيقول : وقد أوضحت في الحاشية ، أو ذكرته في الحاشية ، ومن أمثلة ذلك أنه قال في الشرح^(٣) عند قول صاحب المنتهى : "... أو أن تُرضع ولدها الصغير ، أو يُطلق ضرثها ، أو يبيع أمته ..." قال البهوتي بعد عشرة أسطر منه : "ويصح جمع بين شرطين هنا بخلاف البيع كما أوضحت في الحاشية عن ابن نصر الله"^(٤) .

(١) عنوان المجد ٥٠/١ .

(٢) دُكر في أواخر نسخ الحاشية أن المؤلف فرغ منها سنة ست وثلاثين وألف وذكر ابن بشر في عنوان المجد ٥٠/١ أن الشيخ منصور فرغ من شرحه على المنتهى سنة تسع وأربعين وألف .

(٣) شرح المنتهى المطبوع ٤٠/٣ كتاب النكاح ، باب الشروط في النكاح .

(٤) وانظر ص ٣٦٤ من هذه الحاشية .

وفي الصفحة التي تليها^(١) عند قول صاحب المنتهى : "... فإن سَمَّوا مهراً مستقلاً غير قليل ولا حيلة صح " .

قال البهوتي : "أي سواء كان المسمى مهر المثل أو أقل ، فإن كان قليلاً حيلة لم يصح وكلام الحَجَّاوي هنا في الحاشية " أي أن للحَجَّاوي كلاماً حول هذا الموضوع ذكرناه في الحاشية^(٢) .

وقال في العقيقة^(٣) عند قول صاحب المنتهى : "وَكُرِهَ بِحَرْبٍ ، ويسار ونحوهما ، لأبأسماء الأنبياء والملائكة" قال البهوتي بعد سطر منه : "وفي التكني بكنيته صلى الله عليه وسلم خلاف ذكرته في الحاشية"^(٤) وغيرها^(٥) . فهذا يدل على أنه لا غنى عن الحاشية بوجود الشرح .

(٢) حاشية عثمان بن أحمد بن محمد بن النَجَّار الفتوحي المتوفى سنة أربع وستين وألف ، وهو حفيد تقي الدين بن النَجَّار صاحب المنتهى^(٦) .

(٣) حاشية الشيخ محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي المصري - تلميذ الشيخ منصور وابن أخته - المتوفى سنة ثمان وثمانين وألف ، وهي التي ذُكرت في كلام ابن بشر السابق^(٧) .

(١) ٤١/٣ .

(٢) انظر ص ٣٦٦ من هذه الحاشية .

(٣) شرح المنتهى المطبوع ٩٠/٢ كتاب الحج .

(٤) انظر لوحة ١١٤ من آخر كتاب الحج من هذه الحاشية نسخة ك .

(٥) انظر الشرح ٩٠/٢ ، ٤١، ٤٠/٣ ، ١٧٠، ٢٧٠، ٣١٣ .

(٦) النعت الأكمل ص ٢١٦ ، مصطلحات الفقه الحنبلي ص ٢١٨ .

(٧) عنوان المجد ٥٠/١ ، وراجع النعت الأكمل ص ٢٣٨-٢٣٩ ، المدخل لابن بدران

ص ٢٢٦ ، ويوجد من هذه الحاشية نسخة بالمكتبة الأزهرية رقم ٤٧٦٤٥ ، ونسخة

بالمكتبة السعودية بالرياض رقم ٨٦/٢٣ ، ٨٦/٢٤ .

- (٤) حاشية الشيخ عثمان بن أحمد النجدي - صاحب شرح العمدة للشيخ منصور - المتوفى سنة سبع وتسعين وألف^(١).
- (٥) حاشية أحمد بن محمد بن عوض المرداوي ثم النابلسي المعروف بابن عوض ، كان موجوداً سنة واحد ومائة وألف ، وهو من تلاميذ الخلوتي وابن قائد السابقين^(٢).

المطلب الخامس العنوان

من خلال النسخ الخطية والمصورة التي اطلعت عليها وجدت أنها متفقة جميعها على تسمية الكتاب ب : إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى .

-
- (١) النعت الأكمل ص ٢٥٣ ، المدخل ص ٢٢٦ ، ويوجد من هذه الحاشية أربع نسخ مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى أرقامها : ٨٣،٦٨،٥٩،٤٤ فقه حنبلي .
- (٢) المدخل ص ٢٢٦ ، مصطلحات الفقه الحنبلي، للدكتور سالم الثقفي ص ٢٤٤،٢١٨ ، ويوجد نسخة مصورة من هذه الحاشية بمكتبة مركز البحث العلمي رقم ٨١ فقه حنبلي .

المطلب السادس نسبة الكتاب إلى المؤلف

كل الذين ترجموا للشيخ البهوتي لم يصرحوا بذكر اسم الكتاب ، وإنما ذكروا أن للشيخ حاشية على المنتهى غير الشرح المعروف المتداول ولكن :

- (١) ورد في صفحة العنوان في جميع النسخ ، وكذلك في الصفحة الأخيرة - في الخاتمة - أن الكتاب من تأليف الشيخ منصور البهوتي ، وأنه فرغ من تأليفه يوم الاثنين تاسع عشر من شهر صفر سنة ست وثلاثين وألف للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم .
- (٢) سبق أن ذكرت قريباً أن الشيخ منصور ذكر حاشيته هذه في الشرح المطبوع وأحال عليها في عدة مواضع ، وذكرت أمثلة لذلك .
- (٣) نقل من هذه الحاشية الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد المنقور التميمي النجدي المتوفى سنة خمس وعشرين ومائة وألف في كتابه : الفواكه العديدة في المسائل المفيدة^(١) ، ومن ذلك قوله في الوقف^(٢) : "فائدة : قال في حاشية المنتهى : قوله نسباً ، يعني : لاولاءً أو نكاحاً ، قال ابن نصر الله : هل المراد ورثته حين موته ، أو حين انقطاع الوقف؟ وإذا صُرفَ إليهم فماتوا، فهل ينتقل إلى ورثتهم أم لا؟ فأما الأولى... الخ"^(٣).

(١) ويعرف في الديار النجدية باسم : مجموع المنقور ، جمع فيه مسائل _ وقواعد وأقوال _ وأحكام لخصها من كلام العلماء ، وغالبها من شيخه عبد الله بن محمد ابن ذهلان ، وكان يقرأ عليه الإقناع ، وهو مطبوع في مجلدين .

(٢) ٤٥١/١ - ٤٥٢ .

(٣) انظر مايقابله من هذه الحاشية ص ٨٤ - ٨٥ .

وقال في موضع آخر من الوقف (١): "وفي الحاشية أيضاً : ... ولو جُهِلَ شرطه - أي شرط الواقف - في قسمته بأن ثبت الوقف دون الشرط ، قال الحارثي : إن تعذر الوقوف على شرط الواقف وأمكن التأنس بصرف من تقدم ممن يوثق به رُجِعَ إليه ؛ لأنه أرجح مما عداه... الخ" (٢). وغيرها (٣).

(٤) ونقل من هذه الحاشية كذلك الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري المتوفى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف في حاشيته على الروض المربع (٤)، ومن ذلك قوله في الوقف (٥): "... وفي حاشية (م ص) (٦) قوله : ولا يصح شرط إدخال من شاء من غيرهم ، ظاهر المتن : صحة الوقف وفساد الشرط ، وفي الإنصاف : أن الشرط يُفسد الوقف ، وعزاه إلى المصنف ومن تابعه وقال : قدمه في الفروع" (٧). وقال في كتاب النكاح (٨): "قوله (فقبل يظنها إياها : لم يصح) قال (م ص) : لو أصابها جاهلةً بالحال أو التحريم ، فلها المهر يرجع به على وليها ، قال أحمد : لأنه غرّه ، وتجهّز إليه التي طلبها بالصدّاق الأول، يعني : بعقدٍ جديد بعد انقضاء عدة التي أصابها... الخ" (٩).

(١) ٤٥٢/١ .

(٢) وانظر ما يقابله من هذه الحاشية ص ٩٤ .

(٣) انظر الفواكه العديدة ٩١/١، ٩٨، ١٠٠، ١١٥، ٢٥٣، ٢٦٣، ٤٥١ .

(٤) مطبوعة مع الروض في ثلاثة مجلدات .

(٥) ٤٦٤/٢ .

(٦) ذكّر في المقدمة أنه يقصد بهذا الرمز حاشية البهوتي على المنتهى .

(٧) وانظر ما يقابله من هذه الحاشية ص ٩٢-٩٣ .

(٨) ٦٩/٣ .

(٩) انظر ما يقابله من هذه الحاشية ص ٣٢١ .

المطلب السابع منهج المؤلف في الكتاب

(أ) مصطلحات المؤلف :

- (١) قال البهوتي في شرح الإقناع المسمى : كشف القناع (١) :
 "تتمة : إذا أُطْلِقَ الْمُتَأَخَّرُونَ كصاحب الفروع والفائق والاختيارات
 وغيرهم : الشيخ ، أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أبا محمد عبد الله
 ابن قدامة المقدسي ، وإذا قيل : الشيخان ، فالموفق والمجد ، وإذا قيل :
 الشارح ، فهو الشيخ شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبي
 عمر المقدسي - وهو ابن أخي الموفق وتلميذه ، وإذا أُطْلِقَ : القاضي ،
 فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد
 الفراء ، وإذا قيل : وعنه ، أي : عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقولهم : نصّاً
 معناه : لنسبته إلى الإمام أحمد رحمه الله " .
- هذه المصطلحات ذكرها المؤلف في مقدمة شرحه للإقناع ، والذي يظهر
 أنه عمل بها في مؤلفاته ، ومنها حاشية المنتهى .
- (٢) إذا قال : وفي الشرح ، فهو يقصد شرح المقنع المسمى بالشافي ، لابن
 أبي عمر المقدسي (٢) .
- (٣) إذا قال : قاله في شرحه ، أو نحو ذلك فهو يقصد به شرح المنتهى (٣)
 لابن النجار مؤلف المنتهى .

(١) ٢٠/١ .

(٢) المدخل لابن بدران ص ٢٠٤ .

(٣) المسمى "معونة أولي النهى" سبق الكلام عنه ص ٢٤ .

(ب) طريقته في الكتاب :

- (١) يأتي بالمسألة من متن المنتهى ويقول : قوله كذا ... ثم يتكلم عليها .
- (٢) لا يأتي بعبارة المنتهى كاملة بل يقتصر على الشيء الذي يريد التعليق عليه وربما يأتي بكلمة واحدة فقط من المنتهى ثم يعلق عليها ولا يتناول كل ماورد .
- (٣) لا يذكر الأدلة غالباً .
- (٤) يذكر الفصول بدون عناوين إلا ماندر .
- (٥) يتوسع قليلاً في توضيح بعض الكلمات اللغوية والتعريفات التي ربما ذكرت في الشرح باختصار^(١).
- (٦) يكثر من النقول عن الكتب الأخرى كشرح صاحب المنتهى ، والمغني والشيخ تقي الدين ، والفروع ، وحواشي ابن نصر الله على الفروع والمحزر ، والإنصاف ، والتنقيح ، والإقناع وغيرها .
- (٧) يذكر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله ، فتارة يسندها إلى قائلها وتارة يطلق^(٢).
- (٨) يذكر أحياناً الروايات في المسألة الواحدة فيبين الصحيح منها، وتارة يطلق^(٣).
- (٩) يختم كثيراً من المسائل بقوله : فائدة ، أو تنمة ، ويضمنها قولاً لأحد الأئمة ، أو تنبيهاً ، أو توجيهاً ، أو فتوى ، أو استنباطاً .
- (١٠) يذكر أحياناً ، أو يشير إلى بعض القواعد الفقهية من قواعد ابن رجب أو الأصولية من قواعد ابن اللحام .

(١) كما في ص ٢٩٣، ٢١١، ١١٩ .

(٢) انظر ص ٣٤٦، ١٨٢ .

(٣) انظر ص ١٢٠-١٢١، ١٩٥، ٣٣٧، ٣٤٢ .

(١١) من خلال البحث في الكتاب ظهر لي تأثر الشيخ البهوتي بالعلامة أحمد بن نصر الله البغدادي المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة ، صاحب حواشي المحرر والفروع ، حيث أكثر البهوتي من نقل آرائه وفتاويه واستنباطاته من حواشيه المذكورة (١).

(ج) الفرق بين الحاشية والشرح :

(١) أن المؤلف في الحاشية لا يتناول نص المنتهى بالكامل ، وإنما يتكلم على مسائل متفرقات ، بينما نجده في الشرح تناول النص كله .

(٢) أنه جَرَّدَ الحاشية عن الدليل فلا يتعرض للأدلة إلا نادراً ، وفي الشرح يذكر الدليل من الكتاب والسنة والإجماع .

(٣) أنه يذكر الفصول بدون عناوين في الحاشية ، بينما عنون لها في الشرح .

(٤) يتوسع في توضيح بعض الكلمات اللغوية ، ويذكر أقوال أهل اللغة فيها ، وقد يكون ذكرها في الشرح ولكن باختصار .

(٥) تَحَرَّرَهُ مِنَ التَّقِيدِ بالنص في الحاشية ، حيث أضاف إليه فوائد علمية وتنبيهات وتعريفات وغير ذلك ، بينما في الشرح يتقيد بالنص ، فلا يخرج عنه إلا في القليل النادر .

(٦) تنوُّع مصادر الحاشية وتعددتها وكثرتها أكثر مما في الشرح .

(١) انظر مثلاً ص ٣٦٤ .

المطلب الثامن

مصادر المؤلف في القسم الذي قمت بتحقيقه

- (١) أحكام القرآن ، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .
- (٢) الترغيب ، اسمه : ترغيب القاصد في تقريب المقاصد ، لفخر الدين محمد بن الخضر بن تيمية المتوفى سنة اثنتين وستين وستمائة .
- (٣) تصحيح الفروع ، اسمه : الدر المنقى المجموع في تصحيح الخلاف المطلق في الفروع ، للقاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة (١).
- (٤) التلخيص ، اسمه : تلخيص المطلب في تلخيص المذهب ، لفخر الدين بن تيمية المتقدم ذكره .
- (٥) التنقيح ، اسمه : التنقيح المشع في تحرير أحكام المقنع ، للقاضي علاء الدين المرداوي المتقدم ذكره (٢).
- (٦) تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى اللغوي المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة (٣).
- (٧) التهذيب ، في الفرائض ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني المتوفى سنة عشر وخمسمائة (٤).

-
- (١) وهو مطبوع مع الفروع لابن مفلح في ستة مجلدات ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٥/١٤٠٥ م .
 - (٢) وهو مطبوع في مجلد واحد بالمكتبة السلفية بالقاهرة ، ط/ الثانية ١٤٠٦ هـ .
 - (٣) وهو مطبوع مع الفهارس في سبعة عشر مجلدا ، دار الكتاب الإسلامى ، ط/ ١٣٨٤/١٩٦٤ م .
 - (٤) وهو مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٣٩ فقه حنبلى .

- (٨) الجامع الصغير ، للقاضي أبي يعلى المتقدم ذكره (١).
- (٩) الجامع الكبير ، له كذلك - عمل قطعة منه .
- (١٠) حاشية التَّنْقِيح ، لِلْحَجَّائِي موسى بن أحمد بن موسى المتوفى سنة ستين وتسعمائة ، وقيل : ثمان وستين وتسعمائة (٢).
- (١١) حاشية الفروع ، لأحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادي المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة (٣).
- (١٢) حاشية الفروع ، لتقي الدين أبي بكر بن إبراهيم بن قندس المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة (٤).
- (١٣) حاشية المُحَرَّر ، لأحمد بن نصر الله المتقدم ذكره .
- (١٤) حاشية المُحَرَّر ، لابن قندس المتقدم ذكره (٥).
- (١٥) الحَاوِي الصغير ، لعبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم الضرير المتوفى سنة أربع وثمانين وستمائة .
- (١٦) الخُلَاصَة ، لأبي المعالي أسعد بن مُنَجِّى بن بركات التنوخي المتوفى سنة ست وستمائة .
- (١٧) الخِلَاف الكبير ، للقاضي أبي يعلى المتقدم ذكره .

-
- (١) وهو مخطوط مصور ، يوجد منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقم ٨٢٠ ص فقه حنبلي .
- (٢) وهي مطبوعة في مجلد واحد ، دار المنار بالقاهرة ، ط / الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، تحقيق الدكتور : يحيى الجردي .
- (٣) وهي مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ٦/٥ ف ، مصورة عن المكتبة السعودية .
- (٤) وهي مخطوط يحقق ، ويوجد منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ١٥/٣٥ ف ، مصورة عن المكتبة السعودية رقم ٨٦/٤٦٨ .
- (٥) وهي مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ٧/٨ ف ، مصورة عن المكتبة السعودية رقم ٨٦/٦٨ .

- (١٨) الحَلَّاف الكبير أو الإنتصار في المسائل الكبار ، لأبي الخطَّاب الكلوذاني المتقدم ذكره (١).
- (١٩) الرِّعَايَةُ الْكُبْرَى ، لأحمد بن حمدان بن شبيب الحرائي المتوفى سنة خمس وتسعين وستمئة (٢).
- (٢٠) شَرْحُ الْحَرْقِي ، لعبد الرحمن بن رُزَيْن بن عبد العزيز الغَسَّاني المتوفى سنة ست وخمسين وستمئة .
- (٢١) شرح الزَّرْكَشِيِّ على مختصر الْحَرْقِي ، لمحمد بن عبد الله بن محمد الزَّرْكَشِيِّ المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة (٣).
- (٢٢) شرح صحيح مسلم ، اسمه : إكْمَالُ الْمُعْلَمِ شرح صحيح مسلم ، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليَحْصَبِيِّ المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمئة ، أكمل به كتاب الْمُعْلَمِ في شرح مسلم للمازري المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمئة (٤).
- (٢٣) شرح صحيح مسلم ، لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن شرف النَّوَوِيِّ المتوفى سنة ست وسبعين وستمئة (٥).
- (٢٤) الشرح الكبير على المقنع المسمى بالشافي ، لشمس الدين عبد الرحمن

-
- (١) وهو مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢ فقه حنبلي لكنها ناقصة ، وُطِيعَ مؤخراً ثلاثة أجزاء منه فيها : الطهارة ، والصلاة والزكاة - وهي تمثل ما عثر عليه منه - تحقيق الدكتور : سليمان العمير وآخرون ، ن/مكتبة العبيكان بالرياض ، ط / الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- (٢) وهي مخطوط يحقق ، ويوجد منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تمثل الجزء الثاني، رقم ٤٠ فقه حنبلي ، ونسخة بجامعة الإمام بالرياض ، الجزء الثاني أيضاً رقم ٢٧٠٤، ٣٥٤١ ، والجزء الثالث رقم ١٩٢٥ فقه حنبلي .
- (٣) وهو مطبوع في سبعة مجلدات، تحقيق الشيخ الجبرين ، ن/شركة العبيكان بالرياض .
- (٤) وهو مخطوط يجري تحقيقه ، ويوجد منه الجزء الأول رقم ٣١٠، ٢٩٩ ، والجزء الثاني رقم ٣٠١ ، والثالث رقم ٣٠٢ ، والخامس رقم ٣٠٥ ، والسادس رقم ٣٠٦ ، وكلها بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- (٥) مطبوع في تسعة مجلدات بها ثمانية عشر جزءاً ، ط / دار إحياء التراث ببيروت .

- ابن محمد بن أبي عمر المقدسي المتوفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة (١).
- (٢٥) شرح المحرر ، لعبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله القطيعي البغدادي المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (٢).
- (٢٦) شرح المقنع ، اسمه : الممتنع في شرح المقنع ، لمنجى بن عثمان بن أسعد التنوخي المتوفى سنة خمس وتسعين وستمائة (٣).
- (٢٧) شرح منتهى الإرادات ، المسمى : معونة أولي النهى ، لابن النجار - صاحب المنتهى - محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المتوفى سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة ، وقد سبق الكلام عن هذا الكتاب ص ٢٤ .
- (٢٨) شرح الوجيز ، للزركشي المتقدم ذكره ، شرح قطعة منه من العتق إلى الصداق (٤).
- (٢٩) الصّحاح ، للجوهري اسماعيل بن حماد المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة (٥).
- (٣٠) الفائق ، لأحمد بن الحسن بن عبد الله المعروف بابن قاضي الجبل المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة .
- (٣١) فتاوى ابن الصلاح ، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهرزوري المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٦).

- (١) وهو مطبوع مع المغني لابن قدامة في اثني عشر مجلداً ، ن/مكتبة عباس الباز بمكة المكرمة ، ط/دار الكتب العلمية ، ومطبوع بدون المغني .
- (٢) وهو مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢٥١ فقه حنبلي لكنها ناقصة ، ويوجد نسخة ناقصة أيضاً بجامعة الإمام بالرياض رقم ١٩٢١ فقه حنبلي .
- (٣) مخطوط يوجد منه عدة أجزاء بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى وهي : جزء ٢ رقم ٢٩ ، جزء ٣ رقم ٢٦٩ ، جزء ٤ رقم ٧٢،٢٤٥ ، جزء ٥ رقم ٢٢٥،٧٢ ، جزء ٧ رقم ٧٤،٢٥٢ ، وفي جامعة الملك سعود يوجد الجزء الأول برقم ٩٤٤ بالإضافة إلى الأجزاء السابقة .
- (٤) وهو مخطوط يوجد منه نسختان بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى رقمها : ١١،٢٦٣ فقه حنبلي .
- (٥) وهو مطبوع في ستة مجلدات ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط/١٤٠٢/هـ ١٩٨٢م وهي مطبوعة في مجلد واحد، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين ، ن/دار الوعي بجلب ، ط/الأولى ١٤٠٣/هـ ١٩٨٣م .

- (٣٢) الفروع ، لشمس الدين محمد بن مفلح بن محمد المقدسي المتوفى سنة اثنتين ، وقيل : ثلاث وستين وسبعمائة^(١).
- (٣٣) القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ست عشرة ، وقيل : سبع عشرة وثمانمائة^(٢).
- (٣٤) الإقناع لطالب الإنتفاع ، للحجّاي موسى بن أحمد المتقدم ذكره^(٣).
- (٣٥) القواعد الأصولية ، اسمه : القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، لعلاء الدين علي بن محمد بن علي البعلي المعروف بابن اللحام المتوفى سنة ثلاث وثمانمائة^(٤).
- (٣٦) القواعد الفقهية ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة^(٥).
- (٣٧) الكافي ، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة عشرين وستمائة^(٦).
- (٣٨) المبدع ، شرح على المقنع لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة^(٧).
- (٣٩) المجرد ، للقاضي أبي يعلى بن الفراء المتقدم ذكره .

-
- (١) وهو مطبوع في ستة مجلدات ومعه تصحيح الفروع للمرداوي ، ن/عالم الكتب ، ط/الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- (٢) وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، ن/دار المعارف بالرياض ، ط/دار الجيل ببيروت .
- (٣) وهو مطبوع في مجلدين ، ومطبوع مع شرحه : كشاف القناع للبهوتي في ستة مجلدات ، ن/عالم الكتب ببيروت .
- (٤) وهو مطبوع في مجلد واحد ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ن/دار الكتب العلمية .
- (٥) وهو مطبوع في مجلد واحد ، ن/دار الجيل ببيروت ، ط/الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- (٦) وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، ن/المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز بمكة المكرمة .
- (٧) وهو مطبوع في عشرة مجلدات ، ن/المكتب الإسلامي ، ط/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

- (٤٠) المُحَرَّرُ ، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية -
جد الشيخ تقي الدين - والمتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة (١).
(٤١) مختصر ابن أبي المجد ، لأبي بكر بن أبي المجد بن ماجد بن أبي المجد
ابن بدر بن سالم السعدي الدمشقي المصري المتوفى سنة أربع وثمانمائة .
(٤٢) المذهب في المذهب ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن
الجوزي المتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة (٢).
(٤٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل ، رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣).
(٤٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (٤).
(٤٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل ، رواية اسحاق بن إبراهيم بن هانيء
النيسابوري المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين (٥).
(٤٦) مَسْبُوكُ الذَّهَبِ ، لابن الجوزي المتقدم ذكره .
(٤٧) المُسْتَوْعَبُ ، لابن سنيّة محمد بن عبد الله بن الحسين السَّامِرِيُّ المتوفى
سنة ست عشرة وستمائة (٦).

-
- (١) وهو مطبوع في مجلدين ومعه النكت والفوائد السنية لابن مفلح صاحب الفروع
ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
(٢) وهو مخطوط يوجد منه نسخة لاتقرأ لعدم وضوحها وهي غير مرتبة وبها طمس ،
رقمها ٥٧٦ف بجامعة الإمام بالرياض ، فقه حنبلي .
(٣) مطبوعة في ثلاثة مجلدات ، تحقيق الدكتور : فضل الرحمن دين محمد ، ن/الدار
العلمية بالهند ، ط/الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
(٤) طبعت في مجلد واحد ، ن/المكتب الإسلامي ، ثم طبعت في ثلاثة مجلدات ، تحقيق
الدكتور : علي سليمان المهنا ، ن/مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط/الأولى ١٤٠٦هـ/
١٩٨٦م .
(٥) مطبوعة في مجلدين ، ن/المكتب الاسلامي ببيروت ، ط/الأولى ١٤٠٠هـ .
(٦) وهو مخطوط يوجد منه الجزء الأول والثاني برقم ٢٧ ، والثالث برقم ٧٧ بمكتبة
مركز البحث بجامعة أم القرى ، وهذه الأجزاء في مكتبة جامعة الملك سعود برقم
٥٩١ ، وفي جامعة الإمام برقم ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٠٣ ، وطبع مؤخراً من أول الكتاب
إلى نهاية المناسك في أربعة مجلدات .

- (٤٨) مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الْآثَارِ ، لِلْقَاضِي عِيَاضِ الْمَتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ (١).
 (٤٩) الْمُطَّلَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَقْنَعِ ، لَشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ الْبَعْلِيِّ
 الْمَتَوَفَى سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِمِائَةٍ (٢).
 (٥٠) الْمَغْنِي شَرْحٌ مُخْتَصَرُ الْحَرْقِيِّ ، لِمَوْفُقِ الدِّينِ بْنِ قَدَامَةَ الْمَتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ (٣).
 (٥١) الْمَقْنَعُ ، لِمَوْفُقِ الدِّينِ كَذَلِكَ (٤).
 (٥٢) الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ ، لِلْقَاضِي عِلَاءِ الدِّينِ الْمُرْدَاوِيِّ
 الْمَتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ (٥).
 (٥٣) النَّظْمُ ، اسْمُهُ : النَّظْمُ الْمَفِيدُ الْأَحْمَدُ فِي مَفْرَدَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، لِمُحَمَّدِ
 ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْدِسِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ عِشْرِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ (٦).
 (٥٤) النُّكْتُ عَلَى الْمُحَرَّرِ ، لِحَمْزَةِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ شَيْخِ
 السَّلَامِيَةِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ .
 (٥٥) النَّهْيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ، لِابْنِ الْأَثِيرِ الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
 الْجَزَرِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ سِتٍّ وَسِتْمِائَةٍ (٧).
 (٥٦) الْهِدَايَةُ فِي الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ ، لِأَبِي الْحَطَّابِ الْكَلُودَانِيِّ الْمَتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ (٨).

-
- (١) مطبوع جزئين في مجلد واحد ، طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث
 بالقاهرة .
 (٢) مطبوع في مجلد واحد ، ن/المكتب الإسلامي ، ط/الأولى ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .
 (٣) مطبوع في اثني عشر مجلداً مع الفهارس ، ن/دار الفكر ، ط/الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
 ومطبوع مع الشرح الكبير كما مر ، وطبع مؤخراً محقق ، تحقيق التركي والحلو
 في خمسة عشر مجلداً مع الفهارس .
 (٤) مطبوع مع حاشيته في ثلاثة مجلدات ، ن/المكتبة السلفية بالقاهرة ، ط/الثانية .
 (٥) مطبوع في اثني عشر مجلداً ، تصحيح محمد حامد الفقي ، ن/دار إحياء التراث
 العربي ، ط/الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
 (٦) مطبوع مع شرحه : المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد للبهوتي ، تحقيق
 د. عبد الله المطلق ، ن/دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ، ط/إدارة إحياء التراث
 الإسلامي .
 (٧) مطبوع في خمسة مجلدات ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، ن/دار الباز
 بمكة المكرمة .
 (٨) مطبوع في مجلدين ، ن/مطابع القصيم ، ط/الأولى ١٣٩٠-١٣٩١هـ .

(٥٧) الوجيز ، لسراج الدين أبي عبد الله الحسين بن يوسف بن محمد
الدجيلي المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة .
وبالإضافة إلى ماسبق فقد ذكر المؤلف أقوالاً لبعض العلماء دون أن
يذكر الكتب التي نقل عنها ومن ذلك :

(١) الأثرم

(٢) المروزي

(٣) حنبل

(٤) ابن منصور

وهؤلاء من الذين نقلوا مذهب الإمام أحمد .

(٥) ابن أبي موسى

(٦) ابن البنا

(٧) ابن الزاغوني

(٨) ابن شهاب

(٩) ابن الصيرفي

(١٠) ابن عبدوس

(١١) ابن عقيل

(١٢) أبو حفص العكبري

(١٣) أبو حيان (اللغوي)

(١٤) أبو يعلى الصغير

(١٥) الحلواني

(١٦) الشيخ تقي الدين

وستأتي ترجمة كل منهم في موضعها إن شاء الله تعالى .

المطلب التاسع

ملاحظاتى على المؤلف والكتاب

- (١) من عادة كل مؤلف أن يكتب مقدمة يبين فيها مصطلحاته ، والأمر الذي سيسلكها ، والملاحظات التي سيكتبها ، ويبين منهجه ، حتى يكون القارئ على بصيرة من أمره ، كما فعل المرداوي في الإنصاف وغيره ، ليتمكن القارئ من الرجوع إلى المقدمة في كل ما يشكك عليه ، بينما لم يفعل البهوتي - رحمه الله - ذلك ، بل كتب مقدمة لاتفي بما ذكر .
- (٢) نقل المؤلف بعض البدع المخالفة للسنن من الكتب الأخرى دون أن يعلق عليها ، أو يبين بطلانها ، كما في ص ٧٧، ٧٩ حيث ذكر صحة الوقف على الصوفية ، وصحة وقف العبد على حجرة النبي صلى الله عليه وسلم لشعل قناديلها وكنس الحائط ...
- وقد لاحظت مثل هذا في الشرح - المطبوع - فقد قال في ٥٣٨/٢ مانصه : "وفي الترغيب: تصح الوصية لعمارة قبور المشايخ والعلماء" .
- (٣) سرده لبعض المراجع دون ذكر أصحابها ، أو بعض الأعلام دون تمييزهم أو ذكر كتبهم ، فيتبادر إلى الذهن صعوبة الحصول عليها أو معرفتها بينما هو أخذها من الإنصاف ، أو من الفروع بالحرف الواحد ولم ينبه على ذلك ليسهل على القارئ معرفتها^(١).
- (٤) ينقل كثيراً عن بعض المشايخ أقوالاً مجردة دون أن يبين من أي مرجع أخذ أقوالهم حتى يسهل العزو إليه^(٢).
- (٥) ذكر عدة كتب قد يوجد منها أكثر من كتاب باسم واحد ولأكثر من شخص ، لكنه جردها عن مؤلفها مما يجعل القارئ في حيرة من أمره إذ ليس هناك دلائل على تحديدها ، كشرح المحرر ، والمنتخب ، والوجيز، والتبصرة ، والتلخيص ، والإرشاد ، وغيرها .

(١) انظر مثلاً ص ٩٤، ١١١، ٢٩٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٥ .

(٢) انظر مثلاً ص ٨١، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ٢٧٢، ٢٩٤ .

(٦) يُكْثَرُ من وضع : تتمات وفوائد أو تنبيهات ولا يذكر أنه أخذها من أحد المراجع ، بينما بالرجوع إلى المراجع وجدناه أخذها من الإنصاف أو من المغني ، أو من الفروع ، أو غيرها بالحرف الواحد (١).

(٧) يذكر بعض الأحاديث بالمعنى مجردة عن الراوي ، مما يجعل الوقوف عليها صعباً ، وهذا نادر وقليل لقلة الأحاديث في الحاشية ، ومن أمثلة ذلك : قوله في سياق الكلام عن الطاعون ص ١٣٩ : "وفي الحديث أنه من وَخَزَ الْجَنِّ" .

(٨) بعض التعليقات التي ذكرها في الحاشية وجدناها كما هي في الشرح المطبوع دون زيادة مفيدة ، ففي هذا إعادة وتكرار ، كان الأولى الاكتفاء بذكرها في أحدهما اختصاراً للوقت والجهد (٢).

(١) انظر مثلاً ص ١٢٤، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤، ٢٧٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٤٢، ٣٦٣ .

(٢) من أمثلة ذلك في كتاب الوصية ص ١٨٩-١٩٠ ، وانظر ما يقابلها في الشرح المطبوع ٥٧٤/٢ ، ويكثر مثل هذا في كتاب الفرائض ، كقوله : "فائدة" ص ١٩٩ ، وانظر ما يقابلها في الشرح ٥٧٩/٢ ، وكلامه عن مربعة الجماعة ص ٢٠٠ ، وانظر ما يقابلها من الشرح ٥٨٢/٢ ، وغيرها .

(٤٤)

القسم الثاني

قسم التحقيق

المطلب الأول وصف نسخ المخطوط

- (١) نسخة خطية للكتاب في قسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي الشريف رقم ٢٢٢٢ ورقم التصوير ١١ فقه حنبلي ، خطها نسخ معتاد في مجلد واحد ، كتبت عناوينها بالأحمر والبقية بالأسود ، كتبها/أحمد بن يحيى ابن يوسف بن أبي بكر الحنبلي الأزهرى بتاريخ ١٠٤٢/٥/٥ هـ ، وعدد صفحاتها ٦٤٤ أي : ٣٢٢ لوحة مقاس ١٤ x ٢٠ سم ، وعدد الأسطر في الصفحة ٢٥ سطراً ، وبها خرم في موضعين .
- نقلت هذه النسخة من نسخة المؤلف في حياته ، كما هو مدون في الخاتمة وهي أصح النسخ التي بين يدي ، وقد رمزت لها بالحرف (أ) .
- (٢) نسخة مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، رقم ٤٧ فقه حنبلي ، وهي مصورة عن النسخة الموجودة بجامعة برنستون رقم ٣١١٩ مجموعة يهودا ، خطها معتاد ، كتبها/أبو السرور الحواوشي الحنبلي الأزهرى بتاريخ ١٠٣٧/٢/١٦ هـ ، وهي أقدم النسخ الموجودة لدي ، عدد أوراقها ٣٢٢ ورقة ، وعدد الأسطر في الصفحة ٢٣ سطراً وأسطرها مضغوطة ، وبها شطب يسير وعليها أثر رطوبة ، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث صحتها وقلة الخطأ فيها ، وقد رمزت لها بالحرف (ن) .
- (٣) نسخة مصورة في قسم المخطوطات بالمكتبة البلدية بالأسكندرية ، رقمها ٣٩٤٠ ج/٧٧٧٧ فقه حنبلي ، خطها معتاد ، كتبها/ياسين بن علي بن أحمد اللبدي الحنبلي - وهو تلميذ المؤلف - بتاريخ ١٠٤٥/١٢/٢٠ هـ ، عدد الأسطر في الصفحة ٢٥ سطر غالباً ، وبها شطب يسير ، وعليها تعليقات قليلة ، ذكر كاتبها أنه نقل بعضها من نسخة المؤلف ، وتأتي في الدرجة الثالثة من حيث صحة العبارة وقلة الخطأ ، وقد رمزت لها بالحرف (س) .

- (٤) نسخة مصورة في قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٩ فقه حنبلي ، خطها معتاد ، كتبها/محمد بن خضير بن خضر الوليلي الشافعي بتاريخ ١٣/٥/١٠٤١هـ ، عدد الأسطر في الصفحة ٢٣ سطراً ، وبها نقص ، وتأقي في الدرجة الرابعة ، وقد رمزت لها بالحرف (ص).
- (٥) نسخة خطية في قسم المخطوطات ، بمكتبة الرياض العامة السعودية رقم ٨٦/٥٨٩ فقه حنبلي ، خطها معتاد ، كتبها/محمد بن ناصر بن خزيم بتاريخ ١٥/٦/١١٣٠هـ ، عدد صفحاتها ٧١٥ صفحة أي ٣٥٧ لوحة تقريباً ، وعدد الأسطر في الصفحة ٢٢ سطر تقريباً ، وتأقي هذه النسخة في الدرجة الخامسة بين ترتيب النسخ ، إذ أنها أكثر خطأً من السابقات وبها تصحيف كثير ، وقد رمزت لها بالحرف (ع) .
- (٦) نسخة مصورة عن مكتبة الموسوعة الفقهية التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت ، رقم خ ٢٣٦ ، خطها نسخ حسن ، كتبها/حماد بن محمد بن ناصر الحنبلي النجدي بتاريخ ٧/٦/١١٥٩هـ ، عدد أوراقها ٢٨٨ ورقة ، وعدد الأسطر في الصفحة ٢٥ سطر غالباً ، وبها آثار رطوبة وأرضة وترميم قليل ، وبها خطأً كثير وقفز يصل إلى ثلاثة أسطر تقريباً وتصحيف في بعض الكلمات ، لذا كانت أردأ النسخ ، وقد رمزت لها بالحرف (ك) .

المطلب الثاني منهجي في التحقيق

- (١) نسخت المخطوطة التي اعتمدتها ورمزت لها بحرف (أ) وهي نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف ؛ نظراً لما تميزت به من وضوح الخط ، وندرة الخطأ والشطب ، ولكونها نُقلت من نسخة المؤلف في حياته .
- (٢) قابلت بقية النسخ وأثبت الفوارق بينها إلا ما لا يترتب عليه اختلاف في المعنى عدا نسخة (ع) فقد اكتفيت بمقابلة كتاب الوقف فقط لما رأيت كثرة الخطأ والتصحيف بها وقد كان العشور عليها متأخراً فجعلتها نسخة مساعدة في بقية النص .
- (٣) التزمت بالرسم الإملائي المعاصر وعلامات الترقيم قدر الإمكان .
- (٤) جعلت الحاشية في صدر الورقة والتحقيق في أسفلها كما هو متبع في التحقيق ، ووضعت نص المنتهى بين قوسين بخط مميز له عن غيره .
- (٥) وضعت عناوين جانبية للفصول وجعلتها بين معكوفتين ، وكذلك إذا أضفت إلى النص كلمة يقتضيها السياق فإني أجعلها بين معكوفتين هكذا [...] وأشير إلى ذلك في الهامش ، كما وضعت أرقام لوحات المخطوط بين معكوفتين عند نهاية الصفحة أو اللوحة .
- (٦) ترجمت باختصار لابن النَجَّار الفتوحي وعرفت بكتابه المنتهى باعتباره أصل المخطوط .
- (٧) ترجمت - كذلك - لمؤلف الحاشية ترجمة مختصرة وشاملة .
- (٨) أنقل العبارة كاملة من المنتهى وأضع لها رقماً في الهامش ؛ لتتضح المسألة أمام القارئ .
- (٩) أذكر الأدلة أحياناً في المسائل التي أرى أنها تحتاج إلى استدلال .
- (١٠) بينت الصحيح من المذهب في المسائل التي ذكرها المؤلف من الكتب التي عنيت بذلك : كالتنقيح والإنصاف وتصحيح الفروع والإقناع وغيرها .

- (١١) فسرت بعض العبارات التي تحتاج إلى تفسير .
- (١٢) بينت معاني الكلمات الغامضة أو التي تحتاج إلى تعريف من المصادر اللغوية .
- (١٣) خرجت الآيات والأحاديث والآثار الواردة في المخطوط مع ضبط ما يحتاج إلى ضبطه بالشكل .
- (١٤) ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم عدا المشاهير .
- (١٥) عرفت بالكتب والأماكن الواردة في المخطوط .
- (١٦) أثبت نسبة الحاشية إلى مؤلفها بأدلة مبينة في موضعها .
- (١٧) أشرت إلى المسائل الخلافية - وهي قليلة - التي ذكرها المؤلف وبينت أماكن وجودها .
- (١٨) نقلت القواعد الفقهية التي أشار إليها المؤلف وأوضحتها .
- (١٩) وثقت النصوص والأقوال من المصادر التي اعتمد عليها المؤلف قدر الإمكان ، ونقلت نصوص الإمام أحمد من مصادرها كمسائل صالح وعبد الله ابني الإمام أحمد، ومسائل ابن هانيء ، ومسائل أبي داود وغيرها .
- (٢٠) إذا قلت : قال البهوتي في شرحه ، أو في الشرح فأعني شرح المنتهى المطبوع للبهوتي ، وإذا قلت : قال في الكشف ، أو راجع الكشف فأعني كشف القناع للبهوتي كذلك .
- (٢١) وضعت قائمة للمراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق .
- (٢٢) وضعت فهرس تفصيلية لما تضمنته الرسالة من الآيات والأحاديث والآثار والأعلام وغيرها مما هو متعارف عليه في التحقيق .

(٤٩)

صور المخطوطات
المعتمدة في التحقيق

صفحة العنوان من نسخة (٢)

كتاب

المشاي جمع الاشياء والحق التمام
الكتاب الكليات والعلوم العقلية من
الطائفة بالافعال والحق والحق والحق

ومولانا الفاضل الشيخ منصور

الحلي بن ادراس

شمس الدين شافعي

ملكه واماؤه

علنا وعلى

المسلمين

مؤيدون

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

اشارة اولي النسخ
٢٠
٢

الحمد لله على فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
ومن عتبه على منغ الوحي في هذه حوائش علي الهادي صلوات الله عليه
عن طرية الشريفة في حوضه كماله ونقرب لاهله منكم
جميعا وتوابعهم من بعدهم والصلوات والسلام على منغ علي الهادي صلوات الله عليه
جميعا خالصا لوجهه الكريم وان يعصمنا وقادرنا من الشيطان
الرجيم انه روف رحيم بوسعك بسم الله الرحمن الرحيم انما
اقتدا بالكتاب العزيز وعملنا بحديث كل امرئ الى الله
بسم الله الرحمن الرحيم فهو انما ياقصص البركة واليا في هذا المصاحف
انما لا يستغنى عنه علي معنى تنزيل الموضع والنافع من البركة من المدة
والاستغنى من السمو وهو الملو فاصله سمو حذفت لاهله وهي لو او
وعوض عنها هجرة الوصل ومن السمو وهي الهلانة فاصله وسمر
قلت الله وهجرة كما رثتم ووصلت الكثرة الاستغنى والاهله عكس
عليه لان الواجب الوجوه والصلوات والسلام على الرحمن الرحيم
وصفات الله مستغنى من الرحمة والصلوات والسلام على الرحمن الرحيم
ومعنى الرحمن المفيض لجلال السمو والرحمة المفيض لذلالي يفيض
وفيل ان الرحمن علم بالفضل عليه تعالى ولذلك فكم على الرحمن فيه لاهله
احمد الله الذي علمه جميع صفاته وكل من صفاته جميعه وهو رحيم
جميع صفاته ولم يقل الحمد الذي هو من الصفات لا لا يتوهم انه
الرحيم وانما يستغنى الحمد احد تلك الصفات وحدها وانما
الجملة الفعلية المضافية لفعله اسماء الاعمال وحدها وقتها فله
وفت وحال اغف حال حسب تلافيف النعم ويحمدوها ولا لا يستغنى
بين القايير ومدلول قوله كما اجاب به في حوضه وفي دار الحمد وانما
حقيق بان احمده تعالى لتوابعه التي من اعظمهم توفيقه للاشتغال
بالعلم لان بلغت ما بلغت فعليه وعليه له ما اتاهه على ربه علي الهادي صلوات الله عليه

واصله وانما تحرك الواو وانضم ما قبلها فقلت انما قاله الكسائي لسانه
تصفية علي بن ابي اهل قلبك الهاجرة ثم الدهر في النافذ سيبويه
لتصغيره علي اهل ثوب وصحبه اسرجع لخاصة بعض الصحابي وهو سيبويه
احمد الذي صلى الله عليه وسلم اجتمعا متعارفا في التقطع او التقصير او
بعدا عن الغيبة وتوابعهم من بعدهم والصلوات والسلام على منغ علي الهادي صلوات الله عليه
جميعا خالصا لوجهه الكريم وان يعصمنا وقادرنا من الشيطان
الرجيم انه روف رحيم بوسعك بسم الله الرحمن الرحيم انما
اقتدا بالكتاب العزيز وعملنا بحديث كل امرئ الى الله
بسم الله الرحمن الرحيم فهو انما ياقصص البركة واليا في هذا المصاحف
انما لا يستغنى عنه علي معنى تنزيل الموضع والنافع من البركة من المدة
والاستغنى من السمو وهو الملو فاصله سمو حذفت لاهله وهي لو او
وعوض عنها هجرة الوصل ومن السمو وهي الهلانة فاصله وسمر
قلت الله وهجرة كما رثتم ووصلت الكثرة الاستغنى والاهله عكس
عليه لان الواجب الوجوه والصلوات والسلام على الرحمن الرحيم
وصفات الله مستغنى من الرحمة والصلوات والسلام على الرحمن الرحيم
ومعنى الرحمن المفيض لجلال السمو والرحمة المفيض لذلالي يفيض
وفيل ان الرحمن علم بالفضل عليه تعالى ولذلك فكم على الرحمن فيه لاهله
احمد الله الذي علمه جميع صفاته وكل من صفاته جميعه وهو رحيم
جميع صفاته ولم يقل الحمد الذي هو من الصفات لا لا يتوهم انه
الرحيم وانما يستغنى الحمد احد تلك الصفات وحدها وانما
الجملة الفعلية المضافية لفعله اسماء الاعمال وحدها وقتها فله
وفت وحال اغف حال حسب تلافيف النعم ويحمدوها ولا لا يستغنى
بين القايير ومدلول قوله كما اجاب به في حوضه وفي دار الحمد وانما
حقيق بان احمده تعالى لتوابعه التي من اعظمهم توفيقه للاشتغال
بالعلم لان بلغت ما بلغت فعليه وعليه له ما اتاهه على ربه علي الهادي صلوات الله عليه

غيره



٦٤٦

هذا الذهب قائ في النكت وقيل يكون بينهما نكتا من بعده
 القوي وعواء الزعامة ولما رويها قال في الاضواء له وجه
 ويولد قوله قتيبي شمسك في الثالث وعند القاضي له سلس
 العبد كادوسية في قوله له فنه سهر فائدة لقوله له بعد ان
 اقترفت كان له زلة فانت حيلة اكرام فاقرب له زلة مع الاقرار
 دون العتق وان قال فانت حرسا عة اقرب له زلة مع الاقرار
 ولا العتق قال في الرعاية الكبرى واقترع عليه في الاضواء
 وتقدم في العتق قوله ففسره بدهونه اي دون ما تطلد سواك
 عالما او لا ذكر زلة او لم يكن ففسره بقوله ما بين دون
 وعشرة وان عرفها فلذلك قوله لزم خمسة وخمسون قال
 في الشرح واختصا وحسابه ان يربوا والعهود وهو واحد على
 العتق فقبيل خمسة عشر ثم اخرتها في نصف العشرة في قوله فربوا الجواب
 قوله لم يدخل الى الماوطان ولو قال ما بين هذه الى ايطا في هذه
 الى ايطا ففان في النكت كلامه يقتضي انه علي خلاف في التي قبلها
 وذكر القاضي في الجامع الكبير ان المايطين لا يدخلون في الاضواء
 وحعله محل وفان في حجة وشرف ان العبد لا يولد له من ابنته
 بل في علمه وذكر القاضي في الدية كلام القاضي عليه في قوله له
 في الاضواء فانما يستحق له على ما بين كرهه الى كرهه
 لزمه كونه من خطبة الاقرب شعر على ما بين في قوله له ذكره القاضي
 واصحابه فاد في النكت فاد صنف على ما يخرج على ما بين ان فاد
 بلمه عشرة لزمه الكفران وان قلنا بلمه تسعة لزمه كرا ان الاقرب
 شعر انتهى وقوله في الزعامة بلمه الكفران وقيل الاقرب شعر
 ان قلنا بلمه تسعة انتهى وفيها وجه ثالث ان الواجب للمعاونة
 ما بين قيمتها وهو اختيار القاضي فاد في الدية فاد في قوله له
 الاضواء سطولا فاد لم يقبل في الاضواء او فيها فيه العطف

٦٤٧

٦٤٥

لا بد يقتضي المايطين في العتق والاصوليين عن القاضي في الجامع
 الكبير في قوله في قوله بدينه وبين الطلاب ففعله في الاضواء
 ولعل الذي ان الاضواء واختاروا الاضواء ففعله مع المعركة
 براسا من سائر عند اي عند المايطين فاد ففعله مع المعركة
 على سائر اسما من كرهه باق عند كرهه لزمه ولما بينه
 ابي الداية والاية دهره قوله لزمه اي الاية وان كان
 في الكيس قوله وتتمتها اي تتمتها الاية ان كان في الكيس
 قوله ولا تخاف فيه نصيب بل ما بين لاون الفصد جيزنا الى
 ولو اخرا فخرنا على كرهه ففعله وقال ما دون الفصد
 وجهه انظر الى قوله لزمه لزمه في الاضواء في النكت
 في قوله بدينه وبين الطلاب ففعله في الاضواء
 ومنه من ختم بالاقراء وان يكون ختم بالاية الا في قوله
 ان لا الا الا ان من جعلها عبدا ورسوله في قوله الله تعالى
 ذلك وروضا والجنة وتغوث به من غصبه والاعا وهو له اخر
 ما ليس جمعه وارواح من فضل الله تعالى ان يبع نفسه والاله
 والمنة وافلاحة في السلام على سائر ما جعله وعلى كرهه وصحبه
 وقوله ان من يخرجه في يوم الاثنين باسمه عشر صلا في ثمنه
 سنة سنت ولا ثمن والى من المهر في النبوة على ما حد الاضواء
 الصلاة والسلام ووافق الطرا من كرهه هذه الخاشية المايطين
 شاة في فخر المايطين في ثمنه من كرهه في الاضواء في ثمنه
 سنة سنة ارضى من كرهه في ثمنه في الاضواء في ثمنه
 من ثمنه المايطين في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
 رب العالمين وصالحا لزمه سائر ما جعله وعلى كرهه وصحبه
 وكفه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
 ان من يكون احمل الى كرهه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the page.

٥٣

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

سنة
ارشد اولي الله

تأليف الشيخ الامام العالم الحجة

محمد زمانه فريد عصره واولاده
من العلماء اذ كانوا من مشهورين في عصره
ما ظاهرا لله فيهم فانه قد صدقوا

عظمته في الامام الجليل

الحج عبد الله بن محمد

الرحمن

الرحمن

الرحمن

الرحمن

صفحة اخوان مد الشفة (ن)

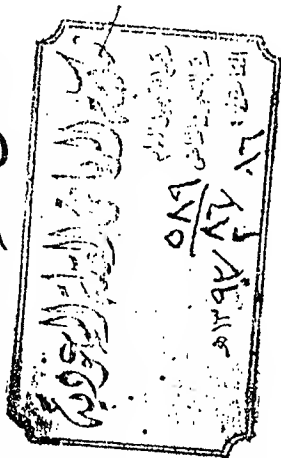
وتقدم في العلق قوماً ففسرة يدونه اي دوزن ما الغلان سواك
عالمه اولادكم قدوه او لم يذكروه ففسر قوله ما بين درهمين
وان غيرها كذلك فلو لم يذكروه خمسة وخمسون قال في الشيخ واخصار
حسابه ان يزيد اول العدد وهو واحد على العشرة فيصير احد عشر
ثم اضعها في نصف العشرة فيبلغ ثلثها فلو لم يذكروا في الحساب
ولو قال ما بين هذين يطا الى هذا الحايط فقل في الكتب كلاهما يعني
انه على اختلاف في التي قبلها وذكر الفاضي في الجاهع الكبير ان الحاي
يطا لا يدخلان في الاقرار وجعله محذوقاً في حجة وفرد
بان العدد لا بد له من ابتداء يعني اليه وذكر الشيخ في الذي كلام
الفاضي ولم يرد عليه قال في الانصاف فان لم يذكروا في
ما يقين كرسعي الى كرسطة لوجه كرسعي وكرسطة الا يقين شعير
على قيا من التي قبلها ذكره الفاضي واصحابه قال في التخصيص قال
اصحابنا يخرج على التواضع ان قلنا لم يذكروا عشرة لوجه الكون
وان قلنا لم يذكروا تسعة لوجه كرس ان اقل شعير انتهى وقال في
الرعاية يلزمه الكون وقيل الا يقين شعير ان قلنا تلين منه شعير
استحق وفيها وجه ثالث ان الواجب تفاوت ما بين فحتمها وهو
اختيار ابي محمد فالشيخ يعني الذي قبله عنده في الانصاف مطلوب
قوله كرسعي في الاوي اي في اليد العطف لانه يقتضي الغايه
نقله في العود عند الاصلية عن التي في الجاهع الكبير وذكر انه
فرد يعني بينه وبين الطلاب نقله في الانصاف وفي العرف ان
الاولاد احوال الطلاب انشأ قوله وان فسر به اس مال سلباً
عنده اي عند المبرور ان قال نعم قد تمت مع المعوله على كل واحد
دوهم بارق عندي للمعوله قوله ويلزم ما في الدالة والمالية
دوهم قوله لزمه اي المايه وان لم يكن في الكسب قوله ونقلها الى ثمة
المالية ان كان في الكسب بعضها قوله وله خا كرسعي ففسر يعني كرسعي

لان

لان الغرض جز من الخاتم ولو انما خاتم ثم جازنا ثم فيه ففسر وقال
ما ردت الغرض احتمل وجهين اظهرهما وهو له لشمول الاسم فالذي
التخصيص تنسب لورا كرسعيان شمل الاخصاص شيئا ولو لا لشيء
شمل الاخصاص تنسب من اصحابنا من خرج كرسعي بالعلق رجا
العلق من النار ومنهم من ختمها بالاولاد رجا ان يكون اخر كلامه
الاولاد يشهد ان لا الدوزان محمد عبده ورسوله ونسأل الله
تعالى ذلك ورضاه والجنة ونعوذ به من غضبه والنار وهذا
ما تنسب محمد راجعاً من فضل تعالى ان يعفو عنه والله اعلم والمند
والسلامه والحمد لله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقد انتهى
مكويته في يوم الاثنين تاسع عشر شهر صفر الحرام من شهر رجب
سنة ثلث مائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام ووافق الغرض من كتابه هذه الحاشية المباركة انشا
الله تعالى لها والحمد لله المبارك وذكر يوم عشرين خلت من شهر ذي
الحجة المظفر قد مر من شهر رجب سنة ١٠١٠ وقل بعضها من نسخة
المؤلف جعفر الله تعالى وبعضها من غيرها وهو شيخنا ومولانا شيخ
الاسلام والمسلمين الشيخ المنصور البهوتي فسر امر في مدته واجاد
علي وعلى المسلمين من بركاته وعلوه في الدنيا والاخر
الله على ما ينسا كرسعي وكتبها لنفسه الفقير الحقير المذنب بالذنب
والتقصير الراجي عفوره القدر الى الله عز وجل العلي
يس ابن علي بن محمد بن محمد التبردي الحنكلى غفر له وتوا
لله ولين في هذه النسخة ودعا له بالمغفرة وكان تحتها بتمها بالجميع
الازهر وفي ذكر العلم كان قد روى الى معصية في يوم خمسة خلت
من شهر صفر والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم وقل

صفحة العنوان من الصفحة (ع)

كتاب حاشية المتن وهو حاشية مفصلة



صفحة العنوان من النسخة (ك)

الحمد لله على فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم كنت ج الشاذ والحق الذي لا قابيق المنتقى جمع الشيخ مفيد الطائفي

ج ٢٣٦

مكتبة الادب
الكبرى

بسم الله الشيخ منصور بن ادريس

فخ اسدغالي في صلاته

واحد علينا وعلى

المسلمين آمين



واقفت هذا الكتاب في السيرة حور كتمان كانت
وقفت في كتب الحروف لا في غيرهم وجعلنا هذا وعتمه ما تنبه
والله خير من اهدى

رقم التسجيل	_____
رقم التسجيم	_____
مكتبة الزهراء الفقهية	_____
وفاة الزمان والشؤون الاسلامية	_____

(٦٤)

كتاب الوقف

(١) باب الهبة .

كتاب الوقف

مصدر وقف الشيء يقفه بمعنى : حبسه وأحبسه ، ولا يقال : أوقفه إلا في لغة شاذة (١) ، عكس أحبسه (٢) (٣) ، وهو من القرب المندوب إليها (٤) التي اختص بها المسلمون (٥) .

(١) في هامش (س) قال الحارثي : هي لغة بني تميم . قال الجوهرى : "وَوَقَفْتُ الدارَ للمساكين وَقَفًا ، وَأَوْقَفْتُهَا بالألف لغة رديئة ، وليس في الكلام أَوْقَفْتُ إلا حرف واحد : أَوْقَفْتُ عن الأمر الذي كنت فيه ، أي : أقلت ."

انظر الصحاح ١٤٤٥/٤ ، وراجع لسان العرب ٢٧٥/١١ .

(٢) أي ليست شاذة .

(٣) أما التعريف الشرعي للوقف فهو : "تَحْيِيسُ مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه ، بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يُصَرَف ريعه إلى جهة برّ تقريباً إلى الله تعالى" .

انظر منتهى الإرادات ، لابن النجّار الفتوحى ٣/٢ ، وراجع المَطْلَع على أبواب المقنع ، للبعلي ص ٢٨٥ ، وكذا التَّنْقِيحُ المشيع ، للمرداوي ص ١٨٥ . وقيل : "هو تَحْيِيسُ الأصلِ وتَسْيِيلُ المنفعة" ، انظر الإنصاف ، للمرداوي ٣/٧ ، وراجع المقنع ، لابن قدامة ٣٠٧/٢ ، والفرق أن من عَرَّفَ بالتعريف الأول أدخل الشروط في الحدّ ، خلافاً لمن عَرَّفَ بالثاني ، راجع شرح الزّركشي على مختصر الحَرْقَى ٢٦٨/٤ .

(٤) لحديث ابن عمر في الصحيحين (أنَّ عمر بن الخطّاب أصاب أرضاً بخير ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها ، فقال : يارسول الله ، إني أصبت أرضاً بخير لم أَصِبْ مالا قطّ أنفس عندي منه ، فما تأمر به ؟ قال : إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أصلها وتصدّقت بها) .

رواه البخاري ، انظر فتح الباري ٤١٨/٥ كتاب الشروط ، ورواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٨٦/١١ ، كتاب الوصية .

(٥) قال الشافعي : "ولم يُحْبَسْ أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تبرراً بحبسها ، وإنما حَبَسَ أهل الإسلام" . انظر الأم ، للشافعي ٥٤/٤ .

قوله : (بِقَطْعِ تَصَرُّفِهِ وَغَيْرِهِ) متعلق بتحبيس (١)، أي قطع تَصَرُّفِ الواقف وتَصَرُّفِ غيره .

قوله : (تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) تَبَعَ فِيهِ الْمُنْقَحُ (٢)، والمنقح تبع صاحب المَطْلَعِ (٣)، والذي يظهر أنه إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْوَقْفِ الَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ لِغَيْرٍ ، قَالَ فِي شَرْحِهِ (٤).

قلت : ويمكن أن يكون القصد (٥) به بيان أصل مشروعيته والحكمة فيه فلا يضر ما يطرأ عليه ، ولا يكون للإحتراز .

(١) وهو قول ابن النجار : "الوقف تحييس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به ... الخ" . انظر المنتهى ٣/٢ .

(٢) انظر التنقيح ص ١٨٥ .

والمُنْقَحُ هو الإمام علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، شيخ المذهب وإمامه ومُصَحِّحُهُ وَمُنْقَحُهُ ، ولد سنة سبع عشرة وثمانمائة ، وتوفي سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، ومن مصنفاته : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، والتحرير في أصول الفقه ، والتنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع . راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٣٤٠/٧ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، للشيخ عبد القادر بن بدران ص ٢٣٩ .

(٣) هو الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ، ولد سنة خمس وأربعين وستمائة ، وتوفي سنة تسع وسبعمائة ، ومن مصنفاته : شرح ألفية ابن مالك في اللغة ، وكتاب المطلع على أبواب المقنع في الفقه .

راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٢٠/٦ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠ . وأما المطلع فاسمه : المَطْلَعُ على أبواب المقنع ، وهو كتاب في الفقه الحنبلي موضوعه : بيان معاني الألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب المقنع ، لموفق الدين بن قدامة ، وهو مطبوع في مجلد واحد ، راجع ص ٢٨٥ .

(٤) يقصد به ابن النجار الفتوحي صاحب المنتهى ، له شرح على المنتهى اسمه : "معونة أولي النهى بشرح المنتهى" - وقد سبق الكلام عنه ص ٢٤ - يوجد منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى تحت رقم ١٠١ فقه حنبلي ، وقد جاء فيه : "وهذا الحد ذكره صاحب المطلع ، وتبعه عليه في التنقيح ، وتبعته عليه في المتن ، والذي يظهر أن قوله : تقرباً إلى الله تعالى ، إنما يحتاج إلى ذكره في حدّ الوقف الذي يترتب عليه الثواب لا غير ذلك" . راجع ٣/لوحه بدون .

(٥) أي من قوله "تقرباً إلى الله تعالى" .

قوله : (وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًّا فِي الصَّلَاةِ فِيهِ) ^(١) أي : في البنيان المذكور ، قال في الفروع ^(٢) : قال شيخنا ^(٣) : أو أَدَنَ فِيهِ وَأَقَامَ ، نقله أبو طالب ^(٤) وجعفر ^(٥) وجماعة ، ولو نوى خلافه ، نقله أبو طالب . انتهى ^(٦) ، يعني أن أذانه وإقامته يقومان مقام الإذن العام في الصلاة ، وأنَّ من نوى خلاف ما دل عليه الفعل لا أثر لنيته .
قوله : (وَيَسْتَطِرِّقُ) ^(٧) يعني على العادة إن لم يذكر له ما يستطرق إليه منه .

- (١) قال صاحب المنتهى ٣/٢ : "وَيَحْصُلُ بِفَعْلٍ مَعَ دَالٍّ عَلَيْهِ عَرَفًا : كَأَن يَبْنِي بَنِيَانًا عَلَى هَيْئَةِ مَسْجِدٍ وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًّا ...".
- (٢) كتاب الفروع في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، لشمس الدين محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ، ذكر فيه من الفروع الغربية ما بهر به العلماء ، وطريقته فيه : أنه جَرَّدَهُ مِنْ دَلِيلِهِ وَتَعْلِيلِهِ ، وَيُقَدِّمُ الرَّاجِحَ فِي الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ ، طبع في ستة مجلدات ومعه تصحيح الفروع للمرداوي ، وراجع المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن بدران ص ٢٢٣ .
- (٣) يقصد به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، راجع الفروع ٧/١ .
- (٤) اسمه أحمد بن حميد المشكاني ، من أصحاب الإمام أحمد ، له مسائل تفرد بها وكان أحمد يكرمه ويعظمه ، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين ، قال الخطيب البغدادي : كان رجلاً صالحاً فقيراً صبوراً على الفقر ، فعلمه أبو عبد الله مذهب القنوع والاحتراف .
- (٥) راجع ترجمته في : تاريخ بغداد ١٢٢/٤ رقم ١٧٩٢ ، طبقات الحنابلة ٣٩/١ رقم ١٣ لعنه جعفر بن محمد النسائي الشقراني أبو محمد ، كان الإمام أحمد يأنس به ويقدمه ويعرف له حقه ، وله : مسائل جعفر الشقراني ، نقل منها القاضي ابن أبي يعلى صاحب الطبقات ، ولم يذكر تاريخ وفاته .
- (٦) راجع ترجمته في : الطبقات ١٢٤/١ رقم ١٥٠ ، المنهج لأحمد ٣٨٤/١ رقم ٣٤٨ . الفروع ٥٨١/٤ .
- (٧) قال صاحب المنتهى ٣/٢ : "... حَتَّى لَوْ كَانَ سَفَلٌ بَيْتُهُ أَوْ عَلَوُّهُ أَوْ وَسْطُهُ ، وَيَسْتَطِرِّقُ " .
- ومعنى ويستطرق ، أي : يجعل له طريقاً ، قال ابن منظور : "والطريق : السبيل والجمع أطرقه وطرق وطرقاً" . انظر لسان العرب ٢٢٠/١٠ .

تتمة : من جعل أسفل بيته مسجداً انتفع بسطحه (١)، ونقل حنبل (٢): لا ، وأنه لو جعل السطح مسجداً انتفع بأسفله ، لأن السطح لا يحتاج إلى أسفل ، قاله في الفروع (٣).
 قوله : (وَيُشَرِّعُهُ) (٤) أي : يَشَرِّعُ بابه إلى الطريق ، قال في القاموس : وأشَرع بابه إلى الطريق : فَتَحَهُ وَبَيَّنَّهُ كَشَرَّعَهُ تَشْرِيعاً (٥).

فصل : [في شروط الوقف]

قوله : (أَوْ مُشَاعاً) (٦) منها (٧) أي من العين المتصفة بالصفات المذكورة (٨)، وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ كَذَا سَهْماً مِنْ كَذَا سَهْماً ، قاله

(١) وهو المذهب ، قال في التنقيح ص ١٨٥ : "حتى ولو جعل سفلى بيته مسجداً وانتفع بعلوه أو عكسه نصاً" ، وقال في الإقناع : "ولو جعل سفلى بيته مسجداً وانتفع بعلوه أو عكسه أو وسطه ، ولو لم يذكر استطرافاً صَحَّ" . راجع كشاف القناع ٢٤١/٤ .

(٢) حنبل بن إسحاق بن حنبل أبو علي الشيباني ، ابن عم الإمام أحمد بن حنبل ، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، وله مسائل حنبل ، وله كتاب تاريخ يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما .

راجع ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٤٣/١ رقم ١٨٨ ، تاريخ بغداد ٢٨٦/٨ رقم ٤٣٨٦ ، شذرات الذهب ١٦٣/٢ ، المنهج لأحمد ٢٤٥/١ رقم ١١٢ .

(٣) ٦٣٧/٤ .

(٤) قال صاحب المنتهى ٣/٢ : "... أَوْ يَتَّأَلَّفُ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ أَوْ تَطَهُّرٍ ، وَيُشَرِّعُهُ " .

(٥) نصه : "وَأَشَرَعَ بَاباً إِلَى الطَّرِيقِ فَتَحَهُ ، وَالطَّرِيقُ بَيْنَهُ كَشَرَّعَهُ تَشْرِيعاً" . انظر القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ٤٦/٣ .

(٦) في (أ) و(ج) : أَوْ مُشَاعاً فَقَطْ .

(٧) أي يصح وقف المشاع ، وهو الذي لم يُقَسِّمَ ، كنصف أو سهم من عين يصح وقفها ، قال ابن منظور : "ويقال : نصيب فلان شائع في جميع هذه الدار ، ومُشَاعٌ فيها ، أي ليس بمقسوم ولا معزول" . انظر لسان العرب ١٩١/٨ .

(٨) قال صاحب المنتهى في الشرط الأول من شروط الوقف ٤/٢ : "مصادفته عيناً يَصَحُّ بَيْعُهَا وَيُنْتَفَعُ بِهَا عَرَفاً - كإجارة - مع بقائها ، أَوْ مُشَاعاً مِنْهَا" .

أحمد (١)، قال في الفروع (٢): ثم يتوجه أَنَّ المُشَاعَ لو وَقَّعَهُ مسجداً ثبت حكم المسجد في الحال ، فَيُمنَعُ منه الجُنْبُ (٣)، ثم القسمة متعيّنة هنا لتعينها طريقاً للانتفاع بالموقوف ، وكذا ذكره ابن الصلاح (٤). انتهى (٥).

(١) انظر كتاب الوقوف من مسائل الامام أحمد ، للخلال ٤٥١/١-٤٥٢ تحقيق الدكتور عبد الله الزيد ، مسألة رقم ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨ ، راجع المقنع ٣٠٩/٢ ، والفروع ٥٨٢/٤ .

(٢) ٥٨٣-٥٨٢/٤ .

(٣) يحرم على الجنب اللبث في المسجد الا أن يتوضأ على الصحيح ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنِّي لَا أُحِلُّ المسجدَ لحائِضٍ ولا جُنُبٍ) . رواه أبو داود ، وابن خزيمة .

ويجوز له العبور من المسجد مطلقاً على الصحيح من المذهب ، لقوله تعالى : { ... وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا } النساء : ٤٣ ، راجع : المغني ٩٧/١-٩٨ ، الانصاف ٢٤٦/١ ، شرح المنتهى للبهوتي ٧٧/١ ، كشف القناع ١٤٨/١-١٤٩ . تخريج الحديث السابق : رواه من حديث عائشة رضي الله عنها أبو داود ٦٠/١ ، كتاب الطهارة ، باب الجنب يدخل المسجد ، رقم ٢٣٢ ، وابن خزيمة في صحيحه ٢٨٤/٢ ، باب الزجر عن جلوس الجنب والحائض في المسجد ، رقم ١٣٢٧ ، ورواه من حديث أم سلمة رضي الله عنها ، وابن ماجه في سننه ٢١٢/١ ، كتاب الطهارة ، باب ماجاء في اجتناب الحائض المسجد ، رقم ٦٤٥ .

وهو حديث حسن ، قال الزيلعي في كتابه "نصب الراية لأحاديث الهداية" ١٩٤/١ "قلت : روى من حديث عائشة ، ومن حديث أم سلمة ، وهو حديث حسن" وممن حسنه : ابن القطان والمنذرى في مختصره ، وابن سيد الناس ، وصححه ابن خزيمة وأبو زرعة والشوكاني ، حيث نقل ذلك في نيل الأوطار ٣٤٥/١ . وضعفه الألباني في ارواء الغليل ٢١٠/١ .

(٤) هو الامام الحافظ المفتي أبو عمرو عثمان بن المفتي عبد الرحمن صلاح الدين بن عثمان بن موسى الكردي الشَّهْرَزُورِي الشافعي ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة ، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، ومن مصنفاته : أدب المفتي والمستفتي ، والفتاوى ، والنكت على المذهب ، وعلوم الحديث .

راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٢٢١/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤ .

(٥) راجع فتاوى ومسائل ابن الصلاح ، ومعه أدب المفتي والمستفتي ٦٣٣/٢ .

وفي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى (١): لو وقف نصف عبد صح ، ولم يَسْرِ إلى بقيته (٢).

قوله : (وَحُلِّيَّ عَلَى لَبْسٍ وَعَارِيَّةٍ) أي : يصح وقفه على ذلك ، فإن أُطْلِقَ لم يصح (٣)، قطع به في الفائق (٤)، وفي الإنصاف (٥) [أ/١] : قلت : لو قيل بالصَّحَّةِ وتُصَرَّفُ إلى اللَّبْسِ وَالْعَارِيَّةِ لكان مُتَّجِهاً ، وله نظائر (٦).

(١) كتاب الرعاية الكبرى - لابن حمدان - في فروع الفقه الحنبلي ، قال ابن بدران في المدخل ص ٢٢٩ : "... وحشاهما بالروايات الغريبة التي لا تكاد توجد في الكتب الكثيرة" يقصد الرعاية الكبرى والصغرى ، والكتاب مخطوط منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٤٠ ، وقد سبق التعريف بها ص ٣٦ .

(٢) انظر الجزء الثاني ، لوحة بدون .

(٣) وهو المذهب ، راجع : كشاف القناع ٢٤٤/٤ ، شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٢/٢ .

(٤) كتاب الفائق في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، تصنيف: أحمد بن الحسن بن عبد الله الشهير بابن قاضي الجبل ، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة .

راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٥ .

(٥) ٨/٧ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - للمرداوي - بين فيه الصحيح من المذهب ، وأطال فيه النفس

حيث ذكر في كل مسألة ما نقل فيها من الأقوال ، وقد سبق التعريف به ص ٤٠ .

(٦) أي تصرف إلى اللبس على عادة أهل البلد ، ومن نظائر ذلك ما قاله الإمام

السيوطي : "المدارس الموقوفة على درس الحديث ، ولا يعلم مراد الواقف فيها، هل

يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح - كمختصر ابن الصلاح ونحوه -

أو يقرأ متن الحديثين : كالبخاري ومسلم ونحوهما؟ كما هو عرف الناس الآن -

وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيته في شرط واقفها - وقد سأل شيخ الإسلام

أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب : بأن

الظاهر اتباع شروط الواقفين ، فإنهم يختلفون في الشروط ، وكذلك اصطلاح

أهل كل بلد ، والشام يلقون دروس الحديث كالشيخ المدرس في بعض الأوقات ،

بخلاف المصريين ، فإن العادة جرت بينهم في هذه الأعصار بالجمع بين الأمرين

بحسب ما يقرأ فيه من الحديث " =

قوله : (وَمَشْمُومٌ) (١) أي لا يصح وقفه إذا كان لا ينتفع به مع بقاء عينه (٢)، فإن كان يبقى : كالنَّد (٣) والصَّنْدَل (٤) وقطع الكافور (٥) لَشَمِّ المريض وغيره ، فيصح وقفه على ذلك ، لبقائه مع الانتفاع ، كما صحت إجارته . قاله الحارثي (٦) (٧)، قال في الإنصاف (٨) : الظاهر أن هذا من المتفق على صحته لوجود شروط الوقف فيه .

= والظاهر أن هذا ونظائره يندرج تحت قاعدة "العَادَةُ مُحْكَمَةٌ" حيث قال السيوطي رحمه الله : "إنما تعتبر العادة إذا اطَّردت ، فإن اطَّربت فلا ، وإن تعارضت الظنون في اعتبارها فخلاف ، قال الإمام في باب الأصول والثمار : كل ما يصح في اطَّراد العادة فهو المُحَكَّم ، ومضمرة كالمذكور صريحاً" . راجع الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ص ٦٥ .

(١) قال في المنتهى ٤/٢ : "... لا ذِمَّة كدار وعبد ، أو مُبَهَمًا كأحد هذين ، أو ما لا يصح بيعه كأم ولد وكلب ومرهون ، أو لا ينتفع به مع بقاءه كمطعموم ومشوم ..."

(٢) كوقف الرياحين . راجع : المغني ٣٧٤/٥ ، كشاف القناع ٢٤٥/٤ .

(٣) نوع من البخور يوضع في الشمع فتدوم رائحته بدوام الشمعة في المجالس ، وله فوائد طبيَّة . راجع دائرة معارف القرن العشرين ١١٣/١٠ تأليف : محمد فريد

وجدى .

(٤) هو جنس من أشجار كثيرة الارتفاع ، يُرَغَّب في خشبه لصنع أدوات الزينة نظراً لرائحته الزكية ، وله فوائد طبيَّة ، وهو أنواع . راجع دائرة المعارف السابقة ٥٧٧/٥ .

(٥) هو مادة مكونة من دهن طيار متجمد شفاف ذي رائحة نفاذة ، يستخرج من نباتات كثيرة ، يعد من أعظم المسكنات للأمراض العصبية . راجع دائرة المعارف السابقة ٨/٨ - ٩ .

(٦) اسمه مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادي - نسبة إلى الحارثية ، إحدى قرى غربي بغداد - ثم المصري ، أبو محمد وأبو عبد الرحمن ، ولد سنة اثنتين وخمسين وستمائة ، وقيل ثلاث وخمسين وستمائة ، وتوفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة . له : شرح بعض سنن أبي داود ، وشرح قطعة من كتاب المقنع في الفقه .

راجع ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٣٦٢/٤ رقم ٤٧٤ ، شذرات الذهب ٢٩/٦ ، حسن المحاضرة ، للسيوطي ص ٤٨١ .

(٧) نقله صاحب الإنصاف ١٢/٧ .

(٨) ١٢/٧ .

قوله : (وَأَثْمَانُ) (١) أي فلا يصح وقفها ولو للتحلي والوزن (٢) ، نقله الجماعة (٣) عن أحمد ، وصححه في الإنصاف (٤) .
قوله : (مُفَضِّضِينَ) (٥) أي اللِّجَام (٦) والسَّرَج (٧) مُحَلِّين بالفضة ، قال

- (١) الثَّمَن : اسم لما يأخذه البائع في مقابلة المبيع عيناً كان أو سلعة ، وشيء ثمين : أي مرتفع الثمن ، والدراهم والدنانير تسمى : أثمان .
راجع : لسان العرب ٨٢/١٣ ، تاج العروس ، للزبيدي ١٥٧/٩ ، تحرير ألفاظ التنبيه ، للنووي ص ١١٤ .
- (٢) أي : يجعلها في كِفَّة الميزان كالصَّنْجَةِ ونحوها ، وقد اختلف فقهاء المذهب الحنبلي في جواز وقف النقود على قولين أشهرهما : عدم جوازه ، لأنها تدخل من جملة ما لا ينتفع به إلا باتلافه ، وأن تلك المنفعة ليست المقصود الذي خلقت له الأثمان ولهذا لا تضمن في الغصب فلم يجز وقفها . راجع المغني ٣٧٤/٥ .
- (٣) يُطْلَق أصحاب الإمام أحمد على بعض المسائل أنهما من رواية الجماعة وهم :
١ - أبو طالب أحمد بن حميد المشكاني - بضم الميم - المتوفى سنة أربع وأربعين ومائتين ، وقد سبقت ترجمته ص ٦٧ .
٢ - وإبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين .
٣ - وحرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمانى المتوفى سنة ثمانين ومائتين .
٤ - وعبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الميموني المتوفى سنة أربع وسبعين ومائتين .
٥ - وصالح ابن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة خمس ، وقيل : ست وستين ومائتين .
٦ - وكذلك ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل المتوفى سنة تسعين ومائتين .
٧ - وحنبل بن إسحاق بن حنبل ابن عم الإمام أحمد المتوفى سنة ثلاث وستين ومائتين ، وقد سبقت ترجمته في ص ٦٨ .
راجع التحفة السنية ص ٩٦ ، للشيخ على ابن هندي ، المدرس في المسجد الحرام . ١٠/٧ (٤) .
- (٥) هذا استثناء من عدم صحة وقف الأثمان ، قال في المنتهى ٤/٢ : "وأثمان : كقنديل من نقدٍ على مسجد ونحوه إلا تبعاً : كفرس بلجام وسرج مُفَضِّضِينَ" .
- (٦) قال ابن منظور : "واللِّجَام : حبل أو عصا تُدْخَل في فم الدابة وتُلْزَق إلى قفاه" . انظر لسان العرب ٥٣٤/١٢ .
- (٧) قال الجوهري : "السَّرَج معروف ، وقد أَسْرَجَت الدَّابَّةُ" . انظر الصحاح ٣٢٢/١ ، وهو ما يوضع على ظهر الدابة ، ويسمى : الرَّحْل .

أحمد : وإن بيعت الفضة من السَّرج واللَّجام وجُعِلَ في وقف مثله فهو أَحَبُّ إِلَيَّ ، لأن الفضة لا يُنتفع بها ، ولعله يشتري بتلك الفضة سرجاً ولجاماً فيكون أنفع للمسلمين ، فقليل له : تُبَاع الفضة وتُجْعَل في نفقته قال : لا (١) ، قال في المغني (٢) : فَأَبَاح أن يشتري بفضة السرج واللجام سرجاً ولجاماً ، لأنه صرف لها في جنس ما كانت عليه حين لم ينتفع بها فيه ، فأشبهه الفرس الحبيس إذا عَطِبَ (٣) فلم ينتفع بها في الجهاد جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله ، ولم يجوز إيقافها على الفرس (٤) ، لأنه صرف لها إلى غير جهتها (٥) .

قوله : (على مسلمٍ مُعَيَّن) (٦) معيناً ليس بقيد كما هو واضح ، فلو وقف على فقراء المسلمين ، أو مساجدهم صح ، وإنما ذكره لأجل (٧) .

قوله : (وعكسه) وهو : وقف المسلم على ذِمِّي (٨) مُعَيَّن ، فإنه يصح

(١) انظر : المغني ٣٧٤/٥ ، وكتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد ، للخلال ٦٢٣/٢ - ٦٢٤ ، رقم ٣٠٦ .

(٢) ٣٧٤/٥ .

(٣) العَطَبُ : الهلاك ، يكون في الناس وغيرهم ، وَعَطِبَ الفرس والبعير : انكسر ، أو قام على صاحبه ، وَأَعْطَبْتُهُ أنا إذا أهلكته ، وقد يُعَبَّرُ به عن آفةٍ تعثره تمنعه من السَّير . راجع لسان العرب ٦١٠/١ .

(٤) أي لم يجوز إيقاف فضة السرج واللجام على الفرس .

(٥) انظر المغني ٣٧٤/٥ .

(٦) قال في المنتهى ٤/٢ : "وَيَصِحُّ من ذِمِّي على مسلمٍ مُعَيَّن وعكسه" أي يصح الوقف على ماذكر .

(٧) هكذا في جميع النسخ ، ولم أجدها تفسيراً في كتاب المؤلف ولا في كتب المذهب .

(٨) الذِّمَّةُ لغة : العهد والأمان ، وأهل الذمة واحدٌ ذِمِّي ، وهم المعاهدون من النَّصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام ، ومعنى عهد الذمة : إقرار بعض الكفار على كفره بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة .

راجع القاموس المحيط ١١٧/٤ ، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٢٣ ، وراجع أيضاً كشف القناع ١١٦/٣ .

أما الوقف من أهل الذمة وعليهم : فقال ابن القيم رحمه الله : أما ما وقفوه هم فينظر فيه ، فإن وقفوه على معين أو جهة يجوز للمسلم الوقف عليها : كالصدقة على المساكين والفقراء وغيرهم ، أو على أولادهم وأنسالهم فهذا الوقف صحيح =

بخلاف مالو وقف على فقراء أهل الذمة أو يبيعهم^(١) فإنه لا يصح ، والفرق أن الوقف على البيع والكنائس^(٢) ونحوها إعانة لهم على^(٣) دين الكفر ، بخلاف الوقف على ذمي معين ، لأنه لا يتعين كون الوقف عليه لأجل دينه ، لاحتمال كونه لفقره أو قرابته أو غير ذلك .

قوله : (وَيَلْغُو شَرْطُهُ مَا دَامَ كَذَلِكَ)^(٤) أي : كافر^(٥)

= لكن إن اشترط في استحقاق الأولاد والأقارب بقاءهم على الكفر لم يصح هذا الشرط ، لأنه مناقض لدين الإسلام ، وكذلك وقف المسلم عليهم فإنه يصح منه ما وافق حكم الله ورسوله ، فيجوز أن يقف على معين منهم أو على أقاربه وبني فلان ونحوه ، وأما الوقف على كنائسهم ويبيعهم ومواضع كفرهم التي يقيمون فيها شعار الكفر فلا يصح من كافر ولا مسلم ، لأن ذلك منافٍ لدين الله ، راجع أحكام أهل الذمة ، لابن القيم ٢٩٩/١ - ٣٠٨ ، ويصح الوقف على من ينزل الكنائس ونحوها من مارٍّ ومجتازٍ بها ، لأن الوقف عليهم لا على البقعة ، والصدقة عليهم جائزة . راجع كشف القناع ٢٤٦/٤ .

(١) قال ابن منظور : "والبَيْعَةُ بالكسر : كنيسة النصارى ، وقيل : كنيسة اليهود ، والجمع بَيْعٌ" . راجع لسان العرب ٢٦/٨ ، قال في كشف القناع ١٣٣/٣ "وقيل : الكنائس لليهود ، والبيع للنصارى ، فهما متباينان ، وهو الأصل" .

(٢) سيأتي تعريفها في كلام المصنف رحمه الله بعد قليل .

(٣) في (ن) و(ع) و(ك) : على إظهار .

(٤) قال في المنتهى ٤/٢ : "ويصح من ذمي على مسلم معين وعكسه ولو أجنبيًا ، ويستمر له إذا أسلم ، ويلغو شرطه مادام كذلك" .

وقال ابن النجار في شرحه على المنتهى : "يعني لو وقف إنسان شيئاً على ذمي وشرط استحقاقه له مادام ذميًّا فأسلم ، بقي له وكان الشرط لاغيًّا" . انظر معونة أولي النهى - مخطوط - الجزء الثالث ، رقم ١٠١ ، لوحة بدون .

قلت : أي يلغو شرط الواقف ، مثل أن يقول : وقفت على هذا الرجل مادام ذميًّا ، فإذا أسلم هذا الرجل فإن الوقف يستمر ويلغو قوله : "مادام ذميًّا" لئلا يخرج الوقف عن كونه قرينة .

(٥) في شرح المنتهى للبهوتي : أي ذميًّا ، انظر ٤٩٣/٢ ، وهو المفهوم من كلام ابن النجار السابق .

قلت : ويتوجه مثله لو وقف على زيدٍ مادام غنياً ، أو على فلانة مادامت متزوجة ^(١) ، وإن وقف على امرأة مادامت عَزَباً ^(٢) ، قال في الإنصاف ^(٣) : فعلى المذهب اشتراط العزوبة باطل ؛ لأن الوصف [ب/١] ليس قرينة ، ولتمييز الغني عليه ^(٤) .

قوله : (لاعلى كنائس) ^(٥) جمع كَنِيْسَة : مَعْبَد لليهود أو النصارى أو الكفار ، سواء كان الواقف مسلماً أو كافراً ، قال أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً ^(٦) كثيرة وماتوا ولهم أبناء نصارى أسلموا والضياع بيد النصارى ، فلهم أخذها ، وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم ^(٧) . قوله ^(٨) : (ونحوها) ^(٩) كالذَّيْوَرَة ^(١٠) وصَوَامِع ^(١١) الرُّهْبَان ^(١٢) .

- (١) أي فافتقر زيد ، وطلقت المرأة ، فيلغو الشرط ويبقى الوقف .
- (٢) قال ابن منظور : "رَجُلٌ عَزَبٌ" ومِعْزَابَةٌ : لأهل له ، وامرأة عَزَبَةٌ وعَزَبٌ : لزوج لها . راجع لسان العرب ٥٩٥/١ ، وعَزَبٌ جمعها : عُزَاب ، وهم الذين لأزواج لهم من الرجال والنساء .
- (٣) ١٣/٧ .
- (٤) هكذا في الإنصاف ، وفي نسخة (ك) : عليها .
- (٥) أي لا يصح الوقف على الكنائس .
- (٦) قال ابن منظور : "والضَّيْعَةُ : العقار ، والضَّيْعَةُ : الأرض المغلة ، والجمع ضَيَعٌ وضَيَاعٌ ، وقال الليث : الضَّيَاع : المنازل ، سميت ضياعاً ، لأنها إذا ترك تعهدها وعمارتها تضيع" . راجع لسان العرب ٢٣٠/٨ .
- (٧) انظر المغني ٣٧٦/٥ ، وراجع كشف القناع ٢٤٥/٤ .
- (٨) ساقطة من (أ) و(س) ، بل في (أ) : ونحوها نحوها ، مكررة .
- (٩) أي نحو الوقف على الكنائس والبيع فإنه لا يصح ، لأنه معصية وإعانة لهم على إظهار الكفر .
- (١٠) الذَّيْر : خان النصارى . انظر القاموس المحيط ٣٤/٢ .
- (١١) قال ابن منظور : "والصَّوْمَعَةُ من البناء ، سميت صومعة لتلطيف أعلاها ، والصَّوْمَعَةُ : منار الرَّاهِب ، وصَّوْمَعَةُ النصارى فوعلة من هذا ، لأنها دقيقة الرأس" . راجع اللسان ٢٠٨/٨ .
- (١٢) قال ابن منظور : "والرَّاهِبُ : المتعبد في الصَّوْمَعَةِ ، والجمع : الرُّهْبَان" . راجع اللسان ٤٣٧/١ .

تتمة : كذلك لا يصح الوقف على طائفة الأغنياء^(١)، ولا على طائفة أهل الذمة^(٢)، ولا على صنفٍ منهم ، ولا على المغاني والمتسخرين ونحوهم^(٣).
 قوله : (بَلْ عَلَى الْمَارِّ بِهَا الْخ) أي بل يصح الوقف على المارِّ بالكنائس^(٤) ونحوها من مسلم وذمّي ، فإن خُصَّص المارُّ بالذمي لم يصح الوقف ، قاله الحارثي^(٥)، وقال في الفروع^(٦) : وفي المُنْتَخَب^(٧) والرَّعَايَة^(٨) يصح على المارّة بها منهم^(٩)، يعني من أهل الذمة ، وقاله في المغني في بناء بيت يسكنه المجتاز منهم^(١٠)(١١).

(١) لأن ذلك ليس من البر ، راجع كشف القناع ٢٤٧/٤ ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : "فمن جعل الوقف للأغنياء فقط فقد جعل المال دُولَةً بين الأغنياء ، فيتداولونه بطناً بعد بطن دون الفقراء ، وهذا مُضَادٌّ لله في أمره ودينه فلا يجوز ذلك" . انظر مجموع الفتاوى ٣٢/٣١ .

(٢) إنما جاز الوقف للذمّي المعين ، لأنه لا يتعين كون الوقف عليه لأجل دينه ، لاحتمال كونه لفقره أو قرابته وذلك جهة برّ ، ولم يصح الوقف على طائفة أهل الذمة ؛ لأن ذلك معصية وإعانة لهم على إظهار الكفر ، وراجع شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٣/٢ .

(٣) أي لا يصح الوقف على المغاني وهم المشتغلون باللهو والغناء ، ونحوهم من المتسخرين المستهزئين والسّفهاء والفَسَقَة وقُطّاع الطريق وغيرهم ، قال في كشف القناع ٢٤٧/٤ : "لأن ذلك ليس من البرّ" ولأنه إعانة لهم على المعصية .

(٤) قال في شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٣/٢ : "لجواز الصدقة على المجتازين وصلاحتهم للقربة" .

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) ٥٨٧/٤ .

(٧) المنتخب : كتاب في الفقه الحنبلي ، تصنيف عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد الشيرازي المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، ويقع الكتاب في مجلدين ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٨ .

(٨) سبق التعريف بها ص ٧٠ .

(٩) نصه : [وفي المنتخب والرعاية : ومارّ بها منهم] . انظر الفروع ٥٨٧/٤ .

(١٠) نصه : [ولو وقف على من يزل كنائسهم ويبيعهم من المارّة والمجتازين صح أيضاً لأن الوقف عليهم لا على الموضع] . انظر المغني ٣٧٧/٥ .

(١١) والقول الأول هو المذهب . قال في شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٣/٢ : "قاله الحارثي ، وقدمه في الفروع ، وقال في شرحه : إنه المذهب" . راجع : الفروع ٥٨٧/٤ ، الإنصاف ١٤/٧ ، وراجع مخطوط "معونة أولي النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون .

قال في الإنصاف^(١): ولم أرَ ماقاله عن الرّعاية فيها في مظنته ، بل فيها :
ويصحّ منهما على من يَمُرُّ بها وينزلها أو يجتاز راكباً أو راجلاً^(٢).
قوله : (صَحَّ)^(٣) أي ماذكر من الوقف والشرط سواء قَدَّرَ ما يأكله منه
أو أطلقه .

فائدة : يصح الوقف على الصّوفيّة ، وهم المشتغلون بالعبادات في
غالب الأوقات المعرضون عن الدنيا ، لأن ذلك جهة برّ^(٤)

(١) نصه : [ولم أرَ ماقال عنه صاحب الرّعاية فيهما في مظنته ، بل قال : ويصحّ منها
على ذمّي بهما أو ينزلهما أو يجتاز راجلاً أو راكباً] . انظر الانصاف ١٥/٧ .
(٢) راجع الرّعاية الكبرى - مخطوط - الجزء الثاني ، لوحة بدون ، وفيها بدل :
وينزلها ، وينزلهما .

(٣) أي من وقف على غيره شيئاً واستثنى غلته له أو لولده ، أو استثنى الأكل منه أو
الانتفاع ، أو اشترط أن يُطعم صديقه مدة حياته أو مدة معينة صَحَّ ، راجع متن
المنتهى ، لابن النّجار ٥/٢ ، والشرح عليه للبهوتي ٤٩٤/٢ .

(٤) الصّوفيّة واحدها صوفي ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة - رحمه الله - في
مجموع الفتاوى ٦/١١ ، عدة أقوال في اشتقاق كلمة "صوفي" ومنها : أنه قيل :
نسبة إلى أهل الصّفة - وهي الموضع الذي بُني لإيواء جماعة من المسلمين بالمسجد
النّبوي الشريف وعامتهم من الفقراء - وقيل : نسبة إلى الصّفّ المقدم بين يدي
الله ، وقيل : نسبة إلى صوفة بن بشر بن أدّ بن طابخة - وهي قبيلة من العرب
كانوا يجاورون بمكة - ثم ضَعَفَ الأقوال الثلاثة ورجح القول الرابع فقال :
"وقيل - وهو المعروف - أنه نسبة إلى لبس الصّوف ، فإنه أول ما ظهرت الصّوفيّة
في البصرة ، وأول من بنى دويرة الصّوفية أصحاب عبد الواحد بن زيد ، وعبد
الواحد من أصحاب الحسن ، وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة
والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر أهل الأمصار" .

وقد كان أول ظهور للتصوّف كمذهب له شخصيته في القرن الثاني الهجري ،
كما اشتهر ذلك عند المؤرخين للتصوف ، راجع كتاب موقف الإمام ابن تيميّة من
التصوّف والصّوفيّة ، للدكتور أحمد البناي ص ٩٣ .

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٦/١١ : "وهؤلاء نُسبوا إلى اللبسة الظاهرة
وهي لباس الصوف ، فقليل في أحدهم "صوفي" وليس طريقهم مقيداً بلباس =

= الصُّوف ولاهم أوجبوا ذلك ولاَعَلَّوْا الأمر به ، لكن أُضِيفُوا إليه لكونه ظاهر الحال ... إلى أن قال : "فهذا أصل التصوف ، ثم إنه بعد ذلك تشعب وتنوع وصارت الصوفية ثلاثة أصناف : صوفية الحقائق ، وصوفية الأرزاق ، وصوفية الرِّسْم . فأما صوفية الحقائق : فهم الذين وصفناهم - أي الذين اتصفوا بالاجتهاد في العبادة والزهد والخوف والمبالغة في ذلك مع كون الصوف لباسهم الظاهر - وأما صوفية الأرزاق : فهم الذين وُقِفَتْ عليهم الوقوف ... وأما صوفية الرِّسْم : فهم المقتصرون على النسبة ، فهمهم في اللباس والآداب الوصفية " . انتهى كلامه رحمه الله .

وقد ذكر ابن الجوزي التصوف فقال أنه : رياضة النفس ، ومجاهدة الطبع بِرَدِّهِ عن الأخلاق الرذيلة ، وحَمْلِهِ على الأخلاق الجميلة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص والصدق ، وعلى هذا كان أوائل القوم فَلَبَسَ عليهم إبليس في أشياء ثم لَبَسَ على من بعدهم ، وكان أصل تلبسه عليهم أنه صدهم عن العلم وأراهم أن المقصود العمل ، فمنهم من أراه أن المقصود من ذلك ترك الدنيا في الجملة فرفضوا ما يصلح أبدانهم ، وبالغوا في الحَمَل على النفس ، فهؤلاء كانت مقاصدهم حسنة غير أنهم على غير الجادة ، ومنهم من كان لقلة علمه يعمل بما يقع إليه من الأحاديث الموضوعة وهو لا يدري ، وجاء آخرون فهذبوا مذهب الصوفية وأفردوه بصفات ميزوه بها من الاختصاص بالمرقعة والسماع والوجد والرقص والتصفيق ، ومنهم من خرج به الجوع إلى الخيالات الفاسدة فادعى عَشْقَ الْحَقِّ والهيمنان به ، وهؤلاء بين الكفر والبدعة ، ثم تشعبت بأقوام منهم الطرق ففسدت عقائدهم ، فمن هؤلاء من قال بالحلول ، ومنهم من قال بالاتحاد ، ومازال إبليس يُخَبِّطُهُمْ بفنون البدع حتى جعلوا لأنفسهم سنناً . انتهى . راجع تلبس إبليس ص ١٦٣-١٦٤ .

وقد لَحِصَ فضيلة الشيخ صالح الفوزان منهج متأخري الصوفية في العبادة والدين فيما يلي :

أولاً : قصرهم العبادة على المحبة ، فهم يبنون عبادتهم لله تعالى على جانب المحبة ويهملون الجوانب الأخرى كالخوف والرجاء .

ثانياً : الصوفية في الغالب لا يرجعون في دينهم وعبادتهم إلى الكتاب والسنة والاعتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما يرجعون إلى أذواقهم وما يرسمه لهم شيوخهم من الطرق المبتدعة . =

ولم يعتبر الحارثي^(١) الفقر ، وَوَقَّف عبده على حُجْرَةِ النبي صلى الله عليه وسلم لإخراج ترابها وشعل قناديلها وإصلاحها - للإشعالها وحده - وتعليق ستورها الحرير وكنس الحائط ونحو ذلك^(٢).

= ثالثاً : من دين الصُّوفية التزام أذكار وأوراد يضعها لهم شيوخهم فيتقيدون بها ويتعبدون بتلاوتها ، وربما فضلوا تلاوتها على تلاوة القرآن الكريم ، ويسمونها : ذكر الخاصّة ، وأما الذكر الوارد في الكتاب والسنة فهو : ذكر العامة ، على حد زعمهم .
رابعاً : غُلُوُّهم في الأولياء والشيوخ ، خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة ، فهم يمتحنون الولاية لأشخاص معينين من غير دليل من الشارع على ولايتهم ، وربما منحوا الولاية لمن لم يعرف بإيمان ولا تقوى ، بل قد يعرف بالسحر والشعوذة واستحلال المحرمات ، وربما فضلوا من يدعون لهم الولاية على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . انتهى . راجع حقيقة التصوف ص ٢٢-٣٢ .
وبعد هذا ، فالذي يظهر لي : أن الوقف على الصوفية - وخصوصاً المتأخرين منهم - إعانة لهم على ما هم عليه من الابتعاد عن الكتاب والسنة ، ومخالفة منهج السلف الصالح ، وقد قال تعالى : {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرٍ هُدًى مِّنَ اللَّهِ...} القصص : ٥٠ .

(١) سبق التعريف به ص ٧١ .

(٢) إنَّ مثل هذا الوقف لا يجوز ، وهو من الكبائر ووسائل الشرك الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فعن ابن عباس^{رضي الله عنه} قال : (لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ، وَالْمَتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ) . رواه أهل السنن . قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه "تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" ص ٦٣٦-٦٣٧ : "قوله والسرّج : هذا دليل على تحريم اتخاذ السرج على القبور ، قال أبو محمد المقدسي : لو أبيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله ، لأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام" .

ثم ذكر أن من الأمور المحرمة عند القبور : كسوتها بالثياب النفيسة المنسوجة بالحرير والذهب والفضة ونحو ذلك ، ومنها : جعل الخزائن والأموال ووقف الوقوف لما يحتاج إليه من ترميمها ونحو ذلك . راجع ص ٢٩١ . =

ذكره في الرِّعَاية (١)،

= ثم نقل كلاماً عن ابن القيم رحمه الله جاء فيه : "ومن جمع بين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبور ، ومأمر به ونهى عنه ، وما كان عليه أصحابه ، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم ، رأى أحدهما مضاداً للآخر مناقضاً له بحيث لا يجتمعان أبداً" ، وذكر من جملة ذلك "أنه نهى عليه السلام عن إيقاد السرج عليها ، وهؤلاء يوققون الوقوف على إيقاد القناديل عليها ، ومنها : مشابهة عبادة الأصنام بما يُفعل عندها من العكوف عليها ومجاورتها وتعليق الستور عليها ، ومنها : النذر لها ولسدنتها" . إلى أن قال : "وأعظم من ذلك اتخاذها مساجداً ، وإيقاد السرج عليها ، وهو من الكبائر ، وقد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه" انتهى ، وراجع فتح المجيد ص ٢٧٩ للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين وألف .

أما حديث ابن عباس رضى الله عنهما السابق ذكره فرواه أبو داود ٢١٨/٣ ، كتاب الجنائز ، باب في زيارة القبور ، والترمذي ١٣٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً ، وقال الترمذي : حديث حسن ، والنسائي ٩٥-٩٤/٤ ، كتاب الجنائز ، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور ، وابن ماجه ٥٠٢/١ ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في النهي عن زيارة القبور ، والإمام أحمد في المسند ٣/٢٢٣ ، ٤/رقم ٢٩٨٦، ٢٦٠٣ ، ٥/رقم ٣١١٨

وفي إسناده : أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، واسمه باذام ، وقيل : باذان ، ضَعَفَه جماعة ، ووثقه جماعة أخرى ، لكن الفقرة الأولى من الحديث (لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ...) صحيحة .

فقد رواها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أحمد في المسند ، انظر الفتح الرباني ، للساعاتي ٨/رقم ٣٣٥ ، ورواها الترمذي برقم ١٠٥٦ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ورواها ابن ماجه برقم ١٥٧٦ .

ورواها أيضاً من حديث حسان بن ثابت : أحمد في المسند ، انظر الفتح ٨/رقم ٣٣٤ ، وابن ماجه برقم ١٥٧٤ ، والحاكم في المستدرک ١/٣٧٤ ، وهو صحيح بشواهده .

وقد نقل الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتابه : فتح المجيد ص ٢٧٥ ، كلاماً عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تخريج هذا الحديث ومن ذلك : "ومثل هذا حجة بلاريب ، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي" انتهى .

(١) نصه [ويصح وقف عبده على خدمة حجرة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لإخراج ترابها وإشعال قناديلها وإصلاحها - للإشعالها وحده - وتعليق ستورها الحرير والتحليق وكنس الحائط ونحو ذلك] . انظر مخطوط رقم ٤٠ الجزء الثاني لوحة بدون ، بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى .

وَأَبْطَلَ ابن عقيل^(١) وَقَفَ ستور لغير الكعبة لأنها بدعة ، وصححه ابن الزاغوني^(٢) ، فيصرف لمصلحته ، ذكره ابن الصِّيرفي^(٣) .
 قوله : (كَفَنٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ)^(٤) فلا يصح الوقف عليهما^(٥) فإن وقف على غيرها على أن يُنفَقَ عليها منه مدة حياتها أو يكون الريع لها مدة حياته صح ، لأن استثناء المنفعة لأم ولده كاستثنائها [أ/٢] لنفسه ، قاله في الإنصاف^(٦) .

(١) هو الإمام أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي ، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة ، وتوفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، ومن مصنفاته : كتاب الفنون ، والفصول في الفقه وكذا التذكرة . والمفردات ، والإرشاد وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢/٢٥٩ رقم ٧٠٥ ، شذرات الذهب ٤/٣٥ .
 (٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن نصر بن السري الزاغوني البغدادي ، ولد سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، وتوفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، ومن مصنفاته الإقناع ، والواضح ، والخلاف الكبير ، والمفردات وكلها في الفقه .
 انظر ترجمته في : المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٩ ، المنهج الأحمد ، للعلمي ٢/٢٧٧ رقم ٧٥٨ .

(٣) اسمه : يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحرائي الفقيه المحدث جمال الدين أبي زكريّا بن الصيرفي المعروف بابن الحبشي ، ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة ، وتوفي سنة ثمان وسبعين وستمائة ، وهو أحد مشايخ شيخ الإسلام ابن تيمية ، نقل عنه صاحب الفروع في كتاب الجنائز ، ومن مصنفاته : نواذر المذهب ، وكتاب : من دعائم الإسلام في وجوب الدعاء للإمام .
 انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٤/٢٩٥ رقم ٤٠٧ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢١١ .

(٤) قال صاحب المنتهى ٥/٢ : "... فلا يصح على كَرَجُلٍ وَمَسْجِدٍ ، أو مبهم كأحد هذين ، أو لا يَمْلِكُ كَفَنٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ " ، وسيأتي تعريفُ أمِّ الولد ص ٨٧ والقن ص ١٤٨ .
 (٥) قال البهوتي في شرح المنتهى ٢/٤٩٥ : "لأن الوقف تمليك ، فلا يصح على من لا يملك" .

(٦) نصه : [وإن وقف على غيرها على أن يُنفَقَ عليها مدة حياته أو يكون الريع لها مدة حياته صح ، فإن استثناء المنفعة لأم ولده كاستثنائها لنفسه] . انظر ٧/٢١٧ .

تنبيه : إنما صح الوقف على المساجد والقناطر^(١) مع أنها لا تملك ؛ لأنه على المسلمين ؛ لأنه يعود نفعه عليهم .
قوله : (أَنْ يَقِفَ نَاجِزًا)^(٢) أى : غير معلق^(٣) ولا مؤقت^(٤) ولا مشروط فيه الخيار^(٥) ونحوه^(٦) .

تتمة : لو قال : هذا وقف على ولدي سنة ثم على المساكين صَحَّ^(٧) ، وكذلك إن قال : هذا وقف على ولدي مدة حياتي ثم هو بعد موتي للمساكين صَحَّ^(٨) ؛ لأنه وقف متصل الابتداء والانتهاء^(٩) ، وإن قال : وقف على

(١) القَنَاطِرُ جمع قَنْطَرَةٍ وهي الجَسْر وما ارتفع من البنيان . انظر القاموس المحيط ١٢٦/٢ .

(٢) هذا هو الشرط الرابع من شروط الوقف وهي :
الأول : كون العين الموقوفة يصح بيعها ويُتَقَّعَ بها مع بقائها .
الثاني : كون الوقف على جهة بَرٍّ : كالمساجد والمساكين ونحوها .
الثالث : كونه على معين يملك ثابتاً .

الرابع : أن يكون الوقف ناجزاً . راجع المنتهى ٦-٤/٢ .
(٣) سواء كان التعليق لابتدائه : كإِذَا قَدِمَ زيد فهذا وقف عليه ، أو لانهائه : كداري وقف على زيد إلى أن يحضر عمرو . راجع شرح البهوتي ٤٩٦/٢ .

(٤) كقوله : هو وقف يوماً أو سنةً ونحوه . راجع شرح البهوتي ٤٩٧/٢ .

(٥) كقوله : وقفته بشرط الخيار أبداً أو مدة معينة . راجع كشف القناع ٢٥١/٤ .

(٦) كشرط تحويل الوقف عن الموقوف عليه إلى غيره ، مثل أن يقول : وقفت داري على كذا ، على أن أُحوِّلها عن هذه الجهة ، أو عن الوقفية بأن أرجع فيها متى شئت ، فإنَّ كل ماسبق من التعليق والتوقيت وشرط الخيار مبطل للوقف على الصحيح من المذهب ، قال في المنتهى ٦/٢ : "فلا يصح تعليقه إلا بموته ... ، وشرط بيعه أو هبته متى شاء ، أو خيار فيه ، أو توقيته ، أو تحويله مبطل" .
وراجع : الإنصاف ٢٣/٧ ، كشف القناع ٢٥١/٤ .

(٧) راجع الإنصاف ٣٦/٧ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) الوقف المتصل عكس المنقطع ، فالمتصل : هو أن يقف على من يجوز عليهم الوقف فقط : كعلى ولده ثم على المساكين .

أما المنقطع فهو : أن يقف على من يجوز عليهم الوقف ومن لا يجوز ، وهو أنواع سيأتي ذكرها قريباً في كلام المصنف . راجع : المغني ٣٦٥/٥ ، الإنصاف ٢٩/٧-٣٤

المساكين ثم أولادى صَحَّ ، ويكون وفقاً على المساكين ، ويلغو قوله : على أولادي ، لأن المساكين لا انقراض لهم ، قاله في المغني (١).
قوله : (أو تحويله) (٢) أى تحويل الوقف كقوله : وقفت داري على جهة كذا على أن أحولها من هذه الجهة ، أو عن الوقفية : بأن أرجع فيها متى شئت .

فصل [في مَصْرِفِ الْوَقْفِ]

قوله : (لم يَجْزِ الوضوء به) (٣) يعنى ولا الغُسل (٤) ولا إزالة النجاسة ، وكذا حُصِر (٥) المسجد وبُسْطه ، ولا يجوز إخراجها لمنتظر الجنازة (٦) ، وعنه : بلى (٧) ، قال في الانصاف (٨) : وأما ركوب الدوابِّ لِعَلْفِها وسقيها فيجوز، نقله

(١) ٣٦٦/٥ .

(٢) تقدم الكلام على هذا أنه من مبطلات الوقف ، راجع الصفحة السابقة .

(٣) قال في المنتهى ٧/٢ : "ويتعين مصرف الوقف إلى الجهة المعينة ، فلو سَبَّلَ ماءً للشرب لم يجز الوضوء به" .

(٤) في هامش (س) : قال في الفروع : ويتوجه مثله إذا سَبَّلَ ماءً للوضوء فلا يجوز الشرب منه .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١٩٥/٤ : "والْحَصِيرُ : سَقِيفَةٌ تُصْنَعُ مِنْ بَرْدِيٍّ وَأَسْلٍ ثُمَّ تَفْرَشُ ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلِي وَجْهَ الْأَرْضِ ، وَالْجَمْعُ حُصْرٌ ، وَالْحَصِيرُ هُوَ الَّذِي يُسَطُّ فِي الْبُيُوتِ ، وَقِيلَ : الْحَصِيرُ الْمَنْسُوجُ ، سَمِيَ حَصِيرًا ، لِأَنَّهُ حَصَرَتْ طاقته بعضها مع بعض" .

(٦) على الصحيح من المذهب ، راجع : الانصاف ٥٨/٧ ، شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٧/٢ .

(٧) هذه الرواية الثانية عن الامام أحمد رحمه الله ، قال في الفروع ٦٠٢/٤ : "وقيل إِنَّ سَبَلَ ماءً للشرب جاز الوضوء به" . وقال في الانصاف ٥٨/٧ : "وعنه يجوز اخراج بسط المسجد وحصره لمن ينتظر الجنازة" والأول هو الصحيح .

(٨) ٥٨/٧ ، وفيه بدل : الدواب الدابة .

الشَّالَنْجِي (١)، وجزم به في الفروع وغيره (٢).
 قوله : (وَمُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ) (٣) كَعَلَى عَبْدِهِ ثُمَّ الْمَسَاكِينِ (٤).
 قوله : (وَمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ) (٥) كَعَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ عَبْدِهِ ثُمَّ الْمَسَاكِينِ (٦).
 قوله : (وَالْآخِرُ) أي ومنقطع الآخر (٧) : كَعَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ الْعَبِيدِ (٨) أَوْ لَمْ
 يَذْكُرْ مَالًا (٩).
 قوله : (نَسَبًا) (١٠) يَعْنِي لِأَوْلَادٍ أَوْ نِكَاحًا.

-
- (١) هو اسماعيل بن سعيد الشالنجي - بفتح الشين المشددة وفتح اللام وسكون النون - أبو إسحاق ، توفي سنة ثلاثين ومائتين ، وقيل : سنة ست وأربعين ومائتين وله كتاب : "البيان" ترجمه على ترتيب الفقهاء .
 انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٠٤/١ رقم ١١٣ ، المنهج الأحمد ٣٧٥/١ رقم ٣٢٨ .
- (٢) راجع : الفروع ٦٠٣/٤ ، وشرح المنتهى للبهوتي ٤٩٧/٢ .
- (٣) أي الوقف المنقطع الابتداء : وهو أن يقف على من لا يجوز عليه الوقف ، ثم على من يجوز .
- (٤) فإنه يُصَرَّفُ إِلَى الْمَسَاكِينِ دُونَ عَبْدِهِ ، لِأَنَّهُ وَجُودُ مَنْ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ كَعَدَمِهِ راجع شرح البهوتي ٤٩٧/٢ .
- (٥) وهو : أن يقف على من يجوز عليه الوقف ثم على من لا يجوز ثم على من يجوز .
- (٦) فإنه يُصَرَّفُ بَعْدَ وَلَدِهِ لِلْمَسَاكِينِ دُونَ الْعَبْدِ ، لِأَنَّهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ . راجع شرح البهوتي ص ٤٩٨ .
- (٧) هذا الوصف الثالث من أوصاف الوقف وهو : أن يقف على من يجوز عليه الوقف ثم على من لا يجوز .
- (٨) فَيُصَرَّفُ بَعْدَ وَلَدِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ حِينَ الْإِنْقِطَاعِ نَسَبًا دُونَ الْعَبِيدِ . راجع شرح البهوتي ص ٤٩٨ .
- (٩) فِي هَامِشٍ (س) : فَيَصْرَفُ لِأَوْلَادِهِ ثُمَّ بَعْدَ أَوْلَادِهِ يَصْرَفُ إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا .
- (١٠) أَيِ إِذَا قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ وَقْفٌ ، وَلَمْ يُسَمِّ مَصْرَفًا ، صُرِفَتْ إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا عَلَى قَدْرِ إِرْثِهِمْ وَقَفًّا عَلَيْهِمْ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ رَجَعَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْوَقْفَ الْمُسْكُوتَ عَنْ مَصْرَفِهِ ، وَالْوَقْفَ الْمُنْقَطِعَ الْآخِرَ . راجع في ذلك : الفروع ٥٨٩/٤ ، التنقيح ص ١٨٦ ، الإنصاف ٢٩٧-٣٠ ، شرح البهوتي ص ٤٩٨ ، وقال في كشف القناع ٢٥٣/٤ "لأن الوقف مصرفه البرُّ وأقاربه هم أولى الناس ببرّه" .

قال ابن نصر الله (١): هل المراد ورثته حين موته؟ أو حين انقطاع الوقف؟ وإذا صُرف إليهم فماتوا ، فهل ينتقل إلى ورثتهم أم لا؟ فأما الأولى : ففي الرّعاية ما يقتضي أنّ المراد ورثته عند انقطاع الوقف (٢) لأنه قال : إلى ورثته إذاً ، أي حين الانقطاع ، وأما المسألة الثانية (٣) ففي شرح (٤) الخرقى (٥) للزّركشي (٦): وحيث قلنا يُصَرَّف إلى الأقارب فانقرضوا أو لو لم يوجد له

(١) اسمه : أحمد بن نصر الله بن أحمد الكناني البغدادي ثم المصري أبو الفضائل محب الدين ، ولد سنة خمس وستين وسبعمائة ، وتوفي سنة أربع وأربعين وثمانمائة وله حواش على كثير من كتب الفقه الحنبلي منها : تنقيح الزّركشي وفروع ابن مفلح والوجيز والمحزر - وشرحه وحسنه - والرّعاية وغيرها . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٥٠/٧ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٦ ، حسن المحاضرة ، للسيوطي ص ٤٨٣ .

(٢) نصه [وَصُرِفَ بعد فناء من صح الوقف عليه إلى ورثة الواقف إذاً نسباً بقدر إرثهم منه] انظر الرّعاية الكُبرى ، لابن حمدان ، مخطوط رقم ٤٠ ، جزء ٢ ، لوحة بدون، وراجع كشف القناع ٢٥٣/٤ .

(٣) وهى ما إذا صرف إليهم فماتوا ، هل ينتقل إلى ورثتهم؟
(٤) شرح الخرقى للزّركشي ، كتاب في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وهو شرح لم يسبق إلى مثله ، وكلامه فيه يدل على فقه نفس وتصرف في كلام الأصحاب - وقد تقدم الكلام عنه ص ٣٦ - ولمختصر الخرقى شروح كثيرة منها : المغني لابن قدامة - وهو أشهرها وأعظمها - وشرح القاضي أبي يعلى الفراء ، وشرح أبي علي البنا ، وشرح الطوفي وابن رزّين وغيرها . راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١١، ٢١٥، ٢١٦ .

(٥) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى - بكسر الخاء وفتح الراء المعجمة - نسبة إلى بيع الخرق والثياب ، وهو حنبلي بغدادي ، توفي سنة أربع وثلاثين وثمانمائة ، له تصانيف احترقت وبقي منها : المختصر في الفقه البالغة مسأله ألفين وثمانمائة مسألة تقريباً .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٣٦/٢ ، تاريخ بغداد ٢٣٤/١١ رقم ٥٩٧٣ ، طبقات الحنابلة ٧٥/٢ رقم ٦٠٨ .

(٦) هو شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد الزّركشي المصري الحنبلي ، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، له الشروح التالية : شرح الخرقى السابق ذكره ، وشرح آخر على الخرقى - مختصر - لم يكمله ، وشرح قطعة من الوجيز ، وشرح قطعة من المحزر لمجد الدين .

انظر ترجمته في : المدخل ، لابن بدران ص ٢١١ ، شذرات الذهب ٢٢٤/٦ .

قريب فإنه يُصَرَّف إلى كذا^(١). انتهى ، يعني فيؤخذ من كلام الزركشي [ب/٢] أنه إذا مات ورثته ينتقل إلى ورثتهم من أقاربه وهكذا حتى ينقرض أقاربه^(٢).

قوله : (ومتى انقطعت الجهة الخ)^(٣) يعني ومتى قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفاً وكان الواقف حياً رجع إليه^(٤) ، وكذا لو وقف على أولاده وأنسالهم أبداً على أن من توفي منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه ، فتوفي أحد أولاده في حياته عن غير ولد عاد نصيبه إليه^(٥) لكونه أقرب الناس إليه بناءً على التي قبلها^(٦)^(٧).

قوله : (ويُعمَل في صحيح وسط فقط^(٨) بالاعتبارين)^(٩) فلو وقف على عبده ثم على زيد ثم على الكنائس صُرف ابتداءً لزيد^(١٠) ثم للمساكين بعده^(١١).

- (١) نصه [فإنه يُصَرَّف إلى بيت المال ، لأنه مال لامستحق له] انتهى كلام ابن نصرالله انظر حاشيته على الفروع ، مخطوط رقم ٦/٥ ف بجامعة الملك سعود بالرياض ص ٩٢ ، باب الوقف ، وانظر شرح الخرقى ، للزركشي ٢٨٣/٤-٢٨٤ .
- (٢) وراجع كشف القناع ٢٥٣/٤ .
- (٣) أي الجهة الموقوف عليها ، قال في المنتهى ٧/٢ : "ومتى انقطعت الجهة والواقف حي رجع إليه وقفاً" .
- (٤) على الصحيح من المذهب ، ذكر ذلك ابن رجب في القاعدة السبعين ، في مسألة : هل يكون الواقف مَصْرَفاً لوقفه؟ ضمن قاعدة : "الفعل المتعدي إلى مفعول أو المتعلق بظرف أو مجرور إذا كان مفعوله أو متعلقه عاماً فهل يدخل الفاعل الخاص في عمومه؟ ...". راجع : القواعد الفقهية ص ١٣١ ، وراجع : المقنع ، لابن قدامة ٣١٦/٢ ، الإنصاف ٣٢/٧ ، شرح المنتهى للبهوتي ٤٩٨/٢ ، كشف القناع ٢٥٣/٤-٢٥٤ .
- (٥) أي : إلى الواقف .
- (٦) أي قول المصنف "ومتى قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفاً وكان الواقف حياً رجع إليه" .
- (٧) المراجع السابقة .
- (٨) أي دون الابتداء والآخر .
- (٩) السابقين ، وهما : ماوقفه وسكت عن مصرفه ، وما إذا انقطعت الجهة والواقف حي
- (١٠) لأن الوقف على العبد والكنيسة لا يجوز ، فوجوده كعدمه . راجع شرح البهوتي ٤٩٣/٢-٤٩٥ .
- (١١) في (ص) : وبعده إلى ورثة الواقف نسباً لما تقدم ، وهو الصحيح ، وقد سبقت الإشارة إليه هامش (٤) .

قوله : (ويلزمه (١) أرش (٢) خطئه) أي خطأ الموقوف ، أي : جنايته خطأ (٣) كما يلزم ذلك سيد أم الولد (٤) وكذا أرش عمده إن أوجب المال (٥) أو عفا ولي الجناية عنه ، فيفديه بالأقل من الأرش أو القيمة (٦) .
قوله : (وولدها من شبهة (٧) حر (٨)) يعني إذا ظنها حرة ، قاله في الإقناع (٩) ،

- (١) أي يلزم الموقوف عليه .
- (٢) قال ابن منظور : "الأرش من الجراحات : ما ليس له قدر معلوم ، وقيل : الأرش الدية ، وهو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا طلع على عيب في المبيع ، وسمي أرشاً لأنه من أسباب النزاع ، وقال القتيبي : يقال لما يدفع بين السلامة والعيب في السلعة أرش" . راجع لسان العرب ٢٦٣/٦ - ٢٦٤ .
- (٣) إذا كان قنّاً ، على الصحيح من المذهب . انظر : المنتهى ٧/٢ ، وشرحه للبهوتي ٤٩٩/٢ ، وراجع كشف القناع ٢٥٧/٤ .
- (٤) قال في التنقيح ، باب أحكام أمهات الأولاد ص ٢١٣ : "وهي شرعاً : من ولدت مافيه صورة - ولو خفية - من مالك ولو بعضها أو مكاتباً - ولو محرمة عليه - أو أبي مالكةا إن لم يكن الإبن وطئها نصاً" . وراجع المنتهى ص ٦٨٢ ، والكشاف ٥٦٧/٤ ، وسيأتي الكلام عنها في كتاب العتق إن شاء الله تعالى .
- (٥) ليست في (س) .
- (٦) راجع : شرح البهوتي ٤٩٩/٢ ، كشف القناع ٢٥٧/٤ .
- (٧) قال ابن منظور : "والشبهة : الالتباس ، وأمور مشتبهة : مشكلة يشبه بعضها بعضاً واشتبه الأمر : إذا اختلط ، وجمع الشبهة : شبه" . راجع لسان العرب ٥٠٣/١٣ - ٥٠٥ .
- (٨) قال في المنتهى ٧/٢ : "وولدها من شبهة حر ، وعلى واطى قيمته تصرف في مثله" أي ولد الأمة الموقوفة إذا وطئها أجنبي بشبهة فهو حر ، قال البهوتي في شرحه ص ٤٩٩ : "ولو كان الواطى رقيقاً إن اشتبهت عليه بمن ولده منها حر ، لاعتقاده حرته" ، وقال ابن قدامة في المقنع ٣١٨/٢ : "وعليه المهر لأهل الوقف..." .
- (٩) اسمه : الإقناع لطالب الانتفاع ، تصنيف موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي ، سبق الكلام عنه ص ١٧ . ونصه : [وإذا وطى أجنبي - ولو عبداً - بشبهة يظنها حرة ، فإن أولدها فهو حر] . قال في الكشاف : أي ولده ، لاعتقاد الواطى الإباحة وحرته . انظر كشف القناع ومعه متن الإقناع ٢٥٦/٤ ، وراجع الإنصاف ٣٩/٧ .

وعلى قياسه : لو ظَنَّهَا سُرِّيَّتَهُ^(١) أو زوجته الأمة التي اشترط حُرِّيَّةَ ولدها ولو كان الواطيء رقيقاً^(٢) ، أما لو اشتبهت عليه بزوجه الأمة التي لم يشترط حرية ولدها فولده رقيق .

قوله : (بَوْطِئِهِ) أي وطء الموقوف عليه الأمة الموقوفة^(٣) (٤).

فائدة : لو وُقِفَتْ عليه زوجته الأمة انفسخ النكاح^(٥).

قوله : (ولا يصح عِتْقُ موقوف) (٦) يعني بحال^(٧) ، حتى لو كان بعضه موقوفاً وبعضه طليقاً فأعتقه رب الطليق لم يَسْرِ إلى الوقف^(٨) ؛ لأنه إذا لم

(١) قال ابن منظور : "والسُّرِّيَّةُ : الجارية المتخذة للملك والجماع ، وقال أبو الهيثم : فسميت الجارية سُرِّيَّةً ، لأنها موضع سُرور الرَّجُل" ، قال : وهذا أحسن ما قيل فيها" راجع لسان العرب ٣٥٨/٤ .

(٢) أي فالولد حرٌّ .

(٣) قال في المنتهى ٨/٢ : "ولا حدَّ ولا مهر بوطئه وولده حرٌّ ، وعليه قيمته تُصَرَفُ في مثله ، وتُعْتَقُ بموته ، وتجب قيمتها في تركته" .

(٤) قال البهوتي في شرحه ٤٩٩/٢ : "أما انتفاء الحدِّ فللشبهة ، وأما المهر فلأنه لو وجب لكان له ، ولا يجب للإنسان على نفسه شيء" ، وقال في كشاف القناع ٢٥٦/٤ : "وعليه قيمته يوم الوضع يُشْتَرَى بها قِنْ يقوم مقامه ، وتصير الموقوفة أم ولده ، لأنه أحبلها بحرٌّ في ملكه ، وتعتق بموته ، وتجب قيمتها في تركته ؛ لأنه أتلّفها على من بعده من البطون" . هذا هو المذهب . راجع : المقنع ٣١٨/٢ ، الفروع ٥٩٩/٤ ، التنقيح ص ١٨٦ ، الإنصاف ٣٩/٧ .

(٥) لكونه لا يجوز له تزوج موقوفة عليه ولاوطؤها . راجع : المنتهى ص ٨ ، الإنصاف ص ٤٤ .

(٦) أي إذا كان رقيقاً .

(٧) قال البهوتي في الشرح ٥٠٠/٢ : "لتعلق حق من يؤول إليه الوقف ، ولأن الوقف عقد لازم لا يمكن إبطاله ، وفي القول بنفوذ عتقه إبطال له" .

(٨) أي صحَّ العتق في البعض الطليق ، ولم يَسْرِ أي : يمس إلى البعض الموقوف ، راجع الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، لعلاء الدين علي بن محمد بن عباس البعلي ، المتوفى سنة ثلاث وثمانائة ، ص ١٧١ .

يُعْتَقُ بالمباشرة فأولى أن لا يعتق بالسَّراية (١).

فصل [في الرجوع إلى شرط الواقف]

قوله : (ومثله استثناء) (٢) أي مثل الشرط الاستثناء (٣) (٤) وهو :
إخراج بعض الجملة بإلّا أو إحدى أخواتها (٥) ، فلو قال : وقفت على
أولادي إلّا زيداً لم يتناوله .

قوله : (من صفة) أي نعت ، وهو التابع المشتق أو المؤول به الموضح
لمتبوعه أو المخصّص له (٦) : كعلى أولادي العلماء ، أو قبيلة كذا الزُّهاد ،
فلا يتناول الوقف منهم من لم يتّصف بتلك الصّفة (٧) .

-
- (١) راجع شرح المنتهى للبهوتي ٥٠٠/٢ ، كشف القناع ٢٥٥/٤ ، والسراية تعني :
المُضَيّ والإمتداد ، قال ابن منظور : "وقال أبو إسحاق في قوله عز وجل {وَاللَّيْلِ
إِذَا يَسْرِ} أي يمض" سورة الفجر : آية ٤ ، وقال أيضاً : "وَسَرَى عَرْقُ الشَّجَرَةِ
يَسْرِي فِي الْأَرْضِ سَرِيًّا : دَبَّ تَحْتَ الْأَرْضِ" . راجع لسان العرب ٣٨٢/١٤ .
 - (٢) أي يرجع عند التنازع في شيء من أمر الوقف إلى شرط واقف ، ومثله استثناء .
راجع : شرح البهوتي ٥٠١/٢ ، كشف القناع ٢٥٨/٤ .
 - (٣) على الصحيح من المذهب ، وكذا خصّص من صفةٍ وعطف بيان وتوكيد وبدل
ونحوه . راجع : الإنصاف ٥٢/٧ ، شرح البهوتي ص ٥٠١ ، كشف القناع ص ٢٥٩ .
 - (٤) والاستثناء لغة : مأخوذ من الثني وهو العطف من قوله : ثنيت الحبل إذا عطفت
بعضه على بعضه . راجع شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ٢٨١/٣ .
 - (٥) هذا التعريف الإصطلاحي للإستثناء ، راجع المحصول في علم الأصول ، لفخر
الدين الرازي المتوفى سنة ست وستمائة ٤٠٦/١ .
 - (٦) انظر قطر الندى وبلّ الصدى ص ٢٩٠ ، وراجع شرح شذور الذهب في معرفة
كلام العرب ص ٤٣٢ ، وهما تصنيف أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري
النحوي المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة .
 - (٧) لأنه في معنى الشرط .

قوله : (وَعَطَفَ بِيَان) هو التَّابِع [أ/٣] الجامد الموضح لمتبوعه أو المخصص له ^(١) : كعلی ولده أبي محمد عبد الله ، فإذا كان في أولاده من كنيته أبو محمد غيره لم يشارك عبد الله ^(٢) .

قوله : (وتوكيد) بمعنى : مُؤَكِّد ، وهو التَّابِع الرافع لاحتمال إرادة المجاز ^(٣) ، فلو وقفه على أولاده نفسه ، أو على أولاد زيد نفسه ، لم يتناول أولاد أولاده .

قوله : (وبَدَل) هو : التَّابِع المقصود بالحكم بلا واسطة ^(٤) ، فمن له أربعة أولاد وقال : وقفت على أولادي فلان وفلان وفلان ، لم يتناول الرابع ^(٥) .

قوله : (ونحوه) أى نحو ما ذكر : كالاستدراك ^(٦) وتقديم الجار ^(٧) .
قوله : (فلو تَعَقَّبَ جُمْلًا ^(٨)) أى تَعَقَّبَ الشَّرْطَ وما ذكر بعده . قال الشيخ تقي الدين : وعموم كلامهم لافرق بين العطف بواو وفاء

-
- (١) انظر قَطَرُ الندى ص ٣٠٤ ، وراجع شرح المُفَصَّل ، لابن يعيش النحوي ٧١/٣ .
(٢) لأنه اختص بذلك دون غيره .
(٣) راجع : قطر الندى ص ٣٠٠-٣٠١ ، شرح المفصل ٣٩/٣-٤٠ .
(٤) راجع : قطر الندى ص ٣١٥ ، شرح شذور الذهب ص ٤٣٩ .
(٥) لأن قوله : فلان وفلان وفلان ، بدل من اللفظ المتناول للجميع وهو "أولادي" ويسمى ببدل البعض من الكل . راجع شرح البهوتي ٥٠١/٢ .
(٦) مثل قوله : لكن إن كان كذا ، فكذا .
(٧) كقوله : وقفت هذا على أنه من اشتغل بالعلم من أولادي صُرف إليه ، أو قال : وقفته بشرط : أنه من تأدَّب بالآداب الشرعية صرف إليه . انظر كشف القناع ٢٥٩/٢ .
(٨) أي لو تَعَقَّبَ الشرط جُمْلًا عاد إلى الكل على الصحيح من المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٨٧ ، الإنصاف ٥٢/٧ ، شرح البهوتي ٥٠١/٢ ، كشف القناع ص ٢٥٩ وقال ابن النجار في شرح الكوكب ٣٤٥/٣ : "وأن الشرط إذا تعقب جملاً متعاطفة عاد إلى الكل عند الأربعة وغيرهم" أي الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وراجع المحصول ٤٢٤/١ .

وَتَمَّ (١).

قوله : (وتأخير^(٢) عكسه) أي عكس الترتيب^(٣) : كعلی أولادي يُعطى منهم أولاً ماسوى فلان كذا ثم مافضل لفلان ، فإذا لم يفضل له شيء سقط .
قوله : (أو بصفة)^(٤) أي الإخراج بصفة^(٥) كقوله : من تزوجت من بناتي سقط حقها - هكذا مثلوا - وانظر هل يعارض مامر عن صاحب الإنصاف في العزوبية^(٦) .

(١) نصه [ثم ليس أحد من هؤلاء فَرَّقَ بين العطف بالواو والفاء أو ثم ، بل قولهم : المعطوف بعضها على بعض يعم الجميع] بعد أن ذكر كلام العلماء من الفقهاء والأصوليين في الاستثناء المتعقب جملاً ، فمنهم من قال : يعود إلى الجميع ، وبعضهم قال : إلى الجملة الأخيرة ، وقال قوم : إن كان بين الجملتين تعلُّق عاد للجميع ، وإن كانتا أجنبيتين عاد إلى الأخيرة ، راجع مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥٩/٣١ .

(٢) أي يرجع إلى شرط الواقف في التأخير ، أي تأخير بعض أهل الوقف دون بعض بحيث يكون للمتأخر مافضل ، وإن لم يفضل شيء سقط .

(٣) بل عكس التقديم كما في (ع) ، قال البهوتي في الشرح ص ٥٠٢ : "عكسه أي : التقديم" وهو الصحيح ، والتقديم : هو أن يبدأ ببعض أهل الوقف دون بعض ، قال في المنتهى ٩/٢ : "وتقديم بعض أهله كعلی زيد وعمرو وبكر - ويبدأ بالدفع إلى زيد - أو على طائفة كذا ويبدأ بالأصلح ونحوه ، وتأخير عكسه" .

(٤) قال في المنتهى ٩/٢ : "... وفي إخراج من شاء من أهل الوقف أو بصفة ..." أي يرجع إلى شرط الواقف في ذلك .

(٥) وهو جعل الاستحقاق والحرمان مرتباً على وصف مشترك . انظر الإنصاف ٥٤/٧ .

(٦) قد مر معنا في ص ٧٥ كلام صاحب الإنصاف : أن المذهب بطلان اشتراط العزوبية وعلل لذلك بأن هذا الوصف ليس قرينة وهو الصحيح ، راجع الإنصاف ١٣/٧

والظاهر أن هذا الشرط وأمثاله يدخل تحت القاعدة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : "قاعدة : فيما يشترط الناس في الوقف" - ثم قسم ذلك إلى ثلاثة أقسام - فقال : "أحدها : عمل يتقرب به إلى الله تعالى وهو الواجبات والمستحبات التي رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وحض على تحصيلها فمثل هذا الشرط يجب الوفاء به ويقف استحقاق الوقف على حصوله في الجملة ، والثاني : عمل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه نهى تحريم أو نهى تنزيه ، =

تنبيه : أطلق في شرط الإدخال والإخراج تبعاً للتنقيح (١)، فشمّل (٢) ما إذا كان الشرط لنفسه أو للناظر بعده ، وفرضها في الإنصاف والفروع فيما إذا شرطه للناظر بعده (٣)، لكن التعليل يقتضي عدم التفرقة (٤)، وظاهر

= فاشتراط مثل هذا العمل باطل باتفاق العلماء ، والثالث : عمل ليس بمكروه في الشرع ولا مستحب ، بل هو مباح ، فهذا قال بعض العلماء بوجوب الوفاء به ، والجمهور من العلماء من أهل المذاهب المشهورة وغيرهم على أنه شرط باطل ، فلا يصح عندهم أن يشترط إلا ما كان قربة إلى الله تعالى .
وفي موضع آخر ص ٤٧ : "ومن قال من الفقهاء : أن شروط الواقف نصوص كألفاظ الشارع ، فمراده أنها كالنصوص في الدلالة على مراد الواقف ، لافي وجوب العمل بها" .

وقال في ص ٦٢ : "وأما اشتراط التعزب والرهانية : فالأشبه بالكتاب والسنة أنه لا يصح اشتراطه بحال ، لأعلى أهل العلم ولأعلى أهل العبادة ، ولأعلى أهل الجهاد ... ثم قال : "فاشتراط التعزب في حق هؤلاء إن كان فهو مناقضة للشرع" .
راجع مجموع الفتاوى ٣١/٤٣-٦٣ ، وقال في الاختيارات الفقهية ص ١٧٦ : "وإذا شرط في استحقاق ريع الوقف العزوبة فالتأهل أحق من العزب إذا استويا في سائر الصفات" .

(١) انظر : منتهى الإرادات ٩/٢ ، التنقيح ص ١٨٧ .

(٢) في هامش (أ) قوله : مطلب في فساد شرط الإدخال والإخراج .

(٣) قال في الإنصاف ٥٧/٧ : "تنبيه : ظاهر قوله "وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفة" أن الواقف لو شرط للناظر إخراج من شاء بصفة من أهل الوقف

وإدخال غيره بصفة منهم جاز ؛ لأنه ليس بإخراج للموقوف عليه من الوقف وإنما هو تعليق الاستحقاق بصفة ، فكأنه جعل له حقاً في الوقف إذا اتّصف بإرادة الناظر ليعطيه ، ولم يجعل له حقاً إذا انتفت تلك الصفة فيه ، وإن شرط له أن يُخرج من شاء من أهل الوقف ويدخل من شاء من غيرهم لم يصح ؛ لأنه شرط ينافي مقتضى الوقف فأفسده ، كما لو شرط ألا ينتفع به" . وراجع : المغني ٣٥٣/٥ ، والفروع ٦٠٢/٤ .

(٤) أي تعليل صاحب الإنصاف والفروع - بأن إدخال من شاء من غيرهم شرط ينافي

مقتضى الوقف - يقتضي ذلك عدم التفرقة بين كون الشرط من الواقف أو من الناظر بعده . انظر : الإنصاف ٥٧/٧ ، والفروع ٦٠٢/٤ ، وقال البهوتي في شرح المنتهى ٥٠٢/٢ : "والظاهر أنه ليس بقيد فلذلك أطلق المصنف تبعاً للتنقيح" .

المتن (١) أيضاً صحة الوقف وفساد الشرط (٢)، وفي الإنصاف (٣) أَنَّ الشرط يفسد الوقف .

قوله : (وإنفاق عليه) (٤) أي على الوقف إذا خرب أو كان حيواناً وقال ينفق عليه من جهة كذا ، فيرجع إليه (٥).

قوله : (لا المصلين بها) (٦) أي لا إن خصص أهل مذهب بالصلاة بها (٧).

(١) أي متن المنتهى لابن النجار .

(٢) حيث قال : "لا إدخال من شاء من غيرهم ، كشرطه تغيير شرط" انظر ٩/٢ أي لا يصح شرط ذلك ، كما أنه لا يصح أن يشترط تغيير الشرط .

(٣) ٥٧/٧ .

(٤) أي يرجع إلى شرط الواقف في الإنفاق ، قال في المنتهى ١٣/٢ : "وينفق على ذي روح مما عين واقف ، فإن لم يعين فمن غلته ، فإن لم يمكن فعلى موقوف عليه معين" .

(٥) قال في المغني ٣٧٨/٥ : "ونفقة الوقف من حيث شرط الواقف ، لأنه لما اتبع شرطه في سبيله ، وجب اتباع شرطه في نفقته ، فإن لم يمكن فمن غلته" .

(٦) قال صاحب المنتهى ٩/٢ : "وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو إمامتها بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت ، لا المصلين بها ، ولا الإمامة بذي مذهب مخالف لظاهر السنة" .

(٧) فإنها لا تختص بهم ولغيرهم الصلاة بها ، هذا المذهب ، قال في الإنصاف ٥٥/٧ : "قلت : وهو الصواب" . وراجع شرح المنتهى للبهوتي ٥٠٢/٢ ، وراجع كشف القناع ٢٦٢/٤ ، ثم إن تخصص المقبرة أو الإمامة في المسجد ، أو المصلين به بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة معينة تخصص لا دليل عليه ، وشروط الواقف إنما يلزم الوفاء بها إذا لم تُفرض إلى الإخلال بالمقصود الشرعي ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "فإذا اشترط الموصي أو الواقف عملاً أو صفة لاثواب فيها ، كان السعي بتحصيلها سعيّاً فيما لا ينتفع به في دنياه وآخرته، ومثل هذا لا يجوز ، وهو إنما مقصوده بالوقف : التقرب إلى الله تعالى ، والشارع أعلم من الواقفين بما يُتقرب به إلى الله تعالى ، فالواجب أن يُعمل في شروطهم بما شرطه الله ورضيه" . راجع مجموع الفتاوى ٦٠/٣١ .

وقال في الاختيارات الفقهية ص ١٧٥ : "ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحباً خاصة - وهو ظاهر المذهب - أخذاً من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها" .

قوله : (ولو جَهِلَ شرطه) (١) أي شرط الواقف في قسمته ، بأن ثبت الوقف دون الشرط ، قال الحارثي (٢) : إنَّ تعذّر الوقف (٣) على شرط الواقف وأمكن التأنّس بصرف (٤) من تقدم ممن يُوثق به رجع إليه لأنه أرجح مما عداه ، والظاهر صحة [ب/٣] تصرفه ووقوعه على الوقف (٥) ، وإنَّ تعذّر - وكان الوقف على عمارة أو إصلاح - صُرفَ بقدر الحاجة ، وإنَّ كان على قوم ، وثمَّ عُرِفَ في مقادير الصرف - كفقهاء المدارس - رجع إلى العرف لأن الغالب وقوع الشرط على وفقه (٦) انتهى .

وفي التلخيص (٧) : إنَّ لم يُعرَف أرباب الوقف جُعِلَ كوقف مطلق لم يذكر مصرفه (٨) .

قوله : (كُلُّ عَلَى حِصَّتِهِ) (٩) أي فالنظر لكل إنسان منهم على

-
- (١) قال في المنتهى ١٠/٢ : "ولو جَهِلَ شرطه عُمِلَ بعادة جارية ، ثم عُرِفَ ، ثم التساوي" .
- (٢) لم أعثر عليه .
- (٣) لعل الصواب : إن تعذر الوقوف ، راجع الإنصاف ٧٨/٧ .
- (٤) قال في الإنصاف : بتصرف ، وهذا أصح .
- (٥) قال في الإنصاف : الوَفَق ، وهذا أصح .
- (٦) نقله صاحب الإنصاف ٨٧/٧ ، وقال البهوتي في شرح المنتهى ٥٠٣/٢ : "لأن العادة المستمرة والعرف المستقرّ في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظه لاستفاضته" نقلاً عن ابن تيمية ، وراجع الاختيارات الفقهية ص ١٧٦ .
- (٧) اسمه "تَخْلِيصُ الْمَطْلَبِ فِي تَلْخِيصِ الْمَذْهَبِ" كتاب في الفقه على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل ، تصنيف فخر الدين محمد بن الحضر بن محمد بن تيمية الحراني ابن عم المجد ، توفي سنة اثنتين وعشرين وستمائة . راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠ .
- (٨) نقله صاحب الإنصاف ٨٧/٧ .
- (٩) أي في حالة إذا لم يشترط الواقف ناظراً لوقفه ، أو شرطه لمعين فمات ، فنظره للموقوف عليه المحصور كل منهم على حصته ، راجع شرح البهوتي ص ٥٠٣ ، وقال في كشف القناع ٢٦٨/٤ : "إنَّ كان آدمياً معيناً كزيد ، أو جمعاً محصوراً كأولاده أو أولاد زيد" ، وقال في الإنصاف ص ٦٩ : "هذا المذهب بلاريب" . وراجع التنقيح ص ١٨٧ .

حصته (١)، قال الحارثي (٢): والأظهر أن الواحد منهم في حالة الشرط لا يستقل بحصته ؛ لأن النظر مسند إلى الجميع فوجب الشركة في مطلق النظر فما من نظر إلا وهو مشترك (٣).

قوله : (وغيره) أي غير المحصور (٤).

قوله : (لَمْ يَجْزْ لآخر نَقْضُهُ) (٥) أي نقض تفويض الحاكم [و] (٦) في

شرحه :

قلت : ولعل وجهه أن الأصحاب قاسوا التفويض على حكم الحاكم قبله (٧).

تتمة : قال الشيخ تقي الدين : لو حكم حاكم بمحضٍ لوقف فيه شروط ، ثم ظهر كتاب الوقف غير ثابت وجب ثبوته والعمل به إن أمكن (٨).

- (١) عدلاً كان أو فاسقاً ، لأنه ملكه وغلته له ، راجع المصدرين السابقين .
- (٢) سبق التعريف به ص ٧١ .
- (٣) نقله صاحب الإنصاف ٥٩/٧ .
- (٤) كالوقف على جهة لا تنحصر : كالفقراء والمساكين والغزاة ، فإن نظره للحاكم ببلد الوقف قولاً واحداً ؛ لأنه ليس له مالك معين ، راجع : المغنى ٣٧٧/٥ ، المقنع ٣٢٤/٢ ، شرح البهوتي ص ٥٠٣ ، كشاف القناع ص ٢٦٨ .
- (٥) قال في المنتهى ١٠/٢ : "ولو فوضه حاكم لم يجز لآخر نقضه" أي لو فوض الحاكم النظر في الوقف لإنسان لم يجز لحاكم آخر نقضه ؛ لأنه كنقض حكمه ، راجع : الاختيارات الفقهية ص ١٧٤ ، الإنصاف ص ٦٤ ، شرح البهوتي ص ٥٠٣ .
- (٦) زیدت ليتضح السياق .
- (٧) انظر مخطوط "معونة أولي النهى" للفتوحى ، الجزء الثالث رقم ١٠١ بمكتبة معهد البحوث بجامعة أم القرى ، لوحة بدون . قال في كشاف القناع ٢٧٦/٤ : "وقد تقدم أن الحاكم له نصب ناظر وعزله ، إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا تعدد الحكام وما تقدم على ما إذا لم يكن إلا حاكم واحد بقرينة السياق ، أو يقال : النصب بمعنى : التوكيل ، والتفويض إسناد إليه على وجه مستقل به " .
- (٨) نصه [سئل عن رجل وقف وقفاً على جهة معينة وشرط شروطاً ومات الواقف ولم يثبت الوقف على حاكم ...] إلى أن قال : [ثم ظهر كتاب الوقف وفيه شروط لم يتضمن المحضر شيئاً منها ، وتوجه الكتاب للثبوت ، فهل يجوز منع ثبوته والعمل المذكور أم لا ؟ =

وقال أيضاً : لو أقرَّ الموقوف عليه أنه لا يستحق في هذا إلا مقداراً معلوماً ، ثم ظهر شرط الواقف بأنه يستحق أكثر ، حُكِمَ له بمقتضى شرط الواقف ، ولا يمنع من ذلك الإقرار المتقدم (١).

فصل [فيما يُشترط في الناظر]

قوله : (ويُضَمُّ لضعيف) (٢) (٣) يعني إذا تعيَّن كونه ناظراً ، إما لشرط واقف ، أو لكون الوقف عليه (٤).
قوله : (أو ناظر) (٥) يعني إذا كان أصلياً كما يأتي (٦) ، أو غيره إن جاز للوكيل أن يوكل .
قوله : (عدالة) قاسها (٧) في شرحه على ولي اليتيم (٨) ، فعليه تكفي العدالة الظاهرة (٩).

-
- = فأجاب : الحمد لله ، لا يجوز منع ثبوته بحال من الأحوال ، بل إذا أمكن ثبوته ، وجب ثبوته والعمل به وإن خالفه المحضر المثبت بعده ، وإن حكم بذلك المحضر حاكم ... الخ [راجع مجموع الفتاوى ٢٤/٣١ ، وراجع : الفروع ٦٠٢/٤ ، شرح البهوتي ص ٥٠٦ .
- (١) راجع الاختيارات الفقهية ص ١٨١ ، ونقل المسألتين السابقتين صاحب الانصاف ٥٦/٧ - ٥٧ .
- (٢) أي ويُضَمُّ لناظر ضعيف قوي أمين .
- (٣) قال في المنتهى ١٠/٢ : "وشرط في ناظر : إسلام ، وتكليف ، وكفاية لتصرف ، وخبرة به ، وقوة عليه ، ويُضَمُّ لضعيف قوي أمين" .
- (٤) راجع شرح المنتهى للبهوتي ٥٠٤/٢ .
- (٥) قال في المنتهى ١٠/٢ : "وفي أجنبي - ولايته من حاكم أو ناظر - عدالة" أي يُشترط في الناظر الأجنبي : العدالة ، إذا كانت ولايته من حاكم أو ناظر .
- (٦) أي : يجعل الواقف له ذلك .
- (٧) في (أ) : قاسه ، والمثبت هو الصحيح .
- (٨) نصه : [قال الحارثي : ... لأنها ولاية على مال ، فاشترط لها العدالة كالولاية على مال اليتيم] انظر مخطوط "معونة أولى النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون ، وراجع شرح البهوتي ص ٥٠٤ ، كشف القناع ٢٧٠/٤ .
- (٩) العدل في الظاهر هو مستور الحال الذي لم يُعْلَم عنه الفسق ، راجع : الباعث الحثيث ، لابن كثير ص ٩٢ ، أصول الفقه ، للبرديسي ص ١٩٩ .

قوله : (يُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ) ^(١) يعنى ان أمكن حفظ الوقف مع بقاء ولايته وإلا أُزيلت ، لأن مراعاة حفظ الوقف أهم .

تنبيه : علم من كلامه أن تولية الواقف للفاسق صحيحه ، وأنه لو ولى عدلاً ففسق لم ينزل لكن يُضَمُّ إليه أمين ، وهذا الصحيح ^(٢) ، قال الشيخ تقى الدين ^(٣) : ومن ثبت فسقه ^(٤) أو أضر متصرفاً بخلاف الشرط الصحيح عالماً بتحريمه قدح فيه [أ/٤] ، فإما أن ينزل أو يُعزَل أو يُضَمُّ إليه أمين على الخلاف المشهور ، ثم إن صار هو أو الوصى أهلاً عاد كما لو صرح به ^(٥) ^(٦) ، وكالموصوف ^(٧) .

وقال أيضاً : متى فرط سقط مما له بقدر مافوته من الواجب ^(٨) .

قوله : (فهو أحقُّ مطلقاً) ^(٩) أى سواء كان رجلاً أو امرأة ، مكلفاً أو غيره ^(٩) .

(١) أى : اذا ولى النظر أجنبى ، وكانت ولايته من الواقف - وهو فاسق - أو كان عدلاً ثم فسق فانه يضم اليه أمين . راجع : شرح البهوتى ص ٥٠٤ ، الانصاف ٦٧/٧ .

(٢) راجع : المغنى ٣٧٨/٥ ، التنقيح ص ١٨٧ ، الانصاف ٦٧/٧ ، شرح البهوتى ٥٠٤/٢ .

(٣) انظر الاختيارات الفقهية ص ١٧٤ ونصه : [ومن ثبت فسقه أو أضر فى تصرفه مخالفاً للشرط الصحيح عالماً بتحريمه : فإما أن ينزل أو يُعزَل ... الخ] .

(٤) الفسق : العصيان والترك لأمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق ، انظر لسان العرب ٣٠٨/١٠ .

(٥) ليست فى (س) .

(٦) أى كما لو صرح الواقف بأنه اذا عاد الى أهليته عاد حقه .

(٧) أى بأن قال : النظر للأرشد ونحوه ، فاذا زال هذا الوصف عنه أُزيلت يده ، فإن عاد ، عاد حقه . راجع كشف القناع ٢٧١/٤ .

(٨) نقله صاحب الفروع ٥٩٥/٤ .

(٩) أى وان كان النظر لموقوف عليه يجعل الواقف له ، أو لكونه أحق بالنظر لعدم غيره ، فهو أحق به مطلقاً ، لأنه يملك الوقف فهو ينظر لنفسه . راجع : شرح البهوتى ٥٠٤/٢ ، الكشف ٢٧٢/٤ .

(١٠) جعل التكليف شرطاً فى المغنى والكشاف ، حيث قال فى المغنى ٣٧٧/٥ : "وكان واحداً مكلفاً رشيداً فهو أحق" ، وقال فى كشف القناع ص ٢٧٢ : "إذا كان مكلفاً رشيداً ، رجلاً كان أو امرأة ، عدلاً أو فاسقاً ..." .

وينظر وليه كما مر (١) عدلاً أو فاسقاً (٢)، ويشمل الإطلاق المسلم والكافر وهي عبارة التنقيح (٣)، وهكذا ظاهر تعليل المغني بأنه ينظر لنفسه فكان له ذلك في هذه الأحوال كالطلق (٤)، لكن أطلق في الإنصاف والتنقيح اشتراط الإسلام في صورة المغني (٥) أي في الموقوف عليه المعين أظهر .
قوله : (نَصَبٌ وَعَزْلٌ) (٦) قال ابن نصر الله في حواشي الفروع (٧) : أي نصب وكيل عنه وعزله انتهى (٨). فلا يعارض ماتقدم فيما إذا فوضه الحاكم من أنه لا يجوز لآخر نقضه (٩).

تتمة : من شرط لغيره النظر إن مات (١٠)، فعزل نفسه أو فسق

-
- (١) أي يقوم الولي مقامه في النظر إذا كان غير مكلف ، راجع شرح البهوتي ٥٠٤/٢ .
(٢) أطلقهما البهوتي في شرح المنتهى ٥٠٤/٢ ، والكشاف ٢٧٢/٤ ، وصوب في الإنصاف : أن يُضَمَّ إلى الفاسق أمين ، لما فيه من العمل بالشرط وحفظ الوقف . راجع ٦٧/٧ .
(٣) نصه [وإن كان الموقوف عليه إما يجعل الواقف النظر له ، أو لكونه أحق لعدم ناظر ، فهو أحق بذلك مطلقاً] ص ١٨٧ .
(٤) قال في المغني ٣٧٧/٥ : "ومتى كان النظر للموقوف عليه إما يجعل الواقف ذلك له ، أو لكونه أحق بذلك عند عدم ناظر سواه ، وكان واحداً مكلفاً رشيداً ، فهو أحق بذلك ، رجلاً كان أو امرأةً ، عدلاً كان أو فاسقاً ، لأنه ينظر لنفسه ، فكان له ذلك في هذه الأحوال كالطلق" .
(٥) في (ص) : "لكن : أطلق في الإنصاف والتنقيح اشتراط الإسلام في الناظر ، قاله في شرحه ، وعدم اشتراط الإسلام في صورة المغني" ، والمعنى : أنه أطلق صاحباً الإنصاف والتنقيح : اشتراط الإسلام في الناظر ، أما المغني فلم يشترط ذلك" . راجع : المغني ٣٧٧/٥ - ٣٧٨ ، التنقيح ص ١٨٧ ، الإنصاف ٦٦/٧ .
(٦) قال في المنتهى ١١/٢ : "ولناظر بأصالة : كموقوف عليه وحاكم ، نصبٌ وعزلٌ" .
(٧) كتاب : حواشي الفروع في الفقه الحنبلي ، لابن نصر الله المترجم له في ص ٨٥ من هذا البحث - والفروع لابن مفلح الحنبلي - والكتاب مخطوط ، منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٦/٥ ف .
(٨) انظر ص ٩٣ ، باب الوقف .
(٩) انظر ص ٩٥ .
(١٠) بأن قال الواقف : النظر لزيد ، فإن مات فلعمرو مثلاً .

فهو كموته ، لأن تخصيصه للغالب (١) ، ذكره الشيخ تقي الدين (٢) ، قال في الفروع (٣) : ويتوجه لا .
 قوله : (وعليه نَصَّبُ مُسْتَوِفٍ) (٤) أي على الناظر حاكماً كان أو غيره (٥) .

فصل [في وظيفة الناظر]

قوله : (والتقرير في وظائفه) (٦) أي للناظر ذلك (٧) ، قال ابن نصرالله : هذا يشمل بإطلاقه : الناظر بشرط الواقف ، والناظر بالأصالة كالحاكم والمستحق (٨) .
 قوله : (وَإِعْطَاءُ مُسْتَحَقٍّ وَنَحْوِهِ) (٩) أي نحو ما ذكر : كشراء طعام أو شراب شرطه الواقف من ريع الوقف .

-
- (١) أي تخصيصه بالموت خرج مخرج الغالب فلا يُعتد بمفهومه . قاله في كشف القناع ٢٧٦/٤ .
 (٢) راجع : الاختيارات الفقهية ص ١٧٣ ، كشف القناع ص ٢٧٦ ، وهو المذهب .
 (٣) ٥٩٣/٤ .
 (٤) أي عليه أن يُنصَّبَ مستوفٍ للعمال المتفرقين ، راجع المنتهى ١٢/٢ .
 (٥) قال البهوتي في الشرح ٥٠٥/٢ : "إن احتيج إليه أو لم تتم مصلحة إلا به ، فإن لم يحتج إليه وتمت المصلحة بدونه لقلة العمال ومباشرته الحساب بنفسه لم يلزمه نصبه" .
 (٦) قال في المنتهى ١٢/٢ : "ووظيفته : حفظ وقف وعمارته وإيجاره وزرعه ومخاصمة فيه وتحصيل ريعه : من أجرة أو زرع أو ثمر ، والاجتهاد في تنميته ، وصرفه في جهاته : من عمارة وإصلاح وإعطاء مستحق ونحوه ، وله وضع يده عليه والتقرير في وظائفه" ، وراجع التنقيح ص ١٨٨ .
 (٧) لأنه من مصالحه ، فإن طلب على ذلك جُعِلَ سقط حقه كما لو امتنع ، وقرر الحاكم من فيه أهلية ، كولي النكاح إذا عَصَلَ . راجع شرح البهوتي ٥٠٦/٢ .
 (٨) انظر حاشية الفروع ص ٩٣ .
 (٩) كان الأولى أن تكون هذه العبارة قبل العبارة السابقة ليتفق مع ما في المنتهى في هامش (٦) .

قوله : (حَرَمَ صَرْفُهُ) (١) أي حرم على الناظر وغيره صرف المقرر ، وله أن يستنيب ولو عيَّنه الواقف - كقوله : والإمام فلان - فللذي عينه أن يستنيب كما لو استأجره ليخيط له ثوباً جاز أن يخيطه بنفسه وبغيره (٢) ، قال ابن نصر الله (٣) : ويؤخذ من هذا أنه لو قال في شرطه : أن يكون الإمام فلاناً وأن يؤم بنفسه أنه لا يجوز له أن يستنيب إلا إن تعذرت عليه الإمامة بنفسه .

فائدة : لا يتوقف نظر من شرط له النظر على نصب الحاكم له إلا إن شرطه الواقف ، ولو تصادق (٤) مستحقون لوقف على شيء من مصاريفه ومقادير استحقاقهم [ب/٤] فيه ونحو ذلك ، ثم ظهر كتاب وقف مناف لما وقع التصادق عليه ، عمل بما في كتاب الوقف ولغا ما في التصادق (٥) ، أفتي

(١) قال في المنتهى ١٢/٢ : "ومن قرر على وفق الشرع حَرَمَ صرفه بلاموجب شرعي" ولعل الصحيح : وما قرّر .

(٢) هذا فيه نظر ، فإنَّ الفقهاء نصوا على أنه إن شرط المستأجر مباشرة الأجير بنفسه فليس له أن يستنيب ، قال البهوتي في الشرح : "ولا يستنيب أجير خاص فيما استؤجر له ، لوقوع العقد على عينه" . انظر ٣٦٤/٢ باب الإجارة ، وراجع الفروع ٤٤٩/٤ ، وقال في المغني ٢٦٧/٥ : "وإن كانت الإجارة على عمل في الذمة لكنه لا يقوم غير الأجير مقامه كالنسخ ، فإنه يختلف القصد فيه باختلاف الخطوط ، لم يكلف إقامة غيره مقامه ، ولا يلزم المستأجر قبول ذلك إن بذله الأجير ، لأن الغرض لا يحصل من غير النسخ كحصوله منه ... إلى أن قال : "وهكذا كل ما يختلف باختلاف الأعيان" . وراجع كشف القناع ٣١/٤ ، ويؤيده كلام ابن نصر الله الآتي .

(٣) انظر حواشي الفروع ص ٩٤ .

(٤) التصادق يعني : الاتفاق في الكلام ، قال ابن منظور في اللسان ١٩٤/١٠ : "... وتصادقا في الحديث وفي المودة ..." .

(٥) راجع شرح البهوتي ٥٠٦/٢ .

بذلك ابن رجب (١).

قوله : (فإن تَعَذَّرَ) أي الإنفاق (٢) من الموقوف عليه (٣) لعجزه أو غيبته (٤).

فائدة : مؤنه تجهيز الموقوف (٥) - إن مات - كالنفقة على ماتقدم (٦).
قوله : (وإن كان عقاراً لم تجب عمارته بلا شرط) (٧) أي شرط واقف عمارته . قال في الإنصاف (٨) : وإن كان الوقف لأروح له - كالعقار ونحوه - لم تجب عمارته على أحد مطلقاً على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وجزم به الحارثي وغيره (٩) ، قال في التلخيص (١٠) : إلا من يريد

(١) هو الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي الدمشقي أبو الفرج زين الدين وجمال الدين ، ولد سنة ست وثلاثين وسبعمائة ، وتوفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة ، ومن مصنفاته : شرح قطعة من البخاري ، وشرح جامع الترمذي ، وذيل طبقات الخبابة لابن أبي يعلى - مطبوع - ، والقواعد الفقهية - مطبوع .

انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤٢٨/٢ رقم ٢٢٧٦ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٦ ، ولم أعثر على فتواه هذه .

(٢) على الوقف .

(٣) قد سبق ص ٩٣ أنه يُنْفَق على الموقوف الذي له روح مما عينه الواقف ، فإن لم يُعَيَّن فمن غلته ، فإن لم يكن فعلى موقوف عليه معين على الصحيح من المذهب راجع : الإنصاف ٧١/٧ ، شرح البهوتي ٥٠٦/٢ - ٥٠٧ .

(٤) أي إذا تَعَذَّرَ الإنفاق على الوقف من الموقوف عليه المعين لعجزه أو غيبته ، فإنه يباع الموقوف ويصرف ثمنه في عين مثله تكون وقفاً مكانه ، لمحل الضرورة - إن لم يمكن إيجاره - فإن أمكن إيجاره أُجِرَ بقدر نفقته لانتفاء الضرورة إلى بيعه لذلك . راجع : التنقيح ص ١٨٨ ، الإنصاف ٧١/٧ ، شرح البهوتي ٥٠٧/٢ .

(٥) أي إذا كان عبداً .

(٦) أي على الترتيب المتقدم في النفقة على الموقوف ، وهو : أن يكون مما عينه الواقف أو من غلته أو على الموقوف عليه المعين كزيد .

(٧) أي إن كان الموقوف عقاراً واحتاج لعمارة لم تجب عمارته بلا شرط .

(٨) ٧١/٧ - ٧٢ .

(٩) وراجع : المنتهى ١٣/٢ ، شرح البهوتي ٥٠٧/٢ ، التنقيح ص ١٨٨ .

(١٠) سبق الكلام عنه ص ٩٤ ، ٣٤ .

الانتفاع به فيعمره باختياره ، وقال الشيخ تقي الدين (١) : تجب عمارة الوقف بحسب البطون (٢) (٣).

فصل [في الوقف على عدد معين]

قوله : (كوصية) (٤) أي كما لو وصّى لولد فلان ، فيدخل فيه أولاده الموجودون حال الوصية وأولاد بنيه وجدوا حال الوصية (٥) أو بعدها قبل موت الموصي ، لامن وجد بعد موته (٦) ، هذا مقتضى كلامه في تصحيح الفروع وغيره (٧).

قوله : (ويستحقونه مرتباً) (٨) محله مالم يكونوا قبيلة كولد النضر ابن

-
- (١) راجع الاختيارات الفقهية ص ١٧٥ .
 - (٢) من قوله : وقال الشيخ ، إلى قوله : البطون، ليست في (ص) .
 - (٣) انتهى كلام صاحب الإنصاف .
 - (٤) قال في المنتهى ١٤/٢ ، في الوقف على عدد معين : "وعلى ولده أو ولد غيره ، ثم المساكين ، دخل الموجودون فقط الذكور والإناث بالسوية ، وولد البنين وجدوا حالة الوقف أولاً ، كوصية" .
 - (٥) من قوله : وأولاد بنيه ، إلى قوله : الوصية، ليست في (س) .
 - (٦) على الصحيح من المذهب ، قال البهوتي في الشرح ٥٠٨/٢ : "لأن كل موضع ذكر الله فيه الولد ، دخل فيه ولد البنين ، فالمطلق من كلام الآدمي - إذا خلا عن قرينة - يُحمل على المطلق من كلام الله تعالى ، ويُفسر بما يفسر به ، ولأن ولد ابنه ولد له ، بدليل قوله تعالى : {يَبْنِيْكُمْ لِآسَرَاءٍ يَلْ...} البقرة : ٤٠" إلى أن قال : "ومحله مالم يقل : علي ولدي لصلي أو على أولادي الذين يلوني ، فإن قاله لم يدخل ولد الولد بلاخلاف" .
 - (٧) انظر تصحيح الفروع ، المطبوع مع الفروع ٦٠٦/٤-٦٠٧ ، وراجع : التنقيح ص ١٨٨ ، الإنصاف ٧٥/٧ .
 - (٨) أي يستحق أولاد البنين الوقف مرتباً بعد آبائهم ، قال في المنتهى ١٤/٢ : "كبطن بعد بطن" .

كنانة^(١)، أو يأتي بما يقتضي التشريك : كعلى أولادي وأولادهم فإنه لا ترتيب ، قاله في شرحه^(٢).

قوله : (ونحوه)^(٣) أي نحو ماذكر مما يدل على دخول أولاد البنات كقوله : على ولدي فلان وفلان وفلانة وأولادهم^(٤).

قوله : (نصيبه الأصلي والعائد)^(٥) المراد بالأصلي : ما استحقه بنفسه ، وبالعائد : ما عاد إليه من بعض أهل الوقف لموته عن غير ولد مثلاً ، فلو كان ثلاثة إخوة ومات أحدهم عن ولد ، والثاني عن غير ولد ، فنصيبه للأخ الباقي ، فإذا مات الثالث عن ولد ، استحق جميع ما كان في يد أبيه من الأصلي والعائد إليه من أخيه . قدّمه في الفروع^(٦) ، قاله في

(١) بَطْن من العرب يُنسَب إليها النبي صلى الله عليه وسلم - وهم من أشرف القبائل - قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد ٧١/١ : "أشرف القوم قومه ، وأشرف القبائل قبيله، وأشرف الأفخاذ فخذ" صلى الله عليه وسلم . فهو محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة... الخ ، راجع الأنساب للسمعاني ١٢/١ .

(٢) راجع مخطوط "معونة أولي النهى" لابن النجار ، الجزء الثالث ، لوحة بدون ، وراجع شرح البهوتي ٥٠٨/٢ .

(٣) أي من وقف على عَقْبِهِ أو نسله أو ولد ولده أو ذريته ، لم يدخل ولد البنات إلا بقرينة كـ : "من مات فنصيبه لولده" ونحوه ، قاله في المنتهى ١٤/٢ ، وهو الصحيح من المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٨٩ ، الإنصاف ٧٩/٧ .

(٤) أو على أن لولد الذكر سهمين ، ولولد الأنثى سهماً ونحوه ، راجع شرح البهوتي ص ٥٠٨ .

(٥) قال في المنتهى ١٤/٢ : "فلو قال : من مات عن ولد فنصيبه لولده ، استحق كل ولد بعد أبيه نصيبه الأصلي والعائد" .

(٦) ٦١١/٤ .

الإِنصاف (١)، قال في شرحه : سواء بقي من البطن الأول أحداً أو لم يبق (٢). انتهى .

قال ابن نصر الله (٣) : وهو الذي يقتضيه النظر ، وصَوَّبَه على القول [أ/٥] بنقض القسمة والتسوية بين أهل الطبقة (٤)، قال عن الثاني : وهذا قد وجد في كلام الحَصَّاف (٥) من الحَنَفِيَّة ، وأفتى به السُّبُكِي (٦) وشيخ الإسلام

(١) نصه [ولو قال : "ومن مات عن ولد فنصيبه لولده" فالصحيح من المذهب : أنه يشمل النصيب الأصلي والعائد ، مثل أن يكون ثلاثة إخوة ، فموت أحدهم عن ولد ، ويموت الثاني عن غير ولد ، فنصيبه لأخيه الثالث ، فإذا مات الثالث عن ولد استحق جميع ما كان في يد أبيه من الأصلي والعائد إليه من أخيه] انظر ٤٩/٧ ، وراجع التنقيح ص ١٨٩ ، وراجع : كشف القناع ٢٨٠/٤ ، شرح البهوتي ٥٠٩/٢ .

(٢) انظر مخطوط "معونة أولي النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون ، وراجع شرح البهوتي ص ٥٠٩ .

(٣) انظر حواشي الفروع ص ٩٤ .

(٤) نصه : [وهو الذي يقتضيه النظر ، أو يقال بنقض القسمة ويشترك أولاد البنين كلهم في جميع الوقف بالسوية إن لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي تفضيل بعضهم على بعض ، وهذا قد وجد في كلام الحَصَّاف من الحنفية...] وصَوَّبَ القول الأول ، ثم رَدَّ على القول الثاني .

(٥) هو أبو بكر أحمد بن عمر وقيل : عمرو بن مهير وقيل : مهرا بن الشيباني المعروف بالحَصَّاف ، توفي سنة إحدى وستين ومائتين ، ومن مصنفاته : أحكام الأوقاف - مطبوع - ، وأدب القاضي ، والوصايا وغيرها .

انظر ترجمته في كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢٣٠/١ ، وكذا الأعلام للزركلي ١٨٥/١ .

(٦) تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبُكِي الشافعي الأنصاري الخزرجي الإمام الفقيه المحدث الحافظ شيخ الإسلام في عصره ، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمئة ، وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمئة ، ومن مصنفاته : الفتاوى الابتهاج في شرح المنهاج ، تكملة شرح المهذب ، والدُّرُّ النظيم في تفسير القرآن العظيم وغيرها .

انظر ترجمته في : الدُّرُّ الكامنة ١٣٤/٣ ، طبقات الشافعية ، لعبد الوهاب بن علي السبكي ١٤٦/٦ ، طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ٤٧/٣ .

البُلُقِينِي (١) ومن عاصره من الشافعية ونقل تعليلهم ورده ، فليراجعه من أراد في حواشي الفروع (٢).

قال في الفروع (٣): وقول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده يعم ما استحقه وما يستحقه مع صفة الاستحقاق ، استحقه (٤) أولاً ، تكثيراً للفائدة ، ولصدق الإضافة بأدنى ملازمة (٥) ، يعني (٦) لو مات إنسان عن ولد ولد (٧) قبل أن يدخل أبوه في الوقف المشروط فيه أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ، فلولد الولد نصيب جده ، لأن أباه كان يستحقه أن لو كان موجوداً .

قوله : (وإن كان على البطن الأول) (٨) بأن قال : وقفته على أولادي .

(١) اسمه صالح بن عمر بن رسلان بن نصير البُلُقِينِي الشافعي ، من علماء الحديث والفقه ، ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ، وتوفي سنة ثمان وستين وثمانمائة ، ومن مصنفاته : الفتاوى ، والخطب ، والتذكرة ، وغيرها .
انظر ترجمته في : الضوء اللامع ، للسخاوي ٣/٣١٢ ، البدر الطالع ، للشوكاني ٢٨٦/١ .

(٢) مخطوط ص ٩٤ .

(٣) ٦٠٩/٤ .

(٤) في (ك) : استحقه أبوه .

(٥) انتهى كلام صاحب الفروع .

(٦) هذا تفسير كلام صاحب الفروع السابق ، فإن مقتضاه : أن ولد الولد ولد ، فيعطى نصيب جده مع أن والده قد مات قبل أن يدخل في الوقف .

(٧) ليست في (س) .

(٨) قال صاحب المنتهى ١٥/٢ : "وعلى أن نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته - والوقف مرتب - فهو لأهل البطن الذي هو منهم من أهل الوقف ، وكذا إن كان مشتركاً بين البطون ، فإن لم يوجد في درجته أحد فكما لو لم يذكر الشرط ، فيشارك الجميع في مسألة الاشتراك ، ويختص الأعلى به في مسألة الترتيب ، وإن كان على البطن الأول - على أن نصيب من مات منهم عن غير ولد لمن في درجته - فكذلك ، فيستوي في ذلك كله إخوته وبنو عمه وبنو بني عم أبيه ونحوهم" .

قوله : (فكذلك)^(١) هي عبارة التنقيح^(٢)، ولعل الإشارة بذلك إلى ماتقدم في الترتيب ، فيكون لأهل البطن الذى هو منهم من أهل الوقف ، فلو كان البطن الأول ثلاثة ، فمات أحدهم عن ابن ، ثم الثانى عن ابنين ، ثم أحدهما^(٣) عن أخيه وابن عمه الميت وابن لعمه الحى ، فنصيبه لأخيه وابن عمه الميت ، ولاشئ لابن عمه الحى ولالأبييه منه .

قوله : (أخذه منهم)^(٤) أى أخذ الحادث الوقف ممن آل إليهم ، فلو وقفه على أولاده ومن سيولد له ، ثم على أولادهم أبداً ، فمات أولاده وانتقل لأولادهم ، ثم حدث له ولد انتزعه من أولاد إخوته ، واختص به لعلو درجته عنهم .

قوله : (فله مااستحقه)^(٥) (قبل موتها)^(٦)، قاله الشيخ تقى الدين^(٧)

-
- (١) راجع نص المنتهى السابق .
- (٢) ص ١٨٩ ، وراجع كشاف القناع ٢٨٣/٤ .
- (٣) أى أحد الابنين .
- (٤) قال صاحب المنتهى ١٦/٢ : "والحادث من أهل الدرجة - بعد موت الآيل نصيبه اليهم - كالموجودين حينه فيشاركهم ، وعلى هذا : لو حدث من هو أعلى من الموجودين - وشرط استحقاق الأعلى فالأعلى - أخذه منهم" .
- (٥) فى (ن) و(ص) و(ك) : فله مااستحقته ، وهو الصحيح كما سيأتى .
- (٦) قال فى المنتهى ١٦/٢ : "[وعلى أولادى ، ثم أولادهم الذكور والانات ، ثم أولادهم الذكور من ولد الظهر فقط ، ثم نسلهم وعقبهم ، ثم الفقراء ، على أن من مات منهم وترك ولداً - وان سفل - فنصيبه له" فمات أحد الطبقة الأولى وترك بنتاً ، ثم ماتت عن ولد فله مااستحقته قبل موتها] ، قلت : يُستظهر على كلام صاحب المنتهى أنه شرط كون الطبقة الثالثة من أولاد الظهر فقط ، ثم جاء بمثال جعل الاستحقاق فيه لولد البطن من الطبقة الثالثة ، الا أن يمكن حمل كلامه على ماإذا كان ولد البنت من أولاد الظهر كذلك ، بأن كانت متزوجة بابن عمها مثلاً .
- وهو مااستظهره صاحب الفروع ، والبهوتى على ماسيأتى بعد كلمات .
- (٧) قلت : الذى قاله الشيخ تقى الدين لاينطبق على المسألة المذكورة هنا ، فان صاحب المنتهى جعل للولد الذى من الطبقة الثالثة مااستحقته أمه قبل موتها - وقلنا أن هذا يعارض ماشرطه الواقف ، الا أن يُحمَل كلامه على ماذكرنا - =

عملاً بقول الواقف : من مات عن ولد فنصيبه لولده (١)، قال في الفروع (٢) ويتوجه: لا ، يعني : لاشيء له وهو الظاهر ، لأن ولدها من الدرجة الثالثة المشروط فيهم كونهم من أولاد الظهور فقط فيكون خارجاً عملاً بأول كلامه ويَحْمَلُ قوله (٣): "وترك ولداً" على ما إذا كان الولد من أهل الاستحقاق جمعاً بين [ب/٥] أول كلامه وآخره ، أشار إلى معنى ذلك (٤) في تصحيح الفروع (٥)، ويمكن حمل كلام الشيخ تقي الدين على ما إذا كان ولدها من أولاد الظهور ، بأن كان ابن ابن ابن للواقف (٦).

قوله : (عَمَّ مَنْ لَمْ يُعَقَّبْ الْخ) (٧) أي من لم يُخَلَّفْ أولاداً ، يعني أن قول الواقف : "لإخوته ثم نسلهم وعقبهم" لا يُخصَّصُ الإخوة بمن يُعَقَّبُ ، بل يعمهم كلهم .

فائدة :

أفتى الشيخ تقي الدين : فيمن وقف على أحد أولاده وله عدة أولاد

= وأما الشيخ تقي الدين فقال في الاختيارات ص ١٨٠ : "فإنَّ أحد الطبقة الأولى لو كان بنتاً فماتت ولها أولاد ، فما استحقته قبل موتها فلهم" فإنه جعل لولد البنت - من الطبقة الثانية - ما استحقته أمه قبل موتها وهذا لإشكال فيه ، لأن الواقف لم يشترط في الطبقة الثانية كونهم من أولاد الظهور فقط ، إنما كان اشتراطه في الطبقة الثالثة ، راجع : المنتهى ص ١٦ ، الاختيارات ص ١٨٠ ، الفروع ص ٦١٢ ومعه تصحيح الفروع ، شرح البهوتي ٥١١/٢ .

(١) في هامش (س) ، قوله : فعلمنا أن أولاد الظهر بالأصالة ، وأولاد البنات وأولادهم بالتبعية جمعاً بين اللفظين .

(٢) ٦١٢/٤ .

(٣) ليست في (س) .

(٤) ليست في (ص) .

(٥) راجع تصحيح الفروع المطبوع مع الفروع ٦١٢/٤ .

(٦) تقدم الكلام على ذلك في الصفحة السابقة .

(٧) قال صاحب المنتهى ١٧/٢ : "ولو قال : ومن مات عن غير ولد - وإن سفل - فنصيبه لإخوته ثم نسلهم وعقبهم ، عَمَّ مَنْ لَمْ يُعَقَّبْ وَمَنْ أَعَقَّبَ ثُمَّ انقطع عقبه" .

وجهل اسمه أنه يُمَيِّزُ بالقرعة (١)، وقال في الإنصاف (٢): "الحَفِيدُ" يقع على ولد الإبن والبنت ، وكذا "السَّبْطُ" ولد الإبن والبنت (٣).
 قوله : (وعلى عُتْرَتِهِ أو عَشِيرَتِهِ) (٤) العُتْرَةُ : العشيرة ، قاله في المقنع (٥)، والعشيرة : القبيلة (٦)، قاله الجوهري (٧)(٨)، وقال عياض (٩): هي أهل الأذنون وهم بنو أبيه (١٠).

-
- (١) راجع الاختيارات الفقهية ص ١٨٠-١٨١ ، والقُرْعَةُ : السُّهْمَةُ ، والمقارعة : المساهمة . قاله ابن منظور في اللسان ٢٦٦/٨ .
- (٢) ٨٣/٧ .
- (٣) وراجع : كشف القناع ٢٨٥/٤ ، لسان العرب ٣١٠/٧ .
- (٤) أي يصح الوقف على عترة أو عشيرته ، راجع المنتهى ١٧/٢ .
- (٥) ٣٢٧/٢ ، وفيه : "هذا المذهب ، قال المصنف والشارح : العُتْرَةُ : العشيرة الأذنون في عرف الناس وولده الذكور والإناث وإن سفلوا" ، وقال في الإنصاف ٨٩/٧ : [والعترة : هم العشيرة "هذا المذهب"] . وراجع : التنقيح ص ١٨٩ ، كشف القناع ٢٨٨/٤ .
- (٦) راجع التنقيح ، وقال في المنتهى ١٧/٢ : "وعلى عترة أو عشيرته : فكعلى قبيلته" .
- (٧) اسمه اسماعيل بن حَمَّاد الجوهري الفارابي أبو نصر لغوي أديب ذو خط جيد ، وهو من بلاد الترك من قاراب ، قرأ العربية على أبي علي الفارسي ، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، ومن مصنفاته : تاج اللغة وصحاح العربية ، المقدمة في النحو ، كتاب في العروض .
- انظر ترجمته في : معجم المؤلفين ، لعمر كحالة ٢٦٧/٢ ، وراجع مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لبطاش كبري زاده ١١٣/١ .
- (٨) راجع الصحاح ٧٤٧/٢ .
- (٩) هو القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، ولد سنة ست وسبعين وأربعمائة ، وتوفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، ومن مصنفاته : كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى - صلى الله عليه وسلم - والغنية ، ومشارك الأنوار في غريب الصحيحين ، والموطأ ، وغيرها .
- انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٣٨/٤ ، وراجع مفتاح السعادة السابق ١٣٠/٢
- (١٠) انظر كتابه : مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١٠٢/٢ ، وراجع لسان العرب ٥٧٤/٤ .

قوله : (أو العُزَّاب) (١) جمع عَزَبَ (٢)، يقال : رجل عَزَبٌ وامرأة عَزَبٌ ولا يقال أعزب إلا في لغة قليلة (٣).

قوله : (وعَانِسٌ) هو من بلغ حَدَّ التزوج ولم يتزوج (٤).

قوله : (إلا بقرينة) (٥) كأن يكونوا كلهم مخالفين لدينه فيدخلون ، لئلا يؤدي إلى رفع اللفظ بالكلية (٦).

قوله : (ومن لم يكن له مَوْلَى) (٧) (٨) يعني حالة الوقف ، أما لو كانوا وانقرضوا فلا شيء لموالي عصبته من الوقف ، لأن الاسم تناول غيرهم (٩).

قوله : (إن كان ابتداءه كذلك) (١٠) أي يتعذر فيه التعميم كالوقف على المساكين .

-
- (١) فيصح الوقف عليهم .
 - (٢) سبق الكلام عنه في ص ٧٥ ، وراجع المنتهى ١٧/٢ .
 - (٣) راجع لسان العرب ٥٩٥/١ .
 - (٤) قال ابن منظور ١٤٩/٦ : "العَانِس من الرجال والنساء : الذي يبقى زماناً بعد أن يُدْرِك لا يتزوج" .
 - (٥) قال في المنتهى ١٨/٢ : "وإن وقف أو وصَّى لأهل قريته أو قرابته أو إخوته وغوهم لم يدخل من يخالف دينه إلا بقرينة" أي تدل على إرادتهم .
 - (٦) راجع شرح البهوتي ٥١٢/٢ .
 - (٧) المَوْلَى : الْمُعْتَق ، والمَوْلَاة : الْمُعْتَقَةُ ، من الموالاة وهي ضد المعادة . راجع : مختار الصحاح ص ٦٥٠ ، المطلع ص ٢٩٩ .
 - (٨) أي من وقف على مواليه ولم يكن له موالٍ ، فالوقف لموالي عصبته . راجع شرح البهوتي ٥١٢/٢ .
 - (٩) انظر شرح البهوتي ٥١٣/٢ .
 - (١٠) قال البهوتي في شرحه ٥١٣/٢ : "وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم : كبنيه أو إخوته وجب تعميمهم بالوقف والتسوية بينهم فيه كما لو أقرَّ لهم شيء ، ولو أمكن التعميم ابتداءً ثم تعذر لكثرة أهله عمن أمكن منهم وسوى بينهم ، وإلا يكن الوقف على جماعة يمكن حصرهم : كقريش ، لم يجب تعميمهم لتعذره ، وجاز التفضيل بينهم ، وجاز الاقتصار على واحد منهم - لأن مقصود الوقف عدم مجاوزة الجنس - إن كان ابتداء الوقف كذلك . وراجع : المنتهى ١٨/٢ ، التنقيح ص ١٨٩ .

قوله : (لَا كَجُعْلٍ وَلَا كَأُجْرَةٍ) (١) هذا هو المختار (٢) ، قال في شرحه (٣) :
وعلى الأقوال الثلاثة (٤) حيث كان الاستحقاق بشرط فلا بد من وجوده .
قوله : (فَلَمَنْ عَرَفَهُ) (٥) أي عرف الحديث ، قال في الفروع (٦) : ولو
حفظ أربعين حديثاً لا بمجرد السماع (٧) .
قوله : (وعلى العلماء) (٨) قال ابن رزین (٩) : وكذا فقهاء ومتفقهة (١٠) .
قوله : (فَلَمَنْ يَأْخُذُ مِنْ زَكَاةٍ لِحَاجَةٍ) (١١) كالفقراء والمساكين وأبناء
السبيل .

-
- (١) قال صاحب المنتهى ١٩/٢ : "وما يأخذ الفقهاء منه كَرِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا كَجُعْلٍ وَلَا كَأُجْرَةٍ" أي ما يأخذ الفقهاء من الوقف .
(٢) راجع التنقيح ص ١٨٩ ، ونقل في الفروع ٦٠٣/٤ : أنه اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وراجع الاختيارات ص ١٧٧ .
(٣) راجع مخطوط : "معونة أولي النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون .
(٤) أي كونه كَرِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ كَجُعْلٍ أَوْ كَأُجْرَةٍ .
(٥) أي إذا وقف على أهل الحديث فهو لمن عرفه .
(٦) ٦١٧/٤ .
(٧) أي فإن مجرد السماع لا يكفي .
(٨) أي إذا وقف على العلماء ، فهم حملة الشرع من : تفسير وحديث وفقه - ولو أغنياء - انظر : الفروع ٦١٧/٤ ، شرح البهوتي ٥١٤/٢ .
(٩) هو أبو الفرج سيف الدين عبد الرحمن بن رُزَيْنٍ بن عبد الله بن نصر الغساني الحوراني ، توفي سنة ست وخمسين وستمائة ، ومن مصنفاته : اختصار المغني في مجلدين سماه "التهذيب" وفيه سمي الموفق شيخنا ، واختصار الهداية ، وله تعليقه في الخلاف مختصره ، وكان يصاحب ابن الجوزي ويلزمه .
انظر ترجمته في : المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٧ ، الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٢٦٤/٢ ، رقم ٣٧١ .
(١٠) أي فهم كالعلماء .
(١١) أي لو وقف على سُبُلٍ خَيْرٍ فَيَكُونُ لِمَنْ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَةٍ . راجع المنتهى ١٩/٢ .

فائدة :

من وقف على أعقل^(١) الناس ، فقال في الفروع^(٢) : يتوجه أنهم الزُّهَّاد ، قال ابن الجوزي^(٣) : ليس من الزهد ترك ما يقيم النفس ويصلح أمرها [أ/٦] ويعينها على طريق الآخرة فإنه زُهد الجُهَّال ، وإنما هو ترك فضول العيش وماليس بضرورة في بقاء النفس ، وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه^{(٤)(٥)} .

(١) في (ص) : أغفل .

(٢) ٦١٨/٤ ، وراجع شرح البهوتي ٥١٤/٢ .

(٣) هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن عبيد الله القرشي التميمي ، يصل نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها ، وتوفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، له تصانيف كثيرة في أنواع العلم ، قيل أنها تزيد على المائتين منها في الفقه : الإنصاف في مسائل الخلاف ، العبادات الخمس ، المذهب في المذهب ، مسبوك المذهب في المذهب .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٢٩/٤ ، ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٣٩٩/١ رقم ٢٠٥ .

(٤) انتهى كلام صاحب الفروع .

(٥) قلت : ومن ذلك حديث أنس رضي الله عنه في الصحيح (اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ...) . انظر فتح الباري ٢٣٣/١١ ، كتاب الرِّقَاق ، باب ماجاء في الرِّقَاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة .

وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : نام رسول الله صلى الله عليه وسلم على حصير فقام وقد أثر في جنبه ، فقلنا : يا رسول الله ، لو اتخذنا لك وِطَاءً فقال : (مَالِي وَلِلدُّنْيَا ، مَا أَنَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا كَرَائِبٍ اسْتَظَلْتُ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا) . رواه الترمذي ٨٩-٨٨/٤ ، كتاب الزهد ، باب ٤٥ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ٤٠٩/٢ ، أبواب الزهد ، باب مثل الدنيا . وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (مَاشَبَعُ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَعَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى قَبِضَ) متفق عليه . انظر فتح الباري ٤٢٧/٩ ، كتاب الأُطْعَمَةِ ، وراجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٥/١٨ ، كتاب الزهد . =

ومن جعل وقفه في أبواب البرِّ صُرف في القُربِ كلها^(١)، قال في الفروع^(٢): وأفضلها الغزو ، ويبدأ به ، نص عليه^(٣)، ويتوجه ماتقدم في أفضل الأعمال والرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل ، مصارف الزكاة^(٤)، فيُعْطَى في فداء الأسرى لمن يفديهم .

فصل [متى يجوز بيع الوقف]

قوله : (ولو مسجداً بضيقه على أهله)^(٥) يعني إذا لم يمكن توسعته في محله . قاله في المغني^(٦).

= وحديث المقدام بن معدي كرب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (مَأملاً آدميٍّ وعاءَ شراً من بطنٍ ، بحسبِ ابنِ آدمَ أَكَلَاتِ يُقِمَّنَ صُلْبَهُ ، فَإِنْ كَانَ لِاحْتَالَةٍ فَتُلَّتْ لَطَعَامِهِ وَتُلَّتْ لَشَرَابِهِ وَتُلَّتْ لِنَفْسِهِ) . رواه الترمذي ٥٩٠/٤ ، كتاب الزهد ، باب ٤٧ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ٢٤٩/٢ ، أبواب الأطعمة ، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع .

(١) على الصحيح من المذهب ، انظر الإنصاف ٩٥/٧ ، وقال في الكشاف ٢٩١/٤ : "لأن البرَّ اسم جامع لأبواب الخير" .

(٢) ٦١٩/٤ .

(٣) راجع كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد ، للخلال ٤٤٠/١ .

(٤) أي يُدْفَع في مصارف الزكاة ، لأنها من القُرب .

(٥) قال صاحب المنتهى ١٩/٢ : "والوقف عقد لازم لا يفسخ بإقالة ولا غيرها ، ولا يباع إلا أن تتعطل منفعه المقصودة بخراب ، ولم يوجد ما يعمر به أو غيره - ولو مسجداً بضيقه على أهله ، أو خراب محلته ، أو حيساً لا يصلح للغزو - فيباع ولو شرط عدم بيعه" .

(٦) نصه : "وجملة ذلك أن الوقف إذا خرب وتعطلت منفعه ، كدار انهدمت ، أو أرض خربت وعادت مواتاً ولم تكن عمارتها ، أو مسجد انتقل أهل القرية عنه وصار في موضع لا يصلح فيه ، أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه أو تشعب جميعه فلم تكن عمارته ولا عمارة بعضه إلا يبيع بعضه جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته ، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه يبيع جميعه" .

فائدة :

قال الإمام (١) في رواية صالح (٢): يُحَوَّلُ المسجد خوفاً من اللصوص ، وإذا كان موضعه قَذِراً (٣) ، قال القاضي (٤): يعني إذا كان ذلك يمنع من الصلاة (٥).

فائدة :

قال ابن نصر الله (٦) في قوله [ب/٥] صلى الله عليه وسلم : (لَا يَبْقَى

(١) أي الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

(٢) أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، أكبر أولاده ، ولد سنة

ثلاث ومائتين ، وتوفي سنة خمس وستين ومائتين ، سمع المسند من أبيه ، وله : مسائل أبي الفضل ، وقد سبقت الإشارة إليه ص ٧٢ .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٤٩/٢ ، طبقات الحنابلة ١٧٣/١ رقم ٢٣٢ ، تاريخ بغداد ٣١٧/٩ رقم ٤٨٥٦ .

(٣) نصه : "وإن كان المسجد الذي بناه يريد أن يحوله خوفاً من لصوص أو يكون

موضعه موضع قذر فلا بأس أن يحوله" . انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ٢٩٥/١ .

(٤) المراد به القاضي أبي يعلى الكبير ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد

ابن الفراء ، شيخ المذهب ، وإمام الحنابلة ، ولد سنة ثمانين وثلثمائة ، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، له مصنفات عديدة تزيد على خمسة وخمسين ومنها :

أحكام القرآن ، والمعتمد ، والمجرد في المذهب في الفقه ، وكذلك شرح الحرقي ، والروايتين والوجهين ، والخلاف الكبير ، والجامع الصغير ، والأحكام السلطانية ، وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ رقم ٦٦٥ ، شذرات الذهب ٣٠٦/٣ ،

المنهج الأحمد ١٢٨/٢ رقم ٦٧٢ ، والذي أعرفه أن القاضي عند المتأخرين هو علاء الدين المرداوي المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، ولكن يبدو أن هذا

اصطلاح خاص للمؤلف ، كما سبق في ص ٣١ .

(٥) انظر المغني ٣٦٨/٥ بزيادة : فيه ، لتصبح العبارة : "يعني إذا كان ذلك يمنع من

الصلاة فيه" وهو أصح . وراجع شرح البهوتي ٥١٤/٢ .

(٦) انظر حواشي الفروع ص ٩٥ .

في المسجد خَوْخَة إِلَّا سُدَّتْ... الخ) (١) فيه دليل على أن المسجد كان فيه خَوْخ ، والظاهر أنما فتحت بإذن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيؤخذ منه : جواز فتح خَوْخَة ونحوها في جدار المسجد بإذن الإمام ، وينبغي أن يشترط مع ذلك : رضی الجيران أو أكثرهم ، كما ذكر عن أحمد (٢) في مسجد أراد أهله رفعه من الأرض وجعل تحته سقاية (٣) وحوانيت (٤) (٥).
قوله : (فَيَبَاعُ) (٦)

- (١) هو قطعة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في صحيح البخاري ، ونصه : (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسَهُ بِخَرْقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنِيرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ) . انظر فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ٦٦٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب الخَوْخَة والممر في المسجد .
وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (... لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ) انظر ٢٦٨/٧ ، كتاب مناقب الأنصار ، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة .
قال ابن حجر : "الخَوْخَة : باب صغير قد يكون بمصرع وقد لا يكون ، وإنما أصلها فتح في حائط ، قاله ابن قرقول" .
وقال ابن منظور : "الخَوْخَة : واحدة الخَوْخ ، كُوة في البيت تؤدي إليه الضوء" .
راجع اللسان ١٤/٣ .
- (٢) سيرد قريباً في هامش (٦) .
- (٣) السَّقَايَة : إِنْاء يُشْرَبُ فِيهِ ، وقيل : هي موضع السقي ، أو الموضع الذي يُتخذ فيه الشراب في المواسم وغيرها . راجع لسان العرب ٣٩١/١٤ - ٣٩٢ .
- (٤) قال صاحب المطلع على أبواب المقنع ص ٢٥٢ : "قال الجوهري : الدُّكَانُ واحد الدكاكين ، وهي الحوانيت" .
- (٥) وراجع المغني ٣٦٩/٥ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١٩/٣١ .
- (٦) أي : يباع الوقف ، قال صاحب المنتهى ١٩/٢ بناء على ماسبق في هامش ٥ ص ١١٢ : "فَيُبَاعُ ولو شرط عدم بيعه ، وشرطه فاسد ، وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ بَعْضِ مِثْلِهِ" وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، قال عبد الله ابن الإمام : "سألت أبي عن مسجد خرب ، ترى أن تباع أرضه وَيُنْفَقَ على مسجد استحدثوه؟ فقال : إذا لم يكن له جيران ولم يكن له أحد يعمره فأرجو ألا يكون به بأس =

قال في الفروع^(١): وقولهم - أي الأصحاب - يَبِّع ، أي : يجوز نقله وذكره جماعة^(٢)، ويتوجه أَنَّ ما قالوه للاستثناء مما لا يجوز^(٣)، وإنما يجب^(٤) لأن الولي يلزمه فعل المصلحة ، وهو ظاهر رواية الميموني^(٥) وغيرها^(٦)، قال القاضي وأصحابه والشيخ^(٧) - يعني : الموفق^(٨) - ولأنه استبقاء للوقف بمعناه

= أن تباع أرضه ويُتَّفَقَ على الآخر . انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ١٠٠٧/٣ ، وقال في الإنصاف ١٠٢/٧ : "وأما إذا تعطلت منافعه ، فالصحيح من المذهب أنه يباع والحالة هذه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من مفردات المذهب" . وراجع التنقيح ص ١٩٠ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢٧/٣١ .

(١) ٦٢٥/٤ .

(٢) قال في المقنع ٣٣٠/٢ : "وقولهم يباع : أي يجوز بيعه ونقله" وراجع الإنصاف ١٠٤/٧ .

(٣) أي أن جواز بيع الوقف في الحالة المذكورة هنا مستثنى من الحكم العام وهو :

عدم صحة بيعه . قال في المغني ٣٩٦/٥ : "لأن الأصل تحريم البيع ، وإنما أبيع للضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع مع إمكان تحصيله ومع الانتفاع" .

(٤) أي قد يكون البيع واجب ، وذلك عند تعطل الانتفاع به بخبره ولم يوجد في ريعه ما يعمر به . راجع شرح البهوتي ٥١٥/٢ .

(٥) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الميموني الرقي أبو الحسن ، صاحب الإمام أحمد وكان الإمام يكرمه ، توفي سنة أربع وسبعين ومائتين ، وله : مسائل الميموني ستة عشر جزءاً ، وقد سبقت الإشارة إليه ص ٧٢ .

راجع ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢١٢/١ ، رقم ٢٨٢ ، المنهج الأحمد ٢٤٩/١ ، رقم ١١٧ ، شذرات الذهب ١٦٥/٢ .

(٦) راجع مسائل عبد العزيز غلام الخلال ص ١٠٨ .

(٧) الشيخ ، أو الموفق ، أو ابن قدامة ، هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الدمشقي الحنبلي موفق الدين ، فقيه من أكابر الحنابلة ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، وتوفي سنة عشرين وستمائة ، ومن تصانيفه في الفقه : المغني شرح مختصر الخرقي ، والمقنع ، والكافي ، وروضة الناظر في الأصول ، وكلها مطبوعة .

انظر ترجمته في : فوات الوفيات ١٥٨/٢ رقم ٢١٤ ، ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ١٣٣/٢ ، شذرات الذهب ٨٨/٥ .

(٨) قوله : يعني الموفق ، ليست من كلام صاحب الفروع ، وإنما هي من كلام البهوتي لإيضاح المقصود بالشيخ .

فوجب كإيلاد^(١) أمة موقوفة أو قتلها^(٢)، وكذا قال شيخنا^(٣) : مع الحاجة يجب بالمثل^(٤)، وبلا حاجة يجوز بخير منه ، لظهور المصلحة^(٥)، ولا يجوز بمثله لفوات التعيين بلا حاجة^(٦)(٧).

قوله : (وشرطه فاسد) أي شرط الواقف عدم بيعه في الحالة التي يجوز فيها لغو فاسد^(٨) [ب/٦] ، ومثله شرطه^(٩) : عدم إيجاره فوق مدة يعينها إذا دعت الضرورة إلى إيجاره زيادة عليها خرابه مثلاً ولم يوجد ما يُعمر به ولا من يستأجره إلا زيادة عليها إذ هي^(١٠) أولى من بيعه^(١١)، وأفتى به شيخنا محمد المرداوي^(١٢)، ونُقِلَ عن الشيخ تقي الدين أنه أفتى به وعن المؤلف أنه حكم به ، لكن لم أقف عليه ، والله أعلم .

-
- (١) في (س) : كإيلاده .
 (٢) هكذا في المخطوط ، ونص المغني ٣٦٩/٥ : "ولأن فيما ذكرناه استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر إبقائه بصورته ، فوجب ذلك كما لو استولد الجارية الموقوفة أو قبلها أو قبلها غيره" .
 (٣) أي شيخ الإسلام ابن تيمية . راجع : مجموع الفتاوى ٢٥٢/٣١ ، الاختيارات ص ١٨٢ .
 (٤) أي إبدال الوقف بمثله للحاجة ، كتعطل منافعه .
 (٥) مثل أن يبني بدل المسجد ، مسجد آخر أصلح لأهل البلد من الأول .
 (٦) أي لا يجوز إبدال الوقف بمثله عند عدم الحاجة ، لأن ذلك يفوت تعيين الواقف له .
 (٧) انتهى كلام صاحب الفروع .
 (٨) قال في التنقيح ص ١٩٠ : "وشرطه فاسد نصاً" ، وراجع : الفروع ٦٢٥/٤ ، شرح البهوتي ٥١٥/٢ ، كشاف القناع ٢٩٣/٢ .
 (٩) أي شرط الواقف .
 (١٠) أي الإيجار فوق المدة التي عينها .
 (١١) لبقاء الانتفاع من غير خلل فيه . راجع الكشاف ص ٢٩٣ .
 (١٢) هو محمد بن أحمد المرداوي الأصل والشهرة القاهري ، شيخ الحنابلة في عصره بالقاهرة ، وكانت وفاته بمصر سنة ست وعشرين وألف ، وأخذ عنه جماعة منهم الشيخ منصور البهوتي ، وسبق ذكره ضمن شيوخ المؤلف ص ١٣ .
 انظر ترجمته في : خلاصة الأثر ، للمحبي ٣٥٦/٣ ، النعت الأكمل ، للغزي ص ١٨٥ مختصر طبقات الحنابلة ، للشطي ص ٩٦ .

فائدة :

قال الشيخ تقي الدين : جَوَّز جمهور العلماء تغيير صورته (١) لمصلحة كجعل الدور (٢) حوانيت والحكورة المشهورة (٣).

قوله : (وَيُصَرَّفُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ) (٤) أَيِ الْمَبَاعِ (٥) إِنَّهُ أَمَكُن . قال ابن قُندُس (٦) : ظاهره أنه يتعين صرف ثمنه في مثله لا غير ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْقُوفُ فَرَسًا لِلْجِهَادِ صُرِفَ ثَمَنُهُ فِي فَرَسٍ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ سِلَاحًا صُرِفَ فِي سِلَاحٍ ، وَإِنْ كَانَ عَقَارًا صُرِفَ فِي عَقَارٍ ، وَلَا يُصَرَّفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مَعَ الْإِمْكَانِ (٧) ، وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ (٨) ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرْقِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ (٩) ، وَجُزِمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ (١٠) قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ جِنْسِ الْوَقْفِ - وَهُوَ كَذَلِكَ - إِذَا الْقَصْدُ النِّفْعُ ، نَعَمْ يَتَّبَعُ صَرْفُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْمَصْلَحَةِ الَّتِي كَانَتْ الْأَوَّلَى تَصْرِفُ فِيهَا (١١).

-
- (١) أي صورة الوقف .
- (٢) الدور : جمع دار ، وهي المنازل المسكونة . راجع لسان العرب ٢٩٨/٤ .
- (٣) راجع الاختيارات الفقهية ص ١٨١ .
- (٤) أي يصرف ثمن الوقف المباع في وقف مثله ، قال في الكشف ص ٢٩٣ : "لأن في إقامة البدل مقامه تأييداً له وتحقيقاً للمقصود فتعين وجوبه" . وراجع التنقيح ص ١٩٠ .
- (٥) في (ن) و(ص) و(ك) : أي مثل المباع .
- (٦) هو أبو بكر بن إبراهيم بن قُندُس تقي الدين البعلي ثم الصالحي ، توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة ، ومن مصنفاته : حواشي الفروع ، وحواشي المحرر . راجع ترجمته في المدخل ، لابن بدران ص ٤٢١ ، السحب الوابلة ص ٧٦ .
- (٧) انتهى كلام ابن قندس ، راجع حاشية الفروع ص ٤٧٠ ، مخطوط رقم ٨٦/٤٦٨ بالمكتبة السعودية بالرياض .
- (٨) ٦٢٧/٤ ، وهو المذهب ، راجع : المحرر ٣٧٠/١ ، المقنع ٣٣٠/٢ ، التنقيح ص ١٩٠ شرح البهوتي ص ٥١٥ ، كشف القناع ص ٢٩٢ ، وقد سبق الكلام على مثل هذا في مسألة الفرس الحبيس إذا عَطِبَ جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله . راجع ص ٧٣ .
- (٩) راجع المغني ٣٦٩/٥ .
- (١٠) انظر شرح الزركشي على مختصر الخرق ٢٩٠/٤ .
- (١١) بقية الكلام : "... ومن هنا الفرس الحبيس إذا بِيْعَ اشْتُرِيَ بثمنه ما يصلح للجهاد" المرجع السابق .

قوله : (وإلى فقير)^(١) أي ويجوز صرفه إلى فقير^(٢) ، وخَصَّ أبو الخطاب^(٣) والمجد^(٤) الفقراء بفقراء جيرانه^(٥) .

تتمة : قال الشيخ تقي الدين^(٦) (٧) : يد الواقف ثابتة على المتصل به^(٨) ما لم تأت حجة تدفع موجبها كمعرفة كون الغارس غرسه بما له بحكم إجارة أو إعارة أو غصب ، ويد المستأجر على المنفعة فليس له دعوى البناء بلا حجة ، ويد أهل العرصة^(٩) المشتركة ثابتة على مافيهما بحكم الاشتراك إلا مع بيئة باختصاصه ببناء ونحوه^(١٠) .

(١) قال في المنتهى ٢١/٢ : "وما فضل عن حاجته - من حُصِرَ وزيت ومغل وأنقاض وآلة وثنها - يجوز صرفه في مثله ، وإلى فقير" .

(٢) قال في شرح البهوتي ص ٥١٦ : "ويجوز صرفه أيضاً إلى فقير نصاً" ، وراجع : الفروع ص ٦٣٠ ، التنقيح ص ١٩٠ ، الكشف ص ٢٩٥ .

(٣) اسمه : محفوظ بن أحمد بن حسن بن أحمد الكلوزاني ، درس على القاضي أبي يعلى ، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وتوفي سنة عشر وخمسمائة ، ومن مصنفاته : الهداية ، والخلاف الكبير ، وكذلك : الصغير ، والتهذيب ، والتمهيد في الأصول .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢٥٨/٢ رقم ٧٠٢ ، المنهج الأحمد ٢٣٣/٢ رقم ٧٤٠ ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي ٢٢٦/١٨ رقم ١٧٢ .

(٤) مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني جد الشيخ تقي الدين فقيه حنبلي محدث مفسر ، ولد سنة تسعين وخمسمائة ، وتوفي سنة اثنتين وخمسين وستمائة ، له : المنتقى في أحاديث الأحكام ، والمحور في الفقه ، وكلاهما مطبوعان .

انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢٤٩/٤ رقم ٣٥٩ ، فوات الوفيات ، لمحمد شاکر ٣٢٣/٢ رقم ٢٧٨ .

(٥) راجع : الهداية ، لأبي الخطاب ٢١٠/١ ، المحرر في الفقه، للمجد ابن تيمية ٣٧١/١ (٦) انظر الاختيارات الفقهية ص ١٧٨ .

(٧) قال في الفروع ٦٣١/٤ : "وإن بنى أو غرس ناظر في وقف توجه أنه له إن أشهد وإلا للوقف ، ويتوجه في أجنبي للوقف بنيته ، وقال شيخنا : يد الواقف ثابتة... الخ" .

(٨) أي المتصل بالوقف من زرع أو بناء ونحوه .

(٩) قال ابن منظور : العرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، وقيل :

هي كل موضع واسع لآبناء فيه ، والجمع عَرَصات . راجع اللسان ٥٢/٧ . (١٠) نقله صاحب الفروع ص ٦٣١ .

باب الهبة

أصلها من هُبُوب الرِّيح أي مروره ، يقال وَهَبَ له الشيء وَهْباً ، بإسكان الهاء وفتحها ، فهو وَاهِبٌ وَوَهَّابٌ^(١) وَوَهُوبٌ وَوَهَّابَةٌ^(٢) ، والاسم المَوْهَبُ والمَوْهَبَةُ بكسر الهاء فيهما ، والإِثْهَابُ : قبول الهبة ، والاستِيْهَابُ : سؤالها^(٣) .

وتواهَبُوا : وَهَبَ [أ/٧] بعضهم لبعض ، وواهَبَهُ فَوَهَبَهُ يَهْبُهُ ، كَيَدَعَهُ وَيَرِثُهُ غلبة في الهبة ، ولا يقال : وَهَبْتُكَ^(٤) ، قال في القاموس^(٥) : وحكاه أبو عَمْرٍو^(٦) عن أعرابي^(٧) .

قوله : (بما يُعَدُّ هِبَةً عُرْفًا) أي من قول أو فعل كإرسال الهدية

(١) قال ابن منظور : "والله تعالى الوَهَّابُ الوَاهِبُ" . راجع اللسان ٨٠٣/١ .

(٢) أي يقال ذلك للرجل الكثير الهبات .

(٣) راجع لسان العرب ٨٠٣/١-٨٠٤ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ١٤٣/١ .

(٦) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عَمْرٍو وقيل : عَمْرٍو اللغوي الزاهد المعروف بـغلام ثعلب ، له : كتاب غريب الحديث ، وأملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

(٧) راجع ترجمته في شذرات الذهب ٣٧٠/٢ ، طبقات الخنابلة ٦٧/٢ رقم ٦٠٣ . أما تعريف الهبة اصطلاحاً : فقال صاحب المنتهى ٢٢/٢ : "الهبة : تملك جائز التصرف مالا معلوماً - أو مجهولاً تعذر علمه - موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب - في الحياة - بلاعوض بما يُعَدُّ هِبَةً عُرْفًا" . فقوله : تملك ، خرج به العارية ، وقوله : مالا معلوماً ، خرج به الكلب ونحوه ، وقوله : موجوداً ، خرج به المعدوم ، وقوله : مقدوراً على تسليمه ، خرج به مالا يقدر على تسليمه كآبق وشارد ، وقوله : غير واجب ، خرج به النفقة على الزوجة ونحوها ، وقوله في الحياة ، خرج به الوصية ، وقوله : بلاعوض ، خرج به البيع ، راجع شرح المنتهى للبهوتي ٥١٧/٢-٥١٨ .

ودفع درهم لفقير (١).

قوله : (وَكُرَّةَ رَدُّ هَبَةِ السَّخِ) (٢) علم منه أن قبول الهبة ليس بواجب وإن أتى بلامسألة ولا استشراف نفس (٣)، وكان ممن يجوز له القبول، وهو إحدى الروايتين (٤)، قال الحارثي (٥) : وهو مقتضى كلام المصنف (٦) (٧) وغيره من الأصحاب ، قالوا في الحج : لا يصير مستطيعاً ببذل غيره ، وفي الصلاة : لا يلزمه قبول السترة (٨)، قال في الإنصاف (٩) : وهو الصواب (١٠)، والرواية

(١) راجع شرح البهوتي السابق وفيه : والهبة والصدقة والهبة والعطية معانيها متقاربة ، وكلها تملك في الحياة بلا عوض ، وقال صاحب المطلع ص ٢٩١ : "فإنَّمَحَضَ فيها طلب التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج فهي صدقة ، وإن حُمِلَتْ إلى مكان المهدى إليه إعظاماً له وإكراماً وتودُّداً فهي هدية ، وإلا فهبة" ، وقال صاحب المنتهى ص ٢٢ : "وقد يراد بالعطية : الهبة في مرض الموت" .

(٢) قال صاحب المنتهى ص ٢٢ : "وَكُرَّةَ رَدُّ هَبَةٍ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَيَكْفِيءُ أَوْ يَدْعُو" ، قال البهوتي في الشرح ص ٥١٨ : "لحديث أحمد عن ابن مسعود مرفوعاً : (لَا تَرُدُّوا الْهَدِيَّةَ) .

رواه الإمام أحمد في المسند ٦٩/٢ ، رقم ٣٨٣٨ ، ولفظه (أَجِيبُوا الدَّاعِيَ ، وَلَا تَرُدُّوا الْهَدِيَّةَ ، وَلَا تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ) ، ورواه البخاري في الأدب المفرد ، باب حسن الملكة ، ص ٥٨ ، رقم ١٥٧ .

وراجع : التمهيد ، لابن عبد البر النمري ٢٧٣/١ ، مجمع الزوائد ، للهيثمي ١٤٦/٤ ، باب الهدية وفيه : رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

وخرجه الألباني في إرواء الغليل ٥٩/٦ وقال : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

(٣) سيأتي معنى الاستشراف عند تخريج حديث عمر بعد قليل .

(٤) راجع مسائل الإمام أحمد ، برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري ٥٦/٢

(٥) سبق التعريف به ص ٧١ .

(٦) أي موفق الدين ابن قدامة ، راجع شرح البهوتي ٥١٨/٢ ، والحارثي شرح قطعة من المقنع لابن قدامة .

(٧) راجع المقنع ٣٣٢/٢ .

(٨) راجع المسألتين في الإنصاف ١٦٥/٧ .

(٩) ١٦٤-١٦٥/٧ .

(١٠) قلت : والذي يظهر أنه المذهب ، وهو ظاهر التنقيح ص ١٩٠-١٩١ .

الثانية : يجب . اختاره أبو بكر (١) في التَّنبِيهِ (٢) ، والمستَوْعِبُ (٣) ، للحديث في ذلك (٤) ،

(١) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن دارا الإمام المحدث الفقيه الحنبلي المعروف بـ غلام الحلال ، توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وله : الشافي والتنبيه والمقنع وزاد المسافر في الفقه ، قال ابن بدران في المدخل ص ٢٠٨ : " وكثيراً ما يقول أصحابنا : قاله أبو بكر عبد العزيز في الشافي ونحو هذه العبارة " وراجع شذرات الذهب ٤٤/٣ .

(٢) التَّنبِيهِ : كتاب في الفقه الحنبلي ، للمترجم له آنفاً .

(٣) المستَوْعِبُ بكسر العين : كتاب في الفقه الحنبلي ، تصنيف مجتهد المذهب محمد بن عبد الله بن الحسين بن محمد بن قاسم بن إدريس السَّامُرِّي ، بضم الميم وكسر الراء المشددة ، وهو كتاب مختصر الألفاظ كثير الفوائد ، ذكر مؤلفه في خطبته أنه جمع فيه : مختصر الخرق ، والتنبيه للخلال ، والإرشاد لابن أبي موسى ، والجامع الصغير والحِصَال للقاضي أبي يعلى ، والحِصَال لابن البنَّا ، والهداية لأبي الخطاب ، والتذكرة لابن عقيل ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٧-٢١٨ ، والكتاب مخطوط في ثلاثة أجزاء ، منه نسخة ناقصة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٧٧،٢٧ ، راجع الجزء الثاني ، كتاب العطايا والهبات لوحة ٣٥٣ ، وطُبِع مؤخراً أربعة أجزاء من الكتاب من أوله إلى نهاية قسم العبادات ، وقد سبقت الإشارة إليه ص ٣٩ .

(٤) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ : أَعْطَاهُ مِنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي ، فَقَالَ : خُذْهُ ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ ، وَمَالًا فَلَا تُتْبِعُهُ نَفْسُكَ) متفق عليه . راجع الإنصاف ١٦٥/٧ .

والحديث رواه البخاري ، انظر فتح الباري ٣/٣٩٥ ، كتاب الزكاة ، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس .

ورواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٧/١٣٤ ، كتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ بغير سؤال ولا تطلع .

ومعنى إشراف النفس : أي تطلعها إلى ذلك ، قال عبد الله ابن الإمام أحمد : سألت أبي : ما الإشراف ؟ قال : تقول في نفسك : سيبعث إليّ فلان ، سيصلي فلان . راجع المسند ١/١٦٢ ، وقال ابن حجر في الفتح ٣/٣٩٥ : " والإشراف بالمعجمة :

التعرض للشيء والحرص عليه " وراجع مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله رحمه ١١٦٤

وتابعهما المؤلف في الزكاة (١).

قوله : (لم تصح) (٢) أي الهبة (٣)، وحكمها حينئذ حكم البيع الفاسد فيردها الموهوب له بزيادتها مطلقاً (٤) وبدلها إن تلفت ، والهبة المطلقة لا تقتضي عوضاً ، سواء كانت لمثله أو دونه أو أعلى منه (٥).

قوله : (وله الرجوع قبله) أي للواهب الرجوع عن إذنه للموهوب له في القبض قبله (٦).

قوله : (ويبطل بموت أحدهما) أي يبطل إذن الواهب في القبض بموته أو موت الموهوب له .

قوله : (فوارثه مقامه) (٧) أي وارث الواهب يقوم مقامه بعد موته (٨)، وعلم منه أن الهبة لا تبطل بموت الواهب قبل القبض مع عدم لزومها إذاً ، والفرق بينها وبين الوكالة ونحوها أنها (٩) تؤول للزوم ، فهي بالبيع الذي فيه خيار أشبه .

(١) نصه : "ويجب قبول مال طيب أتى بلامسألة ولا استشراف نفس" . انظر شرح

منتهى الإرادات المسمى "معونة أولي النهى" لابن النجار ، مخطوط رقم ٢٨ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء الأول ، لوحة ٣٩٩ .

(٢) قال صاحب المنتهى ٢/٢٢ : "وإن شُرط ثواب مجهول لم تصح" .

(٣) قال البهوتي في الشرح ٥١٩/٢ : "كالبيع بثمن مجهول" .

(٤) أي سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة ، قال البهوتي : "لأنها غناء ملك الواهب" . المرجع السابق .

(٥) قال البهوتي في الشرح ٥١٩/٢ : "لأنها عطية على وجه التبرع" .

(٦) أي قبل القبض ، وهو الصحيح من المذهب . انظر : الفروع ٦٤٣/٤ ، التنقيح ص ١٩١ ، الإنصاف ١٢٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٠١/٤ .

(٧) قال صاحب المنتهى ٢/٢٣ : "وإن مات واهب فوارثه مقامه في إذن ورجوع" . وراجع الإقناع مع شرحه ٣٠١/٤ .

(٨) وهو المذهب ، انظر الفروع ، والتنقيح ، والإنصاف ، السابق ذكرها ، وراجع الهداية لأبي الخطاب ٢١١/١ ، خلافاً للمغني ٣٨٠/٥ .

(٩) أي الهبة .

قوله : (فيما بيد مُتَّهَبٍ) (١) يعني سواء كان (٢) أمانة كوديعة ، أو مضموناً : كعارية وغصب (٣) .

قوله : (وتبطل (٤) بموت مُتَّهَبٍ قبل قبضٍ) أي قبض الهبة ، وعلمه في شرح (٥) المحرر (٦) بأن القبض من المُتَّهَبِ قائم مقام القبول ، فإذا مات قبله بطل العقد ، كما إذا مات من أُوجِبَ له بيع قبل قبوله .

قوله : (صح) (٧) أي الإبراء وما بعده ، وكان كل لفظ منها مسقطاً لِلدَّيْنِ ، قال الحارثي (٨) : تصح بلفظ الهبة والعطية [ب/٧] مع اقتضائهما وجود معين ، وهو منتف لإفادتهما لمعنى الإسقاط هنا ، قال : ولهذا لو وهبه دَيْنَهُ هبةً حقيقية لم تصح ، لانتفاء معنى الإسقاط وانتفاء شرط الهبة ، ومن

(١) قال صاحب المنتهى ٢٣/٢ : "وتلزم بقبض كبعده فيما بيد مُتَّهَبٍ" .

(٢) أي سواء كان الموصوب - أو - سواء كان بائداً الموصوب .

(٣) قال البهوتي في الشرح ٥٢٠/٢ : "ولا يحتاج لمضي زمن يتأق قبضه فيه ، لأن القبض مستدام ، فأغنى عن الابتداء" .

(٤) أي الهبة .

(٥) شرح المحرر في الفقه الحنبلي ، للفقهاء الفرضي عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود القطيعي البغدادي الملقب بصفي الدين ، المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة ، سماه "تحرير المقرر على أبواب المحرر" ، وطريقته فيه : أنه يذكر المسألة من الكتاب ثم يشرع في شرحها ببيان مقاصدها ومنطوقها ومفهومها ، وماتنطوي عليه من المباحث العلمية ، ويوجد نسخة مخطوطة مصورة فيها الجزء الأول منه إلى نهاية باب الحَجَر ، في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢٥١ فقه حنبلي ، وكذلك نسخة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، رقم ١٩٢١ فقه حنبلي - وقد سبقت الإشارة إليه ص ٣٧ - وراجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٠ .

(٦) المحرر : كتاب في الفقه الحنبلي ، للإمام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحراني هذا فيه حذو الهداية لأبي الخطاب ، يذكر فيه الروايات فتارة يرسلها ، وتارة يبين اختياره فيها ، طبع في مجلدين - وقد سبق الكلام عنه ص ٣٩ - المرجع السابق .

(٧) قال في المنتهى ٢٤/٢ : "ومن أبرأ من دَيْنِهِ ، أو وهبه لِلدَّيْنِ ، أو أَحَلَّهُ مِنْهُ ، أو أسقطه عنه ، أو تركه أو مَلَّكه له ، أو تصدق به عليه ، أو عفا عنه صَحَّ ، ولو قبل حلوله" .

(٨) سبقت ترجمته ص ٧١ .

هنا امتنع هبته لغير من هو عليه ، وامتنع إجزاؤه عن الزكاة لانتفاء حقيقة المُلْك (١).

قوله : (إِنْ مُتُّ) (٢) يعني بضم التاء للمتكلم لابتفتحها ، فلا يصح نصاً (٣).
قوله : (أَوْ جَهْل) (٤) أي جَهْل كل منهما قَدَّر الدَّيْن ووصفه (٥).
تتمة (٦) : لو قال : خذ من هذا الكيس ماشئت ، كان له أخذ مافيه جميعاً ، ولو قال : خذ من هذه الدراهم ماشئت ، لم يملك أخذها كلها ، إذ الكيس ظرف ، فإذا أخذ المظروف حَسَن أن يقال (٧) : أخذت من الكيس مافيه ، ولا يحسن أن تقول : أخذت من الدراهم كلها ، نقله الحارثي (٨) عن نواذر ابن الصيرفي (٩).

قوله : (وماصح بيعه صحت هبته) (١٠) يعني وما لا يصح بيعه لا تصح

-
- (١) نقله في الإنصاف ١٢٧/٧ .
(٢) قال في المنتهى ٢٤/٢ : "و(إِنْ مُتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ) وصية"
أي : قول الدائن للمدين : إِنْ مُتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ وصية للمدين بالدين لأنه تبرع معلق بالموت . راجع شرح البهوتي ٥٢١/٢ .
(٣) راجع : التنقيح ص ١٩١ ، الإنصاف ١٢٩/٧ .
(٤) قال في المنتهى ٢٤/٢ : "وَيَبْرَأُ ، وَلَوْ رَدَّ أَوْ جَهْلٌ" أي ويبرأ مدين بإبراء رب الحق له ولو رد المدين الإبراء ، لأنه لا يفتقر إلى القبول ، وكذا يبرأ المدين بإبراء رب الحق له ولو جَهْل ، راجع شرح البهوتي ٥٢١/٢ .
(٥) قال في المنتهى ٢٤/٢ : "لَا إِنْ عَلِمَهُ مَدِينٌ فَقَطْ وَكُتِمَ خَوْفًا مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَهُ لَمْ يَبْرَأْ" ، قال البهوتي في الشرح ٥٢١/٢ : "لأنه هضم للحق" .
(٦) نقلها ابن قدامة في المقنع بلفظ "فائدة" ٣٣٥/٢ ، وكذا صاحب الإنصاف ١٣٣/٧ .
(٧) في الإنصاف : أن يقول ، وهو الصحيح .
(٨) تقدمت ترجمته ص ٧١ .
(٩) كتاب : نواذر المذهب في الفقه الحنبلي ، تصنيف ابن الصيرفي ، تقدمت ترجمته ص ٨١ ، وراجع ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٢٩٥/٤ .
(١٠) قال البهوتي في الشرح ٥٢٢/٢ : "لأنها تملك في الحياة ، فتصح فيما يصح فيه البيع" .

هبة^(١)، وقيل : تصح هبة ما يباح الانتفاع به من النجاسات^(٢) - جزم به الحارثي^(٣) - والكلب ، جزم به في المغني^(٤) والكافي^(٥)، قال ابن رجب^(٦) في القاعدة السابعة والثمانين^(٧) : وليس بين القاضي وصاحب المغني خلاف في الحقيقة ، لأن نقل الملك في هذه الأعيان جائز كالوصية ، وقد صرح به القاضي^(٨) في خلافه^(٩).

قوله : (ويعتبر لقبض مَشَاعٍ إِذْنُ شَرِيكَ)^(١٠) يعني إذا كان منقولاً كما تقدم في البيع^(١١)، قال ابن نصر الله^(١٢) : الظاهر أن ذلك^(١٣) إنما يعتبر لانتفاء ضمان نصيب الشريك ، أو لجواز قبضه للزوم الهبة ، فلو أقبضه

(١) كأم الولد ، وهو المذهب ، قدمه في الفروع ٣٦٩/٤ ، وراجع : التنقيح ص ١٩١ ، الإنصاف ١٣١/٧ ، كشف القناع ٣٠٦/٤ .

(٢) كالزيت النجس المنتفع به .

(٣) ونقله في الانصاف ١٣١/٧ .

(٤) ١٥٢/٦ .

(٥) ٤٦٦/٢ .

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٠١ .

(٧) القاعدة : "فيما يقبل النقل والمعاوضة من الحقوق المالية والأموال" ثم قال : "منها : ما ثبتت عليه يد الاختصاص ، كالكلب والزيت النجس المنتفع به ، فإنه تنتقل اليد فيه بالإرث والوصية ، والإعارة في الكلب ، وفي الهبة وجهان : اختار القاضي عدم الصحة ، وخالفه صاحب المغني ، وليس بينهما خلاف في الحقيقة ، لأن نقل اليد في هذه الأعيان بغير عوض جائز كالوصية ، وقد صرح به القاضي في خلافه" . انظر القواعد الفقهية ص ٢١٠-٢١١ .

(٨) القاضي أبي يعلى الكبير ، تقدمت ترجمته ص ١١٣ .

(٩) اسمه : الخلاف الكبير ، كتاب في الفقه الحنبلي ، راجع المدخل ص ٢١٠-٢١١ .

(١٠) قال في الكشف ٣٠٥/٤ : "لأنه لا يمكن قبضه إلا بقبض نصيب شريكه" .

(١١) قال صاحب المنتهى في كتاب البيع ٣٧٤/١ : "لكن يعتبر في قبض مشاعٍ يُنقل إِذْنُ شَرِيكَه ، فلو أباه : وكل فيه ، فإن أبى نصّب حاكم من يقبض ، ولو سلّمه بلا إذنه فالبايع غاصب ، وقرار الضمان على مشترٍ إن علم ، وإلا فعلى بائع" ، وراجع المخطوط كتاب البيع ، باب الخيار ، ص ٢٤٣ نسخة (أ) .

(١٢) حاشية الفروع ص ٩٥ .

(١٣) أي : إِذْنُ الشريك .

الشريك الواهب العين الموهوب منها حصته بغير إذن شريكه لزمته الهبة ، وكان ذلك عدواناً على حصة شريكه ، فتكون مضمونة عليهما .

قوله : (ولامؤقتة إلا في العُمري الخ) (١) أي لاتصح الهبة مؤقتة (٢) ، كوهبتك هذا سنة ، أو إلى أن يقدم الحاج ، أو إلى أن يبلغ ولدي ، أو مدة حياة فلان ، لأنها تمليك للرقبة فلم تصح مؤقتة - كالبيع (٣) - إلا في العُمري والرقبي (٤) ، فيصحان (٥) لأن الإنسان إنما يملك الشيء عمره ، فإذا ملكه عمره [أ/٨] فقد وقته بما هو مؤقت فيه (٦) في الحقيقة ، فصار

(١) قال في المنتهى ٢/٢٥ : "ولامؤقتة إلا في العُمري : كأعمرك ، أو أرقبتك هذه الدار أو الفرس أو الأمة" . وسيأتي تعريف العُمري والرقبي بعد قليل .

(٢) على المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٩١ ، الإنصاف ٧/١٣٤ ، الإقناع مع شرحه ٣٠٧/٤ .

(٣) قال البهوتي في الشرح ٢/٥٢٢ : "لأنه تعليق لانتفاء الهبة فلا تصح معه كالبيع" ، وراجع المقنع ٢/٣٣٥ .

(٤) سئل الإمام أحمد رحمه الله عن العُمري ماهي ؟ قال : هو أن يقول الرجل : هذه الدار لك حياتك ، فمن ملك شيئاً حياته فهو يورث عنه بعد موته ، والرقبي أن يقول : هي لك حياتك ، فإذا مات فهي لفلان أو هي راجعة إلي ، ومعناه : أن يكون يرقبه بها ، فإذا مات كانت لغيره أو يرجع إلى المراقب . قال : والرقبي والعُمري معناهما واحد عندي ، مَنْ ملك شيئاً حياته فهو له بعد موته يورث عنه" . راجع مسائل الإمام أحمد ، برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري ٢/٥٦ .

(٥) لحديث جابر رضي الله عنه قال : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعُمري أنها لمن وهبت له) ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (العُمري جائزة) رواهما البخاري ، انظر فتح الباري ٥/٢٨٢ ، كتاب الهبة ، باب ما قيل في العُمري والرقبي ، ورواهما مسلم ، راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٧١-٧٣ ، كتاب الهبات ، باب العُمري . قال البهوتي في الشرح ٢/٥٢٢ : "سميت عُمري لتقييدها بالعُمَر" .

(٦) ليست في (س) .

كالمطلق ، ولم يفسد^(١) الشرط ، لأنه ليس بشرط على الْمُعْمَرِ وإنما ذلك على ورثته ، ومتى لم يكن مع المعقود عليه لم يؤثر فيه .

قوله : (وَحُمِلَ عَلَى الْوَرَعِ)^(٢) (٣) أي حَمَلَ الْقَاضِي نَصَ الْإِمَامِ^(٤) : ألا يَطَأُ ، على الورع .

قوله : (أَوْ أُعْطِيَتْكُهَا)^(٥) يعني عمرك أو حياتك أو عمري أو حياتي أو مابقيت^(٦) .

قوله : (لِلْمُعْمَرِ)^(٧) أي واهب^(٨) .

قوله : (عند موته)^(٩) أي موت الموهوب له .

قوله : (أَوْ إِلَيْهِ إِنْ مَاتَ) أي إلى الواهب إِنْ مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ قَبْلَهُ .

قوله : (أَوْ إِلَى غَيْرِهِ) أي شَرَطَ رَجُوعَهَا إِلَى غَيْرِ الْوَاهِبِ .

قوله : (مُطْلَقًا)^(١١) أي من غير تقييد بموتٍ ولا غيره^(١٢) .

-
- (١) في (ن) و(ك) : يفسدها .
 (٢) قال في المنتهى ٢/٢٥ : "كَأَعْمَرْتُكَ أَوْ أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْفَرَسُ أَوْ الْأُمَةُ - ونصه : لَا يَطَأُ ، وَحُمِلَ عَلَى الْوَرَعِ" .
 (٣) قال ابن هانيء في مسائله ٢/٥٥ : "وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْمَرُ الرَّجُلَ الْجَارِيَةَ أَيْطُوهَا؟ قال : أَمَا الْوَطْءُ فَلَا أَرَاهُ" .
 (٤) ليست في (س) .
 (٥) أي من ألفاظ العمرى "أُعْطِيَتْكُهَا" .
 (٦) راجع شرح البهوتي ٢/٥٢٣ .
 (٧) قال في المنتهى ٢/٢٥ : "فَتَصَحُّ وَتَكُونُ لِلْمُعْمَرِ وَلِوَرِثَتِهِ بَعْدَهُ - إِنْ كَانُوا - كَتَصْرِيحِهِ" .
 (٨) قلت : الصواب : أي موهوب له ، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْمُنْتَهَى السَّابِقِ .
 (٩) قال في المنتهى ٢/٢٥ : "وَإِنْ شَرَطَ رَجُوعَهَا بِلَفْظِ إِزْقَابٍ أَوْ غَيْرِهِ لِلْمُعْمَرِ عِنْدَ مَوْتِهِ" .
 (١٠) يعني أو شرط رجوعها .
 (١١) يعني أو شرط رجوعها مطلقاً إليه .
 (١٢) فإن الحكم في هذه المسائل كلها أن يلغو الشرط ، وتصح الهبة للموهوب له وورثته ، قال صاحب المنتهى ٢/٢٥ : "وَإِنْ شَرَطَ رَجُوعَهَا بِلَفْظِ إِزْقَابٍ أَوْ =

قوله : (وَمَنْحَتُكَ وَسُكْنَاهُ الْخ) (١) أى إذا قال له : منحتك عمرك ، أو سكناه أو غلته لك عمرك ، كان عارية (٢) (٣) ، قال في القاموس (٤) : مَنْحَةُ الناقة : جعل له وبرّها ولبنها وولدها ، وهي المنحةُ والمنيحة ، واستمَنَحَهُ : طلب عطيته .

فصل [في التعديل بين الورثة في الهبة]

قوله : (بين من يرث بقرابة) (٥) يعني لابولاءٍ أو نكاح (٦) ، قال

= غيره لمُعْمَر عند موته ، أو إليه إن مات قبله أو إلى غيره - وهي الرُّقْبَى - أو شرط رجوعها مطلقاً إليه أو إلى ورثته ، أو آخرهما موتاً ، لغا الشرط وصحت لمُعْمَرٍ وورثته كالأول وهو المذهب . راجع المقنع ٣٣٧/٢ ، وقدمه في الفروع ٦٤١/٤ ، وراجع : التنقيح ص ١٩٢ ، الإنصاف ١٣٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٠٨/٤ (١) قال في المنتهى ٢٥/٢ : "وَمَنْحَتُكَ وَسُكْنَاهُ وَغَلَّتْهُ وَخَدَمْتَهُ لَكَ ، عَارِيَّةٌ" .

(٢) له الرجوع فيها متى شاء في حياته أو بعد موته ولا يكون هبة ، قال في الإنصاف ١٣٦/٧ : "نقله الجماعة عن الإمام أحمد" .

والعَارِيَّةُ بالتشديد هي : إباحة نفع عين تبقى بعد استيفائه . راجع الروض المربع ص ٢٧٧ .

(٣) قال البهوتي في الشرح ٥٢٣/٢ : "لا يصح إعْمار المنافع ولا إرْقابها" ، وراجع : التنقيح ص ١٩٢ ، الكشف ٣٠٩/٤ .

(٤) ٢٦٠/١ .

(٥) قال في المنتهى ٢٦/٢ : "ويجب تعديل بين من يرث بقرابة - من ولد وغيره - في هبة غير تافه ، لكونها بقدر إرثهم" .

(٦) قال البهوتي في الشرح ٥٢٤/٢ : "كآباءٍ وإخوة وأعمام وبنينهم ونحوهم" وهو المذهب ، قياساً على وجوب التعديل بين الأولاد في العطية بجامع القرابة في كلٍّ ، للأحاديث في ذلك ، ومنها : حديث النعمان بن بشير في الصحيحين : أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني نخلت ابني هذا غلاماً ، فقال : (أَكُلُّ وَلَدِكَ نَخْلٌ مثله؟) قال : لا ، قال : (فَارْجِعْهُ) وفي رواية عامر قال : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ) انظر فتح الباري ٢٥٠/٥ ، كتاب الهبة باب الهبة للولد ، وباب الإشهاد في الهبة ، وانظر مختصر صحيح مسلم ، للمنزري ص ٢٦١ ، كتاب الوصايا والصدقة والنحل والعُمَرَى ، باب من نخل بعض ولده دون سائر بنيهِ . =

الشيخ تقي الدين : لا يجب على الأب المسلم التعديل بين أولاده الذميين (١).
فائدة :

قال في المغني (٢): **إِنْ خَصَّصَ بَعْضُهُمْ لِمَعْنَى يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ ، مِثْلَ : اِخْتِصَاصِهِ بِحَاجَةٍ أَوْ زَمَانَةٍ أَوْ عَمَى أَوْ كَثْرَةِ عَائِلَةٍ أَوْ اشْتَغَالِهِ بِالْعِلْمِ وَغَوَاهُ مِنَ الْفَضَائِلِ ، أَوْ صَرَفَ عَطِيَّتِهِ عَنْ بَعْضِ وَلَدِهِ لِفُسْكَه أَوْ بَدْعَتِهِ أَوْ لَكُونِهِ يَسْتَعِينُ بِمَا يَأْخُذُهُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ يُنْفِقُهُ فِيهَا ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ (٣).**

قوله : **(أَوْ أُعْطِيَ حَتَّى يَسْتَوُوا) (٤)** أي أعطى من لم يعطه شيئاً أو زاده **إِنْ أُعْطِيَ أَقْلٌ حَتَّى يَسْتَوِيَ الْوَرِثَةُ (٥)** ، قال في الإنصاف (٦) : يجوز للأب

= قال في التنقيح ص ١٩٢ : "ويجب التعديل في عطية أولاد وغيرهم ممن يرث نصاً"
وراجع : الإنصاف ١٣٨/٧ ، كشف القناع ٣٠٩/٤ .

(١) راجع الاختيارات الفقهية ص ١٨٥ .

(٢) ٣٨٨/٥ .

(٣) وهو قوله في تخصيص بعضهم بالوقف : "لابأس به إذا كان حاجة ، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة والعطية في معناه" انظر المغني ٣٨٨/٥ ، ونقله في الإنصاف ١٣٨/٧ ، وقال : "وهذا قوي جداً" ، وراجع كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد ، للخلال ٣٣٧/١ .

(٤) قال صاحب المنتهى ٢٦/٢ : "وله التخصيص بإذن الباقي ، فإن خص أو فضل بلا إذن رجع ، أو أعطى حتى يستووا" هذا هو المذهب ، راجع التنقيح ص ١٩٢ ، وقال في كشف القناع ٣١٠/٤ : "لأن العلة في تحريم التخصيص ، كونه يورث العداوة وقطيعة الرحم وهي منتفية مع الإذن" .

(٥) قال في الإنصاف ١٤٠/٧ : "قال الحارثي : والأظهر أن المنقول عن الإمام أحمد رحمه الله ليس قولين مختلفين ، إنما هو اختلاف حالين" ، قلت : يفهم مما سبق أنه يجوز التخصيص بالعطية في حالتين :

الأولى : إذا كان بإذن البقية .
والثانية : إذا كان لمعنى يقتضي تخصيصه : كالحاجة أو الزمانة أو العمى .
(٦) ١٤٠/٧ .

تَمَلَّكَهُ بِلا حيلة (١)، قدمه الحارثي (٢)، وتابعه في الفروع (٣)، ونقل ابن هانئ (٤): لا يعجبني أن يأكل منه شيئاً (٥). انتهى ، يعني مما أعطاه لبعض الورثة ليساوي به غيره .

قوله : (فإن مات قبله) (٦) أي قبل الرجوع أو الإعطاء حتى يستووا .
قوله : (والأب) (٧) أي وإلا الأب [ب/٨] فله الرجوع فيما وهبه لولده (٨)، وظاهره ولو كان الأب كافراً ووهب لولده الكافر شيئاً ثم

- (١) أي تملك ما يعطيه للتسوية ، كما سيأتي في كلام المصنف بعد قليل .
- (٢) تقدمت ترجمته ص ٧١ .
- (٣) ٦٤٥/٤ .
- (٤) اسمه : إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو يعقوب ، خدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين ونقل عنه مسائل كثيرة مطبوعة في مجلدين ، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائتين .
- انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٠٨/١ ، رقم ١٢١ ، المنهج الأحمد ٢٥٤/١ ، رقم ١١٩ .
- (٥) انظر مسائل الإمام أحمد ، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ١٢/٢ ، باب الولد يأخذ من مال ولده .
- (٦) قال في المنتهى ٢٦/٢ : "فإن مات قبله - وليست بمرض موته - ثبت لاخذ" أي إن مات المعطي قبل التعديل - وليست العطية في مرض موته المخوف - فإنها تثبت للمعطي ، وهو المذهب ، راجع التنقيح ص ١٩٢ ، وشرح البهوتي ٥٢٤/٢ ، وقال في الكشف ٣١٠/٤ : "لأنها عطية لذي رحم فلزمت بالموت" .
- (٧) قال في المنتهى ٢٧/٢ : "ولارجع واهب بعد قبض - ويحرم - إلا من وهبت زوجها بمسألته ثم ضرّها بطلاق أو غيره ، والأب" .
- (٨) وهو المذهب . انظر : التنقيح ص ١٩٢ ، الإنصاف ١٤٥/٧ ، شرح البهوتي ٥٢٥/٢ ، الكشف ٣١٣/٤ ، لحديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما يرفعانه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبُ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ ...) رواه أهل السنن .
- أخرجه أبو داود ٢٩١/٣ ، كتاب البيوع ، باب الرجوع في الهبة ، والنسائي ٢٦٥/٦ ، كتاب الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده ، والترمذي ٥٨٣/٣ ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرجوع في الهبة ، وابن ماجه ٥٠/٢ ، أبواب الأحكام ، باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ، وهو حديث صحيح الإسناد ، صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ، وانظر إرواء الغليل للألباني ٦٣-٦٥

أسلم ولده فإن للأب الرجوع في هبته بعد ذلك - وهو المذهب - ومنعه
الشيخ تقي الدين (١).

فائدة :

الرجوع في الصدقة كالهبة، صرح به الموفق (٢) والقاضي في المَجَرَّد (٣)،
وهو ظاهر إطلاق جماعة (٤)، واختار ابن أبي موسى (٥): أنه يرجع فيما
وهبه لابنه ولا يرجع فيما كان على وجه الصدقة، ذكره أبو حفص (٦)
تحصيل المذهب (٧)، نقل حنبل (٨): أرى من تصدق على ابنه بصدقة فقبضها
الإبن أو كان في حجر أبيه فأشهد على صدقته فليس له أن ينقض (٩) شيئاً
من ذلك، لأنه لا يرجع في شيء من الصدقة، ونحو ذلك نقل

(١) قال في الاختيارات ص ١٨٧: "وليس له أن يرجع في عطيته إذا كان وهبه إياها
في حال الكفر فأسلم الولد".

(٢) راجع المغني، لموفق الدين ابن قدامة ٣٩٠/٥.

(٣) المَجَرَّد في المذهب، كتاب في الفقه الحنبلي، تصنيف القاضي أبي يعلى محمد بن
الحسين بن محمد الفراء المتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. تقدمت ترجمته
ص ١١٣.

(٤) راجع: الفروع ٦٥٥/٤، الإنصاف ١٤٦/٧، ١٤٩، الكشف ٣١٢/٤.

(٥) اسمه: محمد بن أحمد بن أبي موسى أبو علي الهاشمي القاضي، ولد سنة خمس
وأربعين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، ومن مصنفاته: الإرشاد
في المذهب، وشرح كتاب الخرق.

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٢/٢-١٨٥، رقم ٦٥٢، شذرات المذهب
٢٣٨/٣، المنهج الأحمد ١١٤/٢، رقم ٦٥٥.

(٦) اسمه: عمر بن إبراهيم بن عبد الله أبو حفص العُكْبَرِي، يعرف بابن المسلم،
توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، ومن مصنفاته: المقنع، شرح الخرق،
الاختيارات في المسائل المشكلات.

راجع ترجمته في: المنهج الأحمد ٨٧/٢، رقم ٦٢١، مصطلحات الفقه الحنبلي
للدكتور سالم الثقفي ص ٧٨، وراجع المطلاع ص ٤٤٦.

(٧) قال في الإنصاف ١٤٦/٧: "وقال أبو حفص العُكْبَرِي: تحصيل المذهب: أنه
يرجع فيما وهب لابنه ولا يرجع...".

(٨) سبقت ترجمته ص ٦٨.

(٩) في (ص): أن ينقص.

المروزي (١)(٢) لحديث عُمَر (٣)، قاله ابن قُندُس (٤).

قوله : (نَقَص) (٥) يعني في القيمة أو الذات .

قوله : (وَرَهْنُهُ) أي يمنع الرجوع رهن الولد للموهوب رهنًا

(١) اسمه : أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز أبو بكر المروزي فقيه محدث ، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين ، وله : كتاب السنن بشواهد الحديث ، وهو الذي تولى إغماض الإمام أحمد وتغسيله لما توفي ، وكان الإمام يأنس به وينبسط إليه .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤/٢٢٣ رقم ٢٣١٨ ، المنهج الأحمد ١/٢٥٢ رقم ١١٨ ، طبقات الحنابلة ١/٥٦ رقم ٥٠ .

(٢) قال في الإنصاف ٧/١٦٣ : "ونقل حنبل والمروزي : لارجوع في الصدقة" .

(٣) قال في المغني ٥/٣٩٠ : "واحتجوا بحديث عمر : (مَنْ وَهَبَ هِبَةً وَأَرَادَ بِهَا صِلَةً رَحِمَ أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ) . رواه مالك في الموطأ ٢/٧٥٤ ، رقم ٤٢ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في الهبة ، ولفظه : (مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِصِلَةِ رَحِمٍ ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا ، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ فَهُوَ عَلَى هِبَتِهِ يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ مِنْهَا) .

إسناده صحيح وهو موقوف على عمر . انظر إرواء الغليل للألباني ٦/٥٥-٥٦ . والقول الأول هو المذهب ، لحديث النعمان بن بشير السابق ذكره في ص ١٢٨ ، وهو في الصحيحين ، وقد جاء في رواية مسلم : (تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِصَدَقَةٍ ...) إلى أَنْ قَالَ : (... فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ) . راجع مختصر صحيح مسلم ، للمنزري ص ٢٦١ ، كتاب الوصايا والصدقة والنحل .

فهذا يدل على أن للوالد الرجوع في صدقته على ولده ، ويدل عليه كذلك عموم حديث ابن عمر وابن عباس السابق ذكره في ص ١٣٠ ، وهو قوله عليه السلام : (... إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ) .

قال في المغني ٥/٣٩٠ : "وهذا يُقَدِّمُ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ ، ثُمَّ هُوَ خَاصٌّ فِي الْوَلَدِ ، وَحَدِيثُ عُمَرَ عَامٌ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ" . والله أعلم .

(٤) سبقت ترجمته ص ١١٧ ، وراجع : حواشي المحرر ، باب الهبة ، ص ٧٠ ، مخطوط بمكتبة الرياض العامة السعودية رقم ٨٦/٦٨ .

(٥) قال في المنتهى ٢/٢٧ : "ولا يمنع نقص" أي ولا يمنع الأب من الرجوع في الهبة نقص عين موهوبة بيد ولد ، سواء نقصت قيمتها أو ذاتها . راجع شرح البهوتي

لازمًا^(١).

قوله : (وبيعه) أي بيع الولد للموهوب يمنع الرجوع ، وكذا كل ما ينقل الملك كجعله^(٢) أجره أو صداقاً ، أو يمنع التصرف كالإستيلاء^(٣) والوقف .

قوله : (إلا أن يرجع إليه بفسخ إلى آخره)^(٤) علم منه أنه لو عاد إليه بيع أو هبة ونحوهما^(٥) أنه يمنع الرجوع ؛ لأنه عاد إليه بعقد جديد لم يستفده من قبل أبيه^(٦).

قوله : (أو فلس مُشْتَرٍ) أي فسخ لفلس مشتر^(٧).

قوله : (لأن دبره أو كاتبه)^(٨)^(٩) أي لا يمنع ذلك الرجوع ، وكذا

(١) قال البهوتي في الشرح ص ٥٢٦ : "لأن في رجوعه إبطالاً لحق المرتهن وإضراراً به ، إلا أن ينفك الرهن بوفاء أو غيره فيملك الرجوع إذن ، لأن ملك الابن لم يزل وقد زال المانع" . وراجع المنتهى ٢٧/٢ .

(٢) أي الموهوب .

(٣) الاستيلاء : طلب الولد ، وقال في المصباح المنير ٦٧١/٢ : "واستولدتها : أحبلتها" .

(٤) قال في المنتهى ٢٧/٢ : "إلا أن يرجع إليه بفسخ أو فلس مشتر" أي إلا أن يرجع المبيع إلى الولد بفسخ أو فلس مشتر فللأب الرجوع فيه إذاً ، لعوده للولد بالسبب الأول ، راجع شرح البهوتي ٥٢٦/٢ ، قال في الإنصاف ١٥٢/٧ : "وهو المذهب" ، وراجع التنقيح ص ١٩٢ .

(٥) في (س) : كما لو عاد إليه بإرث فليس له الرجوع ، لأنه عاد إليه بسبب آخر .
(٦) قال البهوتي في الشرح ٥٢٦/٢ : "فلم يملك إزالته كما لو لم يكن موهوباً" وقال في الإنصاف ١٥٣/٧ : "وإن رجع إليه ببيع أو هبة لم يملك الرجوع بلانزاع وكذا لو رجع إليه بإرث أو وصية" .

(٧) أي : فإن له الرجوع لما تقدم ، انظر هامش (٤) .

(٨) أي : لا يمنع رجوع الأب في رقيق وhibه لولده إن دبره الولد أو كاتبه ، قال في الكشف ٣١٤/٤ : "لأن التدبير والكتابة لا يمنعان التصرف في الرقبة بالبيع ونحوه ، فلم يمنع الرجوع" . وراجع التنقيح ص ١٩٢ .

(٩) والمقصود بالتدبير : أن يعتق الرجل عبده عن دبر ، وهو أن يعتق بعد موته ، قاله ابن منظور في اللسان ٢٧٣/٤ ، وأما الكتابة فهي : أن يكتب الرجل عبده على مال يؤديه إليه منجماً ، فإذا أداه صار حراً . راجع اللسان ٧٠٠/١ .

لو زَوَّجَهُ أو أَجَرَهُ ، أو عَلَّقَ عَتَقَهُ بصفةٍ أو ساقى^(١) على البستان ، أو زارع^(٢) على الأرض الموهوبة .

تتمة : لو ادعى اثنان مولوداً فوهباه أو أحدهما ، فلارجوع لانتفاء ثبوت الدعوى ، وإن ثبت اللِّحَاق بأحدهما ثبت الرجوع^(٣).

فصل [في تَمَلُّك الأب من مال ولده]

قوله : (مالم يَضُرَّهُ)^(٤) أي يضر الولد تملكه بأن تتعلق به حاجة الإبن كآلة حِرْفَةٍ يكتسب بها ورأس مال يَتَجَرَّ به ، ولا فرق بين كون الأب محتاجاً أولاً ، ولا كون الولد صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، ساخطاً أو راضياً ، ولا كون الأخذ بعلمه أو بغير علمه^(٥).

تتمة : [أ/٩] قال الشيخ تقي الدين : ليس للأب الكافر أن يملك من مال ولده المسلم ، لاسيما إذا كان الولد كافراً ثم أسلم^(٦) ، قال في الإنصاف^(٧) : قلت : وهذا عين الصواب ، وقال أيضاً^(٨) : والأشبه أن الأب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً .

(١) المَسَاقَاة : دَفَعُ شَجَرٌ مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه مجزئاً مُشَاعٍ معلوم من ثمره .

(٢) المَزَارَعَةُ : دفع أرض وحبَّ لمن يزرعه ويقوم عليه ، أو مزروع ليعمل عليه مجزئاً مشاع معلوم من المتحصل ، راجع المساقاة والمزارعة في المنتهى ٤٧١/١ ، وشرحه للبهوتي ٣٤٣/٢-٣٤٤ ، والتنقيح ص ١٦١ .

(٣) لثبوت الأبوة ، انظر الإقناع مع شرحه ٣١٣/٤ ، وراجع الإنصاف ١٥٠/٧ .

(٤) قال في المنتهى ٢٧/٢ : "ولأبٍ حُرٌّ تملك ما شاء من مال ولده مالم يَضُرَّهُ" ، هذا المذهب . راجع : التنقيح ص ١٩٢ ، الإنصاف ١٥٤/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣١٧/٤ .

(٥) فللأب حق التملك من مال ولده في هذه الأحوال جميعها ، للأحاديث في ذلك .

(٦) راجع الاختيارات ص ١٨٧ .

(٧) ١٥٥/٧ .

(٨) من قوله : قلت ، إلى قوله : وقال أيضاً ليست في (ص) .

قوله : (وأنكر الولد)^(١) هكذا في الفروع^(٢)، قال : نقله مُهَنَّأ^(٣)، فظاهره لا يرجع إن أقرَّ الولد ، ولم يزد على ذلك في الإنصاف^(٤)، قال في شرحه^(٥) : وهذا الظاهر مُشْكِلٌ على المذهب ، ولعل ما نقله مُهَنَّأ وقع جواباً عن سؤال سائل ، فلا يُعَوَّل على مفهومه ولا ظاهره ، والله أعلم .

قوله : (ولا ينتقل المُلْكُ إنَّ كان الابن قد وطئها)^(٦) أي وطئ الأمة التي أولدها الأب ، لأن الأب ليس له أن يملك سُرِّيَّة^(٧) ولده ابتداءً لشبهها بزوجته ، فلا ينتقل ملكها إليه بالإستيلاء^(٨).

قوله : (إلا بنفقتة الواجبة)^(٩) قال في الوجيز^(١٠) : له مطالبتة بها

(١) قال في المنتهى ٢٨/٢ : "ولو أقرَّ الأب بقبضه ، وأنكر الولد رجع على غريمه ، والغريم على الأب" أي لو أقرَّ الأب بقبض دَيْنٍ ولده من غريمه وأنكر الولد رجع على غريمه بدينه ، لبقائه في ذمته ، ورجع الغريم على الأب بما أخذه منه ، لأن أخذه بغير حق . راجع : التنقيح ص ١٩٣ ، شرح البهوتي ٥٢٨/٢ .

(٢) ٦٥٣/٤ .

(٣) هو مُهَنَّأ بن يحيى الشامي السلمي أبو عبد الله ، من كبار الأصحاب ، لزم الإمام أحمد ثلاثاً وأربعين سنة ، وله مسائل مُهَنَّأ بضعة عشر جزءاً .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢٦٦/١٣ ، رقم ٧٢١٩ ، طبقات الحنابلة ٣٤٥/١ ، رقم ٤٩٦ ، المنهج الأحمد ٤٤٩/١ ، رقم ٥١٩ .

(٤) ١٦٢/٧ .

(٥) انظر مخطوط "معونة أولي النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون ، رقم ١٠١ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

(٦) قال في المنتهى ٢٨/٢ : "ولا ينتقل الملك فيها إنَّ كان الابن قد وطئها ، ولو لم يستولدها ، فلا تصير أم ولد للأب" .

(٧) سبق إيضاح معنى السُرِّيَّة ص ٨٨ .

(٨) سبق إيضاحه ص ١٣٣ .

(٩) قال في المنتهى ٢٨/٢ : "وليس لولد ولا ورثته مطالبة أب بدين أو قيمة مُتَلَفٍ أو أَرْضٍ جَنَاية ولا غير ذلك مما للإبن عليه ، إلا بنفقتة الواجبة ، وبعين مال له بيده" .

(١٠) الوجيز : اسم لكتابين في الفقه الحنبلي ، أحدهما : تصنيف عبد الله بن محمد بن أبي بكر الزريراني البغدادي المتوفى سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، والثاني : تصنيف الحسن بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي ثم البغدادي المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة . راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٦-٢٠٧ .

وَحَبَسَهُ عَلَيْهَا (١).

قوله : (بل جَنَائِتُهُ) (٢) أي بل يسقط أَرُشُ جنَاية (٣) الأب على ابنه بموته ، قال في شرحه (٤) : وظاهر كلامهم أن الجَنَاية أعم من كونها على مال أو بدن نفس الولد ، ولعل الفرق بينها وبين دَيْن القرض ، وثن المبيع ونحوهما ، كون الأب أخذ عن هذا عوضاً ، بخلاف أَرُش الجنَاية ، وعلى هذا ينبغي أن يسقط عنه بموته أيضاً دَيْن الضَّمان إذا ضَمِنَ غريم ولده .

فصل [في عَطِيَّة المريض]

قوله : (ونحوهما) (٥) كَحُمِّي يوم ، قاله في الرَّعاية (٦) ، وكِاسْهَالٍ يسير

-
- (١) نقله في الإنصاف ١٦٢/٧ .
- (٢) قال في المنتهى ٢٩/٢ : "ولا يسقط دينه - الذي عليه - بموته بل جنائته" أي لا يسقط دين الولد الذي على أبيه بموت الأب ، بل تسقط جنائته ، وقال في التنقيح ص ١٩٣ : "ولا يسقط دينه الذي عليه بموته ، والمنصوص : يسقط وهو أظهر كجنَاية" .
- (٣) سبق إيضاح معنى الأَرُش ص ٨٧ ، أما الجَنَاية فقال صاحب المنتهى ٣٩٠/٢ : "هي التَّعَدِّي على البدن بما يُوجب قِصَاصاً أو مَالاً" ، وقال صاحب المطلع ص ٣٥٦ : "الجَنَايات واحدها جنَاية ، وهي مصدر جنئ على نفسه وأهله جنَاية : فعل مكروها ، وقال أبو السعادات : الجنَاية : الجرم والذنب وما يفعله الانسان مما يوجب عليه القصاص والعقاب في الدنيا والآخرة" .
- (٤) راجع مخطوط "معونة أولي النهى" الجزء الثالث ، لوحة بدون .
- (٥) قال صاحب المنتهى ٢٩/٢ : "وعطية مريض غير مرض الموت - ولو خوفاً أو غير خوف - كَصُدَاعٍ ووجع ضَرْسٍ ونحوهما" .
- (٦) نصه : "فمن مرضه غير خوف كوجع ضَرْسٍ وَعَيْنٍ وَصُدَاعٍ يسير وَحُمِّي يوم ، وقيل : بل ساعة ونحو ذلك ، فتصرفه لازم من كل ماله كصحيح" . انظر الرعاية الكبرى ، لابن حمدان ، مخطوط رقم ٤٠ بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء الثاني ، كتاب تصرفات المريض ، لوحة بدون .

من غير دم إذا لم يكن مَخَوْفًا^(١)، بأن لا يمكنه منعه ولا إمساكه ، وإلا كان مَخَوْفًا ولو ساعة ، لأن من لحقه ذلك أسرع في هلاكه ، قاله في المغني^(٢).

قوله : (كالبُرْسَام) بكسر الموحدة^(٣) : بُجَار يرتقي إلى الرأس ويؤثر في الدِّمَاغ فيختل العقل به ، وقال عياض^(٤) : وَرَمٌ في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان ويَهْذِي^(٥).

قوله : (وَذَاتُ الْجَنْبِ) قُرُوح بباطن الجنب^(٦).

قوله : (وَالْقِيَامُ الْمُتَدَارِكُ) أي الذي لا يستمسك ، ومثله إسهال معه دم^(٧).

قوله : (وَالسَّلُّ) [ب/٩] بكسر السين : داء معروف^(٨).

قوله : (وما قال عدلان الخ)^(٩) أي لا عدل واحد ولو لم يوجد غيره على

(١) المَخُوف بالنصب صفة للمرض إذا اشتد وخيف على المريض الهلاك به ، راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٤١ .

(٢) ١٠٩/٦ .

(٣) قال صاحب المطلع ص ٢٩٢ : "البُرْسَام : بكسر الباء - مُعَرَّب - علة معروفة ، وقيل فيه : شُرْسَام بشين معجمة وبعد الراء سين مهملة" .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٠٨ .

(٥) انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض ٨٥/١ ، ماعدا كلمة : عَقْل .

(٦) قال صاحب المطلع ص ٢٩٢ : "هي قُرْحَة تصيب الإنسان داخل جنبه ، وقال أبو السعادات : ذات الجنب هي الدُّبَيْلَة والدُّمْل الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب وتنفجر إلى الداخل وقلمما يسلم صاحبها" .

(٧) قال صاحب المطلع ص ٢٩٢ : "هو مرض المَبْطُون الذي أصابه الإسهال" .

(٨) قال ابن منظور : "وَالسَّلُّ والسَّلُّ والسَّلَال : الداء ، وفي التهذيب : داء يَهْزِل وَيُضْنِي وَيَقْتُل ، قال ابن أحمر :

أَرَانَا لَا يَزَالُ لَنَا حَمِيمٌ
كَدَاءِ الْبَطْنِ سُلًّا أَوْ صَفَارًا

راجع لسان العرب ٣٤١/١١ .

(٩) قال في المنتهى ٢٩/٢ : "وما قال عدلان من أهل الطب أنه مَخُوف" كوجع الرِّثَّة والطَّاعون . راجع شرح البهوتي ص ٥٢٩ .

الصحيح (١)، وذكر ابن رُزَيْن (٢) المَخُوف عُرْفًا أو بقول عدلين .
 قوله : (كوصية) (٣) فلا تَنفُذُ لو ارث مطلقاً ، ولالأجنبي بزائد على الثلث
 إلا بالإجازة (٤) فيهما .
 قوله : (مَنْ يَبْنِ الصَّفِيْنَ) (٥) قال الموفق (٦) والشارح (٧) وصاحب
 الفائق (٨) وغيرهم : إذا التحم الحرب واختلطت الطائفتان للقتال (٩) .
 قوله : (وَمَنْ بِاللَّجَّةِ) (١٠) بضم اللام أي لجة البحر عند هيجانه أي
 ثورانه بسبب هبوب الريح العاصف (١١) .
 قوله : (أو وقع الطَّاعون ببلده) (١٢) .

-
- (١) راجع : شرح البهوتي ٥٢٩/٢ ، الإنصاف ١٦٥/٧ .
 (٢) سبقت ترجمته ص ١١٠ .
 (٣) أي عطية المريض في مرضه المخوف كالوصية . راجع المنتهى ٢٩/٢ .
 (٤) أي إجازة الورثة بذلك .
 (٥) قال في المنتهى ٣٠/٢ : "وكمريض مرض الموت المخوف مَنْ بَيْنَ الصَّفِيْنَ وقت الحرب" .
 (٦) موفق الدين ابن قدامة ، سبقت ترجمته ص ١١٥ .
 (٧) الشارح وصاحب الشرح هو : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحي ، توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة ، شَرَحَ المقنع في عشرة مجلدات مستمداً من المغني ، وهو مطبوع معه في اثني عشر مجلداً ، ومتى قال الأصحاب : قال في الشرح كان المراد هذا الكتاب ، ومتى قالوا : الشارح ، أرادوا مؤلفه ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٨ ، شذرات الذهب ٣٧٩/٥ .
 (٨) اسمه : أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي ، من بني قدامة ، من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية ، يُعرف بابن قاضي الجبل ، ولد سنة ثلاث وتسعين وستمائة ، وتوفي سنة إحدى وسبعين وسبعمائة ، وله اختيارات في المذهب ، وكتاب في المناقلة في الأوقاف - مطبوع - ، بالإضافة إلى الفائق . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢١٩/٦ ، المدخل ، لابن بدران ص ٤٠٥ .
 (٩) راجع : المغني ١١٠/٦ ، الشرح الكبير مع المغني ٢٩٢/٦ .
 (١٠) أي فإنه كمريض الموت المخوف .
 (١١) راجع الشرح الكبير مع المغني ٢٩٣/٦ .
 (١٢) أي فهو كمريض الموت المخوف .

قال أبو السعادات^(١): الطَّاعُونَ هو المرض العام والوباء الذي يَفْسُدُ له الهواء فتفسد به الأَمْرِجَة والأُبدان^(٢)، وقال عياض^(٣): هو قُرُوح تخرج في المغابن وفي غيرها لا يلبث صاحبها وتعم هي إذا ظهرت ، وفي شرح مسلم^(٤): وأما الطاعون فوباء معروف وهو بثر وورم مؤلم جداً يخرج مع لَهَبٍ يسود ماحوله وَيَخْضَرُّ وَيَحْمَرُّ حُمرة بنفسجية ، ويحصل معه خَفَقَان القلب ، انتهى^(٥).
وفي الحديث أَنَّهُ من وَخَزَ الْجَنِّ^(٦).

(١) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري أبو السعادات المعروف بابن الأثير ، ولد سنة أربع وأربعين وخمسائة ، وتوفي سنة ست وستائة ، وله : النهاية في غريب الحديث والأثر ، وجامع الأصول ، وكلاهما مطبوعان .

راجع ترجمته في شذرات الذهب ٢٢/٥ ، وراجع مفتاح السعادة ومصباح الزيادة لبطاش كبرى زاده ١٢٤/١-١٢٥ .

(٢) راجع النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٧/٣ .

(٣) راجع مشارق الأنوار ، للقاضي عياض ٣٢١/١ .

(٤) الذي في شرح مسلم أَنَّ أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد ، والوباء عموم الأمراض ، راجع مخطوط : إكمال المعلم ، للقاضي عياض ١٩٢ ل/٦ بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى ، رقم ٣٠٥ حديث .

(٥) ونقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ، القسم الثاني ١٨٧/١ ، في مادة (طَعَنَ) .

(٦) الحديث في مسند الإمام أحمد عن أبي موسى مرفوعاً : (فَنَاءُ أُمَّتِي بِالطَّعْنِ والطَّاعُونَ ، فقليل : يارسول الله ، هذا الطَّعْنُ قد عرفناه ، فما الطَّاعُونَ؟ قال : وَخَزَ أَعْدَائِكُم من الْجَنِّ وفي كُلِّ شَهِداء) المسند ١٣١/٧ ، رقم ١٩٥٤٥ ، وإسناده صحيح وله شواهد ، انظر : إرواء الغليل ٧٠/٦ رقم ١٦٣٧ ، مجمع الزوائد ، للهيثمي ٣١٤/٢-٣١٥ ، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ١٤٣/٣ رقم ٢٢٩٤ ، والصغير ٩٥/١ رقم ١٢٨ ، ٢١٩/١ رقم ٣٥١ .
ومعنى الوَخَزَ في الحديث : أي طَعَنَ ليس بنافذ ،^{راجع} النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٣/٥ .

قوله : (وَحَامِلٌ عِنْدَ مَخَاضٍ) (١) أَي طَلَّقَ ، وَحَكَمَ السَّقْطَ (٢) حَكَمَ
الولد التام (٣) ، قاله في المغني (٤) وغيره ، قال في الرَّعَايَةِ (٥) الكبرى : وَإِنْ
وُلِدَتْ صَغِيرًا أَوْ بَقِيَ مَرَضٌ أَوْ وَجَعَ وَضَرَبَانَ (٦) شَدِيدًا أَوْ رَأَتْ دَمًا كَثِيرًا
أَوْ مَاتَ الْوَلَدُ مَعَهَا أَوْ قُتِلَ أَوْ أَسْقَطَتْ وَلَدًا تَامًا فَهُوَ مَخُوفٌ انْتَهَى . وَإِنْ
وَضَعَتْ مُضْغَةً (٧) فَعَطَايَاهَا كَعَطَايَا الصَّحِيحِ (٨) .
قوله : (أُيِّنَتْ حُشَوَتُهُ) (٩) أَي فُصِّلَتْ أَمْعَاؤُهُ ، لَأَخْرَقَهَا أَوْ قَطَعَهَا فَقَطَّ
أَوْ خَرُوجَهَا مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ .

- (١) قال صاحب المنتهى ٣٠/٢ : "... وَحَامِلٌ عِنْدَ مَخَاضٍ مَعَ أَلَمٍ حَتَّى تَنْجُو ... " أَي
فَإِنَّهَا كَالْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ .
وقال في التنقيح ص ١٩٣ : "... وَيَلْحَقُ بِالْمَخُوفِ مَنْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ عِنْدَ التَّحَامِ حَرْبٍ
وَحَامِلٌ عِنْدَ مَخَاضٍ " .
(٢) السَّقْطُ : بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ : الْوَلَدُ الَّذِي يَسْقُطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ
تَمَامِهِ . رَاجِعَ لِسَانِ الْعَرَبِ ٣١٦/٧ .
(٣) أَي أَنَّهُ يَعْتَبَرُ كَالْمَرَضِ الْمَخُوفِ . رَاجِعَ : التَّنْقِيحُ ص ١٩٣ ، الْإِقْنَاعُ مَعَ شَرْحِهِ
٣٢٥/٤ .
(٤) ١١٠/٦ ، وَرَاجِعَ الْإِنْصَافِ ١٩٦/٧ .
(٥) رَاجِعَ مَخْطُوطِ "الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى لِابْنِ حَمْدَانَ" الْجُزْءِ الثَّانِي ، كِتَابُ تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ
لَوْحَةٌ بِدُونِ .
(٦) لَعَلَّهُ ضَرَبَانِ الطَّلُقِ ، كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ ١١٠/٦ .
(٧) الْمُضْغَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ بِقَدَرِ مَا يُلْقَى الْإِنْسَانُ فِيهِ ، وَإِذَا صَارَتِ الْعَلَقَةُ الَّتِي
خُلِقَتْ مِنْهَا الْإِنْسَانُ لَحْمَةً فَهِيَ مُضْغَةٌ . رَاجِعَ لِسَانِ الْعَرَبِ ٤٥١/٨ .
(٨) رَاجِعَ : الْمَغْنِيُّ ١١٠/٦ ، التَّنْقِيحُ ص ١٩٣ ، الْإِنْصَافُ ١٦٩/٧ . الْكَشَافُ ص ٣٢٥ .
(٩) قَالَ صَاحِبُ الْمُنْتَهَى ٣٠/٢ : "وَكَمِيتٌ مِنْ دُبُحٍ أَوْ أُيِّنَتْ حُشَوَتُهُ" أَي حَكَمَهُ حَكَمَ
الْمَيْتِ لِاحْكَمَ لِعَطِيَّتِهِ وَلَا لِكَلَامِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُ عَقْلٌ ثَابِتٌ ، رَاجِعَ التَّنْقِيحِ ،
وَالْكَشَافِ السَّابِقَ ذَكَرَهَا ، وَالْإِنْصَافُ ١٧٠/٧ ، وَالْمَغْنِيُّ ١٠٩/٦ ، وَالْمُرَادُ بِالْحُشْوَةِ
أَي الْأَمْعَاءِ ، بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا ، رَاجِعَ تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ لِلنُّوويِّ ص ٢٩٥ .

قوله : (إِنْ لَمْ يَكُنْ حِيلَةً) ^(١) يعني على مُحَابَاة ^(٢) الوارث .

فائدة :

إِنْ اختلف الورثة وصاحب العطية ، هل أعطيتها في الصَّحَّة ؟ ^(٣)
فقولهم ^(٤) ، وَإِنْ كَانَتْ ^(٥) في رأس الشهر واختلفا ^(٦) في مرض الْمُعْطَى فيه ^(٧)
فقول الْمُعْطَى ^(٨) .

تتمة : قال في الإِنتصار ^(٩) : له - أي للمريض - لُبْس ناعمٍ وأكل
طَيِّبٍ لحاجته ، وَإِنْ فعله لتفويت [أ/١٠] الورثة مُنْعٍ من ذلك ^(١٠) ، وقاله

(١) قال في المنتهى ٣١/٢ : "ولو حابا أجنبيًّا - وشفيعه وارث - أخذ بها إِنْ لم تكن
حيلةً ، لأن المحاباة لغيره" أي لو حابا المريض في مرض موته أجنبيًّا - ليس وارثاً
- وخرجت المحاباة من الثلث أو أجاز الورثة - وكان الشفيع وارثاً - أخذ
بالشفعة إِنْ لم يكن ذلك حيلة على محاباة الوارث . راجع : شرح البهوتي ٥٣١/٢
الإقناع مع شرحه ٣٢٨/٤ .

(٢) "حَابَا : فاعل من الحَبَاء أي العطية ، يقال : حَبَاه يَحْبُوهُ حَبَوًّا وَحَبَاءً إِذَا أَعْطَاه ،
فمضى باع بدون ثمن المثل أو اشترى بأكثر منه فقد حابا بالقدر الزائد" هذا ما قاله
صاحب المطلع ، انظر ص ٢٧٥-٢٦٠ .

(٣) أي في الصحة أم في المرض؟ انظر الإقناع مع شرحه ٣٢٦/٤ .

(٤) أي يُقْبَل قول الورثة ، المرجع السابق .

(٥) أي العطية .

(٦) أي الوارث والمعطى .

(٧) أي في رأس الشهر .

(٨) بفتح الطاء أَنْ الْمُعْطَى - بكسرهما - كان صحيحاً ، لأن الأصل عدم المرض ، انظر
الإقناع مع شرحه ٣٢٦/٤ .

(٩) اسمه : الإِنتصار في المسائل الكبار ، أو الخلاف الكبير ، وهو كتاب في الفقه
الحنبلي ، تصنيف أبي الخطَّاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني المتوفى سنة عشر
وخمسمائة ، وطريقته فيه أنه يذكر أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين الأئمة ،
وينتصر لمذهب الإمام أحمد ، وهو مخطوط رأيت منه نسخة ناقصة في مركز
البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٢) فقه حنبلي ، وراجع المدخل ، لابن
بدران ص ٢٣٣ ، وطُبِعَ ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب مؤخراً فيها : الطهارة والصلاة
والزكاة ، تحقيق د. سليمان العمير وآخرون ، وهي تمثل ما عثر عليه منه .

(١٠) نقل ذلك صاحب الإنصاف ١٧٧/٧ ، والإقناع ٣٣٣/٤ .

الموفق (١)، وتبعه الحارثي (٢)، وفي الانتصار أيضاً : يُمنع إلا بقدر حاجته وعاداته وسلمه (٣) أيضاً ، لأنه لا يُستدرك كإتلافه (٤)، وجزم به الحلواني (٥) في الحَجَر ، وجزم به غير الحلواني أيضاً وابن شهاب (٦) وقال : لأن حق الورثة لم يتعلق بعين ماله (٧).

فصل [في الفرق بين العَطِيَّة والْوَصِيَّة]

قوله : (أنه لا يصح رجوع في العَطِيَّة) (٨) يعني بعد لزومها (٩) بالقبض .

- (١) لم أقف عليه .
- (٢) سبقت ترجمته ص ٧١ .
- (٣) هكذا .
- (٤) نقله في الفروع ٦٦٩/٤ ، والإنصاف ١٧٧/٧ .
- (٥) اسمه : محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المَرَّاق الحلواني أبو الفتح ولد سنة تسع وثلاثين وأربعمائة ، وتوفي سنة خمس وخمسمائة ، وله كتاب كفاية المبتدئ في الفقه ، والروايتين والوجهين كذلك .
- انظر ترجمته في : المنهج الأحمد ٢٢٤/٢ ، رقم ٧٣٠ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠ .
- (٦) اسمه : الحسن بن شهاب بن الحسن بن علي بن شهاب العُكَيْرِي أبو علي ، ولد سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة ، وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ، وله : الفقه والأدب والحديث والفتيا الواسعة .
- انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٨٦/٢ ، رقم ٦٥٣ ، المنهج الأحمد ١١٨/٢ ، رقم ٦٥٦ ، شذرات الذهب ٢٤١/٣ .
- (٧) نقله في الفروع ٦٦٩/٤ ، والإنصاف ١٧٧/٧ .
- (٨) هذا هو الفرق الثاني من الفروق بين العطية والوصية ، قال صاحب المنتهى ٣١/٢ "تفارق العَطِيَّة الوصية في أربعة : أحدها أن يُبدأ بالأول فالأول منها ، والوصية يسوَّى بين متقدمها ومتأخرها ، الثاني : أنه لا يصح الرجوع في العطية بخلاف الوصية ، الثالث : أنه يُعتبر قبول عطية عندها والوصية بخلافه ، الرابع : أن الملك يثبت في عطية من حينها مراعى ، فإذا خرجت من ثلثه عند موت تبيينا أنه كان ثابتاً" .
- (٩) قال البهوتي في الشرح ٥٣٢/٢ : "لأن المنع من الزيادة على الثلث لحق الورثة لالحقه ، فلم يملك إجازتها ولاردها" .

قوله : (فلورثته أربعة أخماسه الخ) (١) العمل بطريق الجبر ، أن يُقال :
صحت الهبة في شيء ، وعاد إليه نصفه بالإرث ، يبقى لورثته المال كله
إلا نصف شيء يعدل ذلك شيئين ، فإذا جبرت وقابلت خرج الشيء خمساً
وهو ما صحت فيه الهبة ، فحصل لورثته أربعة أخماس ، ولورثتها
خمس (٢).

فصل [في إقرار المريض في مرضه بعق أو ملك لمن يعتق عليه في صحته]

قوله : (فقدّر المحابة من رأس ماله) (٣) أي لا يحتسب به في التركة
ولا عليها (٤).

قوله : (ويرث) أي ذو الرّحم الذي اشتراه المريض في مرضه - وعق
من ثلثه - منه (٥) حيث لا مانع نصاً .

(١) قال في المنتهى ٣٤/٢ : "ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه فماتت قبله
فلورثته أربعة أخماسه ولورثتها خمسة ."

(٢) أقول : سألت فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - حفظه الله - عن
هذه المسألة فأجاب : "معنى هذا الكلام أن الهبة في مرض الموت فلا تصح إلا بثلث
التركة ، وصحت للزوجة لأنها بموتها قبله ليست من الورثة ."

فإذا كان ماله - مثلاً - ستة آلاف ريال صحت الهبة بألفين فقط ، وصار للورثة
أربعة آلاف ، ثم إن الزوج ورث من المرأة ألفاً من الألفين لكونها ليس لها ولد
وهذا الألف أضيف إلى الأربعة آلاف فزاد به ثلث الزوجة فعاد إليها ثلث الألف
مع ألفها الباقي لها من الهبة فصار لها خمس وللورثة أربعة أخماس والله أعلم .
انتهى .

(٣) قال في المنتهى ٣٤/٢ : "ولو أقر في مرضه أنه أعتق ابن عمه أو نحوه في صحته
أو ملك من يعتق عليه بهبة أو وصية عتق من رأس ماله وورث ، فلو اشترى
ابنه ونحوه بمائة - ويساوي ألفاً - فقدّر المحابة من رأس ماله ، والثلث - وثن
كل من يعتق عليه - من ثلثه ويرث " أي قدر المحابة الصادرة من البائع للمريض
- وهي تسعمائة - من رأس ماله ، وقد سبق معنى المحابة ص ١٤١ .

(٤) ويحسب الثمن الذي هو مائة من ثلثه ، ويعتق المبيع بالشرء إن خرج ثمنه من
الثلث ، راجع شرح البهوتي ٥٣٦/٢ ، والكشاف ٣٣٣/٤ .

(٥) أي يرث من المريض ، وهو المذهب ، قدّمه في الفروع ٦٧٢/٤ ، قاله في
الإنصاف ١٧٨/٧ .

قوله : (وَإِنْ عَتَّقَ عَلَى وَارِثِهِ الْخ) ^(١) أي : وَإِنْ اشْتَرَى الْمَرِيضُ مِنْ يُعْتَقَ عَلَى وَارِثِهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَخًا لابن عمه الوارث له صَحَّ الشَّرَاءُ وَعَتَّقَ بَعْدَ مَوْتِهِ ^(٢) عَلَى الْوَارِثِ .

قوله : (وَلَيْسَ عِتْقُهُ وَصِيَّةً لَهُ) ^(٣) أي ليس عِتْقٌ مَنْ قَالَ لَهُ سَيِّدُهُ : "أَنْتَ حُرٌّ آخِرَ حَيَاتِي" وَصِيَّةٌ لَهُ حَتَّى تَكُونَ وَصِيَّةً لَوَارِثٍ تَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ .

قوله : (وَلَوْ أَعْتَقَ أُمَّتَهُ وَتَزَوَّجَهَا فِي مَرَضِهِ الْخ) ^(٤) لَا يَنَافِيهِ قَوْلُ صَاحِبِ الْفُرُوعِ ^(٥) : وَيَحْرُمُ تَزَوُّجُهُ أُمَّتَهُ الْمُعْتَقَةَ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ النِّكَاحِ لَجَوَازِ صِحَّتِهِ مَعَ التَّحْرِيمِ ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ ^(٦) : فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ بِمُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ مَا يَقْتَضِي فُسْخَهُ إِذَا لَمْ تُجْزَ الْوَرِثَةُ أَوْ أَصْحَابُ دَيْنٍ يَسْتَغْرِقُهُ ^(٧) ^(٨) ، وَهَذَا قَرِيبٌ كَمَا ^(٩) ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ^(١٠) ، وَقَالَ ^(١١) فِي حَوَاشِي

(١) قَالَ صَاحِبُ الْمُنْتَهَى ٣٥/٢ : "وَإِنْ عَتَّقَ عَلَى وَارِثِهِ صَحَّ وَعَتَّقَ عَلَيْهِ" . وَرَاجِعِ التَّنْقِيحَ ص ١٩٤ .

(٢) أَي مَوْتِ الْمُشْتَرَى .

(٣) قَالَ صَاحِبُ الْمُنْتَهَى ٣٥/٢ : "و" : أَنْتَ حُرٌّ آخِرَ حَيَاتِي، عَتَّقَ وَوَرِثَ - بِخِلَافِ مَنْ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَوْتِ قَرِيبِهِ - وَلَيْسَ عِتْقُهُ وَصِيَّةً لَهُ" . وَرَاجِعِ : التَّنْقِيحَ ص ١٩٤ ، الْإِنْصَافَ ١٧٨/٧ .

(٤) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٣٥/٢-٣٦ : "وَلَوْ أَعْتَقَ أُمَّةٌ وَتَزَوَّجَهَا فِي مَرَضِهِ وَرِثَتَهُ ، وَتُعْتَقَ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الثَّلَاثِ وَيَصِحُّ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا عَتَّقَ قَدْرَهُ وَبَطَلَ النِّكَاحُ" أَي وَرِثَتَهُ إِنْ مَاتَ ، وَتُعْتَقَ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ لِحَرِيَّتِهَا التَّامَةِ ، وَإِلَّا عَتَّقَ مِنْهَا بِقَدْرِ الثَّلَاثِ كَسَائِرِ تَبَرُّعَاتِهِ ، وَبَطَلَ النِّكَاحُ ، لظُهُورِ أَنَّهُ نَكَحَ مَبْعُوضَةً يَمْلِكُ بَعْضُهَا . رَاجِعِ شَرْحَ الْبَهَوِيِّ ٥٣٧/٢ ، وَرَاجِعِ مَخْطُوطَ "مَعُونَةُ أَوْلِي النِّهْيِ" الْجُزْءَ الثَّلَاثَ ، لَوْحَةَ بَدُونٍ ، وَرَاجِعِ : التَّنْقِيحَ ص ١٩٤ ، الْإِنْصَافَ ١٨٠/٧-١٨١ ، الْإِقْنَاعَ مَعَ شَرْحِهِ ٣٣٤/٤ .

(٥) ٦٧١/٤ .

(٦) رَاجِعِ مَخْطُوطَ حَوَاشِي الْفُرُوعِ ، كِتَابُ الْوَصَايَا ، بَابُ تَبَرُّعِ الْمَرِيضِ ص ٩٦ .

(٧) فِي (ن) وَ(ص) : يَسْتَغْرِقُ ، وَفِي حَوَاشِي الْفُرُوعِ : مُسْتَغْرَقٌ ، وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ .

(٨) انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ .

(٩) فِي (ص) : مِمَّا .

(١٠) رَاجِعِ مَخْطُوطَ "مَعُونَةُ أَوْلِي النِّهْيِ" لِابْنِ النَّجَّارِ - صَاحِبِ الْمُنْتَهَى - الْجُزْءَ الثَّلَاثَ ، لَوْحَةَ بَدُونٍ .

(١١) أَي ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ كَذَلِكَ .

المحرر (١): وظهر لي أنه صحيح بكل حال (٢) ولكن قد يطرأ عليه ما يبيح فسخه فإن فسخه إنما يكون عند عدم إجازة الورثة ، فإن أجازوا استمرت صحته وإلا انفسخ .

فائدة :

إذا تبرع المريض بماله أو أعتق قنأ له ثم أقر [ب/١٠] بدَيْن لم يبطل تبرعه ولا عتقه (٣) ، ومالزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه رفعه (٤) وإسقاطه كأرش (٥) جنايته ، أو جناية رقيقه ، وماعاوض عليه بثمن المثل (٦) أو ما يتغابن الناس بمثله فهو من رأس المال ، وكذا النكاح بمهر المثل جائز من رأس المال ، وكذا شراء جارية يستمتع بها - ولو ثينة - بثمن مثلها أو من الأطعمة ما لا يأكله مثله (٧) ، ولو أن امرأة مريضة أعتقت عبداً قيمته عشرة وتزوجها بعشرة في ذمته ثم ماتت وخلفت مائة ، اقتضى قول أصحابنا أن تضم العشرة التي في ذمته إلى المائة فيكون ذلك هو التركة ويرث نصف ذلك (٨) ، يبقى للورثة خمسة وخمسون .

(١) حواشي المحرر ، كتاب في الفقه الحنبلي ، تصنيف أحمد بن نصر بن أحمد البغدادي ثم المصري المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٠٦ ، ولابن قنْدُس حواشي على المحرر غير المذكورة هنا ، ولم أعثر على كتاب ابن نصر الله هذا .

(٢) حال : ليست في (س) .

(٣) قال في الكشف ٣٢٧/٤ : "لأن الحق ثبت بالتبرع في الظاهر" .

(٤) لعل الصواب : دفعه ، كما في المغني ١٠٨/٦ ، والإقناع ٣٢٧/٤ .

(٥) سبق معنى الأرش ص ٨٧ ، والجناية ص ١٣٦ .

(٦) بيعاً أو شراءً أو إجارة ونحوها ، ولو مع وارث ، فمن رأس المال ، لأنه لا تبرع فيها ولا تهمة ، راجع الكشف ٣٢٧/٤ .

(٧) فإن ذلك جائز كله ، لأنه صَرَفُ ماله في حاجته . انظر المغني ١٠٨/٦ .

(٨) لقوله تعالى : {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ...} النساء : ١٢

كتاب الوصية

(١) باب الموصى له

(٢) باب الموصى به

(٣) باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

(٤) باب الموصى إليه

كتاب الوصية

لغة الأمر (١)، من وَصَّيْتُ الشيءَ أَصَيَّه إِذَا وَصَلْتَهُ (٢) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَن المِيتَ وَصَلَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَهُ مِنْ أَمْرِ مَمَاتِهِ (٣)، وَوَصَّيْ وَأَوْصَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ (٤).

قوله : (الأمر بالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ) (٥) كَأَن يُوَصِّي إِلَى إِنْسَانٍ يَزُوجُ بَنَاتِهِ ، أَوْ يُغَسِّلُهُ ، أَوْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ إِماماً ، أَوْ يَتَكَلَّمَ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهِ ، أَوْ يُفَرِّقُ ثَلَاثَهُ (٦).

قوله : (وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الْقُرْبَةُ) أَي فِي الْوَصِيَّةِ ، فَتَصَحَّ لِحَرْبِي (٧) وَمُرْتَدٍّ (٨) بِخِلَافِ الْوَقْفِ ، لِأَن الْمَقْصُودَ مِنْهُ الدَّوَامُ .
قوله : (مَنْ مُكَلِّفٍ) (٩) يَعْنِي مُطْلَقاً ، عَدِلاً كَانَ أَوْ فَاسِقاً ، رَجُلًا أَوْ

-
- (١) قَالَ تَعَالَى : { ... ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ... } الْأَنْعَامُ : ١٥٣ .
(٢) قَالَ فِي كَشَافِ الْقِنَاعِ ٣٣٥/٤ : " يُقَالُ : وَصَّيْتُ تَوْصِيَةً ، وَأَوْصَيْتُ إِيْصَاءً ، وَالْإِسْمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوَصَاةُ وَالْوَصَايَةُ بِفَتْحِ الْوَوِ وَكُسْرُهَا ، وَالْوَصَايَا : جَمْعُ وَصِيَّةٍ ، كَقَضَايَا جَمْعِ قَضِيَّةٍ " . وَرَاجِعْ لِسَانَ الْعَرَبِ ٣٩٥/١٥ .
(٣) رَاجِعْ : الْمَطْلَعُ ص ٢٩٤ ، التَّنْقِيحُ ص ١٩٤ ، شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٥٣٧/٢ ، الْكَشَافُ ٣٣٥/٤ .
(٤) الْمَرَاجِعُ نَفْسُهَا .
(٥) هَذَا التَّعْرِيفُ الشَّرْعِيُّ لِلْوَصِيَّةِ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْمَالِ تَعْنِي : التَّبَرُّعُ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ . رَاجِعْ : الْمُنْتَهَى ٣٧/٢ ، التَّنْقِيحُ ص ١٩٤ .
(٦) رَاجِعْ شَرْحَ الْبَهَوِيِّ ٥٣٨/٢ .
(٧) الْحَرْبِيُّ نَسَبَهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، وَهِيَ دَارُ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا صِلَحَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَيُقَالُ كَذَلِكَ : مُحَارِبٌ . رَاجِعْ لِسَانَ الْعَرَبِ ٣٠٣/١ .
(٨) الرَّدَّةُ : التَّحَوُّلُ وَالرَّجُوعُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ١٧٣/٣ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَنْ صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ لِلْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ فِي بَابِ الْمَوْصِي لَهُ قَرِيباً إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
(٩) قَالَ صَاحِبُ الْمُنْتَهَى ٣٧/٢ : " وَتَصَحَّحُ مُطْلَقَةً وَمَقِيدَةً مَنْ مَكْلَفٌ لَمْ يَعْاينَ الْمَوْتَ وَلَوْ كَافِراً أَوْ فَاسِقاً أَوْ أَخْرَساً " .

امراًةً ، مسلماً أو كافراً^(١)، وشَمِلَ العبد^(٢)، قال في الإنصاف^(٣): وهو صحيح ، فإنَّ كان فيما عدا المال فصحيح وإنَّ كان في المال فإن مات قبل العتق فلا وصية على المذهب لانتهاء ملكه^(٤)، والمكاتب^(٥) والمدبر^(٦) وأم الولد^(٧) كالقن^(٨).

قوله : (لَمْ يُعَايِنِ المَوْتَ)^(٩) قال في الفروع^(١٠): ولنا خلاف ، هل تقبل توبته ما لم يُعَايِنِ المَلَك ، أو مادام مكلفاً ، أو ما لم يُغَرَّغْ؟^(١١) فيه ثلاثة أقوال ، قال في تصحيح الفروع^(١٢): والأقوال الثلاثة متقاربة ، والصواب

-
- (١) قال في الكشف ٣٣٦/٤ : "وتصح الوصية من البالغ الرشيد ، سواء كان عدلاً أو فاسقاً ، رجلاً أو امرأةً ، مسلماً أو كافراً ، لأن هبتهم صحيحة ، فالوصية أولى" وقال في الإنصاف ١٧٣/٧ : "هذا صحيح بلانزع".
- (٢) قال البهوتي في الشرح ٥٣٩/٢ : "فيما عدا المال".
- (٣) ١٨٣-١٨٤/٧ .
- (٤) بقية الكلام : "وإن قيل : يملك بالتملك صحت ، ذكره بعض الأصحاب" الإنصاف ١٨٤/٧ .
- (٥) المكاتب : العبد يكاتب على نفسه بشئ منه فإذا سعى وأداه عتق . راجع لسان العرب ٧٠٠/١ .
- (٦) التدبير : أن يُعْتَقَ الرجل عبده عن دبر ، أي بعد موته ، فيقول : أنت حر بعد موتي . المرجع السابق ٢٧٣/٤ ، وقد سبقت الإشارة إلى التدبير والكتابة ص ١٣٣ .
- (٧) سبق الكلام عنها ص ٨٧ .
- (٨) القن : بكسر القاف هو في اصطلاح الفقهاء : الرقيق الذي لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته ، خلاف المكاتب والمدبر ، راجع تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه ، للنووي ص ٢٠٤ ، وأما أهل اللغة فقالوا : القن : عَبْدٌ مُلِكَ هو وأبواه ، راجع اللسان ٣٤٨/١٣ .
- (٩) أي : تصح الوصية من مكلف لم يُعَايِنِ الموت ، فإن عاينه لم تصح ؛ لأنه لا قول له ، والوصية قول . راجع شرح البهوتي ٥٣٩/٢ .
- (١٠) ٦٥٧/٤ .
- (١١) في (ص) : يغرر ، والغَرَّغَرَة : تَرَدَّدُ الروح في الحلق . راجع لسان العرب ٢١/٥ .
- (١٢) راجع الفروع ومعه التصحيح ٦٥٨/٤ .

تُقْبَلُ مادام عقله ثابتاً (١)(٢)، وقوله عليه السلام : (وَلَا تَهْلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ
الْحَلَقُومَ) (٣) أي قاربته ، إِذْ لو بلغته حقيقة لم تصح وصيته ولا غيرها باتفاق
الفقهاء ، قاله في شرح مسلم (٤) [١١/أ] .

قوله : (أَوْ سَفِيهًا بِمَالٍ) (٥) أي تصح وصية المكلف - ولو سَفِيهًا - إِذَا
وَصَّى بِمَالٍ (٦) ، لَأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لِحَظٌّ نَفْسِهِ (٧) ، ولا ضياع (٨) إِذَا ، لَأَنَّهُ إِنَّ
عَاشَ فَمَالَهُ لَهُ ، وَإِنْ مَاتَ كَانَ لَهُ ثَوَابُهُ ، وَهُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ .

(١) قلت : أي مادام مكلفاً ، لَأَنَّ الْعَقْلَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ .

(٢) انتهى كلام صاحب تصحيح الفروع .

(٣) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، راجعه في صحيح مسلم بشرح
النووي ١٢٣/٧ ، كتاب الزكاة ، باب بيان أن أفضل الصَّدَقَةِ صدقة الصحيح
الشَّحِيحِ ، ونصه : أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْثَرُ؟ فَقَالَ : (أَنَّ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ ، تَخْشَى الْفَقْرَ
وَتَأْمَلُ الْغِنَى ، وَلَا تَهْلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلَقُومَ قَلْتَ : لِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ كَذَا ،
أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ) . رواه مسلم .

(٤) شَرَحَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنُ مَرِي النَّوَوِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ
وَسِتْمِائَةَ عَلَى صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ مُسْلِمِ بْنِ الْحُجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيِّ
النِّسَابُورِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَهُوَ شَرَحَ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ
الْمَخْتَصَرَاتِ وَالْمَبْسُوطَاتِ ، قَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ : "... لَكِنِّي أَقْتَصِرُ عَلَى التَّوَسُّطِ ،
وَأَحْرَصُ عَلَى تَرْكِ الْإِطَالَاتِ " ، وَذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ هَذِهِ جُمْلَةً مِنَ الْمَقَدِّمَاتِ النَّافِعَةِ
الْمُفِيدَةِ عَنْ حَالِ رِوَاةِ الْكِتَابِ ، وَمَوَازِنَةِ بَيْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ ، وَفَضْلِ صَحِيحِ مُسْلِمَ
وَتَرْتِيبِهِ وَتَقْسِيمِهِ ، وَمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَأَقْسَامِهِ ، وَالْحَسَنِ ، وَغَيْرِهَا . وَهُوَ
مُطْبُوعٌ بِمَحْمَدِ اللَّهِ فِي تِسْعَةِ مَجْلَدَاتٍ . انظر مقدمته ، وراجع مقاله هنا في ١٢٣/٧

(٥) قال في المنتهى ٣٧/٢ : "أَوْ سَفِيهًا بِمَالٍ لِأَعْلَى وَلَدِهِ" ، وسيرد تعريف الحجر والسفه ص ٢٧٢

(٦) على الصحيح من المذهب ، قال البهوتي في الشرح ٥٣٩/٢ : "فتصح لتمحضها نفعاً
له بلا ضرر ، كعبادته" . وراجع : المغني ١٢٠/٦ ، الإنصاف ١٨٥/٧ ، التنقيح
ص ١٩٤ .

(٧) قال في الكشف ٣٣٦/٤ : "ولأنه إنما حُجِرَ عَلَيْهِ لِحَظِّ مَالِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْوَصِيَّةِ
إِضَاعَةٌ لَهُ ... " .

(٨) انظر في ()

قوله : (أَوْ مُبْرَسَمًا) (١) (٢) يعني إذا لم يفتق في بعض الأحيان (٣) ، ومثله المغمي عليه (٤) .

قوله : (وَمِنْ مُمَيِّزٍ) (٥) أي وتصح الوصية منه إذا كان يعقل الوصية (٦) .

قوله : (وَنَحْوَهُمْ) (٧) كَغَازٍ فَقِيرٍ (٨) .

قوله : (وَلَوَارِثَ بَشِيءٍ) (٩) أي تحرم الوصية بشيء (١٠) ولو أقل من

-
- (١) الْمُبْرَسَمُ : من أُصِيبَ بِالْبُرْسَامِ ، وقد سبق إيضاح معناه ص ١٣٧ .
- (٢) قال صاحب المنتهى ٣٧/٢ : "ولاسكران أو مُبْرَسَمًا أي لاتصح وصيتهما ، قال البهوتي في الشرح ٥٣٩/٢ "لأنه لاحكم لكلامه ، أشبه المجنون" ، وراجع المغني ١٢٠/٦ .
- (٣) قال البهوتي في الشرح ٥٣٩/٢ : "فإن كان يفتق أحياناً ، ووَصَّى في إفاقته "صحت" ، قال في المغني ١٢٠/٦ : "لأنه بمنزلة العقلاء في شهادته ووجوب العبادة عليه" .
- (٤) راجع شرح البهوتي ٥٣٩/٢ .
- (٥) قال في المنتهى ٣٧/٢ : "وَمِنْ مُمَيِّزٍ لاطفل" ، وراجع التنقيح ص ١٩٤ .
- (٦) قال في الإنصاف ١٨٦/٧ : "وهو المذهب" ، وراجع المغني ١١٩/٦ ، وقال البهوتي في الشرح ٥٣٩/٢ : "لتمحضها نفعاً له كإسلامه وصلاته ، لأنها صدقة يحصل له ثوابها بعد غناه من ماله فلا ضرر يلحقه في عاجل دنياه ولا أخراه ، بخلاف الهبة" .
- (٧) قال في المنتهى ٣٧/٢ : "وَتُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا - وهو المال الكثير عرفاً - بخمسه لقريب فقير ، وإلا فلمسكين وعالم وديين ونحوهم" .
- (٨) وكابن السبيل ، راجع شرح البهوتي ٥٤٠/٢ .
- (٩) قال في المنتهى ٣٨/٢ : "وَتَحْرُمُ مِمَّنْ يَرِثُهُ غَيْرُ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ بِزَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَلَوَارِثَ بَشِيءٍ ، وَتَصَحُّ وَتَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ" ، وقال البهوتي في الشرح ٥٤٠/٢ : "وتحرم الوصية ممن يرثه غير زوج ، أو غير زوجة بزائد... الخ .
- (١٠) في (ص) : له بشيء ، وهو الصحيح .

الثلث (١).

قوله : (وتصح) (٢) الوصية المحرمة (٣).

قوله : (صح مطلقاً) (٤) أي : سواء أجاز ذلك بقية الورثة أولاً وسواء كان ذلك في الصحة أو المرض (٥).

فائدة :

يجب العمل بوصية ثبتت ببينة أو إقرار الورثة ، مالم يعلم رجوعه عنها وإن طالت مدتها ، لأن حكمها لا يزول بتطاول الزمان عليه (٦) ،

(١) سواء كان في الصحة أو المرض ، على الصحيح من المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٩٤ ، الإنصاف ١٩٣/٧ ، الكشاف ٣٣٩/٤ ، لحديث أبي أمامة رضي الله عنه (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) رواه الحمسة إلا النسائي انظر سنن أبي داود ٢٩٦/٣-٢٩٧ ، كتاب البيوع ، باب في تضمين العارية ، وراجع سنن الترمذي ٤٣٣/٤ ، كتاب الوصايا ، باب ماجاء : لا وصية لوارث ، وسنن ابن ماجه ٩٠٥/٢ ، كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث ، وأحمد في المسند ٣١٣/٦ رقم ١٨١٠٤، ١٨١٠٥ ، وهو حديث صحيح الإسناد ، راجع إرواء الغليل ، للألباني ٨٧/٦ ، كتاب الوصايا ، رقم ١٦٥٥ .

(٢) راجع نص المنتهى في الصفحة السابقة هامش (٩) .

(٣) أي الوصية للوارث ، وتَقِفُ على إجازة الورثة ، راجع : التنقيح ص ١٩٤ ، الإنصاف ١٩٤/٧ ، واستدلوا بحديث ابن عباس مرفوعاً : (لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ) ، وعن عمرو بن شعيب . عن أبيه عن جده مرفوعاً : (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ) رواهما الدارقطني ، انظر التعليق المغني على سنن الدارقطني ١٥٢/٤ رقم ٩-١٠ ، وهو حديث منكر ، راجع إرواء الغليل ٩٦/٦-٩٧ رقم ١٦٥٦ ، ورقم ١٦٥٧ ، وقال البهوتي في الشرح ٥٤١/٢ : "لأن المنع لحق الورثة ، فإذا رضوا بإسقاطه نفذ" ، وراجع الكشاف ٣٤٠/٤ .

(٤) قال في المنتهى ٣٨/٢ : "ولو وصّى لكل وارث بمعين بقدر إرثه ، أو بوقف ثلثه على بعضهم صح مطلقاً" ، راجع : التنقيح ص ١٩٤ ، الإنصاف ١٩٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٤٠/٤ .

(٥) قال البهوتي عن صحة وقف الثلث على بعض الورثة في شرحه ٥٤١/٢ : "لأنه لا بيع ولا يورث ولا يملك ملكاً تاماً ، لتعلق حق من يأتي من البطون به" .

(٦) راجع : التنقيح ص ١٩٤ ، الإنصاف ١٨٨/٧ ، شرح البهوتي ٥٣٩/٢ ، الإقناع مع

والأولى أن يكتب الموصي وصيته^(١) ويُشهد عليها ، لأنه أحفظ لها وأحوط لما فيها^(٢).

قوله : (وهي تنفيذ) أي إجازة الورثة تنفيذ وإمضاء لوصية مورثهم^(٣) ، لا ابتداء عطية^(٤).

قوله : (وولاء عتق)^(٥) يعني مُنجزاً كان أو موصىً به إذا كان زائداً على الثلث .

قوله : (ويزاحم الخ)^(٦)^(٧) بالبناء للمفعول ، أي لو وصّى لواحد بالثلث ، ولآخر بالنصف ، وأجازوا وصية صاحب النصف^(٨) ، زاحم صاحب النصف صاحب الثلث بنصف كامل فيقسم الثلث بينهما على

(١) لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده) متفق عليه ، انظر فتح الباري ٤/١٩٩ ، كتاب الوصايا ، باب الوصايا ، وراجع مختصر صحيح مسلم للمنذري ص ٢٥٩ ، كتاب الوصايا والصدقة والنحل .

(٢) راجع : المغني ٦/٩٩ ، شرح البهوتي ٢/٥٣٩ ، الإقناع مع شرحه ٤/٣٣٨ .
(٣) ليست في (ص) .

(٤) أي ليست هبة مبتدأة على الصحيح من المذهب ، قال البهوتي في الشرح ٢/٥٤١ لقوله تعالى : { ... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوَصَّى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ... } النساء : ١٢ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٤/٣٤١ ، وقال صاحب الإنصاف ٧/١٩٦ : "قال الشارح : لأن ظاهر المذهب أن الوصية للوارث والأجنبي بالزيادة على الثلث صحيحة موقوفة على إجازة الورثة فعلى هذا تكون إجازتهم تنفيذاً" .

(٥) قال صاحب المنتهى ٢/٣٨ : "وولاء عتق مجاز لموصٍ تختص به عصبته" ، قال في الإنصاف ٧/١٩٧ : "على المذهب" ، وقال البهوتي في الشرح ٢/٥٤٢ : "لأنه المعتق" .

(٦) قال في المنتهى ٢/٣٩ : "ويزاحم بمجاوزٍ لثلثه الذي لم يجاوز" ، وقال صاحب الإقناع ٤/٣٤٢ : "وماجاوز الثلث من الوصايا إذا أُجيز زاحم به من لم يجاوز الثلث" .

(٧) أصل المزاحمة : المضايقة ، لأنه يُضَيَّق على أصحاب الوصايا بتنقيص أنصابهم ، قاله صاحب المطلع ص ٢٩٤ .

(٨) في (ص) : الثلث .

خمس (١)، لصاحب النصف ثلاثة أخماس وللآخر (٢) خمس ، ثم يُكمل لصاحب النصف نصفه بالإجازة (٣).
 قوله : (لَا خِدْمَتَهُ) (٤) أي لو أَجَرَ نفسه بمحابة (٥) للخدمة (٦) مدة بشرط الخيار له ، ثم مرض واختار الإمضاء ، فالمحابة من رأس ماله ، لأن تركه الفسخ إذاً ليس بترك مال (٧).

فصل [في الوصية لعدد غير مَحْصُور]

قوله : (وإِلا اشْتَرَطَ الْخ) (٨) أي وإن لم تكن الوصية لغير محصور (٩)

(١) وذلك أن أصل المسألة من ستة ، وترجع بالرد إلى خمسة ، فنصف الستة ثلاثة ، وثلاثها إثنان ، يكون مجموعهما خمسة ، لصاحب النصف ثلاثة من خمسة ، ولصاحب الثلث إثنان من خمسة ، فلو كان المال ثلاثة آلاف مثلاً فإنَّ الثلث ألف يُقسم على خمسة فيكون الخمس مائتان ، لصاحب النصف ثلاثة في مائتين بستمائة ، ولصاحب الثلث إثنان في مائتين بأربعمائة .

(٢) أي صاحب الثلث .

(٣) قلت : هذه المسألة مبنية على كون الإجازة من الورثة تنفيذاً للوصية وليست هبةً مبتدأة على الصحيح من المذهب - وقد سبق إيضاحه في الصفحة السابقة - راجع : الإنصاف ١٩٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٤٢/٤ .

(٤) قال في المنتهى ٣٩/٢ : " لكن : لو أجاز مريض فمّن ثلثه كمحابة صحيح في بيع خيار له ثم مرض زمنه ، وإذن في قبض هبة ، لا خدمته " ، قال البهوتي في شرحه ٥٤٢/٢ : " أي لا تعتبر محابة في خدمته من الثلث " .

(٥) سبق إيضاح معنى المحابة ص ١٤١ .

(٦) كأن أَجَرَ نفسه للخدمة بدون أَجْرٍ مثله .

(٧) راجع شرح البهوتي ٥٤٢/٢ .

(٨) قال في المنتهى ٤٠/٢ : " وما وصّي به لغير محصور أو مسجد ونحوه لم يشترط قبوله وإِلا اشترط ، وحله بعد الموت أي محل القبول بعد الموت . راجع : التنقيح ص ١٩٥ ، الإنصاف ٢٠٣/٧ .

(٩) المحصور : كزيد وعمرو ، وغير المحصور : كالفقراء .

وللمسجد ونحوه ، بل كانت لآدمي معين^(١) اشترط قبوله لها^(٢)(٣).
 قوله : (من حينه)^(٤) أي حين القبول بعد الموت .
 قوله : (كما لو أتلّفها)^(٥) [ب/١١] أي أتلّف الأمة الموصى بها قبل
 القبول ، وإنما وجبت له^(٦) قيمتها بإتلافها قبل دخولها في ملكه إذا قبلها بعد
 ذلك لثبوت حق التملك له فيها بموت الموصي^(٧).
 تتمّة : لو وصّى لرجل بأرض ، فبني الوارث فيها أو غرس قبل
 القبول ، ثم قبل^(٨) ، فهو كبناء المشتري الشَّقَص^(٩) المشفوع^(١٠) أو غرسه

-
- (١) أو لعدد يمكن حصره .
 (٢) أي للوصية .
 (٣) قال البهوتي في شرحه ٥٤٣/٢ : "لأنها تمليك له كالهبة" .
 (٤) قال في المنتهى ٤٠/٢ : "ويثبت مُلْكُ موصىٍّ له من حينه فلا يصح تصرفه قبله"
 وراجع : التنقيح ص ١٩٥ ، الإنصاف ٢٠٢/٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، الإقناع مع شرحه ٣٤٤/٤
 (٥) قال في المنتهى ٤٠/٢ : "وإن كانت بأمة فأحبّلها وارث قبله صارت أم ولده ،
 وولده حرّاً لا يلزمه سوى قيمتها للموصى له ، كما لو أتلّفها" . راجع : شرح
 البهوتي ٥٤٤/٢ ، الإنصاف ٢٠٩/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٤٧/٤ .
 (٦) أي للموصى له .
 (٧) راجع : شرح البهوتي ٥٤٤/٢ ، المغني ٧٢/٦ .
 (٨) أي قبل موصىٍّ له .
 (٩) الشَّقَص : بكسر الشين هو القطعة من الأرض والطائفة من الشيء ، أو هو
 النصيب . راجع : المطلع ص ٢٧٨ ، لسان العرب ٤٨/٧ .
 (١٠) أي الذي ثبتت فيه الشفعة ، وهي : استحقاق الشريك انتزاع شقّص شريكه ممن
 انتقل إليه بعوض مالي إن كان مثله أو دونه ، انظر منتهى الإرادات ٥٢٧/١ ،
 وقيل هي : استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقل عنه من يد من انتقلت
 إليه ، انظر المطلع على أبواب المقنع ص ٢٧٨ ، نقلاً عن المغني .
 فإذا ثبتت الشفعة في شقّص الشريك لشريكه وكان المشتري للشقّص قد بني في
 الأرض أو غرس فيها ، فإن له أخذ بنائه وجرّاسه لأنهما نماء ملكه ، فإن أبنى
 فللشفيع أخذه بقيمته حين تقويمه ، أو قلعه ويضمن نقصه . راجع في ذلك :
 المنتهى ٥٣٢/١ ، شرح البهوتي ٤٤٤/٢ ، الإقناع مع شرحه ١٥٧/٤ .

فيكون محترماً^(١) يُتَمَلَّك بقيمته ، أو يقلعه الموصى له بالأرض ويضمن نقصه^(٢).

قوله : (ولم يرث)^(٣) أي الجدّ الموصى به من ابنه الميت أبي القابل^(٤) شيئاً ، لأنّ حرّيته إنّما حدثت عند القبول بعد أن ثبت الميراث لغيره^(٥) ، ولو كان الموصى به ابن أخ للموصى له وقد مات^(٦) بعد موت الموصي فقبل ابنه^(٧) لم يُعْتَق عليه ابن عمه ، لأنّ القابل إنّما تلقى الوصية من جهة الموصي لامن جهة أبيه^(٨) ، ولذا لا تُقضى ديون موصى له مات بعد موصٍ وقبل قبول من وصيته إذا قبلها وارثه^(٩).

قوله : (وعلى وارثِ ضَمَانٍ عَيْنٍ حاضره الخ)^(١٠) يعني أنه لا ينقص بتلفها ثُلُثُ موصى به^(١١).

-
- (١) أي يكون الغراس والبناء مالا محترماً .
 (٢) صوبه في الإنصاف ٢١٠/٧ .
 (٣) قال في المنتهى ٤٠/٢ : "وبأبيه ، فمات قبل قبوله ، فقبل ابنه عتق موصى به حينئذ ولم يرث" أي إنّ وصّى الميت قبل موته لحرّاً بأبيه الرقيق ، فمات الابن الموصى له بعد موت موصٍ وقبل قبوله للوصية ، ثم قبل ابن الموصى له الوصية بمجده عتق الموصى به حينئذ ، ولم يرث العتيق من ابنه الميت ، لأنّ حرّيته إنّما حدثت بعد أن صار الميراث لغيره . قدمه في المغني ٧١/٦ ، وراجع الإنصاف ٢١٠/٧ .
 (٤) أي القابل للوصية .
 (٥) راجع : شرح البهوتي ٥٤٤/٢ ، المغني ٧٢/٦ .
 (٦) أي الموصى له .
 (٧) أي ابن الموصى له الذي قد مات .
 (٨) قال البهوتي في الشرح ٥٤٤/٢ : "ولم يثبت لأبيه ملك في الموصى به" .
 (٩) راجع : المغني ٧٢/٦ ، شرح البهوتي ص ٥٤٤ ، الكشف ٣٤٧/٤ .
 (١٠) قال في المنتهى ٤٠/٢ : "وعلى وارثِ ضَمَانٍ عَيْنٍ حاضرة ، يتمكن من قبضها بمجرد موت مورثه ، لاسقي ثمة موصى بها" أي على وارث ضمان العين الحاضرة إنّ تَلَفَتْ ، بمعنى : أنها تُحْتَسَب على الورثة .
 (١١) راجع شرح البهوتي ٥٤٤/٢ ، وفيه : "ومفهومه أنها لو كانت غائبة أو حاضرة ولم يتمكنوا من قبضها لم تُحْتَسَب على الورثة" .

قوله : (لم يصح الردُّ مطلقاً) ^(١) أي سواء قبضها أو لا ، وسواء كانت مكيلاً أو غيره ^(٢).

قوله : (قام وارثه مقامه) ^(٣) يعني في ردِّ وقبول ، فإن كان الوارث جماعة اعتبر الرد والقبول من جميعهم ، فإن قبل بعض وردَّ بعض ترتب على كل منهم حكمه ، وإن كان فيهم من هو محجور عليه تقيّد وليُّه بفعل الأخط ^(٤).

فائدة :

إذا بطلت الوصية ^(٥) رجع إلى ما كان عليه كأن الوصية لم تكن ، ولو عيّن ^(٦) بالردِّ واحداً ^(٧) وقصد تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك وكان لجميعهم ، أما إذا استقرَّ ملكه عليه بالقبول فله أن يُخصّص به من شاء من الورثة ، لأنه ابتداء هبة ^(٨).

(١) قال في المنتهى ٤١/٢ : "وإن ردّها بعد موته ، فإن كان بعد قبوله لم يصح الردُّ مطلقاً ، وإلا بطلت" أي إن ردَّ الموصي له الوصية بعد موت الموصي وبعد قبوله لها لم يصح الرد مطلقاً ، وإن كان الرد قبل القبول بطلت . راجع : شرح البهوتي ٥٤٥/٢ ، التنقيح ص ١٩٥ .

(٢) قال البهوتي في الشرح ٥٤٥/٢ : "لاستقرار ملكه عليها بالقبول كسائر أملاكه" .

(٣) قال صاحب المنتهى ٤١/٢ : "وإن مات بعده وقبل ردِّ وقبول قام وارثه مقامه" أي إن مات الموصي له بعد الموصي وقبل ردِّ وقبول للوصية قام وارثه مقامه في الرد والقبول ، قال البهوتي في الشرح ٥٤٥/٢ : "لأنه حق ثبت للمورث فينتقل إلى وارثه بعد موته" . وراجع : الإقناع مع شرحه ٣٤٦/٤ ، التنقيح ص ١٩٥ .

(٤) راجع : الإقناع مع شرحه ٣٤٦/٤ ، شرح البهوتي ٥٤٥/٢ ، وسيرد تعريف الحجر من ٢٧٢

(٥) بأن ردّها الموصي له قبل القبول ، كقوله : رددت أو لأقبل ونحوه ، فإنها ترجع إلى الورثة . راجع شرح البهوتي ٥٤٥/٢ .

(٦) أي الموصي له .

(٧) أي واحداً من الورثة .

(٨) راجع شرح البهوتي ٥٤٥/٢ .

فصل [في رجوع الموصي في وصيته أو إبطاله لها]

قوله : (ولم يقل ذلك) ^(١) أى لم يقل : ما وصّيت به لزيد فهو لفلان .
قوله : (أو حرّمه عليه) ^(٢) أى على الموصى له به ، بأن قال عما
أوصى له به : هو حرام عليه ^(٣) .

قوله : (فخلطها ولو بخير منها) ^(٤) يعنى من جنسها ^(٥) ، اذ لو خلطها
بغير جنسها لم تتميز فيكون [أ/١٢] رجوعاً ^(٦) ، قاله ابن نصر الله ^(٧) ،

(١) قال فى المنتهى ٤١/٢ : "وان وصى به لآخر ولم يقل ذلك فيبينهما" أى ان وصى
بشئ لزيد ، ثم وصى به لعمرو ، ولم يقل ذلك فالموصى به بينهما ، كما لو
جمع بينهما فى الوصية . راجع : شرح البهوتى ٥٤٥/٢ ، التنقيح ص ١٩٥ ، وقال
فى الانصاف ٢١١/٧ : "هذا المذهب" .

(٢) قال فى المنتهى ٤١/٢-٤٢ : "وان باعه أو وهبه أو رهنه أو أوجبه فى بيع أو هبة
- ولم يقبل فيهما - أو عرضه لهما أو وصى ببيعه أو عتقه أو هبته أو حرّمه
عليه أو كاتبه أو دبره ... الى أن قال : "... فرجوع" أى أن كل ماسبق ذكره اذا
صدر من الموصى دل على رجوعه فى وصيته . راجع : التنقيح ص ١٩٥ ، الانصاف
٢١٢/٧ .

(٣) قال البهوتى فى الشرح ٥٤٦/٢ : "كما لو وصى لزيد بشئ ثم قال : هو حرام
عليه ، فرجوع" .

(٤) قال فى المنتهى ٤٢/٢ : "أو بقفيز من صيرة فخلطها ولو بخير منها" أى لو أوصى
بقفيز من صيرة ... الخ .

(٥) أى فان ذلك لا يعتبر رجوعاً ، قال فى التنقيح ص ١٩٥ : "لم يكن رجوعاً مطلقاً"
وهو المذهب ، وقال فى الانصاف ٢١٥/٧ : "سواء خلطه بدونه أو بمثله أو بخير
منه" . وراجع الاقناع مع شرحه ٣٥٠/٤ .

(٦) راجع الاقناع مع شرحه ٣٥٠/٤ ، قلت : كلام ابن نصر الله هنا فيه نظر : فان
قوله : "إذ لو خلطها بغير جنسها لم تتميز" ليس على إطلاقه ، بل يختلف ذلك
 باختلاف الأجناس فبعضها يتميز ، وبعضها يشق تمييزه ، فمثلاً : القمح إذا خلط
بالأرز فانه يتميز ، وكذا التمر مع الزبيب ، بينما لو خلط زيت سمسم بزيت
آخر من غير جنسه فإنه يشق تمييزه .

(٧) لم أعثر عليه .

قلت : كلام الأصحاب كالصريح في خلافه (١).
 قوله : (فلزيد) (٢) أي فالموصى به لزيد ، لأنه لم يكن إذ ذاك ما يمنعه
 أما لو قَدِمَ عمرو في حياة الموصي كان له .
 قوله : (من رأس المال) (٣) متعلق بِمُخْرِجِ (٤).
 قوله : (فما فضل منه) (٥) أي من الثلث (٦).
 قوله : (وإلا بطلت) أي وإن لم يفضل من الثلث شيء (٧) بطلت
 الوصية .

تتمة : قال ابن نصر الله (٨) : ولو جُنَّ يعني الموصي بعد الوصية
 وقبل الموت فهل تنفسخ كالوكالة في الأصح ؟ انتهى ، قلت : قد يُفَرَّقُ بينها
 وبين الوكالة بأن الوصية تؤول للزوم بالقبول ، فهي بالبيع الذي فيه خيار

-
- (١) قال في تصحيح الفروع ، المطبوع مع الفروع ٤/٦٦٣-٦٦٤ : "المسألة الثانية - ٤
 إِذَا خَلَطَ الصُّبْرَةَ الموصى بقفيز منها بغيرها بخير منها فهل يكون ذلك رجوعاً أم
 لا ؟ أطلق الخلاف ، أحدها : لا يكون رجوعاً وهو الصحيح ، قال في الهداية : فإن
 أوصى بطعام فخلطه بغيره لم يكن رجوعاً ، وبه قطع في المذهب والمستوعب
 والكافي والمنع والمحرر وشرح ابن مَنَجَّى وغيرهم ، وقدمه في المغني والشرح
 وشرح ابن رُزَيْنٍ وشرح الحارثي ، وصححه في الخلاصة ، ولم يقيده أكثرهم
 بالخيرية بل أطلقوا ، فشمّل الخيرية وغيرها ، وصرح به في المغني والشرح وشرح
 ابن رُزَيْنٍ والحاوي ، فقالوا : سواء كان دونه أو مثله أو خير منه ، والوجه
 الثاني : يكون رجوعاً... الخ" . وراجع الإنصاف ٧/٢١٥-٢١٦ .
- (٢) قال في المنتهى ٤٢/٢ : "وإن وصّى لزيد ثم قال : إن قَدِمَ عمرو فله ، فقدم بعد
 موت موصى فلزيد" .
- (٣) قال في المنتهى ٤٢/٢ : "ويُخْرِجُ وصي فوارث فحاكم الواجب - ومنه وصية بعثق
 في كفارة تخيير - من رأس المال" .
- (٤) أي يخرج ما ذكر من رأس المال .
- (٥) قال في المنتهى ٤٢/٢ : "وإن قال : أخرجوا الواجب من ثلثي بُدءَ به ، فما فضل
 منه فلصاحب التبرع ، وإلا بطلت" .
- (٦) قال البهوتي في الشرح ٥٤٧/٢ : "عملاً بوصيته" .
- (٧) أي بعد إخراج الواجب .
- (٨) انظر حاشيته على الفروع - مخطوط - ص ٩٦ .

أشبهه (١) كما تَقَدَّمَ فيما إذا مات الواهب قبل القبض (٢).

-
- (١) أي أن الوصية هنا لا تقاس على الوكالة ، بل على البيع الذي فيه خيار . قلت : الصحيح من المذهب : أنه لا ينقطع خيار المتبايعين بجنون أحدهما بل يبقى حتى يفيق . راجع : المنتهى مع شرح البهوتي عليه ١٦٨/٢ ، الإقناع مع شرحه ٢٠١-٢٠٠/٣ .
- (٢) وبناءً عليه : فإذا جُنَّ الموصي بعد الوصية وقبل الموت لم تنفسخ الوصية . راجع ص ١٢٢ .

باب الموصى له (١)

قوله : (من مسلم وكافر) (٢) قال في المبدع (٣) : يُستثنى من الوصية لكافر ما إذا أوصى له بمصحف ، أو عبد مسلم (٤) أو سلاح أو حَدَّ قَذْفٍ فإنه لا يصح . انتهى ، ولو وصَّى له بعبد كافر فأسلم قبل موت الموصي بطلت ، وكذا لو أسلم بعد الموت قبل القبول (٥) على الصحيح (٦) ، وعلم من قوله : معيّن (٧) ، أن غير المعين كاليهود والنصارى ونحوهم لا تصح له الوصية (٨) ، وصرح به الحارثي (٩) وغيره وقطع به .

قوله : (رَدَّتْ مَا أَخَذَتْ) (١٠) يعني على الورثة ، لبطلان الوصية بفوات

-
- (١) قال البهوتي في الشرح ٥٤٧/٢ : "وهو الثالث من أركان الوصية" قلت : الوصية لها أربعة أركان سيأتي ذكرها في باب الموصى به .
- (٢) قال في المنتهى ٤٣/٢ : "تصح الوصية لكل من يصح تملّيكُه من مسلم وكافر معيّن ولو مرتدّاً أو حربياً" على الصحيح من المذهب ، راجع : الفروع ٦٧٨/٤ ، التنقيح ص ١٩٦ الإنصاف ٢٢١/٧ ، وقال البهوتي في الشرح ٥٤٧/٢ : "لقوله تعالى { ... إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا } ... الأحزاب : ٦ ، قال محمد بن الحنفية وعطاء وقتادة : "إنّ ذلك هو وصية المسلم لليهودي" وزاد في كشف القناع ٣٥٣/٤ : "ولأن الهبة تصح لهم فصحت لهم الوصية" .
- (٣) ٣٢/٦ .
- (٤) قال في المغني ١٢٢/٦ : "لأنه لا يجوز هبتهما له ولا بيعهما منه" .
- (٥) قال البهوتي في الشرح ٥٤٧/٢ : "لأنه لا يجوز أن يبتدىء الكافر مُلْكاً على مسلم" .
- (٦) راجع : المغني ١٢٢/٦ ، المبدع ٣٢/٦ ، الإنصاف ٢٢٢/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٥٣/٤ .
- (٧) أي كافر معيّن .
- (٨) على الصحيح ، راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٢١/٧ .
- (٩) سبقت ترجمته ص ٧١ .
- (١٠) قال في المنتهى ٤٣/٢ : "وإن شرط عدم تزويجها ففعلت وأخذت الوصية ثم تزوجت رَدَّتْ مَا أَخَذَتْ" . أي إذا شرط ذلك على أم ولده ، أو زوجته الحرّة . راجع : شرح البهوتي ٥٤٧/٢ - ٥٤٨ ، الإنصاف ٢٢٣/٧ .

شرطها ، ولو وصّى بعق أُمته على أن لا تتزوج ، فمات فقالت : لا أتزوج عتقت ، فإذا تزوجت لم يبطل عتقها قولاً واحداً عند الأكثر (١) ، ولو دفع لزوجه مالا على أن لا تتزوج بعد موته ، فتزوجت ردّت المال إلى ورثته نصاً (٢) ، وإن أعطته مالا على أن لا يتزوج عليها ردّه إذا تزوج (٣) .

قوله : (ولقنه إلخ) (٤) أي تصح الوصية لقن (٥) الموصي إذا كانت بمشاع (٦) أو رقبته (٧) .

قوله : (ويعتق إلخ) (٨) يعني كله ولو كان الموصي له (٩) به بعضه بطريق السراية (١٠) كما لو أعتق البعض .

قوله : (لا بمعين) أي لا تصح الوصية لقن بشيء معين (١١) غير رقبته (١٢) .

-
- (١) راجع الإنصاف ٢٢٣/٧ ، قلت : والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن العتق إذا وقع تعذر رفعه .
 - (٢) قال في الإقناع وشرحه ٣٥٥/٤ : "لفوات الشرط ، نقله أبو الحارث" .
 - (٣) راجع : شرح البهوتي ٥٤٨/٢ ، الإقناع مع شرحه ٣٥٥/٤ .
 - (٤) قال صاحب المنتهى ٤٣/٢ : "ولقنه بمشاع كثلته ، وب نفسه ورقبته" . راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٢٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٥٦/٤ .
 - (٥) أي دون المدبر والمكاتب وأم الولد ، وسبق تعريف القن ص ١٤٨ .
 - (٦) كثلث ، وربيع .
 - (٧) كأن يقول : أوصيت لك برقبتك .
 - (٨) قال في المنتهى ٤٣/٢ : "ويعتق بقبوله إن خرج من ثلثه ، وإلا فبقدره" أي يعتق القن كله إن خرج كله من ثلثه ، وإن لم يخرج كله بل بعضه فإنه يعتق منه بقدره إن لم تجز الورثة باقية ، راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٢٥/٧ ، شرح البهوتي ٥٤٨/٢ .
 - (٩) في (ص) : الموصى به فقط ، وهو الصحيح .
 - (١٠) سبق معنى السراية ص ٨٩ .
 - (١١) أي لو وصّى لقنه بدار مثلاً ، فلا تصح الوصية بها ، لأن القن سيكون للورثة ميراثاً ، فكأنه وصّى لهم بما يرثونه . راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٢٥/٧ ، الكشاف ٣٥٦/٤ .
 - (١٢) فتصح الوصية بها .

قوله : (أَوْ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَهَا) ^(١) أي لو ولدت لأقل من ستة أشهر من حين الوصية ، سواء كانت فراشاً أو لا ^(٢) ، وظاهره أنه لو وُضِعَ لستة أشهر ، أن الوصية لاتصح [ب/١٢] ، وسوّى بعضهم بين الستة أشهر ومادونها ، منهم الموفق في المغني ^(٣) ، ومن تابعه كالشارح ^(٤) وابن رَزَيْن ^(٥) ^(٦) وابن المنجّي ^(٧) والواضح ^(٨)

(١) قال في المنتهى ٤٣/٢ : "وَلَا حَمْلَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ وجوده حينها ، بأن تضعه حيّاً لأقل من أربع سنين - وإن لم تكن فراشاً - أو من ستة أشهر من حينها" أي حين الوصية .

(٢) فالوصية صحيحة ، قال البهوتي في الشرح ٥٤٩/٢ : "لأنها تعليق على خروجه حيّاً والوصية قابلة للتعليق فتصح" ، وقال في الكشف ٣٥٦/٤ : "لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، فإذا وضعته لأقل منها - وعاش - لزم أن يكون موجوداً حينها" ، وصوبه في الإنصاف ٢٢٨/٧ ، وراجع التنقيح ص ١٩٦ .

(٣) راجع ٩١/٦ وفيه : "لأن الولد يُعلم وجوده إذا كان لستة أشهر" ، وسبقت ترجمة الموفق ص ١١٥ .

(٤) راجع الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٤٧٤/٦ - ٤٧٥ ، لشمس الدين عبد الرحمن ابن أبي عمر المقدسي ، تقدمت ترجمته ص ١٣٨ .

(٥) ليست في (ص) .

(٦) سبقت ترجمته ص ١١٠ .

(٧) اسمه مُنَجَّى بن عثمان بن أسعد بن المنجّي التنوخي المعري الأصل الفقيه الأصولي المفسر زين الدين أبو البركات ، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة وتوفي سنة خمس وتسعين وستمائة ، ومن تصانيفه : الْمُتَمَع شرح المقنع ، وتفسير القرآن ، وشرح في شرح المحصول ولم يكمله .

انظر ترجمته في : المدخل ، لابن بدران ص ٢١١ ، ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٣٣٢/٤ ، رقم ٤٣٩ ، التحفة السنية ، للشيخ علي الهندي ص ١٠٨ . وراجع مقاله هنا في كتابه : الْمُتَمَع شرح المقنع - مخطوط - في مكتبة جامعة الإمام بالرياض رقم ١٨٧١ فقه حنبلي ، الجزء الخامس ، لوحة ١٩٥ - ١٩٦ ، وقد سبق الكلام عنه ص ٣٧ .

(٨) اسمه : الواضح في شرح المختصر ، تصنيف نور الدين الضرير عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي بن عثمان البصري ، أبو طالب ، المتوفى سنة أربع وثمانين وستمائة ، شرح فيه مختصر الخرقى المعروف ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . راجع مصطلحات الفقه الحنبلي ص ٣٠٨ ، وهو مخطوط منه نسخة ناقصة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٣٦ فقه حنبلي ، ونسخة أخرى ناقصة كذلك بجامعة الإمام بالرياض رقم ٣٢٨٦ فقه حنبلي .

شَرَحَ الحَرْقِي (١)، وقال الزَّرْكَشِي (٢): ليس بجيد لاحتمال حدوثه حال الوصية (٣)، نقله ابن قُندُس (٤).

قوله : (وكذا لو وَصَّى به) أي بالحمل من أمة أو فرس أو نحوهما ، فتصح إن علم وجوده حينها (٥) وإلا فلا (٦).

قوله : (فلهما مَاشَرَط) (٧) أي لكل منهما مَاشَرَط له (٨)، وإن كان خُنْثَى فله مال الأُنْثَى حتى يتبين أمره ، ذكره في الكافي (٩).

قوله : (وإن قَتَلَ وَصِيٍّ مَوْصِيًّا بطلت) أي الوصية (١٠)، قال ابن نصر الله (١١): أي قتلاً مضموناً (١٢) على الأصح (١٣).

-
- (١) الحَرْقِي سبق الكلام عنه ص ٨٥ .
 - (٢) سبقت ترجمته ص ٨٥ .
 - (٣) نصه : "وفي المغني قَيِّدُهُ بأن تضعه لسته أشهر فما دون ، وليس بجيد ، لأنها إذا وضعته لسته أشهر احتمل حدوثه حال الوصية فلم تصادف الوصية موجوداً يقيناً" انظر شرح الزركشي على مختصر الحرقى ٣٨٢/٤ .
 - (٤) سبقت ترجمته ص ١١٧، وانظر حاشية المحرر ص ٧٧ ، مخطوط رقم ٨٦/٦٨ بالمكتبة السعودية بالرياض .
 - (٥) أي حين الوصية .
 - (٦) راجع : المغني ٩٠/٦ ، شرح البهوتي ٥٤٩/٢ .
 - (٧) قال في المنتهى ٤٤/٢ : "وإن كان في بطنك ذكر فله كذا ، وإن كان أنثى فكذا ، فكنا ، فلهما مَاشَرَط" . أي فوجد الذكر والأنثى معاً .
 - (٨) لوجود الشرط ، قاله البهوتي في شرحه ٥٤٩/٢ ، وراجع المغني ٩٢/٦ .
 - (٩) ٤٩٤/٢ .
 - (١٠) هذا المذهب ، قاله في الإنصاف ٢٣٢/٧ ، وقال في الكشف ٣٥٨/٤ : "لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد منها ، فالوصية أولى ، ومعاملة له بنقيض قصده" .
 - (١١) لم أجده .
 - (١٢) أي مضموناً بِقِصَاص أو دية أو كَفَّارَة . راجع الكشف ٣٥٨/٤ .
 - (١٣) قال صاحب المنتهى ٤٤/٢ : "لا إن جَرَحَهُ ثم أوصى له فمات من الجرح" . وراجع التنقيح ص ١٩٦ .

قوله : (وَيُعْطَى كُلُّ (١) قَدْرٍ مَا يُعْطَى مِنْ زَكَاةٍ) (٢) ويكفي من كل صنف واحد (٣) ، ويستحب تعميم من أمكن منهم وتقديم أقارب الموصي (٤) ولا يعطي إلا المستحق من أهل بلده ، ولا تجب التسوية (٥) .
قوله : (بدونها) (٦) أي دون الألف فالباقي للورثة ، لأنه لا مستحق له غيرهم (٧) .

قوله : (يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ قَدْرٍ مَا يَحِجُّ بِهِ) (٨) أي قَدْرُ نفقة المثل فقط (٩) .
قوله : (مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ أُجْرَةٍ) (١٠) أي يُعْطَى قَدْرُ نفقته إن قلنا : لا تصح الإجارة للحج (١١) ، وقدر أُجْرَتِهِ إن قلنا : تصح الإجارة له (١٢) .

-
- (١) في (ص) : كل واحد ، وهو الصحيح ، ويدل عليه ما بعده في هامش ٢ .
(٢) قال في المنتهى ٤٤/٢ : "وتصح لصنف من أصناف الزكاة ولجميعها ، ويُعطى كل واحد قدر ما يُعطى من زكاة" أي تصح الوصية لأصناف الزكاة كلهم ، وتصح لصنف واحد منهم كالفقراء أو الغزاة ، لأنهم يملكون . راجع شرح البهوتي ٥٤٩/٢ .
(٣) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٣٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٥٩/٤ .
(٤) قال في الكشف ٣٥٩/٤ : "لَمَّا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ" .
(٥) راجع الإنصاف ٢٣٥/٧ .
(٦) قال في المنتهى ٤٤/٢-٤٥ : "أو بشراء عبدٍ بألف ، أو عبد زيد بها - لِيُعْتَقَ عنه - فاشتروه ، أو عبداً يساويها بدونها" أي اشتروا ماقاله بدون الألف ، أو اشتروا عبداً يساوي الألف بدونها ، فإن الباقي للورثة .
(٧) راجع : شرح البهوتي ٥٥٠/٢ ، الكشف ٣٦٠/٤ .
(٨) أي إذا أوصى أن يُحج عنه بألف فإنه يُصَرَفُ من الثلث ، ويُدْفَعُ إلى كل من يقوم بذلك قدر ما يحج به .
(٩) قال البهوتي في الشرح ٥٥٠/٢ : "لأنه أطلق المصرف في المعاوضة فاقتضى عوض المثل كالتوكيل في بيع وشراء" .
(١٠) قال في المنتهى ٤٥/٢ : "فَإِنْ عَيَّنَهُ فَأَبَى الْحَجَّ بطلت في حقه ، ويُحج عنه بأقل ما يمكن من نفقة أو أجرة" . أي إن عيّن الموصي من يحج عنه بألف فأبى بطلت في حقه ، ويُحج عنه سوى المعين بأقل ما يمكن ، وهو المذهب . راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٤٠/٧ ، شرح البهوتي ٥٥١/٢ .
(١١) على الصحيح من المذهب ، راجع الإنصاف ٤٢١/٣ ، ٤٥/٦ .
(١٢) وهي الرواية الثانية ، قال في الإنصاف ٤٥/٦ : "وعنه : يصح كأخذه بلا شرط" .

قوله : (في فَرَضِ حَجٍّ ونفل) (١) متعلق بيحج عنه .

قوله : (فباقيه نفقة) (٢) أي باقي الثمن المقدّر نفقة للحبيس مع المائة نصاً (٣) ، لأنه أخرج ذلك في وجه واحد وهو الفرس ، فهما مال واحد بعضه للثمن وبعضه للنفقة عليه .

قال في شرح المحرر (٤) : والفرق بين المسألتين - يعني مسألة الفرس والعبد السابقة - أن الباقي في مسألة العبد لامصرف له (٥) ، قال ابن نصر الله (٦) : لكون المقصود من شراء العبد عتقه وقد حصل ، وليس عتق العبد بعد حصوله صالحاً لصرف شيء آخر فيه ، بخلاف الفرس فإنها بعد حصولها تصلح مصرفاً للإنفاق عليها لبقائها لما قصّدت له من الغزو ، بخلاف العبد فإنه لم يعين له بعد عتقه جهة قربة والفرس قد عُيّن بعد شرائه جعله للغزو [أ/١٣] ولاكسب له (٧)

قوله : (لأهل سِكَتِهِ فَلأهل زُقَاقِهِ) (٨) السَّكَّة بكسر السين ، والزُقَاق بضم الزاي : الدَّرَب ، وهو في الأصل : باب السَّكَّة الواسع ، قاله في

(١) قال في المنتهى ٤٥/٢ : "ويُحَجُّ عنه بأقل ما يمكن من نفقة أو أجرة ، والبقية للورثة في فرضٍ ونفل" .

(٢) قال في المنتهى ٤٦/٢ : "ولو وصّى بشراء فرس للغزو بمعين وبمائة نفقة له - فاشترى بأقل منه - فباقيه نفقة لإرث" أي لو أوّصى بشراء الفرس بألف مثلاً ، ووَصّى بمائة نفقة للفرس ، فاشترى الفرس بأقل من الألف فالبقية نفقة للفرس مع المائة . راجع شرح البهوتي ٥٥٢/٢ .

(٣) راجع الفروع ٦٨٣/٤ .

(٤) سبق الكلام عنه ص ١٢٣ ، ٣٧ .

(٥) أي لو وصّى بعتق عبد بألف مثلاً ، فاشترى مايساويه بثمانمائة ، فالباقي للورثة لأنه لامصرف له . راجع شرح البهوتي ٥٥٢/٢ .

(٦) لم أجده .

(٧) أي لاكسب للفرس فينفق عليه منه .

(٨) قال في المنتهى ٤٦/٢ : "وإن وصّى لأهل سِكَتِهِ فَلأهل زُقَاقِهِ حال الوصية" . راجع : التنقيح ص ١٩٦ ، الإنصاف ٢٤٢/٧ .

القاموس (١)(٢).

قوله : (إِنْ دَخَلَ فِي الْقَرَابَةِ) (٣) تقدم في الوقف أنه لا يدخل فيها (٤).

فصل [فيمن لاتصح الوصية له]

قوله : (ولاتصح لِكَنِيسَةٍ الْخ) (٥) أي سواء كان الموصي مسلماً أو كافراً ، وقال في الإقناع (٦) : لو وصَّى ببناء بيتٍ ليسكنه المجتازة من أهل الذمة وأهل الحرب صح (٧) ، قلت : مقتضى قول من اشترط في الوصية لكافر

- (١) قلت : الذي في القاموس أنها الطريق المستوي ، فقط . انظر ٣١٦/٣ .
- (٢) قال صاحب المطلع ص ٢٩٥ : "وهي في الأصل : الطريق المصطفة من النخل ، وقيل : الأزقة سيكك ، لاصطفاف الدور فيها" ، وقال في الإنصاف ٢٤٢/٧ : "وقيل هما أهل المحلة الذين يكون طريقهم بديره" ، وقال في الكشف ٣٦٣/٤ نقلاً عن الحارثي : "يستحقها أهل دربه وماقاربه من الشارع الذي يكون به لأنه العرف ، والوصية لأهل محلته كالوصية لأهل حارته" .
- (٣) قال في المنتهى ٤٦/٢ : "وأخ من أبٍ وأخ من أم - إِنْ دَخَلَ فِي الْقَرَابَةِ - سواء" .
- (٤) راجع المنتهى ١٧/٢ ، وشرح البهوتي ٥١١/٢ ، وفيه : "لأنه عليه السلام لم يجاوز بني هاشم بسهم ذوي القرى ، فلم يعط من هو أبعد كبني عبد شمس ، وإنما أعطى بني المطلب ، ولم يعط قرابته من جهة أمه وهم بنو زهرة شيئاً منه" . وراجع المغني ١٣١/٦ .
- (٥) قال في المنتهى ٤٧/٢ : "ولاتصح لِكَنِيسَةٍ ، أو بَيْتٍ نَارٍ ، أو كُتُبُ التَّوْرَةِ ، أو الْإِنْجِيلِ ، أو مَلَكٍ ، أو مَيِّتٍ" قال البهوتي في الشرح ٥٥٢/٢ : "أو مكان من أماكن الكفار سواء كانت ببنائه ، أو بشيء ينفق عليه ، لأنه معصية فلم تصح الوصية به" وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٤٥/٧ - ٢٤٦ ، الإقناع مع شرحه ٣٦٤/٤ ، وقد تقدم في الوقف ص ٧٤-٧٥ أنه لا يصح الوقف على الكنائس والبيع لأنه إعانة على إظهار دين الكفر ، فراجع .
- (٦) راجع الإقناع مع شرحه ٣٦٥/٤ .
- (٧) وراجع المغني ١٢٢/٦ .

أن تكون لمعين ، أن لاتصح هذه الوصية ، لأنها لجهة (١) ، والله أعلم (٢) .
 قوله : (أو مَلَك) بفتح اللام : أحد الملائكة (٣) ، وفي المغني (٤) وتبعه في
 الإقناع (٥) : ولا لَجَنِي (٦) ، قلت : ويرد عليه مأمراً في أحكام الجن من أنه يُقبل
 قولهم أن ما بيدهم ملكهم مع إسلامهم وأنه يصح معاملتهم (٧) .

قوله : (فللحي النصف) (٨) يعني من الموصى به له وللमित ، وتبطل
 الوصية في النصف الآخر (٩) ، ولعل الفرق بينه وبين ما إذا أوصى لزيد
 وحائط أو مَلَك على ما يأتي : أن الميت من أهل المَلَك في الجملة
 بخلافهما (١٠) .

قوله : (كإجازتهم للوارث) (١١) يعني فإنه يكون للأجنبي الثلث (١٢) ،

-
- (١) وهو الصحيح من المذهب ، وتقدم ذكره ص ١٦٠ .
 (٢) من قوله : قلت في الصفحة السابقة ، إلى قوله : والله أعلم ، ليست في (س) .
 (٣) قال البهوتي في الشرح ٥٥٣/٢ : "لأنه لا يملك" .
 (٤) لم أعثر عليه .
 (٥) راجع الإقناع مع شرحه ٣٦٥/٤ .
 (٦) وهو الذي أقره المؤلف في شرحه ٥٥٣/٢ .
 (٧) سبق ذلك في كتاب الصلاة ، باب صلاة الجماعة ، انظر نسخة (ك) ، ص ٨٥ .
 (٨) قال في المنتهى ٤٧/٢ : "وإن وصى لمن يعلم موته أولاً وحياً ، فللحي النصف"
 وهو المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٩٧ ، الإنصاف ٢٤٦/٧-٢٤٧ .
 (٩) قال البهوتي في الشرح ٥٥٣/٢ : "فإذا لم يكن أحدهما أهلاً للتملك بطلت الوصية
 في نصيبه" .
 (١٠) أي بخلاف الحائط أو المَلَك فإنهما لا يملكان ، فلم تصح الوصية لهما ، ويكون المال
 كله لزيد على الصحيح . راجع الإنصاف ٢٤٧/٧ .
 (١١) قال في المنتهى ٤٧/٢ : "وإن وصى بثلثه لوارث وأجنبي ، فردّ الورثة ، فللأجنبي
 السدس ، وبثلثيه فردّ الورثة نصفها - وهو ما جاوز الثلث - فالثلث بينهما ، ولو
 ردّوا نصيب وارث ، أو أجازوا للأجنبي فله الثلث كإجازتهم للوارث" .
 (١٢) على الصحيح ، راجع الإنصاف ٢٤٩/٧ .

وإن قالوا : أَجْزَنَا وصية الوارث كلها وَرَدَدْنَا وصية الأجنبي (١) ، أو عكسوا (٢) ، فعلى ما قالوا (٣) ، وإن أرادوا أن ينقصوا الأجنبي عن نصف وصيته لم يملكوا ذلك ، سواء أجازوا للوارث أو ردوا عليه ، وإن وصّى بثلثه لوارث وأجنبي ، وقال : إن رَدُّوا وصية الوارث فالثلث كله للأجنبي ، فإن أجازوا فالثلث بينهما ، وإن رَدُّوا فهو للأجنبي (٤) .

قوله : (ولو وصّى بشيء لزيد وبشيء للفقراء أو جيرانه . وزيد منهم . لم يشاركهم) أي لم يشارك الفقراء أو الجيران (٥) ، قال في الفروع (٦) : وإن وصّى لقربته وللفقراء فلقريب فقير سهمان (٧) ، ذكره أبو المعالي (٨) ، ويتوجه تخريج حكم كل صورة إلى الأخرى (٩) ، قال ابن نصر الله : قد يفرق بينهما (١٠) بأن زيدا (١١) متعين ، والقربة (١٢) [ب/١٣] لفظ عام فيه

-
- (١) في (ص) و(س) : نصف وصية الأجنبي .
 - (٢) بأن قالوا : أَجْزَنَا وصية الأجنبي كلها ورددنا وصية الوارث .
 - (٣) قال البهوتي في الشرح ٥٥٣/٢ : "لأن لهم أن يجيزوا لهما وأن يردوا عليهما" .
 - (٤) المرجع السابق .
 - (٥) قال في الشرح ٥٥٤/٢ : "لاقتضاء العطف المغايرة" .
 - (٦) ٦٨٣/٤ .
 - (٧) قال البهوتي في الشرح ٥٥٤/٢ : "... لأن كلاً من وصفه سبب لاستحقاقه ، فجاز تعدد استحقاقه بتعدد وصفه" .
 - (٨) وجيه الدين القاضي أسعد - ويسمى محمد - ابن المنجى بن بركات بن المؤمل التنوخي ، جد أبي البركات السابق ذكره ص ١٦٢ ، ولد سنة تسع عشرة وخمسائة وتوفي سنة ست وستمائة ، ومن تصانيفه : الخُلاصة ، والعمدة ، والنهاية في شرح الهداية ، وكلها في الفقه .
 - راجع ترجمته في : شذرات الذهب ١٨/٥ ، الدر المنضد ، للعليمي ٣٢٨/١ ، رقم ٩٣٧ .
 - (٩) انتهى كلام صاحب الفروع ، وكأنه حينما ساق قول أبي المعالي يريد أن يقيس عليه الصورة الأولى التي سبقت .
 - (١٠) أي بين المسألتين السابقتين .
 - (١١) في المسألة الأولى .
 - (١٢) في المسألة الثانية .

الفقير وغيره ، فيصلح كل من وصفه ^(١) سبباً لاستحقاقه به [فإنه علّق استحقاقه بوصفه - وهو القرابة - فإذا كان فيه وصفان صار استحقاقه بهما] بخلاف زيد فإنه علّق استحقاقه بعينه وعينه لا تتعدد ، وأما إذا علّق بوصفه دل على أن المراعى في الاستحقاق وصفه ، فجاز تعدد استحقاقه بتعدد أوصافه ، وإذا علّق بعينه دل على أن المراعى في استحقاقه عينه لا وصفه ، وعينه لا تتعدد ^(٢) ^(٣).

قوله : (باسم مشترك لم يصح) ^(٤) يعني إذا لم تكن قرينة ، فإن كان ثم قرينة أو غيرها أنه أراد معيناً منهما وأشكل علينا معرفته فهنا تصح الوصية بغير تردد ، ويُجَرَّج المستحق منهما بقرعه ^(٥) في قياس المذهب ، قاله ابن رجب ^(٦) في القاعدة الخامسة بعد المائة ^(٧).

قوله : (ويصح : أعطوا ثلثي أحدهما إلخ) ^(٨) أي زیداً أو عمراً ، والفرق بينها وبين التي قبلها ^(٩) أن قوله : أعطوا ثلثي أحدهما أمر بالتملك فصح جعله إلى اختيار الورثة كما لو قال لو كي له : ربع سلعتي من أحد هذين

(١) أي الفقر والقرابة .

(٢) انتهى كلام ابن نصر الله ، انظر حاشيته على الفروع - مخطوط - رقم ٦/٥ ف بجامعة الملك سعود ص ٩٧ .

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في النسخ جميعها وإنما بالرجوع إلى حاشية ابن نصر الله أضفناه هنا كما هو ، وهو زيادة يقتضيها السياق .

(٤) قال في المنتهى ٤٨/٢ : "ولو وصّى بثلثه لأحد هذين ، أو قال : لجاري أو قريب فلان - باسم مشترك - لم يصح" . قال البهوتي في الشرح ٥٥٤/٢ : "لإيهام الموصى له ، وتعيينه شرط" .

(٥) سبق معنى القرعة ص ١٠٨ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٠١ .

(٧) القاعدة : "في إضافة الإنشاءات والإخبارات إلى المبهّمات" ثم ذكر المسألة ضمن إضافة الإخبارات إلى المبهّمات فقال : "ومنها الوصية لجاره محمد وله جاران بهذا الاسم ..." . راجع القواعد ، لابن رجب الحنبلي ص ٢٥٠-٢٥٣ .

(٨) قال في المنتهى ٤٨/٢ : "ويصح : أعطوا ثلثي أحدهما ، وللورثة الخيرة" .

(٩) أي المسألة السابقة هامش (٤) .

بخلاف قوله : وصّيت لأحدهما (١).

قوله : (لامطلقاً) (٢) أي لا إن وصّيت ببيع العبد مطلقاً من غير أن يُعيّن مشترياً فإنّ الوصية لا تصح ، لعدم بيان مستحقها ، والوصية ببيع شيء لم يعينه الموصي أو وصيّهُ في ذلك (٣) فيها غرض (٤) مقصود ، وهو إمّا الإرفاق بالعبد بإيصاله إلى من هو معروف بحسن الملكة وإعتاق الرّقاب ، وإمّا الإرفاق بالمشتري لمعنى يحصل له من العبد (٥).

(١) فإنه لم يجعل للورثة خيار فيها .

(٢) قال صاحب المنتهى ٤٨/٢ : "ولو وصّيت ببيع عبده لزيد أو لعمر أو لأحدهما صح ، لامطلقاً" .

(٣) أي في البيع .

(٤) أي تعيين المشتري .

(٥) قال البهوتي في الشرح ٥٥٤/٢-٥٥٥ : "فإنّ تعذر بيع العبد لذلك الشخص ، أو أبى شراءه بثمن عيّنه موصٍ ، أو بقيمته إن لم يُعيّن ثمناً بطلت الوصية" .

باب الموصى به

وهو المتمم لأركان الوصية الأربعة وهي :

موصٍ ، وصيغته ، وموصى له ، وموصى به (١).

قوله : (واختصاصه) (٢) أي اختصاص موصٍ (٣) بالموصى به ، وإن لم يكن مما يملك كجلد الميتة المدبوغ ونحوه .

قوله : (وبمائة لا يملكها) (٤) أي لا يملك المائة حال الوصية (٥) ، وليس هذا من قبيل الوصية بمال غيره ، لأنه لم يضافها إلى ملك إنسان سواه (٦).

قوله : (فقيمته) (٧) أي قيمة الولد للموصى له به ، لعدم جواز التفرقة (٨) ، فإن كان رقيقاً فقيمته على مالك الأمة ، وإن كان حراً وهي أمة - بأن وطئت بشبهة - [أ/١٤] فعلى الواطيء ، وإن لم تحمّل حتى صارت حرة بطلت الوصية (٩).

-
- (١) راجع كشف القناع ٣٤٥/٤ .
- (٢) قال في المنتهى ٤٩/٢ : "يُعتَبَرُ إِمَّاكَانَهُ فَلَاتَصَحَّ بِمَدْبَرٍ ، وَاخْتِصَاصُهُ فَلَاتَصَحَّ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَلَوْ مَلَكَهُ بَعْدُ" .
- (٣) في (ص) : موصٍ به بالموصى به ، وفي (س) : موصى به بالموصى به .
- (٤) قال في المنتهى ٤٩/٢ : "وَبِمَعْدُومِ كَيْمَا تَحْمِلُ بِهِ أُمَّتُهُ ، أَوْ شَجَرَتِهِ أَبَدًا ، أَوْ مَدَّةٍ مَعِينَةٍ ، وَبِمَا لَا يَمْلِكُهَا" .
- (٥) فإنه يصح الإيصاء بها . راجع : الإنصاف ٢٥٢/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٦٨/٤ .
- (٦) راجع شرح البهوتي ٥٥٥/٢ .
- (٧) قال في المنتهى ٤٩/٢ : "فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ أَوْ قَدِرَ عَلَى الْمِائَةِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَلَهُ ، إِلَّا حَمَلَ الْأُمَّةَ فَقِيْمَتُهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ" أي فللموصى له ذلك بمقتضى الوصية مع الإجازة ، وإن لم يحصل شيء من ذلك بطلت الوصية ، لفوات محلها .
- راجع : شرح البهوتي ٥٥٦/٢ ، الإقناع مع شرحه ٣٦٨/٤ .
- (٨) أي لئلا يُفَرَّقَ بَيْنَ ذَوِي الرَّجْمِ فِي الْمَلِكِ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ ٥٥٦/٢ ، وَرَاجِعِ الْكَشَافِ ٣٦٨/٤ .
- (٩) راجع : شرح البهوتي ٥٥٦/٢ ، الكشاف ٣٦٨/٤ .

قوله : (وله ثلثهما) (١) أي (٢) ثلث الكلاب المباحة والزيت المتنجس ،
وتقسم الكلاب المباحة بين الورثة والموصى له أو الموصى لهما بالعدد ، فإن
تَشَاخَّوا فبقرة (٣).

قوله : (وبعير) (٤) بفتح الموحدة وكسرها (٥).

قوله : (مطلقاً) أي سواء ذكر العدد أو أنثى ، بأن قال : أوصيت
بثلاث ، أو ثلاثة من غنمي أو بقري أو إبلي (٦).

قوله : (وحصان) بكسر الحاء المهملة (٧).

قوله : (وجمل) بفتح الميم وسكونها (٨).

(١) قال في المنتهى ٤٩/٢ : "وبعير مال ككلب مباح النفع وهو : كلب صيد وماشية
وزرع وجروء لما يباح اقتناؤه له ، غير أسود بهم ، فإن لم يكن له كلب لم تصح
وزيت متنجس لغير مسجد ، وله ثلثهما - ولو كثر المال - إن لم تجز الورثة .

(٢) أي للموصى له بالمباح من الكلاب والزيت المتنجس .

(٣) على الصحيح من المذهب ، راجع : التنقيح ص ١٩٧ ، الإنصاف ٢٥٣/٧ - ٢٥٤ - ٢٥٥
شرح البهوتي ٥٥٦/٢ .

(٤) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "وتصح بمبهم كَثُوب ويُعطى ما يقع عليه الاسم ، فإن
اختلف بالعرف والحقيقة غلبت ، ف(شاة) و(بعير) و(ثور) : لذكر وأنثى مطلقاً"
أي تغلب الحقيقة على العرف عند الاختلاف . راجع : التنقيح ص ١٩٧ ، الإنصاف
٢٥٥/٧ .

(٥) والفتح أفصح ، راجع اللسان ٧١/٤ .

(٦) قال البهوتي في الشرح ٥٥٧/٢ : "لأن اسم الجنس يُذكر ويؤنث ، ولعموم حديث
(في أربعين شاة شاة) ، وهو جزء من حديث ثمانية بن عبد الله رضي الله عنه في
الصحيح وغيره وفيه كتاب أبي بكر الصديق لأنس بن مالك رضي الله عنهما في
فريضة الزكاة عندما وجهه إلى البحرين ، راجع فتح الباري ٣٧١/٣ - ٣٧٢ ،
كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم .

(٧) أي للذكر ، راجع الكشف ٣٦٩/٤ .

(٨) أي للذكر كذلك ، راجع الكشف ٣٦٩/٤ ، وقال ابن منظور في اللسان ١٢٣/١١
"... فأما الجمل فجمع جمل ، كأسد وأسد" .

قوله : (وَجَرَّ) بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم وآخره راء : الأثنى من الخيل ، قال في القاموس^(١) : وبالهاء لحن .

قوله : (من خَيْلٍ وَبَغَالٍ وَحَمِيرٍ)^(٢) يعني مالم يقرن بكلامه ما يصرفه إلى أحدها كَدَابَّةٍ يُقَاتِلُ عَلَيْهَا ، أو يُسَهَّمُ لَهَا ، فينصرف إلى الخيل^(٣) ، أو يقول دابة يُنتَفَعُ بظهرها ونسلها ، فيخرج منه البَغْلُ ، لأنه لانسِل له ، ويخرج الذكور منه أيضاً كذلك^(٤) .

تنبيه : في هذا خروج عما ذكره من أن الحقيقة مغلبة على العرف إذ الدَّابة في الحقيقة لِمَا دَبَّ وَدَرَج ، إلا أن يُقال : عُرِفَ الحقيقة مُغْلَبٌ على الحقيقة^(٥) .

قوله : (فله قيمة أحدهم)^(٦) يعني والخيرة للورثة فيما يعطونه .

(١) ٤/٢ .

(٢) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "والدَّابة : اسم لذكر وأثنى من خَيْلٍ وَبَغَالٍ وَحَمِيرٍ" قال في الإنصاف ٢٥٩/٧ : "هذا المذهب" ، وقال في الكشف ٣٧٠/٤ : "لأن ذلك هو المتعارف" .

(٣) قال في الكشف ٣٧٠/٤ : "لاختصاصها بذلك" .

(٤) راجع : شرح البهوتي ٥٥٧/٢ ، الكشف ٣٧٠/٤ .

(٥) قال في الكشف ٣٧٠/٤ : "قال الحارثي : والقائلون بالحقيقة لم يقولوا هاهنا بالأعم كأنهم لَحَظُوا غلبة استعماله في الأجناس الثلاثة بحيث صارت الحقيقة مهجورة" . قلت : فإنه إذا غلب استعمال المجاز بالعرف صارت الحقيقة حينئذٍ كالمتروكة ، فيصير الحكم للعرف ولا يصرف إلى الحقيقة إلا بدليل ، فلو قال : رأيت غائطاً لم تُفهم منه الحقيقة - وهو المطمئن من الأرض - فصار أصل الوضع منسياً والمجاز معروفاً سابقاً إلى الفهم ، راجع روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، تصنيف موفق الدين بن قدامة رحمه الله ص ١٥٣-١٥٦ .

(٦) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "وبغير مُعَيَّن كعبدٍ من عبيده ، ويعطيه الورثة ماشاءوا منهم فإن ماتوا إلا واحداً تعين فيه ، وإن قُتِلوا فله قيمة أحدهم على قاتل" أي للموصي له قيمة أحدهم يختار الورثة إعطاءه له . راجع : التنقيح ص ١٩٧ ، الإنصاف ٢٥٦/٧-٢٥٨ ، الإقناع مع شرحه ٣٧٠/٤ .

قوله : (اشترى له ذلك)^(١) يعني من التركة ، لأنه لم يُقَيَّد ذلك بكونه في ملكه وقد قصد أن يُعطى ذلك من ماله - وأمكن شراؤه من الثلث - فنفذت^(٢) الوصية . قال ابن نصر الله^(٣) : لا يلزم من قوله : أعطوه من أحد كيسي أن يكون الموصى به في أحد الكيسين ، وإنما مقتضى ذلك أن الإعطاء من أحدهما ، وهذا يَصْدُق بأن يوضع المال في أحدهما ثم يُعطى منه هذا مقتضى اللفظ وإن كان الظاهر أن ذلك غير مراد إلا أنه يصلح أن يُتَمَسَّك به في الفرق بين المسألتين في الجملة ، انتهى .

ومراده بالمسألة الثانية : مالو وصى بعبد من عبيده ولم يوجد فإن الوصية لا تصح^(٤) .

قوله : (وله أقواس الخ)^(٥) فإن لم [ب/١٤] يكن له إلا قوس واحدة تعينت ، أو كانت من نوع واحد فللورثة إعطاؤه ماشاؤا منها^(٦) .
قوله : (إلى غيرها)^(٧)

(١) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "وإن قال : أعطوه عبداً من مالي ، أو مائة من أحد

كيسي - ولا عبد له أو لم يوجد فيهما شيء - اشترى له ذلك" .

(٢) في (ص) : فتقدمت ، ولعل الصواب : فتنفذ الوصية ، كما هو في شرح البهوتي ٥٥٧/٢ .

(٣) انظر حاشيته على الفروع - مخطوط - ص ٥٧ .

(٤) راجع كشف القناع ٣٧١/٤ ، وفيه : "قال الحارثي : وقد يُفَرَّق بينهما ، بأن القدر الفائت في صورة المائة صفة محل الوصية ، لأصل المحل ، فإن كيساً يؤخذ منه مائة موجود ملكاً فأمكن تعلق الوصية به ، والفائت في صورة العبد أصل المحل - وهو عدم العبد بالكلية - فالتعلق مُتَعَذِّر . انتهى" .

(٥) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "وبقوس - وله أقواس لرمي وبندقي وندف - فله قوس النشاب ، لأنها أظهرها" . وراجع الإنصاف ٢٥٩/٧ .

(٦) قال البهوتي في الشرح ٥٥٨/٢ : "كالوصية بعبد من عبيده" .

(٧) قال في المنتهى ٥٠/٢ : "إلا مع صَرَف قَرينة إلى غيرها" ، قال في الإقناع مع شرحه ٣٧١/٤ : "مثل أن يقول : قوس يُنْدَف به أو قوس يُتَعَيَّش به أو نحو ذلك فهذا يُصَرَف إلى قوس الندف عملاً بالقرينة ، وإن قال : قوس يَغْزُو به خرج قوس الندف والبندق ؛ لأنهما لا يُقَاتَل بهما" ، وراجع الإنصاف ٢٥٩/٧ .

أي : غير قوس النُّشَاب (١) ، ككونه نَدَافاً (٢) لاعادة له بالرمي ، وإنما يُرمى بالبُنْدُق (٣) .

قوله : (وفي الماء يُصَرَف في عَمَل سُنُّن للجِهَاد) (٤)

قال ابن نصر الله (٥) : ولو وَصَّى بِمَالٍ في الهواء ، يتوجه أَنَّ يُقَالَ : يُعْمَلُ بِهِ بِأَذْهَنَجٍ لمسجد يَنْتَفِعُ بهوائه المصلون .
قوله : (وإن قُتِلَ) (٦) أي الموصي عمداً أو خطأ .

(١) قال البهوتي في الشرح ٥٥٨/٢ : "وهي القَوْسُ الفَارِسِيَّةُ" ، وقال النووي في تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٢٥ : "النُّشَاب يُرْمَى به عن القسي الفارسية ، والنَّبَلُ عن العربية ، حكاه الأزهري" ، وقال ابن منظور في اللسان ٧٥٧/١ : "والنُّشَاب : النَّبَلُ واحده : نُشَابَةٌ" .

(٢) قال ابن منظور ٣٢٥/٩ : "النَّدْفُ : طَرَقَ القُطْنُ بالمِنْدَفِ" ، وقال في الكشف ٣٧١/٤ : "قوس النَّدْفُ : يُنْدَفُ به القُطْنُ" .

(٣) قال في الإقناع مع شرحه ٣٧١/٤ : "وهو قَوْسٌ جُلَاهِقٌ - بضم الجيم وكسر الهاء - وهو اسم للبُنْدُق ، وأصله بالفارسية : جَلَه ... " ، وراجع الإنصاف ٢٦٠/٧ والبُنْدُق : يُعْمَلُ من الطِّينِ وَيُرْمَى به ، الواحدة منها : بُنْدُقَةٌ ، راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٤٢ .

(٤) أي إذا وَصَّى بثلثه في الماء فإنه يُصَرَفُ في عَمَلِ سُنُّن للجِهَاد ، قال البهوتي في الشرح ٥٥٨/٢ : "تصحيحاً لكلامه حسب الإمكان" .

(٥) انظر حاشيته على الفروع - مخطوط - ص ٩٧ .

(٦) قال في المنتهى ٥١/٢ : "وإن قُتِلَ فأخذت دينته فميراث يدخل في وصية ويقضى منها دينه" ، وراجع : شرح البهوتي ٥٥٨/٢ ، الإنصاف ٢٦١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٧٢/٤ .

فصل [في الوصية بمنفعة مُفردة عن الرقبة]

- قوله : (وَيُعْتَبَرُ خُرُوجُ جَمِيعِهَا إلخ) (١) أي جميع الأمة الموصى بنفعها أبداً ، أو مدة معلومة من الثلث على الصحيح ، قاله في الإنصاف (٢) ؛ لأن تقويم المنفعة على انفرادها غير ممكن (٣) .
- قوله : (وَيَبْقَى انْتِفَاعُ وَصِي بِحَالِهِ) (٤) يعني ولو أُعْتِقَتْ أو بِيَعَتْ أو كُتِبَتْ (٥) ، قال ابن نصر الله (٦) : وهل يصح وقفها؟ لم أجد به نقلاً . والظاهر عدم صحته ، انتهى .
- قلت : بل الظاهر ومقتضى القواعد صحته ؛ لصحة بيعها (٧) .
- قوله : (وَالْمَهْرُ لَهُ) (٨) أي لمالك النفع (٩) .
- تتمة : يجب تزويجها بطلبها (١٠) .

-
- (١) قال في المنتهى ٥٢/٢ : "وتصح بمنفعة مُفردة : كمنافع أمته أبداً ، أو مدة معينة ، ويعتبر خروج جميعها من الثلث" .
- (٢) ٢٦٧/٧ ، وقاله في الإقناع مع شرحه ٣٧٥/٤-٣٧٦ .
- (٣) قال البهوتي في الشرح ٥٥٩/٢ : "لكونها مجهولة" .
- (٤) أي للورثة عتق الأمة الموصى بنفعها وبيعها وكتابتها - بينما يبقى انتفاع الوصي بحاله - على الصحيح . راجع : المنتهى ٥٢/٢ ، التنقيح ص ١٩٧-١٩٨ ، الإنصاف ٢٦٣/٧ .
- (٥) قال البهوتي في الشرح ٥٥٩/٢ : "لأنه لا معاوض له" .
- (٦) انظر حاشية الفروع ص ٩٧ .
- (٧) قلت : ولتوفر شروط الوقف فيها .
- (٨) أي للورثة ولاية تزويج الأمة الموصى بنفعها بإذن مالك النفع والمهر له ، على الصحيح ، راجع : التنقيح ص ١٩٨ ، الإنصاف ٢٦٣/٧ ، المنتهى ٥٢/٢ ، الإقناع مع شرحه ٣٧٤/٤ .
- (٩) قال البهوتي في الشرح ٥٥٩/٢ : "لأنه بدل بضعها وهو من منافعها" .
- (١٠) قال في الكشف ٣٧٤/٤ : "لأنه حق لها" .

قوله : (وتصير - إن كان الواطيء مالك الرقبة - أم ولد) (١)(٢)، قال في شرحه (٣) وغيره : وعليه المهر لمالك المنفعة دون قيمة الولد (٤) لمالك الرقبة. قوله : (وإن (٥) وصي له بمكاتب صح) (٦) أي الإيصاء ، ويعتبر من الثلث الأقل من قيمته مكاتباً أو مابقي عليه (٧). فإن أدّى عتق ، والولاء للموصي له به ، وإن عجز عادقناً له ، وإن عجز في حياة الموصي لم تبطل الوصية ، وإن أدّى إلى الموصي عتق وبطلت (٨). قوله : (وتصح بمال الكتابة) (٩) فيكون للموصي له به استيفاءؤه عند حلوله والإبراء منه ، ويعتق بأحدهما (١٠) والولاء لسيده ، لأنه المنعم عليه ، وإن عجز فأراد الوارث إنظاره وأبى الوصي ، أو بالعكس (١١)، قدّم قول

-
- (١) في (س) : أم ولده ، وهو الأولى .
 (٢) ليس للموصي ولا الوارث وطء الأمة الموصي بنفعها ، ولا حدّ به على واحد منهما - للشبهة - وماتلده حرّ ، وتصير - إن كان الواطيء مالك الرقبة - أم ولد على الصحيح من المذهب . راجع : الإنصاف ٢٦٥/٧ ، المنتهى ٥٢/٢ ، الكشف ٣٧٥/٤ ، وقال البهوتي في الشرح ٥٦٠/٢ : "لأنها علقت منه بجرّ في ملكه" .
 (٣) راجع مخطوط "معونة أولي النهى" ، الجزء الثالث ، لوحة بدون .
 (٤) في (ص) قلت : قياس ماتقدم وما يأتي في الأمة المشتركة أنه لامهر عليه ، لأن الإيلاد إتلاف ، وإن ولدت من مالك المنفعة لم تصر أم ولد ، لأنه لا يملكها ، وعليه قيمة الولد يوم وضعه لمالك الرقبة .
 (٥) في (ص) و(س) : ومن .
 (٦) قال في المنتهى ٥٣/٢ : "ومن وصي له بمكاتب صح وكان كما لو اشتراه" هذا المذهب ، قال في الإنصاف ٢٦٨/٧ : "بلانزاع" ، وقال البهوتي في الشرح ٥٦٠/٢ "لأنه يجوز بيعه" .
 (٧) أي من مال الكتابة .
 (٨) أي الوصية ، راجع الإقناع مع شرحه ٣٧٦/٤ - ٣٧٧ .
 (٩) قال في المنتهى ٥٣/٢ : "وتصح بمال الكتابة وبنجم منها" . راجع : الإنصاف ٢٦٩/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٧٦/٤ .
 (١٠) أي يعتق المكاتب بالإستيفاء ، أو الإبراء .
 (١١) بأن عجز فأراد الوصي إنظاره وأبى الوارث .

الوارث (١)، ومتى عَجَزَ فهو عَبْدٌ للوارث .
 قوله : (فَالْكُلُّ) (٢) أي كُلُّ ما عليه إذا شاءه وخرج من الثلث .

فصل [في بَطْلَانِ الوَصِيَّةِ بِالْمُعَيَّنِ]

قوله : (فللموصي له ثلث موصى به) (٣) فيجب تسليمه له ، ويوقف الثلثان (٤).

قوله : (فلم يَزِدْ عنها) (٥) أي لم يَزِدْ ثلث ماله عن المائة .

(١) راجع الإنصاف ٢٦٩/٧ ، وقال في الكشف ٣٧٦/٤ : "لأن حق الموصي له إنما يثبت عند قيام العقد والقدرة على الأداء ، فإذا عَجَزَ كان العقد مستحق الإزالة فيملك الوارث الفسخ والإنظار" .

(٢) أي : إذا قال الموصي : (ضَعُوا عن المكاتب ماشاء) وجب وضع الكل عنه إن شاء وخرج من الثلث تنفيذاً للوصية ، راجع شرح البهوتي ٥٦١/٢ .

(٣) قال في المنتهى ٥٤/٢ : "وإن لم يكن لموصٍ سواه ، إلا دَيْنٌ أو غائب ، فلموصي له ثلث موصى به" أي : إذا لم يكن للموصي بالمعين مال سواه ، إلا دَيْنٌ أو مال غائب عن بلده ، فللموصي له ثلث المعين ، هذا المذهب . راجع : الإنصاف ٢٧٠/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٧٨/٤ .

(٤) قال البهوتي في الشرح ٥٦٢/٢ : "ولا يتصرفون في ثلثي المعين الموقوفين ، لتعلق حق الموصي له ، وذلك لا يمنع نفوذ الوصية في الثلث المستقر ولا يمكنه من جميعه ، لأنه ربما فات ماسواه فيسقط حقه مما عدا الثلث" . وراجع الكشف ٣٧٨/٤ .

(٥) قال في المنتهى ٥٥/٢ : "ولو وصَّى لشخص بثلث ماله ، ولآخر بمائة ، ولثالث بتمام الثلث على المائة - فلم يزد عنها - بطلت وصية صاحب التمام" . قال البهوتي في الشرح ٥٦٣/٢ : "لأنها لم تُصادف محلاً ، كما لو وصَّى له بداره ولادار له" وراجع الإقناع مع شرحه ٣٨٠/٤ .

باب الوصية [أ/١٥] بالأنصباء والأجزاء

الأنصباء : جمع نصيب (١)، والأجزاء : جمع جزء بضم الجيم وفتحها (٢)، وعبر عن هذا الباب في الفروع (٣) بباب عمل الوصايا ، وفي المحرر (٤) بباب حساب الوصايا ، والمراد : معرفة طريق استخراج أنصباء الموصي لهم ، وتعيين قدر نصيب كل واحد منهم ونسبته من التركة (٥). قوله : (فله مثله) (٦) أي : مثل الوارث المعين من غير زيادة ولا نقص (٧)، حتى لو كان الوارث مبعضاً (٨)، كان للوصي مثل ما يرثه بجزئه الحر فقط (٩).

وإن كان الموصي بمثل نصيبه غير وارث للمانع (١٠)، أو حجب (١١)

-
- (١) والنصيب : الحظ من كل شيء . راجع اللسان ٧٦١/١ .
 - (٢) وهو القطعة من الشيء . راجع اللسان ٤٥/١ .
 - (٣) ٦٩٨/٤ .
 - (٤) ٣٨٧/١ .
 - (٥) انظر شرح البهوتي ٥٦٤/٢ ، وفيه : "ومسائل هذا الباب ثلاثة أقسام : قسم في الوصية بالأنصباء ، وقسم في الوصية بالأجزاء ، وقسم في الجمع بينهما" . وراجع كشف القناع ٣٨١/٤ .
 - (٦) قال في المنتهى ٥٧/٢ : "من وصي له بمثل نصيب وارث معين ، فله مثله مضموماً إلى المسألة" وهذا إشارة إلى القسم الأول ، وهو الوصية بالأنصباء .
 - (٧) هذا المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٧٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٨١/٤ .
 - (٨) أي بعضه حرّ والبعض الآخر رقيق .
 - (٩) راجع شرح البهوتي ٥٦٤/٢ .
 - (١٠) أي مانع من موانع الإرث : كالقتل ، أو اختلاف الدين ، أو الرق .
 - (١١) الحجب اصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه . راجع الكشف ٤٢٣/٤ ، والفرق بينه وبين المانع ، كون الحجب أعم من المانع ، فإن المانع حجب بالوصف .

فلاشيء للوصي^(١). قلت : لو أوصى بمثل نصيب زيد مثلاً وهو وارث حال الوصية ، ثم قام به مانع أو حَجَّب عند الموت ، فهل تبطل الوصية؟ لم أرَ المسألة .

قوله : (فله مثل ماله لو كانت الوصية وهو موجود)^(٢) طريق ذلك : أنَّ تصحح مسألة عدم الوارث ، ثم مسألة وجوده ، وتضرب إحداهما في الأخرى ، وتقسم المرتفع من الضرب على مسألة وجوده ، فما خرج بالقسمة أضفه إلى ما ارتفع من الضرب^(٣) فيكون الموصى به^(٤) ، واقسم المرتفع^(٥) بين الورثة^(٦) ، فإذا كانوا أربعة بنين ، ووصى أبوهم بمثل نصيب ابن خامس - لو كان - فمسألة عدم الوارث من أربعة ، ومسألة وجوده من خمسة ، فاضربهما يحصل عشرون ، فإذا قسمتها على مسألة وجود الوارث خرج أربعة ، فأضفها إلى العشرين^(٧) ، ثم ادفعها^(٨) للموصى له ، واقسم العشرين بين البنين الأربعة^(٩).

-
- (١) لأنه لا نصيب للوارث ، فمثله لاشيء له . راجع : المغني ٧٧/٦ ، الإقناع مع شرحه ٣٨٢/٤ .
- (٢) أي لو وصى بمثل نصيب وارث - لو كان موجوداً - فللموصى له مثل ماله لو كانت الوصية والوارث موجود . راجع شرح البهوتي ٥٦٦/٢ .
- (٣) وحاصل الجمع هو مسألتهم .
- (٤) وهو ما خرج بالقسمة .
- (٥) وهو الباقي بعد إعطاء الموصى له نصيبه .
- (٦) ويتضح ذلك بالمثال الآتي .
- (٧) يحصل أربعة وعشرين وهي مسألتهم .
- (٨) أي الأربعة وهي تمثل السدس .
- (٩) لكل منهم خمسة . راجع شرح البهوتي ٥٦٦/٢ .

قوله : (يُزَادُ عَلَى ثَلَاثِينَ)^(١) يعني : التي هي خرج الكسرين المستثنى والمستثنى منه^(٢).

فصل في الوصية بالأجزاء (٣)

قوله : (بمنزلة سُدُس مفروض الخ)^(٤) هذا قول علي^(٥) وابن مسعود^(٦)^(٧)، فلو وصَّى بسهمٍ من ماله ، وترك أُمًّا وبنتين ، فهي من ستة^(٨) وترجع بالرد^(٩) إلى خمسة ، ويُزَادُ عليها سهم للوصي فتصير من

(١) قال في المنتهى ٥٧/٢ : "ولو كانوا أربعة فأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا مثل نصيب ابن خامس - لو كان - فقد أوصى له بالخمسة إلا السدس بعد الوصية ، فيكون له سهم يزداد على ثلاثين ، وتصح من اثنين وستين : له منها سهمان ، ولكل ابن خمسة عشر". وراجع الإنصاف ٢٧٨/٧ .

(٢) أي الخمس والسدس ، وطريق ذلك : أن تضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر يحصل ثلاثون ، خُمُسُهَا ستة ، وسُدُسُهَا خمسة ، فإذا استثنيت خمسة من ستة بقي سهم واحد وهو الوصية ، فيكون للموصى له سهم يُزَادُ على ثلاثين ، وتصح من اثنين وستين ، لأنه يبقى للبنتين ثلاثون ، على عددهم أربعة لاتنقسم وتوافق بالنصف ، فَرُدُّ الأربعة إلى الإثنين واضربها في واحد وثلاثين يحصل اثنين وستين للموصى له منها سهمان ، ويفضل للبنتين الأربعة ستون ، لكل ابن خمسة عشر . راجع شرح البهوتي ٥٦٦/٢ .

(٣) وهو القسم الثاني في هذا الباب .

(٤) قال في المنتهى ٥٨/٢ : "وبسهمٍ من ماله ، فله سُدُس بمنزلة سُدُس مفروض إن لم تكمل فروض المسألة أو كان الورثة عصبة ، وإن كملت أعيلت به" وهو المذهب . راجع : التنقيح ص ١٩٩ ، الإنصاف ٢٧٨/٧ .

(٥) علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٧) راجع : شرح البهوتي ٥٦٧/٢ ، الكشف ٣٨٥/٤ .

(٨) للأم السدس : واحد ، وللبنتين الثلثان : أربعة .

(٩) الرَّدُّ اصطلاحاً : صَرَفُ الباقي عن الفروض على ذوي الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم عصبة ، وخرج بقوله : النسبية : الزوجان ، فلايرد عليهما . راجع التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ، لفضيلة الشيخ صالح الفوزان ص ٢٤٨ ، وراجع : شرح البهوتي ٥٩٩/٢ ، الكشف ٤٣٣/٤ .

سنة ، لكل من الأم والموصى له سهم (١) ، وللبنتين أربعة ، وإن خَلَفَ أبوين وابنتين فهي من ستة (٢) وتَعُول (٣) بالسهم [ب/١٥] الموصى به إلى سبعة ، وإن خَلَفَ أختين لأبوين (٤) وأختين لأم وأُمًّا فهي من ستة (٥) وتَعُول إلى سبعة وبالسهم الموصى به إلى ثمانية .

تتمة : من أوصى لإنسان بسدس ماله ، ولآخر بسهم منه ، وخَلَفَ أبوين وابنين ، قال في المغني (٦) : جَعَلَتْ ذَا السَّهْمِ كَالْأُمِّ وَأَعْطَيْتِ صَاحِبَ السَّدْسِ سَدْسًا كَامِلًا وَقَسَمْتَ الْبَاقِيَ بَيْنَ الْوَرِثَةِ وَالْمَوْصِيِّ لَهُ عَلَى سَبْعَةٍ فَتَصَحَّ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، لَصَاحِبِ السَّدْسِ سَبْعَةٌ ، وَلَصَاحِبِ السَّهْمِ خَمْسَةٌ عَلَى الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ (٧) .

(١) وهو السدس .

(٢) لكل واحد من الأبوين السدس : اثنين ، وللبنتين الثلثان : أربعة .

(٣) الْعَوَّلُ : أَنْ تَزِيدَ سَهَامَ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْلِهَا زِيَادَةً يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا نَقْصُ أَنْصَابِ الْوَرِثَةِ

راجع : تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٢٤٧ ، التحقيقات المرضية ص ١٦١ .

(٤) أي شقيقتين .

(٥) للشقيقتين الثلثان : أربعة ، وللأختين من الأم الثلث : اثنان ، وللأم السدس :

واحد ، فتعول .

(٦) ٧٤/٦ .

(٧) أي الروايات الثلاث عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في مسألة ما إذا

أوصى بسهم من ماله ، فقال في الرواية الأولى : للموصى له السدس بمثلة

سدس مفروض إن لم تكمل فروض المسألة ، أو كانوا عصبه ، وإن كملت

فروضها أُعِيلَتْ بِهِ ، وَإِنْ عَالَتْ أُعِيلَ مَعَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ

الله عَنْهُمَا - وهذه الرواية هي المذهب ، راجع الصفحة السابقة هامش (٤) -

وقال صاحب الإنصاف ٢٧٩/٧ : "وهو من المفردات" .

والرواية الثانية : له سهم مما تصح منه المسألة - وهو قول شريح - قال في المغني

٧٣/٦ : "قال القاضي : ما لم يزد على السدس ، فإن زاد أعطى السدس لأنه

متحقق" .

والثالثة : له مثل نصيب أقل الورثة ، قال في المغني ٧٣/٦ : "قال القاضي : ما لم

يزد على السدس ، فإن زاد أعطى السدس لأنه أقل سهم يرثه ذو قرابة" .

قوله : (وبقي خمسة للإبنين إنَّ أجازا)^(١) يعنى للوصيين ، وتصح من أربعة وعشرين^(٢) ، للموصى له بالثلث ثمانية ، وبالربع : ستة ، ولكل ابن خمسة .

قوله : (دفع إليه نصف مافي يده ونصف سدسه)^(٣) أي نصف سدس مابيده ، وذلك ثلث مافي يده ورבעه^(٤) ، وذلك لأن مسألة الرد من تسعة لصاحب النصف منها سهم ، فلو أجاز له الوارثان كان له تمام النصف ثلاثة ونصف ، فإذا أجاز له أحدهما لزمه نصف ذلك^(٥) ، سهم ونصف وربع ، فيضرب مخرج الربع في تسعة يكن : ستة وثلاثين ، للذى لم يجز اثنا عشر^(٦) ، وللمجيز خمسة^(٧) ، ولصاحب النصف أحد عشر ، ولصاحب المال ثمانية^(٨) .

(١) قال في المنتهى ٥٨/٢ : "فلو وصى لرجل بثلثه ، ولآخر بربعه - وخلف ابنين - أخذت الثلث والربع من مخرجيهما ، سبعة من اثني عشر ، وبقي خمسة للإبنين إنَّ أجازا" .

(٢) حاصل ضرب عدد من بقى بعد الوصية في مسألة الورثة .

(٣) أى من أوصى الزيد بجميع ماله ، وأوصى لآخر بنصفه - وله ابنان - فأجاز أحدهما لصاحب النصف وحده ، دفع اليه نصف مافي يده ونصف سدسه . راجع المنتهى ٥٩/٢ - ٦٠ ، المغنى ٨٦/٦ .

(٤) وهو أربعة وثلاثة من اثني عشر .

(٥) أى : نصف الثلاثة والنصف .

(٦) وهى الثلث .

(٧) بعد أن كان له اثنا عشر ، فأخذ منها صاحب النصف نصفها ونصف سدسها وهو سبعة .

(٨) وهما : التسعان .

فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصباء (١)

قوله : (صحت من أربع وثمانين الخ) (٢) طريق ذلك : أن تضرب مخرج الثلث في عدد البنين (٣) يبلغ اثني عشر ، لكل ابن ثلاثة ، ويزاد لزيد (٤) ثلاثة ، استثن منها اثنين سدس جميع المال ، وزدها على الإثني عشر تبلغ أربعة عشر ، ثم اضربها في ستة (٥) يخرج الكسر صحيحاً فتبلغ : أربعة وثمانين (٦).

قوله : (فخذ المخرج) (٧) أي مخرج الربع المستثنى .

-
- (١) وهو القسم الثالث في هذا الباب .
- (٢) أي : إذا كان له أربعة بنين ، ووصى لزيد بمثل نصيب أحدهم إلا سدس جميع المال ، ولعمرو بثلث باقي الثلث بعد النصيب ، صحت المسألة من أربعة وثمانين لكل ابن تسعة عشر ، ولزيد خمسة ، ولعمرو ثلاثة . راجع المنتهى ٦١/٢ .
- (٣) الأربعة .
- (٤) وهو الموصى له .
- (٥) مخرج السدس .
- (٦) لكل ابن تسعة عشر - وهي النصيب - ولزيد خمسة ، لأنها باقي النصيب بعد سدس المال - وهو أربعة عشر - ولعمرو ثلاثة ، لأنها ثلث باقي الثلث بعد النصيب ، إذ الثلث : ثمانية وعشرون ، والنصيب : تسعة عشر ، فإذا طرحتها من الثلث بقي تسعة ، وثلثها ثلاثة . راجع شرح البهوتي ٥٧١/٢ - ٥٧٢ .
- (٧) قال في المنتهى ٦٢/٢ : "وإن خلف ثلاثة بنين ، ووصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع المال ، فخذ المخرج أربعة ، وزد ربه تكن خمسة فهو نصيب كل ابن ، وزد على عدد البنين واحداً واضربه في المخرج تكن : ستة عشر ، أعط الموصى له نصيباً - وهو خمسة - واستثن منه ربع المال أربعة يبقى له سهم ولكل ابن خمسة" .

وقال في المغني ٨١/٦ : "وإن شئت خصصت كل ابن بربع ، وقسمت الربع الباقي بينه وبينهم على أربعة" وراجع كتاب الهادي أو : عمدة الحازم في المسائل الزوائد عن مختصر أبي القاسم ، للموفق بن قدامة ص ١٥١ .

قوله : (واضربه في المخرج) ^(١) أي اضرب الحاصل من عدد البنين والمزاد عليه وذلك أربعة وربع ، في المخرج وهو أربعة ، وإنما زدت على عدد البنين مذكر ، ليكون الباقي بعد النصيب من المبلغ الحاصل ربع صحيح ^(٢).

تنبيه : أورد [١٦/أ] الحارثي ^(٣) على هذه المسألة ، يعني ما إذا خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع المال ^(٤) ، أن المثل مع الثلاثة ربع فكيف يستثنى منه الربع وهو مستغرق؟ ثم أجاب عنه ^(٥) .
قال القاضي علاء الدين : ^(٦) (٧)

وهذا مغلطة ، فإن قوله : "أوصى له بالربع" غير صحيح ، بل إنما أوصى له بمثل نصيب ابن ، ونصيب الابن هو ما يستقر له ، واستثنى من هذا النصيب المستقر : ربع المال ، ولا شك أن النصيب المستقر أزيد من ربع

(١) أي إذا خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع الباقي بعد النصيب فزد على عدد البنين سهماً وربعاً ، واضربه في المخرج يكن سبعة عشر ، له - أي للموصى له - سهمان ، ولكل ابن خمسة . راجع : المنتهى ٦٣/٢ ، المغني ٨١/٦

(٢) راجع شرح البهوتي ٥٧٣/٢ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧١ .

(٤) راجع الصفحة السابقة .

(٥) "بأن الإستثناء يتبع به النصيب فيتبع الوصية ، لأن الحاصل للوارث - مع عدم الاستثناء - ربع فقط ، ومع الإستثناء ربع وشيء ، فالمثل الموصى به كذلك ، فإذا استثنى منه الربع لم يكن الإستثناء مستغرقاً" . راجع القواعد الأصولية ، لابن اللّحّام ص ٢٤٩ .

(٦) اسمه : علي بن محمد بن عباس بن شيبان البجلي ثم الدمشقي أبو الحسن المعروف بابن اللّحّام - وهو غير القاضي علاء الدين المرداوي ، توفي سنة ثلاث وثمانمائة ، ومن تصانيفه : القواعد والفوائد الأصولية ، والأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وتجريد العناية في تحرير أحكام النهاية .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣١/٧ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢٣٦ .
(٧) قاله في القواعد الأصولية ص ٢٥٠ .

المال كما يظهر ذلك بعمل المسألة (١)، لكن يرد عليه سؤال آخر ذكره علاء الدين (٢)، وهو : أنه قد تقرر أنَّ استثناء الأكثر لا يصح على المذهب ، وهذه المسألة فيها استثناء الأكثر ، وكذلك يصححون استثناء الربع من الثلث، والخمس من الربع ونحو ذلك في الوصايا ، وقد ذكر أبو الخطاب (٣) هذا الاستشكال في التهذيب (٤) وأجاب عنه : بأنَّ هذا ليس من باب استثناء الأكثر ، وإنما كأنه أوصى له بشيء ثم رجع في بعضه وترك البعض (٥) ، يعني أن استثناء الأكثر في الوصية مُزَلَّ متزلة الرجوع ، لكونه يملكه (٦) ، وأجاب بعض المتأخرين بما ذكره أبو محمد المقدسي (٧) وغيره : من أن استثناء الأكثر إنما يمتنع من العدد خاصّة أمّا من الجموع المستغرقة فلا ، واختاره ابن عصفور (٨) ، فاستثناء الأكثر إنما يمتنع إذا كانت الكثرة مستفادة من اللفظ ، نحو : له عليّ عشرة إلا تسعة ، أما إذا كان الاستثناء مخصصاً بوصف واتفق أن الموصوف به أكثر من الباقي لم يكن ذلك من القسم

- (١) انتهى كلام القاضي علاء الدين .
 - (٢) راجع القواعد الأصولية ص ٢٤٨ .
 - (٣) أبو الخطاب الكلوزاني ، سبقت ترجمته ص ١١٨ .
 - (٤) التهذيب كتاب في الفرائض ، تصنيف أبي الخطاب الكلوزاني ، ذكر فيه ما يتعلق بعلم الفرائض ومسائله ، ثم ألحق به كتاب الوصايا ، وهو مخطوط منه نسخة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٩ ، وعدد أوراقه (١٩٣) ورقة وذكر هذا الاستشكال في آخر الصفحة الأخيرة من الكتاب ص ١٩٣ .
 - (٥) انتهى كلام صاحب التهذيب .
 - (٦) قال القاضي علاء الدين ابن اللحام في القواعد الأصولية ص ٢٤٨ : " وفي هذا الجواب نظر : إذ هو تحويل للفظ الاستثناء إلى غير معنى الرجوع " .
 - (٧) هذه كُنيّة الشيخ موفق الدين ابن قدامة ، لكن لم أجد هذا القول في كتبه المطبوعة .
 - (٨) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، وتوفي سنة تسع وستين وستمائة ، ومن مؤلفاته : المقرب في النحو ، والممتع في التصريف ، وهما مطبوعان .
- انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، فوات الوفيات ١٠٩/٣ ، رقم ٣٦٥ .

الممنوع ، قال أبو يعلى الصغير^(١) وأبو الخطاب وغيرهما من أصحابنا في قوله تعالى : { ... إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ }^(٢) أَنَّهُ استثناء بالصفة ، وهو في الحقيقة تخصيص ، وأنه يجوز فيه الكل نحو : اقتل من في الدار إلا بني تميم فيكونون من بني تميم فيحرم قتلهم^(٣) ، ونَقَلَ أبو حَيَّان^(٤) عن الفراء^(٥) : أَنَّ الاستثناء يجوز أن يكون أكثر من الكل مثل أن يقول المُقِر : له علي ألف إلا ألفين ، [ب/١٦] قال : إِلَّا أَنَّهُ يكون مُنْقَطِعاً^(٦) ، قاله ابن قُدُس^(٧) في

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خَلَف الفراء القاضي ، حفيد القاضي الكبير أبي يعلى محمد بن الحسين الذي سبق الكلام عنه ص ١١٣ ، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، وتوفي سنة ستين وخمسائة ، ومن مؤلفاته : التعليقة - في مسائل الخلاف - ، والمفردات ، وشرح المذهب ، والنكت والإشارات في المسائل المفردات .

انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٣/٢٤٤ ، رقم ١٢٩ ، شذرات الذهب ٤/١٩٠ ، المنهج الأحمد ٢/٣٢٨ ، رقم ٨١٠ .

(٢) سورة الحجر : آية ٤٢

(٣) راجع : التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب الكلوثاني ٢/٧٧-٨٣ ، القواعد الأصولية ، لابن اللحام ص ٢٤٨ .

(٤) أبو حَيَّان النحوي هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد سنة أربع وخمسين وستمائة ، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، ومن مؤلفاته : البحر المحيط في تفسير القرآن - مطبوع - ، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، وارتشاف الضرب من لسان العرب .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٦/١٤٥ ، فوات الوفيات ٤/٧١ ، رقم ٥٠٦ .
(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكرياء المعروف بالفراء إمام الكوفيين بعد الكسائي ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ولد سنة أربع وأربعين ومائة ، وتوفي سنة سبع ومائتين ، ومن مؤلفاته : المقصور والممدود ، ومعاني القرآن ، والمذكر والمؤنث .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٤/١٤٩-١٥٥ ، رقم ٧٤٦٧ ، مفتاح السعادة ١/١٦٦ راجع القواعد الأصولية ص ٢٤٨ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١١٧ ، وانظر مقاله هنا في حواشي المحرر - مخطوط - رقم ٨٦/٦٨ بالمكتبة السعودية بالرياض ص ٨٠-٨٢ .

حواشي المحرر^(١) مُلخصاً ، وقد أطلّ فيه فليراجع فإنه نفيس .

(١) المحرر كتاب في الفقه الحنبلي ، لمجد الدين بن تيمية - سبق الكلام عنه ص ١٢٣، ٣٩ - وعليه عدة حواشي : منها حواشي بن قنّس المشار إليها هنا ، وحواشي ابن نصر الله ، وحواشي ابن مفلح المسماة : بالنكت والفوائد السنية - وهي مطبوعة مع المحرر - راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٠ .

باب الموصى إليه

وهو المأذون له في التصرف بعد الموت في المال أو غيره مما للموصي التصرف فيه حال الحياة مما تدخله النيابة بملكه وولايته الشرعية (١)، ولا بأس بالدخول في الوصية (٢)، لفعل الصحابة (٣)، وقياس قول أحمد : أنَّ عدم الدخول فيها أولى ، لما فيها من الخطر وهو لا يعدل بالسلامة شيئاً (٤).

قوله : (للالثاني الخ) (٥) أي لو قال الإمام : فلان ولي عهدي ، فإنَّ ولي ثم مات ففلان ولي عهدي بعده ، فولي ثم مات لم تصح الولاية للثاني (٦) ، لأنَّ الأول إذا ولي فقد بقي الاختيار والنظر إليه ، فكان العهد إليه فيمن يراه (٧) ، وفي التي قبلها (٨) جعل العهد إلى غيره عند موته وتغير

-
- (١) راجع : شرح البهوتي ٥٧٤/٢ ، الكشف ٣٩٣/٤ .
 (٢) قال صاحب الإقناع : "الدخول في الوصية للقوي عليها قربة" . انظر الإقناع مع شرحه ٣٩٣/٤ ، وراجع الإنصاف ٢٨٥/٧ .
 (٣) فقد روي عن أبي عبيدة رضي الله عنه : "أنَّه لما عَبَرَ الفُرات أوصى إلى عُمَرَ" ، وأوصى إلى الزُّبَيْر ستة من الصحابة منهم : عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والمقداد بن الأسود ومطيع بن الأسود وآخر . راجع المصنف ، لابن أبي شيبه ٣٠٥/٧ ، كتاب الوصايا ، باب ٤٥ ، أثر رقم ٤١ ، ونقله في المغني ١٤٨/٦ راجع المغني ١٤٨/٦ ، وقال في الإنصاف ٢٨٥/٧ : "قلت : وهو الصواب لاسيما في هذه الأزمنة" .
 (٤) قال صاحب المنتهى ٦٥/٢ : "للالثاني إنَّ قال : فلان ولي عهدي ، فإنَّ ولي ثم مات ففلان بعده" .
 (٥) راجع : الفروع ٧١١/٤ ، الإنصاف ٢٩٢/٧ ، الكشف ٣٩٥/٤ .
 (٦) راجع الإنصاف ٢٩٢/٧ .
 (٧) وهي : ما إذا قال الإمام : الخليفة بعدي فلان ، فإنَّ مات في حياتي أو تَغَيَّرَ حاله ففلان ، راجع المنتهى ٦٤/٢ .

صفاته في الحالة التي لم يثبت للمعهود إليه فيها إمامة (١).

تتمة : لو عَهِدَ ولي الأمر إلى غيره بالخلافة بعد موته فَجَنَّ أو عَزَلَ نفسه ، فهل يبطل عهده أو لا ؟ لأن عَزَلَهُ وَجُنُونَهُ كموته ، وقد صححنا عهده بعد موته فكذا بعد عزله وجنونه ، وفيه نظر ؛ لأن الوصية تتعلق بالموت إجماعاً ، وأما نزول الخليفة عن الخلافة لغيره فيؤخذ ذلك من نزول الحسن (٢) عنها لمعاوية (٣) ، ويؤخذ منه صحة النزول عن الوظائف ، قاله ابن نصر الله في حواشي (٤) الفروع .

فائدة :

لأنظرَ لحاكم مع وصيٍّ خاصٍ إذا كان كفواً في ذلك (٥) ، قال الشيخ تقي الدين (٦) : وإنما للولي العام الاعتراض لعدم أهليته أو فعله محرماً ، قال في الفروع (٧) : فظاهره لأنظر ولاضَمَّ (٨) مع وصي مُتَّهَم ، وهو ظاهر كلام

(١) فصحت الولاية للثاني ، وكذا الثالث والرابع لو كان ، راجع : الفروع ٧١١/٤ ، الإنصاف ١٩٢/٧ .

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، سَبَطَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولي الخلافة بعد قتل أبيه بمبايعة أهل الكوفة .

(٣) معاوية بن أبي سفيان - الصحابي - رضي الله عنه ، نَزَلَ له الحسن عن الخلافة سنة إحدى وأربعين ، بعد أن وليها ما يقرب من ستة أشهر وأياماً ، راجع تاريخ الخلفاء ، لجلال الدين السيوطي ص ٢٠٩-٢١٠ .

(٤) انظر حاشية الفروع - مخطوط - ص ٩٨ ، وفي الكلام هنا نقص عند قوله : إجماعاً قال ابن نصر الله : "... وفيه نظر : لأن الوصية تتعلق بالموت لبالحياة ، بخلاف الوكالة فإنها لا تتعلق بالموت إجماعاً وتبطل به فهي ضد الوكالة ، لصحتها بعد الموت خاصة ، والوكالة لا تصح إلا في الحياة فهما متضادتان ، فلا يلزم من صحتها بعد الموت صحتها في الحياة ، فإذا انقطعت ولاية العاهد قبل موته بعزله أو جنونه ينبغي أن يبطل عهده كما لو زال ملك الموصي عن العين الموصى بها قبل موته بطلت الوصية فيها ، وأما نزول الخليفة عن الخلافة ... الخ" .

(٥) راجع الإنصاف ٢٨٧/٧ .

(٦) انظر الاختيارات الفقهية ص ١٩٤ ، ونقله صاحب الفروع ٧٠٨/٤ .

(٧) ٧٠٨/٤ .

(٨) أي لا يُضَمَّ للموصي رجل آخر .

جماعة ، وتقدم كلامه (١) في ناظر الوقف (٢) في الوقف ، ونقل ابن منصور (٣) : إذا كان الوصي مُتَّهَمًا لم يخرج من يده ويجعل معه آخر ، ونقل يوسف بن موسى (٤) : إن كان الوصي مُتَّهَمًا ضَمَّ إليه رجل يرضاه أهل الوقف يعلم ماجرى ولا تُتَزَع الوصية منه (٥) .
 قوله : (وَعَزَلَهُ [أ/١٧] نفسه) (٦) أي للوصي ذلك (٧) ، قال في المحرر (٨) : إذا وجد حاكماً (٩) ، ونقله الأثرم (١٠)

-
- (١) أي كلام الشيخ تقي الدين ، فهو شيخ صاحب الفروع .
 (٢) أي أنه إذا ثبت فسقه ، أو تصرف بخلاف الشرط الصحيح ، فإما أن ينزل أو يضم إليه أمين ، وتقدم ذلك في ص ٩٧ في الوقف .
 (٣) إسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي ، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين ، قال عنه القاضي ابن أبي يعلى : "... وكان إسحاق عالماً فقيهاً وهو الذي دون عن إمامنا المسائل في الفقه" . انظر طبقات الحنابلة ١١٣/١ - ١١٥ ، رقم ١٣٣ ، وراجع المنهج الأحمد ١٩١/١ - ١٩٢ ، رقم ٦٢ .
 (٤) يوسف بن موسى بن راشد أبو يعقوب القَطَّان الكوفي ، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين ، قال القاضي ابن أبي يعلى : "... ونقل عن إمامنا أشياء منها : (قال : قال أحمد : إذا أراد الرجل أن يحج عن أبويه فليبدأ بالأُم ، إلا أن يكون الأب قد وجب عليه" . انظر الطبقات ٤٢١/١ ، رقم ٥٥١ ، وراجع المنهج الأحمد ٢٠٠/١ ، رقم ٦٩ .
 (٥) انتهى كلام صاحب الفروع .
 (٦) قال في المنتهى ٦٥/٢ : "صح قبول وصيٍّ وعزله نفسه في حياة موصٍ وبعد موته" .
 (٧) قال في الإنصاف ٢٩٣/٧ : "هذا المذهب مطلقاً" .
 (٨) ٣٩٢/١ .
 (٩) نصه : "وللموصي إليه قبول الوصية قبل موت الموصي وبعده وعزل نفسه عنها فيهما إذا وجد حاكماً" .
 (١٠) أحمد بن محمد بن هانيء الطائي الأثرم أبو بكر الفقيه الحافظ ، أحد الناقليين لمذهب الإمام أحمد ، توفي سنة إحدى وستين ومائتين ، وقيل سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، ومن مؤلفاته : مسائل الإمام أحمد في الفقه ، والعِلل في الحديث ، والناسخ والمنسوخ .
 انظر ترجمته في : الطبقات ٦٦/١ ، رقم ٥٧ ، وراجع تاريخ بغداد ١١٠/٥ ، رقم ٢٥٢٠ .

وحنبل (١)، قال ابن نصر الله (٢): ينبغي أن يكون ذلك (٣) شرطاً فيما إذا عَزَلَ نفسه بعد موت الموصى لافى حياته ، انتهى . قلت : ومثل عدم وجود الحاكم ، وجوده مع عدم أهليته إذا خيف منه على مال اليتيم .

فصل [في تصرفات الموصى إليه]

قوله : (لاباستيفاء دين مع رُشد وارثه) (٤) يعني وبلوغه ، فلو كانوا (٥) صغاراً ، أو بالغين غير رُشدٍ صح الإيصاء بشرط كونهم ممن يصح إيصاؤه (٦) عليهم كأولاده ، فإن كانوا إخوة الموصى أو أعمامه لم يصح إيصاؤه عليهم ، لأن الدين انتقل إليهم بموته فيتولاه وليهم ، قاله ابن نصر الله (٧).

قوله : (وأخرج بقية الثلث مما فى يده) (٨) أى يُخْرِج الموصى إليه بتفريق الثلث - عند امتناع الورثة من إخراج ثلث مافى أيديهم - بقية

(١) حنبل بن اسحاق بن حنبل ، ابن عم الامام أحمد ، سبقت ترجمته ص ٦٨ .

(٢) انظر حاشية الفروع ص ٩٨ .

(٣) أى وجود الحاكم .

(٤) أى لاتصح الوصية بذلك ، قال البهوتى فى شرحه ٥٧٥/٢ : "لانتقال المال إلى من لاولاية له عليه" . وراجع : الفروع ٧١٢/٤ ، الإنصاف ٢٩٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٩٨/٤ .

(٥) أى الورثة .

(٦) أى الموصى .

(٧) لم أجده .

(٨) قال فى المنتهى ٦٦/٢ : "ومن وصى بتفرقة ثلثه أو قضاء دين فأبى الورثة أو جحدوا - وتعذر ثبوته - قضى الدين باطناً ، وأخرج بقية الثلث مما فى يده" أى إذا أبى الورثة اخراج ثلث مافى أيديهم ، أو جحدوه وأبوا قضاء الدين ، وتعذر ثبوت ذلك ، قضاء الوصى بغير علمهم وأخرج بقية الثلث ، لأن حق الورثة مؤخر عن الدين وعن الوصية .

الثالث مما في يده^(١)، لأن حق الموصى لهم متعلق بأجزاء التركة ، وحق الورثة متأخر عن الوصية وقضاء الدين^(٢).

قوله : (لم يَضْمَنْ)^(٣) أي الموصى إليه ولا الحاكم شيئاً لِرَبِّ الدَّيْنِ ولا للموصى له^(٤)، لأنه معذور بعدم العلم بالدين أو الموصى له ، قال ابن نصر الله في حواشي المحرر^(٥) في الحكم بنفي الضمان ما يدل على عدم الرجوع على من فُرِّقَ عليه^(٦)، والظاهر أن محل ذلك^(٧) حيث كانت التفرقة على من يتعذر الرجوع إليه ، فأما لو كانت ممكنة رجع بالمال وقضى به الدين^(٨)، وقال في حواشي الفروع^(٩) : لو كان فيها - يعني في التركة - عين مستحقة فباعها وتصدق بثمنها ضمنها ، لتعلق حق صاحبها بعينها ، بخلاف الدين .

قوله : (إليه وإلى الوصي)^(١٠) أي يجوز للمدين دفع الدين إلى الموصى له به المعين إن كان رشيداً وإلا فلوليه ، ودفعه^(١١) إلى الوصي في تنفيذ وصاياه^(١٢).

-
- (١) قال في الإنصاف ٢٩٦/٧ : "وهو المذهب" .
 - (٢) راجع : شرح البهوتي ٥٧٦/٢ ، الإقناع مع شرحه ٣٩٩/٤ .
 - (٣) أي إذا فُرِّق الوصي الثالث الموصى به ، ثم ظهر دين يستغفره ، أو جهل موصى له فتصدق الوصي أو الحاكم بجميع الثالث ، ثم ثبت ذلك - أي الموصى له - لم يضمن . راجع : المنتهى ٦٦/٢ ، شرح البهوتي ٥٧٦/٢ .
 - (٤) على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٩٦/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٩٩/٤ .
 - (٥) لم أعثر عليه .
 - (٦) أي الثالث .
 - (٧) أي عدم الرجوع على من فُرِّق الثالث عليه .
 - (٨) راجع شرح البهوتي ٥٧٦/٢ .
 - (٩) انظر ص ٩٨ .
 - (١٠) قال في المنتهى ٦٦/٢ : "وللمدين دفع دين - موصى به لمعين - إليه وإلى الوصي" وراجع الكشف ٤٠٠/٤ .
 - (١١) أي ويجوز دفع الدين كذلك .
 - (١٢) ويبرأ المدين بذلك ، قال البهوتي في الشرح ٥٧٦/٢ : "لدفعه إلى من له التصرف فيه بأمر الميت له في دفعه" .

قوله : (فإلى وارث ووصي)^(١) يعني معاً ، فلا يبرأ بدفعه إلى أحدهما ومقتضاه أنه لو دفعه إلى الوارث والموصي له [ب/١٧] لم يبرأ^(٢) ، قال ابن نصر الله^(٣) : وفيه نظر ، إذ الحق لهما لا يعدوهما ، وقد يجاب : بأن حق الموصي له لا يتحقق إلا بقسمته وولاية قسمته للموصي^(٤) دون الموصي له قال : ويجب تخصيص ذلك - يعني عدم البراءة بدفعه إلى أحدهما - بما إذا كانت الوصية ببعض التركة ، أما لو كانت بأكملها - وأُجِيزَتْ - كفى دفعها إلى الوصي وحده .

فائدة :

قال في الفروع^(٥) : لو قال : ادفع هذا إلى يتامى بني فلان فإقرار بقرينة ، وإلا فوصية ، ذكره شيخنا^(٦) .

قوله : (وفي بيع بعضه ضرر)^(٧) كنقص قيمته بالتشقيص^(٨) .
قوله : (بَاعَ عَلَى كِبَارٍ إِنْخِ)^(٩) أي باع الوصي العقار على صغار وعلى

(١) قال في المنتهى ٦٧/٢ : "وإن لم يوصر به ولا يقبضه ، فألى وارث ووصي" أي : إذا لم يوصر الميت بالذين الذي له على المدين دفعه المدين إلى الوارث والوصي ، راجع الكشف ٤٠٠/٤ .

(٢) قال البهوتي في الشرح ٥٧٦/٢ : "لأن الوصي شريك الوارث في استحقاق القبض منه" .

(٣) لم أجده .

(٤) في (ص) : للوصي ، وهو الصواب .

(٥) انظر ٧١٧/٤ ، عدا كلمة : بني .

(٦) أي الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وراجع الاختيارات ص ١٩٥ .

(٧) قال في المنتهى ٦٧/٢ : "وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار لقضاء دين أو حاجة صغار - وفي بيع بعضه ضرر - باع على كبار أبوا أو غابوا ولو اختصوا بميراث" وراجع التنقيح ص ٢٠٠ .

(٨) أي التبعض ، أو التقطيع والتفصيل ، قال ابن منظور : "... ومنه تشقيص الجزرة وهو : تعضيبتها وتفصيل أعضائها وتعديل سهامها بين الشركاء" ، انظر لسان العرب ٤٨/٧ ، وقد سبق بيان معنى : الشقص ص ١٥٤ .

(٩) راجع كلام صاحب المنتهى في هامش (٧) .

كِبَارٍ إِذَا أَبَوْا أَوْ غَابُوا ، عَلَى الْمَذْهَبِ (١) ، وَلَوْ كَانَ شَرِيكَهُمْ (٢) غَيْرَ وَارِثٍ لَمْ يَبِعْ عَلَيْهِ (٣) .

قوله : (وَلَوْ اخْتَصَّوْا بِمِيرَاثٍ) أي اختص الكبار به ولم يكن معهم صغير ، كما لو وصى بقضاء دَيْنٍ أو وصية تخرج من ثلثه واحتاج في ذلك إلى بيع شِقْصٍ (٤) من عقار التركة - وكان في تَشْقِيصِهِ ضرر ، والورثة كلهم كبار وأَبَوْا البيع أو كانوا غائبين - فللوصي بيع جميع العقار (٥) .
فائدة :

لو أقام الذي له الحق بَيِّنَةً شهدت بحقه فهل يلزم الموصي إليه الدفع بلا حضور حاكم ؟ فيه روايتان : إحداهما لا يشترط الحاكم بل تكفي الشهادة عند الموصي إليه (٦) ، قال في تصحيح الفروع (٧) : وهو الصحيح ، قال ابن أبي المجد (٨) : لزمه قضاؤه بدون حضور حاكم على الأصح ، وقَدَّمَهُ

(١) قَدَّمَهُ في الفروع ٧١٧/٤ ، وراجع : الإنصاف ٣٠٠/٧ ، المنتهى ٦٧/٢-٦٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٠١/٤ ، وعلمه في الكشف ٤٠١/٤ بأن الوصي قائم مقام الأب وللأب بيع الكل ؛ ولأنه وصي يملك بيع البعض فملك بيع الكل كما لو كان الكل صغاراً .

(٢) أي شريك الصغار ، راجع الكشف ٤٠١/٤ .

(٣) قال في الكشف ٤٠١/٤ : "لأن الوصي فرع الميت ، وهو لا يبيع على شريكه بغير إذنه فنائبه أولى" .

(٤) أي قسم أو جزء منه .

(٥) لما تقدم .

(٦) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٩٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٩٩/٤ .

(٧) انظر الفروع ومعه التصحيح ٧١٤-٧١٥ .

(٨) عماد الدين أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد بن أبي المجد بن بدر بن سالم السعدي الدمشقي ثم المصري الحنبلي ، ولد سنة ثلاثين وسبعمائة ، وتوفي سنة أربع وثمانمائة ، ومن تصانيفه : تجريد الأوامر والنواهي من الكتب الستة ، ومختصر تهذيب الكمال في معرفة الرجال ، وله مختصر في الفقه مشهور بمختصر ابن أبي المجد .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٢/٧-٤٣ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة ٧٠/٣ .

ابن رُزَيْن (١) في شرحه (٢)، والرواية الثانية : لابد من شهادة البينة عند الحاكم وهو الأحوط ، انتهى ، لكن جعلهما في المغني والشرح (٣) في جواز الدفع لا في لزومه (٤).

قوله : (وإلا فمن عنده) (٥) أي وإن لم تكن له تركة جهّزه من عنده .

-
- (١) عبد الرحمن بن رُزَيْن ، سبقت ترجمته ص ١١٠ .
- (٢) شرح ابن رزين علي مختصر الحرقي ، ذكر ذلك المرداوي في مقدمة الإنصاف ١٥/١ والذي يبدو لي أن شرحه اختصار للمغني لابن قدامة ، وسماه : التّهذيب ، وراجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٥ .
- (٣) شرح المقنع المسمى بالشافعي ، لعبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي ، المتوفي سنة اثنين وثمانين وستمئة ، اعتمد في جمعه على كتاب المغني ، وذكر فيه ما لم يجده في المغني من الفروع والوجوه والروايات مع ذكر أدلة كل ، ثم يستدل ويعلل للمختار من المذهب ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٢ ، وقد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك ص ١٣٨ .
- (٤) نص المغني : "فإن ادّعى رجل ديناً على الميت وأقام به بينة ، فهل يجوز للوصي قبولها وقضاء الدين بها من غير حضور حاكم؟ فكلام أحمد يدل على روايتين... الخ" . انظر المغني والشرح الكبير ٥٩٦، ٥٧٩/٦ .
- (٥) قال في المنتهى ٦٨/٢ : "ومَن مات بِبِرِّيَّة ونحوها - ولا حاكم ولا وصي - فَلِمُسْلِمٍ أخذ تركته وبيع ما يراه وَيُجَهَّزُهُ منها إن كانت ، وإلا فمن عنده" على الصحيح من المذهب . قدّمه في الفروع ٧١٧/٤ ، وراجع : التنقيح ص ٢٠٠ ، الإنصاف ٣٠١/٧ .

كتاب الفرائض

- (١) باب ذوي الفروض
- (٢) باب العَصَبَة
- (٣) باب أصول المسائل
- (٤) باب تصحيح المسائل
- (٥) باب المناسخات
- (٦) باب قسم التركات
- (٧) باب ذوي الأرحام
- (٨) باب ميراث الحَمْل
- (٩) باب ميراث المفقود
- (١٠) باب ميراث الخُنْثَى
- (١١) باب ميراث الغَرَقَى ومن عمي موتهم
- (١٢) باب ميراث أهل المِلَل
- (١٣) باب ميراث المُطَلَّقة
- (١٤) باب الإقرار بمشارك في الميراث
- (١٥) باب ميراث القاتل
- (١٦) باب ميراث المَعْتَق بعضه
- (١٧) باب الولاء

كتاب الفرائض

جمع فريضة بمعنى : مفروضة ، من الفرض بمعنى : التقدير ، ولحقتها التاء للنقل عن المصدر^(١) إلى الاسم كما في الحقيقة^(٢) ونحوها ، ويُسمى القائم بهذا العلم العارف به : فَارِضاً وَفَرِيضاً وَفَرَضِيّاً^(٣) ، قال بعضهم : وفرائضياً [أ/١٨] على النسبة للجمع^(٤) لصيرورته اسماً .

قوله : (بِقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ)^(٥) جمع ميراث ، وهو المال المُخَلَّفُ عن الميت ، وأصله رموزات ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها^(٦) ، ويقال له أيضاً التراث^(٧) ، وأصل التاء فيه واو .

قوله : (وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ)^(٨) أي سواء كان شقيقاً أو لأب أو لأم ، وتُسمى الأُخُوَّةُ من الأبوين بني الأَعْيَانِ^(٩) ؛ لأنهم من عين واحدة ، وللأب فقط بني العَلَّاتِ ، جمع عِلَّةٌ ، بفتح العين المهملة وهي الضَّرَّةُ ، فكأنه قيل : بنو الضَّرَائِرِ^(١٠) ، وللأم فقط بني الأَخْيَافِ ؛ لأنهم ليسوا من أب واحد فهم من أخلاط^(١١) .

(١) وهو فَرَضٌ ، وافترض .

(٢) في (ن) و(ص) و(ك) : كما في الحفيرة ، وهو صواب ، راجع : شرح المنتهى للبهوتي ٥٧٨/٢ ، الكشف ٤٠٢/٤ .

(٣) راجع : لسان العرب ٢٠٢/٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٤٦ .

(٤) وهو : فرائض .

(٥) قال في المنتهى ٦٩/٢ : "الفَرَائِضُ : العلم بقسمة الموارث" هذا هو التعريف الشرعي للفرائض ، وراجع : التنقيح ص ٢٠١ ، الإقناع مع شرحه ٤٠٢/٤ .

(٦) راجع المطلع ص ٢٩٩ .

(٧) راجع اللسان ٢٠٠/٢ .

(٨) قال في المنتهى ٦٩/٢ : "والمُجْمَعُ على توريثهم من الذكور عشرة : الإبن وابنه وإن نزل ، والأب وأبوه وإن علا ، والأخ من كل جهة ، وابن الأخ لأم الأم والعم وابنه كذلك ، والزوج ومولى النعمة" . وراجع الإقناع مع شرحه ٤٠٥/٤ .

(٩) قال في القاموس ٢٥٣/٤ : "وواحد الأعيان للإخوة من أب وأم" .

(١٠) راجع القاموس ٢١/٤ .

(١١) قال في القاموس ١٤٥/٣ : "وإِخْوَةُ أَخْيَافٍ : أمهم واحدة والآباءُ شَتَّى" .

قوله : (والعم وابنه كذلك) أي (١) لامن الأم ، وهو معطوف على ابن الأخ لامن الأم .

قوله : (ومولى) (٢) النعمة أي العتاقه ، سواء المعتق وعصبته (٣) بأنفسهم .

قوله : (ومولاة النعمة) (٤) أي المعتقة ومعتقتها وإن علت .
فائدة :

إذا اجتمع المجمع على إرثهم من الذكور ، ورث منهم ثلاثة : الأب والإبن والزوج ، ومن النساء ورث منهن خمس : البنت وبنت الإبن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ، ويمكن الجمع بينهما ورث أيضاً خمسة : الأبوان والولدان وأحد الزوجين (٥) .

(١) في (ص) : لأب .

(٢) سبق إيضاح معنى المولى والمولاة ص ١٠٩ .

(٣) في هامش (ص) : عصبته المتعصبون .

(٤) قال في المنتهى ٦٩/٢ : "ومن الإناث سبع : البنت وبنت الإبن والأم والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة" أي : هؤلاء المجمع على توريثهن من الإناث ، وراجع الإقناع مع شرحه ٤٠٦،٤٠٥/٤ ، وفيه : "والأخت من كل جهة" .

(٥) راجع حاشية العلامة البقري على شرح الرحبية في علم الفرائض ص ٤٤،٤٢ .

باب ذَوِي الْفُرُوضِ (١)

- أي الأنصباء المقدرة (٢)، ولو في بعض الأحوال كالأب والجد (٣).
 قوله : (الزَّوْجَانِ) (٤) يعني على البدلية (٥).
 قوله : (والأبوان) يعني مجتمعين (٦)، أو مفترقين (٧).
 قوله : (والأخت) يعني من الأبوين (٨)، أو الأب .
 قوله : (وولد الأم) أي ذكراً كان أو أنثى .

فصل [في مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ ذُكُوراً كَانُوا أَوْ إُنَاثاً]

- قوله : (وتُسمى مُرَبَّعَةُ الْجَمَاعَةِ) (٩) أي : الصحابة ، أو العلماء
 لاجتماعهم على أنها من أربعة ، وإن اختلفوا في كيفية القسمة .

- (١) ذوي بمعنى : أصحاب ، واحده ذُو ، راجع المطلع ص ٣٠٠ ، والفروض : جمع
 فَرَض ، سبق معناه ص ١٩٨ .
 (٢) أي في الكتاب والسنة ، وهي ستة : النصف والربع والثلثان والثلث
 والسدس . راجع الإقناع مع شرحه ٤٠٦/٤ .
 (٣) أي فإنهما يرثان بالفرض في بعض الأحوال ، وبالتعصيب في البعض الآخر .
 (٤) قال في المنتهى ٦٩/٢ : "وهم عشرة : الزوجان والأبوان والجد والجدة والبنات
 وبنات الإبن والأخت وولد الأم" .
 (٥) أي أَنَّ الرفع هنا على أنهما بدل من عشرة .
 (٦) ك : زوج وأب وأم .
 (٧) ك : زوج وأب وابن ، أو زوج وأم وابن .
 (٨) وتسمى : شقيقة .
 (٩) قال في المنتهى ٧٠/٢ : "والجدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبْوِينَ ، أَوْ الْأَبِ
 كَأَخٍ بَيْنَهُمْ ، مَا لَمْ يَكُنِ الثَّلَاثُ أَحْظَ فَيَأْخُذْهُ ، وَلَهُ - مَعَ ذِي فَرَضٍ بَعْدَهُ - الْأَحْظُ
 مِنْ مَقَاسِمَةِ كَأَخٍ ، أَوْ ثَلَاثَ الْبَاقِي ، أَوْ سَدَسَ جَمِيعِ الْمَالِ ، فَزَوْجَةٌ وَجَدٌ وَأَخْتُ
 مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَتُسمى مُرَبَّعَةُ الْجَمَاعَةِ " ، قال البهوتي في الشرح ٥٨٢/٢ : =

قوله : (إلا في الأَكْدَرِيَّة) (١) أي المسألة المسماة بذلك ، لتكديرها لأصول زيد (٢) ، أو أن الميتة كان اسمها أَكْدَرَة ، أو كان اسم زوجها أو السائل : أَكْدَر (٣) ، أو لتَكْدَر أقوال الصحابة واختلافهم فيها (٤).

= "للزوجة الربع ، والباقي للجد والأخت أثلاثاً ، له سهمان ولها سهم" ، وقال في الإنصاف ٣٠٥/٧ : "هذا مبني على الصحيح من المذهب من أن الجد لا يُسْقِط الإخوة ، وعليه جماهير الأصحاب" وهو قول زيد بن ثابت - الصحابي الجليل - رضي الله عنه ، راجع المغني ١٩٧/٦ ، وراجع : الفروع ٥/٥ ، والإقناع مع شرحه ٤٠٨/٤ .

(١) قال في المنتهى ٧٠/٢ : "فإن لم يبق غير السدس أخذه وسقط ولد الأبوين أو الأب ، إلا في الأَكْدَرِيَّة ، وهي : زوج وأم وأخت وجد ، للزوج نصف ، وللأم ثلث ، وللجد سدس ، وللأخت نصف" على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٠٦/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤٠٩/٤ .

(٢) أي ابن ثابت - الصحابي - رضي الله عنه ، فإنه أعالها ولاعول عنده في مسائل الجد والإخوة غيرها - فإن أصلها من ستة فأعالها إلى تسعة - وفرض للأخت مع الجد ولم يفرض لأخت مع جد ابتداءً في غيرها ، وجمع سهامه وسهامها فقسما بينهما ، ولانظير لذلك . راجع : المغني ٢٠٠/٦ ، الفروع ٥/٥ .

(٣) راجع الإنصاف ٣٠٦/٧ ، والأول أشهر .

(٤) فمذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه وموافقيه : إسقاط الأخت ويجعل للأم

الثلث وما بقي للجد ، وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما : للزوج النصف ، وللأخت كذلك ، وللأم السدس ، وللجد كذلك ، وعالت إلى ثمانية ، وجعلوا للأم السدس كي لا يفضلوها على الجد ، وقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : للزوج النصف ، وللأخت كذلك ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، وعولاهما إلى تسعة ، ولم يحجبا الأم عن الثلث ، لأن الله تعالى إنما حَجَبَهَا بالولد والإخوة ، ثم إنَّ عمرًا وعليًا وابن مسعود أبقوا النصف للأخت والسدس للجد ، وأما زيد فإنه ضَمَّ نصفها إلى سدسه فقسمه بينهما - لأنها لا تستحق معه إلا بحكم المقاسمة - وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، قال في الكشف ٤٠٨/٤ : "وهو قول أهل المدينة والشام والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم" ، وراجع : المغني ٢٠١-٢٠٠/٦ ، الإنصاف ٣٠٦/٧ .

قوله : (ولا فَرَضَ لأُختٍ معه^(١) ابتداءً في غيرها) أي غير الأكدرية ، وأخرج بقوله : ابتداءً ، مسائل المُعَادَّة^(٢) ، فإنه لا يُفَرَضُ لها [ب/١٨] إلا بعد المقاسمة .

قوله : (والمُسَبَّعة)^(٣) لأن فيها سبعة أقوال^(٤) .

قوله : (والمُسَدَّسة) لأن السبعة أقوال ترجع إلى ستة^(٥) .

قوله : (والمُخَمَّسة) لأنه اختلف فيها خمسة من الصحابة : عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد رضي الله عنهم^(٦) .

قوله : (والمُرَبَّعة) لأنها إحدى مُرَبَّعات ابن مسعود ، جعل للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفين^(٧) .

قوله : (والمُثَلَّثَة)^(٨) لأن عثمان صححها من ثلاثة ، للأم الثلث ، وللجد الثلث ، وللأخت الثلث .

(١) أي مع الجد .

(٢) ستأتي قريباً إن شاء الله .

(٣) أي : إذا كان في المسألة : أم وجد وأخت ولم يكن فيها زوج ، فللأم الثلث ، والباقي بين الجد والأخت على ثلاثة ، وتصح من تسعة ، وتسمى بالخرقاء لكثرة أقوال الصحابة فيها ، وتسمى كذلك : المُسَبَّعة ، راجع : المنتهى ٧١/٢ ، الفروع ٦/٥ ، ولها عدة مسميات سورد ذكرها في كلام المصنف بعد قليل .

(٤) قول الصديق-رضي الله عنه-وموافقيه : للأم ثلث والباقي للجد ، وقول زيد-رضي الله عنه-وموافقيه : للأم الثلث - أصلها من ثلاثة - ويبقى سهمان بين الأخت والجد على ثلاثة ، وتصح من تسعة ، وقول علي رضي الله عنه : للأخت النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، وقول عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما : للأخت النصف ، وللأم ثلث مابقي ، ومابقي للجد وعن ابن مسعود : للأم السدس ، والباقي للجد ، وعنه كذلك : للأخت النصف ، والباقي بين الجد والأم نصفين - فتكون من أربعة وهي إحدى مربعات ابن مسعود - وقال عثمان رضي الله عنه : المال بينهم أثلاث ، لكل واحد ثلث ، راجع المغني ٢٠٢/٦ .

(٥) لأن القول الخامس مثل القول الأول في المعنى .

(٦) راجع المغني ٢٠٢/٦ .

(٧) سبق بيانها في هامش (٤) .

(٨) والعثمانية أيضاً ، راجع هامش (٤) .

قوله : (والشَّعْبِيَّة والحَجَّاجِيَّة) لأن الحَجَّاج (١) سأل عنها الشعبي (٢) فأصاب فعفى عنه (٣).

قوله : (عَادَ ولد الأبوين الجدّ بولد الأب) (٤) أي حسب عليه وزاحمه به (٥) إن احتاج إليه (٦) وإلا فلا لعدم الفائدة (٧).

(١) الحَجَّاج بن يوسف بن الحكم الثقفي القائد الداهية السَّفَّاح ، المتوفى سنة خمس وتسعين ، وهو غير الحجاج بن يوسف الثقفي المعروف بابن الشاعر .
راجع : شذرات الذهب ١٠٦/١ ، الأعلام ، للزركلي ١٦٨/٢ .

(٢) عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي أبو عمرو ، عَلَّامة التابعين ، ولد في أثناء خلافة عمر ، وتوفي سنة ثلاث ومائة هجرية ، يُضْرَب به المثل في الحفظ ، وهو من رجال الحديث الثقات .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٧٩/١ ، رقم ٧٦ ، تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ ، رقم ٦٦٨٠ ، الحفاظ في التقريب ص ٢٨٧ ، رقم ٣٠٩٢ .

(٣) راجع : المغنى فيما سبق ٢٠٢/٦ ، الفروع ٦/٥-٧ ، التنقيح ص ٢٠١ ، الانصاف ٣٠٧/٧ .

(٤) قال في المنتهى ٧١/٢ : " وولد الأب كولد الأبوين في مقاسمة الجد إذا انفردوا ، فإذا اجتمعوا عَادَ ولد الأبوين الجد بولد الأب " .
هذه هي مسألة المَعَادَة التي سبقت الإشارة إليها في الصفحة السابقة ، لأن ولد الأبوين يُعَادُون الجد بولد الأب .

(٥) أي أن ولد الأب كولد الأبوين في المقاسمة مع الجد إذا انفردوا ، أما إذا اجتمعوا فإن ولد الأبوين يُزاحِمُون الجد بولد الأب ، فيعدونه عليه ليقبل نصيبه كجد وأخ لأبوين وأخ لأب ، فللجد الثلث ، ثم يأخذ الأخ لأبوين نصيبه ، ونصيب أخيه من المقاسمة ، لأنه أقوى منه تعصياً فلا يرث معه شيئاً . راجع الإقناع مع شرحه ٤١١/٤ ، العزب الفائض ١١٢/١ .

(٦) أي كما في المثال السابق .

(٧) أي وإن لم يحتج إليه فلامزاحمة ، لعدم الفائدة ، ك : جد وأخوين لأبوين وأخ فأكثر لأب فلامعَادَة ، لأنه لافائدة فيها .

قوله : (وتسمى مُختَصَرَة زيد)^(١) يعني ابن ثابت - الصحابي - لأنه صححها من مائة وثمانية ، فاعتبر المقاسمة للجد ، فأصلها ستة ، للأم سهم^(٢) يبقى خمسة على ستة^(٣) تباينها ، فاضرب الستة في أصل المسألة يحصل ستة وثلاثون ، للأم ستة ، وللجد عشرة^(٤) ، وللشقيقة ثمانية عشر ، يبقى سهمان للأخ وللأخت من الأب على ثلاثة لا ينقسمان ، فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين بمائة وثمانية ، وترجع بالإختصار^(٥) إلى نصفها أربعة وخمسين لأنها تتفق في النصف ، وإن اعتبرت للجد ثلث الباقي صحت ابتداءً من أربعة وخمسين ، لأن الخمسة الباقية بعد السدس^(٦) لاثلاث لها ، فتضرب مخرج الثلث ثلاثة في الستة يحصل ثمانية عشر ، للأم ثلاثة ، وللجد خمسة^(٧) ، وللشقيقة تسعة يفضل واحد للأخ والأخت من الأب على ثلاثة لا يصح ، فتضرب الثلاثة في الثمانية عشر بأربعة وخمسين ومنها تصح^(٨).

(١) أي : إذا اجتمع في المسألة : جد وأخت لأبوين وأخ وأخت لأب ، فأصلها من ستة ، وتصح من ثمانية عشر .

وفي هذه المسألة يستوي للجد المقاسمة أو الثلث ؛ لأن الإخوة مثلاه ، فله الثلث فرضاً أو مقاسمة ، وللأخت الشقيقة نصف ، والباقي سدس للأخ والأخت لأب فلا ينقسم على عدد رؤوسهم ، فنضرب ثلاثة في أصل المسألة - ستة - يحصل ثمانية عشر ، للجد ستة ، وللشقيقة تسعة ، وللأخ لأب سهمان ولأخته سهم ، فإن كان معهم أم فالمسألة على اعتبارين : إما على اعتبار المقاسمة ، وإما على اعتبار أن للجد ثلث الباقي .

(٢) وهو السدس .

(٣) عدد الرؤوس الباقية .

(٤) تمثل ثلث الباقي بعد السدس .

(٥) ولهذا سميت مختصرة زيد ، راجع : المنتهى ٧١/٢ - ٧٢ ، المغني ٢٠٢/٦ ، الفروع ٧/٥ .

(٦) أي المعطى للأم .

(٧) وهي ثلث الباقي .

(٨) للأم تسعة ، وللجد خمسة عشر ، وللشقيقة سبعة وعشرون ، وللأخ لأب سهمان ولأخته سهم ، راجع : شرح البهوتي ٥٨٤/٢ ، الكشف ٤١٣/٤ .

قوله : (ومعهم أخ آخر من تسعين الخ) ^(١) أي إذا كان الورثة أمًّا وجَدًّا وأُختًا لأبوين وأخوين وأُختًا لأب صحت من تسعين ، لأنَّ للأم سدسًا ^(٢) ، وللجد ثلث الباقي ^(٣) [١٩/أ] وللشقيقة النصف ^(٤) ، يبقى واحد للإخوة للأب على خمسة لا يصح ، فتضرب الخمسة في ثمانية عشر بتسعين ومنها تصح ^(٥) .

قوله : (تسمى عَشْرِيَّة زيد) ^(٦) بفتح الشين المعجمة ، لأنه صححها من عشرة وأصلها من عدد رؤوسهم خمسة ، للجد سهمان ، وللشقيقة سهمان ونصف ، وللأخ للأب الباقي ، فتضرب الخمسة في مخرج النصف اثنين تبلغ عشرة ، للجد أربعة ، وللشقيقة خمسة ، وللأخ لأب واحد ^(٧) ، ولو كان بدله ^(٨) أُختان لأب صحت من عشرين ، لأن النصف الباقي للأختين بينهما لكل أخت ربع ، فتضرب مخرجه أربعة في الخمسة ^(٩) تبلغ ماذكر ، للجد ثمانية ، وللشقيقة عشرة ، ولكل واحدة من الأختين لأب واحد ، وتسمى عَشْرِيَّة زيد ^(١٠) .

(١) قال في المنتهى ٧٢/٢ : "... ومعهم أخ آخر من تسعين ، وتسمى تسعينية زيد" أي : إذا أضفت إلى المسألة السابقة - وهي مختصرة زيد - أخ آخر ، صحت من تسعين ، وراجع : المغني ٢٠٢/٦ - ٢٠٣ ، الفروع ٧/٥ .

(٢) وهو ثلاثة من ثمانية عشر .

(٣) خمسة .

(٤) تسعة .

(٥) للأم خمسة عشر ، وللجد خمسة وعشرون ، وللشقيقة خمسة وأربعون ، ولأولاد الأب خمسة لكل ذكر إثنان وللأنثى واحد .

(٦) قال في المنتهى ٧٢/٢ : "وجد وأخت لأبوين وأخ لأب ، تسمى عَشْرِيَّة زيد" .

(٧) لأن المقاسمة هنا أحظ للجد . راجع : التنقيح ص ٢٠٢ ، الإقناع مع شرحه ٤١٤/٤ .

(٨) أي بدل الأخ لأب .

(٩) وهي أصل المسألة .

(١٠) راجع : شرح البهوتي ٥٨٥/٢ ، الكشاف ٤١٤/٤ .

فصل [أَحْوَالِ إِرْثِ الْأُمِّ]

قوله : (وللأُمُّ أربعة أحوال) ثلاثة يختلف ميراثها باختلافها ، وأما الرابع فإنما يظهر أثره على المذهب في عصبيتها .
قوله : (ومع عدمهم)^(١) أي عدم الولد وولد الإبن والإثنين من الإخوة والأخوات^(٢) .

قوله : (مَمَّنْ نَفَاهُ وَنَحْوَهُ)^(٣) كَجَعَدَ زَوْجَ الْمُقَرَّةِ بِهِ .
قوله : (فِي إِرْثِ)^(٤) يعني لافي عقل وتزويج وغيرهما .
قوله : (وِيرِثَ أَخُوهُ)^(٥) لِأُمِّهِ مَعَ بَنْتِهِ^(٦) يعني لكونه عصبية ، بخلاف

(١) إشارة إلى الحالتين : الأولى والثانية ، قال في المنتهى ٧٢/٢ : "فمع ولد أو ولد

ابن أو اثنين من الإخوة والأخوات - كاملي الحرية - لها سدس ، ومع عدمهم ثلث" . راجع : الفروع ٧/٥ ، الإنصاف ٣٠٧/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤١٦/٤ .

(٢) أما الحالة الثالثة : ففي أبوين وزوج أو زوجة ، لها ثلث الباقي بعد فرض الزوجين ، وهما العُمَريتان ، أي اللتان قضى فيهما عمر رضي الله عنه ، فتبعه عليه عثمان وزيد وابن مسعود ، وبه قال الجمهور ، وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله ، خلاف ماذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما من أن لها الثلث أخذاً بظاهر القرآن . راجع : المغني ١٩٦/٦ ، الفروع ٨/٥ ، الإنصاف ٣٠٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤١٦/٤ .

(٣) قال في المنتهى ٧٢/٢ : "الرابع : إذا لم يكن لولدها أب - لكونه ولد زنا أو ادعته وألحق بها أو مَنفِيّاً بِلِعَانٍ - فإنه ينقطع تعصيبه ممن نفاه ونحوه ، فلا يرثه ولا أحد من عصبته" على الصحيح من المذهب .

(٤) قال في المنتهى إضافة إلى ما سبق : "وترث أُمُّه وذو فرض منه فرضه ، وعصبته بعد ذكور ولده - وإن نزل - عصبية أُمِّه في إِرْثٍ" ، هذه هي الحالة الرابعة للأم ، قدّمه في الفروع ٨/٥ ، وراجع : التنقيح ص ٢٠١ ، الإنصاف ٣٠٨/٧-٣٠٩ .

(٥) أي أخو ابن الملاعنة .

(٦) قال في المنتهى ٧٣/٢ : "ويرث أخوه لأُمِّه مع بنته ، لأخته لأُمِّه" على المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٠٩/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤١٨/٤ .

أخته لأمه (١)، قال في الفروع (٢): وَيُعَايِبُهَا (٣)، قال في الرعاية (٤): وَإِنْ خَلَفَ (٥) بِنْتًا وَأَخًا وَأُخْتًا لَأُمِّ ، فَلِبِنْتِهِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِلْأَخِ (٦) ، وَبَدُونَ الْبِنْتِ لَهَا (٧) الثَّلَاثُ فَرَضًا وَالْبَاقِي لِلْأَخِ انْتَهَى .

وقد عُلِمَ من كلامه (٨) أَنَّ الْمُرَادَ بِعَصْبَةِ الْأُمِّ مَنْ هُوَ عَصْبَةُ بِنَفْسِهِ كَالْإِبْنِ وَنَحْوِهِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ صَارَ عَصْبَةً بغيره ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ شَيْئًا مَعَ أَخِيهَا وَالْبِنْتِ ، وَبَدُونَ الْبِنْتِ جَعَلَ الثَّلَاثَ لَهَا فَرَضًا وَالْبَاقِي لِلْأَخِ (٩) ، قَالَهُ ابْنُ قُنْدُسٍ (١٠) فِي حَوَاشِي الْمَحْرَرِ (١١) ، وَكَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ (١٢) .

-
- (١) لِأَنَّ الْبِنْتَ تَحْجِبُهَا عَنِ الْفَرْضِ ، وَلَا عَصْبَةَ لَهَا . رَاجِعْ : التَّنْقِيحُ ص ٢٠١ ، شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٥٨٧/٢ .
- (٢) ٨/٥ .
- (٣) كَلِمَةُ تَذَكُّرٍ لِلتَّعْجِيزِ ، مِنْ عَيَّيَ بِالْأَمْرِ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ وَلَمْ يَهْتَدِ لَوَجْهِهِ . رَاجِعِ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ ص ٤٤١ ، وَالْمَعَايَاةَ : أَنْ تَأْتِيَ بِشَيْءٍ لَا يَهْتَدَى لَهُ ، انْظُرْ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ ص ٤٦٧ .
- (٤) انْظُرِ الرَّعَايَةَ الْكُبْرَى ، لابن حمدان ، الجزء الثالث ل ٢٥٣ ، مخطوط رقم ١٩٢٥ بمكتبة جامعة الإمام بالرياض .
- (٥) أَيْ الْإِبْنَ الْمُنْفَى بِاللِّعَانِ .
- (٦) أَيْ مِنَ الْأُمِّ بِاعْتِبَارِهِ عَاصِبًا بِنَفْسِهِ لِأُمِّهِ الْمَلَاعِنَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ ، لِأَنَّهَا عَاصِبَةٌ بِغَيْرِهَا ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ الْبَهَوِيُّ .
- (٧) أَيْ لِلْأَخِ وَالْأُخْتِ لَأُمِّ .
- (٨) أَيْ كَلَامَ صَاحِبِ الرَّعَايَةِ .
- (٩) رَاجِعْ : شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٥٨٧/٢ ، الْكَشَافُ ٤١٨/٤ .
- (١٠) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ١١٧ .
- (١١) مَخْطُوطٌ رَقْمُ ٨٦/٦٨ بِالْمَكْتَبَةِ السَّعُودِيَّةِ بِالرِّيَاضِ ، رَاجِعْ ل ٨٣-٨٤ .
- (١٢) لَمْ أَجِدْهُ .

فصل [في ميراث الجدات]

قوله : (مع تَحَاذٍ) (١) أى تساوى فى القرب أو البعد من الميت .
قوله : (وَتَحْجُبُ الْقُرْبَى) (٢) الْبُعْدَى مطلقاً (٣) أى سواء كانتا [ب/١٩]
من جهة أو جهتين (٤) .

فصل [في ميراث البنت وبنت الإبن والأخت]

قوله : (مُنْفَرِدَات) (٥) يعنى عمن يساويهن .
قوله : (ولشتين من الجميع) (٦) أى من البنات ، أو بنات الإبن ، أو
الأخوات لأبوين أو لأب .

-
- (١) قال فى المنتهى ٧٣/٢ : "ولجدة أو أكثر مع تحاذ : سدس" ، وقال فى المغنى ١٨٩/٦ : "أجمع أهل العلم على أن للجددة السدس اذا لم يكن للميت أم" .
وراجع : الفروع ٩/٥ ، الاقناع مع شرحه ٤١٩/٤ .
- (٢) أى من الجدات .
- (٣) قال فى الانصاف ٣٠٩/٧ : "فان كان بعضهن أقرب من بعض فالميراث لأقربهن ، وهو المذهب" .
- (٤) أى بأن كانت القرى من جهة الأم والبعدى من جهة الأب ، أو العكس ، لأن الجدات أمهات يرثن ميراثاً واحداً ، فاذا اجتمعن فالميراث لأقربهن . راجع شرح البهوتى ٥٨٨/٢ .
- (٥) قال فى المنتهى ٧٤/٢ : "ولبنت صلب : النصف ، ثم هو لبنت ابن وان نزل ، ثم لأخت لأبوين ثم لأب ، منفردات لم يعصين" ، وراجع : المغنى ١٦٦/٦ ، الفروع ١٠/٥ ، الاقناع مع شرحه ٤٢١/٤ .
- (٦) قال فى المنتهى ٧٤/٢ : "ولشتين من الجميع فأكثر - لم يعصين - الثلثان" ، وراجع الفروع ١٠/٥ ، الاقناع مع شرحه ٤٢١/٤ .

قوله : (أو هُما) (١) أي أو أخذ الثلثين بنات صلب وبنات ابن كبت
وبنت ابن وبنت ابن ابن ، فتسقط النازلة .

فصل في الحَجَب

وهو لغة : المنع (٢) ، واصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من
أوفر نصيبه أو من الإرث بالكلية ، ويسمى الأول حَجَب نَقْصَان ، والثاني
حَجَب حَرَمَان (٣) (٤) .

قوله : (وابنهما بجد) أي يسقط ابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب وإن
نزل بالجد للأب وإن علا (٥) .

قوله : (ومن لا يرث لا يحجب) (٦) أي من قام به مانع من رِقٍّ ، أو قتل

(١) قال في المنتهى ٧٤/٢ : "فإن أخذ الثلثين بنات صلب أو بنات ابن أو هما ،
سقط من دونهن إن لم يُعَصِّبْن ذكر بإزائهن" ، وراجع : الفروع ١٠/٥ ، الإقناع
مع شرحه ٤٢٢/٤ .

(٢) راجع لسان العرب ٢٩٨/١ .

(٣) الأولى أن يقول : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر
حظيه كما هي عبارة الكشف ٤٢٣/٤ ، ويسمى الأول حجب حرمان ، والثاني
حجب نقصان ، وراجع حاشية البقري على شرح الرحبية في علم الفرائض ص ٨٧
وقد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك ص ١٧٩ .

(٤) قلت : والحجب قد يكون بالصفة ، كالرق والقتل واختلاف الدين ، وقد يكون
بالشخص - وهو المقصود هنا - وينقسم إلى قسمين : حجب حرمان : كحجب الجد
بوجود الأب ، وحجب نقصان : كحجب الزوج من النصف إلى الربع بوجود
الولد .

(٥) لأنه أقرب ، فإنَّ الحجب يعني : وجود وارث أقوى من المحجوب أو أقرب منه
إلى الميت .

(٦) قاله صاحب الفروع ١١/٥ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٤٢٤/٤ .

أو اختلاف دين فوجوده كعدمه ، فلا يَحْتَجُّبُ لآحرماناً ولا نقصاناً^(١) ، بخلاف المحجوب بالشخص^(٢) .

-
- (١) لأنه ليس من أهل الميراث .
(٢) فإنه من أهل الميراث ، وإنما قُدِّمَ عليه غيره ومُنِعَ مع أهليته ؛ لأن غيره أولى منه راجع المغني ٢٨٥/٦ ، ثم إِنَّ المحجوب بالشخص قد يَحْتَجُّبُ نقصاناً ، كالإخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس وإن كانوا محجوبين بالأب ، راجع شرح البهوتي ٥٩٢/٢ .

باب العَصَبَة

مشتقة من العَصَب وهو الشَّد ، ومنه العِصَابَة لشدها الرأس والعَصَب لأنه يشد الأعضاء ، وعِصَابَة^(١) القوم ، لاشتداد بعضهم ببعض ومنه^(٢) : { ... هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ }^(٣) أى شديد ، والعصبة لغة : قرابة الرجل لأبيه^(٤) (٥) . قوله : (فأب فأبوه وإن علا)^(٦) أى بمحض الذكور ، وإنما قدم الأبناء على الآباء مع استوائهم فى الإدلاء إلى الميت بلا واسطة ؛ لأن الأبناء الطرف المقبل والآباء الطرف المدبر والإقبال أقوى من الإدبار . قوله : (فأبناؤهم كذلك)^(٧) أى يقدم مع الاستواء فى القرب مَنْ لأبوين على من لأب .

قوله : (ورثه دون أخيه)^(٨) أى ورثه ابن ابنه دون أخيه^(٩) ،

-
- (١) أى ومنه كذلك عصابة القوم .
 - (٢) قوله تعالى .
 - (٣) سورة هود : آية ٧٧
 - (٤) راجع فيما سبق لسان العرب ٦٠٤/١ .
 - (٥) التعريف الاصطلاحى للعصبة : هى كل وارث بغير تقدير ، راجع : المطلع ص ٣٠٢ التنقيح ص ٣٠٢ ، المنتهى ٧٦/٢ ، الاقناع مع شرحه ٤٢٥/٤ .
 - (٦) قال فى المنتهى ٧٦/٢ : "وأقرب العصبة : ابن فابنه وإن نزل ، فأب فأبوه وإن علا ... " . راجع : الفروع ١٢/٥ ، التنقيح ص ٣٠٢ .
 - (٧) قال فى المنتهى ٧٦/٢ : "... فأعمام فأبناؤهم كذلك ، فأعمام أب فأبناؤهم كذلك فأعمام جد فأبناؤهم كذلك ..." .
 - (٨) قال فى المنتهى ٧٦/٢ : "فمن نكح امرأة وأبوه ابنتها ، فابن الأب عم ، وابن الابن خال ، فيرثه مع عم له خاله دون عمه ، ولو خلف الأب فيها أخاً وابن ابنه - وهو أخو زوجته - ورثه دون أخيه " ، وراجع الفروع ١٢/٥ .
 - (٩) قال فى الكشف ٤٢٦/٤ : "لأن الأخ محجوب بابن الابن " .

وَيُعَايَا بِهَا^(١) فيقال : امرأة ورثت ثمن المال وأخوها بقيته ، ولو كان إخوتها سبعة ورثت المال هي وإخوتها سواء ، ولو كان الأب تزوج الأم وتزوج ابنه ابنتها ، فابن الأب عم وولد الإبن خال^(٢) ، ولو تزوج زيد أم عمرو وعمرو بنت زيد ، فابن زيد عم ابن عمرو وخاله^(٣) ، ولو تزوج كل واحد منهما أخت الآخر ، فكل منهما^(٤) خال ولد الآخر^(٥) ، ولو تزوج كل واحد منهما بنت الآخر ، فكل من ولديهما [أ/٢٠] خال الآخر ، ولو تزوج كل واحد منهما أم الآخر ، فهما القائلتان : مرحباً بابنينا وزوجينا وولد كل واحد منهما عم ولد الآخر^(٦)^(٧) .

قوله : (وَتَسْقُطُ أُخُوَّةُ لَأَمِّ الْخِ)^(٨) بضم الهمزة والحاء المعجمة وتشديد الواو .

قوله : (وَتُسَمَّى مَعَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ الْمُشْرَكَةِ)^(٩) أي المُشْرَكُ فيها والمُشْرَكَةُ

-
- (١) سبق معناها ص ٢٠٧ .
- (٢) والصحيح : فابن الأب عم ولد الإبن وخاله ، وراجع : الفروع ١٢/٥ ، الإقناع مع شرحه ٤٢٧/٤ .
- (٣) من قوله : ولو تزوج زيد ، إلى قوله : وخاله ، ليست في (س) .
- (٤) أي : من زيد وعمرو ، الأبوين .
- (٥) من قوله : ولو تزوج كل واحد ، إلى قوله : ولد الآخر ، ليست في (ص) .
- (٦) في (ص) : وكل واحد منهما عم ولد الآخر ، وفي (س) : وولد كل واحدة منهن ولد الآخر ، وكلاهما خطأ والصواب ما في المتن .
- (٧) راجع فيما سبق : الفروع ١٢/٥ ، الكشاف ٤٢٧/٤ .
- (٨) قال في المنتهى ٧٧/٢ : "وَتَسْقُطُ أُخُوَّةُ لَأَمِّ بِمَا يَسْقُطُهَا" .
- (٩) قال في المنتهى ٧٧/٢ : "وَتَسْقُطُ عَصْبَةُ انْفِرَدَ بِالْمَالِ ، وَيُيَدَّ بِذِي فَرَضٍ اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ ، كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لَأَمٍّ وَإِخْوَةٍ لَأَبٍّ أَوْ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ أَخَوَاتٍ لَأَبٍّ أَوْ لِأَبَوَيْنِ مَعَهُنَّ أَخُوهُنَّ ، لِلزَّوْجِ نِصْفٌ ، وَلِلْأُمِّ سُدُسٌ ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ثُلُثٌ وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ ، وَتُسَمَّى مَعَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ : الْمُشْرَكَةُ وَالْحِمَارِيَّةُ وهي من ستة .

لأن بعض العلماء شَرَّكَ فيها بين الإخوة لأم والإخوة لأبوين (١)، وقضى به (٢) عمر رضي الله عنه أولاً (٣).

قوله : (والِحَمَارِيَّة) أي تسمى بذلك لأن عمر رضي الله عنه لما وقعت ثانياً (٤) وأسقط ولد الأبوين قال له بعضهم أو بعض الصحابة الحاضرين : يا أمير المؤمنين! هب أنَّ أَبَانَا كان حَمَاراً! أليست أمنا واحدة؟ فَشَرَّكَ بينهم (٥).

قوله : (وتسمى ذات الفُروخ) (٦) بالخاء المعجمة ؛ لكثرة عولها ، شبهوا أصلها بالأم وعولها بفروخها ، وليس في الفرائض ما يعول بثلاثه (٧) إلا أصل ستة (٨) في هذه وشبهها .

(١) روي عن عمر وعثمان وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أنهم شركوا بين ولد الأبوين وولد الأم في الثلث فقسموه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبه قال بعض العلماء كمالك والشافعي وإسحاق رحمهم الله .
وروي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى - رضي الله عنهم - إسقاط ولد الأبوين ؛ لأنهم عصبه وقد تم المال بالفروض ، وهو مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - وقال به بعض العلماء كالشعبي والعنبري وشريك وأبو حنيفة وغيرهم . راجع : المغني ١٧٢/٦ ، الإنصاف ٣١٥/٧ ، وقَدَّمه في الفروع ١٣/٥ .

(٢) أي بالتشريك .

(٣) لعل الصواب : ثانياً كما سيأتي ، وهو هكذا في النسخة (ك) .

(٤) أي تكرر وقوعها في المرة الثانية .

(٥) راجع : المغني ١٧٢/٦ ، حاشية البقري على شرح الرحبية ص ٩٥ .

(٦) قال في المنتهى ٧٧/٢ : "ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب عالت إلى عشرة ، وتسمى ذات الفُروخ والشُرَيْجِيَّة" أي لو كان مكان الإخوة لأبوين أو لأب ، أخوات كذلك .

(٧) في (ك) : بثلاثه .

(٨) أصلها ستة وعالت إلى عشرة لزدحام الفروض ، فللزوجة النصف ثلاثة ، وللأم السدس واحد ، وللأخوات لأم الثلث إثنان ، وللأخوات لأبوين أو لأب الثلثان أربعة .

قوله : (وَالشَّرِيعَةُ) أي تسمى بذلك لوقوعها في زمن القاضي
شُرَيْح (١) وحكمه فيها بذلك (٢).

(١) هو شريح بن الحارث بن قيس القاضي الكندي أبو أمية ، ولي قضاء الكوفة لعمر رضي الله عنه فمن بعده خمسا وسبعين سنة ، كان فقيهاً نبيهاً شاعراً متديراً في القضاء ، حَدَّثَ عن عمر وعلي وابن مسعود - رضي الله عنهم - وتوفي سنة ثمان وسبعين ، وقيل ثمانين .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨٥/١ ، تذكرة الحفاظ ٥٩/١ ، رقم ٤٤ .
(٢) أَوْرَدَهَا في المغني ١٧٩/٦ ، وراجع : الفروع ١٣/٥ ، الإنباف ٣١٥/٧ .

باب أصول^(١) المسائل

جمع مسألة، مصدر سَأَلَ سُؤَالًا ومسألة ، والمراد بها المسئلة^(٢) ،
والمراد أصول المسائل التي فيها فرض فأكثر وأصلها مخرج فرضها ، أو
فروضها^(٣).

قوله : (وهي سبعة)^(٤) زاد عليها بعض المحققين من متأخري
الشافعية^(٥) أصليين : ثمانية عشر وستة وثلاثين ، وهما خاصان بمسائل الجد
مع الإخوة ، والجمهور على أنهما تصحيحان^(٦).
قوله : (باليتمتين)^(٧) لأنه لا نظير لهما .

(١) الأصول جمع أصل وهو ما بيني عليه غيره ، راجع شرح الكوكب المنير ، لابن
النجار ٣٨/١ .

(٢) بمعنى يُسأل عنها ، راجع المطلع ص ٣٠٣ .

(٣) فالنصف مثلاً من اثنين ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، والرابع من أربعة ... الخ ،
وقد سبق الكلام عن الفروض المقدرة في باب ذوي الفروض ص ٢٠٠ .

(٤) أي جملة الأصول المتفق عليها سبعة ، وهي : اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية
واثني عشر وأربعة وعشرون ، راجع : المنتهى ٧٨/٢-٧٩ ، شرح سبط المارديني
على الرحبية ص ١١٤ .

(٥) انظر روضة الطالبين ، للنووي ٦١/٦ .

(٦) ووجه قولهم أن الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وهي
سبعة فقط ، راجع شرح الرحبية ص ١١٤ ، والعذب الفائض شرح عمدة الفارض ،
للشيخ إبراهيم بن عبد الله الفرضي الحنبلي ١٥٩/١ ، والأظهر هو مذهب المحققين
أنهما أصلان لامصحيان ، لأن التصحيح إنما يستعمل في انكسار السهام على
الرؤوس لافي الأنصباء ، وهو ما رجحه صاحب العذب الفائض ، وعبد
الرحمن بن القاسم في حاشية الرحبية ص ٥٦، ٥٩ ، والشيخ صالح الفوزان في كتابه
التحقيقات المرضية ص ١٦٠ .

(٧) قال صاحب المنتهى ٧٨/٢ : "فنصفان كزوج وأخت لأبوين أو لأب وتسميان
اليتمتين" أي مسألة : زوج وأخت لأبوين ، أو : زوج وأخت لأب ، من اثنين
لكل واحد منهما النصف .

قوله : (وثلاثة تعول)^(١) أي يتأتى فيها العول ، وهو مصدر عال الشيء إذا زاد وغلب ، قال في القاموس^(٢) : والفريضة عالت في الحساب زادت وارتفعت ، وعُلَّتْهَا أَنَا وَأَعْلَتْهَا^(٣) .

قوله : (وتسمى مسألة الإلزام والمناقضة)^(٤) لأن ابن عباس رضي الله عنه كان لا يرى حجب الأم من الثلث إلى السدس إلا مع ثلاثة فأكثر من الإخوة أو الأخوات ، ولا يرى العول^(٥) ، ويردّ النقص مع ازدحام [ب/٢٠] الفروض على من يصير عصبه بغيره ، كالبنت والأخوات لأم الأم ، فألزم بهذه المسألة ونوقض عليه بها^(٦) .

قوله : (وتسمى المباهلة)^(٧) لقول ابن عباس رضي الله عنه فيها : من

(١) أي أن الأصول السبعة التي سبق ذكرها في الصفحة السابقة - هامش ٤ - على قسمين : أربعة لاتعول ، وهي مافيهما فرض أو فرضان من نوع ، ومثل لها باليتيمين - وهذا القسم الأول - وثلاثة يمكن أن تعول ، وهي مافرضها نوعان فأكثر ، وسيأتي مثالها - وهذا القسم الثاني - راجع المنتهى ٧٨/٢ .

(٢) ٢٣/٤ .

(٣) وسبق معنى العول اصطلاحاً ص ١٨٢ .

(٤) قال في المنتهى ٧٨/٢ : "فنصف مع ثلثين أو ثلث أو سدس من ستة ، وتصح بلاعول كزوج وأم وأخوين لأم وتسمى مسألة الإلزام والمناقضة" وتصح من ستة : للزوج النصف ثلاثة ، وللأم السدس واحد ، وللأخوين لأم الثلث اثنان - وهذا مثال القسم الثاني من الأصول ، المشار إليه آنفاً - راجع شرح البهوتي ٥٩٧/٢ .

(٥) راجع الإنصاف ٣١٦/٧ .

(٦) قال في المغني ١٧٥/٦ : "فإن حجب الأم إلى السدس خالف مذهبه في حجب الأم بأقل من ثلاثة من الإخوة ، وإن نقص الأخوين من الأم ردّ النقص على من لم يهبطه الله من فرض إلى ما بقي ، وإن أعال المسألة رجع إلى قول الجماعة وترك مذهبه ... " .

(٧) قال في المنتهى ٧٨/٢ إشارة إلى المسألة السابقة : "وتعول إلى سبعة ، كزوج وأخت لأبوين أو لأب وجدّة ، وإلى ثمانية ، كزوج وأم وأخت لأبوين أو لأب وتسمى المباهلة" ، فالأولى من سبعة : للزوج النصف ثلاثة ، وللأخت لغير أم النصف ثلاثة ، وللجدة السدس واحد ، والثانية من ثمانية : للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان ، وللأخت النصف ثلاثة .

شَاءَ بَاهَلَّتْهُ (١)، والمُبَاهَلَّة : المَلَاعَنَة (٢)، وهي أول فريضة أُعِيلَتْ (٣).
 قوله : (وتسمى الغَرَاءُ الخ) (٤) لأنها حدثت بعد المُبَاهَلَة فاشتهر العول بها ، وكانت في زمن مروان (٥).
 قوله : (وتسمى أُمُّ الأَرَامِلِ) (٦) لأنوثة جميع الورثة فيها .
 قوله : (وتسمى الدِّينَارِيَّةُ وَالزَّكَابِيَّةُ) (٧) لأن امرأة قالت لعلي رضي الله

(١) أي باهلته على أن المسائل لاتعول ، وكان يرى أن يردّ النقص عند ازدحام الفروض على البنات والأخوات ، راجع : المغني ١٧٥/٦ ، الإنصاف ٣١٦/٧ .
 (٢) راجع اللسان ٧٢/١١ .

(٣) حدثت في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، راجع المغني ١٧٥/٦ .
 (٤) قال في المنتهى ٧٩/٢ : "وإلى تسعة ، كزوج وولدي أم وأختين ، وتسمى الغَرَاءُ والمروانيَّةُ" أي أن المسألة السابقة تعول كذلك إلى تسعة ، فللزوج النصف ثلاثة ولولدي الأم الثلث اثنان ، وللأختين الثلثان أربعة .

(٥) مروان بن الحكم بن أبي العاص . الخليفة الأموي الذي يُنسَبُ إليه بنو مروان ، بويح بالشام بعد معاوية بن يزيد بن معاوية ، ولد في السنة الثانية للهجرة ، وتوفي سنة خمس وستين للهجرة ، وكانت مدة خلافته مايقارب تسعة أشهر .
 راجع : الإصابة ، لابن حجر ١٥٦/٦ ، رقم ٨٣١٢ ، الأعلام ، للزركلي ٢٠٧/٧ .

(٦) أي من المسائل التي تعول مااجتمع فيها فرض الربع مع الثلثين ، أو الثلث ، أو السدس ، وأصلها من اثني عشر ، وتصح بلاعول ، كزوجة وأم وأخ لأم وعم ، وتعول إلى ثلاثة عشر ، وإلى خمسة عشر ، وإلى سبعة عشر ، كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأبوين ، فللزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد ، وللجدتين السدس اثنان لكل واحدة واحد ، وللأخوات لأم الثلث أربعة لكل واحدة واحد ، وللأخوات لغيرها الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد ، وهذه الأخيرة تسمى بِأُمِّ الأَرَامِلِ ، ولاتعول إلى أكثر من ذلك . راجع : المنتهى ٧٩/٢ ، الشرح ، للبهوتي ٥٩٨/٢ ، وتسمى كذلك : أُمُّ الفُرُوج ، راجع الكشف ٤٣٢/٤ ، وتسمى بالسبعة عشرية والدِّينَارِيَّةُ الصغرى ، شرح البهوتي ٥٩٨/٢ .

(٧) أي ومن المسائل التي تعول كذلك مااجتمع فيها فرض الثمن مع السدس ، أو الثلثين ، أو معهما ، وأصلها من أربعة وعشرين ، وتصح بلاعول ، كزوجة وبنتين وأم واثني عشر أخاً وأخت لغير أم ، فللزوجة الثمن ثلاثة ، وللبنتين الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية ، وللأم السدس أربعة ، يبقى للأخوة =

عنه حين أخذ يَرْكَب : إِنَّ أَخِي مِنْ أَبِي وَأُمِّي مات وترك ستمائة دينار وأنا بني منه دينار واحد ، فقال : لَعَلَّ أَخَاكَ خَلَفَ مِنَ الْوَرِثَةِ كَذَا وَكَذَا؟ قالت : نعم ، قال : قد استوفيت حَقَّكَ^(١) ، وهذه الدِّينَارِيَّةُ الْكُبْرَى ، وأما الصغرى فهي أُمُّ الْأَرَامِلِ^(٢).

فصل في الرَّدِّ (٣)

وهو (٤): زيادة في الأنصباء ونقص في السَّهَام ، عكس العَوَل (٥).
قوله : (لِلنِّصْفِ مِثْلًا)^(٦) أي مثل مسألة الرَّدِّ ، لأنها بقية مال ذهب نصفه .

= والأخت واحد ، لا ينقسم على عدد رؤوسهم - خمسة وعشرون - فنضربها في أصل المسألة ، وتصح من ستمائة ، للزوجة خمسة وسبعون ، وللبنتين أربعمائة ، وللأم مائة ، وللإخوة لكل أخ سهمان وللأخت سهم . راجع شرح البهوتي ٥٩٨/٢ .

(١) راجع حاشية البقري على شرح الرحبية ص ١٢٠ .

(٢) راجع الصفحة السابقة .

(٣) الرَّدُّ في اللغة : صرف الشيء ورجعه ، انظر اللسان ١٧٢/٣ .

(٤) أي الرد في الاصطلاح .

(٥) راجع حاشية البقري على شرح الرحبية ص ١٦٥ ، وقد سبق تعريف الرَّدِّ ص ١٨١

(٦) قال في المنتهى ٨١/٢ : "وإن شئت صحَّح مسألة الرد ، ثم زد عليها لفرض

الزوجية للنصف مثلاً وللربع ثلثاً وللثمن سبعة" إشارة إلى إحدى الطرق في عمل

مسائل الرد مع أحد الزوجين وهي طريق مافوق الكسر ، راجع شرح البهوتي

٦٠١/٢ ، فمثال النصف : زوج وجدة وأخ لأم ، أصل مسألتهم من ستة ، للزوج

النصف ثلاثة ، وللجدة السدس واحد ، وللأخ لأم السدس واحد ، يبقى واحد

فمسألة الرد من اثنين - لأن الزوج لا يرد عليه - فتزيد عليها اثنين للزوج تصير

أربعة ومنها تصح ، للزوج النصف اثنان ، ولكل من الجدة والأخ لأم واحد من

أربعة فرضاً ورداً .

قوله : (وَلِلرَّبِّعِ ثُلثًا) ^(١) أي ثلث مسألة الرد ، لأنها بقية مال ذهب ربه ^(٢).

قوله : (وَلِلثَّمَنِ سَبْعًا) ^(٣) أي سبع مسألة الرد ، لأنها بقية مال ذهب ثمنه ^(٤).

- (١) أي زد لِلرَّبِّعِ ثُلثًا .
 (٢) كزوجة وأم وأخ لأم ، مسألة الرد من ثلاثة ، فتزيد عليها للزوجة واحداً تصبح أربعة ومنها تصح ، للزوجة الربع واحد ، وللأم اثنين من أربعة فرضاً ورداً ، وللأخ لأم واحد من أربعة فرضاً ورداً .
 (٣) أي زد للثمن سبعاً .
 (٤) كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة ، مسألة الرد من خمسة ، فتزيد عليها للزوجة خمسة أسباع يحصل أربعون ، وهي الجامعة ومنها تصح ، فمن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد ، ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي من مسألة الزوجية ، وصورتها كالتالي :

زوجية	رد	جامعه	
٢٤	٨	٤٠	
٣	١	٥	$\frac{1}{8}$ زوجة
١٢	٣	٢١	$\frac{1}{6}$ بنت
٤	١	٧	$\frac{1}{4}$ بنت ابن
٤	١	٧	$\frac{1}{4}$ جدة
١			بقي

باب تصحيح المسائل (١)

- أي تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحاً (٢).
 قوله : (ما كان لجماعتهم) (٣) يعني عند التباين (٤).
 قوله : (أو وفقه) (٥) أي وفق ما كان لجماعتهم عند التوافق (٦).
 قوله : (أو وفقهما) (٧) أي وفق أحد المتماثلين وأكثر المتناسبين .
 قوله : (ويُسمى الموقوف المطلق) أي يُسمى ماوقفته مما توافقت فيه
 جميع الأعداد (٨) بذلك (٩)، لعدم تعيينه لذلك (١٠).

-
- (١) قوله : باب تصحيح المسائل ليس في (ص) .
 (٢) أي بلاكسر ، قال في الكشاف ٤/٤٣٧ : "ويتوقف على أمرين : أحدهما معرفة أصل المسألة ، والثاني معرفة جزء السهم" .
 (٣) قال في المنتهى ٨٢/٢ : "إذا انكسر سهم فريق عليه ضربت عدده - إن باين سهامه أو وفقه لها إن وافقها بنصف أو ثلث أو نحوهما - في المسألة وعولها إن عالت ، ويصير لواحداهم ما كان لجماعتهم أو وفقه" .
 (٤) مثاله : زوج وخمسة أعمام ، أصلها من اثنين ، للزوج النصف واحد ، والباقي واحد للأعمام الخمسة وذلك يباين عددهم ، فاضرب الخمسة في اثنين تصح من عشرة ، للزوج النصف خمسة ، وللأعمام الباقي خمسة لكل عم واحد من خمسة .
 (٥) الوفق هنا : الجزء الذي وافق به أحد العددين الآخر ، كالسنة والأربعة فإن بينهما توافق في النصف ، وراجع المطلع ص ٣٠٤ .
 (٦) مثاله : أم وستة أعمام ، أصلها من ثلاثة ، للأم الثلث واحد وللأعمام الباقي اثنان على ستة لاتنقسم - وتوافق بالنصف ، فتزد الستة لنصفها واضربها في أصل المسألة تصح من تسعة ، للأم الثلث ثلاثة ، وللأعمام الباقي ستة لكل منهم سهم وهو وفق ما كان لجماعتهم قبل التصحيح .
 (٧) قال في المنتهى ٨٢/٢ : "وعلى فريقين فأكثر ، ضربت أحد المتماثلين أو أكثر المتناسبين - بأن كان الأقل جزءاً لأكثر كنصفه ونحوه - أو وفقهما أو بعض المتباينين في بعضه إلى آخره ..." .
 (٨) كالأربعة والستة والعشرة ، فإن بينهما توافق بالنصف .
 (٩) أي بالموقوف المطلق .
 (١٠) إذ أن له أن يقف أيها شاء .

قوله : (فَتَقِفُ السِّتَةَ فَقَطْ) (١) أي دون الأربعة والتسعة (٢).
 قوله (٣) : (وَلَا تَتَمَشَّى عَلَى قَوَاعِدِنَا "مَسْأَلَةُ الْإِمْتِحَانِ" الْخ) (٤) وتصح عند
 القائلين (٥) بها من ثلاثين ألفاً (٦) ومائتين وأربعين ، لأن أصلها أربعة
 وعشرون ، وجزء سهمها [٢١/أ] ألف ومائتان وستون (٧).

-
- (١) قال في المنتهى ٨٢/٢ : "وَإِنْ كَانَ أَحَدُهَا يُوَافِقُ الْآخَرِينَ وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ كَسِتَةِ
 وَأَرْبَعَةٍ وَتِسْعَةٍ ، فَتَقِفُ السِّتَةَ فَقَطْ ، وَيُسَمَّى الْمَوْقُوفُ الْمَقِيدَ" وراجع الإنصاف
 ٣٢٠/٧ .
- (٢) لأنهما متباينان والستة توافقهما ، وقال في المنتهى ٨٢/٢ : "وَأَجْزَاكَ ضَرْبُ أَحَدِ
 الْمَتَبَايِنِينَ فِي كُلِّ الْآخَرِ ، فَمَا بَلَغَ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ يُضْرَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلُهَا -
 إِنْ عَالَتْ - فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصَحُّ" .
- (٣) ليست في (ص) .
- (٤) قال في المنتهى ٨٣/٢ : "... وَهِيَ : أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ وَخَمْسُ جَدَّاتٍ وَسَبْعُ بَنَاتٍ
 وَتِسْعُ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ ، لِأَنَّا لَا نَوْرِثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ" .
- (٥) نقلها صاحب الإنصاف ٣٢٠/٧ ، ولم أجدها في غيره .
- (٦) ألفاً ساقطة من (أ) و(س) .
- (٧) فيضرب أصلها في جزء سهمها يحصل ما ذكر ، قال البهوتي في الشرح ٦٠٥/٢ :
 "يَمْتَحَنُ الطَّلَبَةُ بِهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، يُقَالُ : خَلَّفَ أَرْبَعَةَ أَصْنَافٍ وَلَيْسَ صَنْفٌ مِنْهُمْ
 يَبْلُغُ عَدْدَهُ عَشْرَةً . وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّتْ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا" ، وراجع الإنصاف
 ٣٢٠/٧ .

باب المُنَاسَخَات

جمع مُنَاسَخَة من النَّسخ وهو : الإبطال أو الإزالة أو التغيير أو النقل (١).

قوله : (كعصبةٍ لهما) (٢) أي للميتين ، كما لو مات إنسان عن أولاد ذكور أو ذكور وإناث ، ثم مات منهم واحد أو أكثر عمن بقي فقط ، فَيُقَسَّم المال بين من بقي ، وَيُسَمَّى هذا : الإختصار قبل العَمَل ، وظاهر كلامه (٣) - كغيره - إختصاص ذلك (٤) بعصبةٍ للميتين ، ونُظِرَ (٥) فيه في شرح المحرر (٦) وأُجِيب بأنه (٧) للتمثيل ، وقد يكون الورثة ذوي فروض نحو أن يموت شخص عن أخوات ، ثم تموت إحداهن ، فَإِنَّ ميراث من بقي من الأخوات بالفرض والرد من الميتين (٨).

(١) راجع اللسان ٦١/٣ .

والمُنَاسَخَة في اصطلاح الفقهاء والفرضيين : أن يموت ورثة ميت أو بعضهم قبل قسم تركته ، راجع : المنتهى ٨٤/٢ ، الإقناع مع شرحه ٤٤٣/٤ .

(٢) قال في المنتهى ٨٤/٢ : "ولها ثلاث صور ، إحداها : أن يكون ورثة الثاني يرثونه كأول كعصبة لهما ، فَيُقَسَّم بين ما بقي ولا يُلْتَفَتُ إلى الأول" وراجع الإقناع مع شرحه ٤٤٣/٤ .

(٣) أي كلام صاحب المنتهى السابق .

(٤) أي ماذكر من الإختصار قبل العمل .

(٥) من المناظرة .

(٦) سبق الكلام عنه ص ١٢٣ .

(٧) أي : كلام صاحب المنتهى .

(٨) هذه هي الصورة الأولى ، أما الثانية والثالثة فقد ذكرهما بقوله : "الثانية : ألا ترث ورثة كل ميت غيره ، كإخوة خَلَفَ كُلُّ بَنِيهِ ، فاجعل مسائلهم كعدد انكسرت عليه سهامه وصحح كما ذكر ، والثالثة : ماعداهما ، فصحح الأولى واقسم سهم الميت الثاني على مسأله ... راجع المنتهى ٨٤/٢ .

قوله : (وَيَصِحَّانِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ)^(١) لأن مسألة الثانية من أربعة للرد^(٢)، توافق سهامها^(٣) بالنصف^(٤)، هذا إن كانت الأخت شقيقة ، فإن كانت^(٥) لأم صحتا من الستة^(٦)، لأن مسألة الرد إثنان ونصيبها^(٧) إثنان^(٨).

-
- (١) هذا مثال لاختصار المناسخت ، قال في المنتهى ٨٦/٢ : "وإذا ماتت بنت من بنتين وأبوين - قبل القسمة - سئل عن الميت الأول ، فإن كان رجلاً ، فالأب جد في الثانية ويصحان من أربعة وخمسين ، وإلا فأبو أم ويصحان من اثني عشر ، وتسمى المأمونية" ، وراجع الإنصاف ٣٢١/٧ .
- (٢) لأنها أخت شقيقة وجدة فيرد الباقي عليهما .
- (٣) أي سهام الميتة وهي إثنان .
- (٤) فتضرب اثنين في الأولى - وهي ستة - تبلغ اثني عشر ، للأب من الأولى واحد في اثنين باثنين ولا شيء له من الثانية ، وللأم من المسألتين ثلاثة ، وللبنت منهما سبعة .
- (٥) أي الأخت الباقية .
- (٦) للأب واحد ، وللبنت ثلاثة ، وللجدة إثنان ، راجع الكشف ٤٤٨/٤ .
- (٧) أي من الأولى .
- (٨) وهي منقسمة عليها .

باب قَسَم (١) التَّرَكَات (٢)

وهو الثمرة المقصودة من علم الفرائض ، وهو مبني على قاعدة : استخراج المجهول من الأعداد الأربعة المتناسبة ، التي نسبة أولها إلى ثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها ، كالإثنين والأربعة والثلاثة والستة ، إذ نسبة مالكل وارث من المسألة إليها كنسبة ماله من التركة إليها ، وقد أشار المصنف (٣) إلى الأوجه الخمسة التي يستخرج بها ما جهل منها (٤) .
قوله : (فاجعل عددها إلخ) (٥) أي عدد قراريط (٦)

- (١) القَسَم والقِسْمَة : معرفة نصيب الواحد من المقسوم عليه ، أو معرفة عدد مافي المقسوم من أمثال المقسوم عليه ، راجع : الكشف ٤/٤٤٨ ، مختار الصحاح ص ٥٣٥ .
- (٢) جمع تَرَكَة ، وهي التراث المتروك عن الميت ، راجع : المطلع ص ٣٠٥ ، مختار الصحاح ص ٧٧ .
- (٣) أي صاحب المنتهى .
- (٤) الاول : طريق النسبة ، فإذا أمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة بجزء - خمس أو عشر - فله من التركة بنسبته .
والثاني : أن تقسم التركة على المسألة ، أو تقسم وفقها على وفق المسألة ، وتضرب الخارج بالقسمة في سهم كل وارث يخرج حقه .
والثالث : أن تقسم المسألة على التركة ، وتقسم على ماخرج بالقسمة نصيب كل وارث من المسألة - بعد بسطه من جنس الخارج إن خرج كسر - فيخرج حقه .
الرابع : أن تقسم المسألة على نصيب كل وارث ، ثم تقسم التركة على خارج القسمة يخرج حقه .
والخامس : أن تضرب سهام الوارث في التركة وتقسمها على المسألة يخرج حقه .
راجع : المنتهى ٨٦/٢ - ٨٧ ، شرح البهوتي ٦٠٨/٢ - ٦٠٩ ، الكشف ٤/٤٤٩ .
- (٥) قال في المنتهى ٨٧/٢ : "وإن قَسَمْتُ على قراريط الدينار فاجعل عددها كتركة معلومة واعمل على ماذكر" .
- (٦) قال صاحب المطلع ص ٣٠٥ : "القراريط جمع قَرِاط ، قال الجوهري : هو نصف دانق ، وأصله قُرَاط بالتشديد فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء ، وقال أبو السعادات : القِرَاط نصف عشر الدينار في أكثر البلاد ، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً" .

الدِّينار (١) وهي أربعة وعشرون (٢) على ما اشتهر في مِصْر (٣) والشام (٤).

(١) غلب إطلاق الدينار على المثقال ، والمثقال بكسر الميم : مقدار من الوزن ، وهو ثنتان وسبعون شعيرة ممتلئة ، وبالدرهم : درهم وثلاثة أسباع درهم ، راجع المطلع ص ١٣٤ .

(٢) فاجعلها كأنها التركة وأي عدد أردت قيراطه فاقسمه على أربعة وعشرين .

(٣) مِصْر : أَرْض الفراعنة ، واسمها باليونانية : مقدونية ، سميت مصر بمصر بن

مصريم بن حام بن نوح عليه السلام ، وهي من فتوح عمرو بن العاص في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، راجع معجم البلدان ، لياقوت الحموي ١٣٧/٥

(٤) الشام جمع شامة ، سميت بذلك لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض ، وقيل غير

ذلك ، وحَدُّها من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية ، ومن جبلي طيء إلى بحر الروم ، وبها أمهات المدن ك: منبج وحلب وحمص وحماء ودمشق والبيت المقدس والمَعْرَة وفي الساحل: أنطاكية وطرابلس وعَكَّا وصور وعسقلان وغيرها . راجع معجم البلدان ٢١٨/٥ - ٢١٩ .

باب ذَوِي الْأَرْحَامِ

قال في القاموس (١): الرَّجِمُ بالكسر وَكَتِفٌ: بيت منبت الولد ووعاؤه والقراية ، أو أصلها وأسبابها ، والجمع أَرْحَامٌ (٢).

قوله : (ومن أدلى بهم) (٣) أى بصنف من الأصناف العشرة المذكورة كعمة العمة ، وخالة الخالة ، وعم العم (٤) لأم وأخيه ، وعمه لأبيه ، وأبى أبى الأم وعمه وخاله ونحوهم (٥).

قوله : (ذَكَرٌ) (٦) كَأُنْثَى (٧) أى لا يفضل عليها (٨).

قوله : (وثلاث عمات كذلك) (٩) [ب/٢١] أى مفترقات ، واحدة شقيقة وواحدة لأب ، وواحدة لأم .

(١) ١١٩/٤ .

(٢) وذوو الأرحام هنا هم كل قرابة ليس بذى فرض ولا عصبية . راجع : المنتهى

٨٨/٢ ، الإقناع مع شرحه ٤٥٥/٤ .

(٣) قال في المنتهى ٨٨/٢ : "وأصنافهم أحد عشر : ولد البنت لصلب أو لابن ،

وولد الأخوات ، وبنات الإخوة ، وبنات الأعمام ، وولد ولد الأم ، والعم لأم والعمات ، والأخوال والحالات ، وأبو الأم ، وكل جدة أدلت بأب بين أمين أو أعلى من الجد ، ومن أدلى بهم " .

قال في الإنصاف ٣٢٣/٧ : "على الصحيح من المذهب " .

(٤) في الكشف ٤٥٦/٤ "وعمة العم ... " .

(٥) راجع : شرح البهوتي ٦١١/٢ ، الكشف ٤٥٦/٤ .

(٦) ذَكَرٌ ليست في (ص) .

(٧) قال في المنتهى ٨٩/٢ : "ثم تجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به ، فإن أدلى

جماعة بوارث - واستوت منزلتهم منه - فنصيبه لهم ذَكَرٌ كَأُنْثَى" على المذهب . راجع الإنصاف ٣٢٤/٧ .

(٨) قال البهوتي في الشرح ٦١٢/٢ : "لأنهم يرثون بالرَّجِمِ المجردة فاستوى ذكركم وأنثاهم كولد الأم " .

(٩) أى : إذا اختلفت منزلتهم ممن أدلوا به ، جَعَلْتُ المَدْلَى به كالميت وقسمت نصيبه

بينهم على حسب منازلهم منه ، قال في المنتهى ٨٩/٢ : "كتلات خالات متفرقات

وثلاث عمات كذلك ، فالثلث بين الحالات على خمسة ، والثلثان بين العمات

كذلك " لأن الثلث في الأولى نصيب الأم ، والثلثان في الثانية نصيب الأب تعصياً .

قوله : (وَيُسْقِطُهُمْ أَبُو الْأُمِّ) (١) أَيْ يُسْقِطُ الْأُخْوَالَ كُلَّهُمْ (٢) كَمَا يُسْقِطُ
الْأَبُ الْإِخْوَةَ .

قوله : (عَمِلَ بِهِ) (٣) أَيْ بِالْإِسْقَاطِ ، أَيْ بِمَقْتَضَاهُ ، فَعَمَةَ وَابْنَةَ أَخٍ
الْمَالِ لِلْعَمَةِ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ وَتِلْكَ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ (٤) .

قوله : (بِأَقْرَبِ) (٥) يَعْنِي مِنْهُ ، نَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنِ الْإِمَامِ فِي خَالَةِ وَبْنَتِ
خَالَةِ وَبْنَتِ ابْنِ عَمٍ (٦) ، لِلْخَالَةِ الثَّلَاثِ (٧) ، وَلابْنَةِ ابْنِ الْعَمِ الثَّلَاثَانَ (٨) ،
وَلَا تُعْطَى بِنْتُ الْخَالَةِ شَيْئاً (٩) .

قوله : (الْكُلُّ لِلثَّانِيَةِ) (١٠) هِيَ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ وَتِلْكَ بِمَنْزِلَةِ
أُمِّ الْأَبِ (١١) .

قوله : (أُبُوَّةُ) (١٢) بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ ، يَدْخُلُ
فِيهَا فُرُوعُ الْأَبِ مِنَ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ السَّوَاقِطِ وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتِ
الْأَعْمَامِ وَالْعَمَاتِ وَعَمَاتِ الْأَبِ وَعَمَاتِ الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا (١٣) .

-
- (١) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٠/٢ : "وَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَةُ أُخْوَالَ مُتَفَرِّقِينَ ، فَلِذِي الْأُمِّ السَّدَسُ ،
وَالْبَاقِي لِذِي الْأَبَوَيْنِ ، وَيُسْقِطُهُمْ أَبُو الْأُمِّ" .
 - (٢) لِأَنَّهُ أَبُوهُمْ .
 - (٣) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٠/٢ : "وَإِنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً عَمِلَ بِهِ" .
 - (٤) وَالْأَبُ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ .
 - (٥) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٠/٢ : "وَيُسْقِطُ بَعِيدٌ - مِنْ وَارِثٍ - بِأَقْرَبٍ" .
 - (٦) فِي (ص) : وَبْنَتِ عَمٍ فَقَطْ .
 - (٧) لِأَنَّهُ نَصِيبُ الْأُمِّ .
 - (٨) لِأَنَّهُ نَصِيبُ الْعَمِ تَعْصِيباً .
 - (٩) لَوْجُودِ مَنْ هِيَ أَقْرَبُ مِنْهَا وَهِيَ الْخَالَةُ .
 - (١٠) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٠/٢ : "وَخَالَةُ أَبٍ وَأُمُّ أَبِي أُمٍّ ، الْكُلُّ لِلثَّانِيَةِ" .
 - (١١) أَيْ بِمَنْزِلَةِ الْجَدَّةِ ، فَتُسْقِطُ لَوْجُودَ الْأَقْرَبِ مِنْهَا .
 - (١٢) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٠/٢ : "وَالْجِهَاتُ ثَلَاثٌ : أَبُوَّةٌ وَأُمُوَّةٌ وَبَنُوَّةٌ" عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَذْهَبِ ، رَاجِعَ الْإِنْصَافِ ٣٢٦/٧ .
 - (١٣) رَاجِعَ : شَرْحَ الْبَهَوِيِّ ٦١٣/٢ ، الْكَشَافُ ٤٥٩/٤ ، وَفِيهِ : "وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ" .

قوله : (وَبُنُوتُهُ) ^(١) بضم الباء والنون وتشديد الواو ، يدخل فيها : أولاد بنات الصلب ، وأولاد بنات ابن ^(٢) الابن .

قوله : (وَأُمُومَةُ) يدخل فيها : فروع الأم من الأخوال والخالات ، وأعمام الأم وأعمام أبيها وأُمها ^(٣) ، وأخوال الأم وأخوال أبيها وأُمها وخالات الأم وخالات أبيها وأُمها ^(٤) .

قوله : (كَخَالَةِ الْخ) ^(٥) فللخالة السدس ^(٦) ، ولبنات الأخوات لأبوين الثلثان ^(٧) ، ولبنات ^(٨) الأخوات لأم الثلث ^(٩) ، فقد عالت إلى سبعة ، وأما بنات الأخوات لأب فلا شيء لهن لاستغراق بنات الأخوات لأبوين للثلثين .

قوله : (وَكَأَبِي أُمِّ الْخ) ^(١٠) فله السدس ، ولبنت الأخ لأم وبنت الأخت لأم الثلث سهمان ^(١١) لكل واحدة سهم ، ولبنت الأخت لأبوين النصف ^(١٢) ، ولبنت الأخت من الأب السدس ^(١٣) تكملة الثلثين ، فقد عالت بسدسها ^(١٤) .

-
- (١) قلت : كان الأولى أن يورد الأمومة عقب الأبوة ، لأن الأبوين طرف الإنسان الأعلى ، وهو الذي مشى عليه صاحب المنتهى ٩٠/٢ ، وصاحب الإقناع ٤٥٩/٤ .
- (٢) في (س) : بنات الابن فقط ، وهو الصواب ، راجع الكشف ٤٥٩/٤ .
- (٣) في (ن) و(ص) و(ك) : وعمات الأم وعمات أبيها وأُمها .
- (٤) راجع : شرح البهوتي ٦١٣/٢ ، الكشف ٤٥٩/٤ .
- (٥) قال في المنتهى ٩١/٢ : "ولا يعول هنا إلا أصل ستة إلى سبعة ، كخالة وست بنات ست أخوات متفرقات" .
- (٦) وهو واحد من ستة .
- (٧) أربعة .
- (٨) قال البهوتي في الشرح ٦١٣/٢ : "ولبنتي الأختين لأبوين ... ولبنتي الأختين لأم على فرض أنهن اثنتان اثنتان ، وهو الصحيح" ، وراجع الكشف ٤٦١/٤ .
- (٩) وهو اثنتان .
- (١٠) قال في المنتهى ٩١/٢ : "وكأبي أم وبنت أخ لأم وثلاث بنات ثلاث أخوات متفرقات" .
- (١١) من ستة .
- (١٢) ثلاثة .
- (١٣) واحد .
- (١٤) ومجموعها سبعة ، وراجع الكشف ٤٦١/٤ .

باب مِيرَاثِ الْحَمْلِ

بفتح الحاء والمراد حَمْلُ الْآدَمِيَّةِ وَإِنْ كَانَ يَطْلُقُ عَلَى مَا فِي بطنِ كُلِّ حُبْلَى ، وَتُفْتَحُ الْحَاءُ وَتُكْسَرُ فِي حَمْلِ الشَّجَرِ (١) ، وَيُقَالُ : امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ إِذَا كَانَتْ حُبْلَى ، فَإِنْ حَمَلَتْ عَلَى رَأْسِهَا أَوْ ظَهَرَهَا فَحَامِلَةٌ لِغَيْرِ (٢) .
قوله : (وَقِفَ لَهُ [٢٢/أ] الْأَكْثَرُ الْخ) (٣) ففي مثل زوجة وابن وحَمْلُ يُوَقَّفُ لَهُ إِرْثُ ذَكَرَيْنِ ، وَفِي مِثْلِ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ يُوَقَّفُ لَهُ إِرْثُ أَنْثَيْنِ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ .

قوله : (وَنَحْوُهَا) (٤) أَيِ نَحْوِ الْمَذْكُورَاتِ كَسَعَالِ (٥) .
قوله : (لَمْ يَرِثْهُ) (٦) أَيِ لَمْ يَرِثِ الْحَمْلُ مِنْ ذَلِكَ الْكَافِرِ ، قَالَ فِي الْمَحْرُورِ (٧) : لِحُكْمِنَا بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ وَضْعِهِ ، نَصَّ عَلَيْهِ . انْتَهَى (٨)

(١) راجع القاموس ٣٧٢/٣ .

(٢) راجع المطلع ص ٣٠٧ .

(٣) قال في المنتهى ٩١/٢ : "من مات عن حملٍ يرثه - فطلب بقية ورثته القسمة -

وُقِفَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَيْنِ وَدُفِعَ لِمَنْ لَا يَحِبُّهُ إِرْثُهُ ... " .

(٤) قال في المنتهى ٩٢/٢ : "ويرث ويورث إن استهلَّ صارخاً ، أو عطس ، أو تنفس

أو ارتضع ، أو وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى حَيَاةٍ كَحَرَكَةِ طَوِيلَةٍ وَنَحْوِهَا" وقال في

الإنصاف ٣٣٠/٧ : "هذا المذهب" .

(٥) لدلالة هذه الأشياء على الحياة المستقرة فيثبت له حكم الحي ، راجع شرح

البهوتي ٦١٦/٢ .

(٦) قال في المنتهى ٩٢/٢ : "ولو مات كافر عن حملٍ منه لم يرثه" على الصحيح من

المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٣٢/٧ ، التنقيح ص ٢٠٣ .

(٧) ٤٠٦/١ .

(٨) قلت : مقتضاه أنه إِنَّمَا يُحْكَمُ بِإِرْثِهِ بِالْوَضْعِ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ سَبَقَ .

وهو مبني على أنه لا يثبت له المُلْك حتى 'ينفصل حيّاً' ، وبهذا يُعَلَم
الفرق بين الحمل والصغير إذا مات أحد أبويه وَحَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ بِذَلِكَ (١)
فيرثه كما يأتي لسبق الإرث اختلاف الدين (٢).

-
- (١) أي بموت أحد الأبوين .
(٢) أما في مسألة الحمل فإنَّ الإسلام هو الأسبق ، فيكون مُخَالَفًا لِلدِّينِ مورثه فلا يرثه
راجع : شرح البهوتي ٦١٦/٢ ، الكشف ٤٦٢/٤ - ٤٦٣ .

باب مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

أَيُّ الَّذِي لَا تَعْلَمُ لَهُ حَيَاةٌ وَلَا مَوْتَ لَا تَقْطَعُ خَبْرَهُ (١)، مَنْ فَقَدَتْ الشَّيْءَ أَفْقَدَهُ فَقْدًا وَقُودَانًا ، بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا (٢) إِذَا طَلَبْتَهُ فَلَمْ تَجِدْهُ .
قَوْلُهُ : (أَوْ فِي مَهْلَكَةٍ) (٣) أَيُّ مَفَازَةٍ ، قَالَ فِي الْمُبْدَعِ (٤) : مَهْلَكَةٌ ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ وَيَجُوزُ كَسْرُهُمَا ، حَكَاهُمَا أَبُو السَّعَادَاتِ (٥) ، وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمِيمِ مَعَ كَسْرِ اللَّامِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَهْلَكَتْ فَهِيَ مَهْلَكَةٌ ، وَهِيَ أَرْضٌ يَكْثُرُ فِيهَا الْهَلَاكُ (٦) .

قَوْلُهُ : (وَوُوقِفَ الْبَاقِي) (٧) يَعْنِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَوْتُهُ ، أَوْ تَمْضِي مَدَّةُ الْإِنْتِظَارِ .

-
- (١) رَاجِعٌ : شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٦١٧/٢ ، الْكَشَافُ ٤٦٤/٤ .
(٢) رَاجِعُ الْقَامُوسِ ٣٣٥/١ .
(٣) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٣/٢ : "وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ فَقْدِهِ الْهَلَاكُ كَمَنْ بَيْنَ أَهْلِهِ أَوْ فِي مَهْلَكَةٍ" .
(٤) ٢١٦/٦ .
(٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ١٣٩ ، وَرَاجِعُ النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ٢٧١/٥ .
(٦) انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ الْمُبْدَعِ .
(٧) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٩٣/٢ : "فَإِنْ مَاتَ مُورَثُهُ زَمَنَ التَّرْبِصِ أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ وَوُوقِفَ الْبَاقِي" ، قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ٣٣٧/٧ : "وَطَرِيقُ الْعَمَلِ فِي ذَلِكَ : أَنْ تَعْمَلَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ مَيِّتٌ ، ثُمَّ تَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا - أَوْ وَفَّقَهَا - فِي الْأُخْرَى ، وَاجْتَزَى بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَاسَلَتَا ، أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَلَتَا ، وَتَدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَمَنْ سَقَطَ فِي إِحْدَاهُمَا لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ" وَرَاجِعُ التَّنْقِيحِ ص ٢٠٣ .

قوله : (من أربعة وخمسين)^(١) لأن مسألة الحياة من سبعة وعشرين ومسألة الموت من ثمانية عشر^(٢)، وبينهما موافقة بالتسعة ، فاضرب تسعة إحداهما في الأخرى يحصل ما ذكر .

قوله : (وعلى كل الموقوف إلخ)^(٣) أي للورثة الصلح عليه .

قوله : (ومن أشكل نسبه إلخ)^(٤) يعني من عدد محصور إذا رُجي انكشافه ، فيوقف له نصيبه إذا مات أحد واطيء أمه لأنه قد يلحق به^(٥) ، أما إذا لم يكن كذلك بأن لم ينحصر الواطيء ، أو عُرِضَ^(٦) على القافة^(٧)

(١) قال في المنتهى في مسألة ما إذا مات مورث المفقود زمن التبرص ، ٩٤/٢ : "فإن قَدِمَ أخذ نصيبه وإلا فحكمه كبقية ماله ، فيَقْضَى منه دينه في مدة تبرصه ، ولباقي الورثة الصلح على ما زاد عن نصيبه فيقتسمونه - كأخ مفقود في الأكردية - مسألة الحياة والموت من أربعة وخمسين ، للزوج ثمانية عشر وللأم تسعة ، وللجد من مسألة الحياة تسعة وللأخت منها ثلاثة وللمفقود ستة" .

ويبقى من الأربعة والخمسين تسعة ، وهي زائدة عن نصيب المفقود لاحق له فيها فلهم الصلح عليها .

(٢) قلت : العكس هو الصحيح ، فمسألة الحياة من ثمانية عشر ومسألة الموت من سبعة وعشرين ، لأنها مسألة الأكردية . راجع : المغني ٢٦٤/٦ ، الكشاف ٤٦٧/٤ .

(٣) قال في المنتهى ٩٤/٢ : "وعلى كل الموقوف إن حجب أحداً ولم يرث ، أو كان أخاً لأب - عَصَبَ أخته - مع زوج وأخت لأبوين" ، قال البهوتي في الشرح ٦١٩/٢ : "فمسألة حياته من اثنين للزوج واحد وللأخت لأبوين واحد ، وعلى تقدير الموت : أصل المسألة من ستة ، وتعمل إلى سبعة ، للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك ، وللأخت لأب واحد وهما متباينان ، فاضرب اثنين في سبعة بأربعة عشر ، للزوج من مسألة الحياة ثلاثة في اثنين ستة ، وللشقيقة كذلك ، يبقى اثنان موقوفان فللورثة الصلح عليهما" . قال في الإنصاف ٣٣٩/٧ : "وهذا كله مفرع على الصحيح من المذهب" .

(٤) قال في المنتهى ٩٤/٢ : "ومن أشكل نسبه فكمفقود" .

(٥) قال البهوتي في الشرح ٦١٩/٢ : "فإذا وطىء اثنان امرأة بشبهة في طهر واحد - وحملت - ومات أحدهما وقف للحمل نصيبه منه على تقدير إلحاقه به" .

(٦) أي الولد .

(٧) القافة : بتخفيف الفاء جمع قائف وهو الذي يقفو الأثر أي يتبعه ، راجع المطلع ص ٢٨٤ ، وقال ابن قدامة في المغني ٤٧/٦ : "والقافة : قوم يعرفون الأنساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ، بل من عُرِفَ منه المعرفة بذلك وتكررت منه الإصابة فهو قائف" .

وَأَشْكََلَ (١) وَنَحْوَهُ لَمْ يَوْقِفْ لَهُ شَيْءٌ (٢).
قَوْلُهُ : (وَلَا يَرِثُ) (٣) أَيُّ مَنْ عَتَقَ بِقُرْعَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ (٤) الَّذِينَ قَالَ
الْمَيْتُ : أَحَدَهُمَا ابْنِي وَلَمْ يَعْيْنِهِ هُوَ وَلَا وَارِثُهُ وَلَمْ تُلْحِقْهُ الْقَافَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِ الْقُرْعَةِ فِي الْعَتَقِ دُخُولُهَا فِي النَّسَبِ (٥). [ب/٢٢]

-
- (١) أَيُّ لَمْ يُعْرِفْ .
(٢) رَاجِعُ الْكُشَافِ ٤/٤٦٨ .
(٣) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ٢/٩٥ : "... وَلَا يَقْرَعُ فِي نَسَبٍ وَلَا يَرِثُ وَلَا يَوْقِفُ ... " .
(٤) أَيُّ الْإِثْنَيْنِ الرَّاقِيَيْنِ الْمَجْهُولِ نَسَبُهُمَا . رَاجِعُ الْمُنْتَهَى ٢/٩٤-٩٥ .
(٥) وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ الْإِرْثِ ، رَاجِعُ فِي ذَلِكَ الْإِنْصَافِ ٧/٣٤٠ ، شَرْحُ الْبَهْوِيِّ
٢/٦١٩ ، الْكُشَافِ ٤/٤٦٩ .

باب مِيرَاتِ الْخُنْثَى (١)

يعني المُشْكِل (٢)، مأخوذ من قولهم : خنث الطعام إذا اشتبه أمره ، ولا يكون (٣) أَباً وَلَا أُمّاً وَلَا جَدّاً وَلَا جَدَّةً وَلَا زَوْجاً وَلَا زَوْجَةً (٤).
 قوله : (اعْتَبِرْ أَكْثَرَهُمَا) (٥) قال ابن حمدان (٦) : عدداً وَقَدْرًا .
 قوله : (أَوْ تَقْلُكُ ثَدْيِي) (٧) أي استدارته (٨).
 تنبيه : لو ظهرت فيه علامة ذكورية وعلامة أنوثية قال ابن نصر الله (٩) : لم أَرِ فِيهِ نَصّاً وينبغي أَنْ يُنْظَرَ فَإِنْ تَسَاوَتِ الْعِلَامَتَانِ فَمُشْكِلٌ وَإِنْ كَانَتْ عِلَامَةٌ أَحَدِ الصَّفَتَيْنِ أَكْثَرَ عَمِلَ بِهَا ، انتهى .

- (١) الخُنْثَى هو الذي له مال للرجال والنساء جميعاً ، راجع اللسان ١٤٥/٢ ، وقال في المنتهى ٩٥/٢ : "وهو من له شكل ذَكَرٍ رجل وفرج امرأة" وزاد في المغني ٢٢١/٦ " ... أَوْ تُقْبُ فِي مَكَانِ الْفَرْجِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ " .
- (٢) بضم الميم وكسر الكاف أي الملتبس ، راجع المطلع ص ٣٠٩ .
- (٣) أي الخُنْثَى المشكل .
- (٤) راجع شرح البهوتي ٦٢٠/٢ .
- (٥) قال في المنتهى ٩٥/٢ : "وَيُعْتَبَرُ بِبَوْلِهِ ، فسبقه من أحدهما ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَمُشْكِلٌ" هذا المذهب ، راجع : المغني ٢٢١/٦ ، الإنصاف ٣٤١/٧ .
- (٦) أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني فقيه حنبلي ، ولد سنة ثلاث وستمائة ، وتوفي سنة خمس وتسعين وستمائة ، وله في الفقه : الرِّعَايَةُ الْكُبْرَى وَالصَّغْرَى ، وصفة المفتي والمستفتي .
- انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٢٨/٥ ، الطبقات ٣٣١/٤ رقم ٤٣٧ ، حُسْنُ الْمَحَاضِرَةِ ، للسيوطي ٤٨٠/١ ، وراجع مقاله هنا في الرعاية الكبرى - مخطوط - رقم ١٩٢٥ ، ٢٤٩ ل/٣ بجامعة الإمام بالرياض .
- (٧) قال في المنتهى ٩٥/٢ : " ... لِتُظْهَرَ ذَكَورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ أَنْوْثِيَّتِهِ بِحَيْضٍ أَوْ تَقْلُكٍ ثَدْيِي أَوْ سَقُوطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ ... " . وراجع : الإنصاف ٣٤١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤٦٩/٤ .
- (٨) راجع القاموس ٣٢٦/٣ .
- (٩) راجع حاشية الفروع - مخطوط - ص ٩٩ .

قلت : ولعلَّ ظهور العلامتين غير ممكن ، إذْ يلزم من وجود العلامة وجود المعلم^(١) ، ولا يمكن أن يكون ذكراً أنثى ، والله أعلم .
 قوله : (مُطْلَقاً)^(٢) أي سواء ظهرت ذكوريته أو أنوثيته أو بقي على إشكاله^(٣) .
 قوله : (إِنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ)^(٤) بِأَنْ بَلَغَ وَرَشَدَ^(٥) .

-
- (١) في (ص) العلم .
 (٢) قال في المنتهى ٩٥/٢ : "وإنَّ ورث بهما متساوياً كولد أم فله السدس مطلقاً ، أو مُعْتَقٌ" فعصبة مطلقاً أي إذا ورث بالذكورة والأنوثة .
 (٣) من قوله : قوله مطلقاً ، إلى قوله : إشكاله ، ليست في (ص) .
 (٤) قال في المنتهى ٩٧/٢ : "وإنَّ صَالِحَ مُشْكِلٍ من معه على ما وقِفَ له صح - إنَّ صح تبرعه" .
 (٥) لأنه حينئذٍ جائز التصرف ، راجع : الإنصاف ٣٤٤/٧ ، شرح البهوتي ٦٢٣/٢ .

باب مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَمَنْ عَمِيَ مَوْتُهُمْ

أي : خفي حال موتهم بأن لم يُعْلَمَ أَيُّهُمْ مات أولاً^(١).
 قوله : (مِنْ تِلَادٍ بِمَالِهِ)^(٢) بكسر المشناة فوق ، أي من قديم ماله وهو
 الذي مات عنه^(٣) ، ويقابله الطَّارِفُ [وهو]^(٤) ما يرثه من صاحبه^(٥).
 قوله : (وَفِي زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَابْنَهُمَا)^(٦) أي غَرِقُوا ، أو انهدم عليهم
 بيت أو نحوه^(٧).

قوله : (وَمِنْهَا تَصَحُّ) أي من المائتين والثمانية والأربعين^(٨) تصح

(١) في هامش (س) قوله : وإن جُهِلَ السابق منهما واختلف وارثهما فيه . ولاينة ،

أو كانت وتعارضت تخالفا ولم يتوارثا. إقناع . انتهى .

(٢) قال في المنتهى ٩٧/٢ : "فإن لم يدع ورثة كل سبق الآخر ورث كل ميت

صاحبه من تِلَادٍ ماله دون ماورثه من الميت معه" هذا المذهب ، راجع الإنصاف

. ٣٤٥/٧

(٣) قال في القاموس ٢٨٩/١ : "التَّالِدُ والتَّلَادُ والتَّلِيدُ : ما وُلِدَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِكَ أَوْ

نَتِجٍ .

(٤) زيدت ليتضح السياق ، وهو كذلك في (ص) .

(٥) ويطلق على المال المستحدث ، راجع القاموس ١٧٣/٣ .

(٦) قال في المنتهى ٩٨/٢ : "وفي زوج وزوجة وابنهما خَلَفَ امرأةً أخرى وأماً ،

وخلفت ابناً من غيره وأباً" .

(٧) ففيها ثلاث مسائل : الأولى مسألة الزوج ، أصلها أربعة وعشرون ، وتصح من

ثمانية وأربعين ، للزوجة الميتة ثلاثة - نصف الثمن - ولأب الزوجة سدس ولابنها

الحي مابقي ، فترد مسألتها - وهي ستة - إلى وفق سهامها - ثلاثة - بالثلث فيكون

اثنين ، ولابنه الذي مات معه من مسألة أبيه أربعة وثلاثون ، لأم أبيه من ذلك

سدس ولأخيه لأمه سدس ومابقي لعصبته من ستة ، توافق سهامه الأربعة

والثلاثين بالنصف ، فرد الستة لنصفها - ثلاثة - واضربها في وفق مسألة الأم -

اثنين - يحصل ستة ، ثم اضربها في مسألة الزوج الأولى - ثمانية وأربعين - تكن

مائتين وثمانية وثمانين .

(٨) الصواب : والثمانين كما هو مبين في الفقرة السابقة ، وراجع شرح البهوتي

. ٦٢٤/٢

القسمة ، فلورثة الزوجة الأحياء وهم : أبوها وابنها من ذلك نصف الثمن ثمانية عشر لأبيها ثلاثة^(١) ولابنها خمسة عشر ، ولزوجته الحية النصف الباقي من الثمن ثمانية عشر ، ولأمه السدس ثمانية وأربعون ، ولورثة ابنه من ذلك مابقى وهو الثلث والربع والثمن مائتان وأربعة ، لجدته أم أبيه منها سدسها أربعة وثلاثون ولأخيه لأمه كذلك ولعصبته الباقي وهو مائة وستة وثلاثون^(٢).

قوله : (تكن مائة وأربعة وأربعين)^(٣) يعنى ومنها تصح لورثة الزوج

(١) وهى السدس .

(٢) وبذلك تنتهى مسألة الزوج ، وهى الأولى ، ويمكن وضعها فى شباك على النحو التالى :

مات رجل وخلف :

جزء السهم		جزء السهم		جزء السهم		جزء السهم		الجامعة
$\frac{34}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	$\frac{3}{6}$	٨٨
زوجة	٣	٣	ماتت					٨٨
ابن	١٧	٣٤	مات					٨٨
زوجة	٣							١٨
أم	٤	٨	جدة					٨٢
			أب	١				٣
			ابن	٥				٤٩
								١٣٦
								٤
								عصبة

(٣) قال فى المنتهى ٩٨/٢ ، اشارة الى المسألة الثانية : "ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين ، فمسألة الزوج منها من اثنى عشر ، ومسألة الابن منها من ستة ، دخل وفق الزوج - اثنان - فى مسألته ، فاضرب ستة فى أربعة وعشرين تكن مائة وأربعة وأربعين" قلت : أصل مسألة الزوجة من اثنى عشر وصحت من أربعة وعشرين ، وقوله : دخل وفق الزوج ... الخ أى دخل وفق مسألة الزوج - اثنان - فى مسألة الابن وهى ستة .

الأحياء منها الربع ستة وثلاثون^(١)، [أ/٢٣] ولأبي الزوجة السدس أربعة وعشرون ، ولابنها الحي اثنان وأربعون^(٢)، ولورثة ابنها الميت مثل ذلك^(٣).

قوله : (تكن ثمانية عشر)^(٤) يعني ومنها تصح ، للأم ثلث ذلك ستة تُقسَم على مسألتها ، وللأب الباقي^(٥) يُقسَم على مسألتها .
قوله : (عند الزوال أو نحوه)^(٦) كالشروق والغروب وطلوع الفجر من يوم واحد .

قوله : (وَرِثَ مَنْ بِهِ) أى بالمغرب .
قوله : (بناءً على اختلاف الزوال) أى على أنه يكون بالمشرق قبل كونه بالمغرب ، قلت : لعل المراد أن ظهوره بالمشرق يكون قبل ظهوره بالمغرب ، وإلا فقد قال الإمام : الزوال في الدنيا واحد^(٧)، والله أعلم .

-
- (١) لزوجته ربعها تسعة ، ولأمه ثلثها اثنا عشر ، والباقي لعصبته .
(٢) وهو نصف الباقي لأنه شريك .
(٣) أى اثنان وأربعون ، وبهذا تنتهى مسألة الزوجة ، وهى الثانية .
(٤) إشارة إلى المسألة الثالثة وهى مسألة الإبن ، قال صاحب المنتهى ٩٩/٢ : "مسألة الإبن من ثلاثة، فمسألة أمه من ستة ولا موافقة ، ومسألة أبيه من اثني عشر ، فاجتزى بضرب وفق سهامه - ستة - فى ثلاثة تكن ثمانية عشر" قلت : فإن مسألة الأم من ستة، ونصيبها فى مسألة الإبن واحد لا ينقسم ولا يوافق ، ومسألة أبيه من اثني عشر ونصيبه فى مسألة الإبن اثنان فبينهما توافق بالنصف فنصف مسألة الأب ستة ، ومسألة الأم ستة ، فيضرب أحدهما فى أصل مسألة الإبن يحصل ما ذكر ، راجع فى المسائل الثلاث الكشاف ٤٧٥/٤ .
(٥) وهو اثنا عشر .
(٦) قال فى المنتهى ٩٩/٢ : "ولو مات متوارثان عند الزوال أو نحوه ، أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب وَرِثَ مَنْ بِهِ مِنَ الذى بالمشرق لموته قبله بناء على اختلاف الزوال" ، وانظر المبدع ٢٣٠/٦ نقلاً عن الفائق ، وكذا الإنصاف ٣٤٧/٧ ووصفها بأنها مسألة غريبة .
(٧) قلت : ورد فى هامش كشاف القناع ٤٧٦/٤ ، أن هذه الرواية عن الإمام لا تصح فإنها تخالف الحس ، وقد ثبت به أن الزوال فى الدنيا كلها مختلف من مكان إلى مكان حتى فى الدولة الواحدة ، وهو كلام جيد .

باب مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَّةِ

جَمَعَ مِلَّةٌ بِكسر الميم وهي : الدِّينُ والشرِعة (١).
 قوله : (لازوجاً) (٢) أي لا يرث من أسلم قبل قَسَمِ التركة إِنْ كان زوجاً
 لانقطاع علق الزوجية عنه بموتها (٣).
 قوله : (وهم مِلَّةٌ شَتَّى) (٤) أي متفرقة مختلفة (٥)، هذا اختيار أبي
 بكر (٦) (٧)، ولم يُسَمَّع عن أحمد تصريح بذكر أقسام المِلَّةِ ، وقال
 القاضي (٨) : الكُفْر ثلاث مِلَل : اليهودية والنصرانية ودين من عداهم لأنه
 يجمعهم أن لا كتاب لهم (٩).

-
- (١) راجع القاموس ٥٣/٤ ، واختلاف الدين من موانع الإرث .
 (٢) قال في المنتهى ١٠٠/٢ : "لا يرث مُبَاين في دِينٍ إِلَّا بالولاء ، وإذا أسلم كافر قبل
 ميراث مورثه المسلم - ولو مرتدّاً - بتوبة ، أو زوجة في عدة ، لازوجاً ولا من عتق
 بعد موت أبيه أو نحوه قبل القسم" .
 (٣) راجع الكشف ٤٧٧/٤ .
 (٤) قال في المنتهى ١٠٠/٢ : "وهم مِلَّةٌ شَتَّى لا يتوارثون مع اختلافها ، ولا بِنكاح
 لا يقرون عليه لو أسلموا" .
 (٥) كاليهودية والنصرانية والمجوسية وعبدة الأوثان وعبدة الشمس ... إلخ ، راجع
 الكشف ٤٧٧/٤ .
 (٦) وهو الصحيح من المذهب ، صححه في المغني ٢٤٧/٦ ، وقَدَّمه في الفروع ٥١/٥ ،
 وراجع : المحرر ٤١٣/١ ، التنقيح ص ٢٠٤ ، الإنصاف ٣٥٠/٧ ، الإقناع مع شرحه
 ٤٧٧/٤ .
 (٧) أبو بكر هذا هو غلام الخلال - أبو بكر عبد العزيز - سبقت ترجمته ص ١٢١ ،
 قال في الفروع ٥١/٥ : "والكُفْر مِلَّةٌ مختلفة فلا يتوارثون مع اختلافها ، وعنه
 ثلاثة : اليهودية والنصرانية ودين غيرهم ، وعنه كله مِلَّةٌ فيتوارثون ، اختاره
 الخلال ، واختار صاحبه الأولى" .
 (٨) سبقت ترجمته ص ١١٣ .
 (٩) راجع المغني ٢٤٧/٦ .

قوله : (وَمُخَلَّفٌ مُكْفَرٌ) (١) اسما مفعول أي متروك (٢) من اعتقد أهل الشرع كفره .

قوله : (كَجَهْمِيٍّ) واحد الجَهْمِيَّة (٣) ، وهم أتباع جَهْم بن صفوان (٤) القائل بالتعطيل .

قوله : (بجميع قراباته) (٥) يعني حيث أمكن (٦) .

قوله : (وهي أخته من أبيه) (٧) بأن يكون أبوه (٨) تزوج بنته فولدت منه هذا الميت .

(١) قال في المنتهى ١٠٠/٢-١٠١ : "وَحَلَفٌ مُكْفَرٌ بَبِدْعَةٍ - كَجَهْمِيٍّ ونحوه إذا لم يتب - ومرتد وزنديق - وهو المنافق - فيء ولا يرثون أحداً" .

(٢) تفسير لمُخَلَّف .

(٣) الجَهْمِيَّة : طائفة ضالة وافقت المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزادت عليها بأشياء منها : أنه لا يجوز أن يُوصَفَ الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه ؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهاً ، ومنها : إثبات علومٍ حادثة للباري تعالى ، ومنها : أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يُوصَفُ بالإستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله ، ومنها أن الجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما إلى غير ذلك ... راجع الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ثمان وأربعين وخمسائة ص ٨٦-٨٨ .

(٤) جَهْم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم ، وهو أول من ابتدع القول بخلق القرآن وتعطيل الله تعالى عن صفاته وكان جَهْم يخرج بأصحابه فيقفهم على المجذومين ويقول : انظروا! أرحم الراحمين يفعل مثل هذا؟ راجع الملل والنحل ص ٨٦-٨٨ .

(٥) قال في المنتهى ١٠١/٢ : "ويرث مجوسي ونحوه - أسلم أو حاكم إلينا - بجميع قرباته" والمجوس ممن يَسْتَجِل نكاح ذوات المحارم .

(٦) هذا المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٥٣/٧ ، التنقيح ص ٢٠٤ ، الكشف ٤٧٨/٤ .

(٧) قال في المنتهى ١٠١/٢ : "فلو خَلَفَ أُمُّهُ - وهي أخته من أبيه - وعمّاً ، ورثت الثلث بكونها أُمّاً والنصف بكونها أختاً ، والباقي للعم" أي لو خَلَفَ مجوسي ونحوه ... إلخ .

(٨) أي أبو المجوسي .

قوله : (فَلَهَا ثَلَاثٌ وَنِصْفٌ) ^(١) أي للكبرى من الصغرى ثلث بالأُمومة
ونصف بالأُخُوَّة .
قوله : (ثُمَّ لَوْ تَزَوَّجَ الصَّغْرَى) ^(٢) التي هي بنته وبنت بنته .
قوله : (فَتَصِحَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ) للوسطى ثلاثة ، وللصغرى واحد .

(١) قال في المنتهى ١٠١/٢ : "ولو أُولد بنته بنتاً بتزويج فخلفهما وعمّاً ، فلهما
الثلثان والبقية لعمه ، فإن ماتت الكبرى بعده فالمال للصغرى ؛ لأنها بنت
وأخت ، فإن ماتت قبل الكبرى فلها ثلث ونصف والبقية للعم" ولا تَرث
الكبرى منه بالزوجة ، لأنهما لا يُقَرَّان عليها لو أسلما ، راجع : شرح البهوتي
٦٢٧/٢ ، الكشف ٤٧٩/٤ .

(٢) قال في المنتهى بناءً على ما سبق : "ثم لو تزوج الصغرى فولدت بنتاً وخَلَفَ
معهن عمّاً فلبناته الثلثان وما بقي له ، ولو مات بعده بنته الكبرى فللوسطى
النصف وما بقي لها وللصغرى ، فتصح من أربعة" أي للوسطى النصف لكونها بنتاً
للميتة ، والباقي لها وللصغرى لكونهما أختين للميتة .

باب مِيرَاثِ الْمُطَلَّقة

أَيُّ طَلَاقًا رَجْعِيًّا (١) أَوْ بَائِنًا (٢) إِنْ اتَّهَمَ فِيهِ بِقَصْدِ حَرَمَانِهَا (٣).
 قَوْلُهُ : (وَيَثْبُتُ لَهُمَا فِي عِدَّةِ رَجْعِيَّةٍ) أَيُّ يَثْبُتُ الْإِرْثُ لِكُلِّ مِنَ
 الزَّوْجَيْنِ [ب/٢٣] إِذَا مَاتَ الْآخَرُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ سَوَاءً كَانَ الطَّلَاقُ فِي
 الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ (٤). وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ : أَنَّ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا يَقْطَعُ التَّوَارِثَ
 بَيْنَهُمَا (٥)، لَكِنْ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي الصَّحَّةِ فَوَاضِحٌ (٦)، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَرَضِ
 فَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ (٧) : وَمَتَى طَلَّقَ زَوْجَتَهُ رَجْعِيَّةً (٨) فِي الْمَرَضِ تَوَارِثًا فِي
 الْعِدَّةِ ، فَإِنْ مَاتَتْ هِيَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَمْ يَرِثْهَا ، وَإِنْ مَاتَ هُوَ وَرِثَتْهُ مَالَمُ
 تَتَزَوَّجْ (٩). انْتَهَى

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ لَا يَنَافِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ نَفْيُ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمَا وَلَا يَلْزَمُ
 مِنْهُ نَفْيُ إِرْثِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ ، نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِي
 الْمَحَرَّرِ (١٠).

(١) وَهُوَ : أَنْ يُطَلَّقَ - بِإِعْوَاضٍ - زَوْجَتَهُ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ مَخْلُوءًا بِهَا دُونَ مَالِهِ مِنَ
 الْعَدَدِ ، كَأَنْ طَلَّقَ حُرًّا دُونَ ثَلَاثٍ ، أَوْ عَبْدًا دُونَ اثْنَتَيْنِ . انْظُرِ الرُّوْضَ الْمَرْبِعَ
 ص ٣٩١ .

(٢) بِأَنْ اسْتَوْفَى الْمُطَلَّقُ مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص ٣٩٣ .

(٣) أَيُّ مِنَ الْمِيرَاثِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ الْمَخُوفُ كَمَا سَيَأْتِي .

(٤) قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٦٨/٦ : "بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ" إِلَى أَنْ قَالَ : "وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ
 زَوْجَةٌ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ وَإِلَاؤُهُ ... الخ" ، وَرَاجِعُ شَرْحِ الْبَهَوِيِّ ٦٢٨/٢ .

(٥) إِيْجْمَاعًا ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٦٨/٦ .

(٦) أَيُّ إِذَا طَلَّقَهَا فِي الصَّحَّةِ طَلَاقًا رَجْعِيًّا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ دُونَ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، ثُمَّ
 مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَا تَوَارِثَ .

(٧) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(٨) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(٩) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١٠) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١١) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١٢) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١٣) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١٤) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

(١٥) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٢١، ٣٩ ، وَرَاجِعُ ل ١٨٤ - مَخْطُوط - رَقْمُ ٩٩ ف بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ

قوله : (بأن أباها في مرض موته المَخُوف) (١) قال ابن نصر الله (٢) :
الظاهر بل الذي يجب الجزم به أن مرادهم بالمرض المخوف هنا : المرض
المخوف وما في معناه مما ذكروا أنه ملحق به في باب تصرفات المريض ،
وسووا بينه وبين المرض المخوف (٣) ، وإنما سكتوا عن ذلك هنا اعتماداً على
التصريح به هناك والجزم بإلحاقه بالمرض المخوف (٤) .
قوله : (ابتداءً) (٥) يعني من غير سؤالها (٦) .
قوله : (وله فقط) (٧) أي يثبت الإرث للزوج دونها (٨) (٩) .

(١) قال في المنتهى ١٠٢/٢ : "ويثبت لهما في عدة رجعية ، ولها فقط مع تُهْمَتِهِ بقصد
حرمانها بأن أباها في مرض موته المخوف" .

(٢) لم أجده .

(٣) كمن بين الصفين وقت الحرب ، ومن بلجة البحر عند هيجانه ، أو وقع الطاعون
ببلده ، أو حامل عند مخاض أو غير ذلك . راجع شرح البهوتي ٥٣٠/٢ ، وراجع
ص ١٣٨ من هذه الحاشية ، وراجع كشاف القناع ٤٨٢/٤ .

(٤) لشبهه به .

(٥) أي إذا أباها في مرض موته المخوف ابتداءً فهو مُتَّهَمٌ بقصد حرمانها .

(٦) أما لو سألتها الطلاق فأجابها إلى سؤالها ، فالصحيح من المذهب أنه كطلاق
الصحيح ، فلا تهمة إذاً . راجع : الإنصاف ٣٥٤/٧ ، التنقيح ص ٢٠٤ ، الكشاف
٤٨٠/٤ .

(٧) قال في المنتهى ١٠٣/٢ : "وله فقط إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها
مادامت معتدة - إن اتَّهَمَتْ - وإلا سقط" .

قال صاحب العذب الفائض ٢٢/١ : "قد يرث الزوج من زوجته وهي لا ترثه ،
وذلك إن فعلت في مرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها ، كما لو أرضعت ضرتها
الصغيرة في الحولين خمس رضعات ، أو استدخلت ذكر ابن زوجها أو ذكر أبيه
في فرجها وهو نائم ونحو ذلك ، فلا يسقط ميراث زوجها بفعلها مادامت في العدة ،
لأنها أحد الزوجين ... إلى أن قال : "هذا إن اتَّهَمَتْ بقصد حرمانه الميراث ،
وإن لم تُتَّهَمْ بقصد حرمانه بأن دَبَّ زوجها الصغير في الحولين فارتضعها وهي نائمة
أو فعلت ما يفسخ نكاحها وهي مجنونة سقط ميراث الزوج ، لأنها لا قصد لها والله
أعلم" . وراجع الروض المربع ص ٣٣٤ .

(٨) راجع : الفروع ٤٨/٥ - ٤٩ ، التنقيح ص ٢٠٥ ، الإنصاف ٣٥٩/٧ ، الكشاف
٤٨٣/٤ .

(٩) في هامش (س) قوله : (ولو قبل الدخول) يعني ولو أباها قبله ورثته ولا عدة
عليها ويكمل لها الصداق ، إقناع .

قوله : (وإِلَّا سَقَطَ) أي وإن لم تُتَّهَم سقط الإرث .
 قوله : (في غير مَرَضِ الموتِ المَخُوفِ) ^(١) بأن كان في الصَّحة ، أو مرض غير مرض الموت - ولو مخوفاً - أو مرض الموت غير المخوف ^(٢) .
 قوله : (وهو عاقل) ^(٣) خرج به المجنون ^(٤) ، وأمّا الصبي العاقل فحكمه حكم البالغ العاقل لاحكم المجنون ؛ لأن له قصداً صحيحاً ، وسوّى بينهما أبو حنيفة ^(٥) ، ذكره في المغني ^(٦) .
 تنمة : لو فعلت الزوجة مايفسخ نكاح ضررتها ^(٧) في حال مرض زوجها فهو شبهه بتسبب الإبن لفسخ نكاح الزوجة المذكورة ، فلاينقطع ميراثها على قياس ذلك ولم أجدهم نقلوه ، ويتصور ذلك بأن تكون الزوجة صغيرة فتسقيها ضررتها من لبن الزوج وهي نائمة أو نحو ذلك ^(٨) ، قاله

-
- (١) قال في المنتهى ١٠٤/٢ : "ويقطعه بينهما إبانته في غير مرض الموت المخوف" . أي ويقطع التوارث بينهما ماذكر .
 (٢) أو في مرض الموت المخوف بلا تهمّة بأن سأله الخلع أو الثلاث ففعل فإن كل ذلك مما يقطع التوارث بينهما ، راجع شرح البهوتي ٦٣٠/٢ .
 (٣) قال في المنتهى ١٠٤/٢ : "ومن أكره - وهو عاقل وارث ولو نقص إرثه أو انقطع - امرأة أبيه أو جدّه في مرضه على مايفسخ نكاحها لم يقطع إرثها إلا أن يكون له امرأة ترثه سواها أو لم يتهم فيه حال الإكراه" فالاعتبار بحالة الإكراه على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٥٨/٧ ، التنقيح ص ٢٠٥ ، الإقناع مع شرحه ٤٨٣/٤ .
 (٤) لأنه لا قصد له صحيح .
 (٥) النعمان بن ثابت التيمي فقيه العراق وأحد الأئمة المجتهدين ، توفي سنة خمسين ومائة . راجع تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ ، رقم ١٦٣ ، وراجع المسألة في المبسوط ، للسرخسي ٦٠/٣٠-٦١ ، باب طلاق المريض .
 (٦) ٢٧١/٦ ، ونصه : "... وكذلك لو وطئ ابنه امرأته مُسْتَكْرَهاً لها وهو زائل العقل لم ترث لذلك ، فإن كان صبيّاً عاقلاً ورثت لأن له قصداً صحيحاً ، وقال أبو حنيفة : هو كالمجنون ، لأن قوله لاعتبرة به" .
 (٧) في (ص) : نكاحها .
 (٨) قلت : ومتى فعلت ذلك بضررتها انفسخ نكاحها هي كذلك ؛ لأنها تصبح أم زوجته من الرضاع .

ابن نصر الله (١).

قوله : (أو انْقَطَعَ) (٢) أي إرثته لِقِيَام [أ/٢٤] مانع أو وجود حاجب .
قوله : (أولم يُتَّهَمَ فيه حال الإكراه) بأنَّ كان غير وارث (٣).

(١) لم أجده .

(٢) راجع عبارة المنتهى في مسألة الإكراه في الصفحة السابقة هامش (٣) .

(٣) أي فإنه ينقطع إرثها ممن انفسخ نكاحها منه بالإكراه ؛ لأنه لاتهمة حينئذ .

باب الإقرار بمُشارك في الميراث

يعني من بعض الورثة ، أما من جميعهم فلا يحتاج لعمل يخصه كما لو ثبت النسب بيينة .

قوله : (إِنْ كَانَ مَجْهُولًا) (١) أي إِنْ كَانَ نَسَبُ الْمُقَرَّرِ بِهِ مَجْهُولًا ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا : أَنْ يُمْكِنَ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ بِهِ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَأَنْ لَا يُنَازَعَ الْمُقَرَّرُ فِي نَسَبِ الْمُقَرَّرِ بِهِ إِذْ لَيْسَ إِحْلَاقُهُ بِأَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ، وَسَيَأْتِي التَّنْبِيْهُ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فِي الْإِقْرَارِ (٢) .

قوله : (مِنْ مُقَرَّرٍ وَارِثٍ فَقَطْ) (٣) أي دُونَ الْمَيِّتِ وَبَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ (٤) .
قوله : (وَالْإِلَّا فَلَا) (٥) أي وَإِنْ لَمْ يُصَدَّقْ وَارِثُ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَرِثْ (٦) مِنَ الْمُقَرَّرِ بِهِ شَيْئًا ، لِأَنَّ إِقْرَارَ الْمُقَرَّرِ إِنَّمَا يَسْرِي عَلَى نَفْسِهِ .

(١) قال في المنتهى ١٠٥/٢ : "إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الْوَرِثَةِ وَهُمْ مَكْلُفُونَ - وَلَوْ أَنَّهُمْ بَنَتْ أَوْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ - بِمُشَارِكٍ أَوْ مُسْقِطٍ - كَأَخٍ أَقَرَّ بِابْنٍ لِلْمَيِّتِ وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ - فَصَدَّقَ أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا ثَبَتَ نَسَبُهُ إِنْ كَانَ مَجْهُولًا" .

وراجع : الفروع ٧٠/٥ ، الإنصاف ٣٦١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤٨٥/٤ .
(٢) انظر المخطوط "إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى" نسخة (أ) رقم ١١ فقه حنبلي بمكتبة الحرم المكي الشريف ، كتاب الإقرار ص ٦٣٤-٦٣٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٠٦/٢ : "وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ بَعْضُ الْوَرِثَةِ ، فَشَهِدَ عَدْلَانِ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّهُ وَلَدُ الْمَيِّتِ ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ ، أَوْ وَلَدَ عَلَى فَرَاشِهِ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِثَرُهُ ، وَإِلَّا

ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْ مُقَرَّرٍ وَارِثٍ فَقَطْ" عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، رَاجِعِ الْإِنْصَافَ ٣٦٢/٧
(٤) قال البهوتي في الشرح ٦٣٢/٢ : "لِأَنَّ النَّسَبَ حَقُّ أَقَرَّرٍ بِهِ الْوَارِثِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَزِمَهُ كَسَائِرُ الْحُقُوقِ" .

(٥) قال في المنتهى ١٠٦/٢-١٠٧ : "وَإِنْ صَدَّقَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ [إِذَا بَلَغَ وَعَقَلَ] ثَبَتَ نَسَبُهُ فَلَوْ مَاتَ - وَلَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الْمُقَرَّرِ - اعتُبرَ تَصَدِيقُهُ ، وَإِلَّا فَلَا" .

(٦) أي الْمُقَرَّرُ ، لِأَنَّ إِثَرَهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَصَدِيقِ وَرِثَةِ الْمُقَرَّرِ بِهِ .

قوله : (بكلامٍ مُتَّصِلٍ) (١) ظاهره ولو كان يعطف أحدهما على الآخر كقوله : هذا أخي وهذا أخي ، وكذا لو قال : ثُمَّ هذا أخي أو فهذا أخي ، لاتصال الكلام ، قاله ابن نصر الله (٢).

-
- (١) قال في المنتهى ١٠٨/٢ : "ومن خَلَفَ ابناً فَأَقَرَّ بأخوين - بكلام متصل - ثبت نسبهما ولو اختلفا". كقوله : هذان أخواي ، وهو المذهب ، قَدَّمَهُ في الفروع ٧٤/٥ ، وراجع الإنصاف ٣٦٤/٧ .
- (٢) انظر حاشية الفروع - مخطوط - ص ١٠٢ .

باب مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

أي بيان من يرث من القاتلين ومن لا يرث منهم .
 قوله : (ولو بسبب) (١) كَحَفَرٍ بِرٍّ (٢) ، وَنَصَبٍ سَكِينٍ (٣) ، ووضع
 حَجَرٍ (٤) ، أو رَشٍّ ماء (٥) ، أو إِخْرَاجِ جَنَاحٍ (٦) تَعْدِيًّا .
 قوله : (أو دِيَّة) (٧) أي وإن لم تجب معها كَفَّارَةٌ (٨) كقتل الوالد ولده
 عمدًا فيضمنه بالدية ولا كفارة لأنه عمد ، ولا قصاص لما يأتي (٩) .
 قوله : (أو كَفَّارَةٌ) (١٠) أي وإن لم يوجب دِيَّة (١١) ، كما يأتي في أقسام
 الحَطَأِ (١٢) .

-
- (١) قال في المنتهى ١١١/٢ : "لا يرث مُكَلَّفٌ أو غيره انفراد أو شَارَكَ في قتل مورثه - ولو بسبب - إن لزمه قود ، أو دية ، أو كفارة" هذا المذهب قدّمه في الفروع ٥٤/٥ ، وراجع : الإنصاف ٣٦٨/٧ ، التنقيح ص ٣٠٦ ، الكشف ٤٩٣/٤ . قلت : لأن القتل من موانع الإرث شرعاً .
- (٢) أي في موضع لا يحل حفرها فيه فيموت بها مورثه . راجع الكشف ٤٩٢/٤ .
- (٣) أي في الطريق .
- (٤) أي بطريق لا ينتفع المارة بوضع الحجر فيه .
- (٥) أي لغير تسكين غبار .
- (٦) الجَنَاح : يُسمى به ما يُخرج إلى الطريق من الخشب ، راجع المطلع ص ٢٥١ .
- (٧) الدِّيَّة : اسم للمال المؤدّى إلى المجني عليه أو أوليائه ، وأصلها ودّية ، راجع : المطلع ص ٣٦٣ ، اللسان ٣٨٣/١٥ .
- (٨) أصلها من الكفر وهو الستر ، لأنها تستر الذنب ، وهي ما يُكفر به من صدقة أو صوم أو نحو ذلك مما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك . راجع : تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٢٥ ، اللسان ١٤٨/٥ .
- (٩) من أنه لا يقتل الوالد بولده .
- (١٠) راجع نص المنتهى السابق ، هامش رقم (١) .
- (١١) كأن يرمي وجوباً كفّاراً تترسوا بمسلم - ويجب رميهم لخطرهم على المسلمين - فيقصدهم دونه فيقتله بلاقصد ، ففيه الكفارة فقط ، لقوله تعالى : { ... فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ } النساء : ٩٢ .
- (١٢) أي القتل الحطأ ، وذلك في كتاب الجنايات من المخطوط ص ٥٣٩ ، نسخة (أ) .

قوله : (ولامن سقى ولده ونحوه أو أدبه إلخ) (١) أي أدب ولده ونحوه
كزوجته فمات أو ماتت (٢).
تنبيه : هذا القتل غير مضمون بشيء كما سيأتي في الجنايات (٣)،
فمقتضاه عدم منع الإرث كما قاله الموفق (٤) (٥).

-
- (١) قال في المنتهى ١١١/٢ : "ولامن سقى ولده ونحوه دواءً أو أدبه أو فصده أو بطّ
سِلَعته لحاجته فمات".
- (٢) أي فإنه لا يرث في الأحوال السابقة كلها ؛ لأنه قاتل ، راجع شرح البهوتي
٦٣٦/٢ .
- (٣) راجع كتاب الدّيات من المخطوط ص ٥٥٢-٥٥٤ .
- (٤) انظر المغني ٢٤٤/٦ ، وصوّبه في الإقناع ؛ لأن قتله ترتب عن فعل مأذون فيه
فلا يكون ذلك مانعاً من إرثه لموافقته القواعد ، وراجع الإقناع مع شرحه ٤٩٣/٤
والخلاصة : أنّ كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يمنع القاتل ميراث
المقتول كما مر ، ومالم يُضمّن بشيء من ذلك فلا يمنع على الصحيح من المذهب
وهو من مفردات المذهب . راجع : المغني ٢٤٤/٦-٢٤٥ ، الإنصاف ٣٦٨/٧-٣٦٩
المنتهى ١١١/٢ ، الإقناع مع شرحه ٤٩٣/٤ .
- (٥) كما قاله الموفق ، ليست في (ص) .

باب مِيرَاثِ الْمُعْتَق بَعْضُهُ

أي شيء منه قَلَّ أو كَثُرَ (١)، ولم يتعرض الأصحاب لتوريثه بالولاء ولاذكروا في العتق صحة عتقه لما يملكه بجزئه الحرّ، قال ابن نصر الله (٢): والظاهر صحة ذلك (٣) إذ لا مانع منه مع ثبوت [ب/٢٤] المُلْك (٤) وقد نصوا على ما يقتضي ذلك في الكَفَّارات (٥)، فإنهم جعلوا كفارته ككفارة الحر في أنه يجوز تكفيره بجميع خصال الكفارة (٦)، وهذا يقتضي صحة عتقه، وصحة عتقه تقتضي ثبوت الولاء له، وثبوته يقتضي ثبوت الإرث، والظاهر أنه يرث هنا جميع تركة مولاه، لأن إرثه بالملك وهو تام بخلاف إرثه من أقاربه.

قوله: (وَيُورَث وَيَحْجُب بِقَدْرِ جِزْئِهِ الْحُرِّ الْخ) (٧) قال ابن نصر الله (٨): ينبغي أن يُزَادَ على ذلك أنه يُعَصَّب بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرِيَّةِ إِذَا التَّعْصِيبُ (٩) مَعْنَى غَيْرِ الْحَجْبِ (١٠)، وقد يُقَالُ: أنه داخل في الحجب إذ

-
- (١) كنصفه أو رבעه .
 - (٢) راجع حاشية الفروع - مخطوط - ص ١٠٠ .
 - (٣) أي توريثه بالولاء، وصحة عتقه لما يملكه بجزئه الحر، وراجع الكشف ٤٩٤/٤
 - (٤) أي ثبوت الملك له .
 - (٥) أي في باب الكفارات، والكفارات جمع كَفَّارَة، وقد سبق إيضاح معناها ص ٢٤٨
 - (٦) وهو المذهب، قدّمه في: المغني ١٨/١٠، الفروع ٣٥٢/٦، وراجع الإنصاف ٤٩/١١ .
 - (٧) قال في المنتهى ١١٢/٢: "ويرث مبعوض ويورث ويَحْجُب بِقَدْرِ جِزْئِهِ الْحُرِّ"، وراجع: المغني ٢٣٠/٦، الفروع ٥٦/٥، التنقيح ص ٢٠٦، وقال في الإنصاف ٣٧٠/٧: "وهو من مفردات المذهب"، وراجع الإقناع مع شرحه ٤٩٤/٤ .
 - (٨) راجع حاشية الفروع - مخطوط - ص ١٠٠ .
 - (٩) سبق معناه ص ٢١١ .
 - (١٠) سبق معناه ص ١٧٩-٢٠٩ .

المُعَصَّب يُجَبِّبُ بتعصبيه من الفرض (١) كابن هو مبعض مع بنت حرة .
 قوله : (وكسبه وإرثه به لورثته) (٢) أي كسب المَبْعُضُ بجزئه الحر وإرثه
 به لورثته لاحق لسيده فيه ، وكذا لو قاسم في حياته سيده فتركته كلها
 لورثته .

قوله : (وَإِنْ شِئْتَ نَزَّلْتَهُمْ (٣) أَحْوَالًا كَتَنَزِيلِ الْخَنَائِي) فتقول في المسألة
 المذكورة (٤) : لو كانت الأم والأخت (٥) حرتين فالمسألة من ستة (٦) ،
 ورققتين (٧) كان المال كله للأب (٨) ، ولو كانت البنت وحدها حرة (٩) كان
 لها نصف (١٠) والمسألة [من] (١١) اثنين ، ولو كانت الأم وحدها حرة كان لها
 ثلث والمسألة من ثلاثة (١٢) ، وكلها (١٣) تدخل في الستة فتضربها في الأربعة
 أحوال تكن أربعة وعشرين ، للبنت ربعها ستة (١٤) ، وللأم الثمن ثلاثة (١٥)
 والباقي للأب (١٦) ، وترجع بالإختصار إلى ثمانية (١٧) .

-
- (١) في حاشية الفروع : الردّ ، وكذلك في نسخة (ص) .
 (٢) راجع : المنتهى ١١٢/٢ ، التنقيح ص ٢٠٦ ، الكشاف ٤٩٤/٤ .
 (٣) أي الورثة الذين فيهم مبعضون . راجع المنتهى ١١٣/٢ .
 (٤) وهي : بنت وأم نصفها حر وأب حر . راجع : المنتهى ١١٢/٢ ، شرح البهوتي
 ٦٣٨/٢ .
 (٥) الصواب : والبنت .
 (٦) للأم واحد ، وللبنت ثلاثة ، والباقي للأب فرضاً وتعصياً .
 (٧) أي لو كانتا البنت والأم رقيقتين .
 (٨) لأن الرق مانع من الإرث .
 (٩) والأم رقيقة .
 (١٠) أي للبنت النصف واحد ، وللأب الباقي واحد فرضاً وتعصياً ، ولا شيء للأم .
 (١١) زيدت ليتضح السياق .
 (١٢) لها واحد ، وللأب الباقي ، ولا شيء للبنت .
 (١٣) أي المسائل السابقة .
 (١٤) لأن لها النصف في حالتين من الأحوال الأربع .
 (١٥) لأن لها السدس في حالة الثلث في أخرى .
 (١٦) خمسة عشر .
 (١٧) للبنت ربعها اثنان ، وللأم الثمن واحد ، والباقي للأب .

قوله : (لم تُكْمَلِ الحُرِّيَّةُ فيهما) ^(١) أي في العصبتين ^(٢) إذ لو كُمِّلَت لم يظهر للرق فائدة ^(٣) ، فعلى هذا للإبن المذكور ^(٤) نصف المال ولإبن الإبن ربه وبقية للعم الحر .

قوله : (وللأُم مع الإبنين) ^(٥) سدس ولزوجة ثُمْن ^(٦) هكذا في التنقيح ^(٧) كالمحرر ^(٨) ؛ لأنه لو انفرد كل واحد منهما فحجبهما ^(٩) عن ربع فرضهما ، فإذا اجتمعا حجباهما عنه قياساً لاجتماعهما على انفردهما ، وصاحب المغني يصرح أن عند اجتماعهما على القول بالأحوال ^(١٠) [٢٥/أ] يكون لهما أكثر من السدس وكأنه يمنع صحة قياس اجتماعهما ^(١١) على انفردهما ؛ لأن انفردهما لا يصح العمل فيه بالأحوال ، إذ ليس فيه إلا حال

(١) قال في المنتهى ١١٣/٢ : "وإذا كان عصبتان نصف كلٍّ حر - حَجَبَ أحدهما الآخر كابن وابن ابن - أولاً كأخوين وابنين - لم تُكْمَلِ الحرية فيهما ، ولهما مع عم ونحوه ثلاثة أرباع المال بالحِطَاب والأحوال" وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٣٧٢/٧ ، التنقيح ص ٢٠٦ ، الإقناع مع شرحه ٤٩٦/٤ .

(٢) بأن تجُمع الحرية فيهما فتكمل بها حرية ابن ليكون لهما ميراث ابن حرٍّ يقتسمانه على قدر ما في كل واحد منهما .

(٣) وقال البهوتي في الشرح ٦٣٨/٢ : "لأن الشيء لا يكمل بما يسقطه ، ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه" .

(٤) أي مع ابن الإبن والعم .

(٥) أي اللذين نصفهما حر .

(٦) راجع المنتهى ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٧) راجع ص ٢٠٦ .

(٨) ٤١٥/١ .

(٩) في (ص) و(س) : لحجبهما ، وهو الصواب .

(١٠) أي أحوال الإرث ، بأن تقول لكل واحد منهما : لو كنت حرّاً والآخر رقيقاً

لكان لك المال ، ولو كنتما حرين لكان لك نصفه ... إلخ ، راجع الكشف ٤٩٦/٤

(١١) من قوله : على القول بالأحوال ، إلى قوله : قياس اجتماعهما ، ليست في (ص) .

واحد^(١)، قاله ابن نصر الله^(٢)، وقال في الإقناع^(٣) عَمَّا في التنقيح^(٤) وغيره^(٥) : وهو على المذهب غير صواب^(٦) وقد علمت مافيه^(٧).

فصل [في الردّ على ذي فرض وعصبة]

قوله : (إِنْ لَمْ نُوْرثْهُمَا الْمَالُ)^(٨) أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى [أَنَّ]^(٩) الْحُرِّيَّةَ لَا تُكَمَّلُ فِيهِمَا .

(١) نص المغني ٢٣٢/٦ : "... فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا امْرَأَةٌ وَأُمُّ حَرَّتَانِ كُتِلَتِ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا فَحُجِبَا الْأُمُّ إِلَى السُّدُسِ وَالْمَرْأَةُ إِلَى الثَّمَنِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ لِحُجْبِ نِصْفِ الْحُجْبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اجْتَمَعَ الْحُجْبُ ، وَمَنْ وَرَّثَ بِالْأَحْوَالِ وَالتَّزْوِيلِ قَالَ : لِلْأُمِّ السُّدُسُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ وَالثَّلْثُ فِي حَالِ فَلْهَا رُبْعٌ ذَلِكَ وَهُوَ سُدُسٌ وَثُلُثٌ وَثَمَنٌ ، وَلِلْمَرْأَةِ الثَّمَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ وَالرُّبْعُ فِي حَالِ فَلْهَا رُبْعٌ ذَلِكَ وَهُوَ الثَّمَنُ وَرُبْعُ الثَّمَنِ ... " إِلَى أَنْ قَالَ : "وَقِيَاسُ قَوْلِ مَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِي الْحُجْبِ أَنْ يَجْمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِي التَّوْرِيثِ فَيَجْعَلُ لِهَمَا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ" انْتَهَى .

(٢) لم أجده .

(٣) الإقناع مع شرحه ٤٩٦/٤ - ٤٩٧ .

(٤) أي من أن للأم مع الابنين - اللذين نصفهما حر - سدس ، وللزوجة الثمن .

(٥) وقَدَّمَهُ فِي شَرْحِ الْمَقْنَعِ ، رَاجَعَ الْمَغْنِي وَالشَّرْحَ الْكَبِيرَ ٢٢٦/٧ .

(٦) انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ الْإِقْنَاعِ .

(٧) أي من مخالفة المذهب ، فقد تقدم في الصفحة السابقة أن المذهب : أَلَا تُكَمَّلُ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا سِوَاءَ حُجْبِ أَحَدِهِمَا الْآخَرِ - كَابْنِ وَابْنِ ابْنٍ - أَوْ لَمْ يَحُجَّبِ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ كَأَخَوَيْنِ أَوْ ابْنَيْنِ .

(٨) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١١٤/٢ : "وَلَابْنَيْنِ نِصْفَهُمَا حَرٌّ - إِنْ لَمْ نُوْرثْهُمَا الْمَالُ - الْبَقِيَّةُ مَعَ عَدَمِ عَصْبَةٍ" . وَرَاجَعَ : الْإِنْصَافَ ٣٧٤/٧ ، الْإِقْنَاعَ مَعَ شَرْحِهِ ٤٩٧/٤ .

(٩) زِيدَتْ لِيَتَضَحَّ السِّيَاقُ .

باب الولاء

لغة : المُلْك (١).

قوله : (أَوْ عَتَّقَ عَلَيْهِ بِرَحْمٍ) (٢) كما لو ملك أباه أو نحوه (٣).

قوله : (أَوْ عَوَضَ) أي أو عتق عليه بعوضٍ كعلى أن يخدمه مدة كذا ، أو اشترى العبد نفسه من سيده (٤).

قوله : (مَنْ زَوْجَةٍ عَتِيقَةٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ) (٥) يعني لامن حُرَّة الأصل (٦) فلاولاء عليه لأحد ، ولامن مملوكة الغير فهو تبع لأمه حيث لاغرور ولا شرط .

قوله : (فَلِلَّسَيِّدِ) (٧) أي لسيد المكاتب ولواء ماأعتق مكاتبه أو عتق عليه (٨).

(١) راجع لسان العرب ٤٩٢/١٠ - ٤٩٣ ، والولاء اصطلاحاً : ثبوت حكم شرعي بعتق أو تعاطي سببه ، انتهى ، فقوله : ثبوت حكم شرعي أي عصوبة ثابتة ، وقوله بعتق أي فك الرقاب من الرق ، وقوله : أو تعاطي سببه أي كالاستيلاد والتدبير وغير ذلك . راجع : المنتهى ١١٥/٢ ، التنقيح ص ٢٠٧ ، وشرح البهوتي ٦٤٠/٢ ، الكشف ٤٩٨/٤ .

(٢) قال في المنتهى ١١٥/٢ : "فمن أعتق رقيقاً أو بَعْضَهُ فسرى إلى الباقي ، أو عتق عليه - برحمٍ أو عوض أو كتابة أو تدبير أو إيلاد أو وصية - فله عليه الولاء" . وراجع : الإنصاف ٣٧٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤٩٩/٤ .

(٣) أي ممن يُعْتَق عليه إذا مَلَكَه كابنه وأخيه .

(٤) بعوضٍ حالاً .

(٥) قال في المنتهى ١١٥/٢ : "... فله عليه الولاء وعلى أولاده من زوجة عتيقة أو سُرِّيَّة" .

(٦) أي لاولاء له على أولاد عتيقه من زوجته التي هي حُرَّة في الأصل .

(٧) قال في المنتهى ١١٥/٢ : "إلا إذا أعتق مكاتباً رقيقاً ، أو كاتبه فأدى فللسيد ، ولايصح بدون إذنه" .

(٨) قال البهوتي في الشرح ٦٤١/٢ : "لأن المكاتب كالألة للعتق ، ولأنه لايملك بدون إذن سيده ، ولأنه باقٍ على الرق فليس أهلاً للولاء" .

- قوله : (ذُو وِلَايَةٍ بِهِ) ^(١) أي بولائه ذكرّاً كان أو أنثى .
- قوله : (ثم عصبتَه) أي من النسب ثم من الولاء .
- قوله : (فلمُعْتِق) ^(٢) أي فولأؤه للمُعْتِق ، وأما الثواب فَلِمُعْتَقٍ عنه .
- قوله : (بالتزامه) ^(٣) أي بقوله : وعليّ ثمنه ، فإن لم يلتزمه فلا ^(٤) .

فصل

- قوله : (بالكُبر) ^(٥) بضم الكاف وسكون الباء الموحدة ^(٦) .
- قوله : (دون أُخته بالولاء) ^(٧) لأن عصبه المُعْتِق مُقدمة على مَوْلى

- (١) قال في المنتهى ١١٦/٢ : "ويرث ذو ولاءٍ به عند عدم نسيب وارث ، ثم عصبتَه بعده الأقرب فالأقرب" . وراجع الإقناع مع شرحه ٤٩٩/٤ .
- (٢) أي من أعتق رقيقه عن ميت فولأؤه للمُعْتِق الذي باشر العتق . راجع : المنتهى ١١٦/٢ ، شرحه للبهوتي ٦٤٢/٢ .
- (٣) أي من قال لمالك عبد : أعتق عبدك عني وثمنه علي فلا يجب عليه إجابة السائل إلى ذلك ، وإن فعل عُتِقَ العبد والولاء للمعتق عنه ، ويلزمه ثمنه بالتزامه . راجع : المنتهى ١١٦/٢ ، الإنصاف ٣٨٢/٧ ، التنقيح ص ٢٠٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٠١/٤ .
- (٤) أي فلا يلزمه الثمن .
- (٥) قال في المنتهى ١١٨/٢ : "ولأَيَّاع ولاء ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث وإنما يرث به أقرب عصبه السيد إليه يوم موت عتيقه ، وهو المراد بـ(الكُبر)" . وراجع الإقناع مع شرحه ٥٠٣/٤ .
- (٦) قال صاحب المطلع ص ٣١٢ : "الكُبر : أكبر الجماعة ، قال أبو السعادات : يُقال كُبر قوم بالضم إذا كان أقعدهم في النسب وهو أن ينتسب إلى جدّه الأكبر بآباءٍ أقل عدداً من باقي عشيرته" . قلت : فلو خَلَفَ المُعْتِق ابنين ، ثم مات أحدهما عن ابن لكان الولاء كله لابن المعتق الحي دون ابن أخيه الذي مات .
- (٧) قال في المنتهى ١١٨/٢ : "ولو اشترى أخ وأخت أباهما ، فملك قنّاً فأعتقه ثم مات ، ثم العتيق ، ورثه الإبن بالنسب دون أُخته بالولاء" وهذا مُفَرع على الصحيح من المذهب . راجع : الإنصاف ٣٨٧/٧ ، التنقيح ص ٢٠٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٠٣/٤ .

المُعْتَق (١)، روي عن مالك (٢) أنه قال : سألت سبعين قاضياً من قضاة العراق (٣) عنها فأخطأوا فيها (٤).
قوله : (دون عصبتهم) (٥) أي عصبة بنيتها ؛ لأن الولاء لا يورث (٦).

فصل

قوله : (في جرّ الولاء ودوره) (٧) أي دور الولاء .

(١) وذلك أنه لما هلك الأب كان ماله بين ابنه وابنته للذكر مثل حظ الأنثيين بالتعصيب لبالولاء ، ولما هلك العبد وخلف ابن مولاه وبنت مولاه كان ماله لابن مولاه دون البنت ؛ لأنه أقرب عصبة مولاه ، قاله في الإنصاف ٣٨٨/٧ نقلاً عن ابن عقيل .

(٢) مالك بن أنس إمام دار الهجرة وأحد الأئمة المجتهدين ، توفي سنة تسع وسبعين ومائة .

راجع تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ ، رقم ١٩٩ .

(٣) قيل : هي الكوفة والبصرة ، سميت بذلك من عراق القرية وهو الحُرْزُ المثنى في أسفلها ، أي أنها أسفل أرض العرب ، وقيل : سمي عراقاً لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال ودنوها من البحر ، وهو من بلاد فارس حتى يتصل بالبحر .
راجع : معجم البلدان ، للحموي ١٠٥/٤-١٠٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي القسم الثاني ٥٥/٢ .

(٤) انظر الإنصاف ٨٨/٧ ، وراجع المسألة في المدونة الكبرى للإمام مالك ٨٢/٣-٨٣

(٥) قال في المنتهى ١١٨/٢-١١٩ : "ومن خلفت ابناً وعصبة ولها عتيق فولأؤه وإرثه لابنها إن لم يحجبه نسيب ، وعقله عليه وعلى عصبتها ، فإن باد بنوها فلعصبتها دون عصبتهم" . وراجع التنقيح ص ٢٠٨ .

(٦) كما تقدم في الصفحة السابقة .

(٧) قلت : صورة جرّ الولاء : إذا أعتق سيدُّ أمته وزوجها بعبد فولدت منه ، فإنهم يكونون أحراراً ويكون ولاؤهم لمولى أمهم ، ثم إن أعتق العبد سيدّه بعد ذلك فله ولاؤه وجرّ ولأؤه عن مولى أمهم العتيقة ؛ لأنه بعثقه صلحاً للإنتساب إليه وعاد وارثاً وولياً ، لما روي عن الزبير بن العوام رضي الله عنه أنه لما قدّم خير رأى فتيةً لعساً فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم ف قيل له : موالي =

قوله : (تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً الْخ) (١) فلو تزوج مُبْعَضٌ مُعْتَقَةً قال ابن نصر الله (٢) : فقياس قول الأصحاب أن يكون ولاء أولادهما أيضاً مُبْعَضاً ، فيكون منهم (٣) بقدر ما في المُبْعَض من الرِّق [و] (٤) ولاء ذلك لمولى الأم ،

= رافع بن خديج ، وأبوهم رقيق لآل الحرقة ، فاشترى الزبير أباهم فأعتقه وقال لأولاده : انتسبوا إليّ فإنّ ولاءكم لي ، فقال رافع بن خديج : الولاء لي فإنهم عتقوا بعثقي أمهم ، فاحتكموا إلى عثمان رضي الله عنه فقضى بالولاء للزبير ، ولم يُنقل إنكار ذلك فيكون بمنزلة الإجماع ، قاله الزركشي في شرح الحرقي ٥٥٥/٤-٥٥٦ . قلت : وبه قال عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين ، وهو قول أكثر أهل العلم . وراجع المغني ٢٨٥/٦-٢٨٦ وفيه : ولا يَنْجَرُ الولاء إلا بشروط ثلاثة : أحدها : أن يكون الأب عبداً حين الولادة ، الثاني : أن تكون الأم مَوْلاة ، الثالث : أن يُعْتَقَ الْعَبْدُ سَيِّدُهُ فإنّ مات على الرِّق لم ينجر الولاء بحال .

وراجع الأثر السابق في مصنف ابن أبي شيبة ٣٩٥/٧ ، كتاب الفرائض ، أثر رقم ٥ ، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني ٤١/٩ ، كتاب الولاء ، أثر رقم ١٦٢٨١ . أما صورة دور الولاء : فإذا تزوج عَبْدٌ مُعْتَقَةً فأولدها بنتين فاشتريتا أباهما عتق عليهما ولهما عليه الولاء ، وَجَرُّ كل واحدة منهما نصف ولاء أختها إليها ؛ لأنها أعتقت نصف الأب ، ولا ينجر الولاء الذي عليها ، ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لمولى أمها ، فإنّ مات الأب فماله لهما ، ثلثاه بالبنة وباقيه بالولاء ، فإنّ ماتت إحداها بعد ذلك فلاختها النصف بالنسب ونصف الباقي بأنها مولاة نصفها والربع الباقي لمولى أمها ، فإنّ كانت إحداها ماتت قبل أبيها فمالها له ، ثم إذا مات الأب فللباقية نصف ميراث أبيها بالبنة ونصف الباقي لكونها مولاة نصفه ، يبقى الربع لموالي البنت التي ماتت قبل أبيها ، فنصفه لهذه البنت - الباقية - لأنها مولاة نصف أختها ، فإنّ ماتت البنت الباقية بعدهما فمالها لمواليها ، نصفه لمولى أمها ونصفه لمولى أختها الميتة ، فهذا الجزء دائر ؛ لأنه خرج من الميتة ثم دار إليها . انظر المغني ٢٨٩/٦-٢٩٠ .

(١) قال في المنتهى ١١٩/٢ : "فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَوَلَاءُ مَنْ تَلَدَ لِمَوْلَى أُمِّهِ" وراجع الإقناع مع شرحه ٥٠٤/٤-٥٠٥ وفيه : لأنه سبب الإنعام عليه فإنما صار حُرّاً بسبب عتق أمه .

(٢) راجع حاشيته على الفروع - مخطوط - ص ١٠١ .

(٣) الصواب : فيهم .

(٤) زيدت ليتضح السياق .

وباقى ولائهم لمعتق باقى ذلك^(١) من الأب ، كما لو كان الأب بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه وهو معسر فإنه يَجْرُ نصف ولاء الولد .

قوله : [ب/٢٥] (ولا يعود لموالي الأم بحال)^(٢) يعنى ولو انقضى موالى الأب ، ويكون إذا^(٣) لبيت المال^(٤) .

قوله : (ولو مَلَكَ ولدهما)^(٥) أي ولد العبد من العتيقة .

قوله^(٦) : (فإذا مات)^(٧) أي أخوها بعدها ولم يترك وارثاً من النسب .

قوله : (فيأخذ مولى أمه نصفه)^(٨) أي : نصف النصف الباقي وهو ربع .

(١) أي القدر المتبقي .

(٢) قال في المنتهى بناءً على ماسبق في الصفحة السابقة هامش (١) ١١٩/٢ : "فإن أعتق الأب سيده جَرَّ ولاء ولده ولا يعود لمولى الأم بحال" ، وقال في الكشف ٥٠٥/٤ : "لأن الأب لما كان مملوكاً لم يكن يصلح وارثاً ولا ولياً ... ، فيثبت الولاء لمولى أمه وينتسب إليها ، فإذا عتق الأب صلح الانتساب إليه وعاد وارثاً وولياً فعادت النسبة إليه وإلى مواليه" .

(٣) أي حين انقراض موالى الأب .

(٤) أي دون موالى الأم ، لجريان الولاء مجرى النسب .

(٥) قال في المنتهى ١١٩/٢ : "ولو مَلَكَ ولدهما أباه عتق وله ولاؤه وولاء إخوته

ويبقى ولاء نفسه لموالي أمه كما لا يرث نفسه" . وراجع الإقناع مع شرحه ٥٠٦/٤

(٦) ليست في (ص) .

(٧) هذه صورة أخرى لدور الولاء وهي : ما إذا اشترى ابن مَعْتَقَةٍ وبنتها أباهما -

العبد - نصفين عتق عليهما وولاه لهما ، وجَرَّ كل منهما نصف ولاء صاحبه -

لأن ولاء الولد تابع لولاء الوالد - ويبقى النصف لمولى أمه ، فإذا مات الأب

ورثاه أثلاثاً بالنسب - لأنه مُقَدَّم على الولاء - وإن ماتت البنت بعده ورثها

أخوها بالنسب كذلك ، فإذا مات أخوها ولم يترك وارثاً من النسب فلمولى أمه

نصف تركته ولموالي أخته نصف - وهم الأخ ومولى الأم - . راجع : المنتهى

١٢٠/٢ ، شرحه للبهوتي ٦٤٦/٢ .

(٨) قال في المنتهى بناءً على ماسبق : "فيأخذ مولى أمه نصفه ، ثم يأخذ الربع الباقي

وهو (الجزء الدائر) لأنه خرج من الأخ وعاد إليه" والمقصود بالربع الباقي :

نصيب موالى أخته فإنه يعود إلى موالى الأم ، وهو المذهب . راجع : الإنصاف

٣٩١/٧ ، التنقيح ص ٢٠٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٠٨/٤ ، العذب الفائض ١١٣/٢ .

كتاب العتق

(١) باب التَّذْيِيرِ

(٢) باب الْكِتَابَةِ

(٣) باب أَحْكَامِ أُمِّ الْوَلَدِ

كتاب العتق

لغة الخُلوص (١)، ومنه عَتَقَ الخَيْلَ والطَّيْرَ أي خالصها ، وسمي البيت الحرام عتيقاً لخُلوصه من أيدي الجبابرة (٢).
 قوله : (تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ) (٣) خُصَّ بالرقبة وإن تناول جميع البدن ؛ لأن ملك السيد له (٤) كالغَلِّ في رقبته .
 قوله (٥) : (وَذَكَرُ) (٦) يعني أفضل من أنثى ولو كان معتقه أنثى .
 قوله : (وتَعَدَّدُ) يعني ولو من إناث أفضل من واحد ولو ذَكَرًا (٧).
 قوله : (وَلِمَنْ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ أَبَاهُ الْخ) (٨) [ينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : (لفظ عتقٍ وحرية) أي وصريحه لفظ عتق وحرية وقوله لمن يمكن كونه أباه الخ ، ويجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا ، أي ومن الألفاظ التي يحصل بها العتق قوله ماذكر ، ولا يصح أن يكون معطوفاً على ما قبله ؛ لأنه ليس من

-
- (١) قال أهل اللغة : العِتْقُ الحُرِّيَّةُ ، عَتَقَ العبدَ يَعْتِقُ عِتْقًا وَعَتَقًا وَعَتَاقًا وَعَتَاقَةً خرج عن الرِّقِّ فهو عتيق والجمع عَتَقَاءُ وَعَتَائِقُ . راجع : لسان العرب ٢٣٤/١٠ ، القاموس المحيط ٢٦٩/٣ .
- (٢) راجع اللسان ٢٣٦/١٠ .
- (٣) هذا التعريف الشرعي للعتق وهو : تحرير الرقبة وتخليصها من الرِّقِّ . راجع : المنتهى ١٢١/٢ ، التنقيح ص ٢٠٨ ، الإنصاف ٣٩٢/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٠٨/٤ .
- (٤) أي للرقيق .
- (٥) ليست في (ص) .
- (٦) قال في المنتهى ١٢١/٢ : "وأفضلها أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمنًا ، وذَكَرٌ ، وتَعَدَّدُ أفضل" .
- (٧) على الصحيح من المذهب ، قدمه في المحرر ٣/٢ ، والفروع ٧٧/٥ ، وراجع : الإنصاف ٣٩٢/٧ ، التنقيح ص ٢٠٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٠٩/٤ .
- (٨) قال في المنتهى ١٢٢/٢ : "ولمن يمكن كونه أباه أنت أبي ، أو ابنه أنت ابني ولو كان له نسب معروف" . وراجع التنقيح ص ٢٠٨ .

الْكِنَايَات [١].

قوله : (وَبِمُلْكٍ) (٢) معطوف على بقول (٣) ، أي ويحصل العتق بملك (٤) ، سواء كان بشراء أو هبة أو غنيمة أو إرث أو غيرها ، وذكر أبو يعلى الصغير (٥) : أنه (٦) أكد من التعليق ، فلو علق عتق ذي رحمه المحرم على مُلْكِهِ فَمَلَكَهُ عَتَقَ بملكه لا بتعليقه (٧) .

قوله : (بِنَسَبٍ) (٨) يعني لا برضاع أو مُصَاهَرَةً (٩) .

قوله : (وَلَوْ حَمَلًا) (١٠) بأن اشترى زوجة ابنه الأمة الحامل منه .

قوله : (وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِمَالِكِهِ) (١١) يعني يوم ولادته حَيًّا (١٢) .

(١) قلت : العبارة التي بين معكوفتين فيها تقديم وتأخير ، والصواب - والله أعلم - قوله : (ولمن يمكن كونه أباه الخ) أي ومن الألفاظ التي يحصل بها العتق قوله ماذكر ، ولا يصح أن يكون معطوفاً على ما قبله ، لأنه ليس من الكنايات ، وينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : (لفظ عتق وحرية) أي وصريحه لفظ عتق وحرية ، ويجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا .

(٢) قال في المنتهى ١٢٣/٢ : "وَبِمُلْكٍ لذي رحم مُحَرَّمٍ بنسبٍ ولو حَمَلًا" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥١٠/٤ .

(٣) أي قول صاحب المنتهى : "ويحصل بقول" . راجع ١٢١/٢ .

(٤) أي لذي رحم محرم وهو المذهب . قَدَّمَهُ في المحرر ٤/٢ ، وراجع الإنصاف ٤٠١/٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٨٧ .

(٦) أي المُلْك .

(٧) نقله في الفروع ٨١/٥ ، وراجع شرح البهوتي ٦٤٩/٢ .

(٨) كالأب والجد ، أو الولد وولد الولد ، أو الأخ أو الأخت .

(٩) راجع : الفروع ٨٣/٥ ، التنقيح ص ٢٠٩ ، الإنصاف ٤٠١/٧ ، وسَيَأْتِي تَرْجِيْفُ الرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ فِي كِتَابِ

(١٠) راجع نص المنتهى هامش (٢) .

(١١) قال في المنتهى ١٢٣/٢ : "وَيَعْتَقُ حَمْلًا - لم يُسْتَثْنِ - بعتق أمه ولو لم يملكه إن

كان موسراً ويضمن قيمته لِمَالِكِهِ" . وراجع : التنقيح ص ٢٠٩ ، الإنصاف ٤٠١/٧ ،

الإقناع مع شرحه ٥١٢/٤ .

(١٢) لأنه أول وقت يتأقن تقويمه فيه .

قوله : (فَاضِلَةٌ كَفِطْرَةٍ) (١)(٢) أي عن نفقة يومه وليلته وعمّا يحتاجه من مسكن وخادم ونحوهما .

قوله : (يَوْمَ مُلْكِهِ) ظرف لموسر (٣) .

قوله : (فَأَفْضَاها) (٤) أي خَرَقَ ما بين سبيلها ، يعني فتعتق بذلك (٥) .
فائدة :

قال ابن حمدان (٦) : لو مَثَّلَ (٧) بعبدٍ مشترك بينه وبين غيره عتق نصيبه وسرى (٨) [٢٦/١] العتق إلى باقيه (٩) وضمن قيمة حصة الشريك ،

(١) قال في المنتهى ١٢٣/٢ : "ومن مَلَكَ بغير إِرْث جزءاً ممن يُعْتَقُ عليه - وهو موسر بقيمة باقية فاضلة كفطرة يوم ملكه - عتق كله وعليه مايقابل جزء شريكه من قيمة كله" . قال في الإنصاف ٤٠٣/٧ : "بلا نزاع" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥١٣/٤ .

(٢) أي كصدقة الفطرة عن النفس والبدن فإنه يشترط في وجوبها : أن يملك صاعاً فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته . راجع شرح المنتهى ، للبهوتي ٤١١/١ .

(٣) أي وهو موسر يوم ملكه .

(٤) أي ومما يُعْتَقُ على السيد مالو وطىء أمة مباحة لا يوطأ مثلها - لصغر - فأفضاها .

(٥) راجع : الإنصاف ٤٠٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥١٤/٤ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٣٤ ، وراجع مقاله هنا في الرّعاية الكبرى - مخطوط - رقم ١٩٢٥ ل/٣ ، بجامعة الإمام بالرياض .

(٧) قال أبو السعادات بن الأثير في النهاية ٢٩٤/٤ : "يَقَالُ : مَثَّلْتُ بالحيوان أمثلاً به مثلاً إذا قطعت أطرافه وشوّهت به ، ومَثَّلْتُ بالقتيل إذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه ، والاسم المَثَلُ ، فأما مَثَّلَ بالتشديد فهو للمبالغة" .

(٨) سبق معنى السراية ص ٨٩ .

(٩) بشرط : كون الممثل موسراً بقيمة باقيه فاضلة كفطرة . راجع الإقناع مع شرحه ٥١٥/٤ .

ذَكَرَهُ ابن عقيل (١)(٢).

قوله : (بغير أَدَاءٍ) (٣) خَرَجَ به المكاتب (٤) والمُعْتَق على مال فما يفضل بيده له .

فصل [في سِرَايَةِ الْعِتْق]

قوله : (وَسِنَّ وَنَحْوَهُ) (٥) أَيُّ نَحْوِ مَا ذَكَرَ كَدَمْعٍ وَعَرَقٍ وَرَيْقٍ وَلَبَنٍ وَمَنِيٍّ وَبَيَاضٍ وَسَوَادٍ وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَلَمَسٍّ وَذَوْقٍ (٦).

قوله : (وعليه قيمته مكانه) (٧) أَيُّ تَكُونُ مَكَانَهُ بِيَدِ الْمُرْتَهَنِ .

فائدة :

تعتبر القيمة حين التلفظ بالعتق ، لأنه حين التلف (٨) ، فَإِنْ

- (١) سبقت ترجمته ص ٨١ ، وراجع التذكرة له - مخطوط - رقم ١٠٩ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ل ١٠٧ .
- (٢) ونقله صاحب الإقناع ٥١٥/٤ ، وراجع الإنصاف ٤٠٧/٧ ، نقلاً عن الفائق .
- (٣) قال في المنتهى ١٢٤/٢ : "وَمَالٌ مُّعْتَقٌ بِغَيْرِ أَدَاءٍ عِنْدَ عِتْقِ لَسِيدٍ" ، وراجع الإنصاف ٤٠٨/٧ .
- (٤) أَيُّ الَّذِي أَدَّى مَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا يَعْتَقُ وَمَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ لَهُ . راجع الإقناع مع شرحه ٥١٥/٤ .
- (٥) قال في المنتهى ١٢٤/٢ : "وَمَنْ أَعْتَقَ جُزْءاً مُشَاعاً كَنَصْفٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ مَعِيناً غَيْرَ شَعْرٍ وَظْفَرٍ وَسِنَّ وَنَحْوِهِ - مِنْ رَقِيقٍ - عِتْقُ كُلِّهِ" . وراجع : التنقيح ص ٢٠٩ .
- (٦) الإنصاف ٤٠٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥١٥/٤ .
- (٧) أَيُّ فَلَا يَعْتَقُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، قَالَ فِي الْكَشَافِ ٥١٦/٤ : "لَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَزُولُ وَيُخْرَجُ غَيْرُهَا فَهِيَ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ" .
- (٨) أَيُّ مَنْ لَهُ مَلِكٌ فِي رَقِيقٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَأَعْتَقَهُ كُلُّهُ - وَهُوَ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ يَوْمَ عِتْقِهِ - عِتْقُ كُلِّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ شِقْصُ الشَّرِيكِ مَرْهُوناً ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ مَكَانَهُ . راجع المنتهى ١٢٤/٢ .
- (٨) أَيُّ لِأَنَّهَا قِيَمَتُهُ حِينَ تَلَفِهِ وَتَفْوِيتِهِ عَلَى رَبِّهِ . راجع الكشاف ٥١٦/٤ .

اختلفا^(١) في قدرها رجع إلى قول المقومين^(٢)، فإن كان الرقيق قد مات أو غاب أو تأخر تقويمه زمناً تتفاوت فيه القيم^(٣) فقول المعتق^(٤)؛ لأنه منكر لما زاد على ما يقوله والأصل براءة ذمته^(٥)، وإن اختلفا في عيب ينقص قيمته^(٦) فقول الشريك؛ لأن الأصل سلامته^(٧).

قوله : (معاً)^(٨) بأن تلفظاً بذلك في وقت واحد^(٩)، أو وكلاً شخصاً فأعتق عنهما بكلام واحد^(١٠)، ويأتي مالو وكل أحدهما الآخر^(١١).

قوله : (فأعتق نصفه)^(١٢) أي نصف القن.

قوله : (وإن كانا عدلين الخ)^(١٣) أي وإن كان المعسران .

-
- (١) أي الشريكان .
 - (٢) أي أهل الخبرة بالقيم لأنهم أدرى بها ، ولا بد من اثنين . راجع الكشف ٥١٧/٤ .
 - (٣) بكسر القاف وفتح الياء ، جمع قيمة ، وهي ثمن الشيء . راجع اللسان ٥٠٠/١٢ .
 - (٤) يمينه ، قدمه في الفروع ٨٥/٥ ، وراجع الكشف ٥١٧/٤ .
 - (٥) أي من الزيادة .
 - (٦) كسرقة . وإباق .
 - (٧) إلا أن يكون متصفاً بالعيب ، وراجع فيما سبق الإقناع مع شرحه ٥١٧/٤ .
 - (٨) قال في المنتهى ١٢٤/٢ : "ومن له نصف قن ولاخر ثلثه وثلث سدسه - فأعتق موسران منهم حقهما معاً - تساويا في ضمان الباقي وولائه" . وراجع الإقناع ٥١٧/٤ ، وهو المذهب ، راجع الانصاف ٤١٠/٧ .
 - (٩) أو علقاه على صفة واحدة .
 - (١٠) أي فإن حق الشريك الثالث عليهما نصفين بالتساوي ولهما ولاؤه . راجع الكشف ٥١٧/٤ .
 - (١١) أي في المسألة الآتية .
 - (١٢) قال صاحب المنتهى ١٢٥/٢ : "ولو وكل شريك شريكه فأعتق نصفه - ولانية - انصرف إلى نصيبه" . أي المعتق دون موكله ؛ لأن الأصل تصرف الإنسان لنفسه حتى ينويه لموكله . وراجع الإقناع مع شرحه ٥١٨/٤ .
 - (١٣) قال في المنتهى ١٢٦/٢ : "وإن كانا عدلين فشهدا ، فمن حلف معه المشترك عتق نصيب صاحبه ، وأيهما ملك من نصيب شريكه المعسر شيئاً عتق ولم يسر إلى نصيبه" أي إذا ادعى كل من الشريكين المعسرين أن الآخر أعتق نصيبه من =

قوله : (ولم يَسْرِ^(١) إلى نصيبه)^(٢) أي نصيب الذي تجدد ملكه لنصيب شريكه المعسر^(٣) ، ولأولاء له عليه ؛ لأنه لم يعتقه وإنما يعترف أن شريكه كان أعتقه .

قوله : (عتق عليهما مطلقاً)^(٤) أي سواء كانا موسرين أو معسرين ، أو أحدهما موسراً والآخر معسراً^(٥) .

فصل [في تعليق العتق بصفة]

قوله : (ولا يملك إبطاله)^(٦) أي إبطال التعليق ولو اتفق مع الرقيق عليه^(٧) .

= الرقيق المشترك بينهما - وكانا عدلين - فشهد كل منهما على شريكه بذلك ، فمن حلف معه الرقيق المشترك عتق نصيب صاحبه ، راجع الإقناع مع شرحه ٥١٩/٤ أي العتق ، وسبق معنى السراية ص ٨٩ .

(٢) هذه المسألة مبنية على المسألة السابقة ، وهي : ما إذا ادّعى كل من الشريكين المعسرين أن الآخر أعتق نصيبه من الرقيق المشترك بينهما ، وفي هذه المسألة إن اشترى المدّعي حق شريكه بعد دعواه عليه أنه أعتقه فإنه يُعتق عليه نصيب شريكه مؤاخذه له باعترافه ، ولم يَسْرِ العتق إلى نصيبه ؛ لأن عتقه لما ملكه حصل باعترافه بحريته بإعتاق شريكه ولا يثبت له ولاء على العتق . راجع : المنتهى ١٢٦/٢ ، التنقيح ص ٢٠٩ ، الإقناع مع شرحه ٥١٨/٤ - ٥١٩ .

(٣) من قوله : الذي تجدد ، إلى قوله : المعسر، ليست في (ص) ، بل فيها : "نصيب المقر" فقط وهو الصواب .

(٤) أي إذا قال أحد الشريكين للآخر : إن أعتقت نصيبك فنصبي حُرٌّ مع نصيبك - ففعل المقول له - عتق عليهما مطلقاً . راجع : المنتهى ١٢٦/٢ ، الإقناع مع شرحه ٥٢٠/٤ ، وهو المذهب ، قدّمه في الفروع ٨٨/٥ ، وراجع الإنصاف ٤١٢/٧ (٥) ولا ضمان على المعتق ، لوجود العتق منهما معاً . راجع شرح البهوتي ٦٥٤/٢ . (٦) قال في المنتهى ١٢٧/٢ : "ويصح تعليق عتق بصفة كـ: إن أعطيتني ألفاً فأنت حُرٌّ ولا يملك إبطاله مادام ملكه" وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٤١٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٢١/٤ .

(٧) أي لو اتفق السيد مع الرقيق على إبطال التعليق لم يبطل ؛ لأنها صفة لازمة ألزمها نفسه فلم يملك إبطالها كالنذر . راجع الكشف ٥٢١/٤ .

فائدة :

قال في الفروع (١): ولا يكفيه أن يعطيه من ملكه إذ لا مُلْك له (٢).
قوله : (وله (٣) أَنْ يَطَأَ) يعني أُمته المُلَقَّ عتقها على صفة قبل
وجودها (٤).

قوله : (ويبطل بموته) (٥) أي يبطل التعليق بموت المُلَقَّ لزوال ملكه .
قوله : (عَتَقَ مَجَانًّا) (٦) أي من غير لزوم خدمة ، لعدم تمكنه منها
بالإسلام فيبطل اشتراطها (٧).

فائدة :

لا يُشترط علم قدر زمن الخدمة ، فلو قال : أعتقتك على أن تخدم زيدا
مدة حياتك صح ، قاله في شرحه (٨).

(١) ٩٧/٥ .

(٢) نصه : "وإن قال : إن أعطيتني مائة فأنت حر ، فتعليق محض لا يبطله مادام ملكه
ولا يعتق بإبراء بل بدفعها ، نص عليه ، وما فضل عنها لسيده ، ولا يكفيه أن
يعطيه من ملكه إذ لا مُلْك له على الأصح " .

(٣) أي للسيد .

(٤) لأن استحقاق العتق عند وجود الصفة لا يمنع إباحة الوطاء قبلها ، راجع : الإقناع
مع شرحه ٥٢٢/٤ ، شرح البهوتي ٦٥٥/٢ .

(٥) قال في المنتهى ١٢٧/٢ : "ويبطل بموته ، فقوله : إن دخلت الدار بعد موتي فأنت
حرّ لغو" على الصحيح . راجع الإنصاف ٤١٥/٧ ، وقدمه في التنقيح ص ٢٠٩ ،
وراجع الإقناع مع شرحه ٥٢٢/٤ .

(٦) قال في المنتهى ١٢٨/٢ : "وإن جعلها لكنيسة - وهما كافران - فأسلم العبد قبلها
عَتَقَ مَجَانًّا" . أي إذا قال السيد للعبد : اخدم الكنيسة سنة بعد موتي ثم أنت حر
- وكلاهما كافر - فأسلم العبد قبل الخدمة وبعد موت السيد عَتَقَ مَجَانًّا .

(٧) كسائر الشروط الباطلة بالإسلام .

(٨) راجع مخطوط : معونة أولي النهى رقم ٩٤ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم
القرى ٣١١ل/٢ ، وراجع الكشف ٥٢٣/٤ .

تتمة : لو قال لعبده : إِنَّ لَمْ أَضْرِبْكَ عَشْرَةَ [ب/٢٦] أسواط فأنت حر - ولم يعين وقتاً - لم يعتق حتى يموت أحدهما^(١)، وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ صَح^(٢) ولم يفسخ البيع^(٣)، قاله في الإقناع^(٤).

قوله : (نَحْوُ إِنْ مَلَكَتْ فَلَانًا إلخ)^(٥) فإذا ملكه عتق ؛ لأنه أضاف العتق إلى حال يملك عتقه فيه ، بخلاف إِنْ تزوجت فلانة فهي طالق ، والفرق أن العتق مقصود من الملك بخلاف الطلاق فإنه ليس مقصوداً من النكاح ، وأيضاً الطلاق ليس قُرْبَةً .

قوله : (وَكَسْبُهُ لَهُ)^(٦) أي كَسَبَ من حُكْمَ بعثته من حين الشراء له ، ومادام السَّيِّد حَيًّا لا يحكم بعتق واحد ؛ لأنه يحتمل شراء عبد بعده^(٧).
قوله : (وَالسَّيِّدُ يَبِيعُهَا مِنَ الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ)^(٨) أي يبيع المنفعة المستثناة ،

-
- (١) فيعتق قبيل الموت ؛ لليأس من ضربه .
(٢) أي صح البيع ؛ لأنه باق على الرِّق حتى توجد الصفة . راجع الكشف ٥٢٣/٤
(٣) لعدم ما يوجب الفسخ .
(٤) راجع الإقناع مع شرحه ٥٢٣/٤ .
(٥) قال في المنتهى ١٢٨/٢ : "ويصح - لامن رقيق - تعليق عتق غيره بملكه نحو : إِنْ مَلَكَتْ فَلَانًا ، أو كل مملوك أملكه فهو حر" وهو المذهب ، قدّمه في الفروع ٨٩/٥ ، وراجع : الإنصاف ٤١٥/٧ ، التنقيح ص ٢٠٩ ، الإقناع مع شرحه ٥٢٤/٤
(٦) أي إذا قال السيد : آخِرُ قِنِّ أَمْلِكُهُ حر ، فملك عبيداً ثم مات ، فأخروهم حر من حين شرائه ؛ لوجود الصفة فيه وكسبه له ، راجع المنتهى ١٢٩/٢ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٢٤/٤ ، وهي مبنية على المسألة التي قبلها ، راجع : المحرر ٦/٢ ، الإنصاف ٤١٩/٧ .
(٧) فإذا مات علمنا أن آخر عبد اشتراه هو الذي وقع عليه العتق . راجع الكشف ٥٢٤/٤ .
(٨) قال في المنتهى ١٣٠/٢ : "وعلى أن تخدمني سنة ، يعتق بلا قبول وتلزمه الخدمة ، وكذا لو استثنى خدمته مدة حياته ، أو نفعه مدة معلومة ، وللسيد بيعها من العبد وغيره" ، قدّمه في الإنصاف ٤٢٤/٧ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٢٧/٤ .

نقل حرب (١): لا بأس ببيعها من العبد أو ممن شاء (٢)، قال في الإقناع (٣):
لعل المراد بالبيع الإجارة ، قلت : لاحاجة إلى ذلك ؛ لأن البيع يدخل المنافع
كالأعيان حيث كانت على التأييد كما مر أول البيع (٤)، أما إذا كانت مدة
معينة فيتعين ذلك (٥).

قوله : (لم يَصِحَّ) (٦) أي الشراء والعتق ؛ لأن الشراء وقع بمال
الغير (٧) بغير إذنه والعتق فرعه (٨).

فصل [فيما إذا أعتق عبده أو بعضهم من غير تعيين]

قوله : (وعبيد عبده التاجر) (٩) يعني ولو كان عليه (١٠) دين يستغرقهم

(١) حرب بن اسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني ، توفي سنة ثمانين ومائتين ، وله
مسائل حرب الكرماني أربعة آلاف مسألة ، وهو من جملة الناقلين عن الإمام
أحمد .

راجع ترجمته في : الطبقات ١/١٤٥ ، رقم ١٨٩ ، شذرات الذهب ٢/١٧٦ ، المنهج
الأحمد ١/٣٩٤ ، رقم ٣٧٥ .

(٢) راجع الإنصاف ٧/٤٢٤ .

(٣) مع الشرح ٤/٥٢٧ .

(٤) راجع المخطوط نسخة (ك) لوحة ١٢٢ ، كتاب البيع ، وشرح البهوتي ٢/١٤٠ .

(٥) أي يتعين كونه إجارة .

(٦) أي إذا قال القنّ لغيره : اشتري من سيدي بهذا المال وأعتقني ، فاشتراه بالمال
الذي أعطاه لغيره ثم أعتقه لم يَصِحَّ . راجع المنتهى ٢/١٣٠ .

(٧) وهو السيد ، فالعبد وماملوك لسيده .

(٨) أي أنه أعتق مملوك غيره بغير إذنه .

(٩) أي إذا قال : كل مملوك أو عبد لي أو ممالكي أو رقيقي حُر ، فإنه يعتق
مدبروه ومكاتبوه وأمهات أولاده وشُقُص يملكه وعبيد عبده التاجر . راجع :

المنتهى ٢/١٣١ ، الإقناع مع شرحه ٤/٥٢٧ ، وهو الصحيح من المذهب ، راجع :

المحرر ٢/٤ ، التنقيح ص ٢١٠ ، الإنصاف ٧/٤٢٦ .

(١٠) أي على العبد التاجر ، لأن لفظه عام فيهم فيعتقون كما لو عينهم . الإقناع مع
شرحه ٥/٥٢٧ .

لأنهم ملكه (١) ولفظه عام فيهم .
 قوله : (إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِالْقُرْعَةِ) (٢) فَإِنْ حَكَمَ بِهَا لَمْ يَنْتَقِضْ (٣) وكانا
 حريين (٤) .
 قوله : (وكذا إقرار وارث) (٥) يعني بأن مورثه أعتق هذا ، لا بل هذا ،
 فيعتقان (٦) عليه .

فصل [في العتق في مَرَضِ المَوْتِ]

قوله : (في مرضه) (٧) أي مرض موته المخوف ، وكذا ما ألحق به على
 ما مر آنفاً (٨) .

-
- (١) أي ملك المَعْتَق .
 (٢) قال في المنتهى ١٣١/٢ : "ومتى بان لناسٍ أو جاهلٍ أن عتيقه أخطأته القرعة ،
 عَتَقَ وبطل عتق المخرج إذا لم يحكم بالقرعة" أي إذا لم يحكم بالقرعة حاكم .
 وراجع : الفروع ٩٩/٥ ، التنقيح ص ٢١٠ .
 (٣) أي الحكم .
 (٤) أي العبد المَخْرَجُ بِالْقُرْعَةِ والذي ظهر أنه هو المقصود بالعتق ؛ لأن في إبطال عتق
 المخرج نقضاً لحكم الحاكم فلا يقبل قوله فيه على الصحيح من المذهب . راجع :
 الإنصاف ٤٢٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٢٨/٤ .
 (٥) أي إذا قال : أعتقت هذا ، لا بل هذا ، عتقا جميعاً ، وكذا إقرار وارث بذلك .
 راجع المنتهى ١٣١/٢ .
 (٦) لأن إضرابه عن الأول لا يبطله ، ولمصادفة وجود الشرط لمن هو محل لوقوع
 العتق . راجع : الفروع ٩٩/٥ ، الإقناع مع شرحه ٥٢٨/٤ .
 (٧) قال في المنتهى ١٣٢/٢ : "ومن أعتق في مرضه جزءاً من مختص به أو مشترك ،
 أو دبره ومات - وثله يحتمله كله - عتق ، ولشريك في مشترك ما يقابل حصته من
 قيمته" وهو المذهب ، راجع : التنقيح ص ٢١٠ ، الإنصاف ٤٢٨/٧ ، الإقناع مع
 شرحه ٥٢٩/٤ .
 (٨) راجع عطايا المريض ص ١٣٨ .

قوله : (عتق بقدر ثلثه) ^(١) أي عتق من العبد بقدر ثلث مال سيده ،
فإن خرج كله ^(٢) عتق كله ، وبعضه ^(٣) عتق بنسبته .
قوله : (وثلثه يحتملهم) ^(٤) يعني ظاهراً .

قوله : (فيهما) أي فيما إذا كان يستغرقهم وفيما إذا كان يستغرق بعضهم .

قوله : (عتق من أرق) أي تبين عتقه من حين عتق الميت له وكسبه له ^(٥) ، فإن كان الوارث تصرف فيه ببيع أو نحوه كان باطلاً ^(٦) .
قوله : (عتق إذا [٢٧/أ] خرج من الثلث) ^(٧) أي ثلث ماله عند الموت ^(٨) .

قوله : (أقرع بينه وبين الحيين) ^(٩) فإن وقعت القرعة على الميت وقيمته

(١) قال في المنتهى ١٣٢/٢ : "فلو مات قبل سيده عتق بقدر ثلثه" على الصحيح من المذهب ، المراجع السابقة .

(٢) أي من الثلث .

(٣) أي وإن خرج بعضه كالنصف أو الثلث .

(٤) قال في المنتهى ١٣٢/٢ : "ومن أعتق في مرضه ستة قيمتهم سواء ، وثلثه يحتملهم ثم ظهر دين يستغرقهم - يبيعوا فيه وإن استغرق بعضهم يبيع بقدره - مالم يلتزم وارثه بقضائه فيهما ، وإن لم يعلم له مال غيرهم عتق ثلثهم ، فإن ظهر له مال يخرجون من ثلثه عتق من أرق منهم" . وراجع : الإنصاف ٤٢٩/٧ - ٤٣٠ ، الإقناع مع شرحه ٥٢٩/٤ .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) لأنه تصرف في حرٍّ بغير إذنه ولا ولاية عليه . راجع الكشف ٥٣٠/٤ .

(٧) قال في المنتهى ١٣٣/٢ : "وإن أعتق مبهماً من ثلاثة فمات أحدهم في حياته أقرع بينه وبين الحيين ، فإن وقعت عليه رقاً ، وعلى أحدهما عتق إذا خرج من الثلث" على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٤٣٠/٧ ، التنقيح ص ٢١٠ .

(٨) لأن تصرف المريض معتبر من الثلث ، راجع الكشف ٥٣١/٤ .

(٩) قال في المنتهى ١٣٤/٢ : "وإن أعتق الثلاثة في مرضه فمات أحدهم في حياته ، أو وصّى بعتقهم فمات أحدهم بعده وقبل عتقهم ، أو كبرهم أو بعضهم ووصّى بعتق الباقيين - فمات أحدهم - أقرع بينهم وبين الحيين" والصواب : أقرع بينه وبين الحيين ، على ما سبق في المسألة السابقة ، وهو المذهب . راجع : الإنصاف ٤٣١/٧ ، التنقيح ص ٢١٠ ، الإقناع مع شرحه ٥٣١/٤ .

أَقْلَّ من الثلث عتق من أحد الحَيِّين تتمّة الثلث بالقرعة بينهما^(١)، بخلاف التي قبلها^(٢)، لأنه لم يعتق هناك إلا واحداً .

(١) راجع : شرح البهوتي ٦٦٢/٢ ، الكشف ٥٣١/٤ .

(٢) راجع الصفحة السابقة هامش (٧) .

باب التَّدْبِير

يقال دَابَّرَ الرجل يُدَابِّرُ مُدَابِرَةً إذا مات ، فسمي العتق بعد الموت تدبيراً ، لأن الموت دُبُرُ الحياة^(١) ، وقال ابن عقيل^(٢) : هو مشتق من إدْبَارِهِ من الدنيا ، ولا يستعمل في شيء بعد الموت من وصية ونحوها غير العتق ، فهو لفظ يختص به العتق بعد الموت^(٣) .

قوله : (ممن تصح وصيته)^(٤) فيصح من مُحْجُورٍ^(٥) عليه لِفَلَسٍ^(٦) أو سَفَهٍ^(٧) أو صِغَرٍ إذا كان مميزاً يعقله .

قوله : (من ثلثه)^(٨) أي ثلث مال السيد يوم موته^(٩) .

قوله : (وباقية بموت الآخر)^(١٠) يعني إن لم يخرج من ثلث الأول ،

-
- (١) راجع : اللسان ٢٧٣/٤ ، المطلع ص ٣١٥ .
- (٢) سبقت ترجمته ص ٨١ .
- (٣) والتَّدْبِيرُ شرعاً : تعليق العتق بالموت أو بشرط يوجد بعد الموت . راجع : المنتهى ١٣٤/٢ ، الفروع ١٠١/٥ ، التنقيح ص ٢١١ ، الإنصاف ٤٣٢/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٣٢/٤ ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ص ١٣٣ .
- (٤) قال في المنتهى ١٣٤/٢ : "وَيُعْتَبَرُ كونه ممن تصح وصيته من ثلثه" وهو المذهب ، قَدَّمَهُ في الفروع ١٠١/٥ ، وراجع : المحرر ٦/٢ ، التنقيح ص ٢١١ ، الإنصاف ٤٣٣/٧ .
- (٥) الْحَجْرُ في الشريعة : منع الإنسان من التصرف ، قاله في المطلع ص ٢٥٤ .
- (٦) الْمُفْلِسُ في عُرْفِ الفقهاء : من دَيْنُهُ أَكْثَرُ من ماله . المرجع السابق .
- (٧) ليست في (ص) ، والسَّفِيهِ : هو ضعيف العقل وسيء التصرف . المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- (٨) أي ويعتبر لعتق مدبر خروجه من ثلثه .
- (٩) بعد الديون ومُؤَن التجهيز . راجع الكشف ٥٣٢/٤ .
- (١٠) قال في المنتهى ١٣٤/٢ : "وإن قالوا لعبدتهما : إن متنا فأنت حر ، فمات أحدهما عتق نصيبه وباقية بموت الآخر" وهو المذهب . راجع : الفروع ١٠١/٥ ، الإنصاف ٤٣٢/٧ .

وإلا (١) عَتَّقَ بموته بالسَّراية (٢).

قوله : (ويصح (٣) مطلقاً) (٤) أي غير مُقَيَّد ولا مُعَلَّق .

قوله : (ومُعَلَّقاً) أي يصح التدبير معلقاً بصفة ولا يصير مدبراً حتى توجد في حياة سيده .

فائدة :

إذا قال لعبده : إذا قرأت القرآن فأنت حر بعد موتي ، فقرأ جميعه صار مدبراً (٥) وإلا فلا ، وإن قال : إن قرأت قرآنا فقرأ بعضه صار مدبراً ، والفرق : أنه في الأول (٦) عَرَفَه بأل المقتضية الاستغراق فعاد إلى جميعه ، بخلاف الثانية (٧).

قوله : (بمنزلتها) (٨) أي بمنزلة أمه سواء كانت حاملاً به حين التدبير أو حملت به بعده (٩) ، بخلاف التعليق بصفة في الحياة ، والوصية ، لأن التدبير أكد منهما .

(١) أي وإن خرج من ثلث الأول .

(٢) سبق معناها ص ٨٩ .

(٣) أي التدبير .

(٤) قال في المنتهى ١٣٤/٢ : "ويصح مطلقاً ك: أنت مدبر ، ومقيداً ك: إن مت في عامي أو مرضي هذا فأنت مدبر ، ومعلقاً ك: إذا قدم زيد فأنت مدبر ، ومؤقتاً ك: أنت مدبر اليوم أو سنة" . وراجع : الإنصاف ٤٣٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٣٣/٤ .

(٥) لوجود الشرط .

(٦) الأولى أن يقول : في الأولى .

(٧) فإنه نكرة في سياق الشرط ، راجع الإقناع مع شرحه ٥٣٣/٤ - ٥٣٤ .

(٨) قال في المنتهى ١٣٥/٢ : "وما ولدت مدبرة بعده بمنزلتها ، ويكون مدبراً بنفسه" أي بعد التدبير يكون بمنزلتها ، قال في التنقيح ص ٢١١ : "ولدها بعده يتبعها ويكون مدبراً بنفسه نصاً" وهو المذهب ، راجع الإنصاف ٤٣٩/٧ .

(٩) لأن الأم استحققت الحرية بموت سيدها فتبعها ولدها كأم الولد .

قوله : (ويكون مُدَبِّرًا بنفسه) فلو ماتت أمه أو زال ملك سيده عنها لم يبطل تدبير ولدها بل يعتق بموت السيد كما لو كانت أمه باقية على التدبير (١).

قوله : (من أمة نفسه) (٢) يعني بناءً على جواز تَسَرِّي العبد ، ويأتي في النفقات (٣).

فائدة :

لو ارتدَّ سيد المدبر ، أو دَبَّرَه في رده ثم عاد إلى الإسلام فالتدبير بحاله (٤)، وإن قُتِلَ أو مات (٥) على رده لم يعتق (٦)، قاله في الإقناع (٧) [ب/٢٧].

قوله : (لم يَسْرِ إلى نصيب شريكه) (٨) أي لم يَسْرِ التدبير ، سواء كان المُدَبِّرَ موسراً أو معسراً (٩).

- (١) راجع الإقناع مع شرحه ٥٣٦/٤ .
- (٢) قال في المنتهى ١٣٥/٢ : "ولد مدبر من أمة نفسه كهو ، ومن غيرها كأمة" ، قدّمه في الفروع ٩٣/٥ ، وراجع : التنقيح ص ٢١١ ، الإنصاف ٤٤١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٣٦/٤ .
- (٣) قلت : الذي في النفقات نصه : "قوله : ولا يَتَسَرَّى عَبْدٌ مطلقاً ، أي سواء قلنا يملك بالتملك أو لا ، وسواء أذن له سيده أو لا" انظر كتاب النفقات ، باب نفقة الأقارب والماليك ، ص ٥٣٦ نسخة (أ) ، ولوحة ٢٩٣ نسخة (ص) وكذا بقية النسخ ، لكن ذكر صاحب المنتهى ٣٨٤/٢ ، والشيخ منصور البهوتي في شرحه عليه ٢٦١/٣ ، جواز تَسَرِّي العبد بإذن سيده ، وهي رواية أخرى صححها المرادوي في الإنصاف ٤١٣/٩ .
- (٤) فإذا مات السيد عتق المدبر إن خرج من الثلث .
- (٥) أي السيد .
- (٦) أي المدبر .
- (٧) راجع الإقناع مع شرحه ٥٣٥/٤ .
- (٨) قال في المنتهى ١٣٦/٢ : "ومن دَبَّرَ شِقْصاً لم يَسْرِ إلى نصيب شريكه ، فإن أعتقه شريكه سرى إلى المدبر مضموناً" وهو المذهب ، قدّمه في الفروع ١٠٥/٥ ، وراجع الإنصاف ٤٤٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٣٧/٤-٥٣٨ .
- (٩) لأن التدبير تعليق للعتق بصفة فلم يَسْرِ ، كتعليقه بدخول الدار . راجع الكشف ٥٣٧/٤ .

باب الْكِتَابَةِ

اسم مصدر^(١) بمعنى المكاتبة ، وأصلها من الكَتَبَ بمعنى الجَمَعَ ، لأنها تُجْمَعُ نُجُومًا^(٢) ، أو لأن السيد يكتب بينه وبين عبده كتاباً بما اتفقا عليه^(٣) .
قوله : (رقيقة)^(٤) يشمل الذكر والأنثى .

قوله : (مباح) فلا تصح على آنية ذهب أو فضة ونحوها^(٥) .
قوله : (يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ) أي فلا تصح بجوهرٍ ونحوه لإفضائه إلى التنازع^(٦) .

قوله : (أو^(٧) منفعةٍ على أجلين) كأن يُكَاتِبَهُ في محرم على خدمته فيه وفي رجب ، أو على خياطة ثوب وبناء حائط عيّنهما ، وإن كاتبه^(٨) على

-
- (١) المراد باسم المصدر : ماساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه - لفظاً وتقديراً - من بعض ما في فعله دون تعويض : كعطاء ، فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خال منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعَوِّضْ عنها شيء . راجع شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٩٨/٢ .
- (٢) أي مؤقته ومتفرقة ، المطلع ص ٣١٦ ، لأن العرب كانت لاتعرف الحساب وإنما تعرف الأوقات بطلوع النجم ، راجع الكشف ٤٣٩/٤ .
- (٣) راجع : لسان العرب ٧٠٠/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٤٥ .
- (٤) قال في المنتهى ١٣٦/٢ : "الكتابة : بيع سيد رقيقه نفسه بمال في ذمته مباح معلوم يصح السَّلَمُ فيه ، مُنَجَّم - نجمين فصاعداً - يُعْلَمُ قِسْطُ كُلِّ نَجْمٍ ومُدَّتُهُ ، أو منفعةٍ على أجلين" ، وراجع : الإقناع مع شرحه ٥٣٩/٤ ، التنقيح ص ٢١١ ، وقال في الإنصاف ٤٤٦/٧ : "هي : بيع العبد نفسه بمال في ذمته" ، وقد سبقت الإشارة إلى معنى الكتابة في ص ١٣٣ .
- (٥) كالخمر مثلاً .
- (٦) لكونه لا ينضبط بالوصف ، راجع الكشف ٥٤١/٤ .
- (٧) أي بيع سيد رقيقه نفسه بمنفعة منجمة على أجلين .
- (٨) من قوله : على خدمته ، إلى قوله : وإن كاتبه ، ليست في (ص) .

خدمة شهر معين^(١) أو سنة معينة^(٢) لم يصح لأنه نجم واحد ، قاله في الإقناع^(٣).

قوله : (ولا يُشترط أجل له وقع إلخ)^(٤) لو كان^(٥) ساعتين فأكثر صح^(٦).

تتمة : ما يبد المكاتب حال الكتابة لسيده إلا أن يشترطه المكاتب ، قاله في الإقناع^(٧).

قوله : (ولو إلى أثنائها)^(٨) أي أثناء مدة الخدمة : كأن يكاتبه على خدمة شهر رجب ودينار يؤديه في نصفه فيصح ، كما لو جعل أجله بعد رجب^(٩) بيوم أو أكثر^(١٠).

(١) كرجب .

(٢) كسنة خمس مثلاً .

(٣) راجع الإقناع مع شرحه ٥٤٢/٤ .

(٤) قال في المنتهى ١٣٧/٢ : "ولا يُشترط أجل له وقع في القدرة على الكسب فيه" .

(٥) أي : ولو كان الأجلين أو النجمين ، ولو هنا إشارة إلى وجود خلاف في المسألة .

(٦) أطلق الخلاف في الفروع ١٠٩/٥ ، وقال في تصحيح الفروع ١٠٩/٥ : "ظاهر كلام

كثير من الأصحاب الصحة ، ولكن العرف والعادة والمعنى أنه لا يصح قياساً على السلم ، لكن السلم أضيق" أي أن العرف والعادة والمعنى في الكتابة يقتضي أن يكون الأجل له وقع في القدرة على الكسب فلا يصح ساعتين ، جزم به في الإقناع ٥٤٢/٤ ، وصوّبه في الإنصاف ٤٥٠/٧ ، والذي يظهر أنه المذهب .

(٧) راجع الإقناع مع شرحه ٥٤٢/٤ وفيه : "لأنه كان له قبل الكتابة فيكون له بعدها" .

(٨) قال في المنتهى ١٣٧/٢ : "وتصح على خدمة منفردة أو معها مال إن كان مؤجلاً ولو إلى أثنائها" راجع : التنقيح ص ٢١١ ، الإنصاف ٤٥١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٤٢/٤ .

(٩) من قوله : ودينار ، إلى قوله : بعد رجب ، ليست في (ص) .

(١٠) راجع الكشف ٥٤٢/٤ .

فائدة :

لو كاتب على خدمة شهر ودينار لم يشترط تسمية الشهر ويكون عقب العقد ، لأن الإجارة تقتضيه ، قاله في شرحه (١) ، لكن التعليل على ضعيف (٢) كما قد مر (٣) .

قوله : (وَمُمَيِّزٌ) أي تصح كتابة مميز (٤) لاطفل ومجنون فلا يعتقان بالأداء (٥) ، بل يتعلق العتق به (٦) إن كان (٧) صريحاً (٨) وإلا فلا (٩) .

قوله : (وما فضل بيده فله) (١٠) أي للمكاتب ؛ لأنه كان له قبل أن يعتق فبقي على ما كان .

قوله : (قبل أدائه) (١١) أي أداء مال الكتابة ، قتله سيده (١٢) أم

-
- (١) راجع مخطوط : معونة أولي النهى رقم ٩٤ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ٣١٧/٢ .
 - (٢) أي التعليل بكون الإجارة تقتضيه .
 - (٣) انظر ص ٢٦٨ .
 - (٤) لأنه يصح تصرفه وبيعه بإذن سيده ، راجع الفروع ١٠٨/٥ ، وقال في الإنصاف ٤٤٨/٧ : "بلا نزاع" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٤٠/٤ .
 - (٥) لعدم صحة تصرفهما ، راجع شرح البهوتي ٦٦٧/٢ .
 - (٦) أي بالأداء .
 - (٧) أي التعليق .
 - (٨) بأن قال في العقد : ومتى أدت ذلك فأنت حر .
 - (٩) أي وإن لم يكن التعليق صريحاً فلا عتق ؛ لعدم ما يقتضيه ، وهو المذهب ، قدمه في الفروع ١٠٨/٥ ، وراجع : الإنصاف ٤٤٨/٧ ، الكشاف ٥٤١/٤ .
 - (١٠) قال في المنتهى ١٣٧/٢ : "ومتى أدى ما عليه فقبضه سيد أو وليه ، أو أبرأه سيده أو وارث موسر من حقه - عتق ، وما فضل بيده فله" ، وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٤٥١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٤٥٣/٤ .
 - (١١) قال في المنتهى ١٣٧/٢ : "وتنسخ بموته قبل أدائه" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٤٣/٤ .
 - (١٢) أي سواء مات ، أو قتله سيده - لأن قتله كموته - أو قتله أجنبي ، راجع شرح البهوتي ٦٦٨/٢ .

[لا] (١)، خَلَفَ وفاءً أم لا .

قوله : (ولا بأس أن يُعَجَّلَها) (٢) وَيَضَعُ (٣) عنه بعضها) أي بعض الكتابة أي دينها (٤) ؛ لأنه (٥) ليس بمستقر وليس بدين صحيح ، ولهذا لا يُجَبَر (٦) على أدائه ولا تصح الكفالة به (٧) .

فائدة :

لو اتفقا (٨) على زيادة الأجل والدين (٩) لم يُجَز (١٠) .
قوله : (والإعتبار بقصد سيّد) (١١) [أ/٢٨] هكذا (١٢) في الفروع (١٣) ،

-
- (١) زيدت ليتضح السياق كما هو في نسخة (ك) .
 - (٢) أي يعجل المكاتب الكتابة المؤجلة .
 - (٣) أي السيد .
 - (٤) كأن يكون النجم مائة ، فَعَجَّلَ منه أو صالحه عنه على ستين وأبرأه من الباقي .
راجع شرح البهوتي ٦٦٨/٢ .
 - (٥) أي مال الكتابة .
 - (٦) أي المكاتب .
 - (٧) راجع المغني ٣٩٨/١٠ .
 - (٨) أي السيد والمكاتب .
 - (٩) كأن حَلَّ نجم فقال المكاتب لسيده : أَخَّرْهُ إلى كذا وأزيدك كذا .
 - (١٠) قاله في الإقناع ، وقال في شرحه ٥٤٥/٤ : "لأن هذا يُشَبِّه ربا الجاهلية المحرم"
وراجع المغني ٣٩٩/١٠ .
 - (١١) قال في المنتهى ١٣٨/٢ : "وله قبض مالا يفي بدينه ودين الكتابة من دين له على مكاتبه وتعجيزه ، لا قبل أخذ ذلك عن جهة الدين ، والإعتبار بقصد سيّد" أي إذا كان للسيد على مكاتبه دينان : دين الكتابة ودين عن قرض ، أو ثمن مبيع ونحوه فللسيد قبض مالا يفي بالدينين ، وله تعجيزه إذا قبض ما يبيده ونوى أنه عن غير دين الكتابة - ولم يبق بيد المكاتب ما يوفي كتابته منه - بخلاف إن نوى أنه عن دين الكتابة فليس له تعجيزه ، لأن بيد المكاتب ما يمكن الوفاء منه في الجملة ،
راجع شرح البهوتي ٦٦٩/٢ .
 - (١٢) في (ص) : هكذا قال ، وهو الصحيح .
 - (١٣) ١١١/٥ .

قال (١) في تصحيح الفروع (٢): وفيه نظر إذ قد قال الأصحاب : لو قضى بعض دينه أو أبرىء منه وبيعضه رهن (٣) أو كفيل (٤) كان عما نواه الدافع أو المبرىء ، والقول قوله في النية (٥) بلانزاع ، فقياس هذا : أن المرجع في ذلك (٦) إلى العبد المكاتب لا إلى سيده ، وقد قال ابن حمدان (٧) في رعايته (٨) كما قال المصنف (٩) في الصورتين ، والذي يظهر ماقلناه والله أعلم (١٠) (١١).

فصل [في تصرفات المكاتب]

قوله : (وسفره كغريم) (١٢) قال في شرحه (١٣): فيملكه مع توثقة برهن

-
- (١) ليست في (س) .
 - (٢) مطبوع مع الفروع ١١١/٥ .
 - (٣) الرهن : توثقة دين بعين . راجع : المطلع ص ٢٤٧ ، حاشية المقنع ١٠١/٢ .
 - (٤) أي ضامن ، راجع المطلع ص ٢٤٨ .
 - (٥) راجع المغني ٣٧٧/١٠ .
 - (٦) أي في الاعتبار بالقصد .
 - (٧) سبقت ترجمته ص ٢٣٤ .
 - (٨) الرعاية الكبرى - مخطوط - رقم ١٩٢٥ بجامعة الإمام بالرياض ، راجع ٢٧٥ ل/٣ .
 - (٩) أي صاحب الفروع ، انظر ١١١/٥ .
 - (١٠) انتهى كلام صاحب تصحيح الفروع ، وراجع الإنصاف ٤٥٤/٧ - ٤٥٥ .
 - (١١) وفي (ك) قوله : وقد يقال : لما كان الاختيار للسيد هنا كان الاعتبار بقصده بخلاف المدين غير المكاتب فإن الاختيار له فلا اعتبار بقصده ، وإنما كان الاختيار لسيد المكاتب دونه بتعلق حقه بما في يده لأنه بدل نفسه بخلاف غيره من المدينين ، انتهى .
 - (١٢) قال في المنتهى ١٣٩/٢ : "وسفره كغريم ، وله أخذ صدقة ، ويلزم شرط تركهما كالعقد فيملك تعجيزه" أي سفر المكاتب كسفر الغريم ، فليسده منعه منه ، والغريم : المدين . راجع المطلع ص ٢٥٤ ، وراجع المسألة في : الفروع ١١١/٥ ، الإنصاف ٤٥٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٤٧/٤ .
 - (١٣) راجع مخطوط معونة أولي النهى رقم ٩٤ بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ٣١٨ ل/٢ .

أو كفيل^(١) مليء^(٢) انتهى ، يعني على القول بصحتهما ، والمذهب أنه لا يصح أخذ الرهن بدين الكتابة ولا ضمانه^(٣) .

قوله : (ويلزم شرط تركهما)^(٤) أي ترك السفر وأخذ الصدقة واجبة كانت أو مستحبة^(٥) .

قوله : (فيملك^(٦) تعجيزه)^(٧) بسفره وكذا بسؤاله ، لكن في الشرح^(٨) ظاهر نص الإمام أنه إن خالف مرة لم يعجزه ، وإن خالف مرتين أو أكثر فله تعجيزه^(٩) .

قوله : (بشرطه)^(١٠) أي باشتراطه على سيده .
قوله : (والولاء للسيد) أي ولاء ما أعتقه المكاتب بإذن سيده ، وولاء

(١) سبق معنى الرهن والكفيل ، في الصفحة السابقة .

(٢) أي غني ، راجع المطلع ص ١٢٢ ، وقال البهوتي في الروض المربع ص ٢٥٠ ، باب الحوالة : "... والمليء : القادر بماله وقوله وبدنه ، فما له القدرة على الوفاء ، وقوله أن لا يكون ممطلاً ، وبدنه إما كان حضوره إلى مجلس الحاكم " .

(٣) راجع الإقناع مع شرحه ٥٤٨/٤ ، وفيه : "لأنه تغرير بالمال" ، وراجع الإنصاف ٤٦١/٧ .

(٤) أي يلزم المكاتب شرط السيد عليه ذلك .

(٥) قال في الفروع ١١٢/٥ : "ويصح شرط تركهما على الأصح" .

(٦) أي السيد .

(٧) أي المكاتب .

(٨) أي الشرح الكبير على متن المقنع ، لعبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي .

(٩) نصه : "وإن شرط عليه أن لا يسأل الناس ، فقال أحمد : قال جابر بن عبد الله (هم على شروطهم) إن رأيت يسأل تنهاه ، فإن قال : لأعود ، لم يرده عن كتابته في مرة ، فظاهر هذا أن الشرط صحيح لازم ، وأنه إن خالف مرة لم يعجزه وإن خالف مرتين أو أكثر فله تعجيزه ..." . انظر الشرح الكبير مع المغني ٣٦٩/١٢ .

(١٠) قال في المنتهى ١٣٩/٢ : "وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده ، ويتبعه من أمة سيده بشرطه" أي يتبع المكاتب ولده في كتابته من أمة سيده بشرطه .

ماكاتبه بإذنه وأدِّي يكون لسيده (١)، لأنه (٢) كوكيله في ذلك .
 قوله : (ولا يبيعهم) (٣) أي لا يملك المكاتب يبيع ذوي رحمه المحرم ،
 لأنهم بمنزلة جزء منه (٤).
 قوله : (ولا إن ماتت) (٥) المكاتبه (٦)، فلا يعتق ولدها (٧) لبطلان الكتابة
 بموتها .

فصل [في اشتراط وطء المكاتبه]

قوله : (لابنت لها) (٨) أي للمكاتبه ، فليس له وطؤها ، بخلاف أمها
 لأن أصل ملكه باق عليها ، فإذا شرطه كان كشرط راهن وطء مرهونة .
 قوله : (لابنتها) (٩) أي بنت المكاتبه ، فلا يلزمه قيمتها لو أولدها ، لأنه
 لم يفوت عليها (١٠) التصرف فيها (١١) (١٢) إن لم تكن ممنوعة منه

-
- (١) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٥٩/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٤٨/٤ .
 (٢) أي المكاتب .
 (٣) قال في المنتهى ١٤٠/٢ : "وله تملك رحمه المحرم بهبة ووصية وشراؤهم وفداؤهم
 - ولو أضر ذلك بماله - وله كسبهم ولا يبيعهم" . راجع : الإنصاف ٤٦٣/٧ ،
 الإقناع مع شرحه ٥٤٦/٤ .
 (٤) ولأنه لا يملكهم لو كان حراً فلا يملكهم مكاتباً . راجع الكشف ٥٤٦/٤ .
 (٥) قال في المنتهى ١٤٠/٢ : "وولد مكاتبه - وضعته بعدها - يتبعها في عتق بأداء أو
 إبراء ، لا باعتاقها ولا إن ماتت" .
 (٦) أي قبل الأداء أو الإبراء .
 (٧) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٤٦٤/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٤٩/٤ .
 (٨) قال في المنتهى ١٤٠/٢ : "ويصح شرط وطء مكاتبته لابنت لها" ، راجع : الإنصاف
 ٤٦٨/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٥٣/٤ .
 (٩) قال في المنتهى ١٤١/٢ : "وعليه قيمة أمتها إن أولدها لابنتها" .
 (١٠) أي على أمها المكاتبه .
 (١١) أي في ابنتها لكونها لا تملكها .
 (١٢) في (ص) : لأنه كانت ممنوعة منه قبل استيلاها ، بخلاف أمتها فإنه فوت عليها
 التصرف فيها إن لم تكن ممنوعة منه قبل .

قبل (١).

قوله : (صارت أم ولدتهما) (٢) أي الواطئين (٣) ، وكتابتها بحالها (٤).

فصل [في نقل المُلْك في المُكاتب]

قوله : (نَقَلَ المُلْك) (٥) أي ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة ونحوها .
قوله : (وله الولاء) أي للمشتري الولاء على المكاتب إذا أدَّى إليه وعتق ، لوجود العتق في ملكه [ب/٢٨] ، وذكر في شرحه (٦) : أنه لو مات السيد وانتقل المكاتب إلى الورثة وعَتَقَ أَنَّ الولاء يكون للميت ، لأن سبب العتق وجد منه (٧) ، ولعل الفرق أَنَّ الشراء الذي نزل به المشتري منزلة البائع المباشر لكتابته وجد من المشتري ، بخلاف الوارث فإنه لم يوجد منه شيء ، لأن انتقاله (٨) إليه قهري ، والله أعلم .

-
- (١) هذه العبارة متعلقة بمحذوف ، ولعله ماورد في نسخة (ص) آنفاً .
(٢) أي إذا كاتب الأمة شريكاً ثم وطئها فلها على كل واحد مهر ، وإن ولدت وألحِقَ بهما صارت أم ولدتهما . راجع المنتهى ١٤١/٢ .
(٣) لأن الولد منسوب إليهما .
(٤) فَإِنْ أدَّت إليهما عتقت في حياتهما - وماييدها لها - وإلا عتق نصفها بموت أحدهما وباقها بموت الآخر . راجع : شرح البهوتي ٦٧٣/٢ ، الكشاف ٥٥٥/٤ .
(٥) قال في المنتهى ١٤٢/٢ : "ويصح نقل المُلْك في المكاتب ، ولمشتري جَهِلِها الرَّد أو الأَرش وهو كبائع في عتق بأداء - وله الولاء - وعوده قَتاً بعجز" . راجع الإقناع مع شرحه ٥٥٦/٤ .
(٦) راجع مخطوط - معونة أولي النهى - رقم ٩٤ بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ٣٢١٧/٢ .
(٧) انتهى كلام صاحب المنتهى في شرحه .
(٨) أي المكاتب .

قوله : (وليس مَحْجُوراً عليه) (١)(٢) فإن كان حَجَرَ عليه الحاكم قبل دفعه مال الكتابة بسؤال ولي الجناية (٣) لم يصح دفعه (٤) إلى سيده ، وارتجعه الحاكم فدفعه إلى ولي الجناية (٥).

قوله : (وإن قَتَلَهُ) (٦) سيده لزمه) أي لزم سيده ما يلزم المكاتب بسبب الجناية (٧).

قوله : (مُطْلَقاً) (٨) أي سواء كانت على سيده أو أجنبي .

قوله : (تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ) (٩) يعني فقط ، فيطالب بها بعد عتقه (١٠).

قوله : (بخلاف أَرَشٍ) (١١) ودين كتابة) فإن لغريمه تعجيزه بهما ، والفرق أن الأَرَشَ متعلق بالرقبة ودين الكتابة بدل عنها ، بخلاف ما يتعلق بذمته (١٢).

-
- (١) سبق تعريف الحجر ص ٢٧٢ .
- (٢) قال في المنتهى ١٤٢/٢ : "وعلى مكاتب جنى على سيده أو أجنبي فداء نفسه بقيمته فقط مقدماً على كتابة ، فإن أدَّى مبادراً - وليس محجوراً عليه - عتق واستقر الفداء" . راجع الإنصاف ٤٧٣/٧ .
- (٣) سبق معناها ص ١٣٦ .
- (٤) أي دفع المكاتب مال الكتابة .
- (٥) لتقدمه على الكتابة ، ولأن أَرَشَ الجناية مستقر ودين الكتابة غير مستقر . راجع شرح البهوتي ٦٧٥/٢ ، الإنصاف ٤٧٣/٧ .
- (٦) أي المكاتب الجاني .
- (٧) وهو أقل الأمرين من أَرَشَ الجناية أو قيمته ، لأنه فوت على ولي الجناية محل تعليقها وهو رقبة الجاني . راجع شرح البهوتي ٦٧٥/٢ .
- (٨) قال في المنتهى ١٤٣/٢ : "ويجب فداء جنايته مطلقاً بالأقل من قيمته أو أرشها" .
- (٩) قال في المنتهى ١٤٣/٢ : "وإن عجز عن ديون معاملة لزمته تعلقت بذمته" .
- (١٠) لأنه حال يساره .
- (١١) أي أَرَشَ جناية ، وسبق معنى الأَرَشَ ص ٨٧ .
- (١٢) فإنه إن لم يكن بيده مال فليس لغريمه تعجيزه بالعودة إلى الرق . راجع : شرح البهوتي ٦٧٥/٢ ، الإنصاف ٤٧٤/٧ .

فصل [مالايجوز في عقد الكتابة]

قوله : (على شرطٍ مستقبل) (١) (٢) أمّا الماضي كأن كنت عبدي ونحوه فقد كاتبتك (٣) فيصح (٤).

قوله : (ولا حَجَرٍ عليه) أي لسفه أو فلس (٥).
قوله : (ويلزم إنظاره ثلاثاً) (٦) أي ثلاثة أيام إن استنظره المكاتب (٧).
قوله : (تعجيز نفسه) (٨) أي بترك التكسب (٩).
قوله : (وصَحَّ) (١٠) أي بأن لم يشترط الكفاءة (١١)، أو حكم به

(١) قال في المنتهى ١٤٣/٢ : "ولا يصح تعليقها على شرطٍ مستقبلٍ ، ولا تنفسخ بموت سيدٍ ولا جنونه ولا حَجَرٍ عليه". راجع الإقناع مع شرحه ٥٥٧/٤ .

(٢) مثال التعليق على شرط مستقبل أن يقول السيد : إذا جاء رجب كاتبتك على كذا.

(٣) أي كاتبتك على كذا .

(٤) راجع الكشف ٥٥٧/٤ .

(٥) سبق معنى الحَجَرِ والسَفَه والفَلَس ص ٢٧٢ .

(٦) قال في المنتهى ١٤٣/٢ : "وإن حَلَّ نجمٌ فلم يؤدِّه فلسيده الفسخُ بلا حكمٍ ، ويلزم إنظاره ثلاثاً" على الصحيح من المذهب . راجع : الإنصاف ٤٧٦/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٥٩/٤ .

(٧) وذلك إما لبيع عَرَضٍ ، أو لدين حالٍّ على مليء ونحوه قصداً لحظ المكاتب والرفق به مع عدم الإضرار بسيده ، وهو المقصود من الكتابة . راجع : شرح البهوتي ٦٧٦/٢ ، الكشف ٥٥٩/٤ .

(٨) قال في المنتهى ١٤٤/٢ : "ولمكاتب قادر على كسب تعجيز نفسه إن لم يملك وفاءً" وراجع الإقناع ٥٦٠/٤ .

(٩) لأن المقصود من الكتابة تخليصه من الرق ، فإذا لم يرد ذلك لم يُجْبَر عليه ، بشرط ألا يملك وفاءً وإلا فلا .

(١٠) أي لو تزوج المكاتب امرأة تراث سيده ، وصح النكاح . راجع المنتهى ١٤٤/٢

(١١) سيأتي تعريف الكفاءة في النكاح وأنها شرط للزوم العقد للصحة على الصحيح من المذهب ، وذلك في باب ركني النكاح وشروطه إن شاء الله تعالى .

من يراه (١).

قوله : (من غير الجنس) (٢) أي جنس مال الكتابة (٣)، أما من جنسه فيلزمه (٤)، لكن الأولى للسيد إعطاؤه من عينه .

فائدة :

وقت الوجوب (٥) عند العتق (٦).

فصل [في جواز مكاتبه بعض العبد أو عدد من العبيد]

قوله : (ويصح أن يكتب بعض عبده) (٧) كنصفه ورבעه ، كما يصح بيعه ويجب أن يؤدي إلى سيده مثل كتابته من كسبه ؛ لأنه (٨) يستحقه بما فيه (٩) من الرق (١٠)، ويصح أيضاً أن يكتب عبده على ألفين في رأس كل شهر

(١) ثم مات السيد انفسخ النكاح ، لملكها زوجها أو بعضه . راجع : المنتهى ١٤٤/٢ شرحه للبهوتي ٦٧٦/٢ .

(٢) أي يلزم السيد أن يؤدي إلى المكاتب الذي أدى كتابته - كاملة - ربعها رقفاً

بالمكاتب ومواساة له ، ولا يلزمه قبول بدله من غير الجنس . راجع المنتهى ١٤٤/٢

(٣) مثل أن يكتبه على دراهم فيعطيه عروضاً ، فإنه لا يلزمه قبوله على الصحيح من

المذهب . راجع الإنصاف ٤٧٨/٧ .

(٤) أي يلزم المكاتب قبوله على الصحيح من المذهب ، المرجع السابق .

(٥) أي وجوب الدفع إلى المكاتب .

(٦) راجع شرح البهوتي ٦٧٨/٢ .

(٧) قال في المنتهى ١٤٥/٢ : "ويصح أن يكتب بعض عبده - فإذا أدى عتق كله -

وشقصاً من مشترك بغير إذن شريكه" . راجع : الإنصاف ٤٨١/٧ ، الإقناع مع

شرحه ٥٦٣/٤ .

(٨) أي السيد .

(٩) أي المكاتب .

(١٠) إلا أن يرضى سيده بتأدية الجميع عن الكتابة ، فيصح . قاله في الإنصاف ٤٨١/٧ .

ألف وأن يكون العتق عند أداء الألف الأول^(١)، فإذا أدَّى الألف الأول عتق ، لأن السيد لو أعتقه بغير أداءٍ صح^(٢)، ويبقى الألف^(٣) الآخر ديناً عليه [أ/٢٩] بعد عتقه^(٤).

قوله : (وإلا كُله)^(٥) أي : وإن لم يكن معسراً بقيمة حصة شريكه عتق كله ، وعليه قيمتها^(٦) مكاتباً ، وله الولاء دون شريكه^(٧).

قوله : (شاركهما فيما أقرأ بقبضه)^(٨) يعني وأخذ التتمة من العبد .

قوله : (ونصّه : تقبل شهادتهما)^(٩) عليه أي على المنكر للقبض ، وليست^(١٠) مانعة من رجوعه^(١١) عليهما بحصته مما قبضاه ، وإن أنكر الكتابة

(١) قاله في الإقناع ٥٦٢/٤ ، وراجع المغني ٤٠٦/١٠ .

(٢) فكذا إذا جعل عتقه عند أداء بعض الكتابة .

(٣) ليست في (س) .

(٤) راجع : المغني ٤٠٦/١٠ ، الإقناع مع شرحه ٥٦٢/٤ .

(٥) أي إذا كاتب كل من الشريكين عبدهما على انفراد عن الآخر فوفى المكاتب

لأحدهما أو أبرأه الشريك منه عتق نصيبه خاصة - إن كان معسراً بقيمة نصيب شريكه - وإلا كُله . راجع المنتهى ١٤٦/٢ .

(٦) أي قيمة حصة الشريك .

(٧) راجع : الإنصاف ٤٨٤/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٦٤/٤ .

(٨) قال في المنتهى ١٤٦/٢ : "وإن كاتب ثلاثة عبداً فادّعى الأداء إليهم فأنكره

أحدهم شاركهما فيما أقرأ بقبضه ، ونصه : تقبل شهادتهما عليه " أي شارك المنكر المقرين فيما قبضاه من العبد ، فلو كاتبوه على ثلاثمائة مثلاً ، فاعترف اثنان منهم

بقبض مائتين وأنكر الثالث قبض المائة شاركهما في المائتين ؛ لأنهما من ثمن العبد وهو مشترك بينهم . راجع : شرح البهوتي ٦٨٠/٢ ، الإقناع مع شرحه ٥٦٤/٤ .

(٩) أي شهادة المقرين .

(١٠) أي شهادتهما .

(١١) أي المشهود عليه المنكر .

فَقُولُهُ بِيَمِينِهِ (١)، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَا (٢) عَلَيْهِ بِهَا فَيَسْمَعَا (٣).

فصل [في الكتابة الفاسدة]

قوله : (يُغَلَّبُ فِيهَا حُكْمُ الصِّفَةِ الْخ) (٤) أَيُّ سَوَاءٍ صَرَّحَ بِالصِّفَةِ كَأَنْ يَقُولَ : وَإِذَا أَدَّيْتُ فَأَنْتَ حَرٌّ أَوْ لَا (٥)، وَإِذَا عَتَقَ بِالْأَدَاءِ لَمْ يَلْزَمْهُ قِيَمَةُ نَفْسِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى سَيِّدِهِ بِمَا أَعْطَاهُ .

قوله : (وَلِكُلِّ فُسْخِهَا) (٦) أَيُّ فُسْخِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ ، سَوَاءٌ كَانَ ثَمَّ صِفَةٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ ، لِأَنَّ الْفَاسِدَ لَا يَلْزَمُ حُكْمَهُ ، وَالصِّفَةُ هُنَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ وَتَابِعَةٍ لَهَا (٧).

تَمَتَّةُ : الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ تَسَاوِي الصَّحِيحَةُ فِي أَرْبَعَةِ أَحْكَامٍ : الْعَتَقُ بِالْأَدَاءِ مَطْلَقاً ، وَعَدَمُ لَزُومِهِ (٨) قِيَمَةَ نَفْسِهِ وَعَدَمُ رَجُوعِهِ عَلَى سَيِّدِهِ (٩) بِمَا أَعْطَاهُ لَهُ ، وَمُلْكُ الْمَكَاتِبِ التَّصَرُّفُ فِي كَسْبِهِ وَأَخْذِ الصَّدَقَاتِ ، وَكَوْنُهُ إِذَا

(١) وَنَصْبِيهِ رَقِيقٌ إِذَا حَلَفَ .

(٢) أَيُّ شَرِيكَاهُ الْعَدْلَيْنِ .

(٣) لِأَنَّهُمَا لَا يَجُزَّانَ بِالشَّهَادَةِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا نَفْعاً . رَاجِعُ : شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٦٨٠/٢ ، الْكَشَافُ ٥٦٥/٤ .

(٤) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٤٧/٢ : "وَالْفَاسِدَةُ - كَعَلَى خَمْرٍ أَوْ خَتَزِيرٍ أَوْ مَجْهُولٍ - يُغَلَّبُ فِيهَا حُكْمُ الصِّفَةِ فِي أَنَّهُ إِذَا أَدَّى عَتَقَ ، لِأَنَّ أُبْرَىءَ" أَيُّ إِذَا أَدَّى الْمَكَاتِبُ مَاسْمِي فِيهَا عَتَقَ . رَاجِعُ : التَّنْقِيحُ ص ٢١٢ ، الْإِنْصَافُ ٤٨٧/٧ ، الْإِقْنَاعُ مَعَ شَرْحِهِ ٥٦٦/٤ .

(٥) لِأَنَّهُ مَقْتَضِي الْكِتَابَةِ فَهُوَ كَالْمُصْرَحِ بِهِ . رَاجِعُ الْمَغْنِي ٤٠٩/١٠ .

(٦) أَيُّ لِكُلِّ مِنَ السَّيِّدِ وَالرَّقِيقِ ذَلِكَ .

(٧) رَاجِعُ : شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٦٨٢/٢ ، الْكَشَافُ ٥٦٦/٤ .

(٨) أَيُّ الْمَكَاتِبِ .

(٩) أَيُّ إِذَا أَعْتَقَهُ بِالْأَدَاءِ .

كاتب جماعة (١) وأدَّى أحدهم حصته عتق ، وتفارقها (٢) في ثلاثة : عدم صحة البراء من العوض (٣) ، وعدم لزومها فلكل فسحها وتبطل بموت السيد (٤) والحجر عليه لسفه (٥) ، ولا يلزم السيد أن يؤدي إليه (٦) ربع الكتابة (٧) .

(١) كتابة فاسدة .

(٢) أي تفارق الكتابة الفاسدة الكتابة الصحيحة .

(٣) أي لا يعتق المكاتب في الكتابة الفاسدة إن أبرىء مما عليه ، لعدم صحة البراءة ولأن الفاسد لا يثبت في الذمة ، راجع شرح البهوتي ٦٨١/٢ ، وهو الصحيح من المذهب ، راجع الإنصاف ٤٨٨/٧ .

(٤) وجنونه ، راجع شرح البهوتي ٦٨١/٢ .

(٥) سبق معنى الحَجَر والسفه ص ٢٧٢ ، وقال في المغني ٤١٠/١٠ : "والأولى أنها لا تبطل ههنا ، لأن الصفة المجردة لا تبطل بذلك ، والمغلب في هذه الكتابة حكم الصفة المجردة..." .

(٦) أي إلى المكاتب .

(٧) على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٤٨٨/٧ ، المغني ٤١٠/١٠ .

باب أَحْكَامِ (١) أُمِّ الْوَلَدِ (٢)

أَصْلُ أُمِّ أُمِّهَةٍ وَلِذَلِكَ جُمِعَتْ عَلَى أُمِّهَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ، وَعَلَى أُمِّهَاتٍ (٣) بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، وَالْهَاءُ فِي أُمِّهَةٍ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ (٤) ، وَقِيلَ : أَصْلِيَّةٌ .

قَوْلُهُ : (حَرَمَ بَيْعَ الْوَلَدِ) (٥) يَعْنِي وَلَا يَصِحُّ ، قَالَ أَحْمَدُ (٦) : لِأَنَّهُ شَرَكٌ فِيهِ ، لِأَنَّ الْمَاءَ يَزِيدُ فِي الْوَلَدِ .

قَوْلُهُ : (أَوْ لِابْنِهَا : يَدُّكَ ابْنِي) (٧) أَيُّ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِقْرَارِهِ بِابْنِهَا وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : وَلَدْتِهِ فِي مَلَكِي أَوْ تَقُومَ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ (٨) .

(١) الْأَحْكَامُ جَمْعُ حَكْمٍ ، وَالْحَكْمُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ : هُوَ أَثَرُ خُطَابِ الشَّارِعِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ اقْتِضَاءً أَوْ تَخْيِيرًا أَوْ وَضْعًا ، كَالْوَجُوبِ لِلصَّلَاةِ ، وَالْحَرَمَةِ لِلزَّنا وَغَيْرِ ذَلِكَ . انْظُرْ أَصُولَ الْفَقْهِ ، لِمُحَمَّدِ زَكَرِيَا الْبَرْدِيسِيِّ ص ٤٦ .

(٢) سَبَقَ التَّعْرِيفُ الشَّرْعِيُّ بِأُمِّ الْوَلَدِ ص ٨٧ .

(٣) فِي (ن) وَ(ك) : أُمَّاتٌ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٤) عَلَى الْأَصَحِّ ، لِلْفَرْقِ بَيْنَ بَنَاتِ آدَمَ وَسَائِرِ إِنَاثِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي جَمْعِ الْأُمِّ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ : أُمَّاتٌ بِغَيْرِ هَاءٍ . رَاجِعٌ : لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٧٢/١٣ ، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٢٨٢/٤ .

(٥) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٤٨/٢ : "وَمَنْ مَلَكَ حَامِلًا فَوَطَّئَهَا حَرَمَ بَيْعَ الْوَلَدِ وَيَعْتَقُهُ" . أَيُّ إِذَا مَلَكَ الْأُمَّةَ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ غَيْرِهِ فَوَطَّئَهَا قَبْلَ وَضْعِهِ . رَاجِعٌ : الْفُرُوعُ ١٣٦/٥ ، الْإِقْنَاعُ مَعَ شَرْحِهِ ٥٦٨/٤ .

(٦) رَاجِعٌ : الْمَغْنِي ٤١٦/١٠ ، الْإِنْصَافُ ٤٩٤/٧ .

(٧) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٤٨/٢ : "وَيَصِحُّ قَوْلُهُ لِأُمِّهِ : يَدُّكَ أُمَّ وَلَدِي ، أَوْ لِابْنِهَا : يَدُّكَ ابْنِي" . وَرَاجِعٌ : الْفُرُوعُ ١٣٨/٥ ، الْإِنْصَافُ ٤٩٣/٧ .

(٨) رَاجِعٌ شَرْحُ الْبَهَوِيِّ ٦٨٣/٢ .

قوله : (وولدها من غير سيدها إلخ)^(١) قال في شرحه^(٢) : سواء أئت به من نكاح أو شبهة [ب/٢٩] أو زنا انتهى ، ويُحْمَلُ قوله : أو شبهة ، على ما إذا اشتبهت عليه بمن ولدها منه رقيق وإلا فحُر كما يأتي^(٣) .

قوله : (أو قيمتها يوم الفداء)^(٤) فلو كانت مزوجة أو مريضة حينئذ^(٥) اعتبرت كذلك ، قال في الشرح^(٦) : ينبغي أن تجب قيمتها مَعِيَّة بعيب الاستيلاد ، لأن ذلك ينقصها فاعتبر كالمرض وغيره من العيوب .

قوله : (وتُعْتَق في الموضعين)^(٧) أي فيما إذا كان القتل عمداً^(٨) وفيما إذا كان خطأً^(٩) ، إذ لو لم تعتق لزم نقل الملك فيها ولا سبيل إليه^(١٠) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٤٨/٢ : " وولدها من غير سيدها بعد إيلادها كهي ، إلا أنه لا يعتق بإعتاقها أو موتها قبل سيدها " . راجع : الإنصاف ٤٩٥/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٦٩/٤ .
- (٢) راجع مخطوط - معونة أولي النهى - رقم ٩٤ بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ٣٢٥ ل/٢ .
- (٣) الصواب : كما سبق ، انظر كتاب الوقف ص ٨٧ .
- (٤) قال في المنتهى ١٤٨/٢ : " وَكُلَّمَا جَنَّتْ أُمٌ وَلَدًا فَدَاهَا سِيدُهَا بِالْأَقْلَ مِنَ الْأَرَشِ أَوْ قِيمَتِهَا يَوْمَ الْفِدَاءِ " ، وراجع : المغني ٤٢٣/١٠ ، الإنصاف ٤٩٧/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٧٠/٤ .
- (٥) أي حين الفداء .
- (٦) الشرح الكبير على المقنع المطبوع مع المغني ، انظر ٥٠٩/١٢ .
- (٧) قال في المنتهى ١٤٩/٢ : " وَإِنْ قَتَلَتْ سِيدُهَا عَمْدًا فَلَوْلِيهِ - إِنْ لَمْ يَرِثْ وَلَدُهَا شَيْئًا مِنْ دَمِهِ - الْقَصَاصُ ، فَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً لَزِمَهَا الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ دِيَّتِهِ ، وَتُعْتَقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ " ، وهو المذهب . راجع : الإنصاف ٥٠٠-٤٩٩/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٧١/٤ .
- (٨) الْقَتْلُ الْعَمْدُ : أَنْ يَقْصِدَ مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فَيَقْتُلُهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتَهُ بِهِ ، وَلَهُ تِسْعُ صُورٍ . راجع الروض المربع ص ٤٢٤ .
- (٩) الْقَتْلُ الْخَطَأُ : أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ مَا يَظُنُّهُ صَيْدًا أَوْ غَرَضًا أَوْ شَخْصًا مُبَاحَ الدَّمِّ فَيَصِيبُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ بِالْقَتْلِ فَيَقْتُلُهُ . المرجع السابق .
- (١٠) لكونه لا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا الوصية بها .

والفرق بينها وبين المدبر ضَعَف السبب^(١) في المدبر ، بدليل جواز نقل الملك فيه .

قوله : (من غَشَّيَانِهَا)^(٢) أي وطئها والتلذذ بها .

قوله : (إِنْ عُدِمَ كَسْبُهَا) فإن كان لها كسب فنفتها فيه ، لئلا يكون له ولاية عليها بأخذ كسبها والإنفاق عليها مما شاء ، فإن فَضِّلَ منه^(٣) شيء كان لسيدها^(٤) .

قوله : (أَمَتَهُمَا)^(٥) أي المشتركة ، سواء كانت بينهما نصفين ، أو كان لأحدهما جزء من ألف جزء والبقية للآخر .

قوله : (كما لو أَتَلَفَهَا)^(٦) بأن ماتت بالوطء .

قوله : (فَعَلِيهِ مَهْرُهَا)^(٧) كاملاً ، لأنها صارت مُلْكاً للغير^(٨) .

(١) أي سبب العتق . راجع الإنصاف ٥٠٠/٧ .

(٢) قال في المنتهى ١٤٩/٢ : "وإن أسلمت أم ولد كافر مُنِعَ من غَشَّيَانِهَا وَحِيلَ بينه وبينها ، وأُجْبِرَ على نفقتها إِنْ عُدِمَ كَسْبُهَا" . قال في الإنصاف ٥٠١/٧ : "بلا نزاع" وراجع الإقناع مع شرحه ٥٧١/٤ .

(٣) أي من كسبها .

(٤) راجع الكشف ٥٧٢/٤ ، وقال في الإنصاف ٥٠٢/٧ : "وقال المصنف : والصحيح

أن نفقتها على سيدها والكسب له يصنع به ماشاء ، وعليه نفقتها على التمام ، سواء كان لها كسب أو لم يكن ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، والحرقي ، قاله الزركشي ، قلت : وهو الصواب" ، وراجع المغني ٤٢٢/١٠ .

(٥) قال في المنتهى ١٤٩/٢ : "وإن وطئ أحد اثنين أَمَتَهُمَا أَدَبٌ ، ويلزمه لشريكه - من مهرها - بقدر حصته" . راجع : الفروع ١٣٣/٥ ، الإقناع ٥٧٢/٤ .

(٦) أي لو ولدت الأمة من وطء الشريك لها صارت أم ولده ، وولده منها حر ، ويستقر في ذمته قيمة نصيب شريكه - ولو كان معسراً - كما لو أَتَلَفَهَا . راجع المنتهى ١٤٩/٢ ، وهو المذهب ، قدّمه في الفروع ١٣٣/٥ ، وراجع : الإنصاف ٥٠٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٧٢/٤ .

(٧) أي إذا أولدها الشريك الثاني بعد إيلاد الأول لها - علماً به - فعليه مهرها . راجع المنتهى ١٥٠/٢ ، وهو الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٥٠٣/٧ ، الإقناع مع شرحه ٥٧٢/٤ .

(٨) أشبهت الأمة الأجنبية ، وولده منها رقيق ، راجع : شرح البهوتي ٦٨٥/٢ ، الكشف ٥٧٢/٤ .

كتاب النِّكاح

(١) باب ركني النكاح وشروطه

(٢) باب المُحَرَّمات في النكاح

(٣) باب الشروط في النكاح

(٤) باب العيوب في النكاح

(٥) باب نكاح الكفار

كتاب النكاح

مصدر نَكَحَ من باب ضَرَبَ (١)، مأخوذ من نَكَحَهُ الدواء إذا خامره وغلبه ، أو من تنكاحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض ، أو من نَكَحَ المطرُ الأرضَ إذا اختلط بترابها ، وهو لغة : الوطاء ، وقد يكون العقد ، قاله الجوهري (٢) (٣)، وقال الأزهري (٤): هو الوطاء المباح ، لأنه في مقابلة المحرم كالزنا فهو قسيمه (٥) انتهى .

وفي أصل اللغة : اسم للجمع بين شيئين (٦)، ومنه :
أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا عَمَرَكَ اللَّهُ كيف يجتمعان؟ (٧)

-
- (١) راجع القاموس ٢٦٣/١ .
(٢) سبقت ترجمته ص ١٠٨ .
(٣) انظر : الصحاح ٤١٣/١ ، وراجع اللسان ٦٢٦/٢ .
(٤) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي أبو منصور ، أحد الأئمة في اللغة والأدب ، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، ومات سنة سبعين وثلاثمائة ، ومن تصانيفه : تهذيب اللغة ، وتفسير ألفاظ مختصر المزني ، والتقريب في التفسير . انظر ترجمته في : مفتاح السعادة ١١٠/١ ، شذرات الذهب ٧٢/٣ ، الأعلام ٣١١/٥
(٥) نصه : "قلت : أصل النكاح في كلام العرب : الوطاء ، وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطاء المباح" . انظر : تهذيب اللغة ، للأزهري ١٠٣/٤ ، وراجع اللسان ٦٢٦/٢ .
(٦) قال في الإنصاف ٣/٨ : "قال أبو عمرو - غلام ثعلب - الذي حصلناه عن ثعلب الكوفيين والمبرد عن البصريين أن النكاح في أصل اللغة : هو اسم للجمع بين الشيئين... الخ" . ونقله في المبدع ٣/٧ ، وشرح الزركشي ٣/٥ . ولم أجده في كتب اللغة كاللسان والصحاح وتاج العروس والقاموس .
(٧) في (س) زيادة :

وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

هِيَ شَامِيَةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ

قلت : وكلاهما للشاعر عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، كان يتشبه بالثرثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، لما تزوجها سهيل بن عبد العزيز بن مروان فنظم هذه الأبيات ومنها : =

قال ابن رَجَنِّي (١): سألت أبا علي الفارسي (٢) عن قولهم : نكحها ، قال فرقت العرب فرقا لطيفا يُعرَف به موضع العقد من الوطاء ، فإذا قالوا : نَكَحَ فلانة أو بنت فلان أرادوا تزوجها ، وإذا قالوا : نَكَحَ امرأته لم يريدوا إلا المُجَامعة (٣).

قوله : (مُشْتَرَك) (٤) أي بين العقد والوطاء ، فيستعمل في كل منهما على انفراده حقيقة .

- | | | |
|--|---|----------|
| <p>بعد مانام سامر الركبان
يَتَخَطَّى إلي حتى أتاني
عمر ك الله كيف يلتقيان
وسُهَيْل إذا استقل يمانى</p> | <p>أيهما الطارق الذي قد عناني
زار من نازح بغير دليل
أيها المُنْكَح الثريا سهيلاً
هي شامية إذا ما استقلت</p> | <p>=</p> |
|--|---|----------|
- ومعنى : عمر ك الله ، يريد : سألت الله أن يطيل عمر ك . انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٣٨ .
- (١) هو عثمان بن جني - بكسر الجيم والنون المشددة - الموصلي أبو الفتح ، من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وهو تلميذ أبي علي الفارسي ، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ومن تصانيفه : الخصائص في النحو ، والمقتضب من كلام العرب ، والمذكر والمؤنث ، وغيرها .
- راجع ترجمته في : مفتاح السعادة ١٣٠/١ ، شذرات الذهب ١٤٠/٣ .
- (٢) اسمه : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، أحد علماء اللغة العربية ، ولد سنة ثمان وثمانين ومائتين ، وتوفي سنة سبع وثلثمائة ببغداد ، ومن تصانيفه في النحو : الإيضاح ، والمقصود والممدود ، وجواهر النحو .
- راجع ترجمته في : مفتاح السعادة ١٦٠/١ ، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، رقم ٣٧٦٣ ، شذرات الذهب ٨٨/٣ .
- (٣) لم أعثر عليه في كتب اللغة ولا في كتب ابن رَجَنِّي كالمختص واللمع وسر صناعة الإعراب وغيرها .
- (٤) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "وهو حقيقة في عقد التزويج مجاز في الوطاء ، والأشهر مشترك" . هذا هو التعريف الشرعي للنكاح أنه : عقد التزويج ، وفي كونه حقيقة في العقد مجاز في الوطاء ، أو العكس ، أو فيهما معاً أقوال :
- الأول : أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطاء ، وهو المذهب ، قال في الإنصاف ٤/٨ : "ومعناه في الشرع : عقد التزويج ، فهو حقيقة في العقد مجاز في الوطاء على الصحيح ، اختاره المصنف والشارح وابن عقيل وابن البنا" .
- وقال في المغني ٣/٧ : "فعند إطلاق لفظه ينصرف إليه مالم يصرفه عنه دليل" وقال كذلك : "والصحيح ما قلنا ، لأن الأشهر استعمال لفظه النكاح بإزاء العقد في =

وقال ابن رُزَيْن (١): الأُشبه أنه حقيقة في كل واحد باعتبار مطلق الضم (٢)، لأن القول بالتواطىء خير من الاشتراك والمجاز (٣) وقيل (٤): أنه حقيقة [أ/٣٠] في الوطاء مجاز في العقد (٥)، اختاره القاضي في أحكام القرآن (٦)، وأبو الخطاب (٧) في الانتصار (٨) وجمع (٩).

قوله : (والمعقود (١٠) عليه : المَنفَعَة) (١١) أي منفعة الاستمتاع فهي في حكم منفعة الاستخدام ، وقال القاضي في أحكام القرآن : المعقود عليه الحلّ

= الكتاب والسنة ولسان أهل العرف ، ولأنه يصح نفيه عن الوطاء فيقال : هذا سفاح وليس بنكاح " إلى أن قال : "وماذكره الآخرون يدل على الاستعمال في الجملة ، والاستعمال فيما قلنا أكثر وأشهر" ، وقدمه في الفروع ١٤٥/٥ ، وراجع الإقناع ٥/٥ .

الثاني : أنه مشترك بين العقد والوطاء ، وهو اختيار صاحب المنتهى هنا وصاحب الفروع ١٤٥/٥ ، وقال في الإنصاف ٥/٨ : "وعليه الأكثر" وستأتي بقية الأقوال في كلام المصنف بعد قليل .

(١) سبقت ترجمته ص ١١٠ .

(٢) هذا هو القول الثالث - وهو وجيه - يؤيده كلام الشيخ تقي الدين في الاختيارات ص ٢٠٠ : "والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطاء وفي النهي لكل منهما" .

(٣) لأنهما على خلاف الأصل ، راجع الكشف ٦/٥ .

(٤) وهو القول الرابع .

(٥) عكس الأول .

(٦) كتاب : أحكام القرآن ، تصنيف القاضي الكبير محمد بن الحسين بن محمد بن

خلف الفراء أبو يعلى ، سبقت ترجمته ص ١١٣ ، راجع طبقات الحنابلة ٢٠٥/٢ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١١٨ .

(٨) سبق التعريف به ص ١٤١ .

(٩) كصاحب عيون المسائل ، وأبو يعلى الصغير ، راجع الإنصاف ٤/٨ .

(١٠) أي : الذي يتناوله عقد النكاح ويقع عليه .

(١١) وهو المذهب ، راجع : الفروع ١٤٥/٥ ، الإنصاف ٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦/٥

لأَمْلِكُ المنفعة ، ويؤيده وقوع الاستمتاع من جهة الزوجة مع أنه لا مملك لها (١).

قوله : (لِمَنْ لاشهوة له) (٢) أصلاً كالعين (٣) ، أو كانت (٤) وذهبت لعارض من مرض أو كبر ، وحينئذ فتخلّيه لنوافل العبادة أفضل (٥).

قوله : (وَيَجِبُ (٦) عَلَى مَنْ يَخَافُ زِنًا إِيَّاهُ) (٧) يعني إن قدر على نكاح حرة ، فإن لم يقدر عليه وقدر على نكاح أمة لم يلزمه (٨) ، قال

-
- (١) راجع : الإنصاف ٦/٨ ، الكشف ٦/٥ .
- (٢) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "وَسَنَّ لَذِي شَهْوَةٍ لَا يَخَافُ زِنًا وَاشْتَغَالَهُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ التَّخْلِیِ لِنَوَافِلِ الْعِبَادَةِ ، وَيُبَاحُ لِمَنْ لاشهوة له" على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٧/٨-٨ ، الإقناع مع شرحه ٦/٥-٧ .
- (٣) العَيْنُ بكسر العين والنون المشددة : العاجز عن الوطء وربما اشتهاه ولا يمكنه مشتق من عَنِ الشيء إذا اعترض ، وقيل : الذي لا يأتي النساء ولا يريدهن ، وامرأة عَيْنِيَّة : لاتشتهي الرجال . راجع اللسان ٢٩١/١٣ .
- (٤) أي الشهوة .
- (٥) لأن المقصود من النكاح التحصين والولد وكثرة النسل وهو غير موجود فيه ، ولأنه يمنع من يتزوجها من التحصين بغيره بحبسها على نفسه . راجع شرح البهوتي ٣/٣ .
- (٦) أي النكاح .
- (٧) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَخَافُ زِنًا - وَلَوْ ظَنًّا - مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ" راجع : الفروع ١٤٦/٥ ، الإنصاف ٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧/٥ .
- قلت : وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ فِي النِّكَاحِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ ، الْأَوَّلُ : مَنْ لَهُ شَهْوَةٌ وَلَا يَخَافُ الزَّانَا عَلَى نَفْسِهِ ، فَالنِّكَاحُ فِي حَقِّهِ مَسْنُونٌ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّخْلِیِ لِنَوَافِلِ الْعِبَادَةِ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الَّتِي لَا تُخْفَى . الثَّانِي : مَنْ لاشهوة له ، فَالنِّكَاحُ فِي حَقِّهِ مَبَاحٌ وَالتَّخْلِیِ لِنَوَافِلِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي يَجِبُ لَهَا النِّكَاحُ أَوْ يَسْتَحِبُّ مَفْقُودَةٌ فِيهِ . الثَّلَاثُ : مَنْ لَهُ شَهْوَةٌ وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الزَّانَا فَالنِّكَاحُ فِي حَقِّهِ وَاجِبٌ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِعْصَافُ نَفْسِهِ وَصَرْفُهَا عَنِ الْحَرَامِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
- (٨) أي نكاح الأمة .

القاضي (١) وابن الجوزي (٢) والموفق (٣): والصَّبرُ عنه (٤) أولى للآية (٥)،
 وظاهر كلام الإمام أنه لا فرق بين القادر على الإنفاق وغيره ، واحتج بأن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يُصبح وماعندهم شيء ويمسي وماعندهم
 شيء (٦) (٧)، قال في شرح المقنع (٨): وهذا في حق من يمكنه التزوج ، فأما
 من لا يمكنه فقد قال تعالى : {وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ
 اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ...} الآية (٩)، انتهى (١٠).
 ونقل صالح (١١): يَقْتَرِضُ ويتزوج (١٢).

-
- (١) سبق التعريف به ص ١١٣ .
 (٢) سبق التعريف به ص ١١١ .
 (٣) سبق التعريف به ص ١١٥ ، وانظر المغني ١٠٤/٧ ، ونقله في الفروع ١٤٨/٥ ،
 والإنصاف ١١/٨ .
 (٤) أي عن نكاح الأمة .
 (٥) وهي قوله تعالى : { ... وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ... } النساء : ٢٥ .
 (٦) راجع : شرح البهوتي ٣/٣ ، المغني ٥/٧ .
 (٧) قلت : ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (ما شبع آل محمد صلى
 الله عليه وسلم من طعام ثلاثة أيام حتى قبض) متفق عليه ، وتقدم تخريجه ص ١١١
 (٨) لشمس الدين بن أبي عمر المقدسي ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة ، وسبق
 الكلام عنه ص ٣٦ .
 (٩) سورة النور : آية ٣٣
 (١٠) انظر الشرح الكبير مع المغني ٣٣٨/٧ .
 (١١) صالح بن الإمام أحمد بن حنبل ، سبقت ترجمته ص ٧٢-١١٣ .
 (١٢) نصه : "وسألته عن رجل يعمل قوته ، وليس يصيب منه أكثر من قوته ، هل
 يُقَدِّم على التزويج؟ قال أبي : يُقَدِّم على التزويج فإن الله يأتي برزقها ، وقال :
 ويتزوج ويستقرض أيضاً ، وإن كان عنده مائتا درهم تَبْلَغُه الحج وخاف على
 نفسه الفتنة أمرته أن يتزوج ولا يحج" . انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه أبي
 الفضل صالح ٢٦٥/١ ، رقم ٢٠٤ .
 قلت : وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، راجع الاختيارات ص ٢٠١ .

قوله : (لغير أسير)^(١) يعني مسلم عند كفار فلا يتزوج ولو لضرورة لئلا يُستعبد ولده ، هكذا علل الإمام^(٢) ، قال الزركشي^(٣) : فعلى تعليله لا يتزوج ولو مسلمة ، نص عليه في رواية حنبل^(٤) ، ولا يطاق زوجته إن كانت معه ، ونص عليه في رواية الأثرم^(٥) وغيره ، وعلى مقتضى تعليله له أن يتزوج آيسة أو صغيرة^(٦) ، وقال في المغني في آخر الجهاد^(٧) : وأما الأسير فظاهر كلام أحمد لا يحل له التزوج مادام أسيراً ، وأما الذي يدخل إليهم بأمان كالتاجر ونحوه فلا ينبغي له التزوج ، فإن غلبت عليه الشهوة أبيح له نكاح مسلمة ويعزل^(٨) عنها ولا يتزوج منهم^(٩) .
قوله : (ويعزل) يعني وجوباً إن حرم نكاحه^(١٠) وإلا^(١١) فاستحباً .

-
- (١) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "ويجوز بدار حرب لضرورةٍ لغير أسير ويعزل" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٨/٥ .
- (٢) نصه : "سألت أبي عن الرجل يكون أسيراً بأرض الروم يتزوج بها فيعزل عنها؟ قال : أكره العزل ، ربما كان منه الولد ، وأنا أكرهه أن يتزوج أو يتسرّى من أجل ولده" . انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ٣٤٢ ، رقم ١٢٦١ وراجع مسائل صالح ٣٩٥/١ ، رقم ٣٧٤ .
- (٣) سبق التعريف به ص ٨٥ .
- (٤) سبق التعريف به ص ٦٨ .
- (٥) سبق التعريف به ص ١٩١ .
- (٦) انتهى كلام الزركشي ، انظر شرحه على مختصر الخرقى ١٧٧/٥ .
- (٧) راجع ٢٣٤/٩-٢٣٥ .
- (٨) في (ص) و(ن) : وليعزل ، والعزل هو : أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع ولا يتزل في الفرج . راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٣ .
- (٩) انتهى كلام صاحب المغني .
- (١٠) كالأسير .
- (١١) أي : وإن لم يكن النكاح محرماً كالذي يدخل أرض العدو بأمان من تاجر ونحوه .

قوله : (الولود البكر) ^(١) يُعَرَّف كونها ولوداً مع بكارتها بكونها من نساء معروفات بكثرة الأولاد .

تتمة : يُسَن أيضاً [ب/٣٠] أن يتخير ذات العقل للاحمقاء ^(٢)، وأن يتخير الجميلة ^(٣)، وأن تكون من بيت معروف بالدين والقناعة ^(٤)، ولا تُسَن الزيادة على واحدة ^(٥)، قال ابن الجوزي ^(٦) : إلا أن لاتعفه ^(٧)، وأراد أحمد أن يتزوج أو يتسرى فقال ^(٨) يكون لهما لحم ، يريد كونهما سمينتين ^(٩)، وينبغي أن يمنع زوجته من مخالطة النساء فإنهن يُفسدنّها عليه ، ولا يُدخل بيته مُراهقاً ^(١٠)، ولا يأذن لها في الخروج ^(١١)، وأحسن النساء التركيات ^(١٢)

-
- (١) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "وَسَنَّ تَخَيَّرَ ذَاتَ الدِّينِ الْوُلُودَ الْبَكَرَ الْحَسِيَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ" .
وراجع : الفروع ١٥٠/٥ ، الإنصاف ١٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ٩-٨/٥ .
- (٢) لأنه لا يطيب العيش معها .
- (٣) لأنه أسكن للنفس وأغض للبصر .
- (٤) راجع الإقناع مع شرحه ٩/٥ .
- (٥) لما فيه من التعرض للمحرم . ^{لَا يَسْنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِمَرْأَةٍ لَا يَدْخُلُ}
- (٦) سبق التعريف به ص ١١١ .
- (٧) على الصحيح من المذهب ، قَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ ١٥٠/٥ ، وَرَاجَعَ : الْإِنْصَافَ ١٦/٨ ، الْإِقْنَاعَ مَعَ شَرْحِهِ ٩/٥ .
- (٨) والعِقَّة : الْكَفَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ وَيَجْمَلُ ، رَاجَعَ اللِّسَانَ ٢٥٣/٩ ، وَمَعْنَى تَعْفِهِ : أَيِ تَكْفِهِ وَتَغْنِيهِ عَنِ الْحَرَامِ .
- (٩) فِي (ص) : فَقَالَ لَهَا .
- (١٠) رَاجَعَ : الْفُرُوعَ ١٥١/٥ ، الْكَشَافَ ٩/٥ ، شَرْحَ الْبَهْوِيِّ ٤/٣ .
- (١١) الْمُرَاهِقُ : الْغُلَامُ أَوْ الْجَارِيَةُ اللَّذَانِ قَارِبَا الْحِلْمِ ، أَيِ ابْنِ الْعَشْرِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ ، قَالَ فِي اللِّسَانِ ١٣٠/١٠ ، وَرَاجَعَ الْمَطْلَعُ ص ٢٩٨ .
- (١٢) لأنها إذا اعتادته لم يتمكن من منعها .
- (١٣) واحدتهم تركية ، نسبة إلى بلاد الترك ، راجع الكشاف ٩/٥ .

وأصلحهن الجَلْبُ (١) التي لم تعرف أحداً ، وأحسن ما تكون المرأة بنت أربع عشرة إلى العشرين ، ويتم نشوء (٢) المرأة إلى الثلاثين ، ثم تقف إلى الأربعين ثم تَنَزِّلُ ، ولا يصلح من النساء (٣) من طال لبثها مع رجل (٤) ، وإياك والاستكثار من النساء فإنه سبب الهم (٥) .

فصل [في : ما يباح للخاطب رؤيته من المخطوبة]

قوله : (وَلِمَنْ أَرَادَ خُطْبَةَ امْرَأَةٍ الْخ) (٦) بكسر الخاء ، أي يباح له ذلك لو ردد الأمر به بعد الحظر (٧) ، وقيل : يُسَنُّ .

(١) الجَلْبُ أو الجَلِيبُ : الذي يجلب من بلد إلى غيره ، والجمع جَلْبِي وجلائب ، قاله في اللسان ٢٦٨/١ ، ولعل المراد هنا : المرأة التي جيء بها من بلدها إلى بلد آخر لاتعرف فيه أحداً .

(٢) النشوء والنشأ : الإرتفاع ، والنشأ : الشاب حين نشأ أي بلغَ قامة الرجل ، ويقال للشاب والشابة إذا كانوا كذلك : هم النشأ . راجع اللسان ١٧١/١ ، ولعل المراد : فترة الشباب .

(٣) أي : الشيب .

(٤) قاله في الإقناع ١١/٥ .

(٥) وراجع فيما سبق الفروع ١٥١/٥ .

(٦) قال في المنتهى ١٥١/٢ : "وَلِمَنْ أَرَادَ خُطْبَةَ امْرَأَةٍ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِجَابَتُهُ نَظَرُ مَا يَظْهَرُ غَالِباً - كَوَجْهِ وَرَقْبَةٍ وَيدٍ وَقَدَمٍ - وَيَكْرَهُهُ ، وَيَتَأَمَّلُ الْمُحَاسِنَ بِإِذْنٍ إِنْ أَمِنَ الشَّهْوَةَ مِنْ غَيْرِ خُلُوةٍ" . وراجع : الفروع ١٥٢/٥ ، الإنصاف ١٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٠/٥ .

(٧) فإنه إذا ورد الأمر بعد الحظر أفاد الإباحة . راجع شرح الكوكب المنير ٥٦/٣ . قلت : ومن ذلك ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُو إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ) قال : فخطبت امرأة فكنت أتحبها لها حتى رأيت منها مادعاني إلى نكاحها فتزوجتها . =

قوله : (ولرجل وامرأة نظر ذلك)^(١) أي ماتقدم وهو : الوجه والرقبة واليد والقدم ، وعَطَفَ المرأة على الرجل تبعاً للتنقيح^(٢) دفعاً لأن يتوهم من اقتصار المقنع^(٣) على الرجل أن المرأة ليست لها ذلك ، [و]^(٤) لا ينافيه ما يأتي^(٥) أن المرأة تنظر من المرأة إلى ماعدا ما بين السُرَّة والركبة لأنه ليس الغرض منه^(٦) الاحتراز^(٧) بل^(٨) دفع التوهم المذكور .

= رواه أحمد ٩١/٥ ، رقم ١٤٥٩٢، ١٤٨٧٥ ، وأبو داود ٢٢٩/٢ ، كتاب النكاح ، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها ، والحاكم ١٦٥/٢ ، وقال عنه : "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي ، وقال الألباني : حديث حسن ، انظر إرواء الغليل ٢٠٠/٦ ، رقم ١٧٩١ .

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : أنه خطب امرأة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) رواه الخمسة إلا أبا داود ، راجع سنن الترمذي ٨٨/٣ ، كتاب النكاح ، باب ٥ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والنسائي ٦٩/٦ ، كتاب النكاح ، باب ١٧ ، وابن ماجه ٥٩٩/١ ، كتاب النكاح ، باب ٩ ، وأحمد ٣٣١/٦ ، رقم ١٨١٧٨ ، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة ١٥٠/١ ، رقم ٩٦ ، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة ٧٦-٧٥/٢ ، رقم ٦٦٥ ، ومعنى يؤدم أي : يؤلف ويوفق .

(١) قال في المنتهى ١٥٢/٢ : "ولرجل وامرأة نظر ذلك ورأس وساق من أمة مُستامة" وراجع الإقناع مع شرحه ١١/٥ ، وهو المذهب ، قاله في الإنصاف ١٩/٨

(٢) انظر ص ٢١٤ .

(٣) المقنع : كتاب من أشهر المتون في الفقه الحنبلي ، تأليف الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي ، اجتهد في جمعه وترتيبه وإيجازه وتقريبه ، وجعله جامعاً لأكثر الأحكام عارياً عن الدليل غير أنه لم يذكر فيه الروايات عن الإمام ، ألفه لمن ارتقى عن درجة المبتدئين ولم يصل إلى درجة المتوسطين ، وهو مطبوع - سبقت الإشارة إليه ص ٤٠ - ولما عَكَفَ الناس عليه أخذ العلماء في شرحه ، ومن أبرز تلك الشروح : الشرح الكبير لشمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي ، وهو مطبوع مع المغني ، وقد سبق التعريف بالشرح المذكور ص ٣٦ ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٠ ، ومقدمة المقنع .

(٤) زيادة ليتضح السياق .

(٥) في ص ٣٠٥ .

(٦) أي من عطف المرأة على الرجل هنا .

(٧) أي من أنه لا يجوز لها النظر إلى ماعدا الأشياء المذكورة .

(٨) أي بل الغرض هنا .

قوله : (مُسْتَامَةٌ) (١) أي معرضة للبيع إذا أراد شراءها ، نقل حنبل (٢) :
 لا بأس أن يقلبها (٣) إذا أراد الشراء من فوق الثياب ، لأنها لا حرمة لها (٤) ،
 قال القاضي (٥) : أجاز (٦) تقليب الصّدر والظهر بمعنى لمسه من فوق
 الثياب (٧) ، فإن لم يرد شراءها فهي كغير المستامة بالنسبة إليه على
 ما يأتي (٨) .

قوله (٩) : (أو سبب مباح) (١٠) كالرضاع (١١) والمصاهرة (١٢) .
 قوله : (لحرمتها) أخرج الملاعنة ، لأن تحريمها عقوبة عليه (١٣) .
 قوله : (وكذا غير أولي الإربة) (١٤) أي الحاجة إلى النساء (١٥) ، قاله

-
- (١) السّوم : عرّض السلعة على البيع . اللسان ٣١٠/١٢ .
 (٢) سبق التعريف به ص ٦٨ .
 (٣) من معاني التقلب : البحث والنظر . اللسان ٦٨٥/١ ، والمقصود هنا الأمة
 المستامة .
 (٤) نقله في الفروع ١٥٢/٥ ، والإنصاف ١٩/٨ .
 (٥) سبق التعريف به ص ١١٣ .
 (٦) أي الإمام أحمد رحمه الله .
 (٧) نقله في الفروع ١٥٢/٥ ، والإنصاف ١٩/٨ .
 (٨) أي في كلام المصنف بعد قليل .
 (٩) ليست في (ص) .
 (١٠) قال في المنتهى ١٥٢/٢ : "وذات محرم وهي : من تحرم عليه بنسبٍ أو سببٍ مباح
 لحرمتها" أي وببإباح أيضاً نظر ماسبق ذكره من ذات المحرم ، وهو المذهب راجع :
 الفروع ١٥٢/٥ ، الإقناع مع شرحه ١١/٥ .
 (١١) الرّضاع شرعاً : مَصَّ من دون الحولين لبناً ثاب عن حملٍ أو شربه أو نحوه ،
 راجع الروض المربع ، للمؤلف ص ٤١١ .
 (١٢) المصاهرة : مصدر صاهرهم إذا تزوج إليهم ، والصّهر جمعه أَصْهَار ، وهم : أهل
 بيت المرأة . راجع : المطلع ص ٣٢٢ ، المصباح المنير ص ٣٤٩ .
 (١٣) أي لحرمتها .
 (١٤) قال في المنتهى ١٥٢/٢ : "ولعبد - لامبعض أو مشترك - نظر ذلك من مولاته ،
 وكذا غير أولي الإربة كعَنَيْن وكبير ونحوهما" ، وهو المذهب ، قدمه في الفروع
 ١٥٢/٥ ، وراجع : الإنصاف ٢٠/٨ ، والإقناع مع شرحه ١٢/٥ .
 (١٥) أو الذي لاشهوة له .

ابن عباس (١).

قوله : (وأمة غير مُستامةٍ إلى غير عورة صلاة) (٢) فينظر منها إلى ماعدا ما بين السرة والركبة ، [أ/٣١] قال في شرحه (٣) : هكذا في التنقيح وتبعته عليه ، والذي يظهر التسوية بين المستامة وغيرها (٤) ، أي فينظر منهما ما ينظره من المستامة (٥) على ما قطع به القاضي في الجامع الصغير (٦) ، واختاره في المغني (٧) ، ومشى عليه في الإقناع (٨) ، أو ينظر منهما إلى غير العورة على ما في الكافي (٩) ، وقدمه في الفروع (١٠) ، قال :

- (١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، انظر : تفسير الطبري ١٢٢/١٨ ، فتح القدير ، للشوكاني ٢٧/٤ ، عند تفسير قوله تعالى : { ... أَوِ التَّلْعِينِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ... } الآية ٣١ ، من سورة النور .
- (٢) قال في المنتهى ١٥٢/٢ : "وينظر ممن لا تشتهى - كعجوز وبرزة وقبيحة ونحوهن - وأمة غير مستامة إلى غير عورة صلاة" على الصحيح من المذهب . راجع الفروع ١٥٥/٥ ، الإنصاف ٢٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٣/٥ .
- (٣) انظر مخطوط : معونة أولي النهى رقم ١٠٢ ، الجزء الثالث ، لوحة ٤ بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى .
- (٤) انتهى كلام صاحب المنتهى في شرحه ، وراجع التنقيح ص ٢١٤ .
- (٥) وهو ما يظهر غالباً كوجه ورقبة ويد وقدم ورأس وساق ، وقد سبق إيضاحه ص ٣٠١ .
- (٦) كتاب : الجامع الصغير في فروع الفقه الحنبلي ، للقاضي الكبير أبي يعلى - سبقت ترجمته ص ١١٣ - راجع طبقات الحنابلة ٢٠٥/٢ ، كشف الظنون ٥٦٤/١ ، وهو مخطوط مصور يوجد منه نسخة برقم ٨٢٠ ص بمكتبة جامعة الملك سعود ، راجع كتاب أمهات الأولاد ، باب في النظر ل ١٢٩ .
- (٧) ٧٧/٧-٧٨ .
- (٨) ١١/٥ ، وفيه : "وهو أصوب مما في التنقيح" .
- (٩) ٥/٣ .
- (١٠) ١٥٢/٥ .

ويجوز غير عورة صلاة من أمة انتهى (١)، وقَطَعَ ابنُ البَنَّا (٢) بأن غير المستامة لا يُبَاحُ النظرُ إلى شيء منها ، وقال ابن حمدان (٣) : إنَّ لم تكن بَرَزَة (٤) لم يبيح مطلقاً وإلا أُبيح منها نظر ما يظهر غالباً (٥) ، وهذا كله مع أمن الفتنة ، فإن كانت جميلة يخاف الفتنة بها حَرُمَ النظرُ إليها كما يحرم إلى الغُلام الذي يُجشَى الفتنة بالنظر إليه (٦) ، قال أحمد : إذا كانت جميلة تتنقب ولا ينظر إلى المملوكة ، كم نظرة أَلَقَتْ في قلب صاحبها البَلابل (٧) ، أي الأُحزان (٨) جمع بَلَبال وهو الحزن .

قوله : (وَكَفَّيْهَا لِحَاجَة) (٩) أي يجوز للشاهد والمُعَامِلَ نظر كفيها إن

(١) نصه : "وينظر من أمة مُسْتامة رأساً وساقاً ، وعنه : سوى عورة الصلاة" الفروع ١٥٢/٥ .

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البَنَّا الحنبلي البغدادي الفقيه الزاهد ، ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة ، وتوفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، وصنف كتباً كثيرة في الفقه والحديث والفرائض وأصول الدين ، قيل أنها تبلغ خمسمائة مصنف ، منها : المُجَرَّد ، والمقنع شرح مختصر الخري وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، ولم أجد المسألة مذكورة فيه .

وراجع ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٣٨ ، الطبقات ٢/٢٤٣ ، رقم ٦٧٧ .
(٣) انظر الرعاية الكبرى ٣/٢٧ ، كتاب النكاح ، مخطوط رقم ١٩٢٥ بمكتبة جامعة الإمام بالرياض .

(٤) البَرَزَة بفتح الباء ، وهي التي عادت لها الخروج لحوائجها وملاقة الرجال ، انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٨٦ . وفي القاموس ٢/١٧١ : "كَهَلَة جليلة تَبَرُّزُ للقوم يجلسون إليها ويتحدثون وهي عفيفة" .

(٥) انتهى كلام ابن حمدان .

(٦) لوجود علة التحريم وهي الفتنة .

(٧) راجع : الفروع ٥/١٥٥ ، الإِنصاف ٨/٢٧ ، الإِقناع مع شرحه ٥/١٢ وفيه : البلاء ، بدل البلابل .

(٨) أو شدة الهم والوساوس ، راجع القاموس ٣/٣٤٨ .

(٩) قال في المنتهى ٢/١٥٢ : "يجوز لشاهد ومعامل نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها لِحَاجَة" . راجع : التنقيح ص ٢١٤ ، الإِقناع ٥/١٣ .

احتاج إليه كما يفهم من الإقناع (١).
 قوله : (دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةً) (٢) أي حتى فرجها وباطنه (٣)، لكن بحضرة
 زوج أو سيد (٤)، ويستتر منها ماعدا موضع الحاجة ، وكذا حال تخليصها من
 غرق أو نحوه .
 قوله : (ولو كافرة مع مسلمة) (٥) فيجوز أن تنظر منها ماتنظره المسلمة
 قال في الإنصاف (٦) : ويجوز أن تكون الكافرة قابلة للمسلمة (٧) للضرورة
 وإلا فلا ، نص عليه .
 قوله : (ولو أَمَرْد) (٨) يعني إذا لم يكن جميلاً يخاف الفتنة بالنظر إليه
 كما تقدم (٩)، فلا يجوز أن يتعمد النظر إليه .
 قوله : (ونظره إلى رجل كنظر امرأة إليه) (١٠) أي إلى الرجل ، فينظر
 إلى غير العورة على المذهب .

-
- (١) ١٣/٥ ، ونصه : "ولشاهدٍ نظر مشهود عليها تحملاً وأداءً عند المطالبة منه ، ونصه
 وكفيها مع الحاجة ، وكذا لمن يعاملها في بيع وإجارة ونحو ذلك" .
 (٢) قال في المنتهى ١٥٣/٢ : "ولطبيبٍ ومن يلي خدمة مريض - ولو أنثى في
 وضوء واستنجاء نظرٌ ومسٌ دعت إليه حاجة" . راجع : التنقيح ص ٢١٤ ، الإقناع
 ١٣/٥ .
 (٣) لأنه موضع حاجة ، قاله في الكشف ١٣/٥ .
 (٤) لأنه لا يأمن مع الخلوة الواقعة المحظور ، المرجع السابق .
 (٥) قال في المنتهى ١٥٣/٢ : "ولإمرأة مع امرأة - ولو كافرةً مع مسلمة - ولرجل مع
 رجل ولو أَمَرْد نظر غير عورة ، وهي - هنا - من امرأة : مابين سُرَّةٍ وركبةٍ" .
 قدمه في الفروع ١٥٤/٥ ، وراجع : التنقيح ص ٢١٤ ، الإقناع مع شرحه ١٥/٥ .
 (٦) ٢٥/٨ .
 (٧) من قوله : قال في الإنصاف ، إلى قوله : للمسلمة ، ليست في (ص) .
 (٨) المَرْدُ : نقاء الحدين من الشعر ، والأَمَرْدُ : الشاب الذي بلغ خروج لحيته ، وطَرَّ
 شاربته ولم تبد لحيته . راجع اللسان ٤٠١/٣ .
 (٩) راجع الصفحة السابقة .
 (١٠) قال في المنتهى ١٥٣/٢ : "وَحَنَّتْ مُشَكِّلٌ فِي نَظَرٍ إِلَيْهِ كَامْرَأَةٍ ، الْمُنْقَحُ : ونظره إلى
 رجل كنظر امرأة إليه ، وإلى امرأة كنظر رجل إليها" وهي عبارة التنقيح ص ٢١٤
 وراجع : الإنصاف ٢٧/٨ ، الإقناع ١٥/٥ .

فائدة : قال في الفروع^(١) : وليس كلما أبيح نظره لمقتضى شرعي يباح لمسه ، لأن الأصل المنع في النظر واللمس ، أبيح النظر بالأدلة المتقدمة فيبقى ماعداه على الأصل إلا مانص على جواز لمسه .
 قوله : (لغير شهوة)^(٢) هي التلذذ بالنظر^(٣) .
 قوله : (مطلقاً)^(٤) أي لشهوة وغيرها .
 قوله : (وعكسه) أي أن يختلي عدد من رجال بامرأة واحدة^(٥) ، قال في الفروع^(٦) : ولو^(٧) بجيوان يشتهي المرأة أو تشتهيه [ب/٣١] كالقرد ، ذكره ابن عقيل^(٨) وابن الجوزي^(٩) وشيخنا^(١٠) ، وقال : الخلوة بأمرد^(١١) حسن ومضاجعته كامرأة ، ولو لمصلحة تعليم وتأديب ، وقال أحمد لرجل معه غلام جميل ابن أخته : الذي أرى لك أن لايمشي معك في

(١) لم أعثر عليه .

(٢) قال في المنتهى ١٥٣/٢ : "ولرجل نظر ل غلام لغير شهوة ، ويحرم نظر لها" على

الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ٢٨/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٥/٥ .

(٣) قاله في الإنصاف ٣٠/٨ .

(٤) قال في المنتهى ١٥٣/٢ : "وصوت الأجنبية ليس بعورة ، ويحرم تلذذ بسماعه -

ولو بقراءة - وخلوة غير محرم على الجميع مطلقاً ، كرجل مع عدد من نساء

وعكسه" . راجع : الفروع ١٥٧/٥ ، الإنصاف ٣٠/٨-٣١ ، الإقناع مع شرحه

١٥/٥ .

(٥) فإنه يحرم ، لما فيه من الخطر والفتنة . راجع الكشف ١٦/٥ .

(٦) راجع ١٥٧/٥-١٥٨ ، وفيه تقديم وتأخير ، ونقله في الإنصاف ٣١/٨-٣٢ .

(٧) أي ولو كانت الخلوة .

(٨) سبق التعريف به ص ٨١ .

(٩) سبق التعريف به ص ١١١ .

(١٠) أي : شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فهو شيخ ابن مفلح صاحب الفروع ،

وراجع الاختيارات ص ٢٠١ .

(١١) سبق معناه في الصفحة السابقة .

طريق (١)، وقال (٢) ابن الجوزي : كان السلف (٣) يقولون : هو (٤) أشد فتنة من العذاري (٥) فإطلاق البصر أعظم الفتن . قال ابن عقيل (٦) : الأمرد ينفق على الرجال والنساء ، فهو شبكة الشيطان في حق النوعين ، وكره أحمد مصافحة النساء وشدد حتى لمحرم ، وجوزه للوالد ، وسأله ابن منصور (٧) : يُقبل ذوات المحارم؟ قال : إذا قدم من سفرٍ ولم يخف على نفسه الفتنة ، وذكر حديث فاطمة معه صلى الله عليه وسلم من رواية خالد بن الوليد (٨) لكن لا يفعله على الفم أبداً ، الجبهة والرأس (٩) .
قوله : (حتى فرجها) (١٠) فله نظره كما أن لها نظر فرجه لكن السنة أن لا ينظر أحد منهما إلى فرج الآخر (١١) .

-
- (١) من قوله : وقال أحمد في الصفحة السابقة ، إلى قوله : طريق ، ليست في الفروع وقد نقلها صاحب الإقناع ١٦/٥ .
(٢) استأنف كلام صاحب الفروع .
(٣) السلف والسلف : يطلق في اللغة على ماضى وانقضى ، راجع المصباح المنير ص ٢٨٥ ، والمقصود بالسلف هنا : من مضى من علماء الأمة وصالحها .
(٤) أي الأمرد .
(٥) العذراء : الجارية البكر التي لم يمسه رجل ، والجمع : عذار وعذارى وعذراوات وعذاري . راجع اللسان ٥٥١/٤ .
(٦) سبق التعريف به ص ٨١ .
(٧) سبق التعريف به ص ١٩١ .
(٨) لم أعثر على هذا الحديث .
(٩) انتهى كلام صاحب الفروع ، راجع ١٥٧/٥ - ١٥٨ ، وراجع الإنصاف ٣١/٨ - ٣٢ .
(١٠) قال في المنتهى ١٥٤/٢ : "ولكل - من الزوجين - نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة حتى فرجها" . راجع التنقيح ص ٢١٤ ، وهو المذهب ، قاله في الإنصاف ٣٢/٨ ، وراجع الإقناع ١٦/٥ .
(١١) قلت : استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : (مارأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط) . رواه ابن ماجه ٣٥٤/١ ، كتاب النكاح ، باب ٢٨ ، وفي لفظ : (مارأيت من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني) وهو حديث ضعيف الإسناد ، في سنده بركة بن محمد الحلبي وهو متهم بالكذب ، وروي من طرق أخرى كلها ضعيفة . انظر آداب الزفاف ، للشيخ الألباني ص ١١٢، ١٠٩ ، =

قوله : (حَالُ الطَّمْثِ) (١) أي الحيض ، يُقال : طَمِثَتْ تَطْمِثُ ، كَنَصَرَ
وَسَمِعَ إِذَا حَاضَتْ فَهِيَ طَامِثٌ (٢) ، ويقال أيضا بمعنى الجماع ، يُقال : طَمِثَهَا
إِذَا افْتَضَّهَا (٣) .

قوله : (المُبَاحَةُ لَهُ) (٤) أخرج المَزَوَّجَةُ (٥) ، والمجوسية ونحوها (٦) ، قال
في الإنصاف (٧) : لو زوج أمته جاز له النظر منها إلى غير العورة على
الصحيح من المذهب ، وقال في التَّرْغِيبِ (٨) : هو كَمَحْرَمٍ ، ونقل حنبل (٩) :
كأمة غيره (١٠) .

= وراجع : الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي ٤٧٩/٢ ، لسان الميزان ، لابن
حجر ٩-٨/٢ ، ورواه كذلك أحمد في المسند ٦٣/٦ ، وَضَعَفَهُ البوصيري في
مصباح الزجاجة ١٠٩/٢ .

(١) قال في المنتهى ١٥٤/٢ : "وَكُرِّهَ النَّظَرُ إِلَيْهِ حَالُ الطَّمْثِ" ، ونقله صاحب الإنصاف
عن المستوعب ، راجع ٣٣/٨ .

(٢) قاله في القاموس ١٧٦/١ .

(٣) راجع اللسان ١٦٥/٢ .

(٤) قال في المنتهى ١٥٤/٢ : "وكذا سيد مع أمته المباحة له" أي لكل منهما نظر جميع
بدن الآخر . راجع : الإنصاف ٣٣/٨ ، التنقيح ص ٢١٤ ، الإقناع مع شرحه ١٧/٥

(٥) لأن إباحتها لزوجها فقط ، وأما السيد فله النظر إلى غير العورة .

(٦) فهي في حكم المزوجة بجامع الحرمة فيهما ، راجع شرح البهوتي ٨/٣ .

(٧) ٣٤/٨ ، وراجع الفروع ١٥٧/٥ .

(٨) اسمه : تَرْغِيبُ الْقَاصِدِ فِي تَقْرِيبِ الْمَقَاصِدِ فِي الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ ، تصنيف فخر الدين

محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة اثنتين وعشرين وستمائة ،
وهو صاحب التلخيص الذي سبق التعريف به ص ٣٤-٩٤ .

راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠ .

(٩) سبق التعريف به ص ٦٨ .

(١٠) من قوله : وقال في التَّغْيِيبِ ، إلى قوله : غيره ، ليست في (س) .

تتمة : قال في التَّزْغِيْب وغيره : يُكْرَهُ النظر إلى عورة نفسه (١)، وفي الإقناع (٢) : يُكْرَهُ نوم رجلين أو امرأتين أو مُرَاهِقَيْن (٣) تحت ثوب أو لحافٍ واحد ، قال في المُسْتَوْعِب (٤) : مالم يكن بينهما ثوب ، وإن كان أحدهما ذَكَراً غير زوج وسيد (٥) أو مع أَمْرَد (٦) حَرُم انتهى .
وإذا بَلَغ الإخوة عشر سنين ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً فَرَّقَ وليهم بينهم في المضاجع فيجعل لكل واحد فراشاً (٧) .

فصل [في التَّصْرِيح بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ]

قوله : (إلا لزوج تَحِلَّ له) (٨) كالمطلقة دون الثلاث والمُبَانة بفسخ ، فله التصريح في عدتها بخطبتها لِحَلِّهَا له إِذَا ، فإن لم تحل له إلا بعد انقضاء العِدَّة [٣٢/أ] كالمزني بها والموطوءة بشبهة كان كالأجنبي .
قوله : (وهي (٩) - في جواب - كهو إلخ) (١٠) فيجوز للبائن الإجابة في

-
- (١) انظر : الفروع ١٥٧/٥ ، الإِنصاف ٣٤/٨ ، الإقناع ١٧/٥ .
(٢) ١٧/٥ .
(٣) في الإقناع بزيادة : متجردين .
(٤) سبق التعريف به ص ٣٩ ، وراجع المستوعب - المطبوع - ٤٣٧/٢ تحقيق مساعد الفالح .
(٥) أي والآخر أنثى .
(٦) سبق معناه ص ٣٠٥ .
(٧) قاله في الإقناع ١٧/٥ .
(٨) قال في المنتهى ١٥٤/٢ : "يحرم التصريح - وهو مالا يَحْتَمِلُ غير النكاح - بخطبة معتدةٍ إلا لزوج تحلُّ له" . وراجع الإقناع ١٨/٥ .
(٩) أي المرأة .
(١٠) قال في المنتهى ١٥٤/٢ : "وهي - في جواب - كهو فيما يحل ويحرم" . وراجع الإقناع ١٨/٥ .

عدتها تعريضاً^(١) وتحرم تصريحاً ، وتحرم على الرجعية تصريحاً وتعريضاً في العدة^(٢).

قوله : (على خطبة مسلم)^(٣) أي لا كافر كما لا ينصحه^(٤) ، نصّ عليهما ، قاله في الفروع^(٥) ، قال ابن قُندُس^(٦) : خُصَّص^(٧) بالمسلم دون الكافر ، فظاهره لا يحرم على خطبة كافر ولو كان الثاني كافراً ، ولم أجد المسألة صريحة ، وكلام الزركشي^(٨) قوته كالصريح في أن خطبة الكافر على الكافر^(٩) لا تُكره^(١٠) فإنه قال^(١١) : والمنع مختص بالخطبة على خطبة مسلم نص عليه أحمد ، وهو مقتضى حديث عُقْبَةَ^(١٢) وغيره^(١٣).

- (١) التعريض : ما يفهم منه النكاح مع احتمال غيره كقوله : إني أريد التزويج ، أو وددت أنه يسر لي امرأة صالحة ونحوه . راجع شرح الخرقى ، للزركشي ١٩٩/٥ .
- (٢) لأنها في حكم الزوجات أشبهت التي في صلب النكاح ؛ راجع شرح البهوتي ٨/٣
- (٣) قال في المنتهى ١٥٥/٢ : " وتحرم خطبة على خطبة مسلم أجيب - ولو تعريضاً - إن علم " . وقدمه في الفروع ١٥٩/٥ ، وراجع : الإنصاف ٣٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٩/٥ .
- (٤) أي كما أن المسلم لا ينصح الكافر فكذلك لا تحرم الخطبة على خطبته .
- (٥) ١٥٩/٥ .
- (٦) سبق التعريف به ص ١١٧ ، وانظر حاشيته على الفروع ص ٤٩٦ ، مخطوط رقم ٨٦/٤٦٨ بالمكتبة السعودية بالرياض .
- (٧) أي تحريم الخطبة على الخطبة .
- (٨) سبق التعريف به ص ٨٥ .
- (٩) أي على خطبة الكافر .
- (١٠) في حاشية ابن قُندُس : لا تحرم .
- (١١) انظر شرح مختصر الخرقى ، للزركشي ١٩٦/٥ .
- (١٢) عُقْبَةُ بن عامر الجهني ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عن الصحابة أجمعين ، توفي سنة ثمان وخمسين . راجع : أسد الغابة ٤١٧/٣ . ونص الحديث : (المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر) . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٩/٩ ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك .
- (١٣) انتهى كلام الزركشي .

قوله : (أو سَكَتَ عنه) أي سَكَتَ الخاطب الأول عن الثاني حين استئذانه له (١)، وكذا لو رُدَّ (٢) ولو بعد الإجابة ، قاله في الإقناع (٣)، أو كان (٤) قد عَرَّضَ لها بالخطبة في العدة (٥).

تتمة : قال ابن نصر الله (٦) : لو أجابه الولي ثم زالت ولايته بموت أو جنون فهل يسقط حق الخاطب من الإجابة؟ (٧) لم أجد من أصحابنا من أفاد ذلك ، وأفاد شيخ الإسلام (٨) أنه يسقط ، وكذا لو كانت الإجابة من المرأة ثم جُنَّتْ ، وظاهر كلام الأصحاب أن حقه لا يسقط (٩)، وإذا أُجِيبَ الخاطب ثم لم يعقد حتى طالت المدة وتضررت المرأة بذلك فالظاهر جواز الخطبة لغيره (١٠).

قوله : (على وليٍّ مُجْبِرٍ) (١١) كأبي البكر (١٢)، لكن لو كرهت المُجَاب

(١) بأن استأذنه فسكت جاز للثاني أن يخطب لأن سكوته عند استئذانه في معنى الترك . راجع شرح البهوتي ٩/٣ .

(٢) أي الأول .

(٣) ١٩/٥ .

(٤) أي الأول .

(٥) فإن ذلك لا يمنع الثاني من الخطبة ، قال في الاختيارات الفقهية ص ٢٠٣ : "ومن خطب تعريضاً في العدة أو بعدها فلا ينهي غيره عن الخطبة" .

(٦) راجع حاشية الفروع ص ١٠٦ مخطوط رقم ٦/٥ بمكتبة جامعة الملك سعود .

(٧) في حاشية الفروع : من الإجابة من المرأة .

(٨) لم أجده .

(٩) قلت : بل الظاهر سقوطه ، قال في الإنصاف ٤٩/٨ : "لو أوجب النكاح ثم جُنَّ

قبل القبول بطل العقد كموته" وإن جُنَّ أحياناً أو أغمي عليه أو نقص عقله

بنحو مرض ، أو أحرَمَ انتظر زوال ذلك ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في

ص ٣٣١، ٣١٩ .

(١٠) انتهى كلام ابن نصر الله .

(١١) قال في المنتهى ١٥٥/٢ : "والتعويل - في ردِّ وإجابة - على وليٍّ يُجْبِرُ ، وإلا فعليها"

. وراجع : الإنصاف ٣٧/٨ ، الإقناع مع شرحه ٢٠/٥ .

(١٢) أو وصيه في النكاح ، أو سيد الأمة .

واختارت غيره وعيَّنته سقط حكم إجابة وليها ؛ لتقدم اختيارها عليه (١).
 قوله : (احتمالان) (٢) قال المؤلف : الأظهر الحرمة (٣). قال الشيخ تقي الدين (٤) : لو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداءً فأجابها فينبغي أن لا يحل لرجل آخر خطبتها إلا أنه أضعف من أن يكون هو الخاطب (٥) ونظير الأولى (٦) : أن تخطبه امرأة أو وليها بعد أن خطب هو امرأة (٧) ، فإنَّ هذا إيذاء للمخطوب في الموضعين (٨) ، كما أنَّ ذاك (٩) إيذاء للخاطب ، وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انقضاء (١٠) العقد (١١).
 تتمه : قال في الفروع (١٢) : وأشد [ب/٣٢] تحريماً من فرض له ولي الأمر على الصدقات أو غيرها ما يستحقه فيجيء من يزاحمه أو يتزعه منه .

-
- (١) قاله في الإقناع ٢٠/٥ .
 - (٢) قال في المنتهى ١٥٥/٢ : "وفي تحريم خطبة من أذنت لوليها في تزويجها من معين احتمالان" . وراجع الإقناع ٢٠/٥ .
 - (٣) لم أجده ، راجع مخطوط معونة أولي النهى رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ٧٤/٣ .
 - (٤) راجع الاختيارات ص ٢٠٢ .
 - (٥) أي كونه لا يحل لرجل آخر خطبتها إن هي خطبت رجلاً - وقبلها - أضعف من أن يكون الرجل هو الذي خطبها فإن الحرمة أشد ، لأن الثاني حينئذٍ يخطب على خطبة أخيه .
 - (٦) أي المسألة السابقة .
 - (٧) أي غيرها .
 - (٨) أي إيذاء للرجل المخطوب وإيذاء للمرأة التي قد خطبها هو .
 - (٩) أي ما تقدم في المسألة الأولى .
 - (١٠) في الاختيارات : "قبل انعقاد البيع" .
 - (١١) انتهى كلام الشيخ تقي الدين .
 - (١٢) ١٦٠/٥ ، نقلاً عن الشيخ تقي الدين .

قوله : (وَأَنْ يَخْطُبَ (١) قَبْلَهُ) (٢) قَالَ فِي الْفُرُوعِ (٣) عَنِ الْغَنِيَّةِ (٤) : فَإِنْ أُخْرِتَ (٥) جَازٌ ، وَفِي الْإِنْصَافِ (٦) قُلْتُ : يَنْبَغِي أَنْ تُقَالَ مَعَ النِّسْيَانِ بَعْدَ الْعَقْدِ .

قوله : (بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ) بضم الحاء ، أي الخطبة التي رواها عنه صلى الله عليه وسلم (٧) ، قَالَ : وَيَقْرَأُ أَيَّ بَعْدَهَا ثَلَاثَ آيَاتٍ ، ففَسَّرَهَا سَفِيَانُ (٨) الثَّوْرِيَّ (٩) :

(١) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٥٥/٢ : "وَيُسَنُّ مَسَاءً يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنْ يَخْطُبَ قَبْلَهُ بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ" وَهُوَ الْمَذْهَبُ . رَاجِعٌ : الْإِنْصَافُ ٣٨/٨ ، الْإِقْنَاعُ مَعَ شَرْحِهِ ٢٠/٥-٢١ .
(٢) أَيُّ قَبْلَ الْعَقْدِ .

(٣) ١٦١/٥ .
(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ الْبَاقِيَةِ ، وَالْغَنِيَّةُ كِتَابُ أَلْفِهِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَنْكِي دُوسْتِ الْجِيلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الزَّاهِدِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ ، وَاسْمُ الْكِتَابِ : الْغَنِيَّةُ لِطَالِبِي طَرِيقِ الْحَقِّ ، شَرَحَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ عَقِيدَتَهُ وَهُوَ مَطْبُوعٌ . رَاجِعٌ : الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْخُنَابَلَةِ ٢٩٠/١ ، رَقْمٌ ١٣٤ ، الْمَدْخَلُ لِابْنِ بَدْرَانَ ص ٢١٠

(٥) أَيُّ الْخُطْبَةِ .

(٦) ٣٨/٨ .

(٧) وَهِيَ : (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ...) وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ .

وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٤٠٤/٣ ، كِتَابُ النِّكَاحِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ ، قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ ٢٢١/٦ ، رَقْمٌ ١٨٢١ .

(٨) سَفِيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ حِفَازِ الْحَدِيثِ ، وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ ، يُقَالُ أَنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : تَذَكُّرَةُ الْحِفَازِ ٢٠٣/١-٢٠٧ ، رَقْمٌ ١٩٨ ، وَرَاجِعُ تَارِيخِ بَغْدَادِ ١٥١/١-١٧٤ ، رَقْمٌ ٤٧٦٣ .

(٩) أَيُّ أَنَّهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ...} الْآيَةُ ١٠٢ ، آلِ عِمْرَانَ .

{...اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (١) {...اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ...} الآية (٢) {...اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا} الآية (٣)، وروى أن أحمد كان إذا حضر عقد نكاح ولم يُخَطَّب فيه بها (٤) قام وتركهم (٥)، وحُمِلَ على المبالغة في الاستحباب لاعلى الوجوب (٦).
تتمة : قال ابن خَطِيبِ السلامية (٧) في نُكْتِهِ على المحرر (٨) : وقع في كلام القاضي (٩) في الجامع (١٠) ما يقتضي أنه يستحب أن يتزوج في

(١) وقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...} الآية ١ ، النساء .

(٢) وقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا} الآية ٧٠ الأحزاب .

(٣) راجع سنن الترمذي ٤٠٤/٣ .

(٤) أي بخطبة ابن مسعود .

(٥) قاله في الإقناع ٢١/٥ ، وراجع الإنصاف ٣٨/٨ .

(٦) راجع المغني ٦٢/٧ .

(٧) ابن خطيب السلامية أو ابن شيخ السلامية هو حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين بن بدران المعروف بابن شيخ السلامية - بلدة شرقي الموصل - ولد سنة اثنتي عشرة وسبعمائة ، وتوفي سنة تسع وستين وسبعمائة ، ومن تصانيفه : شرح بعض الأحكام لمجد الدين بن تيمية ، ورفع المثاقلة في منع المناقلة - مصنف في بيع الوقف - وله استدراك على الإجماع لابن حزم .
راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٢١٤/٦ ، المدخل لابن بدران ص ٢٠٦ ، الأعلام ٢٨٠/٢ .

(٨) المحرر سبق التعريف به ص ١٢٣، ٣٩ .

(٩) سبق التعريف به ص ١١٣ .

(١٠) للقاضي أبي يعلى مصنفين بهذا الاسم ، أحدهما : الجامع الصغير ، سبق الكلام عنه ص ٣٠٣، ٣٥ ، والثاني : الجامع الكبير في فروع الحنابلة ، فيه : الطهارة وبعض الصلاة والنكاح والصدقات والخلع والولاية والطلاق - ولعله المقصود هنا راجع : الطبقات ٢٠٥/٢ ، المنهج لأحمد ١٣٦/٢ ، كشف الظنون ٥٧١/١ .

شَوَّال (١).

فائدة : السَّعي من الأبِ لِلأَيِّمِ (٢) واختيار الأَكْفَاءِ غير مكروه لفعل
عمر رضي الله عنه (٣).

(١) ونقله في الإنصاف ٣٨/٨ .

قلت : لعل ذلك اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث عائشة رضي
الله عنها قالت : (تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شَوَّال ، وبني بي في
شَوَّال ، فأني نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أَحْظَى عنده مني) وكانت
عائشة رضي الله عنها تستحب أن تَدْخُلَ نساءها في شوال .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٩/٩ ، كتاب النكاح ، باب استحباب التزوج
والتزويج في شوال ، وراجع سنن النسائي ٧٠/٦ ، كتاب النكاح ، باب ١٨ ،
وسنن الترمذي ٣٩٢/٣-٣٩٣ ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في الأوقات التي
يستحب فيها النكاح .

(٢) آمَت المرأة إذا مات عنها زوجها أو قُتِلَ ، يُقال : امرأة أَيْمٌ وقد تَأَيَّمَت إذا كانت
بغير زوج . راجع اللسان ٤٠/١٢ .

(٣) فإنه عَرَضَ ابنته حفصة رضي الله عنها على أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان
رضي الله عنهما ، والقصة في صحيح البخاري ، انظر فتح الباري ٨١/٩ ، كتاب
النكاح ، باب ٣٣ ، والنسائي ٧٧/٦ ، كتاب النكاح ، باب ٢٤ .

باب رُكْنِي (١) النِّكَاحِ وشروطه (٢)

أي شروط النكاح وهو العقد .
قوله : (بلفظ **إِنْكَاحٍ** أو **تَزْوِيجٍ**) (٣) أي بلفظ مشتق من أحدهما (٤) ، أما المصدر الذي هو : **إِنْكَاحٍ** أو **تَزْوِيجٍ** فلا يحصل به إيجاب ولا قبول ، قاله ابن نصر الله (٥) .

قوله : (أو بعضها) (٦) أي أو يملك بعضها (٧) إذا كان باقيةا حرّاً وأُذِنَتْ هي ومُعْتَقٌ البقية .

قوله : (وقبِلَ) (٨) من **جَاهِلٍ** وعَاجِزٍ أي يصح منهما دون العالم (٩) القادر (١٠) ، قال في شرحه (١١) : وهذا هو الظاهر (١٢) وقطع به في

-
- (١) الرُّكْنُ : جانب الشيء الأقوى ، وجمعه أَرْكَانٌ وَأَرْكُنٌ . راجع اللسان ١٨٥/١٣
(٢) جمع شرط ، وهو لغة : العلامة ، واصطلاحاً : ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم أن يوجد عند وجوده . راجع : المطلع ص ٥٤ ، روضة الناظر ، لابن قدامة ص ٢٢٨ .
(٣) قال في المنتهى ١٥٦/٢ : "رُكْنَاهُ : إيجابٌ بلفظ **إِنْكَاحٍ** أو **تَزْوِيجٍ**" ، وراجع : الإنصاف ٤٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ٣٧/٥ .
(٤) كأنكحتك فلانة ، أو زوجتك .
(٥) لم أجده .
(٦) قال في المنتهى ١٥٧/٢ : "ولمن يملكها أو بعضها : **أَعْتَقْتُكَ** وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ وَغَوَهُ" . قلت : هذا في حق الأمة والمبعدة ، وراجع الإقناع مع شرحه ٣٧/٥
(٧) كنصفها أو ربعها أو سدسها .
(٨) في (س) : وقيل ، بالمشناة التحتية وهو الصواب ، بدليل قوله في المنتهى ١٥٧/٢ : "وَإِنْ فَتَحَ وَلِيٌّ تَاءَ زَوْجَتِكَ فَقِيلَ : يصح مطلقاً ، وقيل : من جاهل وعاجز" .
(٩) أي باللغة العربية ، فلا يصح منه .
(١٠) أي على النطق بضم التاء ، فلا يصح منه أيضاً .
(١١) راجع مخطوط معونة أولي النهى ٣/لوحه ٧ ، رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
(١٢) انتهى .

الإقناع (١)، وأفتى الموفق بالأول (٢).

فائدة :

لو قال : جَوَزْتُكَ - بتقديم الجيم - لم يصح (٣)، وسُئِلَ الشيخ تقي الدين (٤) عن رجلٍ لم يقدر أن يقول إلا : قبلت تجويزها بتقديم الجيم فأجاب بالصحة بدليل قوله : جوزتي طالق فإنها تطلق (٥).

قوله : (بِكُلِّ لِسَانٍ مِنْ عَاجِزٍ) (٦) يعني عن العربية ، فإن أحسنها أحد المتعاقدين دون الآخر أتي الذي يُحَسِّنُ العربية [أ/٣٣] بها وترجم الآخر بلسانه ، فإن كان كل منهما لا يحسن لسان الآخر ترجم بينهما ثقة يعرف اللسانين ، ولا بد أن يعرف الشاهدان اللسانين المعقود بهما (٧)، واختار الموفق (٨) والشيخ تقي الدين انعقاده بغير العربية لمن يحسنها (٩)، وقال

(١) ٤٠-٣٨/٥ .

(٢) لم أعثر عليه ، وقد نقله صاحب الإنصاف ٤٧/٨ .

(٣) قلت : ينبغي أن يُسْتَشْنَى الجاهل والعاجز كما تقدم ، ويدل على ذلك كلام صاحب الإنصاف ٤٨/٨ : "الصحيح من المذهب أنه لا ينعقد إلا باللغة العربية لمن يحسنها" وقال في موضع آخر : "فإن قَدِرَ على تعلمهما بالعربية لم يلزمه تعلمهما وينعقد بلسانه بمعناهما الخاص لهما وهو المذهب" .

(٤) لم أعثر عليه ، وقد نقله صاحب الإنصاف ٤٦/٨ .

(٥) قال في الإنصاف ٤٦/٨ : "قلت : يُكْتَفَى منه بقوله : قبلت ، ويكون هذا قول الأصحاب وهو المذهب" .

(٦) قال في المنتهى ١٥٧/٢ : "وَيَصِحَّانِ مِنْ هَازِلٍ وَتَلَجَّةٍ" ، وبما يؤدي معناهما الخاص بكل لسان من عاجز - ولا يلزمه تعلم - "أي ويصح الإيجاب والقبول... إلخ ، وهو المذهب . راجع : المغني ٦١/٧ ، الإنصاف ٤٨/٨ ، التنقيح ص ٢١٥ .

(٧) راجع : المغني ٦١/٧ ، الإقناع مع شرحه ٣٩/٥ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١١٥ .

(٩) قلت : الذي قاله الشيخ الموفق في المغني خلاف هذا ، فإنه قال : "ومن قَدِرَ على لفظ النكاح بالعربية لم يصح غيرها ، وهذا أحد قولي الشافعي ، وعند أبي حنيفة ينعقد لأنه أتي بلفظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بلفظ العربية" انظر ٦٠/٧ ولم يذكر اختياراً يخالف هذا ، والذي في الإنصاف ٤٨/٨ ، يوافق ما قاله المؤلف فالظاهر أنه نقل عنه .

الشيخ تقي الدين^(١) أيضاً : ينعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان وأن مثله كل عقد .

قوله : (ولا يلزمه تعلم) أي لا يلزم من لا يحسن الإيجاب والقبول العربيين تعلمهما^(٢) وإن أمكنه ، قال في شرحه^(٣) تبعاً لشارح المحرر^(٤) : لأن النكاح غير واجب^(٥) ، قال ابن نصر الله^(٦) : وهو غير مُطَرَّد^(٧) ؛ لأنه قد يكون^(٨) واجباً^(٩) ، والذي قاله غيره : لأن النكاح عقد معاوضة فلا يلزم تعلم أركانه كالبيع^(١٠) .

قوله : (إلا من أخرس)^(١١) فيصحان^(١٢) منه بالإشارة المفهومة نصّ عليه^(١٣) ، وبالكتابه أولى^(١٤) .

-
- (١) انظر الاختيارات ص ٢٠٣ .
 - (٢) سبق الكلام عن ذلك في الصفحة السابقة هامش (٣) ، (٦) .
 - (٣) راجع مخطوط : معونة أولي النهى ٣/لوحه ٧ ، رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
 - (٤) سبق الكلام عنه ص ١٢٣، ٣٧ .
 - (٥) نصه : "لأن النكاح غير واجب بأصل الشرع فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع بخلاف التكبير" . وراجع المغني ٦١/٧ .
 - (٦) لم أجده .
 - (٧) أي ليس على إطلاقه .
 - (٨) أي النكاح .
 - (٩) كما تقدم ص ٢٩٦ .
 - (١٠) ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ المعجز ، راجع : شرح البهوتي ١٢/٣ ، الكشاف ٣٩/٥ .
 - (١١) قال في المنتهى ١٥٧/٢ : "لابكتابة وإشارة مفهومة إلا من أخرس" . راجع : المغني ٦١/٧ ، الفروع ١٦٩/٥ ، الإنصاف ٤٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٣٩/٥ ، والأخرس هو : من ذهب نطقه . راجع المطلع ص ٣٣٨ .
 - (١٢) أي الإيجاب والقبول .
 - (١٣) انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ٣٣٥ ، رقم ١٢٣٢ ، وص ٣٤٠ ، رقم ١٢٥٤ .
 - (١٤) لأنها بمنزلة التصريح .

قوله : (لَا إِنْ تَقَدَّمَ قَبُولُ) ^(١) فلا يصح النكاح ^(٢) بخلاف البيع ؛ لصحته بالمعاطاة وبكل ما أَدَّى معناه ^(٣) .

قوله : (أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ) ^(٤) اختاره ابن عقيل ^(٥) والموفق ^(٦) ، وقال القاضي ^(٧) : لا يبطل كالنوم ^(٨) ، قال ابن نصر الله ^(٩) : وهو أظهر انتهى ^(١٠) ، ويؤيده ما يأتي ^(١١) في الوكالة من أن العقود الجائزة لا تبطل بالإغماء والإيجاب قبل القبول ليس بأضعف منها .

قوله : (كَمَوْتِهِ) ^(١٢) أي كما يبطل الإيجاب قبل القبول بموت من أوجبه وكذا من أوجب له ^(١٣) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٥٧/٢ : "وَإِنْ قِيلَ لِمُزَوِّجٍ : أَزَوَّجْتَ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، وَلِمُتَزَوِّجٍ : أَقْبَلْتَ؟ فَقَالَ : نَعَمْ صَح ، لَا إِنْ تَقَدَّمَ قَبُولُ " .
- (٢) وهو المذهب ، انظر الإنصاف ٥٠/٨ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٤٠/٥ ، لأن القبول إنما يكون للإيجاب فمتى وجد قبله لم يكن قبولا ، لعدم معناه .
- (٣) فلا يشترط فيه صيغة الإيجاب ، ولا يتعين فيه لفظ . راجع الكشف ٤٠/٥ .
- (٤) قال في المنتهى ١٥٨/٢ : "وَمَنْ أَوْجَبَ - وَلَوْ فِي غَيْرِ نِكَاحٍ - ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبُولِ بَطْلُ كَمَوْتِهِ ، لَا إِنْ نَامَ" جزم به في المغني ٦٢/٧ ، وهو الصحيح راجع : الإنصاف ٤٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٠/٥ .
- (٥) سبق التعريف به ص ٨١ .
- (٦) في المغني ٦٢/٧ .
- (٧) سبق التعريف به ص ١١٣ .
- (٨) راجع الإنصاف ٤٩/٨ .
- (٩) لم أجده .
- (١٠) وأطلق الوجهين صاحب الفروع ١٦٩/٥ .
- (١١) الصحيح : ما تقدم في الوكالة ، هكذا في (ن) و(ك) ، ولم أجد ما قاله هنا في الوكالة . انظر نسخة (ك) من لوحة ١٥٨ إلى لوحة ١٦١ .
- (١٢) راجع نص صاحب المنتهى السابق هامش (٤) .
- (١٣) فكذلك يبطل بالجنون والإغماء ؛ لعدم لزوم الإيجاب إذا .

فصل في شروط النكاح (١)

قوله : (تعيين الزوجين) (٢) يعني في العقد ، كما في المحرر (٣) .
 قوله : (حتى يميزها) (٤) أي يميز بنته باسمها أو صفتها ، كفاطمة أو الطويلة ، وكذا لو أشار إليها إن كانت حاضرة .
 قوله : (غير مخطوبته) (٥) قال ابن نصر الله (٦) : ظاهر هذه المسألة أن شرطها : تقدم خطبة غير المسماة في العقد (٧) ، فلو لم تتقدم خطبة بل قال رجل له ابنتان لآخر : زوجتك ابنتي عائشة ، فقال : قبلت ظاناً أن عائشة هي الكبرى فبان أنها الصغرى ، فظاهر كلامهم صحة النكاح (٨) والتعليل (٩) يقتضي عدم الصحة أيضاً ، لكن عدم الصحة هنا إنما هو بالنسبة إليه (١٠) لعلمه بباطن الحال ولا يقبل [ب/٣٣] قوله في ذلك في الحكم (١١) ،

-
- (١) قلت : وهي خمسة ، الأول : تعيين الزوجين ، الثاني : رضاهما ، الثالث : الولي الرابع : الشهادة ، الخامس : كفاءة الزوج . راجع : المنتهى ١٥٨/٢ - ١٦٨ ، الإنصاف ١٠٥،١٠٢،٦٦،٥٢،٥١/٨ .
 وفي الإقناع : بدل الكفاءة ، خلوهما من الموانع ٦٦،٦٥،٤٨،٤٢،٤١/٥ .
- (٢) راجع : المنتهى ١٥٨/٢ ، الفروع ١٦٩/٥ ، الإنصاف ٥١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤١/٥ .
- (٣) ١٥/٢ .
- (٤) قال في المنتهى ١٥٨/٢ : "فلا يصح : زواجك بنتي وله غيرها حتى يميزها" .
- (٥) قال في المنتهى ١٥٨/٢ : "وإن سمّاها باسمها ولم يقل : بنتي ، أو قال من له عائشة وفاطمة : زوجتك بنتي عائشة فقبل - ونويا فاطمة - لم يصح ، كمن سُمّي له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها إياها" .
- (٦) لم أجده .
- (٧) أي بأن خطب الصغرى ، فُسِمِي له في العقد فاطمة - وهي الكبرى - لم يصح .
- (٨) لأنه ميزها عن غيرها .
- (٩) أي بأن القبول انصرف إلى غير من وجد الإيجاب فيها .
- (١٠) أي إلى الزوج .
- (١١) أي فيما لو تخاكما .

لِعَدَمِ قَرِينَةٍ تُصَدِّقُهُ . بخلاف مسألة الخطبة (١) ؛ لأن تقدمها يرجح دعواه أنه ظَنَّ أنها المخطوبة لِيُقْبَلَ (٢) قوله ظاهراً وباطناً بخلاف هذه المسألة ، فيقبل قوله في الباطن بالنسبة إليه ولا يقبل في الحكم ، ويلزمه أن يحتاط لنفسه ، ويلزمه العقد حكماً ؛ لأن الظاهر صحته .

قوله : (يُظَنُّهَا إِيَّاهَا) (٣) أي يَظُنُّ غير المخطوبة [أنها] (٤) المخطوبة ، قال ابن نصر الله (٥) : يقتضي أنه (٦) لو قَبِلَ غير ظَانَ أنها المخطوبة (٧) صح - وهو كذلك - قال : وظاهر كلام الأصحاب إذا أطلقوا الظنَّ أنه الراجح كقول الأصوليين ، فلو شك في ذلك أو توهمه صح العقد .

تتمة : لو أصابها (٨) جاهلةً بالحال (٩) أو التحريم ، فلها المهر (١٠) يرجع (١١) به على وليِّها ، قال أحمد : لأنه غره ، وتجهَّز إليه التي طلبها بالصداق الأول ، يعني بعقدٍ جديد بعد انقضاء عدة التي أصابها - إن كانت ممن يحرم الجمع بينهما (١٢) - وإن كانت ولدت منه لحقه الولد (١٣) ، وإن

-
- (١) أي تقدَّم الخطبة ، راجع الصفحة السابقة .
 - (٢) لعل الصحيح : فيقبل ، ليتفق مع السياق .
 - (٣) قال في المنتهى ١٥٨/٢ : "... لم يصح ، كمن سُمي له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها إياها" . وهو مرتبط بما سبق في الصفحة السابقة هامش (٥) .
 - (٤) زيدت ليتضح السياق .
 - (٥) لم أعثر عليه .
 - (٦) أي الخاطب الذي سُمي له في العقد غير مخطوبته .
 - (٧) بأن علم الحقيقة .
 - (٨) أي من سُمي له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها إياها ثم أصابها ، أي وطئها .
 - (٩) أي بأنها سُميت له في العقد بعد أن خطب غيرها .
 - (١٠) أي مهر المثل .
 - (١١) أي الواطئ .
 - (١٢) أي بأن كانت أخت المصابة أو عمتها أو خالتها .
 - (١٣) لأنه من وطئ بشبهة .

عَلِمَتْ (١) أَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَتَهُ وَأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ وَأَمَكْنَتَهُ مِنْ نَفْسِهَا فَهِيَ زَانِيَةٌ لِاصِّدَاقِ لَهَا (٢).

قوله : (وَيُزَوِّجُهَا مَعَ شَهْوَتِهَا الْخ) (٣) أَيُّ يُزَوِّجُ المَجْنُونَةَ ، وَتَعْرِفُ شَهْوَتَهَا مِنْ كَلَامِهَا وَقَرَأَنَّ أَحْوَالَهَا ، كَتَتَبَعَهَا الرِّجَالُ وَمِيلَهَا إِلَيْهِمْ (٤).
قوله : (وَابْنًا صَغِيرًا) أَيُّ يُجَبِّرُهُ الْأَبُ ، قَالَ الْقَاضِي (٥) فِي الْمَجْرَدِ (٦) :
قِيَاسُ الْمَذْهَبِ لَا يَزَوِّجُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ (٧) ، وَفِي الْجَامِعِ (٨) لَهُ أَيْضًا : لَهُ تَزْوِيجُهُ أَرْبَعًا ، نَقَلَهُ فِي الْمَغْنِيِّ (٩) ، قَالَ فِي الْإِنْصَافِ (١٠) عَنْ الْأَوَّلِ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ (١١) (١٢) ، وَقَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ عَنِ الثَّانِي :

-
- (١) أَيُّ الْمَصَابَةِ .
(٢) قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ٤٢/٥ ، وَرَاجَعَ الْمَغْنِي ٦٩/٧ .
(٣) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٥٩/٢ : "وَمَجْنُونَةٌ - وَلَوْ بِلَاشَهْوَةٍ أَوْ ثِيْبًا أَوْ بَالِغَةً - وَيُزَوِّجُهَا مَعَ شَهْوَتِهَا كُلِّ وَلِيٍّ - " أَيُّ : لِسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ تَزْوِيجُ الْمَجْنُونَةِ إِذَا ظَهَرَ مِنْهَا الْمِيلُ إِلَى الرِّجَالِ ، لِحَاجَتِهَا إِلَى ذَلِكَ مَعَ تَعَذُّرِ إِذْنِهَا وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ أَنَّ الْأَوْلِيَاءَ - غَيْرِ الْأَبِ - لَيْسَ لَهُمْ تَزْوِيجُ الْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، رَاجَعَ : الْإِنْصَافُ ٦٠/٨ ، الْإِقْنَاعُ مَعَ شَرْحِهِ ٤٥/٥ .
(٤) قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ ٤٥/٥ .
(٥) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١١٣ .
(٦) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ١٣١ .
(٧) نَقَلَهُ فِي الْمَغْنِيِّ ٣٩/٧ .
(٨) أَيُّ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ، لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى - سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص ٣١٤ - وَنَقَلَهُ فِي الْإِنْصَافِ ٥٤/٨ .
(٩) ٤٠/٧ .
(١٠) ٥٣/٨ .
(١١) الْمَذْهَبُ فِي الْمَذْهَبِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ، سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ ص ٣٦٠ .
(١٢) قُلْتُ : وَقَدَّمَهُ فِي الْإِقْنَاعِ ٤٣/٥ .

هو أظهر ، وجَزَمَ به ابن رُزَيْن (١) في شَرْحِه ، وقال : إذا رأى فيه مصلحة وهو مراد من أطلق ، قاله في الإنصاف (٢) .
 قوله : (وَبَالِغاً مَجْنُوناً) (٣) أي جُنُوناً مُطَبِّقاً (٤) ، أَمَّا من يُخْنَق (٥) أحياناً - إذا كان بالغاً - فلا يصح تزويجه إلا بإذنه كالعاقل ؛ لأن إذنه ممكن ، ومن زال عقله بِبِرْسَامٍ (٦) أو مرض مرجو الزوال فحكمه كالعاقل (٧) .
 قوله : (ويزوجهما) (٨) مع عدم أب وصيه أي وصي الأب ، وظاهر كلامه (٩) كالقاضي (١٠) والمحرم (١١) : مطلقاً (١٢) ، وجَزَمَ به الشيخ تقي الدين (١٣) ، وقال في الفروع (١٤) : ووَصِيَّه فيه كهو ، قال : وهو أظهر [٣٤/أ] كما لا يزوج الصغيرة (١٥) ، وكذا قال الحرقي (١٦) : ومن زَوَّج غلاماً غير بالغ لم يَحْزُرْ إلا أن يزوجه والده أو وصي ناظر له في التزويج (١٧) .

-
- (١) سبق الكلام عنه ص ١١٠ ، وسبق التعريف بشرحه ص ١٩٦ .
 (٢) راجع ٥٣/٨ - ٥٤ .
 (٣) قال في المنتهى ١٥٩/٢ : "وابناً صغيراً وبالغاً مجنوناً - ولو بلا شهوة - ويزوجهما مع عدم أب وصيه" أي للأب ، أو وصيه إجبارهما على الزواج . راجع : الإنصاف ٦١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٥/٥ .
 (٤) بضم الميم وكسر الباء ، أي دائماً ومستمراً . راجع المطلع ص ٣٢٤ .
 (٥) أي يخنقه الجنون في بعض الأوقات دون بعضها . المرجع السابق .
 (٦) سبق ص ١٣٧ .
 (٧) راجع الإقناع ٤٤/٥ .
 (٨) أي الصغير والبالغ المجنون .
 (٩) أي كلام صاحب المنتهى .
 (١٠) سبق ص ١١٣ .
 (١١) ١٥/٢ .
 (١٢) أي يزوجهما الوصي مع عدم الأب مطلقاً ، وراجع الفروع ١٨٤/٥ .
 (١٣) نقله في الفروع ١٨٤/٥ .
 (١٤) ١٨٣/٥ .
 (١٥) انتهى كلام صاحب الفروع ، والصحيح : «كما يزوج الصغيرة» راجع شرح البهوتي ١٦/٣ .
 (١٦) سبق التعريف به ص ٨٥ .
 (١٧) انظر شرح الحرقي للزركشي ٩٧/٥ .

وجزم به الزرُّكشي (١).

قوله : (فإنَّ عُدْمَ (٢) وثَمَّ حاجة (٣) فَحَاكَم) أي فيزوجهما حاكم ، فإن لم تكن حاجة لم يزوجهما (٤) ، ومقتضاه : أنه لا يعتبر وجود الحاجة في الأب ووصيه أماً في الصغير فواضح (٥) ؛ لأن الحاجة وإن لم تكن موجودة في الحال لكنها تُتَوَقَّعُ (٦) ، وأما المَجْنُونُ فذكر في شرحه (٧) : أن اعتبار إلحاقه الولد منه (٨) ، فلا يجوز لوليه تزويجه إلا إن رأى المصلحة فيه غير أن الحاجة لا تنحصر في قضاء الشهوة بل قد تكون حاجته إلى الإيواء والحفظ وربما كان النكاح دواء له يترجى به شفاؤه (٩).

قوله : (وهو مُعْتَبَر) (١٠) أي إذن من لها تسع سنين معتبر ، فيشترط عند ثبوتها وفيما إذا كان الولي غير الأب ووصيه ، ويُسَنُّ فيما إذا كانت بكرًا والولي الأب أو وصيه .

-
- (١) سبق التعريف به ص ٨٥ ، وانظر المرجع السابق .
 - (٢) أي وصي الأب في تزويج الصغير والبالغ المجنون .
 - (٣) أي إلى نكاحهما .
 - (٤) راجع الإقناع ٤٦/٥ .
 - (٥) أي كون الأب أو وصيه يَنْظُرَانِ لمصلحته وهو لا يدركها .
 - (٦) أي مستقبلاً .
 - (٧) راجع مخطوط : معونة أولي النهى ٣/لوحه ٩ ، رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
 - (٨) في بقية النسخ : أن اعتبار الحاجة لابد منه وهو الصواب ، حيث ورد هكذا في المخطوط السابق .
 - (٩) انتهى كلام صاحب المنتهى في شرحه .
 - (١٠) قال في المنتهى ١٥٩/٢ : "ولكل ولي تزويج بنت تسع فأكثر بإذنها - وهو معتبر - لامن دونها بحال" . وراجع : الإنصاف ٥٧/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٦/٥ .

قوله : (وَإِذْنُ ثَيِّبٍ) (١) [هي] (٢) الراجعة ، من ثَابَ (٣) إذا رجع ، كأن الثَيِّبَ بصدد العود والرجوع (٤) ، قال ابن نصر الله (٥) : ويحتمل أنها سميت ثَيِّبًا . لاجتماعها بالزوج ، من قولهم : ثَابَ النَّاسُ إذا اجتمعوا ، كما ذكروا ذلك في الرِّضَاع (٦) في قولهم : وإذا ثَابَ لامرأة لبن ، قالوا معناه اجتمع (٧) ، وهذا أظهر ؛ لأنها تُسمى ثَيِّبًا ولو كانت مقيمة عند زوجها ولم أعلم من سبقني إلى ذلك (٨) .

قوله : (وَيُعْتَبَرُ فِي اسْتِئْذَانٍ) (٩) يعني إن كانت مِمَّنْ يُشْتَرَطُ إِذْنُهَا كذا في شرحه (١٠) .

قوله : (تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ إلخ) بأن يُذَكَّرَ لها نسبه ومنصبه ونحوه . لتكون على بصيرة في إِذْنِهَا (١١) ، قال في الإنصاف (١٢) : وَلَا يُعْتَبَرُ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، نَقْلُهُ الزَّرْكَشِيُّ (١٣) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٥٩/٢ : "وَإِذْنُ ثَيِّبٍ بَوَاطِءٌ فِي قُبُلٍ - وَلَوْ زَنًا أَوْ مَعَ عَوْدِ بَكَارَةٍ - الْكَلَامُ" وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٦٤/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٦/٥ .
 - (٢) هكذا في (ن) و(س) و(ص) وهو الأظهر الموافق للسياق .
 - (٣) يثوب .
 - (٤) والثَيِّبُ من النساء : التي تزوجت . وفارقت زوجها - بعد أن مسها - بأي وجه كان . راجع لسان العرب ٢٤٨/١ .
 - (٥) لم أعثر عليه .
 - (٦) سبق معناه ص ٣٠٢ .
 - (٧) انظر المطلع ص ٣٥٠ .
 - (٨) انتهى كلام ابن نصر الله .
 - (٩) قال في المنتهى ١٦٠/٢ : "وَيُعْتَبَرُ فِي اسْتِئْذَانٍ : تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ تَقَعِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ" . راجع : الإنصاف ٦٤/٨ ، الإقناع ٤٧/٥ .
 - (١٠) انظر مخطوط : معونة أولي النهى ٣/لوحه ٩ ، رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
 - (١١) راجع الكشف ٤٧/٥ .
 - (١٢) ٦٤/٨ .
 - (١٣) انظر شرحه على الخرقى ٩٢/٥ ، وهو من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية .

قوله : (وأمة مطلقاً) (١) أي صغيرة كانت أو كبيرة ، بكرراً أو ثيباً قنناً أو أمّ ولد ، مباحة أو محرمة كأُمّه وأختيه من رضاع (٢) .
 قوله : (لامكاتبة أو مكاتبة) أي لا يجبرهما (٣) ولو صغيرين (٤) .
 قوله : (ويقول كل زوجتها) (٥) فلا يصح إن قال (٦) : زوجتك نصيبي منها ، لأن النكاح لا يتبعّض (٧) ، بخلاف البيع والإجارة (٨) ، قال ابن نصرالله : وهل يفتقر (٩) إلى اتحاد زمن الإيجاب [ب/٣٤] منهما (١٠) ، أو يجوز ترتبهما؟ فيه نظر (١١) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٦٠/٢ : "ويجبر سيدّ عبداً صغيراً أو مجنوناً وأمةً مطلقاً ، لامكاتبة أو مكاتبة" . راجع : الإنصاف ٥٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٤/٥ .
 (٢) لأن منافعها مملوكة له ، والنكاح عقد على منفعتها ، راجع : شرح البهوتي ١٥/٣ الكشف ٤٤/٥ .
 (٣) أي السيد ، على الصحيح من المذهب ، راجع الإنصاف ٥٩/٨ .
 (٤) لأنهما بمنزلة الخارج عن ملكه .
 (٥) قال في المنتهى ١٦٠/٢ : "ويُعتبر في معتق بعضها إذنها وإذن معتقها ومالك البقية كالمشركين ، ويقول كل : زوجتها" . راجع : الإنصاف ٥٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٤٥/٥ .
 (٦) أي أحدهما .
 (٧) أي لا يتجزأ ، راجع الكشف ٤٥/٥ .
 (٨) قال صاحب المنتهى : "ومن باع جميع ما يملك بعضه صح البيع في ملكه بقسطه" راجع شرح المنتهى للبهوتي ١٥٣/٢ ، كتاب البيع ، والإجارة كالبيع ، لأنها بيع للمنافع ، المرجع السابق ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٦٤/٣ ، باب الإجارة .
 (٩) أي النكاح .
 (١٠) أي من الشريكين .
 (١١) انظر حاشيته على الفروع ص ١٠٨ ، مخطوط رقم ٦/٥ بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض . وقال المؤلف في شرحه للإقناع جواباً على هذا : "قلت : الأظهر أنه لا يعتبر ترتبهما فيه مادام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً ، وفي اعتبار اتحادهما حرج ومشقة" . انظر الكشف ٤٥/٥ .

فصل [في الولي ، وهو الشرط الثالث من شروط النكاح]

قوله : (لِمَحْجُورٍ^(١) عَلَيْهَا)^(٢) أَي لِسَفَهٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ .
قوله : (ولغيرها) أي ويزوج أمة لغير محجور عليها وهي البالغة
الرشيدة .

قوله : (أَقْرَبُ عَصَبَتِهَا)^(٣) أَي عَصَبَةُ الْعَتِيقَةِ نَسَبًا إِنْ كَانُوا وَإِلَّا
فَأَقْرَبُ عَصَبَةِ مَوْلَاتِهَا ، فَيُقَدِّمُ ابْنَ الْمَوْلَاةِ عَلَى أَبِيهَا ، لِأَنَّ الْوَلَايَةَ هُنَا بِمَقْتَضَى

(١) سبق معنى الحَجْرُ والسفه ص ٢٧٢ .

(٢) قال في المنتهى ١٦٠/٢ : "فيزوج أمةً لمحجور عليها وليُّها في مالها ، ولغيرها من
يزوج سيدتها" أي إذا كانت الأمة مُلْكَ حُرَّةٍ محجور عليها فيزوج الأمة ولي الحرية
في مالها ، وإن كانت الأمة مُلْكَ حرة بالغة رشيدة فيزوج الأمة من يزوج سيدتها
لأن المرأة ليس لها ولاية نكاح ، وهو المذهب . راجع : الإنصاف ٦٧/٨ ،
الإقناع مع شرحه ٤٩/٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "ولا إِذْنُ مَوْلَاةٍ مُعْتَقَةٍ ويزوجها بإذنها أقرب عصبتها" ،
وراجع الإقناع مع شرحه ٥٠/٥ ، لكن عبارة الخرقى في المختصر : "ويزوج
مولاتها من يزوج أمتها" أي ولي السيدة ، قال في المغني ١٩/٧ : "وهي الأصح"
وقال في الإنصاف ٦٨/٨ : "ظاهر كلام المصنف أن المُعْتَقَةَ كالأمة وهو صحيح ،
وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، قال المصنف والشارح : وهو أصح
واختاره ابن أبي الحجر من أصحابنا . والشيخ تقي الدين " .
وقال الزركشي في شرحه للمختصر ٤٣/٥ : "يزوج معتقة المرأة من يزوج أمتها
وهو على ما قال الخرقى : ولي السيدة" .

قلت : الظاهر حَمْلُ كلام الخرقى على ما إذا عُدِمَت عَصَبَةُ الْعَتِيقَةِ مِنَ النَسَبِ
فحينئذ يزوجها ولي معتقتها ولذلك اشترط في ولايته شرطان في المغني حيث
قال : "وَيُعْتَبَرُ فِي وِلَايَتِهِ شَرْطَانِ : أَحَدُهُمَا عَدَمُ الْعَصَبَةِ مِنَ النَسَبِ ، لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ
أَقْرَبُ مِنَ الْمُعْتَقِ وَأَوْلَى مِنْهُ ، الثَّانِي : إِذْنُ الزَّوْجَةِ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ وَلَيْسَتْ لَهُ وَلايَةٌ
إِجْبَارٌ فَإِنَّهُ أَبْعَدُ الْعَصَبَاتِ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِذْنِ مَوْلَاتِهَا ... انظر ١٩/٧ .

أما الزركشي فقال عند شرحه لكلام الخرقى : "وقد اضطرب كلام الأصحاب في
هذه المسألة اضطراباً كثيراً - وليس هذا موضع استقصاء ذلك - وعلى كل حال
فلا بد من عدم العصبة المناسب بلانزاع ، ومن رضى المعتقة على الصحيح المقطوع
به عند الشيخين وغيرهما" . انظر ٤٣/٥ .

العتق ، والإبن مقدم في الولاء^(١) على الأب .
 قوله : (وَيُجْبِرُهَا مَنْ يُجْبِرُ مَوْلَاتِهَا) أي إذا كانت العتيقة بكراً أو
 ثيباً دون تسع زوجها أبو معتقتها بغير إذنها كما يجبر مولاتها لو كانت
 كذلك ، وفي الإنصاف^(٢) : الأولى على هذه الرواية^(٣) أن لا يجبر المعتقة
 الكبيرة .

تتمة : في التزويج^(٤) : المعتقة في المرض ، هل يزوجه قريبها؟ فيه
 وجهان ، قاله في الفروع^(٥) (٦) ، قال ابن نصر الله^(٧) : أظهرهما يزوجه
 قريبها .

قوله : (ثم بنوهما كذلك)^(٨) أي يقدّم ابن العم لأبوين ثم ابن العم
 لأب ، وإذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فكأخ لأبوين مع أخ

(١) أي في تزويج عتيقة أمه لأنه أقرب ، قال في الإقناع ٥٠/٥ : "فإن اجتمع ابن
 المعتقة وأبوها فالابن أولى ولا إذن لسيدها" .

(٢) ٦٨/٨ .

(٣) أي الرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمه الله في ولاية المعتقة نكاح معتقتها
 وهي أن المرأة لاتلي نكاح معتقتها ، فيزوجها بدون إذنها أقرب عصبتها ويؤجرها
 من يجبر مولاتها .

أما الرواية الأولى فهي : أن للمرأة أن تلي نكاح معتقتها وهي كأمتها إن
 طلبت وأذنت ، ذكرهما في الفروع ١٧٦/٥ ، وراجع الإنصاف ٦٨/٨ .

(٤) سبق التعريف به ص ٣٠٨ .

(٥) ١٧٦/٥ ، والإنصاف ٦٨/٨ .

(٦) في هامش (س) : إقناع ، وإذا اجتمع ابن المعتقة وأبوها فالابن أولى ولا إذن
 لسيدها .

(٧) لم أجده .

(٨) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "والأحق بإنكاح حرة : أبوها فأبوه وإن علا ، فابنها فابنه
 وإن نزل ، فأخ لأبوين فابن أخ لأبوين فلأب وإن سفلا ، فعم لأبوين فلأب ،
 ثم بنوهما كذلك" ، وهو المذهب . قدمه في الفروع ١٧٨/٥ ، وراجع : الإنصاف
 ٦٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٥١-٥٠/٥ .

لأب (١) عند القاضي (٢) وجماعة من الأصحاب ، وقدمه في الرعاية (٣) ، وقال الموفق (٤) والشارح (٥) : هما سواء (٦) وردًا قول القاضي (٧) ، قال في الإنصاف (٨) : وهو كما قالا .

قوله : (أو نائبه) (٩) أي نائب الإمام ، قال أحمد (١٠) : والقاضي أَحَبُّ إِلَيَّ فِي هَذَا مِنَ الْأَمِيرِ (١١) ، قال الشيخ تقي الدِّين (١٢) : تزويج الأيامي فرض كفاية إجماعاً ، فَإِنْ أَبَاهُ حَاكِمٌ إِلَّا بَظْمٍ - كَطَلَبٍ جُعِلَ لَا يَسْتَحِقُّهُ - صَارَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ .

قوله : (ذو سلطانٍ في مكانها) (١٣) كوالي البلد أو كبيره وأمير

(١) فَيُقَدِّمُ الَّذِي هُوَ أَخْ لَأَمٍ تَرْجِيحاً لْجِهَةِ أُمِّهِ ، كَمَا أَنَّهُ يُقَدِّمُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى مَنْ لَأَبٍ .

(٢) سبق التعريف به ص ١١٣ .

(٣) انظر الرعاية الكبرى ، لابن حمدان ٩٠٣/٩ مخطوط رقم ١٩٢٥ بمكتبة جامعة الإمام بالرياض .

(٤) سبق التعريف به ص ١١٥ .

(٥) سبق التعريف به ص ١٣٨ .

(٦) لَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي التَّعْصِيبِ وَالْإِزْثَ بِهِ ، وَجِهَةُ الْأُمِّ يُورَثُ بِهَا مَنْفَرْدَةٌ فَلَا تَرْجِيحُ بِهَا .

(٧) انظر المغني والشرح الكبير ٤١٥، ٣٤٩/٧ ، وراجع : الفروع ١٧٨/٥ ، الإنصاف ٧٠/٨ ، الكشف ٥١/٥ .

(٨) ٧٠/٨ .

(٩) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "ثم السلطان وهو الإمام أو نائبه" ، وراجع الإقناع ٥١/٥ .

(١٠) راجع مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ٣١٩ رقم ١١٨٠ .

(١١) انظر الفروع ١٧٨/٥ .

(١٢) انظر الاختيارات ص ٢٠٥ .

(١٣) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "فإن عُدِمَ الْكُلُّ زَوَّجَهَا ذُو سُلْطَانٍ فِي مَكَانِهَا ، كَعَضَلٍ" وراجع : الفروع ١٧٨/٥-١٧٩ ، الإقناع ٥٢/٥ .

القافلة ونحوه ، قال أحمد في دَهَقَانِ^(١) قَرْيَةٍ : يُزَوِّجُ مِنْ لَوْلِي لَهَا إِذَا احتاط لها في الكفء^(٢) والمهر إذا لم يكن في الرُّسْتَاقِ^(٣) قاضٍ .
فائدة :

قال في الفروع في باب القسمة : إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ بِأَنَّهَا خَلِيَّةٌ^(٤) وَأَنَّ لَوْلِي لَهَا ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ ، فَذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٥) أَنَّهَا تُزَوِّجُ^(٦) ، قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ^(٧) : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنَفَ^(٨) وَافَقَ أَبَا الْعَبَّاسِ إِذْ لَمْ يُخَالَفْ مَا حَكَاهُ عَنْهُ .

قوله : (أَوْ مُكَاتَبًا)^(٩) يَعْنِي إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ .

- (١) في هامش (س) : بكسر الدال وفي لغة : تضم ، وقال في الاختيارات الفقهية ص ٢٠٤ : "كُرِّيسُ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْدهَقَانِ" ، وراجع الإقناع ٥٢/٥ .
- (٢) نقله في الاختيارات ص ٢٠٤ ، والإقناع مع شرحه ٥٢/٥ .
- (٣) الرُّسْتَاقُ : مُعَرَّبٌ وَيُسْتَعْمَلُ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي هِيَ طَرْفُ الْإِقْلِيمِ . انظر المصباح المنير ٢٢٦/١ .
- (٤) قال النووي في التحرير ص ٢٦٣ : "الْخَلِيَّةُ : فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ أَيْ : خَالِيَةٌ مِنَ الزَّوْجِ وَهُوَ خَالُ مِنْهَا" .
- (٥) أي شيخ الإسلام ابن تيمية .
- (٦) قلت الذي في الفروع ٥١٠/٦ : "... لَوْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَزَعَمَتْ أَنَّهَا خَلِيَّةٌ لَوْلِي لَهَا هَلْ يَزَوِّجُهَا بِلَا بَيِّنَةٍ ؟" وَلَمْ يَذْكُرْ فَتَوَّى أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ نَقَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ عَنْ ابْنِ قُنْدُسٍ فِي حَاشِيَةِ الْفُرُوعِ ، انظر ص ٥٠٠ ، حَيْثُ أَنَّهُ قَاسَهَا عَلَى مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا غَابَ عَنْ مَطْلَقَتِهِ ثَلَاثًا فَذَكَرَتْ أَنَّهَا نَكَحَتْ مِنْ أَصَابِهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَقَدْ أَفْتَى أَبُو الْعَبَّاسِ أَنَّ لَهُ نِكَاحَهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَقَهَا .
- (٧) سبق التعريف به ص ١١٧ ، وانظر حاشيته على الفروع ص ٥٠٠ ، مخطوط رقم ٨٦/٤٦٨ بالمكتبة السعودية في الرياض .
- (٨) أي صاحب الفروع .
- (٩) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "وَلَوْلِي أُمَةٌ - وَلَوْ آبَقَةٌ - سَيِّدُهَا ، وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ مُكَاتَبًا" راجع الفروع ١٧٩/٥ ، وقال في الإنصاف ٧١/٨ : "بِلَانْزَاعٍ" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٥٢/٥ .

قوله : (وَعَقْل) (١) فلا ولاية لمجنون مُطَبِّق (٢) ، قال في الفروع (٣) : وإنَّ جُنَّ [٣٥/أ] أحياناً أو أُغْمِيَ عليه أو نقص عقله بنحو مرض أو أَحْرَمَ انتظر (٤) نقله ابن الحكم (٥) في مجنون ، ويبقى وكيلهم (٦) ، يعني فلا ينعزل بطريان ذلك (٧) .

تنبيه : فهم من كلامه (٨) أنه لا يشترط في الولي (٩) كونه بصيراً (١٠) ولا كونه مُتَكَلِّماً إذا فهمت إشارته أو كان كاتباً .
قوله : (وَرَغِبَ بما صح مهرآ) (١١) يعني ولو دون مهر المثل (١٢) .

(١) قال في المنتهى ١٦١/٢ : "وَشُرْطٌ فِي وُلَى : ذُكُورِيَّةٌ وَعَقْلٌ وَبُلُوغٌ" إشارة إلى شروط الولي وهي سبعة ، الثلاثة السابقة ، والرابع : حُرِّيَّةٌ ، والخامس : اتفاق دين ، والسادس : عدالة ، والسابع : رُشْدٌ . راجع المنتهى ١٦٢/٢ ، وراجع الإقناع ٥٣/٥-٥٤ .

(٢) سبق معناه ص ٣٢٣ .

(٣) ١٧٧/٥ ، ونقله في الإنصاف ٧٥/٨ .

(٤) أي انتظر حتى يزول ذلك .

(٥) لعله : محمد بن الحكم أبو بكر الأحول صاحب الإمام أحمد ، قال صاحب الطبقات : "كان أبو عبد الله ييوح بالشيء إليه من الفتيا لا ييوح به لكل أحد" توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

انظر طبقات الحنابلة ٢٩٥/١ ، رقم ٤٠٤ .

(٦) انتهى كلام صاحب الفروع .

(٧) قاله في الإنصاف ٧٥/٨ .

(٨) أي من الكلام السابق .

(٩) في (ن) و(ص) الوكيل .

(١٠) أي : فتصح ولاية الأعمى على الصحيح من المذهب ، راجع الإنصاف ٧٥/٨ .

(١١) قال في المنتهى ١٦٢/٢ : "فَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ طِفْلاً أَوْ كَافِراً أَوْ فَاسِقاً أَوْ عَبْدًا أَوْ عَضَلًا - بَأْنَ مَنَعَهَا كَفْوَاً رِضِيَّتِهِ وَرَغِبَ بِمَا صَحَّ مَهْراً وَيُفَسِّقُ بِهِ إِنْ تَكَرَّرَ - أَوْ غَابَ غِيْبَةً مُنْقَطِعَةً ، وَهِيَ مَا لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ ، أَوْ جُهِلَ مَكَانُهُ ، أَوْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ بِأَسْرٍ أَوْ حَبْسٍ ، زَوَّجَ حُرَّةً أَبْعَدَ" . وراجع : الإنصاف

٧٥/٨-٧٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٤/٥-٥٥ .

(١٢) أي إذا رضيت بذلك .

قوله : (وهي^(١) ما لا تقطع إلا بكلفة ومشقة) ولا تكون إلا فوق مسافة القصر^(٢).

قوله : (أبعد) أي بعيد يلي هذا الطفل^(٣) ونحوه في رتبة الولاية .
قوله : (أو أنه صار أو عاد أهلاً)^(٤) يعني لو زوج^(٥) الأبعد لعدم العلم بأن الأقرب صار أهلاً بأن كان المعهود صغيره ولم يعلم أنه بلغ أو أنه عاد أهلاً بعد جنون أو فسق ، ثم علم لم يعد العقد^(٦) .
قوله : (شروط المسلم)^(٧) أي من البلوغ والعقل وغيرهما^(٨) ماعدا الإسلام .

فصل [في قيام الوكيل مقام الولي]

قوله : (وبدونه)^(٩) أي دون إذنها ، أي للولي أن يوكل بدون إذنها ، لأن الولي ليس وكيلاً عن المرأة بدليل أنها لا تملك عزله من الولاية

-
- (١) أي الغيبة المنقطعة ، راجع نص صاحب المنتهى في الصفحة السابقة هامش (١١) .
 - (٢) قاله في الإقناع ٥٥/٥ .
 - (٣) أي الموصوف بكونه الأقرب .
 - (٤) قال في المنتهى ١٦٢/٢ : "فلو كان الأقرب لا يعلم أنه عصبه أو أنه صار أو عاد أهلاً بعد مناف ثم علم ، أو استلحق بنت ملاعنة أب بعد عقد لم يعد" . وراجع الإقناع ٥٥/٥ .
 - (٥) أي الولي .
 - (٦) استصحاباً للأصل في ذلك كله ، راجع الكشف ٥٥/٥ .
 - (٧) قال في المنتهى ١٦٢/٢ : "ويلي كتابي نكاح موليته الكتابية حتى من مسلم ويياشره ، ويشترط فيه شروط المسلم" ، وراجع : الإنصاف ٨٠/٨ - ٨١ ، الإقناع مع شرحه ٥٥/٥ .
 - (٨) كالذكورة والعدالة في دينه ، وسبق ذكر شروط الولي في الصفحة السابقة هامش (١) .
 - (٩) قال في المنتهى ١٦٣/٢ : "ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائباً وحاضراً ، وله أن يوكل قبل إذنها وبدونه" ، وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٨٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٦/٥ .

وللسلطان [أ] (١) والحاكم أن يأذنا لغيره في التزويج فيقوم مقامه (٢)، وفي الترغيب (٣): لو منعت الولي من التوكيل امتنع ، قاله في الفروع (٤)، قال ابن نصر الله (٥): تخصيص هذا النقل بالترغيب دليل على أن الأظهر خلافه وهو ظاهر ؛ لأن التوكيل حق للولي فليس لها منعه منه .
 قوله : (زَوَّجْتُ فلانة) (٦) أي بنتي ، أو بنت موكلي مثلاً (٧) كما مر (٨)
 قوله : (قَبِلْتُهُ لموكلي فلان ، أو لفلان) (٩) فلا يصح إن قال : قبلته وأطلق .

قوله : (إِذَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ) (١٠) أي على التزويج (١١)، قال ابن عقيل (١٢) صفة الإيصاء أن يقول الأب لمن اختاره : وَصَّيْتُ إِلَيْكَ بِنِكَاحِ بَنَاتِي ، أو جعلتك وصياً في نكاح بناتي ، كما يقول في المال : وَصَّيْتُ إِلَيْكَ بِالنَّظَرِ فِي أَمْوَالِ أَوْلَادِي (١٣).

-
- (١) زيدت ليتضح السياق .
 (٢) راجع الإقناع مع شرحه ٥٧/٥ .
 (٣) سبق التعريف به ص ٣٠٨ .
 (٤) ١٨٢/٥ ، والأول هو المذهب ، كما تقدّم في الصفحة السابقة .
 (٥) راجع حاشيته على الفروع ص ١٠٩ .
 (٦) قال في المنتهى ١٦٣/٢ : "ويشترط قول ولي أو وكيله لوكيل زوج : زَوَّجْتُ فلانة فلاناً ، أو لفلان" . راجع : الإنصاف ٨٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٨/٥ .
 (٧) فلا يقول : زَوَّجْتُهَا مِنْكَ ، أو زوجتكها ونحوه ، راجع : شرح البهوتي ٢١/٣ ، الإنصاف ٨٥/٨ .
 (٨) لعل الصواب : كما سيأتي ، وراجع ص ٣٣٨ .
 (٩) أي : ويشترط كذلك لنكاح فيه توكيل أن يقول وكيل الزوج : قَبِلْتُهُ لموكلي فلان . راجع المنتهى ١٦٣/٢ .
 (١٠) قال في المنتهى ١٦٤/٢ : "ووصي وليّ - أب أو غيره - في نكاح بمزله إذا نصّ له عليه" . راجع : الإنصاف ٨٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٨/٥ .
 (١١) قال في الكشف ٥٨/٥ : "لأنها ولاية ثابتة للولي فجازت وصيته بها كولاية المال ولأنه يجوز أن يستنيب فيها في حياته فجاز أن يستنيب فيها بعد موته" .
 (١٢) سبق التعريف به ص ٨١ ، ولم أعثر على كلامه هذا .
 (١٣) قاله في الإقناع ٥٨/٥ .

فصل [إذا استوى وليان فأكثر]

قوله : (وَالَا تَعَيَّنَ الْإِنْخ) (١) أي وإن لم تأذن للجميع بل لواحد منهم تعين فلا يصح من غيره (٢)، هذا إن كانوا غير مجبرين (٣)، فإن كانوا مجبرين (٤) كوصيين [ب/٣٥] فأكثر لبكر جعل الأب (٥) لكل أن ينفرد بالعقد فأبهم بادر وعقد نفذ عقده .

فائدة :

لو أَلْحَقَتِ الْقَافَةَ (٦) أنثى بأبوين فأكثر ، قال ابن نصر الله (٧) : فالقياس يقتضي اشتراط اجتماعهما (٨) ؛ لأن ميراثهما منها ميراث أب (٩) ، فدل ذلك على أن الأبوة شائعة بينهما ، انتهى ، وهو كالصریح من قوله (١٠) في باب اللَّقِيطِ (١١) : وَإِنْ وَصَّى لَهُ قَبْلًا (١٢) .

(١) قال في المنتهى ١٦٤/٢ : "وإن تشاحوا أقرع ، فإن سبق غير من قرع فزوج - وقد أذنت لهم - صح ، وإلا تعين من أذنت له" . راجع : الفروع ١٨٤/٥ ، الإنصاف ٨٨/٨ ، الإقناع مع شرحه ٥٩/٥ .

(٢) لعدم الإذن .

(٣) أي ممن لا يحق لهم الإيجاب .

(٤) هذه العبارة ليست في (س) .

(٥) أي أبو البكر المتوفي .

(٦) سبق معناها ص ٢٣٢ .

(٧) لم أجده .

(٨) أي في ولاية النكاح كالأمة المشتركة .

(٩) في (ص) : أب واحد ، وهو الصواب .

(١٠) أي صاحب المنتهى .

(١١) اللَّقِيطُ بمعنى : الملقوط المنبوذ المطروح ، قال في المطلع ص ٢٨٤ : "والمنبوذ أي المرمي على الطريق" ، وهو : طفل لا يعرف نسبه ولارقه نبذ أو ضل إلى سن التمميز . راجع المنتهى ٥٥٩/١ .

(١٢) نصه : "وإن ادعاه اثنان فأكثر معاً قُدم من له بينة، فإن تساوا فيها أو في عدمها عُرِضَ مع مُدَّعٍ أو أقاربه - إن مات - على القافة ، فإن ألحقته بواحد أو اثنين لحق ، فيرث كلاهما إرث ولي ، ويرثانه إرث أب ، وإن وصي له قبلاً" انظر المنتهى ٥٦٢/١ ، أي قبل من ألحقته القافة بهما الوصية له .

قوله : (وَجُهِلَ السَّبْقُ مُطْلَقاً) ^(١) بأن لم يُعْلَم أوقعا مرتبين أو معاً .
 قوله : (فسخهما حاكم) أي فسخ النكاحين ^(٢) ، قال ابن نصر الله ^(٣) :
 لا يتعين فسخ الحاكم للخلاص فإنهما ^(٤) لو طَلَّقَا أَعْنَى [عن] ^(٥) فسخه انتهى
 قال في الإنصاف ^(٦) : وعن أبي بكر ^(٧) يُطَلِّقَانِهَا ، حكاه عنه ابن شاقلاً ^(٨) ،
 قلت : هذا أحوط ، قال ابن خطيب السلامة ^(٩) في نكته : فعلى هذا هل
 ينقص هذا الطلاق العدد لو تزوجها بعد ذلك ؟ ينبغي ألا يكون كذلك ؛ لأنه
 لا يتعين وقوع الطلاق به ، انتهى ^(١٠) وإن أَقَرَّتْ بالسبق لأحدهما لم يقبل
 نصاً ^(١١) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٦٤/٢ : "وإن زَوَّجَ وَلَيَّانَ لَاتَيْنِ وَجُهِلَ السَّبْقُ مُطْلَقاً ، أو عُلِمَ سابق ثم نُسِيَ ، أو عُلِمَ السَّبْقُ وَجُهِلَ السَّابِقُ ، فسخهما حاكم" قدمه في الفروع ١٨٤/٥ ، وراجع : الإنصاف ٨٨/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٠/٥ .
- (٢) على الصحيح من المذهب ؛ لأن أحدهما صحيح ولا طريق للعلم به ولا مرجح لأحدهما ، المراجع السابقة .
- (٣) راجع حاشيته على الفروع ص ١٠٩ .
- (٤) أي المعقود لهما .
- (٥) هكذا في (ص) ، وهو الأظهر الموافق للسياق .
- (٦) ٨٩/٨ .
- (٧) أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال ، سبق التعريف به ص ١٢١
- (٨) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلاً الفقيه البغدادي البزار شيخ الحنابلة وتلميذ أبي بكر عبد العزيز ، جليل القدر ، حسن الكلام في الأصول والفروع ، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة .
- راجع : تاريخ بغداد ١٧/٦ ، رقم ٣٠٤٨ ، المنهج لأحمد ٧٥/٢ ، رقم ٦١٤ ، شذرات الذهب ٦٨/٣ ، الطبقات ١٢٨/٢ ، رقم ٦١٤ .
- (٩) سبق التعريف به ص ٣١٤ .
- (١٠) وجزم به البهوتي في شرحه للمنتهى ، راجع ٢٢/٣ .
- (١١) على الصحيح من المذهب ، راجع المغني والشرح الكبير ٤٠٧/٧ ، وصححه في الفروع ١٨٥/٥ ، وراجع : الإنصاف ٩٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٠/٥ .

قوله : (وإلا فلا إلخ) (١) أي وإن لم يكن (٢) ادّعى السبق فلا ميراث لها منه أيضاً (٣) إن أنكر ورثته كونه سابقاً ، ولها تخليفهم (٤) ، فإن نكّلوا (٥) قضى عليهم (٦) ، ولو ادّعى كلُّ منهما (٧) السبق فأقرت به لأحدهما ثم فرق بينهما وجب المهر على المقر له ، وإن ماتا ورثت المقر له دون صاحبه (٨) ، وإن ماتت قبلهما احتمل أن يرثها المقر له (٩) واحتمل ألا يقبل إقرارها له ، أطلقهما في المغني والشرح (١٠) ، وإن لم تُقر لأحدهما إلا بعد موته فكما لو أقرت له في حياته ، وليس لورثة واحد منهما الإنكار لاستحقاقها (١١) ، وإن لم تُقر لواحد منهما أُقرع بينهما وكان لها ميراث من تقع القرعة عليه ، وإن كان أحدهما قد أصابها وكان هو المقر له ،

(١) قال في المنتهى ١٦٤/٢ : "وإن مات الزوجان ، فإن كانت أقرت بسبق لأحدهما فلا يرث لها من الآخر ، وهي تدعي ميراثها ممن أقرت له ، فإن كان ادّعى ذلك أيضاً دُفع إليها وإلا فلا إن أنكر ورثته" . راجع : الإنصاف ٩٤/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٠/٥-٦١ .

(٢) أي الذي أقرت له بالسبق .

(٣) أي كالأخر الذي لم تُقر بسبقه ، فشرط الإرث في هذه الحالة : أن يدّعي السبق مع إقرار المرأة بذلك ، أو تُقر المرأة بسبقه ولا يدعيه هو وتُقر ورثته بالسبق .

(٤) أي ورثة المقر له بالسبق .

(٥) النكول : الامتناع ، يُقال : نكّل ينكّل ونكّل ، وذلك بأن يرجع عن شيء قاله ، أو عدوّ قاومه ، أو شهادة أرادها ، أو يمين تعين عليه أن يحلفها . راجع : المطلع ص ٢٣٨ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٣٥ .

(٦) راجع : الإنصاف ٩٤/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦١/٥ .

(٧) أي من الزوجين .

(٨) لأنها تدعي بطلان نكاحه .

(٩) كما ترثه هي .

(١٠) ٤٠٨/٧-٤٠٩، ٤٤٧-٤٤٨ .

(١١) لأن مورثهم قد أقر لها بدعوى صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها ، راجع المغني والشرح السابقين .

أو كانت لم تُقَرِّ لواحد منهما فلها المسمى ؛ لأنه مُقَرَّر لها به وهي لاتدعي سواه ، وإن كانت (١) مُقَرَّة للآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يُقَرِّ لها بالمسمى ، فإن استويا (٢) أو اصطلحا (٣) فلا كلام (٤) ، وإن كان مهر المثل أكثر حَلَف (٥) على الزائد ويسقط ، وإن كان المسمى لها أكثر فهو مُقَرِّ لها بالزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها (٦) .

تتمة : نقل حنبل (٧) عن أحمد في رجل له ثلاث بنات زَوَّج إحداهن من رجل ثم مات الأب ولم يُعَلِّم أَيْتِهْن زَوَّج ؟ يُقَرِّع (٨) . فأَيْتِهْن أصابتهن القرعة فهي زوجته ، وإن مات الزوج فهي التي ترثه (٩) .

قوله : (تحت حَجْرِهِ ونحوه) (١٠) أي نحو ما ذكر [٣٦/أ] من المسائل ، كما لو زوج ابنه الصغير بمولية موكله ، أو زوج عبده الصغير بابنته بإذنها (١١) حيث لم تُشْتَرَط الكفاءة (١٢) للصحة ، وهو المذهب (١٣) .

-
- (١) من قوله : لم تُقَرِّ لواحد ... ، إلى قوله : وإن كانت ، ليست في (س) .
 (٢) أي مهر المثل والمسمى .
 (٣) أي الواطىء والموطوءة على قليل أو كثير .
 (٤) لأن الحق لا يعدوهما .
 (٥) أي الواطىء .
 (٦) راجع ماسبق من قوله في الصفحة السابقة : ولو ادَّعى كُلُّ منهما السبق فأقرت به لأحدهما ، إلى قوله في هذه الصفحة : فلا تستحقها ، في : المغني والشرح الكبير ٤٠٨/٧-٤٠٩، ٤٤٧-٤٤٨ ، الإنصاف ٩٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦١/٥ .
 (٧) سبق التعريف به ص ٦٨ .
 (٨) أي بين البنات .
 (٩) نقلها في : المغني والشرح الكبير ٤٠٨/٧، ٤٤٧ ، الإنصاف ٩٥/٨ .
 (١٠) قال في المنتهى ١٦٥/٢ : "ومن زَوَّج عبده الصغير بأخته ، أو ابنه ببنت أخيه ، أو وصي في النكاح : صغيراً بصغيرة تحت حَجْرِهِ ونحوه صح أن يتولى طرفي العقد" قاله في الإقناع ٦٢/٥ ، وراجع الإنصاف ٩٦/٨ .
 (١١) في (ن) و(ص) : المجبرة بدل بإذنها ، وراجع الإنصاف ٩٦/٨ .
 (١٢) سيأتي تعريفها في كلام المصنف بعد فصل إن شاء الله ص ٣٤٣ .
 (١٣) سيأتي بيان ذلك في ص ٣٤٢ .

قوله : (أَوْ وَكَلَّاحِدًا^(١) ونحوه) أي نحو ما ذكر كوصي على عاقلة ، ومن أقامه الحاكم عليها .

قوله : (ويكفي : زَوَّجْتُ إِيَّاهُ)^(٢) فلا يعتبر أن يقول : وقبلت نكاحها .
قوله : (أَوْ تَزَوَّجْتُهَا إِيَّاهُ) أي يكفي قول الزوج أو وكيله :
تزوجتها^(٣) ، فلا يعتبر إتيانه بالإيجاب ، لأن من يتولى طرفي العقد لا يشترط أن يأتي بالإيجاب والقبول .

تنبيه : لا بد أن يقول الوكيل : تزوجتها لموكلي فلان ، أو لفلان ، ولا يصح العقد إن قال : تزوجتها فقط ، ولم يُنبه عليه هنا لتقدمه آنفاً^(٤) .

فصل [فيما إذا قال لأُمته التي يحلُّ له نكاحها : أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ وَنَحْوَهُ]

قوله : (التي يحلُّ له نكاحها إذاً لو كانت حُرَّةً)^(٥) يشمل الكتابية^(٦) ،

(١) أي : وكَلَّ الزوج والولي رجلاً واحداً في الإيجاب والقبول : فله أن يتولى طرفي

العقد لهما . راجع : المنتهى ١٦٥/٢ ، الإنصاف ٩٧/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٢/٥

(٢) قال في المنتهى ١٦٥/٢ : "ويكفي : زَوَّجْتُ فلاناً فلانةً" ، أو تزوجتها إن كان هو

الزوج أو وكيله . راجع الإنصاف والإقناع السابقين ، وقدمه في الفروع

١٨٦/٥ ، وهو المذهب .

(٣) ويزيد الوكيل : لموكلي فلان ويأتي بعد قليل .

(٤) راجع ص ٣٣٣ .

(٥) قال في المنتهى ١٦٦/٢ : "وَمَنْ قَالَ لِأُمْتِهِ الَّتِي يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا إِذَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً -

مِنْ قَنٍّ أَوْ مَدْبَرَةٍ أَوْ مُكَاتِبَةٍ أَوْ مُعَلَّقٍ عَتَقَهَا بِصِفَةِ أُمٍّ وَلَدَهُ - : أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ

عِتْقَكَ صَدَاقَكَ ، أَوْ جَعَلْتُ عِتْقَ أُمْتِي صَدَاقَهَا ، أَوْ صَدَاقَ أُمْتِي عَتَقَهَا ، أَوْ قَدْ

أَعْتَقْتُهَا وَجَعَلْتُ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا ، أَوْ أَعْتَقْتُهَا عَلَى أَنْ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ

عَلَى أَنْ أَتَزَوَّجَكَ وَعَتَقِي - أَوْ عَتَقَكَ - صَدَاقَكَ صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : وَتَزَوَّجْتُكَ ،

أَوْ تَزَوَّجْتُهَا إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُتَصِلًا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ" ، وهو المذهب ، راجع :

الفروع ١٨٦/٥ ، الإنصاف ٩٨/٨-٩٩ ، الإقناع مع شرحه ٦٣/٥ .

(٦) واحدة أهل الكتاب : من اليهود والنصارى .

وَيُجْرَجُ المجوسية (١) ونحوها (٢)، والمُعْتَدَّة (٣)، والزائدة على الأربع (٤).
 قوله : (إن كان [الكلام] (٥) متصلاً) يعني ولو حُكِّمًا (٦)، فلو سكت
 ما يمكنه الكلام فيه ، أو تكلم بأجنبي (٧) عَتَّقَتْ ولم يصح النكاح (٨).
 قوله : (ويصح جعل صداق من بعضها حُرٌّ عِتْقَ البعض الآخر) (٩) أي
 يشترط (١٠) إذنها وإذن مُعْتَقِ البقية إن كان ممن يُعْتَبَرُ إذنه (١١).
 تمة : قال الشيخ تقي الدين : إذا قال : أَعْتَقْتُكَ وتزوجتك على ألفٍ
 ينبغي أن يصح النكاح هنا إذا قيل به في إصداد العتق بطريق الأولى
 وعلمه (١٢)، وقال القاضي (١٣) : لو قال الأب ابتداءً : زوجتك ابنتي على
 عتق أمتك فقال : قبلت لم يمتنع أن يصح ، حكاه عنهما في الإنصاف (١٤).

-
- (١) نسبة إلى المجوس وواحدهم مجوسي ، وهم عبّاد النار . راجع : اللسان
 ٢١٣/٦-٢١٤ ، المطلع ص ٢٢٢ .
- (٢) كالوثنية .
- (٣) أي وتخرج المعتدة كذلك بجامع الحرمة في كل منهن .
- (٤) أي إذا كان متزوج بأربع حرّمت عليه الخامسة حتى يترك بعضهن .
- (٥) زيدت ليتضح السياق ، وهو الأظهر كما في نص المنتهى في الصفحة السابقة هامش
 (٥) .
- (٦) كأن يَعْتَرِضَهُ سُعال أو عطاس .
- (٧) أي بكلام خارج عن ذلك .
- (٨) أي لو قال : أَعْتَقْتُكَ ثم سكت ، أو تكلم بكلام آخر ثم عاد فقال : وجعلت
 عتقك صداقك لم يصح النكاح ، لكونها صارت بالعتق حرة ، فيحتاج إلى أن
 يتزوجها برضاها بصداق جديد . راجع الكشف ٦٣/٥ .
- (٩) انظر المنتهى ١٦٦/٢ .
- (١٠) الصواب بشرط .
- (١١) وكان الكلام متصلاً بحضرة شاهدين كما سبق ، راجع الكشف ٦٤/٥ .
- (١٢) نصه : "ولو قال : أَعْتَقْتُكَ وتزوجتك على ألف درهم صح هذا النكاح بطريق
 الأولى ، لأنه لم يجعل العتق صداقاً" . انظر الاختيارات ص ٢٠٨ .
- (١٣) سبق التعريف به ص ١١٣ .
- (١٤) انظر كلام الشيخ تقي الدين ١٠١/٨ ، وكلام القاضي ١٠٢/٨ .

قوله : (بنصف قيمة ما عتق) (١) أي من كُلهَا أو بعضها (٢)، وإن ارتدَّت أو فعلت ما يفسخ نكاحها كأن أرضعت له زوجة صغيرة أو نحو ذلك قبل الدخول (٣) فعليها قيمة ما عتق (٤) حال الإعتاق (٥).
تتمة : قال في الفروع (٦) : وإن أعتقت عبداً على تزوجه بها بسؤاله أولاً عتق مجاناً ، وإن قال : أعتق عبدك عني على أن أزوجه ابنتي لزمته قيمته ، لأن الأموال لا تستحق (٧) بالعقد عليها بالشرط ، كقوله : أعتق عبدك عني على أن أبيعك [ب/٣٦] عبدي ، ولأنه غره ، قال ابن عقيل (٨) : وعلى هذا الأصل يضمن كل غارٍ في مالٍ حتى أتلف المغرور ماله ، لأنه أزال ملكه على بدل لم يسلم (٩).

فصل [في الإِشْهَادِ عَلَى النِّكَاحِ]

قوله : (غير مُتَّهَمِينَ لِرَحْمِ) (١٠) بألا يكونا من عمودي نسب أحد

- (١) قال في المنتهى ١٦٧/٢ : "ومن طُلِّقَتْ قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة ما عتق ، وتَجَرَّ على الاستِسْعاء غير مليئة" . راجع : المحرر ١٨/٢ ، الإقناع ٦٣/٥
- (٢) ان كانت مبعضة أو مشتركة .
- (٣) في (ن) و(ص) : بها ، وهو صواب .
- (٤) أي كاملاً .
- (٥) راجع الإقناع مع شرحه ٦٤/٥ .
- (٦) ١٨٧/٥ .
- (٧) في (ن) و(ك) : لا تستحق العقد .
- (٨) سبق التعريف به ص ٨١ .
- (٩) انتهى كلام صاحب الفروع .
- (١٠) قال في المنتهى ١٦٧/٢ : "فلا ينقذ إلا بشهادة ذكرين بالغين عاقلين متكلمين سميعين مسلمين - ولو أن الزوجة ذمية - عدلين ولو ظاهراً ، فلا ينقض لو بانا فاسقين غير مُتَّهَمِينَ لِرَحْمِ" ، وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ١٠٢/٨ - ١٠٣ ، الإقناع مع شرحه ٦٥/٥ - ٦٦ .

الزوجين^(١) أو الولي ، قاله ابن نصر الله^(٢) في حاشية الفروع^(٣) .
 قوله : (ولو أَنَّهُمَا ضَرِيرَان) ^(٤) يعني إذا تيقنا الصوت تيقناً لا شك فيه^(٥) .

فائدة :

إذا تاب^(٦) في مجلس العقد فكمستور^(٧) ، قاله في الترغيب^(٨) (٩) .
 قوله : (تواصٍ بكتمانه) ^(١٠) أي كتمان النكاح ، فلو كتمه الزوجان والولي والشهود صح وكُره^(١١) .
 قوله : (ولا تُشترط بخلوها) ^(١٢) من الموانع) أي لا تُشترط الشهادة بذلك قال ابن نصر الله^(١٣) : ينبغي أن يُقَيَّد ذلك بما إذا لم يعلم^(١٤) أنها كانت ذات زوج قبل ذلك فتشترط الشهادة بذلك^(١٥) ، أو إخبارها هي بذلك إذا كانت صادقة .

-
- (١) كأبي الزوجة وجدها ، أو ابنها وابنه ، وكذلك الزوج والولي .
 - (٢) راجع حاشيته على الفروع ص ١١٠ .
 - (٣) سبق التعريف بها في ص ٩٨، ٣٥ .
 - (٤) أي الشاهدان .
 - (٥) قاله في الإقناع ٦٦/٥ .
 - (٦) أي الشاهد الفاسق .
 - (٧) أي مستور الحال وهو الذي ظاهره العدالة ، فتقبل شهادته ، وهو المذهب . راجع الإنصاف ١٠٣/٨ .
 - (٨) سبق التعريف به ص ٣٠٨ .
 - (٩) ونقله في الفروع ١٨٧/٥ ، والإنصاف ١٠٣/٨ ، والإقناع ٦٦/٥ .
 - (١٠) قال في المنتهى ١٦٨/٢ : "ولا يُبطله تواصٍ بكتمانه" قدمه في الفروع ١٨٩/٥ ، وراجع الإقناع ٦٦/٥ .
 - (١١) قاله في الإقناع ٦٦/٥ ، لأن السنة إعلان النكاح ، وراجع المغني ٦٣/٧ .
 - (١٢) أي بخلوا الزوجة من الموانع للنكاح كالعدة والرَّدة لأن الأصل عدمهما . راجع الفروع ١٩١/٥ ، شرح البهوتي ٢٥/٣ .
 - (١٣) انظر حاشيته على الفروع ص ١١٠ .
 - (١٤) أي الزوج .
 - (١٥) فإن علم لم تشترط .

تتمة : لو أقرَّ رجل وامرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل مُبْهَمَيْنِ قَبْلَ منهما وثبت النكاح بإقرارهما (١).

قوله : (وعلى أخرى أنها شَرَطُ للزوم للصحة) (٢) أي وعلى رواية أُخْرَى (٣) أَنَّ الكفاءة شرط للزوم العقد للصحة ، وهي المذهب عند أكثر المتأخرين (٤) ، قال في المقنع (٥) : وهي أصح ، وهذا قول أكثر أهل العلم . تتمه : يحرم تزويج المرأة بغير كفء بלא رضاهما وَيُفَسِّقُ به الولي (٦) . قوله : (من امرأة وعصبة) (٧) ظاهره حتى ذي الولاء ، قال ابن نصر الله (٨) : والأظهر عدم دخوله ؛ لأن العلة في ذلك (٩) العار (١٠) وهو إنما

-
- (١) قاله في الإقناع ٦٦/٥ .
 (٢) قال في المنتهى ١٦٨/٢ : "الخامس : كفاءة زوج على رواية ، فتكون حقاً لله تعالى ولها ولأوليائها كلهم ، فلو رضيت مع أوليائها بغير كفء لم يصح ، ولو زالت بعد عقد فلها - فقط - الفسخ ، وعلى أخرى أنها شرط للزوم للصحة فيصح " .
 (٣) أي عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقد سبقت الإشارة إليها ص ٣٣٧ .
 (٤) أما الرواية الأولى فهي المذهب عند أكثر المتقدمين ، قال في الإنصاف ١٠٦/٨ : "وعنه : ليست بشرط - يعني للصحة - بل شرط في الزوم ، قال المصنف هنا : وهي أصح ، وهو المذهب عند أكثر المتأخرين ، واختاره أبو الخطاب - في خلافه - والمصنف ، وابن عبدوس في تذكرته ، وصححه في النظم ، وجزم به في العمدة والوجيز والمنور ، قال في الرعايتين : وهي أولى للآثار ، وقدمه في المحرر والفروع ، قلت : وهو الصواب الذي لا يعدل عنه " .
 وراجع : المحرر ١٨/٢ ، الفروع ١٨٩/٥ ، الإقناع مع شرحه ٦٧/٥ .
 (٥) ٢٩/٣ .
 (٦) لأنه إضرار بها وإدخال للعار عليها ، راجع الإقناع مع شرحه ٦٨/٥ .
 (٧) قال في المنتهى ١٦٨/٢ ، بناءً على ماسبق في هامش (٢) : "ولن لم يرض - من امرأة وعصبة حتى من يحدث - الفسخ " ، وراجع : الإنصاف ١٠٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٧/٥ .
 (٨) لم أجده .
 (٩) أي في التزويج بغير الكفء .
 (١٠) العار : كل شيء يلزم منه عيب أو سب . انظر المصباح المنير ص ٤٣٩ .

يلحق الأقارب دون الأجانب .

قوله : (والكفّاءة إلخ) (١) هي لغة : المساواة والمماثلة (٢) وإنما اعتبرت في الرّجل دون المرأة ، لأن الولد يشرف بشرف أبيه لابشرف أمه ، قال في الفروع (٣) : وموالي (٤) بني هاشم (٥) لا يشاركونهم في الكفّاءة في النكاح ، نقل الميموني (٦) : "مولى القوم من أنفسهم" في الصدقة ولم يكن عنده هذا في التزويج ، ونقل مهنّا (٧) أنه كفء ، ذكرهما في الخلاف (٨) قال في الإنصاف (٩) عن الأول : هو الصحيح من المذهب (١٠) .
قوله : (فلاتزوّج عفيفة (١١) بفاجر) (١٢) قال في الرعاية (١٣) :

- (١) قال في المنتهى ١٦٩/٢ : "والكفّاءة : دين ، فلاتزوّج عفيفة بفاجر ... " وذكر بعد الدين ، المنصب وهو : النّسب والحريّة والصّناعة واليسار ، وهو المذهب . راجع : المحرر ١٨/٢ ، الفروع ٩٠/٥ ، الإنصاف ١٠٧/٨-١٠٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٧/٥-٦٨ .
- (٢) الكفء : النظير والمساوي ، ومنه الكفّاءة في النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة في حسنها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك ، والجمع : أكفّاء ، قاله في المطلع ص ٣٢١ ، نقلًا عن ابن الأثير .
- (٣) ١٩٠/٥ .
- (٤) سبق معنى المولى ص ١٠٩ .
- (٥) بنو هاشم نسبة إلى هاشم جد أبي النبي صلى الله عليه وسلم ووالد عبد المطلب ، واسمه : عمرو بن عبد مناف . راجع المطلع ص ٣٢١ ، ٤٥٧ .
- (٦) سبق التعريف به ص ١١٥ ، ٧٢ .
- (٧) سبق التعريف به ص ١٣٥ .
- (٨) هكذا في الفروع ، انتهى كلامه .
- (٩) ١١٠/٨ .
- (١٠) واختاره صاحب المغني والشارح ، انظر المغني والشرح الكبير ٤٧١ ، ٣٧٨/٧ .
- (١١) سبق معنى العفة ص ٢٩٩ .
- (١٢) الفاجر : المنبعث في المعاصي والمحارم ، قاله في المطلع ص ٣٢١ .
- (١٣) انظر الرّعاية الكبرى ، لابن حمدان ١٣/٣ ، مخطوط رقم ١٩٢٥ بمكتبة جامعة الإمام بالرياض .

بقول (١) أو فعل أو اعتقاد [٣٧/أ] .
 قوله : (فَلَا تَزَوِّجْ حُرَّةً بَعْدَ) (٢) أي سواء كانت حرة الأصل أو عتيقة (٣) ، قال الزركشي (٤) : قلت ولألمن بعضه رقيق (٥) .
 قوله : (بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا) (٦) أي للمرأة من المهر والنفقة ، وقال ابن عقيل (٧) : بحيث لا تتغير عليها عاداتها عند أبيها في بيته (٨) .

-
- (١) أي سواء كان الفجور بقول أو ... الخ .
 (٢) قال في المنتهى ١٦٩/٢ : "وَحُرَّةٌ ، فَلَا تَزَوِّجْ حُرَّةً بَعْدَ ، وَيَصَحُّ إِنْ عَتَقَ مَعَ قَبُولِهِ" ، وراجع الإنصاف ١١٠/٨ .
 (٣) قاله في الإقناع ٦٨/٥ .
 (٤) سبق التعريف به ص ٨٥ .
 (٥) راجع شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٧٥/٥ .
 (٦) قال في المنتهى ١٦٩/٢ : "وَيَسَارُ بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا ، فَلَا تَزَوِّجْ مُوسِرَةً بِمَعْسَرٍ" .
 راجع : الإنصاف ١١١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٦٨/٥ .
 (٧) سبق التعريف به ص ٨١ ، ولم أعثر على كلامه هذا .
 (٨) نقله في الإقناع ٦٨/٥ .

باب المَحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

قوله : (أَوْ مِنْ زِنَا) ^(١) أى ولو كانت البنات من زنا ^(٢)، ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهراً وإن كان النسب لغيره ^(٣)، وظاهر كلام الإمام في استدلاله أن الشبه كافٍ في ذلك ^(٤)، قاله الزركشي ^(٥).

(١) قال في المنتهى ١٧٠/٢ : "والبنات وبنات الولد وإن سفل ، ولو منفيات بلعانٍ أو من زنا" .

أقول : المحرمات في النكاح ضربان : الأول : محرمات إلى أبد ، والثاني : محرمات إلى أمد ، وبدأ هنا بذكر القسم الأول من المحرمات إلى الأبد وهن : المحرمات بالنسب ، وعددهن سبع : الأم ، والجدة لأب أو لأم وإن علت ، والبنات وبنات الولد وإن نزل ، والأخت من أى جهة وبناتها وبنات ابنتها ، وبنات كل أخ شقيق وبناتها وبنات ابنتها وإن نزلن ، والعمة ، والحالة من كل جهة وإن علتنا راجع المنتهى ١٧٠/٢ ، والإقناع ٦٩/٥ ، وفيه : "... وبنات كل أخ وأخت وإن سفلن وبنات ابنتهما كذلك ..." .

(٢) قال البهوتي في شرحه ٢٨/٣ : "لدخولهن في عموم اللفظ" .

(٣) قاله في الإقناع ٦٩/٥ .

(٤) أى استدلال الإمام أحمد رحمه الله بأمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة رضى الله عنها أن تحتجب من ابن أمة أبيها زمعة للشبه الذى رأى بعتبة ، وهى قصة أوردها البخارى رحمه الله فى أكثر من موضع من حديث عائشة رضى الله عنها مفادها : أن عتبة بن أبى وقاص عهدَ إلى أخيه سعد ، أن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد وقال : ابن أخى قد عهد إلىّ فيه ، فقام عبد بن زمعة فقال : أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه ، فتساوقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هو لك ياعبد بن زمعة ، ثم قال عليه السلام : (الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) ، ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : احتجى منه ياسودة) لما رأى من شبهه بعتبة ، فما رآها حتى لقي الله تعالى ، انظر فتح البارى ٣٤٢/٤ ، كتاب البيوع ، باب تفسير المشبهات ، ٣٢/١٢ ، كتاب الفرائض ، باب الولد للفراش ، وراجع مختصر صحيح مسلم للمندرى رقم ٨٧٢ ، كتاب اللعان ، باب الولد للفراش .

(٥) انظر شرح الزركشى على مختصر الخرقى ١٤٩/٥ .

قوله : (وتَحْرِيْمُهُ كَنَسَبِ) (١) أي تحريم الرِّضَاع كتحريم النسب فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، قال ابن نصر الله (٢) : يُسْتَثْنَى من ذلك بنته بالرضاع بلبنه الذي ثاب عنه من زنا فإنها لا تحرم عليه على الصحيح ، بخلاف بنته من الزنا انتهى ، وفي القواعد (٣) : في القاعدة الثانية والخمسين بعد المائة (٤) : والمنصوص عن أحمد في رواية عبد الله أنها (٥) محرمة كالبنات من الزنا فلا يراد إذا (٦) ، نقله في الإنصاف (٧) وأقره . قوله : (لَأُمُّ أَخِيهِ وَأَخْتُ ابْنِهِ مِنْ رِضَاعِ) (٨) فلا يجرمان (٩) ، وفيها صور (١٠) ولهذا قيل : إلا المرضعة وبنتها على أبي المرتضع وأخيه من النسب (١١) وعكسه (١٢) (١٣) ، والحكم صحيح (١٤) ، قال في

(١) إشارة إلى القسم الثاني من المحرمات إلى الأبد وهن : المحرمات بالرضاع ، قال صاحب المنتهى ١٧١/٢ : وتحريمه كنسب حتى في مصاهرة ، فتحرم زوجة أبيه وولده من رضاع كمن نسب

(٢) لم أجده .

(٣) أي القواعد الفقهية لابن رجب الحنبلي .

(٤) القاعدة في المحرمات في النكاح أربعة أنواع ، ذكره ضمن النوع الرابع وهو : المحرمات بالرضاع .

(٥) أي المرتضعة بلبن الزنا .

(٦) انظر القواعد ص ٣٥٢ ، وراجع مسائل الإمام أحمد ، رواية ابنه عبد الله ص ٣٥٢ رقم ١٢٩٩ .

(٧) ١١٤/٨ .

(٨) قال في المنتهى ١٧١/٢ : "فتحرم زوجة أبيه وولده من رضاع كمن نسب" ، لأُمِّ أَخِيهِ وَأَخْتُ ابْنِهِ مِنْ رِضَاعِ .

(٩) انظر : الإنصاف ١١٣/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧٠/٥ نقلًا عن ابن البنا وابن حمدان وصاحب الوجيز .

(١٠) أي في قول صاحب المنتهى "لَأُمُّ أَخِيهِ... إلخ" صور أربع .

(١١) قاله في الإقناع ٧٠/٥ .

(١٢) أي أُمُّ المرتضع وأخته من النسب لا تحرمان على أبي المرتضع وأخيه من الرضاع الكشاف ٧٠/٥ .

(١٣) في هامش (س) : أي أُمُّ الرضيع من النسب لا تحرم على أبيه من الرضاع ، وأخت الرضيع من النسب لا تحرم على أخيه من الرضاع .

(١٤) أي : الحكم الذي هو الإباحة في المسائل الأربع صحيح . راجع الإقناع مع شرحه ٧٠/٥ .

التنقيح^(١): لكن الصواب عدم الاستثناء ؛ لأن إباحتهن لكونهن في مقابلة من يحرم بالمصاهرة^(٢) لا في مقابلة من يحرم من النسب ، والشارع إنما حرم من الرضاع ما يحرم من النسب لا ما يحرم بالمصاهرة^(٣).

قوله : (وحلائل^(٤) عمودي نسبه^(٥)) أي زوجات الآباء وزوجات الأبناء ، سميت امرأة الرجل حليلته لأنها تحل إزاره وتحلله له^(٦).

قوله : (والرَبَائِبُ^(٧)) سواء كُنَّ في حَجْرِهِ^(٨) أو لا في قول عامة الفقهاء^(٩) ؛ لأن التربية لا تأثير لها في التحريم ، وأما ما في الآية^(١٠) فقد خرج مخرج الغالب^(١١) لا الشرط .

قوله : (وَلَا يُحَرِّمُ فِي مُصَاهَرَةٍ إِلَّا تَغْيِيبَ حَشَفَةِ الْخِ)^(١٢) أي لا يكون

(١) راجع ص ٢١٩ ، ونصه : "لكن الأظهر ... إلخ" ، وانظر الإقناع ٧٠/٥ .

(٢) سبق معنى المصاهرة ص ٣٠٢ .

(٣) وقال الزركشي في شرحه لمختصر الخرقى ١٥٦/٥ : "... والصواب عند الجمهور عدم استثنائهما ؛ لأن أم أخته إنما حرمت في غير الرضاع لكونها زوجة أبيه وذلك تحريم مصاهرة لا تحريم نسب ، وكذلك أخت ابنه إنما حرمت لكونها ربيبته" ، وراجع الإنصاف ١١٣/٨ - ١١٤ .

(٤) الحلائل جمع حليلة وهي الزوجة . راجع اللسان ١٦٤/١١ .

(٥) إشارة إلى القسم الثالث من المحرمات إلى الأبد وهن المحرمات بالمصاهرة . راجع المنتهى ١٧١/٢ ، الإنصاف ١١٤/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧١/٥ .

(٦) راجع اللسان ١٦٤/١١ .

(٧) جمع ربيبة وهي : بنت امرأة الرجل من غيره . راجع اللسان ٤٠٥/١ .

(٨) أي في كنفه ورعايته . راجع اللسان ١٦٨/٤ .

(٩) قال في الإنصاف ١١٥/٨ : "وهو صحيح ، وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب" . وراجع الإقناع مع شرحه ٧١/٥ .

(١٠) هي قوله تعالى : {وَرَبِّبْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ...} النساء : الآية ٢٣ .

(١١) أي أنها في غالب أحوالها تكون في حَجْرِهِ . راجع الكشف ٧١/٥ .

(١٢) قال في المنتهى ١٧٢/٢ : "ولا يحرم في مصاهرة إلا تغيب حشفة أصلية في فرج أصلي" . والحشفة : ماتحت الجلد المقطوعة من الذكر في الحَتَّان . راجع المطلع ص ٢٨ .

الوطء مُحَرَّمًا [ب/٣٧] في المصاهرة إلا إن كان كذلك ، فلا تحرم المباشرة دون الفرج . ولا النظر واللمس لشهوة والقُبلة والحلوة (١) ، فالحصر إضافي فلا يرد أن العقد يحرم في المصاهرة أيضاً كما مر .

قوله : (بشرط حياتهما) (٢) أي حياة الواطئين ، فلو أُوْلِجَ (٣) في فرج ميتة ، أو أدخلت امرأة حَشَفَةً (٤) مَيِّتَةً في فرجها لم يُحَرِّمَ (٥) .

تتمة : قال الشيخ تقي الدين (٦) : إذا قَتَلَ رجلٌ رجلاً ليتزوج امرأته لم تحل له أبداً ، وقال في رجل خَبَبَ (٧) امرأة على زوجها : يُعاقب عقوبة بليغة ، ونكاحه باطل في أحد قولي العلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما ويجب التفرق بينهما .

تتمة : في عقد فاسد خلاف (٨) في الانتصار (٩) وغيره ، قاله في الفروع (١٠) ، أي : فيحرم به ما يحرم بالعقد الصحيح أو لا ، قال القاضي (١١) :

-
- (١) على الصحيح من المذهب ، راجع : الإنصاف ١١٨/٨ - ١١٩ ، تصحيح الفروع ١٩٦/٥ - ١٩٧ ، الإقناع مع شرحه ٧٢/٥ .
 - (٢) قال في المنتهى ١٧٢/٢ : "ولا يُحَرِّمُ في مصاهرةٍ إلا تغييب حَشَفَةٍ أصلية في فرج أصليٍّ - ولو دبراً أو بشبهة أو زناً - بشرط حياتهما وكون مثلهما يَطَأُ ويوطأ" .
 - (٣) أي أولج حَيٍّ ذَكَرَهُ .
 - (٤) سبق معناها في الصفحة السابقة .
 - (٥) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ١١٨/٨ ، تصحيح الفروع ١٩٥/٥ .
 - (٦) راجع الاختيارات ص ٢١٧ ، ونقلها في الإنصاف ١٢٢/٨ .
 - (٧) التَّخْبِيبُ يعني : الإفساد ، راجع اللسان ٣٤٢/١ ، وفي هامش (أ) : قوله (خَبَبَ) أي خَدَعَ وأفسدها .
 - (٨) لعلها : في العقد الفاسد خلاف ، والخلاف في كونه يَثْبُتُ التحريم به كالعقد الصحيح أم لا .
 - (٩) سبق التعريف به ص ١٤١، ٣٦ .
 - (١٠) ١٩٥/٥ .
 - (١١) نقله ابن نصر الله في حاشيته على الفروع ص ١١٢ .

العقد الفاسد يُثبت جميع أحكام النكاح (١)، إلا الحِلَّ والإِحْلَالَ (٢) والإِحْصَانَ (٣) والإِزْثَ وتنصيف الصداق بالفرقة قبل المَسِيْس (٤).

فصل [في الضرب الثاني وهُنَّ : الْمُحَرَّمَاتُ إِلَى أَمَدٍ]

قوله : (فَيَحْرُمُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ) (٥) يعني حُرَّتَيْنِ أو أُمَتَيْنِ ، أو حرة وأمة قبل الدخول وبعده ، من نسبٍ أو رضاع .
قوله : (وَبَيْنَ خَالَتَيْنِ) بأن يتزوج كُلُّ من رَجُلَيْنِ بنت الآخر وتلد له بنتاً ، فالمولودتان كل منهما خالة الأخرى (٦).
قوله : (أَوْ عَمَّتَيْنِ) كأن يتزوج كل من رجلين أم الآخر وتلد له بنتاً ، فكل واحدة من المولودتين عمة الأخرى لأم (٧).
قوله : (أَوْ عَمَّةً وَخَالََةً) (٨) بأن يتزوج الرجل امرأة وابنته أمها وتلد كل^{واحدة} منهما بنتاً ، فبنت الابن خالة بنت الأب (٩)، وبنت الأب عمة

- (١) كاللِّعَان ، ووجوب العدة بالخلوة فيه ، وعدة الوفاة بالموت فيه ، والإِحْدَاد ، راجع المغني ١٠/٧ .
- (٢) أي الإباحة للزوج الأول .
- (٣) يأتي بمعان عدة أقربها : المنع من الزنا ، راجع تحرير ألفاظ التنبيه ، للنووي ص ٣٢٤ .
- (٤) أي كون الرجل إذا طَلَّقَ بعد العقد وقبل الدخول فللمرأة نصف المهر ، وراجع المغني ١٠/٧ .
- (٥) قال في المنتهى ١٧٣/٢ : "الضَّرب الثاني : إلى أمد ، وهن نوعان : نوع لأجل الجمع ، فيحرم بين أختين وبين امرأة وعمتها أو خالتها - وإن علتنا من كل جهة - من نسبٍ أو رضاع ، وبين خاليتين ، أو عمتين أو عمة وخالة ... " وراجع الإقناع ٧٤/٥ .
- (٦) وراجع : الفروع ١٩٩/٥ ، الإقناع مع شرحه ٧٥/٥ .
- (٧) راجع : الفروع ١٩٨/٥ ، الإنصاف ١٢٣/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧٥/٥ .
- (٨) أي يحرم الجمع بينهما كذلك .
- (٩) لكونها أخت أمها .

بنت الإبن (١).

قوله : (ولابن مَبَانة شَخْص وبنته من غيرها) (٢) أي من غير المَبَانة ، قال في الإنصاف (٣) : لو كان لكل من رجلين بنت ووطئاً أمة وأُلْحِقَ ولدها بهما ، فتزوج رجل بالأمة وبالبنتين فقد تزوج أم رجل (٤) وأختيه ، ذكره ابن عقيل (٥) ، واقتصر عليه في الفروع (٦) ، قلت : فَيَعَايَاهَا (٧) وقد نظمها بعضهم لغزاً (٨).

قوله : (فإن جُهَلَ فُسْخًا) (٩) أي إن جُهَلَ المتأخر [٣٨/أ] من العقدين فسُخِهما الحاكم (١٠) ، قال في الشرح (١١) : وإن أَحَبَّ أن يُفَارِقَ إحداهما ثم يُجَدِّدَ عَقْدَ الأُخْرَى ويمسكها فلا بأس (١٢) ، وسواء فعل ذلك بقرعة

(١) لكونها أخت أبيها ، وراجع : الفروع ١٩٨/٥ ، الإنصاف ١٢٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧٥/٥ .

(٢) قال في المنتهى ١٧٣/٢ : "لابن أخت شخص من أبيه وأخته من أمه ، ولابن مَبَانة شخص وبنته من غيرها ... أي لا يَحْرُمُ الجمع بينهما خلاف ماسبق ، راجع الإقناع مع شرحه ٧٦/٥ ، والمَبَانة هي المطلقة طلاقاً بائناً .

(٣) ١٢٣/٨ .

(٤) الذي هو ولد الأمة .

(٥) سبق التعريف به ص ٨١ .

(٦) ٢٠٠/٥ .

(٧) سبق معناها ص ٢٠٧ .

(٨) انتهى كلام صاحب الإنصاف ، واللغز هنا : رجل تزوج أم رجل وأختيه .

(٩) قال في المنتهى ١٧٣/٢ : "فمن تزوج أختين أو نحوهما - في عقد أو عقدين معاً - بطلا ، وفي زمنين يبطل متأخر فقط كواقع في عدة الأخرى ولو بائناً ، فإن جُهَلَ فُسْخًا وإحداهما نصف مهرها بقرعة" ، قال في الإنصاف ١٢٤/٨ : "على الصحيح من المذهب" ، وراجع الإقناع مع شرحه ٧٥/٥ .

(١٠) لأن إحداهما مُحَرَّمَةٌ عليه ونكاحها باطل ولا يعرف المحللة له . راجع الكشف

٧٥/٥ .

(١١) أي شرح المقنع المسمى "بالشافى" .

(١٢) راجع الإنصاف ١٢٤/٨ .

أو غيرها (١).

قوله : (وإِذَا أَحَدُهُمَا (٢) نِصْفَ مَهْرِهَا بِقُرْعَةٍ) (٣) يعني إن لم يكن دخل بهما ولا بإحداهما (٤)، فإن دخل بإحداهما أُقْرِعَ بينهما ، فإن وقعت لغير المصَابة فلها نصف المهر . وللمصَابة مهر المثل (٥)، وبالعكس (٦) للمصَابة المسمى (٧) ولا شيء للأخرى ، وإن أصابهما فلاحداهما المسمى وللأخرى مهر المثل يقترعان عليهما (٨)، وإن ولدتا أو إحداهما منه لحقه النسب (٩) وله العقد في الحال على واحدة منهما حيث لم يكن دخل بواحدة (١٠)، فإن كان دخل بواحدة منهما فله العقد على المصَابة في الحال (١١) أو على أختها إذا انقضت عدة المصَابة ، وإن أصابهما لم يعقد على واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى (١٢).

- (١) انتهى كلام الشارح ، راجع الشرح الكبير مع المغني ٤٨٨/٧ .
 - (٢) أي لإحدى الأختين اللتين تزوجهما ولم يدخل بهما ثم فسخ الحاكم نكاحهما .
 - (٣) سبق معناها ص ١٠٨ .
 - (٤) لأن نكاح واحدة منهما صحيح وقد فارقتها قبل الدخول فلها نصف المهر .
 - (٥) بما استحل من فرجها ، راجع الإقناع ٧٦/٥ .
 - (٦) أي بأن وقعت القرعة للمصَابة .
 - (٧) أي المهر المتفق عليه كاملاً .
 - (٨) قاله في الإقناع ٧٦/٥ ، وزاد : "وليس له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى" .
 - (٩) قال في شرح المقنع : "لأنه إما من نكاح صحيح أو نكاح فاسد ، وكلاهما يلحق النسب فيه" . انظر الشرح الكبير مع المغني ٤٨٨/٧ .
 - (١٠) أي له العقد في الحال على واحدة منهما بعد فسخ الحاكم للنكاحين إن لم يكن دخل بهما أو بإحداهما ؛ لأنه لأعدة حينئذ . راجع الإقناع مع شرحه ٧٦/٥ .
 - (١١) أي بعد الفسخ .
 - (١٢) قلت : يمكن أن ينظم الكلام السابق في الأحوال التالية :
- الحالة الأولى : ألا يكون المتزوج بالأختين قد دخل بواحدة منهما فلاحداهما نصف مهرها بقرعة وله أن يعقد على إحداهما في الحال بعد فسخ الحاكم للنكاحين .

قوله : (بإخراج عن ملكه) (١) يعني ولو لبعضها ؛ لأنه يحرمها .
 قوله : (أو هبة) يعني لمن لا يملك استرجاعها منه كغير ولده (٢) .
 تتمه : المحرم الجمع بين السريتين (٣) الأختين أو نحوهما في الوطء لا
 في دواعيه فيكره ولا يحرم ، قاله ابن عقيل (٤) ، وقال في الإنصاف (٥) :
 الصحيح من المذهب أن دواعي الوطء كالوطء (٦) .
 قوله : (لم يلزم ترك الباقيّة فيه) (٧) أي

- = الحالة الثانية : أن يكون قد دخل بواحدة منهما فيقرع بينهما وحينئذ لا يخلو
 من أمرين : أحدهما : أن تقع القرعة على المصابة ، فلها المسمى ولا شيء للأخرى
 الثاني : أن تقع على غير المصابة ، فلها نصف المهر وللمصابة مهر مثلها بما استحل
 من فرجها ، وله في هذه الحالة العقد على المصابة في الحال بعد فسخ الحاكم ، أو
 على الأخرى بعده إذا انقضت عدة المصابة .
- الحالة الثالثة : أن يكون دخل بهما جميعاً ، فلا حداهما المسمى ، وللأخرى مهر
 مثلها يقترعان على ذلك وليس له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى .
 (١) قال في المنتهى ١٧٤/٢ : "ومن ملك أختين أو نحوهما معاً صح ، وله وطء أيهما
 شاء وتحرم به الأخرى حتى يحرم الموطوءة بإخراج عن ملكه ولو بيع
 للحاجة أو هبة... الخ" . وراجع : الإنصاف ١٢٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ٧٧/٥
 لكونه إذا وهبها لولده أمكن أن يسترجعها منه ، لصحة رجوع الوالد في هبته
 (٢) لولده كما تقدم في الهبة ص ١٣٠-١٣١ .
- (٣) سبق معنى السرية ص ٨٨ .
- (٤) سبق التعريف به ص ٨١ ، وراجع التذكرة في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن
 حنبل ، لابن عقيل مخطوط رقم ١٠٩ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
 لوحة ١٣٧ ، وراجع كذلك الإنصاف ١٢٥/٨ وفيه : "ويتوجه أن يحرم"
 والإقناع مع شرحه ٧٧/٥ .
- (٥) ١٣٠/٨ .
- (٦) من قوله : وقال في الإنصاف ، إلى قوله : كالوطء ، ليست في (ن) و(ص) .
- (٧) هذه المسألة مبنية على المسألة المتقدمة في هامش (١) فيما إذا ملك أختين معاً ،
 قال في المنتهى ١٧٤/٢ : "فإن عادت ملكه - ولو قبل وطء الباقيّة - لم يصب
 واحدة حتى يحرم الأخرى ، ابن نصر الله : إن لم يجب استبراء ، فإن وجب لم
 يلزم ترك الباقيّة فيه" . أي إن عادت التي أخرجها عن ملكه إليه مرة أخرى ولو
 كان ذلك قبل وطء الباقيّة لم يصب واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ، =

في الاستبراء^(١)، ومثل ذلك لو رجعت إليه وهي معتدة فلا يلزمه ترك الباقية في عدة العائدة .

قوله : (فالنكاح بحاله)^(٢) أي باق لم ينفسخ لكن لا يحل له وطء السرية^(٣) حتى يفارق الزوجة التي هي أختها وتنقضي عدتها ولا يحل له نكاح الزوجة حتى يحرم أختها السرية كما تقدم^(٤).

قوله : (وأن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء)^(٥) فإن كان معه ثلاث لم يتزوج رابعة ، وإن كان معه أربع ترك وطء واحدة منهن^(٦).
قوله : (لأن لزمتها عدة من غيره)^(٧) أي غير الواطئ بشبهة ، فإن كانت قد لزمتها عدة من غيره ثم وطئها بشبهة لم يجز له نكاحها حتى

= قال ابن نصر الله : هذا إن لم يجب استبراء ، فإن وجب الاستبراء - بأن باعها أو وهبها ثم عادت إليه - لم يلزمه ترك أختها أو نحوها في زمن الاستبراء ، وراجع الإقناع مع شرحه ٧٨/٥ - ٧٩ ، وقال المنقح عن قول ابن نصر الله : "وهو حسن" انظر التنقيح ص ٢١٩ ، وفي الإنصاف ١٢٩/٨ : "لم يلزمه ترك أختها حتى يستبرئها" .

(١) الاستبراء هو : طلب براءة الرَّحِم من الحمل ، راجع : المطلع ص ٣٤٩ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٨٧ .

(٢) أي : من تزوج أخت سريته بعد تحريم السرية واستبرائها ، ثم رجعت - التي حرمها أو أخرجها عن ملكه - فالنكاح باقٍ على حاله . راجع المنتهى ١٧٤/٢ . وقال في المحرر ٢٠/٢ : "رواية واحدة" ، وراجع الفروع ٢٠٣/٥ .

(٣) سبق معنى السرية ص ٨٨ .

(٤) راجع الإقناع مع شرحه ٧٩/٥ .

(٥) قال في المنتهى ١٧٤/٢ : "ومن وطئ امرأةً بشبهة أو زناً حراماً في عدتها نكاح أختها ووطئها إن كانت زوجة أو أمةً وأن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء" ، وراجع الإقناع ٧٩/٥ .

(٦) لثلاث يجمع ماءه في أكثر من أربع نسوة . راجع شرح البهوتي ٣٤/٣ .

(٧) قال في المنتهى ١٧٥/٢ : "ولا يحل نكاح موطوءةً بشبهة في عدتها إلا من واطئ" لأن لزمتها عدة من غيره" ، وراجع الإقناع ٨٠/٥ .

تنقضي العدتان كما في المحرر^(١) وغيره ، قال ابن نصر الله^(٢) : والقياس أن له نكاحها إذا دخلت في عدة وطئه [ب/٣٨] وصاحب المغني أشار إليه^(٣).

قوله : (وَنُسِخَ^(٤) تَحْرِيمِ الْمَنْعِ) أي مَنَعَ النبي صلى الله عليه وسلم من التزوج على نسائه والتبديل بهن ، وهو قوله تعالى : {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ...} الآية^(٥) ، بقوله^(٦) تعالى : {تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ...} الآية^(٧).

(١) قلت : الذي يظهر أن صاحب المحرر صحح جواز النكاح ، حيث قال ٢١/٢ : "وَيَحْرُمُ نِكَاحُ الْمُطَوَّءَةِ بِشَبْهَةِ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا عَلَى الْوَاطِئِ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَدْ لَزِمَتْهَا عِدَّةٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ، أَصَحُّهُمَا جَوَازُهُ" .

وفي الفروع ٢٠٦/٥ : "وعنه : إن لزمته عدة من غيره حرم وإلا فلا وهي أشهر" ، وفي تصحيح الفروع ٢٠٦/٥ : "الذي قال المصنف أنه أشهر هو المذهب" وراجع الإنصاف ١٣٤/٨ .

(٢) لم أجده .

(٣) راجع ٩٠/٧ .

(٤) قال في المنتهى ١٧٥/٢ : "وليس حُرِّمَ جمع أكثر من أربع إلا النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان له أن يتزوج بأي عدد شاء ، ونُسِخَ تحريم المنع ... " ، وراجع الإنصاف ١٣١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨١/٥ .

والنسخ في اللغة يطلق على معان منها : الإبطال والإزالة ، وفي اصطلاح الأصوليين هو : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متراخ عنه ، راجع : لسان العرب ٦١/٣ ، شرح الكوكب المنير ٥٢٦/٣ ، مناهل العرفان ، للزرقاني ١٧٦/٢ .

(٥) سورة الأحزاب : آية ٥٢

(٦) أي نُسِخَتْ بقوله تعالى ... إلخ .

(٧) سورة الأحزاب : آية ٥١ ، قلت : إنما نُسِخَتْ - عند القائلين به - بقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ...} آية ٥٠ من السورة نفسها ، قال ابن الجوزي : .. وهو مروي عن علي وابن عباس وعائشة وأم سلمة وعلي بن الحسين انظر كتاب نواسخ القرآن ، باب ٢٩ ، ص ٤٣١-٤٣٣ .

والقول الآخر : أنها مُحْكَمَةٌ وليست منسوخة ، قال ابن جرير في تفسيره ٣٠/٢٢ : "أولى الأقوال عندي بالصحة قول من قال : معنى ذلك : لا يحل لك النساء من بعد اللواتي أحللتهم لك بقولي : {إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ ...} لأن قوله : {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ...} عقيب قوله : {إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ ...} وراجع أحكام القرآن ، لابن العربي

فصل [في المَحَرَّمَاتِ لِعَارِضٍ وَهِنَّ النُّوعِ الثَّانِي مِنَ الْمَحَرَّمَاتِ إِلَى أَمَدٍ]

قوله : (وَمُعْتَدَّتُهُ) ^(١) أي معتدة غيره ، سواء كانت من وطءٍ مباحٍ أو مُحَرَّمٍ ، أو من غير وطء ^(٢) .
قوله : (وتنقضي عدتهما) ^(٣) أي عدة الزانية وعدة مطلقته ثلاثاً من الزوج الذي نكحته .

تتمة : ظاهر كلامهم أنه لا يشترط في العدة ^(٤) أن تكون بعد التوبة وإنما هي من حين فراغ الوطء كما في الموطوءة بشبهة ^(٥) ، قال في شرح المقنع ^(٦) : انقضاء عدتها بوضع الحمل إن حملت من الزنا ^(٧) ، قاله ابن قندس في حاشية المحرر ^(٨) ، وكذا قال ابن نصر الله ^(٩) : الأظهر عدم

(١) قال في المنتهى ١٧٦/٢ : "النوع الثاني : لِعَارِضٍ يزول ، فتحرم زوجة غيره ومعتدته ومستبرأته منه" .

(٢) كالماتوفي عنها زوجها قبل الدخول ، راجع الإقناع مع شرحه ٨٢/٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٧٦/٢ : "... وزانية - على زانٍ وغيره - حتى تتوب بأن تُرَاوَدَ فتمتنع ، ومطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره وتنقضي عدتهما" ، وراجع : الإنصاف ١٣٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨٣/٥-٨٤ .

(٤) أي عدة الزانية .

(٥) راجع الصفحة السابقة والتي قبلها ، وراجع المخطوط نسخة (أ) كتاب العدد ، ص ٥٢٤ .

وقال ابن قندس في حاشية المحرر ص ٩٩ : "... حيث قالوا : عدة الموطوءة بشبهة عدة المطلقة وكذلك عدة المزنى بها ، وعنه : تُسْتَبْرَأُ بحیضة ، ولم يُنْقَلْ عن أحد منهم أن ذلك بعد التوبة بل قالوا : حتى تتوب وتنقضي العدة ، فلا فرق بين تقدم براءة الرحم على التوبة أو التوبة على براءة الرحم" .

(٦) الشرح الكبير مع المغني ٥٠٢/٧ .

(٧) انتهى كلام الشارح .

(٨) راجع ص ٩٩ ، باب المحرمات في النكاح ، مخطوط رقم ٨٦/٦٨ بالمكتبة السعودية بالرياض . وسبق التعريف بابن قندس ص ١١٧ .

الاشتراط انتهى . ويأتي في العَدَد (١) : أن الأمة غير الزوجة (٢) إذا زنت
يكفيها الاستبراء .

قوله : (أبواها كَتَابِيَان) (٣) أي من أهل الكتاب (٤) - ولو حرية (٥) -
والأولى أن لا يتزوج من نسائهم (٦) ، وقال الشيخ تقي الدين : يُكْرَهُ
كذبائهم بلا حاجة (٧) ، فلو كان أبواها أو أحدهما غير كتابي لم تخل ولو
اختارت هي دين أهل الكتاب على المذهب (٨) ، وأهل الكتاب هم : أهل
التوراة والإنجيل ، كاليهود والسَّامِرَة (٩) والنصارى (١٠) ومن وافقهم من

- (١) انظر كتاب العَدَد ص ٥٢٤ من المخطوط نسخة (أ) .
- (٢) في (ص) : المزوجة ، وهو الصحيح كما في كتاب العدد السابق .
- (٣) قال في المنتهى ١٧٦/٢ : "وعلى مسلم ولو عبداً كافراً - غير حُرّة كتابية أبواها
كتابيان ولو من بني تَغْلِبَ ومن في معناهم - حتى تُسَلِّمَ أي يَحْرُمَ على المسلم نكاح
الكافرة حتى تُسَلِّمَ إلا الحُرّة الكتابية الأصل . راجع : الإنصاف ١٣٥/٨ الإقناع مع
شرحه ٨٤/٥ .
- (٤) أهل الكتاب هم الخارجون عن المِلَّة الحنيفية والشرعية الإسلامية ممن يقول
بشرعية وأحكام وحدود وأعلام ، ولهم كتاب محقق مثل التوراة والإنجيل .
راجع المِلَل والنحل ، للشهرستاني ص ٢٠٩ .
- (٥) ينقسم نساء أهل الكتاب إلى قسمين : ذَمِيَّات وحرييات ، فالحرية : من كانت بدار
حرب .
- (٦) على الصحيح من المذهب . راجع : الفروع ٢٠٧/٥ ، الإنصاف ١٣٦/٨ ، الإقناع
مع شرحه ٨٤/٥ .
- (٧) نصه : "ويُكْرَهُ نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر المسلمات ، قاله القاضي
وأكثر العلماء ، كما يكره أن يجعل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين
ولكن لا يحرم" . انظر الاختيارات ص ٢١٧ ، وراجع الفروع ٢٠٧/٥ .
- (٨) قال في الإنصاف ١٣٦/٨ : "على الصحيح من المذهب" وقدمه في الفروع ٢٠٧/٥ ،
وراجع الإقناع مع شرحه ٨٥/٥ .
- (٩) واحدة من أكبر فرق اليهود ، وهم قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من
أعمال مصر ، ولهم قِبْلَة ولغة تخصهم دون سائر اليهود ، كما يزعمون أن
التوراة كانت بلسانهم . راجع الملل والنحل ص ٢١٩ .
- (١٠) أمة المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام رسول الله وكلمته .

الإِفْرَنْج (١) والأَرْمَن وغيرهم ، فأما المتمسك من الكفار بصحف إبراهيم (٢) وشيث (٣) وزبور (٤) داود فليسوا بأهل كتاب (٥) ، لا تحل ذبائحهم ولا مناكحتهم كالمجوس (٦) وأهل الأوثان (٧) .
 قوله : (ومن في معناهم) (٨) أي معنى بني تغلب من نصارى العرب (٩) ويهودهم (١٠) .

-
- (١) قال صاحب المطلع ص ٢٢٢ : "وأما الإِفْرَنْج فهم الرُّوم ، ويقال لهم : بني الأصفر..." .
- (٢) لم ينزل على إبراهيم عليه السلام كتاباً وإنما أنزلت صُحُفاً فيها مناهج علمية ومسالك عملية ، ولهذا لا تعتبر كتاباً بل هي شُبْهَةٌ كتاب . راجع الملل والنحل ص ٢٣٠ .
- (٣) شيث ابن آدم صلى الله عليهما وسلم . راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣١٩ .
- (٤) الزُّبُر : الكتاب ، والجمع زُّبُور مثل : قُدْر وقُدُور ، وغَلَب الزُّبُور على صُحُف داود عليه السلام . راجع لسان العرب ٤/٣١٥ .
- (٥) وإنما لهم شبهة كتاب .
- (٦) سبق معنى المجوس ص ٣٣٩ .
- (٧) قدمه في الفروع ٥/٢٠٧ ، قاله في الإقناع ٥/٨٥ .
- (٨) قال في المنتهى ٢/١٧٦ : "... ولو من بني تغلب ومن في معناهم " ، وراجع الصفحة السابقة هامش (٣) .
- (٩) نصارى العرب : قبائل من العرب تنصروا ، وهم : تنُوخ وبَهْرَاء وبنو تغلب راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣١٩ .
- (١٠) فإنه تحل نسائهم ، راجع نص المنتهى في الصفحة السابقة هامش (٣) ، وقال في الإقناع ٥/٨٥ : "وتحل نساء بني تغلب ومن في معناهم من نصارى العرب ويهودهم" وهو المذهب ، قاله في الإنصاف ٨/١٣٨ ، وقدمه في الفروع وصححه ٥/٢٠٧ .

قوله : (كَأَمَّةٍ مُّطْلَقًا)^(١) أي في كل زَمَانٍ وعلى كل حال .
 قوله : (لِحَاجَةٍ مُّتَعَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ)^(٢) لِكِبَرِهِ أَوْ صِغَرِهِ أَوْ مَرْضَاهُ ، وأدخل
 القاضي^(٣) وأبو الخطاب^(٤) في خلافهما^(٥) : الحَصِي^(٦) والمَجْبُوب^(٧) إذا كان
 له شهوة يخاف معها من التلذذ بالمباشرة حراماً وهو عادم الطول^(٨) ، وهو
 ظاهر كلام الخرق^(٩) والموفق^(١٠) وغيرهما^(١١) .

- (١) قال في المنتهى ١٧٦/٢ : "وَمُنِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِكَاحِ كَتَايَةِ كَأَمَةٍ مُّطْلَقًا" راجع الإقناع ٨٤/٥ ، وذكره في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ٢٥/٥ وذكره صاحب الإنصاف كذلك ٤٠/٨ ، وقدمه في الفروع ١٦٣/٥ ، وعلمه الشيخ البهوتي في كشف القناع ٢٥/٥ بأن منعه من نكاح الكتائية : لأنها تَكَرَّهَ صحبتها ، ولأنه أشرف من أن يضع مائه في رَحِمِ كَافِرَةٍ .
- (٢) قال في المنتهى ١٧٧/٢ : "وَلَا يَحِلُّ لِحُرٍّ مُّسْلِمٍ نِكَاحُ أَمَةٍ مُّسْلِمَةٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعِزْوَةِ لِحَاجَةٍ مُّتَعَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ - وَلَوْ مَعَ صِغَرِ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ أَوْ غِيْبَتِهَا أَوْ مَرْضَاهَا - وَلَا يَجِدُ طَوْلًا : مَا لَا حَاضِرًا يَكْفِي لِنِكَاحِ حُرَّةٍ ... " وهو المذهب ، راجع : المغني ١٠٤/٧ ، الفروع ٢٠٧/٥ ، الإنصاف ١٣٩/٨-١٤٠ ، الإقناع مع شرحه ٨٥/٥ .
- (٣) سبق التعريف به ص ١١٣ .
- (٤) سبق التعريف به ص ١١٨ .
- (٥) أي كتاب الخلاف الكبير للقاضي أبي يعلى ، وكتاب الخلاف الكبير ، لتلميذه أبي الخطاب الكلوزاني المسمى : بالإنتصار في المسائل الكبار - سبق التعريف به ص ١٤١، ٣٦ - كما أن لأبي الخطاب كذلك : الخلاف الصغير المسمى : رؤوس المسائل وكلها في الفقه الحنبلي . راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠-٢١١ .
- (٦) الحَصِي : من سُلَّتْ بِيضَتَاهُ ، وقيل : من قَطِعَتْ مِنْهُ جِلْدَتُهُمَا . راجع : المطلع ص ٢٣٣ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٦ .
- (٧) المَجْبُوب : مَنْ جُبَّ ذَكَرُهُ أَي قُطِعَ ، راجع تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٦ .
- (٨) الطُّول بالفتح الفضل ، والمعنى هنا : أي لا يجد فضلاً ينكح به حرة ، قاله في المطلع ص ٣٢٢ ، وسيأتي ذكره بعد قليل في كلام صاحب المنتهى .
- (٩) ذكره الزركشي في شرحه لمختصر الخرق ١٩١/٥ ، ونقل تصريح القاضي وأبي الخطاب .
- (١٠) راجع المغني ١٠٥/٧ .
- (١١) نقله في الإنصاف ١٤٠/٨ .

قوله : (مالاً [٣٩/أ] حاضراً إلخ) (١) قال في الشرح (٢) : أو وجد مالاً ولم يُزَوَّج لقصور نسبه فله نكاح الأمة ، نص عليه (٣) في الغائبة انتهى ، فإن وجد من يُقْرِضه ، أو رضيت الحرة بتأخير صداقها ، أو بدون مهر مثلها ، أو تفويض بُضْعها (٤) ، أو وَهَبَ له ، أو لم يجد من يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل بزيادة تُجْحِفُ بماله (٥) لم يلزمه (٦) ، والقول قوله في خشية العنت (٧) وعَدَم الطَّوْل (٨) حتى لو كان في يده مال فادَّعى أنه وديعة (٩) أو مُضَارَبَة (١٠) قَبْلَ منه .

قوله : (ولو قَدَرَ على ثَمَنِ أمة) (١١) قَدَّمَهُ في التصحيح (١٢) ، ثم قال : وقيل : لا ولو كتابية واختاره جمع كثير وهو أظهر انتهى ، وممن اختار

(١) قال في المنتهى ١٧٧/٢ : "... ولا يجد طَوَّلاً : مالاً حاضراً يكفي لنكاح حُرَّة ولو كتابية فتحل ولو قَدَرَ على ثَمَنِ أمة " ، وراجع : الإنصاف ١٤١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨٥/٥ .

(٢) شرح المقنع المسمى بالشافي ، والمطبوع مع المغني ٥١٤/٧ .

(٣) راجع مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ٢١٣/٣ رقم ١٦٧٥، ١٦٧٦ .

(٤) تفويض البُضْع : أن يُزَوَّج الرجل ابنته المُجْبِرَة أو تأذن المرأة لوليها أن يزوجه بلامهر . انظر زاد المستقنع ، باب الصداق ص ١٠٣ .

(٥) أي تذهب به . راجع المطلع ص ١٦٣ .

(٦) أي لم يلزمه نكاح الحرة وجاز له نكاح الأمة . راجع الإنصاف ١٤١/٨ .

(٧) أصله المُشَقَّة الشديدة ، والمراد هنا : الخَوْف من أن تَحْمِلَه الشهوة على موقعة الزنا . راجع : التحرير ص ٢٥٣ ، المطلع ص ٤٥ .

(٨) سبق معناه في الصفحة السابقة .

(٩) الوَدِيعَة شرعاً : اسم للمال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض . راجع : شرح البهوتي ٤٤٩/٢ ، الكشف ١٦٦/٤ .

(١٠) المُضَارَبَة : دفع مال معين معلوم قدره لمن يَتَجَرُّ فيه بجزء معلوم من ربحه . راجع المنتهى ٤٦٠/١ ، الروض المربع ص ٢٦٥ .

(١١) أي فيحل له نكاح الأمة وإن قدر على ثمنها إذا خَشِيَ العنت ولم يستطع نكاح الحرة ، كما تقدم . راجع المنتهى ١٧٧/٢ .

(١٢) في (ص) : التنقيح ، وهو الصواب ، راجع ص ٢٢٠ .

القول الثاني : القاضي (١) في المَجَرَّد (٢)، وأبو الخطَّاب (٣) في الهداية (٤)،
والمَجْد (٥) في المَحَرَّر (٦)، وابن عقيل (٧) وصاحب المذهب ومسبوك
الذهب (٨)، والمستوعب (٩) والخلاصة (١٠) والنظم (١١)، والموفق (١٢) في

-
- (١) سبق التعريف به ص ١١٣ .
(٢) سبق التعريف به ص ١٣١ .
(٣) سبق التعريف به ص ١١٨ .
(٤) كتاب في الفقه الحنبلي لأبي الخطَّاب الكلوذاني ، يذكر فيه المسائل الفقهية
والروايات عن الإمام أحمد ، فتارة يجعلها مرسلة وتارة يبين اختياره ، وإذا
قال فيه : قال شيخنا ، فهو يقصد القاضي أبو يعلى ابن الفراء ، وقد حذا فيه
حذو المجتهدين في المذهب ، راجع المدخل ، لابن بدران ص ٢١٩ ، وهو كتاب
مطبوع في جزئين . راجع ٢٥٣/١ .
(٥) سبق التعريف به ص ١١٨ .
(٦) سبق التعريف به ص ٣٩، ١٢٣ ، وراجع ٢٢/٢ .
(٧) سبق التعريف به ص ٨١ .
(٨) المذهب في المذهب كتاب في الفقه الحنبلي ، ومسبوك المذهب في المذهب مجلد
في فروع الفقه الحنبلي ، وكلاهما لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ،
راجع الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب ٤١٨/١ ، وقد سبق التعريف بابن
الجوزي ص ١١١ ، ويوجد من كتاب المذهب نسخة مخطوطة مصورة بجامعة الإمام
بالرياض رقم ٥٧٦ ف لكنها غير واضحة الخط وغير مرتبة .
(٩) سبق التعريف به ص ٣٩ .
(١٠) كتاب الخلاصة مجلد في الفقه الحنبلي ، تصنيف أبي المعالي أسعد بن المنجِّى
التنوخى ، تقدمت ترجمته ص ١٦٨ ، وراجع الذيل على طبقات الحنابلة ٤٩/٢ ،
وقال صاحب الإنصاف في المقدمة ١٦/١ : "... وكذلك الخلاصة لابن منجِّى فإنه
قال فيها : أُبَيِّنُ الصحيح من الرواية والوجه ، وقد هُذِبَ فيها كلام أبي الخطَّاب
في الهداية " .
(١١) لعله النظم المفيد لأحمد في مفردات الإمام أحمد ، للقاضي محمد بن علي بن عبد
الرحمن بن محمد الخطيب المتوفى سنة عشرين وثمانائة ، نظمها في ألفية من بحر
الرَّجَز ، ويوجد نظم المفردات ، لابن عبد القوي المتوفى سنة تسع وتسعين
وستمائة والأولى هي الأشهر عند المتأخرين كما ذكر ابن بدران في المدخل
ص ٢٣٤، ٢١٠ .
(١٢) سبق التعريف به ص ١١٥ .

المُقْنَع (١)، والشرح (٢)، والحاوي الصغير (٣)، والوجيز (٤)، وابن عبدوس (٥) وغيرهم (٦)، وتبعهم في الإقناع (٧).
قوله : (ولا يكون ولد الأمة حُرّاً الخ) (٨) يعني إن لم يكن ذا رَحِمٍ محرم للملكها .

تتمة : من تزوج أمة ثم ادّعى فقد أحد الشرطين (٩) فَرَّقَ بينهما ، فإن كان قبل الدخول فلا شيء عليه إن صدّقه سيدها (١٠) وإلا لزمه نصف المسمى ، وبعده جميعه (١١).

(١) ٤٠/٣ .

(٢) الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٥١٣/٧ .

(٣) الحاوي الصغير كتاب في الفقه الحنبلي في مجلدين ، تصنيف نور الدين الضير الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري المتوفي سنة أربع وثمانين وستمائة .

راجع : المدخل ص ٢٠٨ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٣١٣/٢ ، رقم ٤٢١ ، وقد تقدم الكلام عنه ص ١٦٢ .

(٤) سبق التعريف به ص ١٣٥ .

(٥) ابن عبدوس المتأخر صاحب التذكرة في الفقه واسمه : نصر الله بن عبد العزيز ابن صالح بن محمد بن عبدوس الحرائي ، توفي قبل الستمائة .

راجع ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٤٤٧/١-٤٤٨ رقم ٢١٣ ، المقصد الأرشد لابن مفلح ٥٥/٣ رقم ١١٧٤ .

(٦) وقدمه في الفروع ٢٠٧/٥ ، وقدمه في الرعايتين ، وجزم به في المنور نقل ذلك في الإنصاف ١٣٩/٨ ، وقال في التنقيح ص ٢٢٠ : "وهو أظهر" .

(٧) ٨٥/٥ ، قلت : والذي يظهر أنه المذهب .

(٨) قال في المنتهى ١٧٧/٢ : "ويصح نكاح أمة من بيت المال ولا نصير - إن ولدت - أم ولد ، ولا يكون ولد الأمة حُرّاً إلا باشتراط" ، وراجع : الإنصاف ١٧٠/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨٨/٥ .

(٩) أي خوف العنت ، وعدم الطول .

(١٠) لاتفاقهما على بطلان النكاح .

(١١) أي وبعد الدخول يلزمه جميع المسمى مطلقاً . راجع : شرح البهوتي ٣٨/٣ ، الإقناع مع شرحه ٨٦/٥ .

قوله : (وإن مَلَكَ أحد الزوجين إلخ) ^(١) بشراءٍ أو إرث أو غيرهما ، فلو بعثت إليه زوجته ^(٢) : حُرِّمَتْ عليك ونكحت غيرك وعليك نفقتي ونفقة زوجي ، فقد مَلَكَت زوجها وتزوجت ابن عمها وآل ما بيد العبد إليهما ^(٣) .
قوله : (كأَيِّم) ^(٤) بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة : من لازوج لها ^(٥) .
قوله : (إلا الأمة الكتابية) ^(٦) فيحرم نكاحها ^(٧) ويحلُّ وطؤها بملك اليمين قال ابن نصر الله ^(٨) : وينبغي استثناء الأمة المسلمة أيضاً مع فقد الشرطين ^(٩) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٧٨/٢ : "وإن مَلَكَ أحد الزوجين أو ولده الحر أو مكاتبة أو مكاتب ولده - الزَّوْج الآخر أو بعضه - انفسخ النكاح" لأن مَلِك اليمين أقوى من النكاح فيزيله ، وهو المذهب . انظر : الفروع ٢١٠/٥ ، الإنصاف ١٥٠/٨ ، وراجع الإقناع مع شرحه ٨٨/٥ .
- (٢) أي بعثت الزوجة إلى زوجها تخبره .
- (٣) قاله في الفروع ٢١٠/٥ ، والإنصاف ١٥١/٨ .
- (٤) قال في المنتهى ١٧٨/٢ : "ومن جمع في عقد بين مُبَاةٍ ومُحَرِّمةٍ - كأَيِّمٍ ومزوجةٍ - صح في الأَيِّم" . وراجع : الإنصاف ١٥١/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨٩/٥ .
- (٥) وقد سبق معناها ص ٣١٥ .
- (٦) قال في المنتهى ١٧٨/٢ : "ومن حَرَّمَ نكاحها حرم وطؤها بملك إلا الأمة الكتابية" وهو المذهب . راجع : الإنصاف ١٥٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ٨٩/٥ .
- (٧) لثلاثي سترق ولدها ويبقى معها وهي كافرة . راجع الكشف ٨٩/٥ .
- (٨) لم أجده .
- (٩) أي خوف العنت ، وعدم الطول .

باب الشُّرُوط في النِّكَاح

أي ما يشترطه أحد الزوجين أو وليه على الآخر في النِّكَاح (١).
قوله : (كَزِيَادَةِ مَهْرٍ) (٢) أي كاشتراطها أو وليها على الزوج زيادة قَدْرٍ معين في المهر .

تتمة : [ب/٣٩] قال ابن رَجَب (٣) في القاعدة الموفية (٤) سبعين : لو شرطت عليه نفقة ولدها وكسوته صح وكانت من المهر (٥) انتهى ، قال ابن نصر الله (٦) : وظاهره أنه لا يُشترط مع ذلك تعيين مدة كنفقة الزوجة وكسوتها فإنه ذكرها بعدها (٧) ، وفي الإنصاف (٨) : قلت : ليس الأمر كذلك والفرق بين هاتين المسألتين واضح (٩).

-
- (١) قلت : وهي قسمان : صحيح وفاسد .
- (٢) بدأ بذكر مثال الشرط الصحيح فقال ١٧٩/٢ : "زيادة مهر أو نقد معين ، أو لا يخرجها من دارها ... إلخ" ، وقال في الإنصاف ١٥٥/٨ : "فهذا صحيح لازم إن وفئ به وإلا فلها الفسخ ، هذا المذهب بلاريب وعليه الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب" . وراجع الإقناع مع شرحه ٩١/٥ .
- (٣) سبق التعريف به ص ١٠١ .
- (٤) الصحيح : الثانية والسبعين كما في نسخة (ك) ، والظاهر أن المؤلف نقلها عن ابن نصر الله كما هي .
- (٥) نص القاعدة ص ١٣٨ : "اشتراط النفقة والكسوة في العقود يقع على وجهين : معاوضة ، وغير معاوضة ... إلى أن قال : "... ومنها النكاح تقع النفقة والكسوة فيه عوضاً عن تسليم المنافع ولا يحتاج إلى شرطها في العقد كما لا يحتاج فيه إلى ذكر المهر الذي يحصل به أصل الاستباحة ، ولو شرطت عليه نفقة ولدها وكسوته صح ... إلخ" . وراجع الإقناع ٩٢/٥ .
- (٦) انظر حاشيته على الفروع ص ١١٣ .
- (٧) انتهى كلام ابن نصر الله .
- (٨) ١٥٩/٨ .
- (٩) نصه : "قلت : ليس كذلك والفرق بين المسألتين واضح" أي ليست نفقة ولد الزوجة كنفقتها هي .

قوله : (فمات أحدهما)^(١) أي أحد الأبوين ، وكذا لو تَعَذَّرَ سُكْنَى
 المنزل بخرابٍ أو غيره فيبطل الشرط وله السُّكْنَى حيث أراد رضيت أو
 لا^(٢) خلافاً لما أُفْتِيَ به ابن نصر الله^(٣)، لكن لو زال ما تَعَذَّرَتْ معه
 السُّكْنَى من الخراب أو غيره هل يعود حقها؟ لم أقف فيها على شيء
 والظاهر أنه يعود ؛ لأن السُّكْنَى تتجدد بتجدد الزمان^(٤)، وإذا كانت الزوجة
 صغيرة أو مجنونة وشرط عليه السكن في دارها وأراد أن ينتقل بها فهل
 لوليها منعه نظراً للشرط؟ أو لا نظراً لكون الحق في السكن للزوج ، وغاية
 الشرط أنه إذا خالفه فلها الفسخ ، فله نقلها وإذا بَلَغَتْ أو عَقَلَ^(٥) كان لها
 الخيار . قال ابن نصر الله^(٦) : يحتمل وجهين ، أظهرهما له منعه من
 إخراجها ؛ لأن السَّكْنَ صار بالشرط حقاً لها لا يجوز التفريط فيه إلا برضاها
 ورضاها غير مُعْتَبَر فوجب استمرار حقها إلى حين وجود ما يسقطه .
 تتمه : قال ابن نصر الله^(٧) في قول الفروع : أو لا يتزوج عليها
 ولا يتسرى^(٨)، هذا دليل على أن الجمع بين شرطين في هذا الباب جائز

-
- (١) قال في المنتهى ١٧٩/٢ : "ومن شرط أن لا يخرجها من منزل أبيها ، فمات
 أحدهما بطل الشرط" قاله في الإقناع ٩٢/٥ ، وراجع الإنصاف ١٥٦/٨ .
 (٢) صَوَّبَهُ في الإنصاف ١٥٦/٨ ، وَعَلَّلَهُ بأنه الأصل والشرط عارض وقد زال العارض
 فيرجع إلى الأصل .
 (٣) قال في حاشية الفروع ص ١١٣ : "... أُفْتِيَتْ بأنه إن نقلها إلى منزل ترتضيه هي
 فلافسخ ، وإن نقلها إلى منزل لا ترتضيه فلها الفسخ ، ولم أقف فيه على نقل " .
 (٤) وهو رأي ابن نصر الله ، راجع حاشية الفروع ص ١١٤ .
 (٥) في (ص) : عقلت ، وهو الصواب .
 (٦) راجع حاشية الفروع ص ١١٤ .
 (٧) انظر حاشية الفروع ص ١١٣ .
 (٨) نصه : "إذا شرطت في العقد ... ألا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها
 أو لا يتسرى" . انظر الفروع ٢١١/٥ .

بجُلف باب البيع (١)؛ لأن الحديث (٢) إنما جاء في البيع خاصة فيختص به ،
فلو شرط أن لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج عليها ولا يتسرى صح ذلك في
جميع الشروط وليس في كلام الأصحاب ما يخالف ذلك (٣).

فصل [في القسم الثاني من الشروط في النكاح]

قوله : (نكاح الشغار) (٤) بكسر الشين المعجمة بعدها غين معجمة أيضاً
قيل سمي بذلك تشبيهاً في القُبْح برفع الكلب رجله ليبول ، يُقال : شَغَرَ
الكلب إذا رفع رجله ليبول (٥) ، وحكي عن الأصمعي (٦) أنه قال : الشغار

- (١) أي فإنه لا يجوز الجمع فيه بين شرطين .
- (٢) حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ ، وَلَا رِبْحٌ مَالٌ تَضُمَّنَ ، وَلَا يَبْعُ مَالَيْسَ عِنْدَكَ) . رواه أبو داود ٢٨٣/٣ ، كتاب البيوع ، باب في الرجل يبيع ماله عنده واللفظ لأبي داود ، ورواه الترمذي ٥٢٦/٣-٥٢٧ ، كتاب البيوع باب ١٩ ، وقال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح ، ورواه النسائي ٢٩٥/٧ كتاب البيوع ، باب ٧٢ ، وحسنه الألباني في الإرواء ١٤٦/٥ ، رقم ١٣٠٥ . انتهى كلام ابن نصر الله .
- (٣) قال في المنتهى ١٨٠/٢ : "القسم الثاني : فاسد ، وهو نوعان : نوع يُبطل النكاح من أصله ، وهو ثلاثة أشياء : نكاح الشغار وهو : أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما ، أو يجعل بضع كل واحدة - مع دراهم معلومة - مهراً للآخرى" ، وراجع : الإنصاف ١٥٩/٨ ، الإقناع مع شرحه ٩٣/٥ راجع اللسان ٤١٧/٤ .
- (٤) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك الأصمعي الأديب اللغوي ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائة ، وتوفي سنة ست عشرة ومائتين ، ومن مصنفاته : اللغة ، والنحو ، والغريب ، ومعاني الشعر ، والأخبار وغيرها .
- (٥) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤١٠/١٠ ، رقم ٥٥٧٦ ، شذرات الذهب ٣٧/٢ ، تاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات ص ٣٦١ .

الرَّفْعَ ، فكأن كل واحد منهما رفع رجله للآخر مما يريد (١).
قوله : (غَيْرَ قَلِيلٍ وَلَا حِيلَةَ [أ/٤٠] صح) (٢) أي النكاح ولو كان
المسمى دون مهر المثل .

تنبيه : مفهوم كلامه أنه لا يصح بالقليل سواء كان حيلة (٣) أو لا ،
لجعله إياه قسيماً للحيلة كما في التنقيح (٤) والإنصاف (٥) ، قال الحجاوي (٦)
في الحاشية (٧) : وهو فاسد ، لأنه إذا كان المهر قليلاً ولم يكن حيلة فهو
صحيح ، وعبارة الفروع (٨) : غَيْرَ قَلِيلٍ حِيلَةَ بِهِ (٩) أي بالقليل ، وهو

(١) أو لارتفاع المهر بينهما ، ويجوز أن يكون من شَغَرَ البلد إذا خلا ؛ لخلو العقد
عن الصداق ، قاله في المطلع ص ٣٢٣ .

(٢) قال في المنتهى ١٨٠/٢ : "فإن سَمَوْ مهرًا مُسْتَقِلًّا - غير قليل ولا حيلة - صح" وهو
المذهب ، راجع الإنصاف ١٦٠/٨ .

(٣) الحيلة والاحتياج من معانيها : دِقَّةُ التصرف وتحويل الأمور والتلون . راجع
اللسان ١٨٥/١١-١٨٦ ، والمعنى هنا : أن يُسمى في العقد صداقاً حيلة بينما
المقصود هو المشاغرة .

(٤) ص ٢٢١ .

(٥) ١٦٠/٨ .

(٦) هو شَرَفُ الدِّينِ أَبُو النَّجَّاءِ موسى بن أحمد بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي
المقدسي الحنبلي ، من تصانيفه : الإقناع لطالب الإنتفاع - مطبوع - وسبق
التعريف به ص ٢٢-٣٨ ، وزاد المستنقع - مطبوع - وكذا حاشية على التنقيح
وهي المُشار إليها هنا ، كانت وفاته سنة ستين وتسعمائة ، كما في شذرات الذهب
٣٢٧/٨ ، وقيل سنة ثمان وستين وتسعمائة ، كما في الأعلام ٣٢٠/٧ والمدخل
لابن بدران ص ٢٢٦ ، وراجع ترجمته في النعت الأكمل ص ١٢٤ .

(٧) حاشية التنقيح كتاب في الفقه الحنبلي ، تصنيف الحجاوي المترجم له آنفاً ، وهي
محققة ومطبوعة في مجلد واحد ، راجع هذه المسألة في ص ٢٢٠-٢٢١ .

(٨) ٢١٥/٥ .

(٩) نصه : "ويصح مع مهر مُسْتَقِلٍّ غير قليل حيلة به" .

الصواب ، قال ابن قُندُس (١) في حاشيته على الفروع (٢) في قوله (٣) : به ، أي بالقليل لأجل الحيلة (٤) ، قال الزركشي (٥) : وأُجِيبَ عن رواية أنه لا يصح مع تسمية الصداق لكل منهما (٦) فإن (٧) أحمد ضَعَفَهُ من قِبَل ابن إِسْحاق ، أو على أنهما جعلاً مهراً قليلاً حيلة (٨) .

تتمة : من قال : زَوَّجْتُكَ جاريتي هذه على أن تُزَوِّجني ابنتك وتكون رقبته صداقاً لابنتك لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب ؛ لأنه لم يجعل لهما (٩) صداقاً سوى تزويج ابنته ، وإذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقاً لها صح ؛ لأن الجارية تصلح أن تكون صداقاً ، وإن زَوَّجَ

(١) سبق التعريف به ص ١١٧ .

(٢) سبق التعريف بها ص ٣٥ ، وانظر ص ٥٠٧ ، مخطوط رقم ٤٦٨-٨٦ بالمكتبة السعودية بالرياض .

(٣) أي قول صاحب الفروع السابق .

(٤) والمعنى : ويصح مع مهر . إلا القليل لأجل الحيلة به فإنه لا يصح .

(٥) سبق التعريف به ص ٨٥ ، وانظر مقاله في شرحه على الخرق ٢٢١/٥ .

(٦) وهي ماروى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، أن العباس بن عبد الله بن عباس

- رضي الله عنهم - أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته ، وأنكح عبد الرحمن

ابنته وقد كانا جعلاً صداقاً ، فكتب معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما -

إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه : هذا الشغار الذي نهى

عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أبو داود ٢٢٧/٢ ، كتاب النكاح ،

باب في الشغار من طريق ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن هرمز .

(٧) في حاشية التنقيح : بأن أحمد ، وهو الموافق للسياق .

(٨) انتهى كلام الحجاوي ، انظر ص ٢٢١ من الحاشية ، وفيها أيضاً : " فالحيلة توجد في

القليل فاختصت به ، ولعل مقاله المصنف سبقة قلم أو نسخة الفروع التي نقل

منها غير صحيحة في هذا الموضع " ، وهو يقصد بالمصنف هنا : المرداوي صاحب

التنقيح والإنصاف .

(٩) لعل الصواب : لها .

عبدہ امرأةً وجعل رقبته صداقاً لها لم يصح الصداق ؛ لأن مُلک المرأة زوجها يمنع صحة النكاح ، فيفسد الصداق ويصح النكاح ويجب مهر المثل ، قاله في الشرح (١).

قوله : (أو يَتَّفَقَا عليه قبله) (٢) أي قبل العَقْد ولم يرجع الزوج (٣) قبل العقد ، فإن رجع (٤) صح العقد ، فلو شَرَطَ عليه قبل العقد أن يُجِلَّها (٥) ثم نوى عند العقد غير ما شرطوا عليه وأنه نكاح رغبة صح ، قاله الموفق (٦) وغيره ، وَيُقْبَلُ قوله في نيته (٧).

تتمة : من عَزَمَ على تَزَوُّجِها بمطلقة ثلاثاً ووعدها سِرّاً كان أشدَّ تحريماً من التصريح بِمُخْطَبَةِ المعتدة إجماعاً لاسيما يُنْفَقُ عليها وَيُعْطِيها ما تَحَلَّلُ به ذكره الشيخ تقي الدين (٨).

قوله : (وهو : أن يَتَزَوَّجَها مُدَّةً) (٩) كزوجتك ابنتي شهراً أو سنة

-
- (١) انظر الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٥٣١/٧-٥٣٢ ، وراجع الكشف ٩٤/٥ .
 (٢) إشارة إلى الصنف الثاني من الشروط التي تبطل النكاح ، قال في المنتهى ١٨٠/٢ : "الثاني : نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ وهو : أن يتزوجها على أنه إذا أَحَلَّها طلقها ، أو فلانكاح بينهما ، أو ينويه ولم يُذْكَرْ ، أو يتفقا عليه قبله" ، وراجع الإقناع ٩٤/٥ ، وهذا النكاح باطل مع شرطه على الصحيح من المذهب . راجع الإقناع ١٦١/٨ .
 (٣) أي عن نية التحليل .
 (٤) ونوى أنه نكاح رغبة .
 (٥) أي لمطلقها .
 (٦) راجع المغني ١٣٩/٧ ، وفيه : "لأنه خلا عن نية التَّحْلِيلِ وشرطه فصح كما لو لم يذكر ذلك" .
 (٧) أي إذا ادَّعَى أنه رَجَعَ عن شرط التحليل وقصد أنه نكاح رغبة . وراجع الإقناع ٩٥/٥ .
 (٨) راجع مجموع الفتاوى ١١/٣٢-١٢ ، ونقله في الفروع ٢١٦/٥ ، والإقناع مع شرحه ٩٦/٥ .
 (٩) إشارة إلى الصنف الثالث من الشروط التي تبطل النكاح ، قال في المنتهى ١٨١/٢ "الثالث : نِكَاحُ الْمُتَعَةِ وهو : أن يتزوجها إلى مدة ، أو يشترط طلاقها فيه بوقت ، أو ينويه بقلبه... إلخ" فهذا النكاح لا يصح على المذهب ، راجع : الإقناع ١٦٣/٨ ، الإقناع مع شرحه ٩٦/٥ .

أو إلى انقضاء الموسم أو قدوم الحَاجِّ ونحوه .

قوله : (أو أَنَّ لَا تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى مَدَّة كَذَا وَنَحْوَهُ) ^(١) أي نحو ما ذكر كما لو شرط لها أن يَعْزَلَ عنها ، أو أن لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة أو شرط لها النهار [ب/٤٠] دون الليل ، أو شرط على المرأة أن تُنفق عليه أو أن تعطيه شيئاً ^(٢) .

فصل [فيما إذا شَرَطَ الزوج صِفَةً فبانت الزوجة بخلافها]

قوله : (أو قِيلَ زَوَّجْتُكَ) ^(٣) أي قال الولي للزوج .

قوله : (أو بِكَرًّا) معطوف على مسلمة ، أي وإن شرطها مسلمة أو بِكَرًّا .

قوله : (فله الْخِيَار) بين فسخ العقد وإبقائه ، قال في الإقناع ^(٤) : وَيَرْجِعُ بِالْمَهْرِ إِنْ قَبَضَتْهُ ^(٥) عَلَى الْغَارِّ وَإِلَّا ^(٦) سَقَطَ انْتَهَى ، ولعل مراده بِالْقَبْضِ تَقَرُّرَهُ وَإِلَّا فمجرده لا تأثير له .

(١) إشارة إلى النوع الثاني من الشروط الفاسدة وهي : ما يصح معها النكاح ويفسد الشرط ، ومثل لها بقوله : "... أو أن يُسَافِرَ بها ، أو تَسْتَدْعِيَهُ لوطاً عند إرادتها أو أن لَا تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى مَدَّة كَذَا وَنَحْوَهُ فيصح النكاح دون الشرط" . انظر المنتهى ١٨٢/٢ ، وراجع الإقناع ٩٨/٥ .

(٢) ذكره في الإقناع ٩٨/٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٨٢/٢ : "وإن شَرَطَهَا مُسْلِمَةً ، أو قِيلَ : زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْمُسْلِمَةَ أو ظَنُّهَا مُسْلِمَةً - ولم تُعَرَفْ بِتَقَدُّمِ كُفْرٍ - فبانت كَتَابِيَّةٌ ، أو بِكَرًّا ، أو جَمِيلَةً ، أو نَسِيبَةً ، أو شرط نَفِي عَيْبٍ لَا يُفْسَخُ بِهِ النكاح - فبانت بِخِلَافِهِ - فله الْخِيَار" . وراجع الإقناع ٩٩/٥ .

(٤) الإقناع مع شرحه ٩٩/٥ .

(٥) بأن استقرَّ بالدخول أو الخلوة .

(٦) أي وإن لم يستقر بأن فسخ قبل الدخول .

قوله : (أَنَّهَا حُرَّةٌ) (١) أي حُرَّةُ الأصل (٢) ، فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهَا عَتِيقَةٌ فَلَاحِيَارَ لَهُ (٣) كَمَا فِي الْمَحْرَرِ (٤) وَالْفُرُوعِ (٥) وَغَيْرَهُمَا ، قَالَ فِي الْإِنْصَافِ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ (٦) ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ خِلَافَ الْأَصْلِ الْمُتَيَقِّنِ فِيهَا وَهُوَ الرَّقُّ ، وَلَا عِبْرَةَ بَظْنِهِ الْمَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

تتمة : إِنَّمَا يَثْبُتُ رِقُّهَا بِالْبَيِّنَةِ (٧) لَا بِإِقْرَارِهَا ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ (٨) : لَا يَسْتَحَقُّهَا بِإِقْرَارِهَا لِأَنَّ إِقْرَارَهَا يُزِيلُ النِّكَاحَ عَنْهَا وَيُثْبِتُ حَقًّا عَلَى غَيْرِهَا .

قوله : (وَلَمْ تُعْتَقْ بِذَلِكَ) (٩) أي وَلَمْ يَكُنِ التَّغْيِيرُ بِلَفْظٍ تَحْصُلُ بِهِ الْحُرِّيَّةُ .

(١) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٨٢/٢ : "وَمَنْ تَزَوَّجَ أُمَةً وَظَنَّ أَوْ شَرَطَ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوُلِدَتْ ... الْخ"

(٢) وَهُوَ نَصُ الْإِقْنَاعِ ٩٩/٥ .

(٣) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَتَقِ فَكَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ ، رَاجَعَ الْكَشَافَ ١٠٠/٥ .

(٤) ٢٤/٢ .

(٥) ٢٢١/٥ .

(٦) انْظُرْ ١٧٠/٨ .

(٧) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، رَاجَعَ : الْإِنْصَافَ ١٧٢/٨ ، الْإِقْنَاعَ ١٠٠/٥ .

(٨) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْحَارِثِ الصَّائِغُ ، مِنَ الْمُكَثِّرِينَ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . رَوَى عَنْهُ بَضْعَةُ عَشْرِ جُزْءًا ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَأْنِسُ بِهِ وَيَقْدِمُهُ ، وَلَهُ : مَسَائِلُ أَبِي الْحَارِثِ الصَّائِغِ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : الطَّبَقَاتِ ٧٤/١ ، رَقْمَ ٥٩ ، الْمَنْهَجَ الْأَحْمَدَ ٣٦٣/١ ، رَقْمَ ٢٥٩ تَارِيخَ بَغْدَادَ ١٢٨/٥ ، رَقْمَ ٢٥٥٣ .

(٩) قُلْتُ : تَقْدِمُ فِي هَامِشِ (١) مَسْأَلَةٍ : مَنْ تَزَوَّجَ أُمَةً وَظَنَّ أَوْ شَرَطَ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَبَانَتْ أُمَةً ، فَإِنْ وُلِدَتْ مِنْهُ فَوُلَدُهُ حُرٌّ وَيَفْدِيهِ يَوْمَ وَلَادَتِهِ حَيًّا بِقِيَمَتِهِ ... الْخ ، وَهَذَا قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٨٢/٢ : "وَيَرْجِعُ زَوْجُ بَفْدَاءٍ وَبِالْمُسْمَى عَلَى مَنْ غَرَّهُ إِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا ، وَإِنْ كَانَ سَيِّدَهَا وَلَمْ تُعْتَقْ بِذَلِكَ ، أَوْ إِيَّاهَا - وَهِيَ مَكَاتِبَةٌ - فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا لَهَا ، وَوُلَدُهَا مَكَاتِبٌ فَيَغْرَمُ أَبُوهُ قِيَمَتَهَا لَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ قِنًّا تَعْلَقُ بِرَقَبَتِهَا" . أَيُّ يَرْجِعُ الزَّوْجُ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا بَفْدَاءٍ غَرَّمَهُ أَوْ بِالْمُسْمَى عَلَى مَنْ غَرَّهُ إِنْ كَانَ الْغَارُّ لَهُ أَجْنَبِيًّا فَإِنْ كَانَ الْغَارُّ لِلزَّوْجِ سَيِّدَهَا وَلَمْ تُعْتَقْ بِذَلِكَ أَوْ كَانَ الْغَارُّ لِلزَّوْجِ الزَّوْجَةُ نَفْسَهَا فَعَلَى مَا ذَكَرَ .

قوله : (فَيَغْرَمُ أَبُوهُ قِيَمَتَهُ لَهَا) أي للمكاتبة إن لم تكن هي الغارة ، ويرجع (١) به (٢) على من غرَّه (٣) .

قوله : (إن صح النكاح) (٤) بأن كملت شروطه وقلنا أن الكفاءة شرط للزوم لالصلحة (٥) ، وإذا اختارت (٦) الإمضاء فلا وليائها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة ، وإن كانت أمة فينبغي أن يكون لها الخيار أيضاً ؛ لأنه لما ثبت الخيار للعبد إذا غرَّ بأمة ثبت للأمة إذا غرَّت بعبد (٧) .

قوله : (إلا بشرط حرّية) (٨) قال ابن نصر الله (٩) : والظاهر أن بقية خصال الكفاءة كاليسار والصناعة كالحرّية في ذلك ، وجزم به في الإقناع (١٠) .

-
- (١) أي الزوج .
 - (٢) أي بقيمة الولد .
 - (٣) قلت : والغارُّ هنا : من عَلِمَ رِقَّ الزوجة ولم يُبينه ، ويأتي في باب العيوب في النكاح ص ٣٧٨ .
 - (٤) قال في المنتهى ١٨٤/٢ : "ومن تزوجت رجلاً على أنه حرّ أو تظنه حرّاً فبان عبداً فلها الخيار إن صح النكاح" ، وراجع : الإنصاف ١٧٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٠٢/٥ .
 - (٥) سبق ذلك ص ٣٤٢ .
 - (٦) أي الحرّة .
 - (٧) لكونها غرَّت بحرية من ليس بحر .
 - (٨) قال في المنتهى ١٨٤/٢ : "وإن شرطت صفة فبان أقل . فافسخ إلا بشرط حرّية" .
 - (٩) لم أجده .
 - (١٠) نصه ١٠٢/٥ : "وإن غرَّها بنسب فبان دونه وكان ذلك محلاً بالكفاءة فلها الخيار وإن لم يُخل بها فلا خيار" .

فصل [فيمن عتقت كلها تحت رقيق كله]

قوله : (وإلا) (١) أي وإن لم تعتق كلها تحت رقيق كله بأن عتق بعضها أو عتقت كلها تحت حرٍّ أو مَبْعُض (٢).

قوله : (أو دونها إذا بلغت) (٣) أي [لـ] (٤) بنتٍ دون تسع إذا بلغت الخيار كالمجنونة إذا عقلت ، فإن كان زوجها قد وطئها (٥) فعلى قياس ما تقدم لاختيار لهما ؛ لأن مدة الخيار انقضت ، قاله في شرحه (٦) ، وجزم به في الإقناع (٧).

قوله : (فلها الخيار) (٨) يعني مادامت في العدة ، لأنها لا تأمن رجعتة إذا لم تفسخ ، وإذا فسخت بنت على ماضى من عدتها ؛ لأن [أ/٤١] الفسخ لا ينافي عدة الطلاق ولا يقطعها لكن تبني على عدة حرّة (٩).

(١) قال في المنتهى ١٨٤/٢ : "ولمن عتقت كلها تحت رقيق كله الفسخ ، وإلا أو عتقا معاً فلا" . وراجع : الإنصاف ١٧٧/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٠٣/٥ .

(٢) فلافسخ إذاً .

(٣) قال في المنتهى ١٨٥/٢ : "ولبنت تسع أو دونها إذا بلغت والمجنونة إذا عقلت الخيار دون ولي" ، وهو المذهب . راجع : الإنصاف ١٨١/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٠٣/٥-١٠٤ .

(٤) زيدت ليتضح السياق .

(٥) أي قبل أن تبلغ البنت تسع وقبل أن تعقل المجنونة .

(٦) انظر مخطوط معونة أولي النهى ٢٦٤/٣ ، رقم ١٠٢ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

(٧) ١٠٤/٥ .

(٨) قال في المنتهى ١٨٥/٥ : "وإن عتقت الرجعية أو عتقت ثم طلقها رجعيّاً فلها الخيار ، فإن رضيت بالمقام بطل" ، وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ١٨٢/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٠٤/٥ .

(٩) لأنها عتقت في عدتها وهي رجعية ، راجع الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٥٦٠/٧ .

فائدة :

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَهُ عَبْدٌ وَأَمَةٌ مَتَزَوَّجَانِ إِذَا أَرَادَ عَتَقَهُمَا أَنْ يَبْدَأَ بِالرَّجُلِ
لِئَلَّا يَثْبُتَ لِلْمَرْأَةِ خِيَارٌ عَلَيْهِ .

تتمة : إِذَا عَتَقَتْ فَقَالَتْ لَزَوْجِهَا : زِدْنِي فِي مَهْرِي ففعل فالزيادة لها
دون سيدها ، سواء كان زوجها حُرّاً أو عَبْداً ، وسواء عَتَقَ معها أو لم يعتق
نَصَّ عليه فيما إِذَا زَوَّجَ عبده أُمته ثم عَتَقَا جميعاً فقالت الأمة زدني في
مهري فالزيادة للأمة لالسيد ، فقيل : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ لغير السيد لمن
تكون الزيادة؟ قال : للأمة (١) ، قال في الشرح (٢) : وعلى قياس هذا لو
زوجها سيدها ثم باعها فزادها زوجها فالزيادة للثاني .

(١) راجع كتاب : المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، للقاضي أبي يعلى

تحقيق الدكتور اللاحم ١٣١/٢ ، مسألة ٦٨ نقلها مُهَنْي الشامي .

(٢) أي الشرح الكبير على المقنع المطبوع مع المغني ٥٦٣/٧-٥٦٤ .

باب العيوب (١) في النكاح

قوله (٢): (ولو لِكَبَرٍ أو مرض) (٣) يعني لا يُرْجَى برؤه ، وإن عُلِمَ أن عَجْزَهُ عن الوطء لعارضٍ من صغرٍ أو مرضٍ مرجو الزوال لم تُضْرَبَ له مدة (٤).

قوله : (أُجِّلَ سنة إلخ) (٥) أي أَجَّلَهُ الحاكم سنة هلالية (٦) منذ ترافعا إليه - ولو عبداً - لَتَمَرَّ عليه الفصول الأربعة ، فإن كان (٧) من يَبَسٍ زال في فصل الرطوبة (٨) وبالعكس (٩) ، وإن كان من برودة زال في فصل الحرارة ، وإن كان من احتراق (١٠) مزاج زال في فصل الاعتدال (١١) ، فإذا مضت الفصول الأربعة ولم يَزَلْ عُلِمَ أنه خِلْقَةٌ (١٢).

(١) أي حكمها .

(٢) ساقطة من (ص) .

(٣) قال في المنتهى ١٨٦/٢ إشارة إلى القسم الأول من العيوب ، وهي ما يخص الرجل "... أو عَنِينًا لا يمكنه وطء ولو لكبر أو مرض ، فإن أَقَرَّ بِالْعُنَّةِ أو ثبتت بيئته أو عُدِمَا فطلبت يمينه فنكَل - ولم يَدَّعِ وطئًا - أُجِّلَ سنة هلالية منذ ترافعه ... " .
وراجع : الفروع ٢٢٨/٥ ، الإقناع مع شرحه ١٠٦/٥ .

(٤) في هامش (س) : مسألة : لو ادَّعى الزوج أنه وجد زوجته ثيبًا وادَّعت الزوجة أنه هو الذي أزال بكارتها فهل القول قول الزوجة أو الزوج؟ قال شيخنا : قياس ماصححوه في البيع فيما إذا ادَّعى البائع حدوث العيب والمشتري قدمه أن القول هنا قول الزوج ، فحرر المسألة .

(٥) انظر هامش (٣) .

(٦) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، انظر الاختيارات ص ٢٢١ ، وراجع الإنصاف ١٨٨/٨ .

(٧) أي عجزه عن الوطء .

(٨) وهو الشتاء .

(٩) أي إن كان من رطوبة زال في زمن اليبوسة وهو الصيف .

(١٠) لعل الصواب : انحراف .

(١١) وهو الربيع أو الخريف .

(١٢) راجع : المغني ١٥٢/٧ - ١٥٣ ، شرح الزركشي على مختصر الحرق ٢٦٢/٥ .

قوله : (وكذا إن لم تثبت عنته وادّعاه) (١) أي ادّعى الوطء ولو مع دعواها البكارة ولم تقم بينة ببيكارتها فلا يضرب له أجل العنين (٢) ؛ لأن الأصل السلامة في الرجال ويحلف على ذلك لقطع دعواها فإن نكل (٣) قضى عليه بنكوله .

قوله : (ومجنون ثبتت عنته كعاقل إلخ) (٤) مفهومه : أنه لا يقبل قولها في عنته ، هذا قول القاضي (٥) ، وعند ابن عقيل (٦) : تضرب له المدة بدعواها ، صوّبه في الإنصاف (٧) ، ومشى عليه في الإقناع (٨) قال : وإن ادّعت زوجة مجنون عنته ضربت له المدة ويكون القول قولها هنا في عدم الوطء ولو كانت ثيباً (٩) .

قوله : (فرتقاء) (١٠) الرّثق تلاحم الشفرين (١١) .
قوله : (وإلا فقرناء وعقلاء) (١٢) القرن : لحم زائد ينبت في الفرج

(١) أي فعلية اليمين . راجع : المنتهى ١٨٧/٢ ، الفروع ٢٢٩/٥ ، الإقناع مع شرحه ١٠٨/٥ .

(٢) سبق معنى العنين ص ٢٩٦ .

(٣) سبق معنى النكول ص ٣٣٦ .

(٤) قال في المنتهى ١٨٨/٢ : "ومجنون ثبتت عنته كعاقل في ضرب المدة" .

(٥) سبق التعريف به ص ١١٣ .

(٦) سبق التعريف به ص ٨١ .

(٧) ١٩٢/٨ ونقل كلامهما .

(٨) ١٠٨/٥ .

(٩) انتهى كلام صاحب الإقناع ، وأطلق الوجهين صاحب الفروع ٢٣٠/٥ .

(١٠) هذا هو القسم الثاني من العيوب ، قال في المنتهى ١٨٨/٢ : "وقسم يختص بالمرأة وهو كون فرجها مسدوداً لا يسلكه ذكر - فإن كان بأصل الحلقة فرتقاء وإلا فقرناء وعقلاء - أو به بخّر... إلخ ، وراجع الإقناع ١٠٩/٥ .

قلت : ويشب الخيار بهذه العيوب كلها على الصحيح من المذهب ، راجع الإنصاف ١٩٣/٨ .

(١١) انظر المطلع ص ٣٢٣ ، الإقناع ١٠٩/٥ .

(١٢) أي وإن كان فرجها مسدوداً بجاذث ليس بأصل الحلقة .

[ب/٤١] فَيَسُدَّهُ ، وَالْعَفْلُ : ورم في اللحمية التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها فلا يسلك فيه الذكر ، حكاه الأزهرى^(١) فعلى هذا العفل غير القرن ، وعند القاضي^(٢) : هما في العيوب شيء واحد^(٣) ، وهو ظاهر الخرقى^(٤) ، وقيل القرن : عظم^(٥) والعفل : رغبة فيه تمنع لذة الوطء^(٦) . قوله : (وَبَاسُورٌ وَنَاصُورٌ)^(٧) هما داءان بالمقعدة ، والباسور منه ماهو ناتيء كالعدس أو كالحمص أو كالعنب أو كالتوت ومنه ماهو غائر داخل المقعدة .

وكل من ذلك^(٨) يسيل منها صديد ، وينقسم إلى نافذ وغير نافذ^(٩) .

-
- (١) سبق التعريف به ص ٢٩٣ ، وراجع تهذيب اللغة ٤٠٢/٢ ، ٩٣/٩ .
 (٢) سبق التعريف به ص ١١٣ .
 (٣) حيث جعل القرن والعفل لحم ينبت في الفرج ، قاله الزركشي في شرحه على الخرقى ٢٤٧/٥ .
 (٤) راجع مختصر الخرقى ، باب نكاح أهل الشرك وغير ذلك ص ٩٧ ، وشرح الزركشي عليه ٢٤٦/٥ .
 (٥) عَظْمٌ أَوْ غُدَّةٌ تمنع من ولوج الذكر ، قاله في : الإقناع ١٠٩/٥ ، المطلع ص ٣٢٣ ، شرح الزركشي ٢٤٦/٥ .
 (٦) قاله في الإقناع ١٠٩/٥ ، وقيل : نَتَاءٌ تخرج في فرج المرأة شبيه بالأدرة التي للرجال في الخصى ، قاله في المطلع ص ٣٢٤ ، وشرح الزركشي ٢٤٦/٥ .
 (٧) هذا هو القسم الثالث من العيوب ، وهو : مشترك بين الرجل والمرأة ، راجع : المنتهى ١٨٨/٢ ، الإقناع ١١٠/٥ ، وفي المطلع ص ٣٢٤ : "باسور وناصور" بالسين في كليهما .
 (٨) في بقية النسخ : يسيل ولايسيل ، والناصور : قروح غائرة تحدث في المقعدة .
 (٩) أما النافذ فعلامته أن يوجد فتحة متصلة بين مكان الناصور وبين فتحة الدبر - نسأل الله العافية - وغير النافذ مالم يكن كذلك ، ذكره في الكشف ١١٠/٥ .

قوله : (أو مُغَايِرَ لَهُ) ^(١) أي عيب مغاير لعيب الفاسخ ، كالأبرص ^(٢) يجد المرأة مجذومة ^(٣) فيثبت لكل منهما الخيار لوجود سببه ، قال في الشرح ^(٤) : إلا أن يجد المَجْبُوبُ ^(٥) المرأة رَتْقاءَ ^(٦) فلا ينبغي أن يثبت لأحدهما الخيار على الآخر ؛ لأن عيبه ^(٧) ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وإنما امتنع لعيب نفسه .

قوله : (لابغير ماذُكِرَ) ^(٨) أي لافسخ لأحدهما بعيب غير العيوب التي ذُكِرَتْ ^(٩) ، وفي شرح الخرقى للزركشي ^(١٠) : وعن أبي البقاء العكبري ^(١١) : ثبوت الخيار بكل عيب يُرَدُّ به في البيع ، وهو غريب ^(١٢) .

-
- (١) قال في المنتهى ١٨٩/٢ : "يفسخ بكل من ذلك ولو حدث بعد دخول أو كان بالفاسخ عيب مثله أو مغاير له ، لابغير ماذكر ...". وراجع الإقناع ١١١/٥ .
- (٢) أي كالزوج الأبرص ، والبَرَصُ : بياض في الجلد ، ذكره في : المطلع ص ٣٢٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٥٤ .
- (٣) الجَذَامُ : داء تتهافت منه الأطراف ويتناثر منه اللحم - نسأل الله السلامة منه - انظر المرجعين السابقين .
- (٤) الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٥٧٩/٧ .
- (٥) سبق معناه ص ٣٥٨ .
- (٦) راجع ص ٣٧٥ .
- (٧) أي عيب أحدهما .
- (٨) انظر هامش (١) .
- (٩) كَعَوْرٍ وَعَرَجٍ وَعَمَى وَخَرَسٍ... إلخ ، انظر المنتهى ١٨٩/٢ .
- (١٠) هذه العبارة ليست في (ص) و(س) .
- (١١) هو أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الأزجي الضرير الحنبلي النحوي ، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسائة ، وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ، وله تصانيف كثيرة منها : إملأء مأمَنَ به الرحمن - في إعراب القرآن - وهو مطبوع في مجلد ، وتفسير القرآن ، وفي الفقه : التعليق في مسائل الخلاف ، وشرح الهداية لأبي الخطاب ، والمرام في نهاية الأحكام وغيرها . انظر ترجمته في : الشذرات ٦٧/٥ ، الأعلام ٨٠/٤ .
- (١٢) انظر شرح الخرقى للزركشي ٢٤٥/٥ ، ونقله صاحب الإنصاف ١٩٥/٨ ، وابن نصر الله في حاشية الفروع ص ١١٥ .

فصل [في سقوط الفسخ بعد العيب]

قوله : (في غير عنة إلخ) ^(١) أما العنة فلا يسقط الفسخ فيها إلا بالقول ^(٢).

قوله : (ولو جهل الحكم) أي جهل أن له الفسخ بذلك العيب ^(٣).
قوله : (فلامهر) ^(٤) يعني لها ، سواء كان العيب فيه أو فيها ، فلو زوّج شخص عبده بجمارية آخر وجعل رقبتة صداقاً لها ثم أعتقه مالك الجارية فظهر العبد على عيب بها قبل الدخول ففسخ رجوع على معتقه - وهو مالك الجارية - بقيمته لأنه مهرها .

قوله : (ويرجع به على مغير من زوجة إلخ) ^(٥) أي يرجع ^(٦) بما غرمه إذا فسّخ فإن لم يفسخ أو أبرأ منه ^(٧) فلارجوع ، قاله ابن نصر الله ^(٨) ، والمغير : من علم العيب وكتمه ، فإن كان الولي علم غرم وإلا فالتغير من

(١) قال في المنتهى ١٨٩/٢ : "ويسقط في غير عنة بما يدل على رضا - من وطء أو تمكين مع علم به - كقبول ولو جهل الحكم أو زاد أو ظنه يسيراً" . وراجع : الفروع ٢٣٧/٥ ، الإنصاف ٢٠٠/٨ .

(٢) كأن تقول امرأة العنين : أسقطت حقي من الفسخ ونحوه ، وهو قول الشيخ مجد الدين في المحرر ٢٦/٢ .

(٣) فإنه يسقط الفسخ خلافاً لما في الإقناع فإنه قال ١١٢/٥ : "فإن ادعى الجهل بالخيار ومثله يجهله فالأظهر ثبوت الفسخ ، قاله الشيخ" .

(٤) قال في المنتهى ١٩٠/٢ : "فإن فسّخ قبل دخول فلامهر" ، وراجع : الإنصاف ٢٠١/٨ ، الإقناع مع شرحه ١١٣/٥ .

(٥) قال في المنتهى ١٩٠/٢ : "ولها بعد دخول أو خلوة المسمى ، كما لو طرأ العيب ويرجع به على مغير من زوجة عاقلة وولي ووكيل ..." ، وراجع : الإنصاف ٢٠١/٨-٢٠٢ ، التنقيح ص ٢٢٣ ، الإقناع مع شرحه ١١٣/٥ .

(٦) الزوج المغرور .

(٧) أي من المهر .

(٨) راجع حاشية الفروع ص ١١٥ .

المرأة فَيَرْجِعُ عليها بجميع الصَّدَاقِ ، وَشَرَطَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بنَ تَيْمِيَّةَ (١) :
 بلوغها وقت العقد لِيُوجَدَ تَغْيِيرُ مُحَرَّمٍ .
 قوله [أ/٤٢] : (وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيٍّ إِنْ) (٢) وكذا الوكيل (٣) وَإِنْ ادَّعَتْ
 عدم الْعِلْمِ بَعِيْبِ نَفْسِهَا - واحتمل ذلك - فحكمها حكم الولي ، قاله
 الزركشي (٤) .

فصل [فِي تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ مُوَلِّيَّتِهِ بِمَعِيْب]

قوله : (فَلَوْ فَعَلَ لَمْ يَصِحْ إِنْ) (٥) أَيُّ لَوْ زَوَّجَ وَلِيٌّ - الصغير أو
 الصغيرة أو المجنون أو المجنونة أو سيد الأمة أو ولي الحرة المكلفة بغير
 رضاها - مُوَلَّاهُ أو مُوَلِّيَّتُهُ (٦) بِمَعِيْبٍ يَرُدُّ بِهِ لَمْ يَصِحْ النِّكَاحُ إِنْ عِلْمٌ عِيْبِهِ (٧) .

(١) هو محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني
 الفقيه المفسر الواعظ ، ولد سنة اثنتين وأربعين وخمسائة ، وتوفي سنة اثنتين
 وعشرين وستمائة ، ومن مصنفاته في الفقه : تَخْلِيصُ الْمَطْلَبِ فِي تَلْخِيصِ الْمَذْهَبِ ،
 وسبق التعريف به ص ٩٤،٣٤ ، وترغيب القاصد في تقريب المقاصد ، سبق
 التعريف به ص ٣٠٨،٣٤ ، وَبُلْغَةُ السَّاعِبِ وَبَغِيَّةُ الرَّاعِبِ ، وله شرح الهداية لأبي
 الخطاب ولم يتمه .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٠٢/٥ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢١٠ .
 (٢) قال في المنتهى ١٩٠/٢ : "وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيٍّ - وَلَوْ مُحَرَّمًا - فِي عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ" قلت :
 مع يمينه على الصحيح من المذهب ، انظر الإنصاف ٢٠٣/٨ ، وهو مقتضى كلام
 صاحب الإقناع ١١٤/٥ .

(٣) وهو المذهب ، المرجعين السابقين .
 (٤) انظر شرحه على مختصر الخرقى ٢٥١/٥ .

(٥) قال في المنتهى ١٩١/٢ : "... فَلَوْ فَعَلَ لَمْ يَصِحْ إِنْ عِلْمٌ وَإِلَّا صَحَّ" وله الفسخ إذا
 علم .

(٦) مولاة أو موليته ليست في (ص) .

(٧) راجع : المغني ١٤٥/٧ ، الإنصاف ٢٠٤/٨ ، التنقيح ص ٢٢٣ ، الإقناع مع شرحه
 ١١٤/٥ .

قوله : (وله الفسخ) (١) هكذا في التنقيح (٢)، وفي المغني (٣) والشرح (٤)
 وشرح ابن منجى (٥) والزركشي (٦) في شرح الوجيز (٧) وغيرهم ، فيما إذا
 زَوَّجَ ولي الصغير أو الصغيرة أو المجنون (٨) أو المجنونة أو سيد الأمة :
 يجب الفسخ (٩).

-
- (١) انظر هامش (٥) في الصفحة السابقة .
 (٢) هذه العبارة ليست في (ن) و(ص) ، وراجع التنقيح ص ٢٢٣ .
 (٣) ١٤٥/٧ .
 (٤) انظر الشرح الكبير مع المغني ٥٨٥/٧ .
 (٥) سبق التعريف بابن المنجى ص ١٦٢ ، وشرحه هذا اسمه : المُمْتَع شرح المقنع لابن
 قدامة ، وطريقته فيه : أنه يذكر المسألة من المغني ويبين دليلها ، ويحقق المسائل
 والروايات ، ولم يتعرض لغير مذهب الإمام أحمد رحمه الله . راجع : شذرات
 الذهب ٤٣٣/٥ ، المدخل ، لابن بدران ص ٢٢٢ ، وهو مخطوط يوجد منه خمسة
 أجزاء بمكتبة جامعة الإمام بالرياض ، راجع ١٤٥٥-١٤٦٠ .
 (٦) سبق التعريف به ص ٨٥ .
 (٧) شَرَحَ الزركشي قطعة من كتاب الوجيز تأليف الحسين بن السري البغدادي
 الحنبلي من العتق إلى الصداق ، استمد فيها من مسودة شرح المحرر للشيخ تقي
 الدين بن تيمية وزاده محاسن ، راجع : شذرات الذهب ٢٢٤/٦ ، المدخل ، لابن
 بدران ص ٢١١ ، مقدمة شرح الحرقي للزركشي ، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن
 الجبرين ٨٩/١ ، مصطلحات الفقه الحنبلي ، للدكتور سالم الثقفي ص ١٨٧ ، وهو
 مخطوط رقم ٢٦٣ بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، راجع ل ٩٨،٩١ .
 (٨) ليست في (ص) .
 (٩) وانظر الإقناع مع شرحه ١١٤/٥ .

باب نِكَاحِ الْكُفَّارِ

قوله : (فيما يَجِبُ به) ^(١) أي بالنكاح من وجوب المهر والنفقة ^(٢) والقَسَم ^(٣) ووقوع الطلاق ^(٤) والظهار ^(٥) والإيلاء ^(٦) ومن الإباحة للزوج الأول ^(٧) والإحصان ^(٨).

قوله : (أو شَرَطَ الخيار فيه مطلقاً أو مُدَّةً لم تَمُضِ) ^(٩) قال في الإنصاف ^(١٠) : هذا المذهب انتهى ، يعني إذا قلنا أن النكاح معه ^(١١) من المسلم لا يصح كما في التنقيح ^(١٢) حيث قال : أو شَرَطَ الخيار متى شاء إذا لم يصح

(١) قال في المنتهى ١٩١/٢ : "وهو كنكاح المسلمين فيما يجب به وتحريم المحرمات..."

وهو المذهب . راجع : الإنصاف ٢٠٦/٨ ، الإقناع مع شرحه ١١٥/٥

(٢) النفقة شرعاً : هي رِكَائِيَّةٌ من يَمُونُهُ خُبْزاً وَأَدْمًا وكسوة وسكناً وتوابعها . انظر

المنتهى ٣٦٩/٢ ، وانظر الإقناع مع شرحه ٤٥٩/٥ .

(٣) أي القَسَم بين الزوجات ، وهو : توزيع الزمان على زوجاته ، قاله في الإقناع

انظر ١٩٨/٥ مع شرحه .

(٤) الطلاق شرعاً : هو حَلَّ قيد النكاح أو بعضه . راجع : المطلع ص ٣٣٣ ، الروض

المربع ص ٣٧٢ .

(٥) وهو : أَنْ يُشَبَّهَ امرأته أو عضواً فيها بظهر من حَرَّمَ عليه ، كقوله : أنتِ عليّ

كظهر أمي ونحوه . انظر الإقناع ٣٦٩/٥ ، وراجع المنتهى ٣٢٤/٢ .

(٦) وهو : حَلْفُ زوج يمكنه الوطء - بالله تعالى أو صفته على ترك وطء زوجته

الممكن جماعها في قَبْلٍ - أبداً أو يطلق أو فوق أربعة أشهر أو ينويها . انظر

المنتهى ٣١٧/٢ ، وراجع الإقناع مع الشرح ٣٥٣/٥ .

(٧) أي إذا طلقها ثلاثاً ثم نكحت زوجاً غيره ثم طلقها الثاني .

(٨) أي كون الزواج يُوْرَثُ الْعِفَّةُ المانعة من الزنا ، وقد سبق ص ٣٤٩ .

(٩) قال في المنتهى ١٩٢/٢ : "وإن حَرَّمَ ابتداءً نكاحها الآن - كذات حَرَمٍ ، أو في

عِدَّةٍ لم تفرغ ، أو حُبلى ولو من زنا ، أو شرط الخيار فيه مطلقاً ، أو مدة لم تقض

أو استدام نكاح مطلقته ثلاثاً ولو معتقداً حِلَّها - فُرِّقَ بينهما" ، وراجع الإقناع

. ١١٧/٥

(١٠) ٢٠٨-٢٠٧/٨ .

(١١) أي مع الشرط المذكور .

(١٢) ص ٢٢٣ .

من مسلم انتهى . فتبين أنَّ بناء المسألة على مرجوح إذ المذهب صحة النكاح المشروط فيه الخيار وفساد الشرط كما تقدم (١)، وإنما فرقنا بينهما بناء على هذا القول - وإن كان ابتداء نكاحها الآن جائزاً - لأنه لم يصدر منهما عقد شرعي ولا ما يعتقد أنه نكاحاً ؛ لأنهما إذا شرطاً فيه الخيار ولم يعتقدا لزوم العقد فكأنهما لم يعتقدا نكاحاً (٢)، بخلاف ما إذا عُقد بلاولي أو شهود ونحوه فإنه وإن لم يكن عقداً شرعياً ووجد منهما ما يعتقد أنه نكاحاً ، لأننا نقرهما على النكاح حيث عُقد على حكمنا أو اعتقدا نكاحاً . إن كانت تحل له حين الترافع .

فصل [في حُكْمِ النكاح إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا]

قوله : (وإنَّ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعاً) (٣) بأن تلفظا بالإسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما مطلقاً ؛ لأنه لم يوجد منهما اختلاف دين (٤) .
قوله : (أَوْ زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ) يعني كتابياً كان أو غيره (٥) .
قوله : (تحت كافر) (٦) يعني كتابياً كان أو غيره .

-
- (١) أي ضمن النوع الثاني من الشروط الفاسدة في النكاح ص ٣٦٩ . وراجع : المنتهى ١٨٢/٢ ، الإنصاف ١٦٦/٨ ، شرح البهوتي ٤٣/٣ .
(٢) من قوله : لأنهما إذا شرطاً فيه ، إلى قوله : نكاحاً ، ليست في (ص) .
(٣) قال في المنتهى ١٩٣/٢ : "وإنَّ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعاً ، أَوْ زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ ، فعلى نكاحهما ... " . وراجع الفروع ٢٤٦/٥ .
(٤) وهو المذهب ، راجع : الإنصاف ٢١٠/٨ ، الإقناع مع شرحه ١١٨/٥ .
(٥) فالنكاح بحاله ؛ لأن نكاح الكتابية يجوز ابتداءه للمسلم فالاستمرار فيه أولى . راجع الكشف ١١٩/٥ .
(٦) قال في المنتهى ١٩٣/٢ : "وإنَّ أَسْلَمَتْ كِتَابِيَّةٌ تَحْتَ كَافِرٍ أَوْ أَحَدٌ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ قَبْلَ دُخُولِ - انفسخ " أي إذا أسلمت كتابية تحت كافر ، أو أسلم أحد زوجين غير كتابيين قبل الدخول انفسخ النكاح ، راجع : الإقناع ١١٩/٥ ، الإنصاف ٢١٠/٨ ، شرح البهوتي ٥٦/٣ .

قوله : (أو أَسْلَمَا وَاذَّعَتْ سَبْقَهُ) (١) يعني فَتَصَدَّقَ ، لأن المهر ثابت وهو يدعي ما يسقطه فلا يقبل (٢).

قوله : (فَأَنْكَرْتَهُ فَقَوْلُهَا) (٣) أي أنكرت الزوج وقالت : بل سبق أحدنا فانفسخ النكاح [ب/٤٢] فقولها ، لأن الظاهر معها (٤) إذ يبعد اتفاق الإسلام منهما .

قوله (٥) : (منذ أَسْلَمَ الأول) (٦) فلا تحتاج إلى عدة ثانية .

تتمة : لو اتفقا على إسلامها بعد إسلامه وقالت : أسلمت في العدة وقال هو : بل بعدها فقوله لأن الأصل عدم ذلك (٧) ، ومؤاخذه (٨) له بإقراره بالبينونة ، وإن قال (٩) : أَسْلَمْتُ فِي عِدَّتِكَ فإلنكاح باقٍ وقالت : بل بعد انقضائها فقوله أيضاً ، لأن الأصل بقاء النكاح (١٠).

(١) قال في المنتهى ١٩٣/٢ : "ولها نصف المهر إن أسلم فقط ، أو أَسْلَمَا وَاذَّعَتْ سَبْقَهُ" وراجع الإنصاف ٢١٢/٨ .

(٢) لأن الأصل خلافه . راجع الكشف ١١٩/٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٩٣/٢ : "وإن قال : أَسْلَمْنَا مَعًا فَنَحْنُ عَلَى النِّكَاحِ . فَأَنْكَرْتَهُ فَقَوْلُهَا" .

(٤) وهو المذهب ، وصَوَّبَهُ فِي الْإِنْصَافِ ٢١٢/٨ ، وراجع : تصحيح الفروع ٢٤٧/٥ ، الإقناع مع شرحه ١١٩/٥ .

(٥) ليست في (ص) .

(٦) قال في المنتهى ١٩٣/٢-١٩٤ : "وإن أسلم أحدهما بعد الدخول وَقِفَ الأمر إلى انقضاء العدة ، فإن أسلم الثاني قبله فعلى نكاحهما وإلا تَبَيَّنَا فسخه منذ أسلم الأول" ، وهو المذهب . انظر الإنصاف ٢١٣/٨ ، وراجع : الفروع ٢٤٧/٥ ، الإقناع مع شرحه ١١٩/٥ .

(٧) راجع الإقناع مع شرحه ١٢٠/٥ .

(٨) أي ينفسخ النكاح مؤاخذه له بإقراره ، قاله في الإقناع ١٢٠/٥ .

(٩) أي إذا قال الرجل لزوجته وقد أسلمت قبله ثم أسلم .

(١٠) راجع الإقناع مع شرحه ١٢٠/٥ .

فصل [فيمن أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة]

قوله : (أَرْبَعًا مِنْهُنَّ) (١) يعني سواء تزوجهن في عقدٍ أو عَقُود ، وسواء اختار الأوائل أو الأواخر (٢).

قوله : (وَيَعْتَزِلُ الْمُخْتَارَاتِ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمَفَارَقَاتِ) (٣) يعني إن كانت الْمَفَارَقَاتِ أَرْبَعًا فَأَكْثَرُ وإلا ترك من الْمُخْتَارَاتِ بعددهن ، فإن كُنَّ ثَمَانِيًا ففارق أَرْبَعًا لم يَطَأْ في الحال ، بل كُلَّمَا انقضت عدة واحدة من المفارقات جاز له وطء واحدة من المختارات ، وإن كُنَّ سَبْعًا وفارق ثلاثًا فله وطء واحدة من المختارات وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من الثلاث الباقيات من المختارات ، وإن كُنَّ سِتًّا وفارق اثنتين فله وطء اثنتين من الْمُخْتَارَاتِ في الحال والاثنتين الباقيتين على ماتقدم (٤) ، وإن كُنَّ خَمْسًا وفارق إحداهن فله وطء ثلاث من المختارات ولا يَطَأُ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة لئلا يكون واطئًا لأكثر من أربع (٥).

قوله : (أَوْ يَمْتَنُ) (٦) أي المفارقات ، وهو معطوف على : تنقضي عدة المفارقات (٧).

(١) قال في المنتهى ١٩٤/٢ : "وإن أسلم وتحتة أكثر من أربع فأسلمن ، أو كُنَّ كتابيات - اختار ولو مُحَرَّمًا أَرْبَعًا مِنْهُنَّ ... " ، وراجع : الإنصاف ٢١٧/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٢٢/٥ .

(٢) قاله في الإقناع ١٢٢/٥ .

(٣) انظر المنتهى ١٩٥/٢ .

(٤) أي بعد انقضاء عدة اثنتين اللتين فارقهما .

(٥) راجع فيما تقدم الإقناع مع شرحه ١٢٥/٥ - ١٢٦ .

(٦) قال في المنتهى ١٩٥/٢ : "وَيَعْتَزِلُ الْمُخْتَارَاتِ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمَفَارَقَاتِ - وأولها

من حين اختياره - أو يَمْتَنُ " . وراجع الإقناع ١٢٥/٥ .

(٧) أي يعتزل المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات أو يَمْتَنُ .

قوله : (وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُنَّ) ^(١) أي بعض نسائه وذلك البعض أكثر من أربع بدليل ما يأتي .

قوله : (وله نكاح البواقي) ^(٢) يعني بعد عِدَّةِ الْمُخْرَجَاتِ بقرعة ^(٣) .
قوله : (لَمْ يَتَقَدَّمْهَا إِسْلَامَ أَرْبَعٍ) ^(٤) يعني إذا لم يكن فيهن كتابيات ؛ لأن الفسخ إنما يكون فيما زاد على الأَرْبَعِ والاختيار للأربع إلا أن يريد بالفسخ الطلاق فيكون كناية ، ولعل المراد بالتقدم في الإسلام وجوده سواء كان معها ^(٥) أو قبلها أو بعدها في عدتهن إذ لا تتعين من أسلمت أولاً من أكثر من أربع لحقنها .

قوله : (فعلى الجميع أطول الأمرين) ^(٦) أي إن كُنَّ يَحْضُنَ ، وأما الحامل فبوضع حَمْلها ، والصغيرة والآيسة فتعتد [أ/٤٣] للوفاة لتقضي العدة بيقين ^(٧) .

(١) قال في المنتهى ١٩٥/٢ بناءً على ماسبق : "وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُنَّ - وليس الباقي كتابيات - مَلَكَ إِمْسَاكاً وَفَسَخاً فِي مُسْلِمَةٍ خَاصَةً" . وراجع : الفروع ٢٥٣/٥ ، الإنصاف ٢٢٣/٨ .

(٢) قال في المنتهى ١٩٦/٢ : "وَإِنْ طَلَّقَ الْكُلَّ ثَلَاثًا أَخْرَجَ أَرْبَعًا بِقَرَعَةٍ وَلَهُ نِكَاحُ الْبَوَاقِي" قدمه في الفروع ٢٥٢/٥ .

(٣) قاله في الإقناع ١٢٤/٥ .

(٤) قال في المنتهى ١٩٦/٢ : "وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارِ بِشَرَطٍ وَلَا فُسْخُ نِكَاحٍ مُسْلِمَةٍ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا إِسْلَامَ أَرْبَعٍ" .

قلت : مقتضاه إن تقدمها إسلام أربع سواها صح الفسخ ، وراجع الإقناع ١٢٣/٥ وقال في الإنصاف ٢٢٤/٨ : "وهذا الصحيح من المذهب" .

(٥) أي المسلمة التي أراد فسخ نكاحها أو تعليق الاختيار بشرط الفسخ .

(٦) قال في المنتهى ١٩٦/٢ بناءً على ماسبق : "وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ اخْتِيَارٍ فَعَلَى الْجَمِيعِ أَطْوَلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ عِدَّةٍ وَفَاةٍ أَوْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، وَيَرِثُ مِنْهُ أَرْبَعٌ بِقَرَعَةٍ" .

(٧) هذا المذهب ، ذكره في الإنصاف وصَوَّبَهُ ، راجع ٢٢٣/٨ ، وراجع الإقناع مع شرحه ١٢٤/٥ .

قوله : (اختار منهما واحدة)^(١) أي من الأختين ، ولا يبطأ المختارة حتى تنقضي عدة المفارقة ؛ لئلا يكون واطئاً لإحدى الأختين في عدة الأخرى^(٢) ، وإن كان إسلامه قبل الدخول بالأختين وأسلمتا معه واختار إحداهما فلامهر للأخرى ؛ لأننا تبينا أن الفرقة وقعت بإسلامهم جميعاً فلا تستحق مهراً كما لو فسخ النكاح بغيب في إحداهما .

فصل [إِذَا أَسْلَمَ الْحُرُّ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ]

قوله : (أو في العدة مطلقاً)^(٣) أي قبله أو بعده ؛ لأن العدة حيث وجبت لم تعتبر المعية .

قوله : (اختار) يعني واحدة إن كانت تُعَفُّ وإلا اختار من يُعَفُّ^(٤) .
قوله : (إن جاز له نكاحهن) بأن يكون عادم الطول خائف العنت^(٥) .
قوله : (فكالحرائر)^(٦) فله أن يختار منهن أربعاً ، وإن أسلمت الحرة

(١) قال في المنتهى ١٩٦/٢ : "وإن أسلم - وتحتة أختان - اختار منهما واحدة" .
وراجع الفروع ٢٥١/٥ .

(٢) راجع الإقناع مع شرحه ١٢٥/٥ .

(٣) قال في المنتهى ١٩٧/٢ : "وإن أسلم وتحتة إماء فأسلمن معه أو في العدة مطلقاً - اختار إن جاز له نكاحهن وقت اجتماع إسلامه بإسلامهن وإلا فسد" وهو المذهب .
راجع : الفروع ٢٥٤/٥ ، الإنصاف ٢٢٤/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٢٦/٥ - ١٢٧ .

(٤) أي من واحدة إلى أربع .

(٥) سبق إيضاح معنى العبارتين ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٦) قال في المنتهى ١٩٧/٢ - ١٩٨ : "وإن أسلم وتحتة حرة وإماء فأسلمت الحرة في عدتها قبلهن أو بعدهن - انفسخ نكاحهن وتعينت الحرة إن كانت تُعَفُّ ، هذا إن لم يُعْتَقَنَّ ثم يُسَلِّمَنَّ في العدة ، فإن وجد ذلك فكالحرائر" . وراجع الفروع ، والإنصاف ، والإقناع السابق ذكرها .

معه دون الإمام ثبت نكاحها وانقضت^(١) عصمة الإمام ، وإن أسلم الإمام دون الحرية وانقضت عدتها بانت باختلاف الدين ، وله أن يختار من الإمام مع وجود الشرطين^(٢) ، وليس له أن يختار من الإمام قبل انقضاء عدة الحرية ، لأننا لانعلم أنها لا تسلم في عدتها^(٣) .
 قوله : (بشرطه)^(٤) هو : أن يكون عادم الطول ، خائف العنت وقت اجتماعهم في الإسلام .

فصل [فيما إذا ارتد الزوجان أو أحدهما]

قوله : (إن سبقها أو ارتدَّ وحده)^(٥) أي دونها^(٦) ، وعلم منه أنها إن سبقته أو ارتدَّت وحدها لاشيء لها^(٧) .
 قوله : (بردتها وحدها)^(٨) أي لا بردته لأنه يمكنه تلافي نكاحها^(٩) ، ولا بردتهما^(١٠) معاً .

-
- (١) في (ص) : وانقطعت ، وهو صواب .
 (٢) أي عدم الطول وخوف العنت ؛ لأنه لم يقدر على الحرية .
 (٣) راجع الكشف ١٢٧/٥ - ١٢٨ .
 (٤) قال في المنتهى ١٩٨/٢ : " وإن أسلم وعَتَّق ثم أسلمَن ، أو أسلمَن ثم عَتَّق ثم أسلمَ " اختار أربعاً بشرطه " . وراجع الإقناع ١٢٨/٥ .
 (٥) قال في المنتهى ١٩٨/٢ : " وإن ارتدَّ أحد الزوجين أو هما معاً قبل الدخول انفسخ النكاح ، ولها نصف المهر إن سبقها أو ارتدَّ وحده " . وراجع : الإنصاف ٢١٥/٨ ، الإقناع مع شرحه ١٢١/٥ .
 (٦) لأن الفرقة من جهته أشبه مالهو طلقها قبل الدخول . راجع الكشف ١٢١/٥ .
 (٧) قال في الإقناع ١٢١/٥ : " ويسقط المهر بردتها " ، وراجع الفروع ٢٤٩/٥ .
 (٨) قال في المنتهى ١٩٩/٢ : " وتسقط نفقة العدة بردتها وحدها " .
 (٩) بإسلامه .
 (١٠) أي ولا تسقط نفقتها بذلك .

قوله : (إِلَى دِينٍ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ) ^(١) كَالْيَهُودِي يَتَنَصَّرُ أَوْ النَّصْرَانِي يَتَهَوَّدُ .
قوله : (فَكَرِدَّةً) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ انْفُسَخَ النِّكَاحُ ^(٢) وَإِنْ كَانَ
بَعْدَهُ تَوَقَّفَ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ^(٣) .

-
- (١) قَالَ فِي الْمُنْتَهَى ١٩٩/٢ : "وَإِنْ انْتَقَلَا أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَى دِينٍ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ ، أَوْ تَجَسَّسَ
كِتَابِي تَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ أَوْ تَجَسَّسَتْ دُونَهُ فَكَرِدَّةٌ" . وَرَاجِعُ : الْفُرُوعُ ٢٥٠/٥ ، الْإِنْصَافُ
٢١٦/٨ .
- (٢) أَيْ فِي الْحَالِ .
- (٣) رَاجِعُ الْإِقْنَاعِ مَعَ شَرْحِهِ ١٢٢/٥ .

انتهى

الفهارس

- (١) فهرس الآيات
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار
- (٣) فهرس الأعلام
- (٤) فهرس الكلمات اللغوية
- (٥) فهرس البلدان
- (٦) فهرس الفرق والطوائف
- (٧) فهرس القواعد الفقهية
- (٨) فهرس المصادر والمراجع
- (٩) فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية الصفحة
يٰٓبني اسرائيل	البقرة	٤٠ ١٠٢
يٰٓأيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ...	آل عمران	١٠٢ ٣١٣
يٰٓأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ...	النساء	١ ٣١٤
ولكم نصف ما ترك أزواجكم		
إن لم يكن لهن ولد ...	النساء	١٢ ١٤٥
... من بعد وصية يوصى بها أو دين ...	النساء	١٢ ١٥٢
... وربيبكم التى فى حجوركم ...	النساء	٢٣ ٣٤٧
... وأن تصيروا خير لكم ...	النساء	٢٥ ٢٩٧
... ولا جنبا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا ...	النساء	٤٣ ٦٩
... فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن		
فتحرير رقبة مؤمنة ...	النساء	٩٢ ٢٤٨
... ذالكم وصنكم به ...	الأنعام	٥٣ ١٤٧
... هذا يوم عصيب	هود	٧٧ ٢١١
... إلا من اتبعك من الغاوين	الحجر	٤٢ ١٨٧
... أو التبعين غير أولى الإربة من الرجال ...	النور	٣١ ٣٠٣
وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا		
حتى يغنيهم الله ...	النور	٣٣ ٢٩٧
ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله	القصص	٥٠ ٧٩
... إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا ...	الأحزاب	٦ ١٦٠
ترجى من تشاء منهمن وتتوى إليك من تشاء	الأحزاب	٥١ ٣٥٤
لا يحل لك النساء من بعد ...	الأحزاب	٥٢ ٣٥٤
يٰٓأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا	الأحزاب	٧٠ ٣١٤
والليل إذا يسر	الفجر	٤ ٨٩

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٢٠	أجيبوا الداعى ولا تردوا الهدية (حديث)
	إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر منها
٣٠٠	إلى ما يدعو إلى نكاحها (حديث)
و	إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة (حديث)
١٢٨	أكل ولدك فحلت مثله؟ (حديث)
١٢٦	العمرى جائزة (حديث)
١١١	اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة (حديث)
	المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على
٣١٠	بيع أخيه ولا يخطب على ... (حديث)
٣٤٥	الولد للفراش وللعاهر الحجر (حديث)
١٤٩	أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر (حديث)
٣١٣	إن الحمد لله نستعينه ونستغفره (حديث)
	إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث (حديث) ١٥١
٦٥	إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها (حديث)
٣٠١	انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما (حديث)
٦٩	إني لأحل المسجد لحائض ولا جنب (حديث)
١١٤	إنه ليس من الناس أحد أمن على في نفسه وماله (حديث)
	روى عن أبي عبيدة رضى الله عنه أنه لما عبر الفرات
١٨٩	أوصى إلى عمر ... (أثر)
٣١٥	تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شوال (حديث)
	خذه إذا جاءك من هذا المال شىء وأنت غير مشرف
١٢١	ولاسائل فخذ (حديث)

الصفحة	الحديث أو الأثر
	روى عن الزبير بن العوام رضى الله عنه أنه لما قدم
٢٥٦	خير رأى فتية لعسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم (أثر)
	عرض عمر رضى الله عنه ابنته حفصة على الزواج من
٣١٥	أبى بكر الصديق وعثمان رضى الله عنهما (أثر)
١٣٩	فناء أمتى بالطعن والطاعون (حديث)
١٧٢	فى أربعين شاه شاه (حديث)
	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمري أنها لمن
١٢٦	وهبت له (حديث)
١٥١	لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة (حديث)
٧٩	لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائدات القبور (حديث)
١٥١	لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة (حديث)
١٣٠	لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها (حديث)
٣٦٥	لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان فى بيع (حديث)
١١٤	... لا يبيقين فى المسجد خوخة إلا خوخة أبى بكر (حديث)
١٥٢	ماحق امرئ مسلم له شئ يوصى فيه (حديث)
٣٠٨	مارأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط (حديث)
	ماشبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من
١١١	طعام ثلاثة أيام (حديث)
	مالى وللدنيا ، ماأنا فى الدنيا إلا كراكب استظل تحت
١١١	شجرة (حديث)
١١٢	ماملاً آدمى وعاء شرا من بطن ، بحسب ابن آدم (حديث)
	من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه
١٣٢	لا يرجع فيها (حديث)
	هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله
٣٦٧	صلى الله عليه وسلم (أثر)

فهرس الأعلام

الصفحة

٣٣٥	إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان (ابن شاقلا)
٧٢	إبراهيم بن إسحاق الحربى
	أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبى عمر المقدسى
١٣٨	(ابن قاضى الجبل)
٢٣٤	أحمد بن حمدان بن شبيب الحرانى
٦٧	أحمد بن حميد المشكانى
١٠٤	أحمد بن عمر الخصاف الحنفى
٣٧٠	أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ
٢٩	أحمد بن محمد أحمد المنقور التميمى النجدى
١٣٢	أحمد بن محمد بن الحجاج (أبو بكر المروذى)
٢٨	أحمد بن محمد بن عوض المرداوى
١٩١	أحمد بن محمد بن هانىء الطائى (الأثرم)
٣٣	أحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادى
١٣٠	إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابورى
١٩١	إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزى
١٦٨	أسعد بن المنجى بن بركات التنوخى
١٠٨	إسماعيل بن حماد الجوهرى
٨٤	إسماعيل بن سعيد الشالنجى
٢٠٣	الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى
٢٩٤	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (أبو على الفارسى)
٣٠٤	الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا الحنبلى
١٤٢	الحسن بن شهاب بن الحسن بن على العكبى
١٣٩	المبارك بن محمد بن محمد (ابن الأثير الجزرى)

الصفحة

٢٤٤	النعمان بن ثابت التيمي (الامام أبو حنيفة)
٦٧	جعفر بن محمد النسائي الشقراني
٢٤٠	جهم بن صفوان
٧٢	حرب بن إسماعيل الكرمانى
٣١٤	حمزة بن موسى بن أحمد (ابن شيخ السلامية)
٦٨	حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني
٣١٣	سفيان بن سعيد الثوري
٥	سليمان بن علي بن مشرف التميمي النجدي
٢١٤	شريح بن الحارث بن قيس الكندي (القاضي)
٧٢	صالح بن أحمد بن حنبل
١٧	صالح بن حسن بن أحمد البهوتي
١٠٥	صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعي
٢٠٣	عامر بن شراحيل الهمداني (الشعبي)
٦	عبد الحى بن أحمد (ابن العماد الحنبلي)
١٠١	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي
١١٠	عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله الغساني
١١١	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
١٣٨	عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (الشارح)
٩	عبد الرحمن بن محمد بن القاسم
١٣	عبد الرحمن بن يوسف بن علي البهوتي
١١٨	عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم (مجد الدين بن تيمية)
١٢١	عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن دارا (غلام الخلال)
٧٢	عبد الله بن أحمد بن حنبل
١١٥	عبد الله بن أحمد بن محمد (موفق الدين ابن قدامة)

الصفحة

٣٧٧	عبد الله بن الحسين (أبو البقاء العكبرى)
٩	عبد الله بن عبد العزيز العنقرى
١٤	عبد الله بن عبد الوهاب المشرفى التميمى
٧٢	عبد الملك بن عبد الحميد الميمونى
٦	عثمان بن أحمد بن قائد النجدى
٢٧	عثمان بن أحمد بن محمد بن النجار الفتوحى
٢٩٤	عثمان بن جنى الموصلى (النحوى)
٦٩	عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (أبو عمرو بن الصلاح)
٦٦	على بن سليمان المرداوى (المنقح)
١٠٤	على بن عبد الكافى بن على السبكى (الشافعى)
٨١	على بن عبد الله بن نصر الزاغونى البغدادى
٨١	على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادى
١٨٥	على بن محمد بن عباس البعلى (ابن اللحام)
١٨٦	على بن مؤمن بن محمد الحضرمى (ابن عصفور)
١٣١	عمر بن ابراهيم بن عبد الله (أبو حفص العكبرى)
٨٥	عمر بن الحسين بن عبد الله (الخرقى)
١٠٨	عياض بن موسى اليحصبى (المالكى)
١١٨	محفوظ بن أحمد بن حسن بن أحمد (أبو الخطاب الكلوزانى)
٥	محمد بن ابراهيم بن عمر بن مفلح (القاضى أكمل الدين)
٦٦	محمد بن أبى الفتح البعلى (صاحب المطلع)
١٣١	محمد بن أحمد بن أبى موسى (أبو على الهاشمى)
٢٩٣	محمد بن أحمد الأزهرى (اللغوى)
١٣	محمد بن أحمد المرداوى (شيخ المؤلف)
٢٣	محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى (ابن النجار)

الصفحة

١٥	محمد بن أحمد بن علي البهوتي (الخلوتي)
١١٣	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (أبو يعلى)
٣٣١	محمد بن الحكم (أبو بكر الأحول)
٣٧٩	محمد بن الخضر بن محمد (أبو عبد الله بن تيمية)
٥	محمد بن بدر الدين بن عبد القادر (البلباني)
٨٥	محمد بن عبد الله بن محمد (الزركشى)
١١٩	محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم (أبو عمرو ، غلام ثعلب)
١٤٢	محمد بن علي بن محمد الحلواني
١٣	محمد بن فيروز (شيخ المؤلف)
١٨٧	محمد بن محمد بن محمد بن الحسين (أبو يعلى الصغير)
١٨٧	محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (أبو حيان النحوى)
٩	مرعى بن يوسف بن أبي بكر الكرمى المقدسى
٢١٧	مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموى
٧١	مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثى
١٦٢	منجى بن عثمان بن أحمد التنوخى
٧	منصور بن يونس البهوتي (المؤلف)
١٣٥	مهنا بن يحيى الشامى
٣٦٦	موسى بن أحمد الحجاوى
٣٦١	نصر الله بن عبد العزيز (ابن عبدوس)
١٤	ياسين بن علي بن أحمد اللبدي النابلسى (تلميذ المؤلف)
٨١	يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح الحرانى (ابن الصيرفى)
١٨٧	يحيى بن زياد بن عبد الله ، الفراء (امام الكوفيين)
٥	يحيى بن موسى بن أحمد الحجاوى المقدسى
١٩١	يوسف بن موسى بن راشد القطان
١١٧	أبو بكر بن ابراهيم بن قندس
١٩٥	أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد (ابن أبي المجد)

فهرس الكلمات اللغوية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٣٣	تدبير	٣٤٩	إحصان
٢٢٤	تركة	٢٨٩	أحكام
١٩٤	تشقيص	٣٤٩	إحلال
١٠٠	تصادق	٣١٨	أخرس
٣١٠	تعريض بالخطبة	٨٧	أرش
٣٥٩	تفويض البضع	٣٥٣	استبراء
٣٠٢	تقليب	٨٩	استثناء
٢٣٦	تلاد	١٣٣	استيلاد
٧٢	ثمن ، أثمان	٢٧٥	اسم مصدر
٣٢٥	ثيب	١٢١	إشراف نفس
٣٧٧	جدام	٨٧	أم الولد
١٧٩	جزء	٣٠٥	أمرد
٣٠٠	جلب	٣٨١	إيلاء
١٧٢	جمل	٣١٥	أيم
٢٤٨	جناح	٣٧٦	باسور وناصر
١٣٦	جناية	٣٠٤	برزة
٣٢٣	جنونا مطبقا	١٣٧	برسام
١٤١	حابا ، محابة	٣٧٧	برص
١٧٩	حَجَب	١٧٢	بعير
١٧٣	حَجْر	٣٠٤	بلابل
٢٧٢	حَجْر	٧٤	بيع
٣٤٧	حشفة	٣٤٨	تخيب

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣٠٢	رضاع	١٤٠	حشوته
٣١٦	ركن	١٧٢	حصان
٢٧٩	رهن	٨٣	حصر ، حصير
٣٥٧	زبور داود	١٠٨	حفيد
١٦٥	زقاق	٣٤٧	حلائل
١١١	زهد	١١٤	حوانيت
١٠٨	سبط	٣٦٦	حيله ، احتيال
٨٩	سراية	٣٥٨	خصى
٧٢	سرج	٣٣٠	خليه
٨٨	سرية	٢٣٤	خنثى
٢٧٢	سفيه	١١٤	خوخة
١١٤	سقاية	١٧٣	دابة
١٤٠	سقط	٣٣٠	دهقان القرية
١٦٥	سكه	١١٧	دور
١٣٧	سِلّ	٧٥	دير
٣٠٧	السلف	٢٤٨	دية
٨٧	شبهة	١٣٧	ذات الجنب
٣١٦	شرط	٧٣	ذمة
٣٦٥	شغار	٢٠٠	ذوى الفروض
١٥٤	شفعة	٣٤٧	ربائب
١٥٤	شقص	٣٧٥	رتق
٣٥٧	صحف ابراهيم	١٨١	رد
٧١	صندل	١٤٧	ردة
٧٥	صومعة	٣٣٠	رستاق

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣٥٩	عنت	٧٥	ضياع
٢٩٦	عنين	٢٣٦	طارف
١٨٢	عول	٣٨١	طلاق
٣٧١	غار	٢٤٢	طلاق رجعى
١٤٨	غرغرة	٢٤٢	طلاق بائن
٢٧٩	غريم	٣٠٨	طمث
٣٤٣	فاجر	٣٥٨	طول
١٩٨	فرائض	٣٨١	ظهار
٢٣٢	قافة	٣٤٢	عار
٢٩٠	القتل العمد	١٢٨	عارية
٢٩٠	القتل الخطأ	١٠٩	عانس
٢٢٤	قراريط الدينار	١٠٨	عترة
١٠٨	قرعة	٢٦٠	عتق
٣٧٥	قرن	٩٦	العدالة الظاهرة
٣٨١	القسم بين الزوجات	٣٠٧	عذارى
٢٢٤	القسم ، القسمة	١١٨	عرصه
١٤٨	قن	٧٥	عزب
٨٢	قناطر	٢٩٨	عزل
١٧٥	قوس البندق ، البندق	١٠٨	عشيرة
١٧٥	قوس الندف ، الندف	٢١١	عصبة
١٧٥	قوس النشاب	٧٣	عطب
١٣٧	القيام المتدارك	٣٧٦	عفل
٢٦٤	قيم	٢٩٩	عفة
٧١	كافور	١٢٦	العمرى ، والرقبى

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٢٣١	مهلكة	٢٥٥	كبر
١٠٩	مولى ، مولاة	١٣٣	كتابة
٧١	ند	٣٤٣	كفاءة - كفاء
٣٥٤	نسخ	٢٤٨	كفارة
٣٠٠	نشوء	٧٥	كنائس
١٧٩	نصيب	٧٢	لجام
٣٨١	نفقة	٣٣٤	لقيط
٢٩٣	النكاح	٢١٧	مباهلة
٣٦٨	نكاح المتعة	٢٦٢	مثل
٣٦٨	نكاح المحلل	٣٥٨	محبوب
٣٣٦	نكول	١٣٧	مخوف
١١٩	هبة	٢٩٩	مراهق
٣٥٩	ودیعة	١٥٢	مزاحمة
١٤٧	وصية	١٣٤	مزارعة
٢٥٤	ولاء	١٣٤	مساقاة
٢٠٧	ويعاها بها	٣٠٢	مستامة
٣٢٣	يخنقه الجنون	٦٨	مشاعا
٦٧	يستطرق	٣٠٢	مصاهرة
		٣٥٩	مضاربة
		١٤٠	مضغة
		٢٧٢	مفلس
		٢٦٤	مقومين
		١٤٨	مكاتب
		٢٨٠	ملىء

فهرس البلدان

٢٥٦	العراق
٢٢٥	الشام
٢٢٥	مصر

فهرس الفرق والطوائف

٣٥٧	الأرمن
٣٥٧	الإفرنج
٧٣	أهل الذمة
٣٥٦	أهل الكتاب
٢٤٠	الجهمية
٧٥	الرهبان
٣٥٦	السامرة
٧٧	الصوفية
٣٣٩	المجوس
٣٥٧	نصارى العرب

فهرس القواعد الفقهية

- ٧١ (١) العادة محكمة
- (٢) الفعل المتعدى الى مفعول أو المتعلق بظرف أو مجرور اذا
كان مفعوله أو متعلقه عاما فهل يدخل الفاعل الخاص
في عمومه؟ ٨٦
- (٣) فيما يشترط الناس في الوقف ٩١
- (٤) فيما يقبل النقل والمعاوضة من الحقوق المالية والأموال ١٢٥
- (٥) في اضافة الانشاءات والاخبارات الى المبهمات ١٦٩
- (٦) في المحرمات في النكاح أربعة أنواع ٣٤٦
- (٧) اشتراط النفقة والكسوة في العقود يقع على وجهين :
معاوضة ، وغير معاوضة ٣٦٣

فهرس المطادر والمراجع

الكتب المخطوطة :

- * التذكرة فى الفقه ، لابن عقيل ، مخطوط بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ١٠٩ فقه حنبلى .
- * التهذيب ، فى الفرائض ، لأبى الخطاب اللكوذانى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٣٩ فقه حنبلى .
- * الجامع الصغير ، للقاضى الكبير أبى يعلى ، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقم ٨٢٠ ص فقه حنبلى .
- * حاشية الفروع ، لأحمد بن نصر الله البغدادى ، مخطوط مصور بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ٦/٥ ف مصور عن المكتبة السعودية .
- * حاشية الفروع ، لأبى بكر بن قندس ، مخطوط مصور بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ١٥/٣٥ ف عن المكتبة السعودية رقم ٨٦/٤٦٨ .
- * حاشية المحرر ، لأبى بكر بن قندس ، مخطوط مصور بمكتبة جامعة الملك سعود رقم ٧/٨ ف عن المكتبة السعودية ٨٦/٦٨ .
- * الخلاف الكبير "الانتصار فى المسائل الكبار" ، لأبى الخطاب الكلوزانى مخطوط بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم (٢) فقه حنبلى .
- * المذهب فى المذهب ، لعبد الرحمن بن الجوزى ، مخطوط بجامعة الامام بالرياض ٥٧٦ ف فقه حنبلى .
- * الرعاية الكبرى ، لأحمد بن حمدان بن شبيب الحرانى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٤٠ ، وفى جامعة الامام رقم ٣٥٤١ .
- * السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، لابن حميد النجدى ، مخطوط بمكتبة الحرم رقم ١٢٤ .
- * شرح صحيح مسلم (إكمال المعلم) للقاضى عياض اليحصبى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى رقم ٢٩٩ ... حديث .

- * شرح الوجيز ، لمحمد بن عبد الله الزركشى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى رقم ١١،٢٦٣ فقه حنبلى .
- * المستوعب ، للسامرى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى رقم ٢٧ ، وفى جامعة الملك سعود رقم ٥٩١ ، وفى جامعة الامام ١٩٤٤
- * الممتع فى شرح المقنع ، لمنجى بن عثمان التنوخى ، مخطوط بمكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى رقم ٢٩ ، وفى جامعة الملك سعود رقم ٩٤٤ .

الكتب المطبوعة :

- * القرآن الكريم .
- * أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الاسلام ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، ن/مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة القدس بالعراق ، ط/١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- * أحكام القرآن ، لابن العربى ، تخريج محمد عبد القادر عطا ، ن/مكتبة عباس أحمد الباز بمكة المكرمة ، ط/دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ .
- * أحكام أهل الذمة ، لابن القيم ، ت/د. صبحى الصالح ، ن/دار العلم للملايين ، ط/الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- * الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، لعلى بن محمد بن عباس البعلى ، ن/مكتبة الرياض الحديثة .
- * الأدب المفرد ، للبخارى ، تخريج محمد عبد القادر عطا ، ن/دار الكتب العلمية بيروت ، ط/الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- * إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ، للألبانى ، ن/المكتب الاسلامى بيروت ، ط/الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- * أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، لابن الأثير ، ط و ن/دار احياء التراث العربى بيروت .

* الأشباه والنظائر في الفروع ، لجلال الدين السيوطي ، ن/دار الفكر .

* الاصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، ن/دار الكتب العلمية بيروت ، ط/١٨٥٣م .

* أصول الفقه ، لمحمد زكريا البرديسي ، ن/المكتبة الفيصلية بمكة ، ط/دار الفكر بيروت ، الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

* الأعلام (قاموس تراجم) ، للزركلي ، ن/دار العلم للملايين بيروت ط/الثامنة ١٩٨٩م .

* الأم ، للشافعي ، مع مختصر المزني ، ن/دار الفكر بيروت ، ط/١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

* الانتصار في المسائل الكبار ، لأبي الخطاب الكلوزاني ، تحقيق الدكتور سليمان العمير وآخرين ، ن/مكتبة العبيكان بالرياض ، ط/الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

* الأنساب ، للسمعاني ، ط/دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٢هـ .

* الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للمرداوي ، تصحيح محمد حامد الفقي ، ن/دار احياء التراث العربي ، ط/الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، ن/أحمد شاكر ، ط و ن/دار الفكر .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، ن و ط/دار المعرفة بيروت .

* تاج العروس ، للزبيدي ، ط/دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .

* تاريخ الأدب العربي ، لأحمد حسن الزيات (عضو مجمع اللغة العربية) .

* تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ن/دار الكتاب العربي بيروت .

* تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، ط/الهيئة المصرية للتأليف والنشر بالقاهرة ١٩٧١م .

* تاريخ الخلفاء ، لجلال الدين السيوطي ، ن/ مكتبة عباس أحمد الباز بمكة المكرمة .

* تاريخ الدولة العلية العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامى ، تحقيق احسان حقى ، ن/ دار النفائس .

* تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه ، للنووى ، ت/ عبد الغنى الدقر ، ن/ دار القلم بدمشق ، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

* التحفة السنية فى الفوائد والقواعد الفقهية ، للشيخ على الهندى ، ن/ دار القبلة بجدة ، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

* التحقيقات المرضية فى المباحث الفرضية ، للشيخ صالح الفوزان ، ن/ مكتبة المعارف بالرياض ، ط/ الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

* تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، ط/ دار احياء التراث العربى .

* التعليق المغنى على سنن الدارقطنى ، محمد شمس الحق العظيم أبادى ، نشر السنة ، ط/ المطبعة العربية ، باكستان .

* تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى ، ن/ دار الرشيد ، ط/ دار القلم بدمشق ، الثالثة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

* تلبيس ابليس ، لابن الجوزى ، ط/ ادارة الطباعة المنيرية ١٣٦٨هـ .

* تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، لابن حجر ، ن/ شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة ، ط/ ١٣٨٤هـ .

* التمهيد فى أصول الفقه ، لأبى الخطاب الكلوزانى ، ت/ د. مفيد أبو عمشة ود. محمد على ابراهيم ، ن/ دار المدنى بجدة ، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .

* التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ، لابن عبد البر ، ط/ المملكة المغربية .

* التنقيح المشبع فى تحرير أحكام المقنع ، للقاضى علاء الدين المرداوى ، ن/ المكتبة السلفية بالقاهرة ، ط/ الثانية ١٤٠٦هـ .

* تهذيب الأسماء واللغات ، للنووى ، القسم الثانى ، ن/مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، ط/١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

* تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهري ، ت/دار الكتاب الاسلامى ، ط/١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

* تيسير العزيز الحميد فى شرح كتاب التوحيد ، للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب .

* جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، لأبى جعفر الطبرى ، ن/مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، ط/الثالثة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .

* الجامع الصحيح ، أو سنن الترمذى ، ت/أحمد شاکر ، ن/مصطفى البابى الحلبي ، ط/الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

* الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، لابن أبى الوفاء القرشى ، ت/د. عبد الفتاح الحلو ، ن/دار المريخ ، ط/١٣٩٨هـ .

* حاشية التنقيح ، لموسى بن أحمد الحجاوى ، تحقيق : د. يحيى الجردى ، ن/دار المنار بالقاهرة ، ط/الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

* حاشية الرحبية فى علم الفرائض ، لعبد الرحمن بن القاسم ، ط/الخامسة ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .

* حاشية الروض المربع ، لعبد الله بن عبد العزيز العنقرى ، مطابع ابن تيمية بالقاهرة .

* حاشية الروض المربع ، لعبد الرحمن بن القاسم ، ط/الثالثة ١٤٠٥هـ .

* حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدين السيوطى ، ت/محمد أبو الفضل ، ن/دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي ، ط/١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

* خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، لمحمد أمين المحبى ، مكتبة خياط ، بيروت .

- * الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، ت/محمد سيد جاد الحق ، ن/دار الكتب الحديثة ، ط/١٣٨٥هـ/١٩٦٦م .
- * الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الامام أحمد ، لابن حميد السبيعي المكي ، ت/جاسم الدوسري ، ن/دار البشائر الاسلامية ببيروت ، ط/الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- * الدر المنضد في ذكر أصحاب الامام أحمد ، للعليمي ، ت/د. عبد الرحمن العثيمين ، ن/مكتبة التوبة ، ط/الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- * الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، للدكتور عبد العزيز الشناوى ، ن/مكتبة الانجلو المصرية ، ط/جامعة القاهرة ١٩٨٠م .
- * الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، لمحمد كمال الدسوقي ، ط/دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٦م .
- * ديوان عمر بن أبى ربيعة ، ن/مكتبة الباز ، ط/دار بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- * الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب ، ن و ط/دار المعرفة ببيروت .
- * الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية العلامة البقرى ، ط/دار كاتب وكتاب ببيروت .
- * الروض المربع بشرح زاد المستقنع ، للبهوتي ، ن/مكتبة المؤيد بالطائف ، ط/١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
- * روضة الطالبين وعمدة المفتين ، للامام النووي ، ن/المكتب الاسلامى ببيروت ، ط/الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- * روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، لابن قدامة ، ن/دار الكتاب العربى ببيروت ، ط/الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- * زاد المستقنع في اختصار المقنع ، موسى بن أحمد الحجاوى ، ط و ن/دار البخارى .

* زاد المعاد فى هدى خير العباد ، لابن القيم ، ت/شعيب الأرنؤوط
وعبد القادر الأرنؤوط ، ن/مؤسسة الرسالة ببيروت ، مكتبة المنار الاسلامية
ط/الرابعة عشر ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

* سلسلة الأحاديث الصحيحة ، للألبانى ، ن/المكتب الاسلامى ،
ط/الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

* سنن ابن ماجه ، ت/محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/دار احياء التراث
العربى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

* سنن أبى داود ، ت/محمد محيى الدين عبد الحميد ، ن/دار الفكر .
* سنن النسائى ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشية
الامام السندى ، ن/مكتب المطبوعات الاسلامية بـ حلب ، ط/دار البشائر
الاسلامية ببيروت ، الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .

* شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، ن/دار
الفكر ، ط/الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت/محمد محيى الدين عبد
الحميد ، ن/دار احياء التراث العربى .

* شرح الزركشى على مختصر الخرقى ، محمد بن عبد الله الزركشى ،
بتحقيق الشيخ الجبرين ، ن/شركة العبيكان بالرياض ، ط/الأولى ١٤١٠هـ .

* شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لابن هشام النحوى ،
ت/محمد محيى الدين عبد الحميد ، ن/دار الفكر ، ط/المكتبة العصرية .
* شرح صحيح مسلم ، لأبى زكريا النووى ، ط/دار احياء التراث
ببيروت .

* شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، ت/د. محمد الزحيلي ونزيه
حماد ، ط/دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

* شرح المفصل ، لابن يعيش النحوى ، ط/عالم الكتب ببيروت ،
مكتبة المتنبي بالقاهرة .

* شرح منتهى الارادات ، للبهوتى ، ط/دار الفكر .

- * الصحاح ، لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط / ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- * صحيح ابن خزيمة ، ت / د. الأعظمي ، ن / المكتب الاسلامي بيروت ط / الثانية ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- * الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي ، ن / مكتبة القدسي بالقاهرة ، ط / ١٣٥٤هـ .
- * طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى ، ن / دار المعرفة بيروت .
- * طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، ن / دار المعارف العثمانية بجيدر أباد ، ط / ١٣٩٩هـ .
- * طبقات الشافعية الكبرى ، لعبد الوهاب بن علي السبكي ، ط / عيسى البابي الحلبي ١٣٨٨هـ .
- * العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ، لابراهيم بن عبد الله الفرضي الحنبلي ، ن / دار الفكر ، ط / الثانية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- * علماء نجد خلال ستة قرون ، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام ، ن / مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة ، ط / الأولى ١٣٩٨هـ .
- * عنوان المجد في تاريخ نجد ، للمؤرخ عثمان بن بشر ، ن / مكتبة الرياض الحديثة .
- * فتاوى ابن الصلاح ، لأبي عمرو ابن الصلاح ، تحقيق د. عبد المعطي أمين ، ن / دار الوعي بحلب ، ط / مطبعة الحضارة العربية بالقاهرة ، الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- * فتاوى ومسائل ابن الصلاح ، ط / دار المعرفة بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- * فتح الباري بشرح صحيح الامام البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، ن / دار الريان للتراث بالقاهرة ، ط / الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- * الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني ، للساعاتي ، ط / دار احياء التراث بيروت .

* فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، ت/عبد القادر الأرناؤوط ، ن/مكتبة المؤيد بالطائف ، ط/مكتبة دار البيان بدمشق ، ط/الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* الفروع ، لشمس الدين بن مفلح ، ومعه تصحيح الفروع ، لعلاء الدين المرداوى ، ن/عالم الكتب ببيروت ، ط/الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
* فوات الوفيات ، لمحمد شاکر الکتبی ، ت/د.احسان عباس ، ن/دار صادر ببيروت.

* الفواكه العديدة في المسائل المفيدة ، لأحمد المنقور النجدى ، ط/مركز الطباعة الحديثة ببيروت ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
* القاموس المحيط ، للفيروز أبادى ، ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/دار الجيل ببيروت .

* قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصارى النحوى ، ت/محمد محي الدين عبد الحميد ، ن/المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
* القواعد في الفقه الاسلامى ، لابن رجب ، ن/دار الجيل ببيروت ، ط/الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* القواعد والفوائد الأصولية ومايتعلق بها من الأحكام الفرعية ، لعلاء الدين بن اللحام ، تحقيق محمد حامد الفقى ، ن/دار الكتب العلمية .
* الكافى ، لابن قدامة ، ن/المكتب الاسلامى ببيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
* الكافى ، لابن قدامة ، ن/المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز بمكة .
* الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدى ، ن/دار الفكر ببيروت ، ط/الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* كتاب الوقوف من مسائل الامام أحمد ، للخلال ، تحقيق الدكتور عبد الله الزيد ، ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .
* كشاف القناع عن متن الاقناع ، للبهوتى ، ن/عالم الكتب ببيروت .
* كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة ، ط/دار الفكر ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- * لسان العرب ، لابن منظور ، ن/دار صادر بيروت ، دار الفكر .
- * لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، ن/دار الكتاب الاسلامي ، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند ١٣٢٩ هـ .
- * المبدع شرح المقنع ، لابراهيم بن محمد بن مفلح ، ن/المكتب الاسلامي ، ط ١٤٠٠/١٩٨٠ م .
- * المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، ط/دار المعرفة بيروت ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م .
- * مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، ط/مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٢ هـ .
- * مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن القاسم ، ن/مكتبة ابن تيمية ، ط/الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- * المحرر ، لمجد الدين بن تيمية ، ومعه النكت لابن مفلح ، ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/الثانية ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .
- * المحصول في علم الأصول ، لفخر الدين الرازي ، ن/دار الكتب العلمية بيروت ، ط/الأولى ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م .
- * مختار الصحاح ، للرازي ، ترتيب محمود خاطر ، ط/دار الفكر بيروت .
- * مختصر الخرقى من مسائل الامام أحمد بن حنبل ، لأبي القاسم عمر ابن الحسين الخرقى ، ت/زهير الشاويش ، ن/المكتب الاسلامي ، ط/الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- * مختصر صحيح مسلم ، للمنذرى ، ت/الألباني ، ن/لجنة احياء السنة أسيوط .
- * مختصر طبقات الحنابلة ، محمد جميل الشطى ، ط/مكتبة الترقى بدمشق ١٣٣٩ هـ .
- * المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، لابن بدران ، ن/مؤسسة دار العلوم بيروت .

* مسائل الامام أحمد بن حنبل ، رواية ابنه أبي الفضل صالح ،
ت/د. فضل الرحمن دين محمد ، ن/الدار العلمية بالهند ، ط/الأولى
١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ .

* مسائل الامام أحمد بن حنبل ، رواية ابنه عبد الله ، مجلد ،
ن/المكتب الاسلامي .

* مسائل الامام أحمد بن حنبل ، رواية ابنه عبد الله ، ثلاثة
مجلدات ت/د. علي سليمان المهنا ، ن/مكتبة الدار بالمدينة ، ط/الأولى
١٩٨٦م / ١٤٠٦هـ .

* مسائل الامام أحمد بن حنبل ، رواية اسحاق بن ابراهيم بن هاني ،
مجلدين ، ن/المكتب الاسلامي ، ط/الأولى ١٤٠٠هـ .

* مسائل عبد العزيز غلام الخلال في الفقه الحنبلي ، ن/المكتب
الاسلامي بدمشق .

* المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، للقاضي أبي يعلى ،
تحقيق الدكتور اللاحم ، ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/الأولى ١٤٠٥هـ/
١٩٨٥م .

* المستدرك على الصحيحين ، للحاكم النيسابوري ، ن/مكتب
المطبوعات الاسلامية ، حلب .

* المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، لابن الدمياطي ، ت/د. قيصر أبو
فرح ، ن/دار الكتاب العربي ببيروت .

* المستوعب ، لنصير الدين السامري ، ت/مساعد الفالح ، ن/مكتبة
المعارف بالرياض ، ط/الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

* المسند ، للامام أحمد بن حنبل ، ن/المكتبة التجارية لمصطفى الباز
ط/دار الفكر ببيروت ، الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

* مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض بن موسى ،
ن/المكتبة العتيقة بتونس ودار احياء التراث بالقاهرة .

* مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه ، للبوصيرى ، ن/دار الكتب العربية ببيروت ، ط/١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى ، تأليف أحمد بن محمد المقرئ الفيومى .

* مصطلحات الفقه الحنبلى وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه ، للدكتور سالم بن على الثقفى ، ن/دار النصر للطباعة بالقاهرة ، ط/الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* المصنف ، لعبد الرزاق الصنعانى ، ت/الأعظمى ، ن/المجلس العلمى .

* المصنف فى الأحاديث والآثار ، لابن أبى شيبة ، ن/دار الفكر ببيروت ، ط/الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

* المطلع على أبواب المقنع ، لمحمد بن أبى الفتح البعلى ، ن/المكتب الاسلامى ، ط/الأولى ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .

* المعجم الأوسط للطبرانى ، ت/د. محمود الطحان ، ن/مكتبة المعارف بالرياض ، ط/الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* معجم البلدان ، لياقوت الحموى ، ط/الأولى بمصر ، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م .

* المعجم الصغير ، للطبرانى ، ت/محمد سمارة ، ن/دار احياء التراث العربى .

* معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ط/مكتبة المثنى ودار احياء التراث ببيروت .

* المغنى شرح مختصر الخرقى ، لابن قدامة ، ن/دار الفكر ، ط/الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* المغنى ، لابن قدامة ، والشرح الكبير على المقنع المسمى بالشافى ، لعبد الرحمن بن أبى عمر المقدسى ، ن/مكتبة عباس الباز بمكة ، ط/دار الكتب العلمية .

- * مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لبطاش
كبى زاده ، ن/دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- * المقصد الأرشى فى ذكر أصحاب الامام أحمد ، لابن مفلح ، ت/د.
عبد الرحمن العثيمين ، ن/مكتبة الرشد بالرياض ، ط/الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- * المقنع ، لابن قدامة ، مع حاشيته ، ن/المكتبة السلفية بالقاهرة ،
ط/الثانية .
- * الملل والنحل ، لأبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ،
ت/الوكيل ، ط/دار الفكر .
- * مناهل العرفان فى علوم القرآن، للزرقانى ، ط/دار احياء الكتب
العربية بالقاهرة .
- * منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، لابن النجار
ت/عبد الغنى عبد الخالق ، ن/عالم الكتب .
- * المنح الشافيات بشرح المفردات ، للبهوتى ، تحقيق د. عبد الله بن
محمد المطلق ، ن/دار الثقافة - الدوحة - قطر ، ط/ادارة احياء التراث
الاسلامى بقطر .
- * المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الامام أحمد ، لمجير الدين
العليمى ، ت/محمد محى الدين عبد الحميد ، ن/عالم الكتب ببيروت ،
ط/الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- * الموطأ ، للامام مالك ، تخريج محمد فؤاد عبد الباقي ، ن/دار احياء
الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .
- * موقف الامام ابن تيمية من التصوف والصوفية ، للدكتور أحمد
البنانى ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط/الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- * نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته ، للزيلعى الحنفى ،
ط/ادارة المجلس العلمى بالهند ، ن/المكتبة الفيصلية .

* النعت الأكمل لأصحاب الامام أحمد بن حنبل ، محمد كمال الدين الغزى العامرى ، ت/محمد مطيع ونزار أباطة ، ط/دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير الجزرى ، ن/دار الباز بمكة ، تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحى .

* نواسخ القرآن ، لابن الجوزى ، ت/محمد المليبارى ، من مطبوعات الجامعة الاسلامية رقم ١٣ ، ط/الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى ، ت/طه عبد الرؤوف ومصطفى الهوارى ، ن/مكتبة الكليات الأزهرية ، ط/١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

* الهادى أو : عمدة الحازم فى المسائل الزوائد عن مختصر أبى القاسم لموفق الدين ابن قدامة ، ط/دار العباد ببيروت .

* الهداية فى الفقه الحنبلى ، لأبى الخطاب الكلوزانى ، مطابع القصيم ، ط/الأولى ١٣٩٠-١٣٩١هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله : ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه فمات قبله فلورثته
اربعة أخماس ولورثته خمسة . . . الخ

معنى هذا الكلام :

أن الريبة في مرض ^{الموت} قد تصح الإرث لثلاثة التركة وصحت للزوجة ^{الزوجة} الزوجة
بموتها قبله ليست من الورثة .
فإذا كان ماله - مثلاً - ثمة الآل ريال صحت الريبة بالفين فقط

وصار للورثة اربعة الآل . ثم إن الزوج ورث من المرأة الفأمن اللفين لكونها ليس

ولده وهذا الآل اضيف إلى الاربعة الآل فزاد به ثلث الزوجة فعاد الآل

ثلث الآل مع الفل الجاهل من الريبة فصار الآل خمسة وللورثة

اربعة أخماس والله اعلم .

كتبه : عبد الله بن عبد الرحمن السبيعي
رئيس محكمة القضاة المتخصصين

١٤١٥/١١

فهرس المحتويات

الصفحة

٤ شكر وتقدير
ج خطة البحث
هـ المقدمة
	القسم الأول : التعريف بالمؤلف
٣ عصره
٧ نسبه ومولده
٨ نشأته وتعلمه
٩ معتقده
١١ ثناء العلماء عليه
١٣ شيوخه
١٤ تلاميذه
١٦ مؤلفاته
١٩ وفاته
٢٠ دراسة الكتاب
٢١ موضوع الكتاب
٢٢ التعريف بأصل الكتاب وأهميته
٢٣ التعريف بمؤلف الأصل
٢٤ شروح الأصل
٢٦ حواشى الأصل
٢٨ العنوان
٢٩ نسبة الكتاب الى المؤلف
٣١ منهج المؤلف فى الكتاب

الصفحة

٣٤ مصادر المؤلف
٤٢ ملاحظاتي على المؤلف والكتاب

القسم الثاني : التحقيق

٤٥ وصف نسخ المخطوط
٤٧ منهجى فى التحقيق
٤٩ صور المخطوطات المعتمدة فى التحقيق
٦٤ * كتاب الوقف
٦٨ فصل فى شروط الوقف
٨٣ فصل فى مصرف الوقف
٨٩ فصل فى الرجوع الى شرط الواقف
٩٦ فصل فيما يشترط فى الناظر
٩٩ فصل فى وظيفة الناظر
١٠٢ فصل فى الوقف على عدد معين
١١٢ فصل متى يجوز بيع الوقف ؟
١١٩ <u>باب الهبة</u>
١٢٨ فصل فى التعديل بين الورثة فى الهبة
١٣٤ فصل فى تملك الأب من مال ولده
١٣٦ فصل فى عطية المريض
١٤٢ فصل فى الفرق بين العطية والوصية
 فصل فى اقرار المريض فى مرضه بعق أو ملك لمن يعتق
١٤٣ عليه فى صحته
١٤٧ * كتاب الوصية
١٥٣ فصل فى الوصية لعدد غير محصور

الصفحة

١٥٧	فصل في رجوع الموصى في وصيته أو إبطاله لها
١٦٠	<u>باب الموصى له</u>
١٦٦	فصل فيمن لاتصح الوصية له
١٧١	<u>باب الموصى به</u>
١٧٦	فصل في الوصية بمنفعة مفردة عن الرقبة
١٧٨	فصل في بطلان الوصية بالمعين
١٧٩	<u>باب الوصية بالأنصباء والأجزاء</u>
١٨١	فصل في الوصية بالأجزاء
١٨٤	فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصباء
١٨٩	<u>باب الموصى اليه</u>
١٩٢	فصل في تصرفات الموصى اليه
١٩٨	* كتاب الفرائض
٢٠٠	<u>باب ذوى الفروض</u>
٢٠٠	فصل في ميراث الجد مع الاخوة
٢٠٦	فصل في أحوال ارث الأم
٢٠٨	فصل في ميراث الجدة
٢٠٨	فصل في ميراث البنت وبنت الابن والأخت
٢٠٩	فصل في الحجب
٢١١	<u>باب العصبه</u>
٢١٥	<u>باب أصول المسائل</u>
٢١٨	فصل في الرد
٢٢٠	<u>باب تصحيح المسائل</u>
٢٢٢	<u>باب المناسخات</u>
٢٢٤	<u>باب قسم التركات</u>

الصفحة

٢٢٦ باب ذوى الأرحام
٢٢٩ باب ميراث الحمل
٢٣١ باب ميراث المفقود
٢٣٤ باب ميراث الخنثى
٢٣٦ باب ميراث الغرقى ومن عمى موتهم
٢٣٩ باب ميراث أهل الملل
٢٤٢ باب ميراث المطلقة
٢٤٦ باب الاقرار بمشارك في الميراث
٢٤٨ باب ميراث القاتل
٢٥٠ باب ميراث المعتق بعضه
٢٥٣ فصل في الرد على ذى فرض وعصبة
٢٥٤ باب الولاء
٢٥٥ فصل في التصرف في الولاء
٢٥٦ فصل في جر الولاء ودوره
٢٦٠ * كتاب العتق
٢٦٣ فصل في سراية العتق
٢٦٥ فصل في تعليق العتق بصفة
٢٦٨ فصل فيما اذا أعتق عبيده أو بعضهم من غير تعيين
٢٦٩ فصل في العتق في مرض الموت
٢٧٢ باب التدبير
٢٧٥ باب الكتابة
٢٧٩ فصل في تصرفات المكاتب
٢٨١ فصل في اشتراط وطء المكاتب
٢٨٢ فصل في نقل الملك في المكاتب

الصفحة

٢٨٤ فصل مالا يجوز في عقد الكتابة
٢٨٥ فصل في جواز مكاتبة بعض العبد أو عدد من العبيد
٢٨٧ فصل في الكتابة الفاسدة
٢٨٩ باب أحكام أم الولد
٢٩٢ * كتاب النكاح
٣٠٠ فصل فيما يباح للخاطب رؤيته من المخطوبة
٣٠٩ فصل في التصريح بخطبة المعتدة
٣١٦ باب ركني النكاح وشروطه
٣٢٠ فصل في شروط النكاح
٣٢٧ فصل في الولي
٣٣٢ فصل في قيام الوكيل مقام الولي
٣٣٤ فصل اذا استوى وليان فأكثر
 فصل فيما اذا قال لأمته التي يحل له نكاحها : اعتقتك
٣٣٨ وجعلت عتقك صداقك
٣٤٠ فصل في الاشهاد على النكاح
٣٤٥ باب المحرمات في النكاح
٣٤٩ فصل في الضرب الثاني وهن المحرمات الى أمد
٣٥٥ فصل في المحرمات لعارض
٣٦٣ باب الشروط في النكاح
٣٦٥ فصل في القسم الثاني من الشروط في النكاح
٣٦٩ فصل فيما اذا شرط الزوج صفة فبانت الزوجة بخلافها .
٣٧٢ فصل فيمن عتقت كلها تحت رقيق كله
٣٧٤ باب العيوب في النكاح
٣٧٨ فصل في سقوط الفسخ بعد العيب

الصفحة

٣٧٩ فصل فى تزويج الولى موليته بمعيب
٣٨١ باب نكاح الكفار
٣٨٢ فصل فى حكم النكاح اذا أسلم الزوجان أو أحدهما
٣٨٤ فصل فىمن أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة
٣٨٦ فصل اذا أسلم الحر وتحتة اماء
٣٨٧ فصل فيما اذا ارتد الزوجان أو أحدهما
٣٨٩ الفهارس
٣٩٠	(١) فهرس الآيات
٣٩١	(٢) فهرس الأحاديث والآثار
٣٩٣	(٣) فهرس الأعلام
٣٩٧	(٤) فهرس الكلمات اللغوية
٤٠١	(٥) فهرس البلدان
٤٠١	(٦) فهرس الفرق والطوائف
٤٠٢	(٧) فهرس القواعد الفقهية
٤٠٣	(٨) فهرس المصادر والمراجع
٤١٨	(٩) فهرس المحتويات